



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي

استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكي للتغيرات في العرض النقدي

-دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018-

من إعداد الطالبة: وفاء رمضان

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 16 - 12 - 2020.

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.د محمد الناصر حميداتو	أستاذ	جامعة الوادي	رئيساً
د. عقبة ريمي	أستاذ محاضر.أ.	جامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
أ. د. هشام لبزة	أستاذ	جامعة الوادي	مساعداً ومقرراً ثانياً
أ.د. محمد براق	أستاذ	المدرسة العليا للتجارة- الجزائر	ممتحناً
د. عبد الله عياشي	أستاذ محاضر.أ.	جامعة الوادي	ممتحناً
د. روضة جديدي	أستاذ محاضر.أ.	جامعة الوادي	ممتحنة
د. طه بن الحبيب	أستاذ محاضر.أ.	جامعة تبسة	ممتحناً

السنة الجامعية: 2020 - 2021



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَلْيَايُهَا الْمُنِيبُ ذَلِّلْ لَنَا وَارْحَمْنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

إلى صاحب الفضل الأول والأخير والهادي إلى سواء السبيل الله عز وجل
إلى من علم الناس الشريعة والهدى سيّدنا ومعلمنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلى الوالدين الكريمين عرفاناً بجميلهما وتقديراً لتضحيتهما والتماساً
لرضاها... أطال الله في عمرهما
إلى جميع أفراد أسرتي اعترافاً بفضلهم... حفظهم الله
إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة
أهدي إليهم جميعاً ثمرة هذا العمل.

وفاء رمضان

كلمة شكر وتقدير

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على أن تفضّل علينا بإتمام هذا العمل البحثي، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

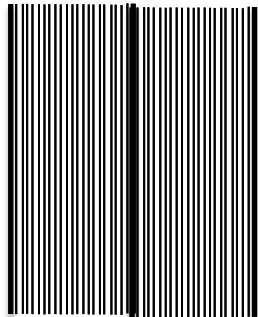
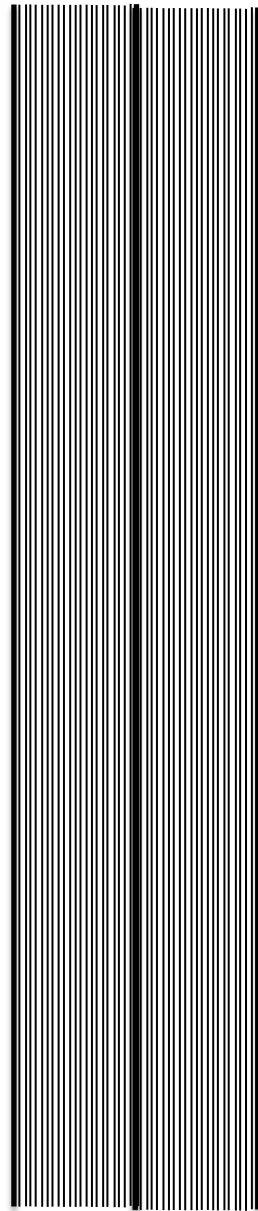
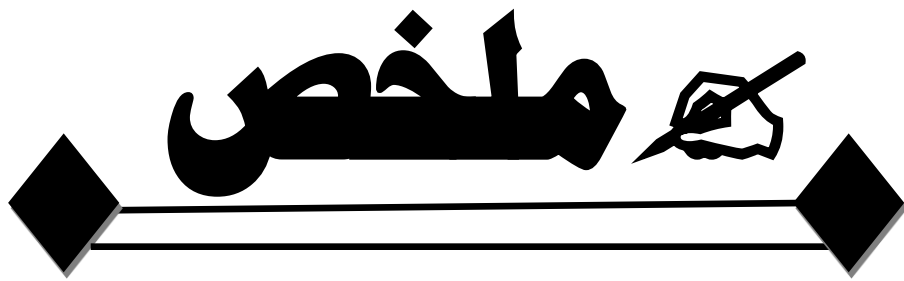
كما أتقدم بعميق شكري وفائق احترامي للمشرف الدكتور: عقبة ريمي على تكرمه بإشراف هذه الأطروحة وما قدمه من جهد ونصح طيلة فترة إعدادها.

والشكر موصول إلى المشرف المساعد الدكتور: هشام لبزة والأساتذة أعضاء لجنة المناقشة بتفضل سيادتهم قراءة هذا البحث ومناقشته والتقييم العلمي له، وإبدائهم لمجموعة من الملاحظات العلمية لإظهاره بصورته اللائقة، فلهم مني جزيل الشكر ووافر الامتنان، مع تمنياتي لهم بسداد الخطى في خدمة البحث العلمي والارتقاء بأداء الجامعة الجزائرية إلى الأفضل.

أسمى عبارات العرفان وأبلغ تقدير إلى كل من قدم لي دعماً علمياً أو معنوياً ساهم في خروج هذا البحث العلمي إلى النور وأخص بالذكر:

- الأستاذة: حياة عثمانى.
- الدكتور: أحمد نصير.
- الدكتور: عبد الحق طير.

وفاء رمضان



استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي في الجزائر للفترة 1990 - 2018 وذلك من خلال بناء نموذج قياسي تم تقديره وفق منهجية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، وتحليل دوال الاستجابة الفورية وكذا تحليل مكونات تباين الأخطاء لقياس الأهمية النسبية لصدمة العرض النقدي على كل من النمو الاقتصادي، التضخم، وميزان المدفوعات، وتم التوصل إلى أن حدوث صدمة هيكلية في العرض النقدي بنسبة 01% تؤدي حدوث استجابة فورية خلال السنة الأولى بـ 0.61% لتشهد بعدها سلسلة من الارتفاعات بشكل تدريجي تصل إلى 3.40% خلال نهاية فترة الاستجابة (السنة العاشرة)، وهو ما يفسر بأن التوسع في العرض النقدي ابتداءً من السنة الأولى سيصبح مصدر مهم للناتج المحلي الإجمالي ومن ثمّ للنمو الاقتصادي، أما استجابة التضخم فستكون بمثابة صدمة تضخمية في المدى القريب (من السنة الأولى إلى غاية السنة الثالثة)، أما على المدى المتوسط والبعيد (من السنة الرابعة إلى غاية نهاية فترة الاستجابة) فإن حدوث ذات الصدمة ستكون بمثابة صدمة انكماشية، في حين سجلت استجابة ميزان المدفوعات لصدمة العرض النقدي حالة من العجز في المدى القريب (السنة الأولى فقط)، وحالة من الفائض في المدى المتوسط والبعيد (من السنة الثانية إلى غاية نهاية فترة الاستجابة)، ومن خلال الاستعانة بمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL في تقدير العلاقة بين متغيري العرض النقدي والبطالة، تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بينهما عند مستوى معنوية 5%، فعند زيادة العرض النقدي بنسبة 01% ستؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.15%.

الكلمات المفتاحية: عرض نقدي، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، نموذج متجه الانحدار الهيكلي SVAR، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL.

تصنيف JEL : E51، B22، C01.

The response of macroeconomic stabilization indicators to changes in monetary supply an analytical standard study of the state of Algeria for 1990-2018

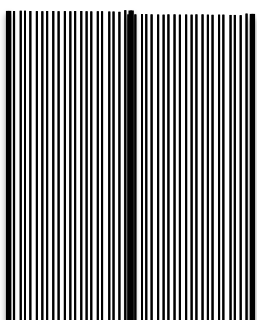
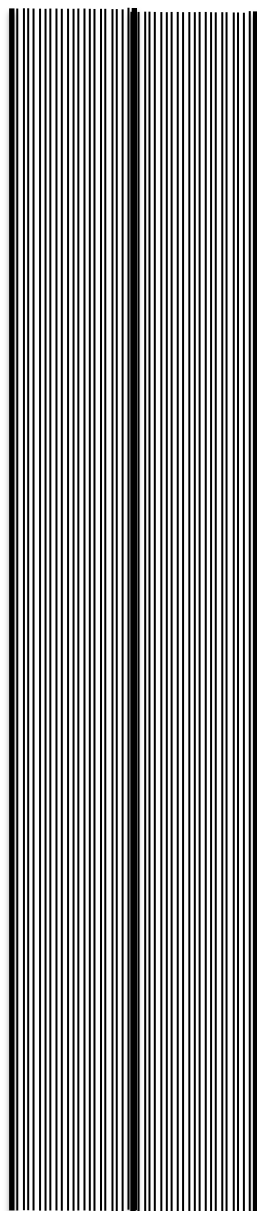
Abstract:

In this context this study aims to measure the response of macroeconomic stability indicators to changes in the monetary offer in Algeria from 1990 to 2018, in order to achieve a standard model according to the model of structural vector autoregressive was estimated at SVAR. Analyzing the immediate response functions in addition to analyzing the components of the fault variance to measure the relative importance of the shock of the monetary supply to both economic growth, inflation and the balance of payments; It was concluded that a structural shock in the cash supply by 01% would result in an immediate response during the first year by 0.61%, a series of rises would gradually reach 3.40% during the end of the response period (tenth year). This clarifies why the expansion of monetary supply from the first year will become a significant source of GDP into economic growth. The inflation response will be an inflationary shock in the short term (from the first year until the third year). In the medium, to long term (from four years to the end of the response period) the same shock will be a deflationary shock. While the balance-of-payments response to the cash supply shock recorded a short-term deficit (in the first year only), a medium- and long-term surplus (from the second year to the end of the response period). By using the autoregressive distributed lag (ARDL) to estimate the relationship between the change in cash supply and unemployment, a reverse relationship was reached at a 5% level, with a 01% increase in cash supply leading to a 0.15% drop in unemployment.

Keywords: money supply; Indicators of macroeconomic stability ; structural vector autoregressive Model; autoregressive distributed lag Model. .

JEL: E51; B22; C01.

الفهارس



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر وتقدير	
ملخص	
فهرس المحتويات	II - I
قائمة الجداول	IV - III
قائمة الأشكال البيانية	VI - V
قائمة الاختصارات والرموز	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ - و
الفصل الأول: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية	
تمهيد	02
المبحث الأول: التأصيل النظري للعرض النقدي	03
أولاً: مفهوم العرض النقدي ومكوناته	03
ثانياً: مقابلات العرض النقدي	06
ثالثاً: الجهات المحددة والمؤثرة في العرض النقدي	09
المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته	21
أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي	21
ثانياً: الإطار النظري لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي	23
ثالثاً: السياسات الاقتصادية الكفيلة بضبط الاستقرار الاقتصادي الكلي	36
المبحث الثالث: المقاربة النظرية لعلاقة العرض النقدي بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي	43
أولاً: المقاربة النظرية لعلاقة العرض النقدي بالتضخم	43
ثانياً: المقاربة النظرية لعلاقة العرض النقدي بالنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)	52
ثالثاً: المقاربة النظرية لعلاقة العرض النقدي بالبطالة	59
رابعاً: المقاربة النظرية لعلاقة العرض النقدي بتوازن ميزان المدفوعات	72
خلاصة	77
الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة	
تمهيد	80
المبحث الأول: دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة تعلقت باقتصاديات الدول المتقدمة	81
أولاً: الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة	81
ثانياً: الفجوة العلمية بين إشكالية الدراسة الحالية والدراسات السابقة	90
المبحث الثاني: دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة تعلقت باقتصاديات الدول النامية	94
أولاً: الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة	94
ثانياً: الفجوة العلمية بين إشكالية الدراسة الحالية والدراسات السابقة	107
المبحث الثالث: دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة تعلقت بالاقتصاد الجزائري	111
أولاً: الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة	111
ثانياً: الفجوة العلمية بين إشكالية الدراسة الحالية والدراسات السابقة	133

142	خلاصة
	الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل
144	تمهيد
145	المبحث الأول: مجتمع الدراسة "المنظومة البنكية الجزائرية محل الدراسة".
145	أولاً: واقع المنظومة البنكية في الجزائر قبل سنة 1990
149	ثانياً: واقع المنظومة البنكية في الجزائر بعد سنة 1990
156	ثالثاً: هيكل المنظومة البنكية الجزائرية حتى سنة 2019
157	المبحث الثاني: التحليل النظري والاقتصادي لمتغيرات الدراسة
157	أولاً: نماذج ومتغيرات الدراسة
159	ثانياً: التحليل الاقتصادي لانعكاس حركة العرض النقدي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر
209	المبحث الثالث: النماذج والمقاربات القياسية المعتمدة في الدراسة
209	أولاً: اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية
215	ثانياً: متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR
219	ثالثاً: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL
223	خلاصة
	الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها
226	تمهيد
227	المبحث الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
227	أولاً: دراسة وصفية لمعطيات متغيرات الدراسة للفترة 1990-2018
235	ثانياً: دراسة دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة
237	ثالثاً: دراسة الجذر الأحادي لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها
240	المبحث الثاني: نتائج تقدير استجابة التضخم للتحولات في العرض النقدي
241	أولاً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR ودراسة صلاحيته
245	ثانياً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR
247	ثالثاً: دراسة دوال الاستجابة الفورية وتحليل تباين الأخطاء
251	المبحث الثالث: نتائج تقدير استجابة النمو الاقتصادي للتحولات في العرض النقدي
251	أولاً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR ودراسة صلاحيته
254	ثانياً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR
256	ثالثاً: دراسة دوال الاستجابة الفورية وتحليل تباين الأخطاء
260	المبحث الرابع: نتائج تقدير استجابة البطالة للتحولات في العرض النقدي
260	أولاً: تقدير نموذج استجابة معدلات البطالة للتحولات في العرض النقدي باستخدام منهجية ARDL
268	المبحث الخامس: نتائج تقدير استجابة ميزان المدفوعات للتحولات في العرض النقدي
269	أولاً: دراسة صلاحية نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR(1)
271	ثانياً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR
273	ثالثاً: دراسة دوال الاستجابة الفورية وتحليل تباين الأخطاء
278	خلاصة
281	خاتمة
292	قائمة المراجع
309	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية	
01-01	ميزانية البنك المركزي	06
02-01	ميزانية الجهاز البنكي	06
03-01	الميزانية الموحدة للنظام البنكي	07
04-01	نموذج مبسط لميزانية البنك المركزي	10
05-01	آلية التوسع النقدي على مستوى البنوك التجارية	15
06-01	طرق وكيفية قياس التضخم	24
	الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة	
01-02	ملخص الدراسات السابقة والمتعلقة باقتصاديات الدول المتقدمة	91
02-02	ملخص الدراسات السابقة والمتعلقة باقتصاديات الدول النامية	108
03-02	ملخص الدراسات السابقة والمتعلقة بالاقتصاد الجزائري	134
	الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل	
01-03	بنية المنظومة البنكية في الجزائر	156
02-03	تحديد متغيرات الدراسة وتعريفها	158
03-03	التوزيع الهيكلي للعرض النقدي في الجزائر للفترة 1990-2018	160
04-03	تطور صافي الأصول (الموجودات) الخارجية في الجزائر للفترة 1990-2018	167
05-03	تطور القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر للفترة 1990-2018	169
06-03	تطور القروض المقدمة للدولة في الجزائر للفترة 1990-2018	170
07-03	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2018	173
08-03	التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1996-1998	175
09-03	التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1998-2000	175
10-03	هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	176
11-03	التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2001-2004	177
12-03	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية في الجزائر للفترة 2001-2004	177
13-03	المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	178
14-03	التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2005-2009	178
15-03	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية في الجزائر للفترة 2005-2009	179
16-03	المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو 2010-2014	180
17-03	التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2010-2014	180
18-03	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية في الجزائر للفترة 2010-2014	181
19-03	التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2015-2018	182
20-03	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية في الجزائر للفترة 2015-2018	182
21-03	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2018	183

191	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2018	22-03
192	تطور شريحة المؤسسات المنحلة والعمال المسرحين للفترة 1994-1998	23-03
193	البطالة والتشغيل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014	24-03
195	تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2018	25-03
203	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة 1990-2018	26-03
205	تطور سيولة الاقتصاد وسرعة دوران النقود في الجزائر للفترة 1990-2018	27-03
الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها		
236	نتائج اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأصلية	01-04
237	نتائج اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة	02-04
237	نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى	03-04
239	نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF لمتغيرات الدراسة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى	04-04
240	نتائج درجة تكامل متغيرات الدراسة	05-04
241	تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR	06-04
243	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج $VAR(1)$	07-04
244	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لبواقي النموذج $VAR(1)$ وفق اختبار $Ljung-Box$	08-04
244	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لبواقي النموذج $VAR(1)$ وفق اختبار LM	09-04
244	نتائج اختبار تجانس الأخطاء العشوائية	10-04
246	نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$	11-04
250	نتائج خطأ التباين المتوقع وفقا للتوزيع الهيكلي	12-04
251	تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR	13-04
253	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج $VAR(1)$	14-04
253	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لبواقي النموذج $VAR(1)$ وفق اختبار $Ljung-Box$	15-04
253	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لبواقي النموذج $VAR(1)$ وفق اختبار LM	16-04
254	نتائج اختبار تجانس الأخطاء العشوائية	17-04
256	نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$	18-04
258	نتائج خطأ التباين المتوقع وفقا للتوزيع الهيكلي	19-04
261	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود $Bonds test$	20-04
262	نتائج تقدير نموذج $ARDL$	21-04
262	نتائج تقدير نموذج الدراسة في المدى البعيد باستخدام منهج $ARDL$ (المتغير التابع $LCHO$)	22-04
264	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ $ARDL-ECM$ لنموذج $ARDL$	23-04
266	نتائج الاختبارات التشخيصية لصلاحية نموذج $ARDL$	24-04
269	نتائج المفاضلة بين صلاحية النموذج الأول والثاني وفق منهجية VAR	25-04
270	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج $VAR(1)$	26-04
270	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لبواقي النموذج $VAR(1)$ وفق اختبار $Ljung-Box$	27-04
270	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لبواقي النموذج $VAR(1)$ وفق اختبار LM	28-04
271	نتائج اختبار تجانس الأخطاء العشوائية	29-04
273	نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$	30-04
276	نتائج خطأ التباين المتوقع وفقاً للتوزيع الهيكلي	31-04

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية		
01-01	مكونات العرض النقدي	06
02-01	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (المربع السحري لكالدور)	22
03-01	علاقة العرض النقدي بمستوى العام للأسعار (التضخم) وفق الطرح الكلاسيكي	45
04-01	التضخم الناتج عن فائض الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي (الرؤية الكينزية)	49
05-01	آلية تأثير العرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي وفق المنهج الكينزي	54
06-01	آلية تأثير العرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي وفق المنهج النقدي	55
07-01	العرض النقدي وإجمالي الناتج في ظل فرضية الأجور اللزجة	56
08-01	انعكاس التوسع النقدي المتوقع على إجمالي الناتج	57
09-01	انعكاس التوسع النقدي غير المتوقع على الناتج	58
10-01	منحنى توازن سوق العمل عند الكلاسيك	60
11-01	البطالة وآلية معالجتها من منظور الفكر الكلاسيكي	61
12-01	علاقة الدخل الحقيقي بالمستوى العام للأسعار وفق الطرح الكلاسيكي	62
13-01	منحنى توازن سوق العمل عند كينز	63
14-01	علاقة العرض النقدي بالبطالة في إطار النموذج الاقتصادي الكينزي العام	65
15-01	منحنى فليبس -العلاقة الجدلية بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة-	69
16-01	منحنى فليبس المعدل -العلاقة الجدلية بين معدل البطالة ومعدل التضخم-	70
17-01	العلاقة التفاعلية بين العرض النقدي ومنحنى فليبس	71
الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل		
01-03	تطور العرض النقدي $M1$ في الجزائر للفترة 1990-2018	161
02-03	تطور هيكل العرض النقدي $M1$ في الجزائر للفترة 1990-2018	161
03-03	اتجاه تطور الودائع لأجل في الجزائر للفترة 1990-2018	162
04-03	تطور توزيع هيكل الودائع البنكية في الجزائر للفترة 1990-2018	163
05-03	تطور العرض النقدي $M2$ في الجزائر للفترة 1990-2018	164
06-03	تطور مكونات العرض النقدي $M2$ في الجزائر للفترة 1990-2018	164
07-03	تطور حجم ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2018	173
08-03	تطور مسار التضخم في الجزائر للفترة 1990-2018	184
09-03	تطور فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات في الجزائر للفترة 1990-2018	188
10-03	علاقة مكونات الطلب الكلي بالتضخم في الجزائر للفترة 1990-2018	189
11-03	تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر للفترة 1990-2018	201
12-03	تطور علاقة العرض النقدي بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018	202
13-03	تطور علاقة العرض النقدي بالتضخم في الجزائر للفترة 1990-2018	203
14-03	تطور علاقة العرض النقدي بالبطالة في الجزائر للفترة 1990-2018	205
15-03	تطور علاقة العرض النقدي برصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2018	207
16-03	العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي تبعاً لأسعار النفط في الجزائر	208

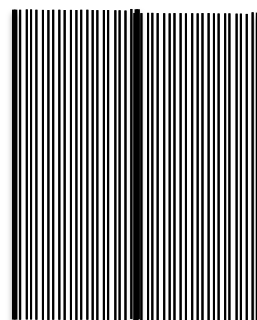
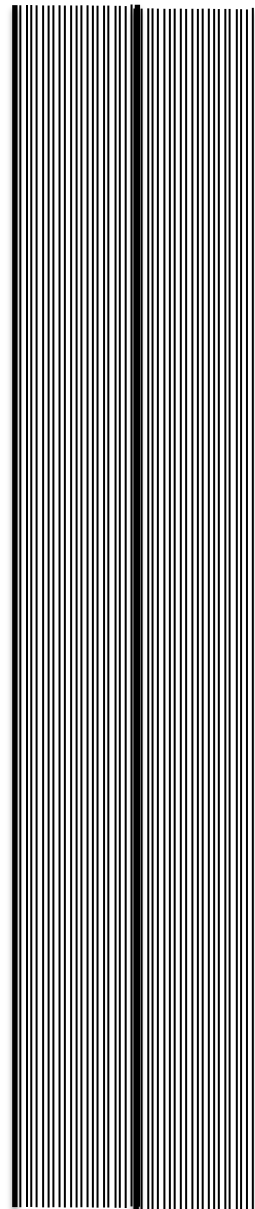
214	منهجية ديكي فولر في اختبار جذر الوحدة	17-03
	الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها	
228	التغيرات السنوية للسلسلتين $M2$ و $LM2$ للفترة 1990-2018	01-04
228	التغيرات السنوية لسلسلتين $NM2M$ و $LNM2M$ للفترة 1990-2018	02-04
229	التغيرات السنوية للسلسلتين GDP و $LGDP$ للفترة 1990-2018	03-04
230	التغيرات السنوية لسلسلتين IPC و $LIPC$ للفترة 1990-2018	04-04
230	التغيرات السنوية لسلسلتين CHO و $LCHO$ للفترة 1990-2018	05-04
231	التغيرات السنوية لسلسلة $BOPD$ للفترة 1990-2018	06-04
231	التغيرات السنوية لسلسلتين OP و LOP للفترة 1990-2018	07-04
232	التغيرات السنوية لسلسلتين RP و LRP للفترة 1990-2018	08-04
233	التغيرات السنوية لسلسلتين TC و LTC للفترة 1990-2018	09-04
233	التغيرات السنوية لسلسلتين AP و LAP للفترة 1990-2018	10-04
234	التغيرات السنوية لسلسلتين M و LM للفترة 1990-2018	11-04
235	دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية المدروسة في شكلها الأصلي	12-04
245	نتائج اختبار استقرارية النموذج $VAR(1)$	13-04
247	استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك لصدمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، العرض النقدي، سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي	14-04
254	نتائج اختبار استقرارية النموذج $VAR(1)$	15-04
257	استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمة الناتج المحلي الإجمالي، العرض النقدي، والإيرادات النفطية	16-04
265	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج	17-04
271	نتائج اختبار استقرارية النموذج $VAR(1)$	18-04
274	استجابة ميزان المدفوعات لصدمة ميزان المدفوعات، العرض النقدي، سعر النفط والواردات	19-04

قائمة الاختصارات والرموز

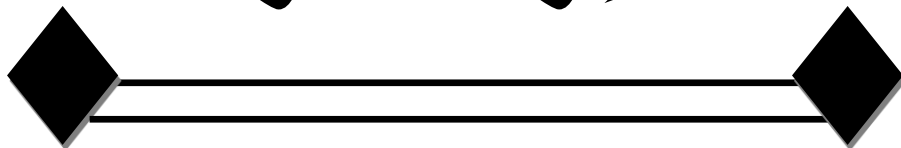
الرمز	التعريف	الرمز	التعريف
$\hat{P}(K)$	معاملات دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة K	GDP	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
DS	السلسلة الزمنية العشوائية	IPC	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
TS	السلسلة الزمنية التحديدية	CHO	معدل البطالة
$Trend$	مركبة الاتجاه العام	$BOPD$	رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
ADF	اختبار ديكي-فولر المطور	OP	متغيرة أسعار النفط
OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية	RP	الإيرادات النفطية
ε_t	حد الخطأ	TC	سعر الصرف
AIC	مقياس إكايك	AP	متغيرة عدد السكان الإجمالي
SC	مقياس شوارتز	M	متغيرة سلسلة الواردات
C	الحد الثابت	$t\text{-statistic}$	إحصائية ستيودنت
$SVAR$	متجه الانحدار الذاتي الهيكلي	SSR	مجموع مربعات البواقي
VAR	نماذج الانحدار الذاتي القانوني	n	حجم العينة
P	درجة الإبطاء لنموذج الانحدار الذاتي القانوني	μ_t	بواقي تقدير النموذج الهيكلي
$ARDL$	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة	ε_t	بواقي تقدير نموذج VAR
R^2	معامل التحديد	HQ	مقياس هنان كوين ($Hannan\text{-}Quinn\ criterion$)
$F\text{-statistic}$	إحصائية فيشر	P	مصفوفة الانتقال
ECM	معلمة متجه تصحيح الخطأ	A	مصفوفة التأثيرات للصدمات المختزلة
$M2$	العرض النقدي بمعناه الواسع	B	مصفوفة التأثيرات للصدمات الهيكلية
$NM2M$	معدل نمو العرض النقدي	$J\text{-}B$	القيمة الإحصائية لجاك بيرا

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور فجوة الطلب في الجزائر للفترة 1990-2018	309
02	علاقة مكونات الطلب الكلي بالتضخم في الجزائر للفترة 1990-2018	310
03	توليفة مكونات الميزانية العامة ومكونات الميزان التجاري	311
04	تطور رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2018	312
05	تطور العرض النقدي وسعر الصرف للفترة 1990-2018	313
06	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	314
07	نتائج دالة الارتباط الذاتي لقيم السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	317
08	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى	318
09	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لبعض متغيرات الدراسة عند الفرق الأول	320
10	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية OP ، M ، $NM2M$	322
11	نتائج تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR (استجابة التضخم لمتغيرات العرض النقدي)	322
12	نتائج تقدير نموذج $VAR(1)$ (استجابة التضخم لمتغيرات العرض النقدي)	322
13	نتائج تقدير نموذج $SVAR(1)$ (استجابة التضخم لمتغيرات العرض النقدي)	322
14	نتائج دوال الاستجابة الفورية لنموذج $SVAR(1)$ (نموذج استجابة التضخم لمتغيرات العرض النقدي)	323
15	نتائج خطأ التباين المتوقع وفقا للتوزيع الهيكلي $SVAR(1)$ (نموذج استجابة النمو الاقتصادي لمتغيرات العرض النقدي)	323
16	نتائج تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR (استجابة النمو الاقتصادي لمتغيرات العرض النقدي)	323
17	نتائج تقدير نموذج $VAR(1)$ (استجابة النمو الاقتصادي لمتغيرات العرض النقدي)	324
18	نتائج تقدير نموذج $SVAR(1)$ (استجابة النمو الاقتصادي لمتغيرات العرض النقدي)	324
19	نتائج دوال الاستجابة الفورية لنموذج $SVAR(1)$ (نموذج استجابة النمو الاقتصادي لمتغيرات العرض النقدي)	324
20	نتائج خطأ التباين المتوقع وفقا للتوزيع الهيكلي $SVAR(1)$ (نموذج استجابة النمو الاقتصادي لمتغيرات العرض النقدي)	324
21	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود $Bonds test$ (نموذج استجابة معدلات البطالة للتحولات في العرض النقدي)	325
22	تقدير نموذج استجابة معدلات البطالة للتحولات في العرض النقدي في المدى القريب والبعيد باستخدام منهج $ARDL$	325
23	نتائج الاختبارات التشخيصية لصلاحية نموذج $ARDL$	325
24	نتائج تقدير وصلاحيات النموذج الأول والثاني وفق منهجية VAR قصد المقاضلة	326
25	نتائج تقدير $SVAR(1)$ (نموذج استجابة رصيد ميزان المدفوعات للتحولات في العرض النقدي)	326
26	نتائج دوال الاستجابة الفورية لنموذج $SVAR(1)$ (نموذج استجابة ميزان المدفوعات للتحولات في العرض النقدي)	327
27	نتائج خطأ التباين المتوقع وفقا للتوزيع الهيكلي $SVAR(1)$ (نموذج استجابة ميزان المدفوعات للتحولات في العرض النقدي)	327



مقدمة



مقدمة

من المتعارف عليه في سلم أولويات معظم الدول بخلاف درجة تقدمها وتخلفها أن الهدف الأساسي عند رسم سياستها الاقتصادية الكلية (منها السياسة النقدية والسياسة المالية) هو تحقيق استقرار اقتصادي، فحسب الإطار التعريفي لهذا الأخير فهو يعني تحقيق معدلات موجبة ومتزايدة في النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق أعلى درجات توظيف للعمالة في المجتمع مع ضرورة الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار والحيولة دون التسبب في حدوث الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى تحقيق موقفٍ مُرضٍ بالنسبة لحساب التعامل مع العالم الخارجي.

وباعتبار أن السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية الكلية ومن بين الأدوات المعتمدة في حل الأزمات الاقتصادية، فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي ثم المحافظة عليه يكون وفقاً لمجموعة من الإجراءات (التي هي من صميم أدوات السياسة النقدية) تتخذها السلطة النقدية من خلال التحكم في حجم العرض النقدي الذي يولده الجهاز البنكي بما يتلاءم ومستوى النشاط الاقتصادي المرغوب.

إذن فالتحكم في العرض النقدي من خلال إجراءات السياسة النقدية يعتبر هدفاً وسيطاً لبلوغ الأهداف النهائية المرجوة تحقيقها ألا وهي تحقيق استقرار على مستوى المؤشرات الكلية للاقتصاد، في هذا السياق أثّر جدل فكري بين المدارس الاقتصادية يركز حول مدى تأثير كمية العرض النقدي المتداولة على مختلف المؤشرات النقدية والحقيقية للاقتصاد، فالتنظير الاقتصادي الكلاسيكي ينظر إلى أن دور النقود في الاقتصاد محايد، وهو ما يعني أنها لا تمارس أي تأثير على النشاط الاقتصادي، بل ينصرف كل تغيير فيها إلى المستوى العام للأسعار دون سواه، أما التنظير الكينزي فينظر أن التغيرات في كمية العرض النقدي لها دور فاعل في متغيرات النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، ميزان المدفوعات... إلخ، حيث يحدث ذلك من خلال آلية سعر الفائدة وتأثيرها على الاستثمار ومن ثم على الناتج) في المدى القصير، في حين يُقر التنظير النقدي المعاصر على أن التغيرات في كمية العرض النقدي تمارس تأثيراً كبيراً على النشاط الاقتصادي في المدى القصير ودوراً محايداً في المدى الطويل.

في ظل تباین هذه النظريات التي سلكها المفكرون الاقتصاديون بشأن جدلية تأثير العرض النقدي من عدمه على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فُتح باب اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين والماليين على المستوى التطبيقي في قياس وتحليل الدور الذي يمكن أن تؤديه النقود في الدورة الاقتصادية في بعض الاقتصاديات هذا من جهة، ومن جهة أخرى في إثبات مدى فعالية السياسة النقدية الممارسة، والتي تعكس مدى اهتمام السلطة النقدية بكمية العرض النقدي وتنظيم تداوله وكذا إصداره بما يتوافق والهدف المرسوم لها والمتمثل في تحقيق منظومة مستقرة على مستوى المؤشرات الكلية للاقتصاد، فبالرغم من اختلاف النتائج التحليلية والقياسية المتوصل إليها إلا أن أغلبها تصب في اتجاه واحد، وهو أن العرض النقدي في ظل وجود بيئة اقتصادية منتجة وسلطة نقدية مستقلة ومنظومة بنكية متطورة يؤثر بصورة إيجابية على النشاط الاقتصادي بشكل خاص وعلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

والجزائر مثلها كمثل أي بيئة اقتصادية في سبيل سعيها لتحقيق منظومة مستقرة على مستوى مؤشراتها الاقتصادية الكلية، اتخذت مع مطلع التسعينات على إثر انهيار أسعار النفط سنة 1986 جملة من الإصلاحات الاقتصادية في شتى المجالات والقطاعات سواء كانت هذه الإصلاحات ذاتية منها أو موصى بها من قبل الهيئات المالية الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ونذكر أن تلك الإصلاحات كان القصد منها كما أسلفنا التخفيف من عبء مخلفات تدهور أسعار النفط، أي علاج الاختلالات التي مست الاستقرار الاقتصادي بمستوياته الداخلي والخارجي.

تبعاً لذلك، فقد احتلت المنظومة البنكية الجزائرية موقعاً جوهرياً ضمن تلك الإصلاحات وهذا باعتبارها أحد الدعائم الرئيسية والهامة في مساهمة الأهداف الاقتصادية الكلية المرسومة، حيث تجسدت أهم تلك الإصلاحات في إصدار قانون النقد والقرض 90-10، فقد سمح هذا الأخير بوضع سياسة نقدية ملائمة تحت سلطة نقدية مستقلة تعمل على مراقبة وتنظيم وتوجيه نشاطات أجهزة النظام البنكي وفق ما تمليه الأهداف المرجوة منها.

إن المتتبع للشؤون الاقتصادية في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض وما تلتها من تعديلات إلى غاية الفترة الحالية، سيلاحظ من ناحية تتبع الوضعية النقدية أن كمية العرض النقدي شهدت تطوراً ملحوظاً، يمكن أن يفسر سببه إلى تطور مكونات العرض النقدي ومقابلاته من جهة، وإلى حزمة التحولات الكبيرة التي عرفتها توجهات السياسة النقدية من جهة ثانية، وبالموازاة مع هذا التطور في كمية العرض النقدي شهد تطور المؤشرات الكلية للاقتصاد بمستوياتها الداخلي (النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة) والخارجي (وضعية ميزان المدفوعات) تأرجحاً بين الارتفاع تارةً والانخفاض تارةً أخرى، وبناء على هذا تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة اختبار وتوضيح مدى مسؤولية العرض النقدي في تأرجح وضعية تلك المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

1. طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة

يعتبر الهدف العام للسياسة النقدية في الجزائر منذ بداية توجهها نحو اقتصاد الحر إلى غاية الساعة هو تحقيق استقرار اقتصادي على مستوى المؤشرات الكلية -أي تحقيق نمو اقتصادي مرتفع والقضاء على مشكلتي البطالة والتضخم وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات- من خلال التحكم في مؤشر العرض النقدي، وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية التي تعمل هذه الدراسة على معالجتها تصاغ في السؤال الرئيسي الموالي:

«ما مدى استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي بالجزائر

للفترة 1990 - 2018 ؟

2. طرح الأسئلة الفرعية

قصد الإلمام بحيثيات موضوع الدراسة وفك مواطن الغموض فيه، تمت تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية الموالية:

■ ما المقصود بالعرض النقدي؟ وما هي أهم العوامل المؤثرة فيه؟

- ماذا نعي بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي؟ وما هي أهم أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة في تحقيق استقرارها؟
 - كيف يستجيب معدل التضخم في الجزائر نتيجة حدوث صدمة في العرض النقدي؟
 - ما مدى استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في العرض النقدي في الجزائر؟
 - هل للتغيرات في العرض النقدي تأثير على معدل البطالة في الجزائر في المدين القريب والبعيد؟
 - إلى أي مدى يمكن أن يستجيب الرصيد الكلي لميزان المدفوعات لصدمة العرض النقدي في الجزائر؟
3. فرضيات الدراسة

استناداً لما تقدم، تم صياغة الفرضيات التالية كأساس ومنطلق في توجيه مسار البحث والإجابة عن الأسئلة الفرعية:

- يقصد بالعرض النقدي بشكل عام على أنه جميع وسائل الدفع المتاحة في اقتصاد ما خلال فترة من الزمن، ويفترض أن مكونات العرض النقدي تختلف من اقتصاد لآخر وهذا نظير درجة نمو وتطور المنظومة البنكية المالية، أما من حيث سلوك تغيراته فهو يخضع لعدة اعتبارات، سواء كانت منها اعتبارات مؤسسية أو اعتبارات اقتصادية.
- تتجلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بصفة عامة في تحقيق مزيج من الاستقرار الداخلي (التوظيف الكامل ونمو اقتصادي مستقر مصحوب بمعدلات التضخم المنخفضة) والخارجي (تحقيق توازن في ميزان المدفوعات الدولية)، ولتحقيق هذا الاستقرار بنوعيه يستلزم التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية وبشكل خاص السياسة المالية والسياسة النقدية.
- يستجيب التضخم في الجزائر عند حدوث صدمة في العرض النقدي بشكل طردي في المدى القريب والمدى البعيد.
- يفترض أن النمو الاقتصادي في الجزائر يستجيب بشكل إيجابي نتيجة التغيرات الحاصلة في العرض النقدي.
- تمارس التغيرات الحاصلة في العرض النقدي دوراً إيجابياً في تراجع معدل البطالة في الجزائر.
- يستجيب ميزان المدفوعات الجزائري نظير صدمات العرض النقدي بشكل طردي سواء في المدى القريب أو في المدى البعيد.

4. مبررات اختيار موضوع الدراسة

- الدوافع التي أدت بنا لمعالجة هذا الموضوع دون غيره يمكن إيجازها في النقاط التالية:
- أهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن، نظراً لما شاهده المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري من مستويات تباين بين الاستقرار وعدم الاستقرار، لهذا فإن معرفة مدى مسؤولية العرض النقدي في تباين اتجاه وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، مبرراً رئيساً في اختيار ومعالجة هذا الموضوع.
- محدودية الدراسات المحلية المهتمة بدراسة آثار العرض النقدي على المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) بالجزائر، فمثل هذه الدراسات نرى أنها لم تأخذ حقها من البحث في وسط الجامعات الجزائرية.

- تنمية وتكملة وتعميق معارف علمية شخصية في موضوع العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع يندرج في إطار تخصص الطالبة (تحليل اقتصادي).
 - الميول الشخصي في معالجة مثل هذه المواضيع والتي تعالج بطريقة قياسية تحليلية.
5. أهداف الدراسة وأهميتها

1.5. أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في توضيح وقياس مدى استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) والخارجية (ميزان المدفوعات) للتغيرات في العرض النقدي في ظل الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر، وذلك خلال الفترة 1990-2018.

كما أن لذات الدراسة أهدافاً فرعية أخرى منها:

- الوقوف على أهم المرجعيات النظرية النقدية التي تفسر تفاعل العرض النقدي مع أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد.
- محاولة إعطاء صورة دقيقة عن واقع العرض النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة استناداً إلى تحليل تطور مكوناته ومقالاته.
- تحليل مسار تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) في ضوء الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الإنفاقية الكبرى المطبقة في الجزائر، وذلك خلال الفترة 1990-2018.
- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة نسبة مساهمة صدمة العرض النقدي في تفسير التغيرات التي تطرأ على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.
- في ظل النتائج التي سوف تتمخض عنها الدراسة وبشكل خاص من حيث الجانب التحليلي (تحليل سلوك تطور العرض النقدي من جهة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي من جهة أخرى فضلاً في ربط العلاقة بينهما) يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات المناسبة التي نراها قد تساعد متخذي القرار الاقتصادي في رسم مختلف السياسات الاقتصادية وبشكل خاص السياسة النقدية.

2.5. أهمية الدراسة

تتلور أهمية الدراسة في جملة من النواحي، أهمها:

- من حيث أهمية الموضوع الذي يبحث فيه، فهو يكتسي أهمية بالغة تستمد من النظرية الاقتصادية الكلية في كون أن التوسع في العرض النقدي وفي ظل محدودية الجهاز الإنتاجي (وفقاً للتنظير الكينزي) له أثر على مختلف التوازنات الاقتصادية، بمعنى آخر، أن حقن الاقتصاد بكميات من النقود سيؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي من دون أن يصاحب معه ارتفاع في حركة المستويات العامة للأسعار، لذلك، فإن معرفة حجم وسلوك حركة العرض النقدي يساهم في إعطاء توقعات حول استجابة الناتج والبطالة والتضخم هذا من

جهة، ومن جهة ثانية يساعد السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي في رقابة السيولة المحلية لتحقيق وضمان الاستقرارين الداخلي والخارجي للاقتصاد.

- من حيث أهمية المكان والزمان الذي يغطي الدراسة، فالاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018 شهد عدة محطات وأحداث متنوعة تميّزت بالتحول وعدم الاستقرار انبثق عنها تبني جملة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية، كما أن ذات الاقتصاد شهد فترات من الرخاء والاستقرار تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط الأمر الذي نجم عنه اعتماد وتنفيذ حزمة من البرامج التنموية الكبرى، ولكن ما لبث هذا الاستقرار حتى حُيّم على الاقتصاد الجزائري حالة من اللااستقرار كانت بدايته سنة 2014، إذن فجميع هذه المؤشرات والدلالات الاقتصادية التي ذكرت بشأن الوضعية الاقتصادية للجزائر تستوجب دراسة مدى مسؤولية العرض النقدي في تفسير التغيرات التي طرأت على مؤشرات الكلية الأربعة.

6. تحديد إطار الدراسة

حددت الدراسة في إطارين جغرافي وزماني، فجغرافياً ضببت بالاقتصاد الجزائري، أما زمانياً، فقد حددت مدة الدراسة بـ 29 عاماً امتدت من سنة 1990 إلى سنة 2018، وهو يعد بعداً زمانياً مناسباً نظير الظروف والإصلاحات الاقتصادية النقدية والمالية وكذا التنمية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري منذ انتهجه اقتصاد الحر.

7. المنهج العلمي المستخدم في الدراسة

- بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة وأهميته، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف حيثياتها، تم التعامل مع مزيج من المناهج البحثية والتي كانت متكاملة ومتناسقة فيما بينها، وهي:
- **المنهج الوصفي التحليلي:** ويعتبر هذا المنهج الأنسب في وصف الظاهرة وتحليل عناصرها قصد فهم مضمونها والوصول إلى نتائج يسمح بتعميمها، فالمنهج الوصفي في هذه الدراسة كان حاضراً بشكل جلي في الإطار النظري بجانبه الفكري والمفاهيمي المتعلق بمتغيرة العرض النقدي والمؤشرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات)، وأيضاً عند وصف النماذج الرياضية المتعلقة بالظواهر المعنية في شكلها الرياضي والنظري، أما المنهج التحليلي فقد برز في تحليل المعطيات المستعملة في الدراسة التطبيقية، وكلما اقتضت الحاجة للوصف والتحليل معاً تم المنهج بين المنهجين.
 - **المنهج التاريخي:** ويهتم هذا المنهج بتتبع ظاهرة معينة وفقاً لتطورها التاريخي، وقد اعتمدت هذه الدراسة عليه عند تتبع مراحل نشأة وتطور المنظومة البنكية، كما تم اعتماده عند دراسة أهم المحطات التي عرفها تطور العرض النقدي والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري والإصلاحات المتعاقبة خلالها.
 - **منهج دراسة الحالة:** وهو منهج يخص بالجانب التطبيقي للدراسة، حيث تمت الاستعانة بجملة من الطرق والأدوات القياسية التي تسمح بإعطاء تصور لهيكل العلاقة السائدة بين المحدد والظاهرة.

8. محتوى الدراسة

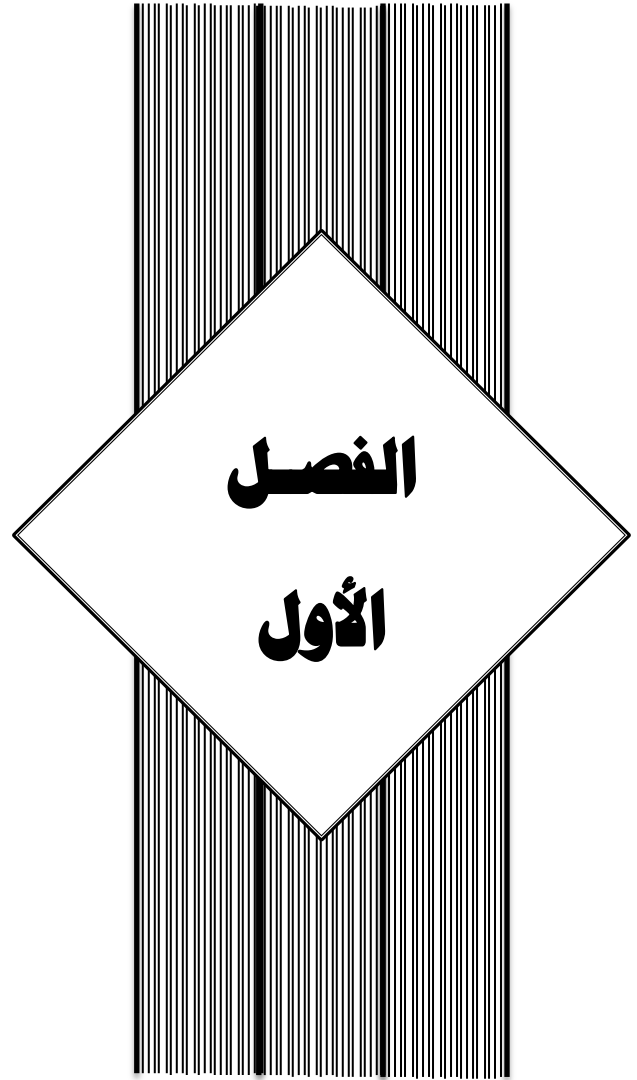
حرصاً على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم ولتحقيق الهدف الذي يصبو إليه موضوع الدراسة في ظل الفرضيات الموضوعية، جاءت الدراسة متضمنة لمقدمة وأربعة فصول تتبعها خاتمة ويمكن استعراض ذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية، حيث قُسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يحمل عنوان التأسيس النظري للعرض النقدي، أما المبحث الثاني فيتناول الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته، في حين يتناول المبحث الثالث المقاربة النظرية لعلاقة العرض النقدي بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الفصل الثاني : العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة، حيث جاء ليوضح العلاقة الوظيفية والفجوة العلمية بين الإشكالية المبحوث فيها والتراث العلمي، وقد بَوَّب هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث تتناول على الترتيب دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة تعلقت باقتصاديات الدول المتقدمة، دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة تعلقت باقتصاديات الدول النامية، دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة تعلقت بالاقتصاد المحلي (الجزائري).

الفصل الثالث : الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث نقاط رئيسية موزعة إلى ثلاثة مباحث تتناول على التوالي مجتمع الدراسة "المنظومة البنكية الجزائرية محل الدراسة"، التحليل النظري والاقتصادي لمتغيرات الدراسة، النماذج والمقاربات القياسية للدراسة.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها، وعلى إثره تم الوقوف على خمسة مباحث تناولت على الترتيب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ومناقشة نتائج تقدير استجابة التضخم للتغيرات في العرض النقدي، مناقشة نتائج تقدير استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في العرض النقدي، مناقشة نتائج تقدير استجابة البطالة للتغيرات في العرض النقدي، وكذا مناقشة نتائج تقدير استجابة ميزان المدفوعات للتغيرات في العرض النقدي.



العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار

الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية



تمهيد

يعتبر العرض النقدي من أهم المتغيرات النقدية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي في فترة زمنية معينة، فالتغيرات فيه -كمية العرض النقدي- على مستوى الاقتصاد يمكن أن تدفع إلى تغيرات مهمة بالنسبة لحالة الاقتصاد، فربما يتنقل من حالة اللااستقرار إلى حالة الاستقرار أو العكس، لذا ومن أجل تحقيق منظومة مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي تعكس معدلات نمو عالية، توظيف كامل، استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات لأبد من التحكم وضبط الاستقرار مقابل في العرض النقدي والذي يعد التحكم فيه من إحدى المهام الأساسية التي تتطلع بها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي من خلال توجيه السياسة النقدية بما يتفق وأهدافها الاقتصادية المطلوبة.

تبعاً لذلك، يهدف هذا الفصل إلى تبيان وتوضيح المقاربة المفاهيمية والنظرية لعلاقة العرض النقدي بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تبويبه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: التأصيل النظري للعرض النقدي

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته

المبحث الثالث: المقاربة النظرية لعلاقة العرض النقدي بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

المبحث الأول: التأسيس النظري للعرض النقدي

أخذ مفهوم العرض النقدي حيزاً واسعاً من الجدل بين آراء الاقتصاديين ورواد الفكر النقدي في تحديد مفهومه من حيث الدلالة والمكونات، لذا انصب اهتمام هذا المبحث حول التعرف على الإطار العام للعرض النقدي من حيث المفهوم والمكونات وكذا الأجزاء المقابلة له فضلاً عن تحديد الجهات المحددة والمؤثرة في نموه.

أولاً: مفهوم العرض النقدي ومكوناته

يعرف العرض النقدي على أنه تلك العملات النقدية المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أو هو الكمية النقدية المتمثلة في جميع وسائل الدفع المتاحة،¹ التي تنحصر في مجموعة من العناصر يصطلح عليها بالمجموعات النقدية² الرسمية والتي يتم نشرها من قبل السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي.

بناء على التعريف أعلاه، يمكن التمييز بين مفاهيم العرض النقدي المتاح في أي اقتصاد وفق التالي:

1. العرض النقدي بالمعنى الضيق *(M1) The narrow definition of The money supply*

ينظر إلى هذا العرض على أساس الوظيفة الوحيدة للنقد في كونها أداة للمبادلة مقابل السلع والخدمات ويعرف على أنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في محيط اقتصادي ما خلال فترة زمنية معينة، كما يصطلح عليه كذلك بالمتاحات النقدية والتي تحتفظ بها مختلف الوحدات الاقتصادية بشكل أرصدة نقدية.³

يتكون العرض النقدي بالمعنى الضيق $M1$ من النقد المتداول (الورقية- المعدنية) خارج الجهاز البنكي C مضافاً إليه أرصدة الحسابات الجارية DD والمتمثلة في الودائع تحت الطلب* لدى البنوك التجارية وكل الحسابات (حسابات لدى الخزينة العمومية والحسابات الجارية البريدية) التي يمكن تداولها عن طريق الشيكات.⁴

ويمكن التعبير عن العرض النقدي بالمعنى الضيق والذي يُشار إليه بالرمز $M1$ بالمعادلة التالية:

$$M1 = C + DD \dots \dots \dots (01 - 01)$$

وعلى هذا الأساس يمكن توضيح مكونات العرض النقدي $M1$ بنوع من التفصيل، كما يلي:

❖ **العملة المتداولة خارج الجهاز البنكي (النقد القانونية):** وهي تمثل الصورة العامة للنقد في الاقتصاد المعاصر، وهي نقود يصنع عليها القانون صفة الشرعية، والقدرة على تسوية الديون، كما تمثل قيمة السيولة التي يلجأ الأشخاص إلى استعمالها لتسديد ثمن السلع والخدمات التي يقومون بشرائها،⁵ وتأخذ النقود القانونية شكلين هما:

¹ بلعوزين علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 49.

² محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 45.

³ أكرم حداد - مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 02، 2008، ص: 89.

* الودائع تحت الطلب التي تدرج ضمن العرض النقدي بالمعنى الضيق $M1$ تتمثل فقط إلا في المتداولة منها، لأنها تؤثر على السلوك الإنفاقي للأفراد، وهذا على خلاف ودائع البنوك التجارية مع بعضها البعض، لأن ودائع هذه الأخيرة تأخذ صورة الاحتياطات النقدية تعتمد عليها في مواجهة مختلف السحوبات والطلب على القروض، وبالتالي فهي خارج دائرة الودائع تحت الطلب التي تدخل ضمن $M1$ باعتبارها ودائع غير متداولة، ومن ثم فهي لا تمارس أي تأثير على السلوك الإنفاقي لمختلف الأعوان الاقتصادية (أفراد - مؤسسات).

⁴ محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2011، ص: 61.

⁵ مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 50.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

■ النقود الورقية: وتسمى كذلك بأوراق البنكنوت، لها وحدة قياس مثل الدولار الأمريكي، الدينار الجزائري... إلخ، يتم إصدارها ومراقبتها من قبل البنك المركزي وفقاً لحاجة المعاملات .

■ النقود المساعدة (القطع المعدنية): يقوم بسكها البنك المركزي أو الخزينة العامة، وهي عبارة عن وحدات نقدية صغيرة الحجم تأخذ أشكال وصياغات مختلفة منها النحاسية والحديدية... إلخ، ويقتصر دورها في تسهيل مختلف عمليات الدفع اليومية.¹

❖ **الودائع تحت الطلب:** ينظر إلى الوديعة في الأصل على أنها مبالغ نقدية مقيدة في دفاتر المؤسسات البنكية والمستحقة للمودعين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات،² فإذا كانت هذه الوديعة المحتفظ بها في البنك صادرة في الأصل من المودع صاحب حق الوديعة إلى البنك بصفته مودّع، تسمى في هذه الحالة بالوديعة الحقيقية، أما إذا نشأت هذه الوديعة بطرق أخرى وذلك في حالة قيام البنك بمنح قرض للعميل من خلال فتح حساب له في دفاتره تسجل فيها مبلغ هذا القرض، تسمى في هذه الحالة بالنقود غير الحقيقية.³

تعرف الودائع تحت الطلب بالودائع التي يستطيع المودع بموجبه السحب منها جزئياً أو كلياً بدون إخطار البنك باستخدام الشيكات أو باستخدام بطاقة الصرف الآلي الخاصة به، وبشكل عام، فإن هذا النوع من الودائع لا يتلقى صاحبها على فائدة نظير الاحتفاظ بها لدى البنوك التجارية.⁴

2. العرض النقدي بالمعنى الواسع *(M2) Broader measure of The money supply*:

ويصطلح عليه كذلك بالسيولة المحلية الخاصة، ويضم العرض النقدي بالمعنى الواسع إضافة إلى ما أشير إليه في العرض النقدي $M1$ ، أشباه النقود TD والتي تأخذ مختلف صور الودائع لأجل.⁵

ويمكن التعبير عن المعنى الواسع للعرض النقدي $M2$ بالمعادلة التالية:

$$M2 = M1 + TD \dots \dots \dots (02 - 01)$$

وعلى هذا الأساس، يمكن التطرق لمكونات العرض النقدي $M2$ بنوع من التفصيل كما يلي:

❖ **العرض النقدي بالمعنى الضيق $M1$:** تمت الإشارة إلى مكوناته سابقاً.

❖ **أشباه النقود TD :** تتمثل في الودائع التي يرتبط إيداعها بالبنوك بفترة زمنية محددة، كما يُشار إلى أنها الودائع التي يغيب فيها الجوهر النقدي أي أنها غير قابلة للاستخدام المباشر كوسيلة للتبادل ولكن يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد،⁶ وتأخذ أشباه النقود صور الودائع التالية:

¹ أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 91-92.

² عبد السلام لفته سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 11، 2006، ص: 02.

³ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي، بيروت، 2001، ص: 212.

⁴ مجدي محمد شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص: 209.

⁵ عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، إصدار إلكتروني، 2018، ص: 39.

⁶ Paul Krugman- Robin Wells, *Macroeconomics*, Worth Publishers Amacmillan Education Imprint, 2015, P: 423.

■ الودائع ذات أجل استحقاق محدد: وهي مبالغ لا يجوز سحبها كاملة أو جزء منها إلا بعد أجل معين وهذا الأجل يكون محدداً مسبقاً ومتفقاً عليه بين العميل والبنك، ونظراً لهذه الميزة فإن البنك يكافئ أصحاب هذه الودائع بفائدة معينة.¹

■ ودائع بإخطار أو بإشعار: وهي الودائع التي لا يمكن لصاحبها أن يسحب منها أي مبلغ قبل تاريخ الاستحقاق إلا بعد أن يتم إخطار البنك بذلك.²

■ ودائع التوفير: وهي المبالغ التي تسمح لصاحبها التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، وتمنح البنوك لقاء هذه الودائع فائدة بسعر معين.³

■ الودائع المخصصة: وهي مبالغ مخصصة قصد استعمالها في عمليات معينة، مثل ما تودعه مؤسسة ما من أجل دفع أجور عمالها.

■ سندات الصندوق: يتم إصدارها من قبل البنوك وتستحق بعد أجل محدد مع فائدة بسعر معين، فمقابل هذه السندات يقوم المكتتب بإيداع مبلغ نقدي يمكنه سحبه في هذا الأجل.⁴

ويستند مفهوم العرض النقدي بالمعنى الواسع $M2$ على اعتبارات أساسية: ينطلق أولها من أهمية وظيفة النقود كونها مستودعاً للقيمة، والتي تتجسد في أصول مثل الودائع لأجل وودائع التوفير بإمكانية تحويلها بسهولة إلى ودائع جارية، أما الاعتبار الثاني فهو اعتبار إحصائي، إذ يتم توسيع مفهوم العرض النقدي بناءً على المدى الذي يؤثر به العرض النقدي على سلوك المتغيرات الكلية للاقتصاد كالناتج الوطني الاجمالي والتضخم،⁵ أما الاعتبار الثالث فهو فهو يسمح بضبط العلاقة الإحلالية المباشرة بين النقد والسلع والخدمات، كما يسمح للجهة المخولة (البنك المركزي) بمراقبته والتحكم في مسار تطوره بشكل وثيق نظراً لتواجده على مستوى الجهاز البنكي.⁶

3. العرض النقدي بالمعنى الأوسع $M3$

ويسمى بإجمالي السيولة المحلية أو السيولة العامة، فهو يشمل إضافة إلى العرض النقدي بمعناه الواسع $M2$ مجموعة من الأصول المالية التي تصدرها المؤسسات المالية غير المصرفية S ، والمتمثلة في الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط، وكذا سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية.⁷

ويمكن التعبير عن المعنى الأوسع للعرض النقدي $M3$ بالعلاقة التالية:

$$M3 = M2 + S \dots \dots \dots (03 - 01)$$

¹ خالد أمين عبد الله – اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 01، 2006، ص: 151.

² حسين أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01، 2007، ص: 73.

³ فلاح حسين عداي الحسيني – مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 03، 2006، ص: 106.

⁴ محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص: 56.

⁵ نصر الدين بوعامة، محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه (مع دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017، ص: 19.

⁶ محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص: 60.

⁷ ناظم محمد نوري الشمري- محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2010، ص: 333.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

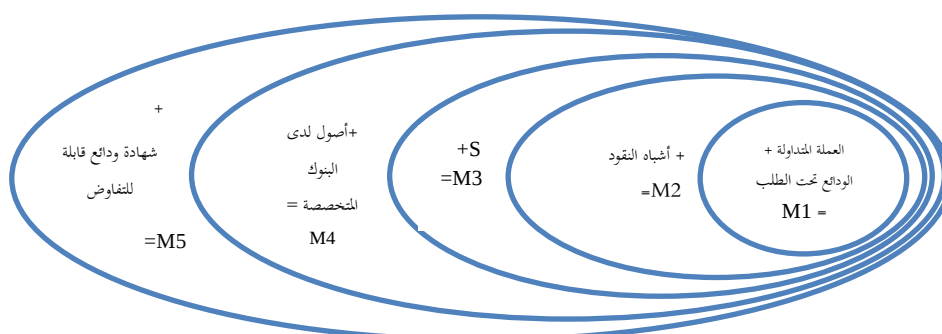
في هذا الصدد- حول مفهوم العرض النقدي - يمكن الإشارة إلى أنه لا يتوقف مفهوم العرض النقدي عند مفهوم محدد ومتفق عليه من قبل كل الاقتصاديين، وإنما توجد مفاهيم أخرى للعرض النقدي أكثر اتساعاً من المفاهيم السابقة في بعض الدول، حيث يرجع هذا التباين في المفاهيم وعدم استقرارها إلى اختلاف النظم الاقتصادية والمالية، والتي تختلف معها الأدوات المالية والنقدية المتاحة لتداول العرض النقدي في كل بلد، ففي فرنسا مثلاً يُشار للعرض النقدي بالرمز $M4$ ، وفي الأرجنتين بالرمز $M5$ حيث إن:¹

$$M4 = M3 + \text{المتخصصة} \star \text{البنوك} \text{ لدى البنوك} \quad (04 - 01)$$

$$M5 = M4 + 100\,000 \text{ شهادة ودائع قابلة للتفاوض} \quad (05 - 01)$$

وفي الأخير ولتثبيت الأفكار السابقة يمكن إعطاء تلخيص لمختلف مفاهيم العرض النقدي وفق المخطط التالي:

الشكل رقم 01-01: مكونات العرض النقدي



المصدر: من إعداد الطالبة، استناداً على ما سبق.

حيث: S التوظيفات قصيرة الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية.

ثانياً: مقابلات العرض النقدي

تتمثل مقابلات العرض النقدي في الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة سواء في شكلها النقدي أو شبه النقدي من طرف البنك المركزي، البنوك التجارية، الخزينة العمومية، أي أن للعرض النقدي أجزاء مقابلة تفسر سبب إصداره، ولتوضيح ذلك نستعين بميزانية البنك المركزي والجهاز البنكي كما يلي:

الجدول رقم 01-02: ميزانية الجهاز البنكي

الجدول رقم 01-01: ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم	الأصول	الخصوم
الموجودات من الذهب	الأوراق النقدية B.	الاحتياطيات الإجبارية RO.	الودائع بأنواعها D.
والعمولات الأجنبية OD.	الاحتياطيات الإجبارية RO.	القروض C.	إعادة تمويل
قروض للخزينة العمومية CTP.		الاقتصاد REF.	
إعادة تمويل الاقتصاد REF.			

المصدر: وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المذهل للطباعة والنشر، لبنان، ط 01، 2000، ص: 161.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 362.

* المقصود بها الأصول المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالسندات والأوراق المالية العامة والمتمثلة في القروض التي أصدرتها الحكومة والمؤسسات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار الخاصة والبنوك العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

بدمج كلا الميزانيتين نحصل على الميزانية الموحدة للنظام البنكي* والتي يظهر من خلالها العرض النقدي مع العناصر المقابلة له:

$$\text{مجموع الأصول لميزانية البنك المركزي والجهاز البنكي} = \text{مجموع الخصوم لميزانية البنك المركزي والجهاز البنكي.}$$

$$B + R/O + D + R/E/F = OD + CTP + R/E/F + R/O + C \dots \dots \dots (06 - 01)$$

$$OD + CTP + C = B + D \dots \dots \dots (07 - 01) \quad \text{وعليه يصبح لدينا:}$$

حيث يمثل: $B + D$: العرض النقدي، $OD + CTP + C$: مقابلات العرض النقدي.

الجدول رقم 03-01: الميزانية الموحدة للنظام البنكي

الأصول	الخصوم
مقابلات العرض النقدي	العرض النقدي
الذهب والعملات الأجنبية OD .	الأوراق النقدية B .
القروض المقدمة للخرينة CTP .	الودائع D .
القروض المقدمة للاقتصاد C .	

المصدر: وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المذهل للطباعة والنشر، لبنان، ط 01، 2000، ص: 161.

تُشير الميزانية الموحدة للنظام البنكي الموضحة في الجدول رقم 03-01 أعلاه إلى أصول وخصوم هذا النظام تُجاه مختلف الوحدات الاقتصادية من دون مؤسسات الجهاز البنكي، فالعرض النقدي الذي يمثل جزءاً من أصول مختلف الوحدات الاقتصادية غير المالية يظهر في جانب الخصوم، أما جانب الأصول فيُشير إلى ما يقابل هذا العرض من النقود والتي تتحدد في الآتي:

1. الذهب والعملات الأجنبية: وتتمثل في ذمم على الخارج التي يحتجزها البنك المركزي، فالرصيد الذهبي في الأصل كان يستعمل لتغطية إصدار النقد القانوني، ولكن نظراً لإهمال نظام قاعدة الذهب فقد تقلص هذا الدور وأصبح يقتصر فقط في مواجهة المدفوعات الخارجية عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، أو عند حدوث أزمات اقتصادية.¹ أما العملات الأجنبية فهي السيولة أو وسائل الدفع الدولية كالدولار الأمريكي مثلاً، فقد أصبح هذا الأخير يشكل الجزء الهام من العملات الاحتياطية الدولية لأي اقتصاد، حيث يستعمل في تسديد مختلف العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها الاقتصاد المعني مع اقتصاد دولة بالخارج.

هذه العلاقة التي تربط الدولة اقتصادياً مع العالم الخارجي تكون من خلال عمليات التصدير والاستيراد للسلع والخدمات وكذا لحركة رؤوس الأموال حيث يكون فيها التحصيل من الرصيد الذهبي والعملات الأجنبية نتيجة لتلك العمليات أثراً في إصدار النقد المحلي للدولة،² فإذا تحقق رصيد إيجابي من هذه العملات نظير تلك العمليات

* يكمن الفرق بين النظام البنكي والنظام المالي في كون الأول يتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية، في حين الثاني يتكون من الجهاز البنكي والمؤسسات المالية غير البنكية مثل: شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد وصناديق الاستثمار المشتركة بالإضافة إلى القطاع المالي غير المنظم، والذي يشكل جزءاً هاماً من النظام المالي.

¹ مصطفى رشدي شبيحة، مرجع سابق، ص: 57.

² مروان عطون، أسعار صرف العملات - أزمة العملات في العلاقات الدولية، دار الهدى للنشر، الجزائر، 1998، ص: 67.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

فسوف يكون هناك إصدار جديد للنقود القانونية من قبل البنك المركزي تعادل قيمة ذلك الفائض،¹ وبالتالي زيادة في كمية العرض النقدي، أما إذا تحقق انخفاض الرصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية نتيجة لعملية الاستيراد فسوف يكون هناك امتصاص للعملة المحلية نتيجةً لقيام البنك المركزي بتحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية لإتمام عملية الاستيراد، الأمر الذي ينجم عنه في المقابل انخفاض في كمية العرض النقدي.

2. القروض المقدمة للدولة (الخزينة العمومية): وهي عبارة عن مستحقات على الخزينة، وتتمثل في تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية من خلال السندات التي تلتزم بها هذه الأخيرة،² وهذا قصد توظيفها في تمويل مختلف نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية عندما يتحقق اختلال في توازن ميزانيتها، أي أن الدولة تلجأ إلى البنك المركزي لتغطية هذا العجز بتقديمها سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أذونات الخزينة ويقوم البنك المركزي بناءً على ذلك بإصدار قيمة تلك السندات نقوداً قانونية،³ تستخدمه الدولة في تغطية أوجه الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية العرض النقدي المتداول لدى الأفراد والمؤسسات.

كما تتوجه الدولة في حالة احتياجها إلى موارد نقدية من أجل تغطية تكاليف الإنفاق العام والتوسع في مختلف نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية إلى البنوك التجارية وإلى الأفراد من الجمهور، حيث تحصل المؤسسات البنكية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأذون الخزينة مقابل حصول الدولة على نقود الودائع، وبما أن هذه السندات تتمتع بالسيولة العالية ومضمونة، فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية، وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية متسببةً بإحداث زيادة في كمية العرض النقدي.⁴

3. القروض المقدمة للاقتصاد: ويقصد بها القروض الموجهة من طرف المؤسسات البنكية في صورة قروض مباشرة أو خصم كمبيالات أو فتح حسابات للقطاعات الإنتاجية (المشروعات) والاستهلاكية (الأفراد) قصد تمويل مختلف احتياجاتهم وعملياتهم الاستغلالية والاستثمارية من استثمار وإنتاج وتسويق واستهلاك.

ونشير إلى أن هذه القروض تقدم في حالة ندرة وسائل الدفع السائلة التي تصبح عائقاً أمام نمو نشاطاتهم الإنتاجية والاستهلاكية، وفي جميع الأحوال تخلق هذه المؤسسات البنكية نقود الودائع مقابل هذه القروض، كما يمكن أن تلجأ المؤسسات البنكية عند احتياجها للسيولة إلى البنك المركزي طالبةً إعادة تمويلها باستعمال مختلف قنوات القرض التي يضعها هذا الأخير تحت تصرفها كالاقتراض المباشر أو إعادة خصم بعض الأوراق التجارية ففي هذه الحالة يصدر البنك المركزي نقوداً قانونيةً لتلبية هذه الاحتياجات بضمان تلك الأوراق التجارية، وفي كلتا الحالتين سوف يتغير حجم العرض النقدي في النهاية نحو الزيادة.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 06، 2007، ص: 40.

² أحمد هني، مرجع سابق، ص: 95.

³ فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف (دراسة لحالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 14، العدد 14، 2014، ص: 219.

⁴ فطيمة ساسي، أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص (دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2015، ص: 51.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

تشمل القروض المقدمة للاقتصاد القروض في المدى القصير والقروض في المدى المتوسط والطويل، حيث تعتبر الأولى أكثر تأثيراً على حجم العرض النقدي مقارنةً بالنوع الثاني والثالث نظراً لتغطيتها بالودائع تحت الطلب، بينما لا يدخل النوع الثالث في إطار العناصر المقابلة للعرض النقدي، لأن عنصر الأموال المقيدة في الجهاز البنكي تكون في حسابات خاصة مثل حسابات الودائع الادخارية أو حسابات الودائع لأجل.¹

ثالثاً: الجهات المحددة والمؤثرة في العرض النقدي

المقصود من وراء دراسة محددات العرض النقدي هو دراسة تأثير قرارات (سلوك) مختلف الوحدات الاقتصادية على العرض النقدي، وتنحصر هذه الوحدات الاقتصادية في السلطة النقدية ممثلةً بالبنك المركزي، البنوك التجارية، المودعين والمقترضين.

1. السلطة النقدية (البنك المركزي)

يعرف البنك المركزي على أنه تلك المؤسسة التي تشغل مكاناً رئيسياً في السوق النقدية فهو بذلك يأتي على رأس النظام البنكي مستهدفاً أساساً خدمة المصالح الاقتصادية العامة في ظل مختلف النظم النقدية والبنكية.² يتولى البنك المركزي مجموعة من الوظائف تختلف من اقتصاد إلى آخر وهذا حسب درجة تقدم الاقتصاد نفسه، ودرجة تطور الوساطة والأسواق المالية فيه، فرغم هذا الاختلاف إلا أنه يمكن القول وبشكل عام أن أهم وظائف البنك المركزي تتمثل في: إصدار وتنظيم النقد في الدولة فيسعى بذلك بنك الإصدار، والقيام بالأعمال البنكية وتقديم المشورة الاقتصادية والمالية للقطاع الحكومي فيعرف بذلك بنك الحكومة، كما يعرف ببنك البنوك أي الملاذ الأخير لجميع البنوك في منح القروض وإشرافه على عمليات المقاصة* والرقابة عليها.

كما ويتمتع البنك المركزي بمركز الصدارة في الهرم التنظيمي لكمية العرض النقدي على مستوى الاقتصاد من جانبين، الأول ينحصر في التأثير على القاعدة النقدية من خلال النقد المصدر، أما الجانب الآخر فيتمثل في الحد من قدرة البنوك التجارية على منح القروض من خلال التأثير على قيمة مضاعف العرض النقدي، وهذا ما يقتضي توضيحه كالآتي:

1.1. تأثير البنك المركزي على القاعدة النقدية

تمثل القاعدة النقدية *Monetary Base* حسب ما استقر عليه الفكر الاقتصادي في مجال اقتصاديات النقود والبنوك الجزء الهام من العرض النقدي لأن الزيادة فيها تؤدي إلى زيادة مضاعفة في المعروض النقدي، وعليه ومن أجل تحليل دور البنك المركزي تُجاء العرض النقدي من جانبه المتعلق بالقاعدة النقدية ومن تحديد العوامل المحددة لهذه الأخيرة، سيتم ضمن هذه الفقرة معالجة القاعدة النقدية من زاوية مكوناتها واستخداماتها.

¹ مصطفى رشدي شيخة، مرجع سابق، ص: 62-63.

² صبيح تادريس قريصة – مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص: 142.

* المقصود بعملية المقاصة تسوية دائنية ومدينية البنوك التجارية (أو أي نوع من البنوك الأخرى) مع بعضها البعض، حيث تجرى هذه العملية عادةً في البنك المركزي وتحت إشرافه.

1.1.1. مفهوم القاعدة النقدية ومكوناتها

ينظر للقاعدة النقدية على أنها النقود عالية القوة *High Powered Money*¹، فهي ممثلة في النقود القانونية (الأوراق النقدية) التي يصدرها البنك المركزي مضافاً إليها مختلف القطع النقدية الجزئية، فهي بذلك تتصف بالسيولة الكاملة وتخضع للرقابة التي تفرضها السلطة النقدية.²

تتكون القاعدة النقدية من زاوية استخدامها من العملة المتداولة خارج الجهاز البنكي أي التي هي بحوزة الجمهور، ويرمز لها بالرمز *CC*، بالإضافة إلى الاحتياطات البنكية* في حسابات البنوك التجارية، أو في حسابات جارية لدى البنك المركزي، ويرمز لها بالرمز *RR*³، وعلى ذلك فإن القاعدة النقدية يُعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$MB = CC + RR \dots \dots \dots (08 - 01)$$

يعكس الطرف الأيمن من المعادلة السابقة (08-01) الكشف عن كيفية استخدام القاعدة النقدية دون أن تشير إلى العوامل المحددة لها، ولكن بالاستعانة بميزانية البنك المركزي المبسطة التالية يمكن الكشف عن تلك المكونات والمصادر، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة فيها.

الجدول رقم 04-01: نموذج مبسط لميزانية البنك المركزي

الأصول: <i>Assets</i>	الخصوم: <i>Liabilities</i>
أصول أجنبية: <i>Foreign assets</i> - عملات أجنبية - ذهب - حقوق السحب الخاصة - الودائع لدى البنوك الأجنبية SDR	خصوم نقدية: <i>Monetary liabilities</i> - العملة المصدرة <i>CC</i> - الاحتياطات <i>RR</i> .
أصول محلية: <i>Local assets</i> - قروض حكومية. - سلف مباشرة للحكومة. - قروض للبنوك التجارية. - سحب على المكشوف.	خصوم غير نقدية: <i>Unmonetary liabilities</i> - رأس المال والاحتياطات. - ودائع حكومية. - ودائع أجنبية. - ودائع البنوك التجارية. - ودائع أخرى.
أصول أخرى	

المصدر: أكرم حداد - مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 02، 2008، ص: 92.

من خلال نموذج الميزانية السابق يتضح أن القاعدة النقدية *MB* هي نفسها الخصوم النقدية في ميزانية البنك المركزي.

وبالرجوع لمعادلة الميزانية (08-01) نجد أن:⁴

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم النقدية} + \text{الخصوم غير النقدية.}$$

$$\text{أي أن: } \text{الخصوم النقدية} = \text{الأصول} - \text{الخصوم غير النقدية.}$$

¹ أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية (مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص: 90.

² محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص: 47.

* يقصد بالاحتياطات هنا الاحتياطات الكلية والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: احتياطات يطلها البنك المركزي من البنوك التجارية للاحتفاظ بها، وتسمى بالاحتياطات القانونية، واحتياطات إضافية يحتفظ بها البنك باختياره، تدعى بالاحتياطات الزائدة.

³ أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والأسواق المالية، مجموعة النيل طباعة نشر وتوزيع، القاهرة، 2001، ص: 184.

⁴ أكرم حداد- مشهور هذلول، مرجع سابق، ص: 93.

من خلال العلاقة الأخيرة يمكن تحديد مكونات القاعدة النقدية، كما ويمكن استنتاج العوامل المؤثرة فيها فالزيادة في أي حساب من حسابات الأصول لدى البنك المركزي سيعمل على زيادة القاعدة النقدية، وأن أي إضافة على مستوى أي حساب من حسابات الخصوم غير النقدية ستعمل على تقليص حجم القاعدة النقدية.

2.1.1. القاعدة النقدية وأدوات السياسة النقدية

يتضح من خلال النموذج المبسط لميزانية البنك المركزي أن أصول هذا الأخير تتضمن شراء العملات الأجنبية والذهب وشراء السندات والأوراق المالية الحكومية بالإضافة إلى إقراض البنوك، أما خصومه فتتمثل في التزاماته تجاه تلك العمليات، والتي تتجسد في تسديد قيمة تلك الأصول في صورة شيكات مسحوبة على البنك المركزي يستطيع البائع إيداعها لدى بنكه الخاص الذي بدوره يضعها في صورة ودائع لدى البنك المركزي، وهكذا فإن شراء الذهب أو العملات الأجنبية يتسبب في زيادة القاعدة النقدية وفي ظل ثبات مضاعف العرض النقدي فإن ذلك يتسبب في زيادة مستوى العرض النقدي في الاقتصاد، أما إذا قام البنك المركزي بتمويل العجز الحكومي مباشرة وذلك من خلال تقديم القروض للحكومة أو شراء سندات مباشرة، فإن في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بإصدار نقدي جديد لدفع ثمن تلك السندات، فهذا النوع من الإجراءات يعرف بالتمويل بالعجز، حيث يضاف قدر جديد من السيولة في صورة إصدار نقدي لمواجهة العجز الحكومي.¹

كما يستطيع البنك المركزي من خلال تدخله بشراء السندات والأوراق المالية الحكومية، من خلال استعماله لأدوات السياسة النقدية (خاصة عمليات السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم) التأثير على مكونات القاعدة النقدية، وبالتالي على مستوى العرض النقدي في الاقتصاد، وهذا ما سيتم توضيحه في الآتي:

➤ تأثير عمليات السوق المفتوحة على القاعدة النقدية

تعتبر عمليات السوق المفتوحة من بين أدوات السياسة النقدية التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير على حجم القاعدة النقدية، فهي شراء أو بيع الأوراق المالية بشكل عام أو السندات الحكومية بشكل خاص، فإذا تدخل البنك المركزي في السوق المالي مشترياً للسندات سواء من قبل المستثمرين الأفراد أو من البنوك التجارية، فإن النتيجة في النهاية ستكون واحدة، وهي زيادة الاحتياطات البنكية من النقود، تماماً بنفس مقدار قيمة السندات المشتراة، والتي يمكن أن تأخذ صورة إما في شكل إيداعات نقدية للمستثمرين الأفراد يعاد تداولها أو في شكل احتياطات نقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، وعليه فإن الزيادة في هذه الاحتياطات النقدية الناتجة عن عمليات السوق المفتوحة سوف تؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية (الجزء المتعلق منها بالاحتياطات النقدية)، ومن ثم يزداد بالتبعية مستوى العرض النقدي في الاقتصاد.²

وبنفس المنطق، يمكن توضيح كيفية استعمال عمليات السوق المفتوحة للتقليص من حجم القاعدة النقدية وذلك بتوجه البنك المركزي للسوق المالي بائعاً للسندات، فبمجرد أن المشتريين لهذه السندات من المستثمرين الأفراد

¹ أحمد رضوان نعمة الله – عفاف عبد العزيز – عايد إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص: 138-139.

² عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 01، 2015، ص: 119.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

أومن البنوك التجارية، فإن النتيجة في نهاية المطاف واحدة، وهي نقص احتياطات البنوك التجارية من النقود بنفس مقدار قيمة السندات التي تم تداولها، ومن ثَمَّ نقص القاعدة النقدية وبالتبعية نقص مستوى العرض النقدي.

➤ تأثير سياسة سعر الخصم على القاعدة النقدية

تعتبر كذلك سياسة سعر الخصم من أدوات السياسة النقدية التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير على حجم القاعدة النقدية، "فهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض وعلى إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية"¹، فإذا رغب البنك المركزي مثلاً بزيادة حجم القاعدة النقدية فإنه يعمل على خفض سعر الخصم، وبالتالي تخفيض تكلفة القروض الممنوحة للبنوك التجارية منه، وعلى افتراض أن البنوك التجارية استجابت لهذه السياسة وقيامها بالاقتراض من البنك المركزي، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة حجم احتياطاتها النقدية في حساباتها لدى البنك المركزي، تماماً بنفس قيمة القروض الممنوحة لها، وسيؤدي ذلك إلى زيادة حجم القاعدة النقدية (الجزء المتعلق منها بالاحتياطات النقدية) بنفس مقدار الزيادة في قيمة القروض المخصصة، ومن ثَمَّ زيادة العرض النقدي في الاقتصاد، أما إذا رغب البنك المركزي بتقليص حجم القاعدة النقدية فإنه يعمل على رفع سعر الخصم الأمر الذي سيؤدي على حصول عكس النتائج السابقة في حالة خفضه.²

2.1. تأثير البنك المركزي على مضاعف العرض النقدي

1.2.1. مفهوم مضاعف العرض النقدي * : يُعرف المضاعف النقدي m بأنه المعامل الرقبي الذي يوضح مقدار التغير في العرض النقدي M الناتج عن التغير في القاعدة النقدية MB ، ويمكن التعبير عنه وفق الصياغة التالية:³

$$m = M / MB \dots \dots \dots (01 - 09)$$

2.2.1. مضاعف العرض النقدي وأدوات السياسة النقدية

يستطيع البنك المركزي التأثير على العرض النقدي من خلال تأثيره على بعض مكونات المضاعف النقدي m وذلك عبر استعماله لأدوات السياسة النقدية، وبالنسبة للاحتياطي القانوني وسياسة سعر الخصم.

➤ تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على المضاعف النقدي

في ظل النموذج المبسط للمضاعف النقدي وبافتراض أن البنك المركزي قرر اتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق خفض نسبة الاحتياطي القانوني، فإن قرار البنك المركزي هذا سوف يتسبب في رفع حجم فائض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية (الفائض من حجم الودائع تحت الطلب بعد اقتطاع منه نسبة الاحتياطي القانوني) وهو الأساس الذي يتم استعماله من قبل البنوك التجارية في توليد المزيد من النقود، وبالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن خفض نسبة الاحتياطي القانوني تؤدي إلى رفع قيمة المضاعف النقدي وإلى رفع مستوى العرض

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 01، 2013، ص: 202.

² محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2012، ص: 237-238.

* سيتم دراسة مضاعف العرض النقدي (المضاعف النقدي) بالتفصيل أكثر عند دراسة أثر سلوك البنوك التجارية على العرض النقدي (آلية توسع البنوك التجارية في العرض النقدي).

³ Frederic S.Mishkin, *The Economics of Money, Banking and Financial Markets*, Seventh Edition ,P: 375.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

النقدي في الاقتصاد وذلك على افتراض ثبات القاعدة النقدية MB ، ويحدث العكس تماماً في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية أي برفع نسبة الاحتياطي القانوني.

أما في ظل النموذج الموسع للمضاعف النقدي وبافتراض اتباع البنك المركزي نفس الحالة الأولى، فإن العلاقة بين خفض نسبة الاحتياطي القانوني وقيمة المضاعف النقدي ومن ثم مستوى العرض النقدي تتجه إلى الضعف مقارنة بنموذج المضاعف النقدي البسيط، هذا لأن توسيع عدد المتغيرات التي يحتويها المضاعف النقدي الموسع تُضعف من قوة تأثير أدوات السياسة النقدية في تحديد حجم العرض النقدي، وبالتالي فإن تحديد هذا الأخير وفق النموذج الموسع للمضاعف النقدي لا يعتمد فقط على نسبة الاحتياطي القانوني وإنما أيضاً على مدى تفضيل البنوك التجارية للاحتياطات الإضافية والأفراد للنقد القانوني ومدى قدرة البنك المركزي على التنبؤ بقيمتها.¹

➤ تأثير سياسة سعر الخصم على المضاعف النقدي

باستطاعة البنك المركزي كذلك التأثير على المضاعف النقدي الموسع من خلال تأثيره على سعر الخصم الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك، هذا السعر ينظر إليه على أنه تكلفة الاقتراض للبنوك عندما تحتاج إلى تكوين الاحتياطات، ولذلك كلما ارتفع سعر الخصم كلما فضلت البنوك التجارية الاحتفاظ بقدر أكبر من الاحتياطات الإضافية حتى تتفادى تكلفة الاقتراض المرتفعة من البنك المركزي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحسباً لأي عملية غير متوقعة سواء تعلقت بعمليات السحب أو الاقراض، وعليه فإن المضاعف النقدي الموسع تحت مظلة ارتفاع سعر الخصم سوف يميل إلى الانخفاض مصححاً معه مستوى العرض النقدي.

أما في الحالة المعاكسة إذا قام البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم فإن ذلك يشجع البنوك على الاحتفاظ بقدر أقل من الأرصدة الاحتياطية الإضافية نظراً لأن تكلفة الحصول عليها منخفضة، وبالتالي فإن قيمة المضاعف النقدي ومن ثم مستوى العرض النقدي في هذه الحالة يميلان إلى الزيادة مع انخفاض سعر الخصم.

2. البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسة نقدية ائتمانية غير متخصصة تعمل في السوق النقدية وتطلع أساساً بتلقي الودائع القابلة للسحب لدى الاطلاع أو بعد أجل محدد،² كما أنها تزاوّل عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف التنمية ودعم الاقتصاد الوطني.

قبول البنوك التجارية للودائع أدى إلى تسميتها أحياناً ببنوك الودائع، كما أن لذات الوظيفة - قبول الودائع - منحها خاصية أساسية تتميز بها عن غيرها من البنوك وهي مقدرتها على خلق نقود الودائع، أي إصدار وسائل للدفع في شكل ودائع تحت الطلب قابلة للسحب عليها بال شيكات في الحال.³

تشير وظيفة خلق نقود الودائع إلى إظهار الدور المهم الذي تحدته البنوك التجارية في تأثيرها على حجم القاعدة النقدية والعرض النقدي في الاقتصاد من خلال الودائع تحت الطلب، حيث تسهم هذه الأخيرة في خلق ودائع جديدة تمثل الجزء من المعنى الضيق للعرض النقدي $M1$.

¹ نصر الدين بوعمامة، مرجع سابق، ص: 41.

² مروان عطون، المؤسسات النقدية، المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1982، ص: 56.

³ أسامة محمد الفول - زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الأزبطة، 2005، ص: 146.

1.2. آلية التوسع النقدي ومحدداته

من أجل تحليل سلوك البنوك التجارية ومدى تأثيرها على حجم العرض النقدي في الاقتصاد من خلال آلية التوسع النقدي، سيتم التطرق فيما يلي إلى شرح هذه الأخيرة مع ذكر أهم العوامل التي تحددها، ولكن قبل هذا لابد من ذكر الفرضيات التي تستند عليها هذه الآلية والتي نوردتها في النقاط التالية:¹

- تعدد البنوك التجارية في النظام البنكي.
- افتراض احتياطي نقدي قانوني جزئي* تلزم به البنوك التجارية وفق تعليمات البنك المركزي من قيمة الودائع تحت الطلب لديها.
- عدم وجود تسرب نقدي** متداول.
- استثمار وتوظيف جميع الفوائض النقدية لدى البنوك بعد التزامها بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني.
- عدم سحب أو تحويل أي مبلغ من الودائع تحت الطلب إلى ودائع لأجل أو ودائع ادخارية.²
- توافر الثقة في مقدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماتها عند الطلب مما يشجع المودعين على الاحتفاظ بأرصدهم النقدية في صورة ودائع وعدم سحبها إلا عند الحاجة.
- ضرورة توفر نضوج الوعي البنكي لدى الأفراد مما يزيد في انتشار واعتماد التعامل بال شيكات في تسوية المبادلات والديون دون الحاجة إلى استخدام الأوراق النقدية، فهذا السلوك سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الودائع لدى البنوك التجارية.³

1.1.2. اشتقاق صيغة المضاعف النقدي البسيط

بافتراض أن أحد الأفراد قام بإيداع مبلغ بقيمة 2000 وحدة نقدية لدى البنك (A) على شكل وديعة تحت الطلب، فكما تم افتراضه في البداية، أن البنك التجاري لا يرغب سوى الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني (وليكن بنسبة 20%) من الوديعة تحت الطلب الجديدة تقييداً بالتزاماته تجاه البنك المركزي، أي سوف يحتفظ بمبلغ 400 وحدة نقدية، أما ما زاد عن ذلك فتمثل بالنسبة له فائض في احتياطياته النقدية غير مطلوب منه قانونياً الاحتفاظ بها، وبناءً على هذه الميزة فإن البنك التجاري سيقوم باستثمارها كلياً والحصول على عائد من ورائه، وعلى افتراض أن البنك قد قام باستثمار كامل هذا الفائض النقدي (1600 وحدة نقدية) في شكل قرض لأحد الأفراد، وكما سبق الإشارة إليه طبقاً لافتراض الثالث، فإن الأفراد لن يقوموا بسحب مبلغ القروض التي يحصلون عليها من البنوك التجارية خارج الجهاز البنكي، بل سيقومون بالاحتفاظ بها كلها على شكل ودائع تحت الطلب داخل هذا الجهاز، وبالتالي فإن الفرد الذي تحصل على قرض بقيمة 1600 وحدة نقدية سوف يقوم بإيداع هذا المبلغ مرة أخرى في

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم- الأهداف- الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2010، ص: 73.

* سوف يتم التعرض إلى آلية التوسع النقدي في ظل وضعية احتفاظ البنوك التجارية باحتياطي قانوني جزئي دون الاحتفاظ باحتياطي قانوني كلي لأن هذا الأخير لن يمكن البنك التجاري من خلق أي وديعة جديدة، ولا تتعدى هذه العملية من كونها مجرد لنقل نفس مبلغ ودائع الأفراد إلى خزنة البنك، وبالتالي سوف لن يطرأ أية إضافة إلى العرض النقدي.

** يعرف التسرب النقدي: على أنه خروج النقود القانونية إلى خارج الجهاز البنكي، ويحدث ذلك عندما يقرض البنك شخصاً مبلغاً معيناً، ثم يقوم هذا الأخير بسحب نقوده واستعمالها خارج الدائرة البنكية، فهو بهذا التصرف يحرم النظام البنكي من استعمالها.

² محمد شريف ألمان، مرجع سابق، ص: 151.

³ كاظم جاسم العيساوي- محمود الوادي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2000، ص: 181.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

الجهاز البنكي في بنك آخر (B)، ويصبح هذا المبلغ في هذه الحالة بمثابة ودیعة جديدة بالنسبة للبنك (B)، وبطبيعة الحال عملية الإيداع هذه ستحدث تغيرات على ميزانية البنك، حيث سيحتفظ البنك بنسبة 20% فقط من قيمة الإيداع الجديد على شكل احتياطات نقدية قانونية، أي مبلغ 320 وحدة نقدية فقط وسوف يسعى إلى استثمار الجزء الباقي 1280 وحدة نقدية، على شكل قروض، ويمكن الاستمرار في هذه العملية مع توضيح التغيرات المترتبة على قيام الجهة التي حصلت على القرض الجديد من البنك (B) بإيداع هذا المبلغ إلى بنك (C)، ومن ثم شرح التغيرات التي تحدث على ميزانية هذا البنك باحتفاظه بنسبة الاحتياطي القانوني واستثماره لباقي المبلغ، ثم البنك (D) وبنك (E)، وهكذا، هذه التغيرات التي حدثت في الجهاز البنكي ككل، ويمكن توضيحها في الجدول رقم 05-01 الموالي.

الجدول رقم 05-01: آلية التوسع النقدي على مستوى البنوك التجارية

البنك	ودائع نقدية جديد التي يستلمها البنك	الاحتياطي القانوني	ودائع تحت الطلب ناشئة عن قروض جديدة
A	2000	400	1600
B	1600	320	1280
C	1280	256	1024
D	1024	201.8	819.2
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
الإجمالي	10000	2000	8000

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على:

صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم- الأهداف- الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2010.

يبين الجدول أعلاه كيف أن الزيادة الأولية التي حدثت في بند الودائع النقدية الجديدة التي يستلمها البنك (A) قد ترتب عليها في نهاية الأمر زيادة مضاعفة في حجم الودائع تحت الطلب في الجهاز البنكي ككل وبالتالي في مستوى العرض النقدي في الاقتصاد، هذه الزيادة التي حدثت في العرض النقدي تفوق حجم الزيادة الأولية في الودائع تحت الطلب، فمجموع التغير في الودائع تحت الطلب الآن هو 10000 وحدة نقدية، وهو عشرة أضعاف الزيادة الأولية التي حدثت في ميزانية البنك (A) نتيجة عملية الإيداع الأولية بمبلغ 2000 وحدة نقدية، أي أن البنوك التجارية مجتمعة، أو النظام البنكي ككل قد استطاع أن يخلق زيادة مضاعفة في حجم الودائع تحت الطلب، وأن يزيد من العرض النقدي في الاقتصاد بعشرة أضعاف.

العملية السابقة، التي أوضحت أن الجهاز البنكي ككل قادر على زيادة مستوى العرض النقدي في الاقتصاد بأضعاف قيمة المبلغ الأولي الذي تم إيداعه في بداية الأمر، يمكن إيضاحها بالاستعانة بالصيغة الرياضية التالية تحت مسمى المضاعف النقدي البسيط:¹

$$M = D \cdot \frac{1}{r} \dots \dots \dots (10 - 01)$$

حيث: D: الوديعة الأولية. r: نسبة الاحتياطي القانوني.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 50-51.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

M : إجمالي الودائع الجديدة التي تم خلقها (أو قيمة النقد الجديد الذي تم خلقه).

$\frac{1}{r}$: مضاعف العرض النقدي، وهو يمثل عدد المرات التي يستطيع البنك التجاري أن يستعمل فيه الوديعة الأولية لمنح القرض.

وقد تم التوصل إلى صيغة المضاعف النقدي البسيط بالطريقة الحسابية الموالية:

$$M = D + D(1-r) + D(1-r)^2 + D(1-r)^3 + \dots + D(1-r)^n \dots \dots \dots (11-01)$$

$$= D(1 + (1-r) + (1-r)^2 + \dots \dots \dots + (1-r)^n \dots \dots \dots (12-01)$$

تشير المعادلة الأخيرة (12-01) إلى حدود متوالية هندسية حدها الأول D وأساسها $(1-r)$.

أي أن مجموع هذه المتوالية تأخذ الصيغة التالية:

$$M = D \frac{(1-r^n)}{1-(1-r)} \dots \dots \dots (13-01)$$

فعندما n تؤول ∞ تؤول r^n إلى الصفر، أي تصبح :

$$\frac{M}{D} = \frac{1}{r} \dots \dots \dots (14-01)$$

تُشير الصيغة السابقة إلى أن مضاعف العرض النقدي (المضاعف النقدي) ما هو في حقيقة الأمر سوى مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي فإن أي تغير في قيمة هذه النسبة سوف يؤدي إلى تغير مقابل في قيمة المضاعف النقدي البسيط في الاتجاه المعاكس، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.

وبتطبيق صيغة المضاعف النقدي البسيط على مثالنا السابق، وبالتعويض عن قيمة نسبة الاحتياطي

$$\frac{M}{D} = \frac{1}{r} = \frac{1}{0.2} = 5 \quad \text{القانوني } (r) \text{ نحصل على:}$$

أي أن قيمة المضاعف النقدي (مضاعف العرض النقدي) تساوي 5 في مثالنا، وهذا يعني أن كل زيادة جديدة في قيمة الودائع البنكية سوف تزيد من حجم الودائع الإجمالي في الجهاز البنكي بمقدار عشر أضعاف هذه الزيادة، على افتراض أن نسبة الاحتياطي القانوني تأخذ 20%، وبناءً على الفرضيات التي تم وضعها سابقاً.

من جانب آخر، يمكن الحصول على الحد الأقصى الذي يستطيع الجهاز البنكي أن يخلقه (ينشأه) من نقود نتيجة حدوث زيادة معينة في ودائعه، من خلال ضرب قيمة المضاعف النقدي في قيمة هذه الزيادة، وحسب أرقام المثال السابق، فإن مقدار الزيادة في حجم إجمالي الودائع، وبالتالي مقدار الزيادة في مستوى العرض النقدي الذي ترتب على الزيادة الأولية في الودائع تحت الطلب بمقدار 2000 وحدة نقدية يساوي:

$$M = 2000(5) \rightarrow M = 10000 \text{ وحدة نقدية}$$

➤ نقد المضاعف النقدي البسيط:

من خلال آلية المضاعف النقدي البسيط المتوصل إليه وفي إطار الفرضيات التي تم وضعها، يتضح أن الجهة الوحيدة القادرة على التحكم في حجم العرض النقدي هي البنك المركزي، وذلك من خلال التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني التي تلتزم قانونياً بها البنوك التجارية، إذاً وبتطبيق صيغة المضاعف النقدي في هذه الحالة، يتبين أن في حال قيام البنك المركزي برفع أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني سوف يؤدي إلى التأثير على قدرة البنوك التجارية على منح القروض، ومن ثَمَّ إلى حدوث تراجع أو زيادة في مستوى العرض النقدي في الاقتصاد، ولكن ومع هذه النتيجة فهي تخالف واقع الحال، إذ أن الفرضيات التي تم وضعها سابقاً سواء المتعلقة بقرارات البنوك التجارية في

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

رغبتها وقدرتها على استثمار ما يتجمع لديها من فوائض نقدية (عدم الاحتفاظ باحتياطات نقدية إضافية)، أو في رغبة الأفراد والمؤسسات بالاحتفاظ بقيمة القروض التي يتحصلون عليها (عدم وجود تسرب نقدي)، هي فرضيات يصعب تحقيقها في واقع الحياة العملية، فالبنوك التجارية بعد إلزامها بما يفرضه عليها البنك المركزي من نسبة احتياطي قانوني، ترغب في الاحتفاظ في خزائنها بفوائض نقدية تحسباً لأي عملية غير متوقعة يمكن أن تواجهها مستقبلاً سواء تعلق الأمر بسحب ودائع أو طلب قروض، أما بشأن افتراض أن الأفراد والمؤسسات التي تحصل على قروض من البنوك التجارية، سوف يقومون بإيداع هذه الأموال كلها مرة أخرى في البنوك على شكل ودائع تحت الطلب دون أي تسرب نقدي منها فهذا الافتراض غير واقعي ولا تدعمه تصرفات الأفراد وسلوك المؤسسات في الحياة العملية، فالأفراد الذين يحصلون على قروض من البنوك التجارية، عادةً ما يحتفظون بجزء من هذه الأموال لاستعمالها خارج الجهاز البنكي، قصد تسوية بعض المعاملات.¹

بناءً على ما سبق وبالرجوع إلى المثال السابق وبالتحديد إلى مرحلة اقتراض الفرد مبلغ 1600 وحدة نقدية من البنك الثاني (B)، مثلاً قد احتفظ بها كلياً أو حتى جزء منها خارج الجهاز البنكي، فلن ينتج عن عملية خلق نقود الودائع تلك الزيادة الكبرى في العرض النقدي التي تم التوصل إليها. وخلاصةً لما سبق، أن السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي ليست الجهة الوحيدة التي تتحكم أو تؤثر في حجم العرض النقدي في الاقتصاد، وإنما يمكن لقرارات البنوك التجارية وقرارات الأفراد والمؤسسات أن يكون لها تأثير مباشر على مستوى العرض النقدي في الاقتصاد.

2.1.2. اشتقاق صيغة المضاعف النقدي الموسع

أخذاً بالانتقادات السابقة، يعني أن المضاعف النقدي يتأثر بمجموعة من العوامل تسمى بالتسريبات، هذه التسريبات لها انعكاس سلبي في قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح القروض (المضاعف) وبالتالي الحد من زيادة العرض النقدي، وتأخذ التسريبات بالمعنى الواسع للمضاعف الأشكال التالية:²

- نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب rd .
- نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لأجل rt .
- مقدار ما يرغب الجمهور الاحتفاظ به على شكل ودائع لأجل a .
- مقدار ما يرغب البنك الاحتفاظ به على شكل احتياطات إضافية er .
- مقدار ما يرغب الأفراد والمؤسسات الاحتفاظ به على شكل عملة cr .

ولتوضيح اشتقاق المضاعف النقدي الموسع نفترض أن (R) الاحتياطات الكلية تتكون من جزئين: الجزء الأول عبارة عن الاحتياطات النقدية القانونية (RR)، أما الجزء الثاني فيتكون من الاحتياطات الإضافية (RE) وعلى هذا الأساس، يمكن كتابة مجموع الاحتياطات النقدية في الجهاز البنكي (R) على النحو التالي:

$$R = RR + RE \dots \dots \dots (15 - 01)$$

¹ محمد سعيد السهموري، مرجع سابق، ص: 171-172.

² أكرم حداد - مشهور هذلول، مرجع سابق، ص: 96.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

وبما أن الاحتياطات القانونية لدى البنك المركزي هي عبارة عن نسبة مئوية من إجمالي الودائع تحت الطلب (DD) للبنوك التجارية، فإن قيمة هذه الاحتياطات القانونية تكون بضرب نسبة الاحتياطي القانوني (r) في إجمالي الودائع تحت الطلب (DD) كما يلي:

$$R = DD \cdot r \dots \dots \dots (16 - 01)$$

تمت الإشارة سابقاً، إلى أن القاعدة النقدية هي عبارة عن مجموع الاحتياطات النقدية (R) لدى البنك المركزي، إضافةً إلى النقود المتداولة خارج الجهاز البنكي (C)، أي:

$$MB = CC + RR + RE \dots \dots (17 - 01)$$

وبما أن العرض النقدي الإجمالي يساوي:

$$M = m \times MB \dots \dots \dots (18 - 01)$$

وأن العرض النقدي بالمفهوم الضيق M1 يساوي:

$$M1 = DD + CC \dots \dots \dots (19 - 01)$$

حيث: CC: العملة المتداولة، DD: الودائع تحت الطلب.

فإن:

$$m = M/MB \dots \dots \dots (20 - 01)$$

وبتعويض قيمة M و MB في المعادلة (20 - 01) فإن:

$$m = \frac{DD+CC}{CC+RR+RE} \dots \dots \dots (21 - 01)$$

وبقسمة البسط والمقام على الودائع تحت الطلب نجد أن:

$$m = \frac{\frac{DD}{DD} + \frac{CC}{DD}}{\frac{CC}{DD} + \frac{RR}{DD} + \frac{RE}{DD}} \dots \dots \dots (22 - 01)$$

وباختصار رموز المقادير السابقة كالتالي: $Cr = \frac{CC}{DD}$ ، $(rt + rd) = \frac{RR}{DD}$ ، $er = \frac{RE}{DD}$ ، وبافتراض أن الأفراد يحتفظون بجزء من الودائع تحت الطلب على شكل ودائع لأجل (DT) فإن المعادلة (22 - 01) تكون كالتالي:

$$m = \frac{1+Cr}{rd+rt+DT+cr+er} \dots \dots \dots (23 - 01)$$

يسمى m بالمضاعف النقدي الموسع وهو المعامل الرقمي الذي يوضح مقدار التغير في العرض النقدي M الناتج عن التغير في القاعدة النقدية MB¹، فإذا كان المضاعف النقدي أكبر من الواحد فهذا يعني أن دولار واحد في القاعدة النقدية سيولد أكثر من دولار في العرض النقدي كنتيجة لنشاط البنوك التجارية. وعلى هذا تصبح صيغة نموذج العرض النقدي بالصورة التالية:

$$M = \frac{1+Cr}{rd+rt+DT+cr+er} \times MB \dots \dots (24 - 01)$$

وفقاً للمعادلة الأخيرة (24 - 01) يتبين أن أي زيادة في مجموع التسيّرات تعني استمالة المضاعف نحو الانخفاض ومن ثم انخفاض العرض النقدي والعكس صحيح.

كما تشير ذات المعادلة الأخيرة إلى تحديد العوامل الأساسية المحددة لقدرة البنوك التجارية على إحداث التوسع في العرض النقدي وهي:

¹ Frederic S.Mishkin, *Opcit*, P: 375.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

- مدى تفضيل الأفراد لحيازة النقود في شكل عملة أو في شكل ودائع وهي عملية تتوقف على درجة الوعي البنكي، سعر الفائدة وغيرها، والتي تربطه علاقة عكسية مع المضاعف النقدي ومن ثم العرض النقدي.
- نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب وعلى الودائع الادخارية والأجلة، وهي من أدوات السياسة النقدية التي يلجأ إليها البنك المركزي للتحكم في حجم الائتمان والمعرض النقدي، فالعلاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني بنوعيه والمضاعف النقدي بالإضافة إلى العرض النقدي.
- نسبة الاحتياطي الإضافي الذي تفضل البنوك التجارية (أو تضطر إلى) الاحتفاظ بها، وتتأثر تلك النسبة بعوامل تتعلق بأدوات السياسة النقدية مثل فرض البنك المركزي علاوة على نسبي الاحتياطي وسقوف ائتمانية تحد من قدرة البنوك على التوسع في خلق النقود.

3. المودعون أو مؤسسات الأعمال

ينشأ تأثير سلوك المودعين أو مؤسسات الأعمال على العرض النقدي من خلال التغير في نسبة العلاقة بين الودائع لأجل والودائع تحت الطلب وكذا نسبة العملة المتداولة إلى الودائع تحت الطلب، وذلك باعتبار أن الأفراد أو مؤسسات الأعمال يحتفظون بنقودهم في البنوك على شكل ودائع لأجل أو ودائع تحت الطلب.

3.1. العملة المتداولة كنسبة من الودائع تحت الطلب

إن الارتفاع وزيادة الأهمية النسبية للعملة المتداولة كنسبة من الودائع تحت الطلب* يعني أن المودعين يقومون بسحب جزءاً من ودائعهم تحت الطلب وتحويلها إلى عملة متداولة، وهو ما يعني خروج كمية كبيرة من النقود من دائرة تحكم الجهاز البنكي، وبالتالي لن يترتب عن هذه العملية إحداث توسع في المضاعف النقدي، لأن الودائع تحت الطلب هي التي تتيح للبنوك التجارية فرصة استثمارها لتوليد قدر أكبر من الودائع ومن ثم التوسع في مضاعف العرض النقدي، وتبعاً لذلك فالعلاقة بين العملة المتداولة كنسبة من الودائع تحت الطلب والتوسع في المضاعف النقدي مع ثبات باقي المتغيرات هي علاقة عكسية، فالارتفاع في الأولى يؤدي إلى الانخفاض في الثاني.

3.2. العلاقة بين الودائع الآجلة والودائع تحت الطلب

يعتبر التغير في هذه النسبة** من العوامل المهمة والمؤثرة في المضاعف النقدي، فهي تعكس مدى رغبة الأفراد في حيازة الودائع لأجل كنسبة إلى الودائع تحت الطلب في محفظة أصوله، وبالتالي فإن الارتفاع في هذه النسبة يعني ارتفاع مقدار الاحتياطي القانوني نظير الودائع لأجل، ومن ثم انخفاض مقدار الاحتياطات الإضافية اللازمة لتدعيم التوسع في المضاعف النقدي، فتنخفض بذلك قيمة المضاعف النقدي، ومن ثم حجم التغير في العرض النقدي، وتبعاً لذلك، فإن العلاقة بين المضاعف النقدي ونسبة الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب هي علاقة عكسية، مع ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى.

* تتأثر العملة المتداولة كنسبة من الودائع تحت الطلب بجملة من العوامل نذكر أهمها: مستوى الدخل والثروة، مستوى التضخم، العوائد المتوقعة المتمثلة في التغير في أسعار الفائدة على الودائع، الذعر البنكي، الأنشطة غير المشروعة... إلخ.

** تتأثر نسبة الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب بجملة من العوامل نذكر أهمها: التغير في مستوى الثروة، المستوى العام للأسعار، العوائد المتوقعة (التغير في أسعار الفائدة على الودائع)، المعتقدات الدينية نظير أسعار الفائدة.

أما في حالة توجه سلوك المودعين نحو زيادة رغبتهم في الاحتفاظ بالودائع لأجل بالنسبة إلى ما يحتفظون به من الودائع تحت الطلب وقاموا بتحويل جزء من ودائعهم تحت الطلب إلى الودائع لأجل، فإن العلاقة بين المضاعف النقدي ونسبة الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب تصبح طردية، وهذا لأن نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على الودائع لأجل أقل من نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب، كما ونشير إلى أن حيازة الودائع لأجل في مقابل تخفيض حيازة الودائع تحت الطلب تعني أن الاحتياطات الحرة اللازمة لإحداث التوسع في المضاعف النقدي سترتفع، وهذا لعدم حاجة البنوك التجارية للاحتفاظ باحتياطات إضافية كبيرة لتغطية الزيادة هذا النوع من الودائع، وهو ما يؤدي إلى اتساع مقدرة البنوك التجارية في إحداث التوسع في المضاعف النقدي ومن ثمّ الزيادة في مقدار حجم العرض النقدي.¹

4. المقترضون من القطاع العائلي وقطاع الأعمال

1.4. القطاع العائلي

يرتبط سلوك القطاع العائلي بتحديد العرض النقدي من خلال الطلب على الائتمان، حيث يتوجه هذا النوع من القطاع* للاقتراض عادةً لأغراض استهلاكية، فكلما ازداد طلب أفراد القطاع العائلي على الاقتراض من البنوك التجارية كلما زادت قدرة هذه الأخيرة على إحداث التوسع في خلق الائتمان، أي زيادة قيمة المضاعف النقدي ومن ثمّ زيادة مستوى العرض النقدي.

2.4. قطاع الأعمال

"يعتبر قطاع الأعمال مسؤولاً عن جزء كبير من الإنفاق الاستثماري، وغالباً ما يتم تمويل ذلك عن طريق اللجوء إلى طلب الائتمان البنكي نظراً لكبر حجم المشاريع وعدم كفاية الموارد التمويلية الذاتية، والقروض البنكية لقطاع الأعمال** أكبر حجماً من تلك الموجهة للقطاع العائلي، وأكثر استجابة للتحركات في أسعار الفائدة وكلما زاد اعتماد قطاع الأعمال على القروض البنكية كلما زادت قدرة البنوك على التوسع في المضاعف النقدي ومن ثمّ العرض النقدي".²

¹ نصر الدين بوعمامة، مرجع سابق، ص: 71، 73.

* يرتبط سلوك أفراد القطاع العائلي للدخول في سوق الائتمان بعوامل جانبي العرض والطلب، فالجانب الأول يتجسد في مدى استجابة البنوك التجارية لطلبات الائتمان من طرف القطاع العائلي، وأهم عوامله تتمثل في درجة المنافسة بين البنوك، القيود المفروضة من البنك المركزي، حساسية أسعار الفائدة، أما جانب الطلب فيتجسد في مدى رغبة واستعداد القطاع العائلي للدخول في سوق الائتمان ومباشرة عملية الاقتراض، والتي تتمثل في أهم العوامل التالية: الدخل المتوقع، شروط القرض، عواقب عدم الوفاء بالسداد.

** يرتبط سلوك أفراد قطاع الأعمال للدخول في سوق الائتمان بعوامل جانبي العرض والطلب، فالجانب الأول يتجسد في مدى قدرة البنوك التجارية في توفيرها للقروض لتمويل هذا القطاع، وأهم عوامله تتمثل في القيود المفروضة من البنك نفسه ومن البنك المركزي، درجة حساسية أسعار الفائدة، مدى توفر مصدر آخر للتمويل، أما الجانب الثاني فتتمثل في العوامل التي تتحكم في قرارات رجال الأعمال نحو توجيههم لسوق الائتمان، ومن أهم عوامله خصائص المسيرين سواء كانوا مغامرين أو عقلانيين، خصائص المؤسسة المتعلقة بطبيعة ومدة ممارسة نشاط المؤسسة بالإضافة إلى حجمها وربحياتها وتقديراتها المستقبلية لنقص استثماراتها.

² مرجع سابق، ص: 75، 78.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته

تسعى جميع الدول باختلاف درجة تقدمها من تخلفها إلى تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، وذلك لما له من آثار وأهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، ومن أجل تحقيق هذا المسعى تبحث هذه الدول في وضع حزم من البرامج والسياسات الاقتصادية المختلفة والتي تتناسب مع الواقع الاقتصادي للاقتصاد المعني، وتُعِينه على مجابهة كل الأسباب والظروف التي من شأنها تعمل على إعاقة نموه وتشويهه مختلف مركباته.

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي*

الاستقرار (*stabilisation*) من حيث اللغة: هو الثبات والسكون.¹

أما من حيث الاصطلاح الاقتصادي فقد شهد هذا مصطلح مفاهيم عديدة، تباينت بين رواد الخطاب الاقتصادي سواء من حيث نوع الاستقرار المطلوب أو من حيث وسائل تحقيقه، فهو يعني من وجهة النظر الاقتصادية ثبات مستوى العام للأسعار وعدم وجود تقلبات غير طبيعية في مستواها.²

كما أنه يعكس بيئة اقتصادية خالية من أي زيادة في التذبذب أو التقلب المتطرف في متغيرات الاقتصاد الكلي، فالاستقرار الاقتصادي يتحقق عندما يتنامى الاقتصاد بمعدل يكون فيه مستوى التضخم منخفضاً ومستقراً مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية والكفاءة المصاحبة بمستويات التوظيف إلى الاستدامة.³

ويعرف كذلك على أنه "تحقيق التوظيف الكامل" * للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار * مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني".⁴

كما وأصبح الاستقرار الاقتصادي يشمل إضافةً إلى استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق التوظيف الكامل للموارد البشرية والمادية، استقرار ميزان المدفوعات.⁵

إذاً فالاستقرار الاقتصادي الكلي يعني أساساً تحقيق مزيج من التوازنات الداخلية والخارجية، مما يعني بدوره تحقيق الحالة الثانية، والتوظيف الكامل ونموً اقتصادياً مستقراً مصحوباً بمعدلات التضخم المنخفضة.⁶

* يقصد بمصطلح الاستقرار الاقتصادي الكلي أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

¹ حيدر نعمة بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية المتحدة، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 11.

² عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2008، ص: 35.

³ يوسف علي مجيد - نعيم صباح جراح، استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، المجلد 44، العدد (2-1)، 2016، ص: 105.

⁴ ** التوظيف الكامل كهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا يعني بالضرورة وصول معدل البطالة إلى الصفر، وإنما يستوجب الأمر ولو نسبياً من ظاهرة البطالة، وذلك بهيئة وتوفير الفرص الوظيفية للأفراد المؤهلة والتي ترغب باندماجها بسوق العمل عند معدلات الأجور السائدة.

⁵ *** استقرار المستوى العام للأسعار يعني عدم وجود حركة صعودية لاتجاهاته في المدى القصير، أما حدوث تغيرات نسبية لأسعار السلع الفردية التي تعكس التغير في التفضيلات والرغبات الشخصية للأفراد فهي لا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

⁶ مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص: 77.

⁵ مسعود مهبوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص: 07.

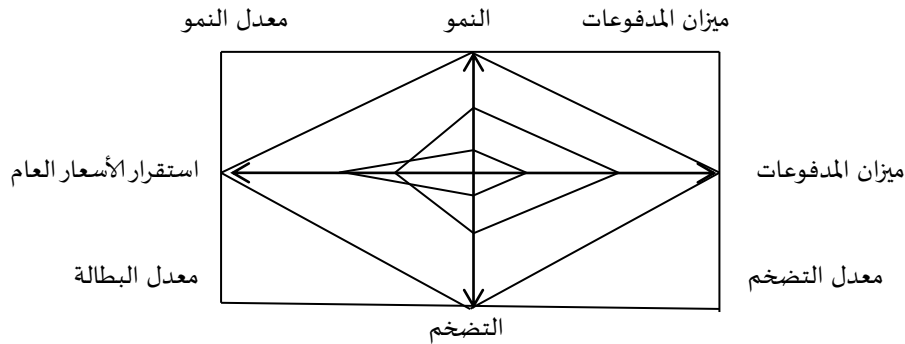
⁶ José Antonio Ocampo, A Broad View of Macroeconomic Stability, Economic & Social Affairs, DESA Working Paper NO 1, 2005, P: 01.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

من خلال ما طرُح يُمكن الإدلاء بأن تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي الكلي* يعد من ضمن سلم أولويات الحكومات نحو تحقيقه في إطار سياستها الاقتصادية الكلية، حيث يمكن تحديد هذا الهدف في أربع أهداف رئيسية تتمثل الثلاث الأولى في تحقيق معدلات موجبة ومرتفعة في الناتج الحقيقي، القضاء على البطالة من خلال تحقيق معدلات عالية من التوظيف للقوة العاملة في المجتمع مع المحافظة على استقرار قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي للأسعار، الأهداف التي ذكرت تُشير إلى أنها أهداف متداخلة ومتشابكة، فمن دون العمالة الكاملة فإن الناتج المتوقع في اقتصاد ما لن يتحقق بصفة كاملة، وأن تقلبات الأسعار وارتفاعها ستؤدي كذلك إلى أحداث عدم اليقين وعرقلة النمو الاقتصادي، أما الهدف الرابع فيتمثل في استقرار سعر الصرف وتحقيق التوازن الخارجي الذي يعكس موقف ميزان المدفوعات للبلد.

لقد جرى العرف بتلخيص تلك الأهداف التي ذكرت ضمن أربع تعرف بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي أو ما يصطلح عليها بالمربع السحري** لكالدور.

الشكل رقم 01-02: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (المربع السحري لكالدور)



Source : Jaque Muller, *Economie Manuel d 'application*, édition Duond, Paris, 2002, P:188.

يلخص الشكل أعلاه الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذي الأربعة المؤشرات وهي معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، رصيد ميزان المدفوعات، في هذا السياق نشير إلى أن هذه الأهداف مجتمعة يصعب تحقيقها نتيجةً للتعارض الموجود بينها، فالعلاقة بين استقرار مستوى العام للأسعار والتوظيف الكامل من بين الحالات التي توضح ذلك، فتحقيق كلا الهدفين السابقين يصعب تحقيقهما في ذات الوقت، فزيادة العمالة في المجتمع من شأنها أن تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار، أما العلاقة بين توازن ميزان المدفوعات وتحقيق العمالة الكاملة هي الأخرى كذلك ليس من السهل تحقيقها، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين جودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى وبزيادة حجم الصادرات تحدث زيادة مناخرة في كل من الدخل والتوظيف، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي هدف تحقيق العمالة الكاملة إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص

* يمكن الإشارة إلى الفرق بين الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي كما يلي: فالأول يقصد به الوضعية التي تجنب الدولة مخاطر التعرض لأي هزات اقتصادية أو مالية، بمعنى الوضعية المثالية التي تتغلب فيها الدولة على تقلبات وتغيرات مختلفة، نذكر على سبيل المثال تقلبات كل من أسعار الصرف، أسعار الفائدة، معدلات التضخم... إلخ، أما التوازن الاقتصادي فيعني به توازن أو تعادل أو تساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي (سوق السلع والخدمات، السوق النقدية، سوق العمل)، وعليه فإن توازن الاقتصاد العام يتضمن عدة توازنات جزئية يتحقق الربط والتنسيق بينها على أفضل وجه.

** تطلق صفة "السحري" على مربع كالدور نظراً لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة في الواقع ضمن إطار زمني واحد.

حجم الصادرات، ومن ثَمَّ التأثير على وضعية ميزان المدفوعات بالشكل السلبي، أيضاً من بين الأهداف المتعارضة نجد العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي واستقرار مستوى الأسعار، فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلاً في أروقة الأدبيات والدراسات الاقتصادية، فهناك من يؤكد على أن النمو الاقتصادي في المدى البعيد لن يتحقق ما لم يكن هناك استقراراً في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة عجلة النمو والتنمية، أما من منظور البعض الآخر فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو غير أنه يكون ملازماً له.¹

ثانياً: الإطار النظري لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

تعكس المؤشرات الاستقرارية للاقتصاد الكلي ذات الطابع الداخلي والخارجي في كل من استقرار مستوى العام للأسعار وكذا الوصول إلى معدل مرتفع ومستقر للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن ثَمَّ النمو الاقتصادي، فضلاً على تحقيق التوظيف الكامل للموارد المتاحة في المجتمع، ورصيداً موجباً في ميزان المدفوعات.

1. التضخم الاقتصادي

1.1. تعريف التضخم وأنواعه

1.1.1. تعريف التضخم

يعرف التضخم على أنه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار لدولة ما"،² كما يعرف على أنه "الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"،³ وقد عُرِفَ أيضاً على أنه الحالة التي تصبح فيها الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات الحاصلة في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج،⁴ وفي تعريف تعريف آخر ينظر للتضخم على أنه "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتجة من فائض للطلب النقدي عن قدرة العرض"⁵ خلال فترة معينة.

بناءً على التوجهات المفاهيمية السابقة للتضخم، يتضح بأن التضخم يعبر عن الحركة الصعودية الذاتية والمتواصلة في المستوى العام للأسعار والانخفاض في القدرة الشرائية لوحدة النقد الناجمة عن اختلال التوازن بين كمية النقد المتداول وكمية الإنتاج من السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة معينة.

2.1.1. أنواع التضخم: يمكن التمييز بين الأنواع المختلفة للتضخم كما يلي:

■ **التضخم المفتوح:** وهو يعني "انطلاق الأسعار نحو الارتفاع"⁶ بصورة مستمرة استجابةً لفائض الطلب دون أي تدخل من جانب الدولة للحد من هذا الارتفاع أو التأثير فيه.⁷

¹ عبد الصمد سعودي، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015-2016، ص: 283-284.

² خالد الواصف الوزاني - أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 11، 2014، ص: 249.

³ البكري أنس- صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 197.

⁴ عزت قناوي، أساسيات النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2005، ص: 62.

⁵ مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص: 37.

⁶ مروان عطون، مقاييس اقتصادية (النظريات النقدية)، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989، ص: 180.

⁷ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 57.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

- التضخم المكبوت: ويعرف بالمستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن ترتفع، نظراً لتدخل السلطات الحكومية والمسؤولة في توجيه سير حركتها وهذا عن طريق وضع جملة من السياسات تمنع ارتفاع الأسعار.¹
- التضخم الزاحف: وهو اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة وبمعدلات قد تتراوح بين 2 - 3 %، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة كمية النقد المتداولة وإلى ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج.²
- التضخم الماشي: يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون هناك استمرار في ارتفاع المستوى العام للأسعار عند حدود 5% إلى 10% سنوياً، وتكمن خطورته في إمكانية تطور هذه المعدلات إلى مستوى أعلى.
- التضخم الجامح: يُشكل أخطر أنواع التضخم وأشدّها ضرراً بالاقتصاد الوطني حيث يصعب على السلطات الحكومية التحكم فيه، هذا ويتسم التضخم الجامح بارتفاع الأسعار بنسب مذهلة تقترب أو تتجاوز حدود 50%،³ نتيجةً للزيادة المفرطة في كمية العرض النقدي المتداول مقارنة مع كمية العرض السلعي.⁴
- التضخم المستورد: أكثر ما يظهر هذا النوع من التضخم في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي عبر قناة التجارة الدولية، فعندما تقوم الدول المصدرة بتصدير السلع بأسعار تضخمية للدول فإن هذه الأخيرة عند حصولها على السلع سوف تستورد التضخم أيضاً.⁵

2.1. مقاييس التضخم: تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم على مجموعة من المعايير نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01-06: طرق وكيفية قياس التضخم

الطريقة	التعريف	الصياغة الرياضية
الأرقام القياسية	الرقم القياسي: هو مؤشر احصائي يستخدم في قياس التغير الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، وتنقسم الأرقام القياسية الخاصة بحساب تغيرات الأسعار إلى عدة أنواع أهمها: -الرقم القياسي لأسعار الجملة والتجزئة: تؤشر إلى الصيغ الرياضية الأربعة الأولى - الرقم القياسي الضمني: ويؤشر إلى الصيغة الرياضية الخامسة.	الرقم القياسي لاسير: $LSI = \frac{\sum P_1 \times Q_0}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100$ حيث: P_0 أسعار فترة الأساس، P_1 أسعار الفترة المقارنة، Q_0 كميات فترة الأساس.
		الرقم القياسي باش: $LPI = \frac{\sum P_1 \times Q_1}{\sum P_0 \times Q_1} \times 100$ حيث: Q_1 كميات فترة المقارنة.
		الرقم القياسي فيشر: $FI = \sqrt{\left[\frac{\sum P_1 \times Q_0}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100 \right] \left[\frac{\sum P_1 \times Q_1}{\sum P_0 \times Q_1} \times 100 \right]}$
		الرقم القياسي لماشرال: $EMI = \{ \sum P_1 (Q_0 + Q_1) / \sum P_0 (Q_0 + Q_1) \} \times 100$
		الرقم القياسي الضمني: $PGDP = \frac{\sum_{i=1}^m Q_{in} \times P_{in}}{\sum_{i=1}^m Q_{in} \times P_{io}} \times 100$
الفجوة التضخمية	وهي الطريقة المتأثرة بالتحليل الكينزي، وهي تقيس الفرق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين. أي أنها تقيس الاختلال بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي .	$D_x = (C_p + C_g + I + \Delta S) - Y$ D_x الفجوة التضخمية (إجمالي فائض الطلب)، C_p الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية، C_g الاستهلاك العام بالأسعار الجارية، I الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية، ΔS الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية، Y الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

¹ محمد طاقة- محمد الزينود- وليد أحمد صافي- حسين عجلان، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، دار اثراء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط 02، 2009، ص: 300.

² كاظم جاسم العيساوي - محمود الوادي، مرجع سابق، ص: 126.

³ مسعود ميهوب، مرجع سابق، ص: 48.

⁴ كاظم جاسم العيساوي - محمود الوادي، مرجع سابق، ص: 125.

⁵ اسماعيل عبد الرحمان - حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 01، 1999، ص: 152.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

معدل الاستقرار النقدي	ويتم فيه مقارنة معدل التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل التغير النسبي للكتلة النقدية، ويستفاد منه معرفة إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم أو انكماش نقدي.	$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$ حيث: B معدل الضغط التضخمي أو معامل الاستقرار النقدي، $\frac{\Delta M}{M}$ نسبة التغير في الكتلة النقدية، $\frac{\Delta Y}{Y}$ نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.
مقياس الإفراط النقدي	تستند هذه الطريقة إلى النظرية الكمية المعاصرة لفريدمان، حيث يتحدد هذا المقياس بمقدار الزيادة في العرض النقدي في المجتمع عن تلك النسبة الناتج الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقد سائل خلال فترة زمنية معينة.	$G = \frac{M}{Y} \times Y - M$ حيث: G حجم الإفراط النقدي، Y حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي، M كمية العرض النقدي المتداول بالفعل في السنة معبراً عنها بـ M_2

المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص: 47-49.

3.1. آثار ظاهرة التضخم

يترتب على الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار آثار اقتصادية واجتماعية تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي على التنمية الاقتصادية، وهذا ما يجعل التضخم أحد المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية للمجتمع، وفي هذا الصدد يمكن تمييز أهم هذه الآثار في الآتي:

➤ الأثر على هياكل الإنتاج: يؤدي التضخم في الأجلين المتوسط والطويل إلى توجيه رؤوس الأموال نحو قطاعات النشاط الاقتصادي على حساب قطاعات أخرى، فارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المتخصصة في إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات ستجذب إليها رؤوس الأموال والعمالة على حساب بقية القطاعات الصناعية والاستثمارية التي تتحمل عبء ارتفاع التكاليف وقلة الطلب على منتجاتها، وفي ذات الوقت لا تجد رؤوس الأموال الكافية للديمومة، مما يؤدي إلى اختلال الهيكل الإنتاجي.¹

➤ الأثر على الجهاز النقدي الداخلي: يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية حيث تكف النقود عن تادية وظائفها الأساسية وبشكل خاص كمستودع جيد للثروة، فإذا آلت قيمة النقود إلى التدهور فهذا يعني تحول وزيادة ميل الأفراد للإنفاق الاستهلاكي دون الادخار، وتوزيع بقية ثروتهم النقدية إلى أصول حقيقية.²

➤ الأثر على المديونية: في ظل حطرة التضخم يستفيد المدين بينما يتضرر الدائن، وهذا لكون المدين يقتض مبالغاً من المال ويعيده في فترة لاحقة بقيمة حقيقية أقل، نظير الارتفاع المتواصل في الأسعار.

➤ الأثر على النمو الاقتصادي: اختلفت آراء الباحثين الاقتصاديين حول الانعكاسات التي يخلقها التضخم على النمو الاقتصادي، فمنهم من يراه أنه يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على قرارات المدخرين وإنتاجية العمال وحماهم، ومنهم من يرى أن التضخم قد يكون دافعاً إيجابياً لعملية النمو الاقتصادي، حيث يتوقعون أن ارتفاع الأسعار لفترة ستؤدي إلى خلق

¹ مسعود ميهوب، مرجع سابق، ص: 50.

² أسامة كامل - عبد الغني حامد، النقود والبنوك (ماهية النقود وخصائصها- المؤسسات النقدية والمالية- النقود والمتغيرات الاقتصادية)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2017، ص: 233.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

فرص عمل جديدة فينخفض تبعاً معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج الوطني خاصةً عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.¹

➤ الأثر على ميزان المدفوعات: يؤدي التضخم إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، أي أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض مقدرة الاقتصاد على التصدير وزيادة الطلب على الاستيراد.

➤ الأثر على إعادة توزيع الثروة: يعمل التضخم على إعادة توزيع الثروة بطريقة عشوائية لا تمت بصلة إلى الكفاءة في النشاط الإنتاجي والعدالة الاجتماعية، وذلك لأن أصحاب الأموال الذين زادت دخولهم الحقيقية في ظل ظروف التضخم، يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم، أما الأفراد الذين تناقصت دخولهم الحقيقية مثل أصحاب الأراضي والعقارات السكنية فإنهم في سبيل المحافظة على مستوى معيشي معين، ونمط استهلاكي اعتادوا عليه من قبل يقومون ببيع جزء من ثروتهم، والذي يشجعهم على ذلك ارتفاع قيمته النقدية وهذا تحول ملكية الأصول الحقيقية من الفئات التي تناقص دخلها الحقيقي إلى الفئات التي تزايد دخلها الحقيقي.²

2. النمو الاقتصادي

2.1. النمو الاقتصادي (التعريف – الأنواع – العناصر)

2.1.1. تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة في الثروة المنتجة من طرف دولة أو مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة"،³ فهو بذلك وسيلة للتنمية للقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة،⁴ كما يعرف على أنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن،⁵ من هذا التعريف يظهر أن النمو الاقتصادي لن يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الناتج المحلي يفوق معدل النمو السكاني كما يمكن أن نستنتج أن زيادة متوسط دخل الفرد يجب أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية، أي استبعاد أثر المؤشر العام للأسعار،⁶

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات الأمة في عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية بشكل متزايد للسكان، وهذه الإمكانيات المتنامية مبنية على التقدم التكنولوجي والتكيف المؤسسي التي يتطلبها ذلك النمو،⁷ بمعنى يجب أن تكون هذه زيادة في الإمكانيات على المدى الطويل –ولا تختفي بمجرد اختفاء الأسباب - من أجل تحقيق نمو مستدام وليس نمواً عابراً.

¹ محمود حسين الوادي- أحمد عارف العساف- وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 03، 2013، ص: 166.
² أحمد محمد مندور- إيمان محب زكي- إيمان عطية ناصف، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 314، 316.

³ Christian Jiménez -Daniel Martina - Jacques Pavoine, *Economie Générale*, Nathan, Paris, 1992, tome 2, P: 186.

⁴ Gérard Azoulay, *Les théories du développement*, Didact économie presses universitaires de Rennes, 2002, P: 132.

⁵ محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 51.

⁶ عبد القادر عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 12.

⁷ Kuznets, s, *economic growth and change*, Heinemann educational books, Ltd, London, P: 45.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

من خلال ما سبق يمكن القول رغم تعدد مفاهيم مصطلح النمو الاقتصادي إلا أنها تنصب في مفهوم واحد، والذي يقتصر على "حدوث زيادة في الناتج أو الدخل الوطني، وفي متوسط نصيب الفرد فيه، وذلك عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، وحدوث زيادة في الكفاءة الإنتاجية لهذه العناصر".¹

2.1.2. أنواع النمو الاقتصادي: يمكن التمييز بين أنواع النمو الاقتصادي في الآتي:

➤ **النمو الاقتصادي الطبيعي:** ويحدث هذا النوع من النمو بفضل الاعتماد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، أي دون وضع خطة اقتصادية وطنية.²

➤ **النمو الاقتصادي العابر:** وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة، لا تلبث أن تزول ويؤول معها النمو الذي أحدثته.

➤ **النمو الاقتصادي المخطط:** وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ويمكن الإشارة إلى أن فعاليته ترتبط بشكل وثيق بقدرة وكفاءة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة، إضافة إلى فعالية التنفيذ والمتابعة ومدى تفاعل المواطنين مع تلك الخطط.³

وهناك من المنظرين والباحثين الاقتصاديين من يميز بين شكلين رئيسيين من النمو الاقتصادي، فالأول يعرف بالنمو الاقتصادي الموسع والذي يشير إلى نمو الناتج الوطني بنفس معدل النمو السكاني، أي أن الدخل الفردي يكون ساكناً، أما الثاني فيعرف بالنمو الاقتصادي المكثف والذي يشير إلى نمو الناتج الوطني بمعدل يفوق معدل النمو السكاني، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي.⁴

3.1.2. عناصر النمو الاقتصادي: يتولد النمو الاقتصادي نتيجة دمج عناصره الأساسية والمتمثلة في:

➤ **عنصر العمل:** يعتبر العمل أو رأس المال البشري من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج، فهو يشير إلى مجموع القدرات الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان توظيفها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بمجموع الأفراد النشطين في المجتمع وبالحجم الساعي للعمل الذي يبذله كل عامل من جهة، ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل حيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج.⁵

¹ محمود يونس – أحمد محمد مندور- السيد محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة سامي لطباعة الأوفست والماستر، مصر، 2000، ص: 302.

² زين الدين بن قبلية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص: 69.

³ محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص: 09-08.

⁴ عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998 _ 2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير – بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 07-06.

⁵ محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، 2001، ص: 81.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

➤ عنصر رأس المال: ينظر على أنه مجموع الاستثمارات والتجهيزات التي يملكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة بالإضافة إلى البنى التحتية التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع،¹ فكلما زاد حجم مخزون رأس المال أدى ذلك إلى رفع حجم الناتج عبر مختلف الاستثمارات المحققة.²

➤ عنصر التقدم التكنولوجي: يقصد به المعرفة الجديدة والابتكارات الحديثة التي تسمح باستخدام للموارد المتاحة في العملية الإنتاجية بشكل فعال، فحدوث أي تقدم تقني سيؤدي إلى زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي.³

2.2. محددات النمو الاقتصادي

تعددت القراءات البحثية والأكاديمية المتخصصة في تحديد أهم المتغيرات والمحددات المؤثرة في إحداث النمو الاقتصادي، وذلك عبر فترات زمنية مختلفة، ومن أهم تلك المحددات نذكر ما يلي:

➤ المورد الطبيعي: يركز عادةً إنتاج اقتصاد ما على كمية ونوعية ما بحوزته من موارد طبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة مصادر الطاقة كالبترو، والثروات المعدنية وغيرها، إلا أن هذه الموارد الطبيعية لن تستطيع تحقيق أهداف اقتصادية كالرفع من معدل النمو الاقتصادي ما لم يتم استغلالها استغلالاً أمثلًا.⁴

➤ المورد البشري: عالجت عدة بحوث أكاديمية عنصر رأس المال البشري، مؤكدةً بذلك على أهميته ومساهمته في عملية النمو الاقتصادي، في هذا السياق قامت دراسة كل من (Nelson and Phelps 1966، Lucas 1988، Romer 1990 وآخرون) على تحليل دور الاستثمار التعليمي (أو بصفة عامة تكوين رأس المال البشري) في عملية النمو الاقتصادي، وتوصلت إلى أن رأس المال البشري يستطيع أن يؤثر على الإنتاجية ومن ثم على النمو الاقتصادي بطريقتين، أولها يكون بالمشاركة المباشرة في الإنتاج كعامل إنتاجي، والثانية من خلال المساهمة في زيادة التقدم التقني حينما يسهل التعليم، الابتكارات، نشر واعتماد تكنولوجيات جديدة.

➤ القطاع المالي: للقطاع المالي دور مهم في تحسين معدل الأداء الاقتصادي للبلد من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، فهو بذلك يمثل مفتاحاً لعملية التراكم الرأسمالي من جهة وأساساً للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، ويُعنى بوجود نظام مالي متطور ما يلي:

- تعبئة المدخرات من خلال توجيه الأصول الحالية للقطاع العائلي إلى استثمارات كبيرة مربحة، في الوقت الذي يوفر فيه للمستثمرين درجة عالية من السيولة.
- حماية المستثمرين من خلال السماح بتنوع الاستثمار.
- يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتقييم المشاريع المخطط لها.
- يُراقب الاستثمارات للحد من مخاطر سوء إدارة الموارد.

¹ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص: 107.

² بهاء الدين الطويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990 – 2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2015 – 2016، ص: 96.

³ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 197 - 198.

⁴ طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر (1970-2012))، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص تسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص: 81.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي المحلي في ضوء المفاهيم النظرية

ومن المرجح أن كل هذه الخدمات تساهم في تطوير الاستثمار المحلي ومن ثمّ في النمو الاقتصادي.¹

➤ التضخم المالي: إن أغلبية البحوث الأكاديمية التطبيقية المتعلقة بموضوع النمو الاقتصادي لا تكاد تخلو من إدراج متغيرة التضخم، كون هذا الأخير يمثل حالة مرضية وخطراً يهدد نمو الاقتصاد، فقد توصلت كتابات فيشر (Fisher, 1993) إلى وجود رابطة سلبية بين المتغيرين، حيث أوضح أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الإسمي، وهذا يؤثر سلباً على الاستثمار ومن ثمّ على النمو الاقتصادي.

➤ الاستثمار الأجنبي المباشر: بينت نماذج نمو الاقتصاد الداخلي التي عمّدت البحث في بيان أثر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إلى أن أي زيادة في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر سيستجيب له معدل النمو الاقتصادي للبد بالإيجاب، فعلى سبيل المثال بيّنت وتوصلت دراسة (Borensztein & al, 1998)، (Hermes & Lensink, 2000)، (Lensink & Morrissey, 2006) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل المصدر الأول في تكوين الدخل الوطني وفي نقل المعرفة التكنولوجية والتقنية التي تساعد في زيادة كفاءة إنتاجية مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الدولة.

➤ مبادلات التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي: يدل هذا المؤشر على درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بحجم التجارة الخارجية من خلال حرية حركة الصادرات والواردات، وللكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بين درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي قام عدة باحثين أمثال (Sachs & warner, 1995) وكذا (Dollar & Kraay, 2000) بجهود بحثية تبحث في قياس وتحليل هذه العلاقة، وتوصلوا إلى أنه كلما زاد مؤشر الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الأموال، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام وتسارع النمو.²

➤ الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد محركات النمو الاقتصادي، فهو يعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق توجيه النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق مستوى لائق من النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وتحقيقاً للأهداف المرسومة، هذا وينقسم الإنفاق العام إلى شقين، الأول تحت مسمى الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلاً عن الزيادة في المقدرة الإنتاجية للدولة، والثاني الإنفاق الاستهلاكي والذي يؤدي أيضاً إلى زيادة المقدرة الإنتاجية واسهامه في زيادة الناتج الوطني.³

¹ عادل زقير، مرجع سابق، ص: 16 و 13.

² حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا (دراسة تحليلية قياسية لحالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص ص: 15-19.

³ عادل زقير، مرجع سابق، ص: 14.

3. البطالة

تعتبر مشكلة البطالة أحد المشاكل خطيرة التي واجهت ولا تزال تواجه معظم اقتصاديات دول العالم سواء كانت منها النامية أو المتقدمة، حيث تبرز خطورة هذه المشكلة من خلال معدلاتها المتواصلة وما يترتب عليه من آثار سيئة على الاستقرار الأمني والاقتصادي في البلاد، من هذا المنطلق فإن موضوع البطالة قد أُستحوذ بشكل رئيسي عناية أصحاب القرارات السياسية واهتمام الباحثين الأكاديميين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ومن أجل فهم هذه المشكلة يحتم علينا أن ننظر إليها من زوايا مختلفة سواء من حيث التعريف، القياس، الأنواع وما تمارسه من آثار على مختلف المجالات.

1.3. تعريف البطالة وقياسها

1.1.3. تعريف البطالة

ينظر أصحاب الأدب الاقتصادي إلى البطالة وفقاً لمفهومها الرسمي على أنها التعطل والتوقف الجبري أو الإرادي لعدد معين من أفراد القوة العاملة، برغم القدرة والرغبة في العمل،¹ أما وفقاً للمفهوم العلمي فيُشير إلى أنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، أي مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية محددة،² وهذا يعني أن حجم البطالة يعكس حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

وطبقاً للتعريف الذي اعتمدته المكتب الدولي للعمل (BIT) فالبطالة تشمل كافة الأشخاص القادرة على العمل والرغبة فيه وباحثة عنه عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يجدونه،³ ويراها البنك الدولي على أنها جزء من اليد العاملة التي لا تزاوّل أي نشاط، لكنها مستعدة وترغب في البحث عن وظيفة.⁴

من خلال ما طرح يمكن إعطاء صياغة شاملة ومختصرة حول البطالة في أنها تمثل حالة اللاتوازن في سوق العمل، والتي تعكس كفة فائض عرض العمل عن الطلب عليه عند مستوى معين من الأجور، أي أنها تُمثل بعدد الأشخاص الذين تتوفر فيهم القدرة، الرغبة والجدية في البحث عن فرصة عمل ولكن لا تتوفر لهم.

2.1.3. قياس البطالة

تقاس البطالة في العادة بما يسمى بمعدل البطالة، وهذا الأخير يقيس نسبة العاطلين للقوة العاملة للمجتمع عند نقطة زمنية معينة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان، ويعبر عنه وفق العلاقة الرياضية التالية:⁵

¹ خالد واصف الوزاني – أحمد حسن الرفاعي، مرجع سابق، ص: 265.

² مجيد علي حسين – عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2004، ص: 327-328.

³ ناصر دادي عدون- عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص: 45.

⁴ عبد الله بلونس، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العلمي للفترة 1985-2004، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية: حول البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، جامعة سعد دحلب – البليدة، الجزائر، الفترة 26 إلى 28 أبريل 2006، ص: 117.

⁵ صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، الجزائر، 2015 - 2016، ص: 41.

$$U_n = \frac{U}{U + E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100 \dots \dots \dots (25 - 01)$$

حيث: U_n معدل البطالة
 U عدد العاطلين، وهم الأفراد القادرين على العمل ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.
 E عدد المشتغلين، وهم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر من الغير أو من مؤسسة.
 LF القوى العاملة في المجتمع، وهي تمثل مجموع الأشخاص العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل والقادرين عليه في ظل الأجور السائدة.

2.3. صور البطالة وآثارها

تأخذ البطالة أشكالاً متعددة، وذلك تبعاً لطبيعة وحالة الاقتصاد ودرجة تطوره، تاركةً بذلك مجموعة من الآثار السلبية على مختلف المجالات.

1.2.3. صور وأشكال البطالة: يمكن حصر أهم صور البطالة في الآتي:

➤ البطالة الدورية: وهي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرةً بحركة الاقتصاد الوطني، فعند دخول الاقتصاد إلى دائرة التراجع والركود يتعطل جزء من القوة العمل مظهرًا هذا النوع من البطالة نتيجةً لانخفاض الناتج الوطني، وحينما يشهد الاقتصاد حالة الرواج سوف ينخفض معدل البطالة نظراً لإعادة التحاق قوة العمل المتعطلة للتوظيف،¹ إذاً فالبطالة الدورية يفسرها الانكماش الذي ينشأ من حين لآخر في حجم الإنتاج.²

➤ البطالة الاحتكاكية: ويحدث هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل أو في طبيعة العمل نفسها، وهي بطالة مؤقتة ناجمة عن التنقلات المستمرة للعاملين بين الوظائف والمناطق، سعيًا وراء ظروف عمل أفضل تكون أكثر تناسباً مع رغباتهم ومؤهلاتهم المهنية أو العلمية.³

➤ البطالة الهيكلية: وهي البطالة التي تحدث نتيجة التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، أو هي حالة عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة ومهارات التي تمتلكها الفئة الباحثة عن عمل بسبب التغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الوطني كاستخدام وسائل وتقنيات إنتاج أكثر كفاءة أو التحول من قطاع إلى آخر مثل الابتعاد عن الزراعة والتوجه للقطاعات الخدمية، وقد يقترن ظهورها كذلك بإحلال اليد العاملة بالآلة في قطاع معين مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال في هذا القطاع.⁴

➤ البطالة السافرة (الصريحة): تمثل أكثر صور البطالة انتشاراً، ويُقصد بها وجود فائض في الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه، والباحثين عنه ولكن دون جدوى، ويعود ذلك لعدة أسباب منها النمو الديموغرافي السريع، عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة، إحلال الآلة مكان العنصر البشري.

¹ محمود حسين الوادي - أحمد عارف العساف- وليد أحمد صافي، مرجع سابق، ص: 192.

² Özgür Bayram Soylu -İsmail Çakmak - Fatih Okur, *Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries*, Journal of International Studies, 11(1), 2018, P: 94.

³ نزار سعد الدين العيسى - ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2006، ص ص: 246 - 247.

⁴ حسن المدهون، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص ص: 13 - 14.

➤ البطالة الموسمية: ويحدث هذا النوع من البطالة* بسبب حدث موسمي في بعض القطاعات الخاصة من النشاط الاقتصادي مثل ما يحدث في قطاع الزراعة وقطاع السياحة، فإذا انتهى الموسم يتوقف النشاط فيه، مما يستدعي إحالة العاملين بهذا القطاع وتزداد بذلك البطالة.¹

➤ البطالة المقنعة: وتعرف بالحالة التي يصل فيها مستوى الإنتاج الحدي للعمال دون المستوى المطلوب، بمعنى أنه في حالة ما تم توظيف إضافي للعمال وكانت مساهمتهم في إنتاجية العمل لا تكاد تذكر فإن الاستغناء عنهم من مواقع الإنتاج سوف يساهم في تكوين بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئاً للناتج الكلي.²

➤ البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: تشير الأولى إلى الحالة التي يتعطل فيها الفرد القادر على العمل بمحض إرادته،³ أملاً في الحصول على وظيفة أفضل (ذات امتياز أفضل من حيث الأجر) أو وظيفة تتناسب مع مستوى تعليمه وتدريبه، أما البطالة الإجبارية فتشير إلى وجود أفراد قادرين وراغبين في العمل ويبحثون عنه في ظل الأجور السائدة ولكن لا يجدونه.⁴

2.2.3. الآثار المترتبة لظاهرة البطالة

باعتبار أن ظاهرة البطالة تمثل حالة مرضية وغير مرغوب فيها فمن الطبيعي أن تخلف آثاراً سيئة على جوانب الاقتصاد الوطني سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، وهذا ما سيتم ذكره وفق النقاط التالية:

■ المساهمة في إعاقة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلاد من خلال تعطل جزء من القوى العاملة في إدماجها لخدمة الاستثمار.

■ تفاقم عجز ميزانية الدولة نتيجة لاختلال هيكل الإنفاق العام عن الإيراد العام، ففي ظل زيادة حجم البطالة سوف ينخفض دخل فئة البطالين الأمر الذي يدفع بالحكومة إلى تحمل عبء إعانتهم من خلال زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها لهم فتقل بذلك حصة الضرائب ومن ثم حجم الإيراد العام، وكمحصلة نهائية سوف يزداد عجز ميزانية الدولة جراء زيادة معدل البطالة.⁵

■ التراجع التدريجي لقيمة رأس المال البشري ذوي المهارة والخبرة المتوسطة والعالية حينما تطول فترة بطالتهم فمن المعروف أن المهارة والخبرة التي تكتسب تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن.⁶

■ ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية إلى أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع.⁷

* تشبه البطالة الموسمية إلى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون على المدى القصير (دورتها موسم) في حين الثانية تتكرر على المدى الطويل.

¹ ناصر دادي عدون – عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص: 53.

² خالد واصف الوزاني – أحمد حسن الرفاعي، مرجع سابق، ص: 270.

³ علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 30.

⁴ عبد القادر محمد عبد القادر عطية – رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 231.

⁵ أحمد رضوان نعمة الله – عفاف عبد العزيز – عايد إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص: 174 - 275.

⁶ عبد الرحمان يسري أحمد- محمدي فوزي أبو السعود- محمد جابر حسن السيد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 247.

⁷ نزار سعد الدين العيسى – ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص: 249.

4. ميزان المدفوعات

1.4. تعريف ومكونات ميزان المدفوعات

1.1.4. تعريف ميزان المدفوعات

ككل المصطلحات الاقتصادية يحظى ميزان المدفوعات بعدة تعاريف من قبل الباحثين والمنظرين، غير أن جميعها تحمل نفس المعنى والمضمون، فهو عبارة عن حالة إحصائية معروضة على شكل محاسبي تلخص كل المعاملات للأصول الحقيقية، المالية والنقدية التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الدولة المعنية والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة كاملة،¹ حيث تنقسم هذه المعاملات إلى قسمين معاملات تؤدي إلى زيادة في التدفقات الداخلة وتُوثق في الجانب الدائن، والأخرى ناجمة عن تدفقات خارجية تُوثق في الجانب المدين من الميزان،² كما يُعرّف ميزان المدفوعات على أنه بيان يسجل الحقوق الدولية للدولة والديون الدولية التي عليها خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة واحدة.³

تبعاً لما سبق، نستخلص أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج من كونه عبارة عن كشف محاسبي مُوثقاً رسمياً لجميع المبادلات الاقتصادية (سلعية، خدماتية، رأسمالية) للدولة مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال مدة زمنية تأخذ عادة سنة كاملة، وهذا يُشكل ميزان المدفوعات قيداً مزدوجاً لخلاصة كافة المقبوضات (الحقوق) والمدفوعات (الديون) الناشئة عن علاقات اقتصادية دولية بين الأعوان الاقتصادية التي عُقدت ودُفعت خلال سنة واحدة.

2.1.4. مكونات ميزان المدفوعات

أظهرت تعاريف ميزان المدفوعات على أنه حساب يُدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية الدولية، سواء كانت هذه المعاملات تحمل صفة الدائنية أو المديونية للبلد المعني، وهذا فإن ميزان المدفوعات يتكون في شكله من شقين يدل أحدهما على الجانب الدائن والثاني على الجانب المدين.

فالجانب الدائن يُقيد فيه كل عملية اقتصادية كانت أو مالية ترتب عليها دخول للعملة الأجنبية للدولة المعنية كالصادرات مثلاً، أما الجانب المدين فيُقيد فيه كل عملية ترتب عليها خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى كالواردات مثلاً،⁴ وعليه فإن هذا التقسيم لميزان المدفوعات – جانب دائن ومدين – يُنظر إليه من قبل بعض بعض المراجع الأكاديمية على أنه التقسيم الأفقي للميزان، أما التقسيم العمودي له وفقاً لما أشار إليه صندوق النقد الدولي يُظهر الحسابات التالية:

¹ لخضر عقي، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر 1990 - 2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016 - 2017، ص: 13.

² تماضر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة 1990 - 2013)، مجلة العلوم الاقتصادية (عمادة البحث العلمي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 02، العدد 16، 2015، ص: 64.

³ عادل أحمد حشيش – مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 159.

⁴ صلاح الدين كروش، مرجع سابق، ص: 29.

➤ حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري)

ويعكس هذا الحساب جميع العلاقات الاقتصادية الدولية التي يمكنها التأثير على حجم الدخل الوطني للدولة بصورة مباشرة سواءً بالزيادة أو النقصان، لذلك يطلق عليه أحياناً اسم حساب الدخل،¹ ويتضمن هذا الحساب ثلاث حسابات فرعية وهي:

1- حساب الميزان التجاري: ويتضمن هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بصادرات وواردات الدولة من السلع الملموسة والمنظورة فقط التي تعبر حدود الدولة وتحت إشراف ومراقبة الجمارك.

2- حساب ميزان الخدمات: ويضم هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات غير المنظورة من الخدمات المتبادلة بين الدولة المعنية والعالم الخارجي، مثل خدمات النقل، التأمين، السياحة، خدمات العمليات الحكومية كالمساهمة في نفقات المنظمات الدولية، مصروفات البعثات الدبلوماسية، والدخول الاستثمارية... إلخ.²

➤ **حساب التحويلات من جانب واحد:** ويشمل مجمل المدفوعات المحولة من دولة إلى أخرى دون مقابل من الجهة المستفيدة مثل الهبات، الهدايا، المساعدات الحكومية، التبرعات... إلخ

➤ حساب العمليات الرأسمالية (حساب ميزان رأس المال)

يضم هذا الحساب كافة المعاملات الدولية التي يترتب عليها حركة رأس المال بين الدولة وبقيّة دول العالم وكذلك التغيرات التي تطرأ في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة وهذا خلال الفترة التي يُعد فيها ميزان المدفوعات،³ وينقسم حساب ميزان رأس المال بدوره إلى حسابين رئيسيين هما:

1- حساب رأس المال طويل الأجل: ويشمل حساب العمليات الرأسمالية التي تتجاوز مدتها سنة، ويتضمن عمليات الاستثمار المباشر في الخارج والداخل، عمليات الاقتراض والاقتراض طويل الأجل... إلخ.⁴

2- حساب رأس المال قصير الأجل: ويشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية التي لا تتجاوز مدتها سنة كأصول النقدية والأوراق التجارية وكافة التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى السندات الحكومية قصيرة الأجل.⁵

➤ حساب صافي الاحتياطات الدولية الرسمية

يُمثل هذا الحساب صافي التغيرات التي تطرأ في الاحتياطات الدولية خلال فترة الميزان، وهو يعبر عن الطريقة التي بها إجراء تسوية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، أي أنه حساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة بين جانب الدائن والمدين للميزان،⁶ وتتم تسوية هذا الاختلال في حالة العجز إما بتسديد قيمة العجز ذهباً أو عملات قابلة للتحويل، أو بطلب قروض من بلد دائن أو من بلد آخر أو من صندوق النقد الدولي، أما في حالة

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية - الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال - اتفاقات التجارة العالمية)، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 66.

² الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 02، 2015، ص: 242.

³ كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 287-290.

⁴ محمود يونس - أحمد محمد مندور- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص: 266.

⁵ عبد الرحمن يسري- إيمان محب زكي- إيمان عطية ناصف- محمد جبر محسن، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 333.

⁶ مسعود مهبوب، مرجع سابق، ص: 85.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

الفائض فتقوم إما بزيادة احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة أو بتسديد ديونها السالفة أو تقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة، الأمر الذي يترتب عنه زيادة دائئيتها تجاه العالم الخارجي.¹

➤ حساب السهو الخطأ

ويُعرف هذا الحساب أيضاً بحساب التعديلات لأنه يُعادل بين القيمة الكلية لجانبي ميزان المدفوعات نتيجة لسهو أو لخطأ، حيث يُقيد في الجانب الأقل سواء كان دائئياً أو مدينياً.²

2.4. أهمية ميزان المدفوعات

- تنبع أهمية ميزان المدفوعات في دراسة بياناته التي تجسد الصورة أو الوضعية الاقتصادية للبلد، نظراً لأنه:³
- يعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة انسجامه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لكونه يعكس حجم وهيكل الصادرات والواردات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمار، مستوى الأسعار، التكاليف،... إلخ.
 - يظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال عرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية كما ويبين أثر السياسات الاقتصادية على التجارة الخارجية من حيث حجم المعاملات ونوع السلع محل التبادل.
 - يساعد السلطات الحكومية على تخطيط وإدارة وتوجيه علاقاتها الاقتصادية الدولية – كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية للدولة- ورسم وتقييم سياساتها المالية والنقدية المرتبطة بالاقتصاد الدولي.
 - يعتبر مرجعاً للمعلومات المتعلقة بالمبادلات والتي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات، بالإضافة إلى تحديد دائئية أو مديونية الدولة لباقي الدول.

3.4. المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات: نذكر أهمها في الآتي:⁴

- التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية، فتقل بذلك الصادرات وتزداد الواردات، نظراً لكون أسعار السلع الأجنبية تُصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين نظير أسعار السلع المنتجة محلياً.
- معدل نمو الناتج المحلي: يُمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة الإجمالية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة،⁵ فزيادة نمو الناتج المحلي أي الدخل سيؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وحدوث عجز في الميزان التجاري، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل الوطني.
- أسعار الفائدة: إن التغير في أسعار الفائدة المحلية بالارتفاع أو الانخفاض له أثر على حركة رؤوس الأموال، فعند الارتفاع مثلاً ستندفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع.

¹ عبد الكريم مقران، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011 - 2012، ص: 06.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية- الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال- إتفاقات التجارة العالمية)، مرجع سابق، ص: 68-69.

³ سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990 - 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2015 - 2016، ص: 107.

⁴ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 01، 2003، ص: 64.

⁵ Paul Krugman-Robln Wells, *Opcit*, P:195.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

➤ **سعر الصرف:** تُبدي التغيرات في أسعار الصرف أثراً على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية للمستثمرين المقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية الكفيلة بضبط الاستقرار الاقتصادي الكلي

في سبيل تفادي الصدمات الاقتصادية الرئيسية كالكساد والتضخم، تتبع الدولة حزمة من البرامج والسياسات الاقتصادية الرامية نحو تحقيق استقرار اقتصادها ونموه، والتي قد تكون في بعض الأحيان برامج وسياسات وطنية، أي نابعة من داخل الدولة ذاتها، أو برامج وسياسات يتم وضعها والتوصية باتباعها من طرف عدد من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إذاً فسياسات الاستقرار الاقتصادي تُشير إلى مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة أو غيرها لإيجاد حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي، أي أنها سياسات اقتصادية تستهدف دعم النمو الاقتصادي مع المحافظة على استقرار مستوى الأسعار وكذا الحد من معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل، فضلاً في تعزيز استقرار علاقاتها الخارجية.

وتبعاً لذلك فإن هذا الجزء من الدراسة سيتكفل بتقديم أهم السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي كالتالي:

1. السياسة النقدية

1.1. مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية في أبسط تعريفاتها هي السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية المتاحة في التداول داخل الاقتصاد الوطني،¹ كما يعرفها البعض على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في الأوضاع النقدية والائتمانية في الدولة تحقيقاً لأهداف اقتصادية كلية منها النمو الاقتصادي والحد من التضخم،² أما البعض الآخر فيُشير للسياسة النقدية على أنها جملة من القوانين والتدابير التي يطبقها البنك المركزي المهمين على شؤون النقد والائتمان لغرض إحداث تأثيرات في كمية النقود أو وسائل الدفع المتاحة بما يتلاءم والظروف الاقتصادية من خلال امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد.³

وكتعريف شامل للسياسة النقدية يمكن القول بأنها عمل مدروس يعكس جملة من القوانين والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والبنكية للتأثير على المتغيرات النقدية بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية مسطرة تتمثل فيما يلي:

■ الحد من التقلبات الاقتصادية بمحاولة المحافظة على الثبات النسبي للأسعار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

¹ محمد طاقة-محمد الزبود- وليد أحمد صلفي- حسين عجّان، مرجع سابق، ص: 356.

² أحمد النهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 77.

³ أحمد اسماعيل المشهداني – حيدر حسين آل طمعة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012، ص: 132.

- المساهمة في تحقيق معدل عالٍ من التوظيف للاقتصاد، فضلاً في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.
- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف الخارجي لصالح الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير كل التسهيلات الائتمانية اللازمة.

2.1. أدوات السياسة النقدية وآلية عملها

حسب الظروف السائدة في الاقتصاد يعتمد البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية على مجموعة من الأدوات:

1.2.1. الأدوات الكمية للسياسة النقدية وتتلور هذه الأدوات في الآتي:

- سياسة السوق المفتوحة: وهي دخول البنك المركزي في السوق المالي عارضاً ما بحوزته من سندات حكومية أو مالية للبيع في إطار سياسة نقدية انكماشية لامتناس الفائض من العرض النقدي وتقييد الائتمان في سوق النقد، أو مشترياً لتلك الأوراق المالية قصد زيادة سرعة نمو كمية العرض النقدي في إطار سياسة نقدية توسعية.¹
 - سياسة سعر إعادة الخصم: وهو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لقاء تقديم القروض إليها،² أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية،³ ويختلف استعمال هذه الأداة حسب حالة النشاط الاقتصادي والذي يحدد اتباع سياسة توسعية أو انكماشية، ففي إطار السياسة التوسعية يلجأ البنك المركزي إلى خفض معدل إعادة الخصم لتشجيع البنوك التجارية على استبدال ما لديها من أوراق تجارية بنقود لتعيد اقراضها للأفراد، فينجم عن ذلك زيادة حجم الائتمان والسيولة النقدية للتداول في الاقتصاد الوطني،⁴ بينما يتم في إطار السياسة النقدية الانكماشية رفع معدل إعادة الخصم، وهذا سيؤدي إلى تقليل رغبة البنوك التجارية في الاقتراض وبالتالي التقليل من منح القروض ومن ثمّ تقليص حجم العرض النقدي في الاقتصاد.⁵
 - نسبة الاحتياطي القانوني: وهي النسبة التي تحتفظ بها البنوك التجارية كوديعة من دون فائدة من قيمة الودائع المتوفرة لديها لدى البنك المركزي،⁶ وعلى ضوء ذلك يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة عند اتباع سياسة نقدية توسعية تحقيقاً لزيادة في حجم النقد المتداول، ويحدث العكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية.
- ### 2.2.1. الأدوات الكيفية للسياسة النقدية: وأهم هذه الأدوات ما يلي:

- سياسة تأطير القروض: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة.⁷

¹ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص: 125-126.

² محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 171.

³ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01، 2006، ص: 115.

⁴ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2016، ص: 51.

⁵ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 1999، ص: 219.

⁶ نزار سعد الدين العيسى - إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص: 291.

⁷ Flouzat Denise, *Economle Contemporalne (Les Pénomene monétaire)*, 2^{eme} édition, PUF, Parise, 1991, P: 272.

➤ النسبة الدنيا للسيولة: يقتضي هذا الأسلوب قيام البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة وتجميدها، هذه النسبة يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، خوفاً من خطر إفراط البنوك التجارية في منح القروض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة.¹

➤ التأثير والافئاع الأدبي: وهي محاولة البنك المركزي التأثير على نشاطات البنوك التجارية وإقناعهم بضرورة الالتزام واعتماد الحيلة والحذر في السياسات الإقراضية إما عن طريق إجراءات مباشرة (كالضيق في مجال الخصم، الامتناع عن منح التمويل المطلوب) أو عن طريق الإقناع بتوجيه دعوة توجيهية (مثل استدعاء مديري البنوك التجارية والاجتماع معهم ومناقشة السياسات التي ينوي البنك المركزي تطبيقها).

2. السياسة المالية

1.2. مفهوم السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتبناها الدولة والمتعلقة باستخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الاستثمار... إلخ،² تحقيقاً لمجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، فهي بذلك تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق والإيراد العام وتكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات،³ وفي تعريف آخر هي تلك المجهودات والمحاولات الحكومية المعتمدة لمواجهة كافة الظروف المحيطة باقتصادها والتي تقف دون تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي من حالي الركود والتضخم، وفق تغيير مستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب.⁴

في ظل التعاريف السابقة نخلص إلى أن السياسة المالية هي:

تلك الإجراءات والقرارات الرشيدة التي تتخذها السلطات الحكومية للتأثير على النشاط الاقتصادي مستهدفةً بذلك الاعتدال في الوضع العام لميزانياتها فضلاً عن تحقيق تنمية واستقراراً على مستوى اقتصادها الوطني، وذلك من خلال التسيير الكفؤ والرشيد لسياسي الإنفاق والإيراد العام للدولة، بمعنى آخر هي أداة رئيسية بيد الدولة التي تبحث في تخطيط نفقاتها وتبدير وسائل تمويلها قصد تحقيق جملة من الأهداف نورد أهمها في الآتي:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني.
- التخصيص والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بين إشباع الحاجات العامة وإشباع الحاجات الخاصة.
- ضمان إعادة توزيع الدخل الوطني بشكل أفضل بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية.
- المساهمة في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تنشيط هيكلية الاستثمار في الدولة.

2.2. أدوات السياسة المالية وألية عملها

وفقاً لما أجمع عليه أغلب الباحثين الاقتصاديين، يمكن إدراج أدوات السياسة المالية على النحو التالي:

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 81.
² محمود حسين الوادي - زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 01، 2007، ص: 212.
³ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص: 21.
⁴ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (المؤسسات النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص: 174.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

1.2.2. النفقات العامة: إن السياسة التي تقوم بواسطتها الحكومة بالإنفاق على الأوجه المختلفة تسمى بالنفقة العامة، والتي يمكن تعريفها بأنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة"،¹ أو هي "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة".²

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن النفقة العامة تتكون من العناصر الثلاث التالية وهي النفقة العامة تأخذ الشكل النقدي، وتكون صادرة من الدولة أو إحدى هيئاتها، ويتحقق بتنفيذها نفعاً عاماً.

2.2.2. الإيرادات العامة: يقصد بالإيرادات العامة جميع المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة سواء كانت من ضرائب أو قروض داخلية أو خارجية، وهذا قصد تغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف كالإقتصادية والاجتماعية.³

3.2.2. الموازنة العامة للدولة: تعرف الموازنة العامة على أنها بيان مصادق عليه من طرف البرلمان يتضمن تقديراً لإجمالي النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن مدة مستقبلية عادة ما تكون سنة،⁴ وعليه فهي بذلك برنامج مالي يحوي تقدير شقي إيرادات ونفقات النشاط الاقتصادي لفترة لاحقة (عادةً سنة)، فضلاً عن رسم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

تركز الحكومات في إطار السياسة المالية التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر في مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، والتأثير على مكونات الطلب الكلي وإدارته بشكل غير مباشر من خلال إجراء تغييرات على مستوى هيكل النفقات والإيرادات العامة، من أجل تحقيق استقرار اقتصادي.

ففي حالة تنشيط الاقتصاد من حالة الركود أو محاولة مجابهة التضخم تقوم السلطة المالية بالتأثير على النشاط من خلال قناتين هامتين هما:⁵ - عوامل الاستقرار الأوتوماتيكية - الحوافز المالية.

➤ عوامل الاستقرار الأوتوماتيكية

ويمكن حصر أهم هذه الأدوات التلقائية للسياسة المالية فيما يلي:

- **نظام الضرائب التصاعدية:** وهي الضرائب التي تزيد مع الدخل وتنخفض معه، وبالتالي فهي تتراجع في أوقات الأزمات خاصة المتعلقة بالركود، وتزيد في أوقات الانتعاش والرواج، مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه حسب الظروف الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد الدولة.
- **التحويلات الحكومية:** وهي تلك المدفوعات من القطاع الحكومي نحو القطاع العائلي ذوي الاحتياج في شكل إعانات أو مساعدات، هذه الأداة تساعد في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتنشيط مستوى الطلب الكلي الفعال خاصة في حالات الركود الاقتصادي.

¹ حامد عبد المجيد دراز- المرسي السيد حجازي، المالية العامة، 2004، ص: 246.

² لطفي علي، المالية العامة (دراسة تحليلية)، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1995، ص: 182.

³ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 446-447.

⁴ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2007، ص: 505.

⁵ فوزي محرق، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي (دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة المالي). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014، ص: 154-155.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

- سياسات الدعم: وتظهر خاصة في دعم قطاع الفلاحين في المجال الزراعي في حالة انخفاض دخولهم نتيجة لتأثر الموسم الزراعي بأية عوامل خارجية، وكذا الدعم المالي الموجه لضمان استهلاك السلع الأساسية بأسعار في متناول المستهلك مع تسقيف أسعار هذه المواد الأساسية، ففي أوقات الانكماش وتدنّي مستوى الأسعار فإن أسعار المنتجات الزراعية ستخفّض، الأمر الذي يستدعي ضرورة التدخل الحكومي في رفع نسبة الدعم حفاظاً على دخول المزارعين، ويحدث العكس في أوقات التضخم.

➤ الحوافز المالية

وتتمثل أساساً بتطبيق أداتين مدروستين وهما:

- أداة التحكم في مستويات الإنفاق: في سبيل الخروج من دائرة الانكماش أو الكساد الاقتصادي تعتمد الدولة إلى زيادة حجم الإنفاق العمومي على مختلف المشروعات والأشغال العامة، الأمر الذي ينعكس مباشرة في خلق فرص توظيف جديدة، وبالتالي زيادة الاستهلاك فالطلب الكلي، ومن ثمّ تحقيق زيادة ونمو الدخل الوطني، وفي الحالة المضادة تقوم بتقليص حجم الإنفاق الحكومي في إطار سياسة مالية انكماشية.
- أداة تغيير معدلات الضرائب: في إطار سياسة مالية توسعية تعتمد السلطة المالية على تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها، الأمر الذي ينجم عنه زيادة الدخل الوطني والتوظيف نتيجة لزيادة دخول وإنفاق وأرباح دافعي الضرائب سواء كانوا أفراد أو شركات ومؤسسات، ويحدث العكس في إطار سياسة مالية انكماشية.

3. سياسة التجارة الدولية

1.3. مفهوم سياسة التجارة الدولية

سياسة التجارة الدولية في مجال الاقتصاد الدولي هي "مجموعة الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي بقصد تحقيق أهداف معينة"¹، والهدف المنشود الذي ترمي إليه عادةً هو تنمية الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى مثل استقرار الصرف وقرار التوازن في ميزان المدفوعات.² وبشكل عام يمكن تعريف سياسة التجارة الدولية على أنها نموذج اقتصادي حكومي مطبق في مجال التجارة الدولية بالشكل الذي تؤثر فيه على حركة سياسي الصادرات والواردات خلال فترة معينة، بقصد تحقيق أهداف اقتصادية مسطرة نذكر منها:³

- حماية الاقتصاد الوطني من الاختلالات والتقلبات الخارجية والدورية كالتضخم والانكماش.⁴
- المساهمة في تحقيق التوازن الخارجي والذي يعكس كميّاً حالة ميزان المدفوعات.
- حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية وتحقيق استقرار في أسعار الصرف.
- تشجيع الاستثمار المحلي من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التوظيف في الاقتصاد.

¹ فائزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران، الجزائر، 2007، ص: 74.

² Maurice Bye, *Relation Economique Internationale*, Dalloz, Paris. 1971, P: 341.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 292-295.

⁴ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، ط 01، 2010، ص: 300.

2.3. اتجاهات سياسة التجارة الدولية وأدواتها

1.2.3. السياسة التجارية الحمائية

وتسمى أيضا بسياسة تقييد التجارة الدولية، وتتمثل في الإجراءات التي تتبعها الحكومة للتأثير على اتجاه أو حجم مبادلات تجارتها الدولية،¹ لتحقيق أهداف اقتصادية معينة منها حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، تقليل الواردات لتحسين وضعية ميزان المدفوعات، الحماية من إغراق الأسواق الوطنية بالسلع الأجنبية، زيادة إيرادات الدولة من خلال الرسوم الجمركية، ومن أهم أدواتها الآتي:

- الرقابة على الصرف الأجنبي: وهو منع السلطة الحكومية دخول وخروج النقد الأجنبي إلا في حدود معينة.²
- الرسوم الجمركية: وهي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها صادرات كانت أو واردات.³
- نظام الحصص: يقوم بوضع الحد الأقصى لكمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها لمدة معينة.⁴
- نظام تراخيص الاستيراد: ويتمثل هذا النظام بعدم السماح باستيراد بعض السلع نهائياً إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) من لجان متخصصة كلجنة ترشيد الاستيراد.
- إعانات التصدير: وهي عبارة عن مساعدات عينية أو منح مالية تمنح للمنتجين الوطنيين بغرض تحفيزهم على زيادة الانتاج والتصدير وتمكينهم من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق الدولية.
- سياسة الإغراق: وهي بيع السلع في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها أو بأقل من الأسعار المحلية.⁵

2.2.3. سياسة حرية التجارة الدولية

وتتمثل في الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد،⁶ بمعنى عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية،⁷ وذلك عن طريق إزالة كافة القيود والعقوبات المفروضة على حرية السلع والخدمات من دولة إلى أخرى،⁸ وهذا لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- تضمن تطبيق الحجم الأمثل للمشاريع نتيجة اتساع السوق عبر زيادة الإنتاج والتصدير وتخفيض التكاليف.
- تعظيم الصادرات في إطار اتباع استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي.
- منع الاحتكارات وتشجيع التنافس الدولي مما يؤدي إلى انتعاش حركة التجارة الدولية.

أما من جانب أدوات سياسة حرية التجارة الدولية فيمكن ذكرها كالتالي:

- إزالة القيود الكمية المباشرة: كنظام الحصص وحظر الاستيراد.
- تحرير سعر الصرف وتعويم العملة: بمعنى ترك قوى السوق كمحدد رئيسي لقيمة العملة الوطنية.

¹ السيد محمد السريتي- أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دارفارس العلمية، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2017، ص: 145.

² محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، ط 05، 2013، ص: 315.

³ عادل أحمد حشيش - مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص: 245.

⁴ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، مرجع سابق، ص: 306.

⁵ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2014، ص: 226-227.

⁶ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 249.

⁷ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2007، ص: 355.

⁸ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 126.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

- التخفيض التدريجي للرسم الجمركي: وتصبح في هذه الحالة أداة تشجيع للتبادل التجاري الدولي.
- إقامة المناطق الحرة: حيث يسمح إقامتها بتداول السلع والبضائع بحرية تامة فهي بذلك تعمق سياسة تحرير التجارة الدولية نتيجة عدم سريان الإجراءات الجمركية والإدارية عليها.
- حوافز التصدير: وتنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية والجمركية للسلع الموجهة للتصدير.¹

¹ مسعود ميهوب، مرجع سابق، ص: 19.

المبحث الثالث: المقاربة النظرية لعلاقة العرض النقدي بمؤشرات الاستقرار

الاقتصادي الكلي

أخذ موضوع علاقة العرض النقدي بمؤشرات الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد حيزاً مهماً من الجدل في أروقة أدبيات الفكر الاقتصادي، من بداية الفكر الكلاسيكي ومروراً بالفكر الكينزي وصولاً إلى الفكر النقدي الحديث، وذلك بسبب الدور الفعال والبارز الذي يلعبه العرض النقدي في توجيه السياسة النقدية نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية العامة، فاستقرار مستوى الأسعار ورفع مستوى العمالة والوصول إلى المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الخارجي للدولة الذي يعكس موقف ميزان المدفوعات جميعها تمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالتغيرات الحاصلة في العرض النقدي.

أولاً: المقاربة النظرية لعلاقة العرض النقدي بالتضخم

لتفسير طبيعة واتجاه العلاقة القائمة بين العرض النقدي والتضخم تنازعت مدرستان، أولها المدرسة النقدية أو ما تعرف بالنقديين سواء المدرسة الكلاسيكية أو المدرسة النقدية الحديثة، أما ثانيها فتعرف بالمدرسة الكينزية.

1. المدرسة الكلاسيكية

اشتقت تحليلات المدرسة الكلاسيكية* من مصدر أساسي وهي النظرية الكمية للنقود التي قدمها الاقتصادي الأمريكي إيرفينج فيشر في كتابه الشهير حول القوة الشرائية للنقود في عام 1911، مشيراً فيه إلى تعريف مختلف العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار وإلى فهم العلاقة بين كمية العرض النقدي والتضخم.

1.1. نظرية كمية النقود

واجهت هذه النظرية عدة تطورات متجددة في بعض الجوانب من قبل أنصار المدرسة الكلاسيكية في تفسير دور العرض النقدي على حركة المستوى العام للأسعار بدايةً من الاقتصادي الأمريكي فيشر إلى آخرهم فريدمان ولكن قبل الخوض في قراءة هذه النظرية يستلزم الوقوف مسبقاً على أهم فرضياتها، والتي تمثلت فيما يلي:¹

- كمية النقود هي العامل الاستراتيجي والفعال في التأثير على حركة المستوى العام للأسعار.
- كمية النقود المعروضة تربطها علاقة تناسبية طردية مع المستوى العام للأسعار، وذلك في ظل ثبات حجم المعاملات وسرعة تداول النقد على الأقل في المدى القصير.
- تفترض هذه النظرية التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

في ظل الافتراضات السابقة فسّر الكلاسيك على أن التغير في المستوى العام للأسعار مرتبط فقط بمستوى التغير في كمية العرض النقدي استناداً إلى صيغتين هما، صيغة التبادل لفيشر وصيغة كمبرج للأرصدة النقدية.

* تستند المدرسة الكلاسيكية على مجموعة من الأسس والأفكار لعمل النظام الرأسمالي الحر، من أهمها: -الإيمان بالحرية الاقتصادية (امتلاك الفرد لحرية اختيار نشاطه)- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي - الملكية الخاصة (تجعل الفرد يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة) - مبدأ المنافسة الحرة في أسواق السلع والخدمات- قانون السوق (كل عرض يخلق له طلباً خاص به)- مبدأ الربح (حافز للإنتاج) - مبدأ حيادية النقود (النقود مجرد أداة للتبادل) - مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة (لتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار) - الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل (استحالة وجود بطالة)، للمزيد من الاطلاع يوصى بـ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص: 08.

¹ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص ص: 29-30.

1.1.1. صيغة التبادل لفيشر

يؤكد فيشر على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، وأن للكمية المتداولة منها مستوى الأسعار،¹ وبذلك فإن نظريته تقوم على مطابقة حسابية مفادها أن قيمة العرض النقدي المتداول في فترة زمنية معينة يجب أن تتعادل مع القيمة الكلية للمعاملات التي تم تبادلها خلال نفس الفترة الزمنية، أي أن عملية التبادل عند فيشر تضم جانبين، جانب نقدي ويمثل العرض النقدي المتداول وجانب حقيقي يمثل مجموع المعاملات المطلوبة في ذات الفترة الزمنية،² ويمكن التعبير عن هذا بالصيغة الرياضية التالية:³

$$M \cdot V = P \cdot T \dots \dots \dots (26 - 01)$$

حيث: M : كمية العرض النقدي المتداول، V : سرعة تداول النقود، P : المستوى العام للأسعار، T : حجم المعاملات.

يمكن الإشارة إلى أن معادلة التبادل لفيشر انطلقت على أساس الفرضيات التالية من مجرد صياغة رياضية إلى نظرية لتحديد المستوى العام للأسعار:⁴

- التعادل بين العرض النقدي M_s والطلب عليه M_d وهذا يحقق التوازن في سوق النقد. أي: $M_s = M_d = M$
- الطلب على النقود يساوي القيمة النقدية للمبادلات، وهي بدورها تساوي حجم المعاملات الحقيقية مضروبة بالمستوى العام للأسعار، أي:

$$M_d = P \cdot T \dots \dots \dots (27 - 01)$$

حيث: P : المستوى العام للأسعار. T : مجموع المبادلات (المعاملات) المحققة خلال فترة زمنية.

- العرض النقدي (M_s) يمثل متغير مستقل، أما المستوى العام للأسعار (P) فهو متغير تابع.
- على ضوء الفرضيات السابقة وكما تم الإشارة إليه، تم تحويل المعادلة (27-01) من صياغة رياضية إلى نظرية لتحديد مستوى الأسعار كما يلي:

$$P = \frac{M_s \cdot V}{T} \dots \dots \dots (28 - 01)$$

تشير المعادلة (28-01) إلى أن مستوى السعردالة لكمية العرض النقدي، وهو ما يعني أن أي تغير في العرض النقدي سيؤدي إلى تغير مماثل في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه والمقدار، والتوضيح بيانياً يكون كالآتي:

¹ Azza Souad, *Macroéconomie*, Université virtuelle de Tunis, 2006, P : 49.

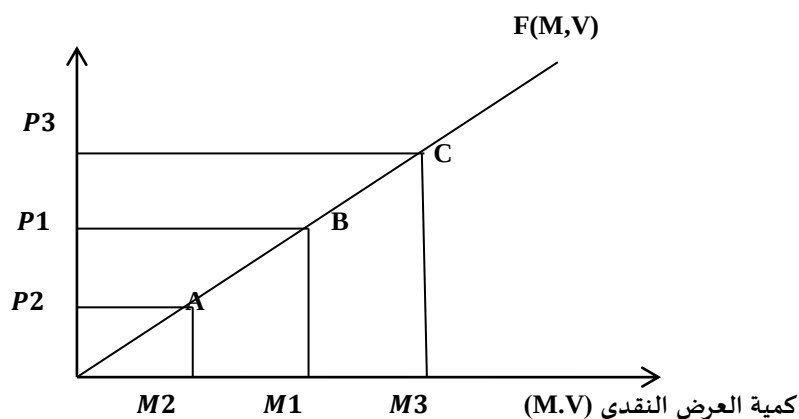
² صبيحي تادرس قريصة – محمد مدحت العقاد، مرجع سابق، ص: 185.

³ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (المؤسسات النقدية – البنوك التجارية- البنوك المركزية)، مرجع سابق، ص: 82.

⁴ مروان عطون، مقاييس اقتصادية (النظريات النقدية)، مرجع سابق، ص: 95.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

الشكل رقم 03-01: علاقة العرض النقدي بمستوى العام للأسعار (التضخم) وفق الطرح الكلاسيكي



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (المؤسسات النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية)، مؤسسة شباب

الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 82.

يشير الشكل أعلاه إلى وجود علاقة مباشرة ومتناسبة بين كمية العرض النقدي ومستوى الأسعار، فعند إحداث زيادة في كمية العرض النقدي M من M_1 إلى M_3 ارتفع مستوى الأسعار من P_1 إلى P_3 ، أما عند تقليص كمية العرض النقدي M من M_1 إلى M_2 انخفض مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2 .

رغم القبول العام لصيغة التبادل لفيشر إلا أنها سجلت مجموعة من الانتقادات المخالفة للواقع نذكر منها:¹

■ لا يمكن أن نفترض أن أي زيادة في كمية العرض النقدي سوف تنعكس بشكل كامل إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، فالأفراد يفضلون الادخار عند زيادة دخلهم النقدي² دون توجيهها للإنفاق على أغراض الاستهلاك والخدمات، وبالتالي يصبح التغير في مستوى الأسعار لا يتناسب مع التغير في كمية العرض النقدي الإجمالي.

■ دلت معادلة فيشر التالية $M.V = P.T$ على غياب العلاقة السببية بين المتغيرات T, P, V, M حيث:

$M = \frac{P.T}{V}$ ✓ هذه المساواة تشير إلى أن العرض النقدي تحكمه المتغيرات الثلاث التالية: V, P, T غير أن الواقع

يشير إلى خلاف ذلك فالحكومة والنظام البنكي هما من يحددان إجمالي العرض النقدي.

$T = \frac{M.V}{P}$ ✓ حجم المعاملات لا يتوقف تحديده بناءً على المتغيرات الثلاث التالية: P, M, V وإنما على ما

يتوقعه رجل الأعمال من الربح وبالتالي ما ينتجونه من السلع وطرحها في الأسواق للبيع.

$V = \frac{P.T}{M}$ ✓ هذه المساواة تعكس محددات سرعة تداول النقد المخالفة للواقع، فالعادات النقدية للمستهلكين

هي من تعمل على تحديد سرعة تداول النقد، وبالتالي فإن هذه الأخيرة لا تتمتع بالاستقرار على مدار الدورة الاقتصادية بالشكل الذي لا يمكن معه التنبؤ بما تصبح عليه فعلاً.

¹ نوة بن يوسف، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2016-2015، ص: 10.

² خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 21.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

✓ $P = \frac{M.V}{T}$ تشير معادلة المستوى العام للأسعار إلى أن كمية العرض النقدي (M) متغير مستقل، أي أن التغير في (M) بالزيادة أو النقصان سيؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه والنسبة، وهو فرض غير صحيح فقد يكون ارتفاع الأسعار سبباً بدلاً من كونه نتيجة الزيادة في كمية العرض النقدي فالمستوى الأعلى للأسعار قد يستلزم إصدار المزيد من حجم النقد لإجراء المعاملات.¹

■ في حالة افتراض أن الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل لموارده فإن زيادة كمية العرض النقدي ليس بالضرورة أن تنعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار، وإنما ستدفع بدرجة كبيرة إلى توسيع وزيادة الإنتاج دون أن يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وعليه فإن افتراض فيشر بسيادة الاقتصاد حالة التوظيف الكامل وثبات حجم الإنتاج الكلي ما هي إلا حالة استثنائية.²

خلافاً لما كان يؤمن به رواد الفكر الكلاسيكي الأوائل، على أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما ينظر إليها فقط كوسيلة للمبادلة، قام بعض المفكرين النيوكلاسيكيين أو ما يعرف برواد مدرسة كامبردج أمثال مارشال (A. Marshall) وبيجو (Arthum.Pigou) بإجراء تعديلات على المفاهيم الأساسية حيث أصبح ينظر إلى النقود كمستودع للقيمة وأداة للوفاء بالالتزامات وإبراء الذمة المالية للأفراد.

2.1.1. صياغة كامبردج للأرصدة النقدية

حاول رواد مدرسة كامبردج صياغة معادلة تعكس الرؤية الثانية لنظرية كمية النقود بعد معادلة التبادل، تعرف هذه المعادلة بمعادلة الأرصدة النقدية، فهي تركز على فكرة الطلب على الأرصدة النقدية لأغراض التبادل والاحتياط كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي،³ ومن ثمّ على المستوى العام للأسعار، وقد تم صياغة معادلة كامبردج انطلاقاً من معادلة فيشر على النحو التالي:

$$M_d = K . Y . P \dots\dots\dots (29 - 01)$$

حيث: M_d : كمية العرض النقدي، K : تمثل نسبة التفضيل النقدي، Y : الدخل الوطني الحقيقي، P : المستوى العام للأسعار.

بما أن: $(Y . P)$ تعبر عن القيمة النقدية للدخل الوطني (Y)، و $K = \frac{1}{V}$: مقلوب سرعة دوران النقد، إذن فالمعادلة (29-01) سوف تأخذ الصياغة التالية:

$$M_d = \frac{1}{V} . P . Y \dots\dots\dots (30 - 01)$$

ومن ثمّ تصبح صياغة تحديد مستوى الأسعار كالتالي:

$$P = \frac{M_d . V}{Y} = \frac{M_d}{Y . K} \dots\dots\dots (31 - 01)$$

تركز المعادلة الأخيرة (31-01) في تحديدها للمستوى العام للأسعار تبعاً لتغير نسبة دخل مختلف الوحدات الاقتصادية التي يتم الاحتفاظ بها على صورة أرصدة نقدية عاطلة، حيث تمثل هذه النسبة من الدخل كمية النقود المطلوبة، فإذا انخفضت رغبة الوحدات الاقتصادية بما يحتفظون به من أرصدة نقدية فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع

¹ كامل بكري- رمضان محمد مقلد- محمد سيد عابد - إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 263.

² أحمد رمضان نعمة الله- محمد سيد عابد- إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 273.

³ عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود التطبيقية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1976، ص: 197.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

مستويات الأسعار¹ نتيجة لتوجه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات وذلك في ظل افتراض الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير،² وبما أن مدرسة كامبردج تفترض في الأجل القصير ثبات كل من الدخل الوطني الحقيقي ونسبة الطلب على الأرصدة النقدية فإن أي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار، وفي هذا الصدد يقول مارشال "عند ثبات كافة العوامل فإنه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار"،³ أما في الأجل الطويل فإن تحليل مارشال يسمح بإمكانية تغير حجم الإنتاج نظراً لزيادة مرونة عناصر الإنتاج، ومع الأخذ بعين الاعتبار اتجاه الطلب على الأرصدة النقدية نحو التغير فإن أي زيادة في كمية العرض النقدي بمعدل يفوق معدل الناتج سوف تنعكس على مستوى الأسعار بالارتفاع.⁴

ومن خلال تحليل معادلة الأرصدة النقدية لكمبردج يمكن رصد مجموعة من الانتقادات، أهمها:⁵

- لم تتعرض نظرية الأرصدة النقدية بتحليل كل محددات الطلب على النقود، فقد انحصرت تحليلهم في طلب الأفراد للنقد بقصد المعاملات والاحتياط دون المضاربة.
- أكدت نظرية الأرصدة النقدية على أن التغيرات في كمية العرض النقدي لها تأثير هام على الإنتاج والأسعار ولكن هذه الأهمية ذكرت دون توضيح التغير الكمي لتغير مستوى الأسعار والإنتاج بتغير العرض النقدي.
- لم تعطي صيغة كامبردج صورة كاملة للقوى التي تحدث تغيرات في المستوى العام للأسعار مثل سعر الفائدة الذي له صلة قريبة بالأرصدة النقدية والذي يحدد مستوى الإنتاج والأسعار.
- بالإضافة إلى أن صيغة كامبردج يغيب فيها شرح القوى الحقيقية التي تفسر التغيرات في مستوى الأسعار، فهي تهمل المتغيرات الأخرى مثل: الدخل، الادخار والاستثمار.

2. المدرسة الكينزية

اتخذت الرؤية الكينزية شكلاً مغايراً لما كانت عليه النظرية الكلاسيكية في تفسير العلاقة بين العرض النقدي والتضخم مبيناً أنه بإمكان الاقتصاد أن يعيش حالة ارتفاع في مستويات الأسعار حتى ولو كان العرض النقدي ثابتاً، إذا ما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك عندما يسود الاقتصاد مرحلة التوظيف الكامل،⁶ كما اعترض كينز الاقتصاديين الكلاسيك في أن كل زيادة في كمية العرض النقدي هي زيادة تضخمية، حيث أقر بأنه يمكن أن تزداد كمية العرض النقدي المتداول ولا ترتفع الأسعار طالما لم يصل الاقتصاد بعد لمرحلة العمالة الكاملة، في هذا الصدد افترض كينز أن النقود لا تطلب فقط لغرض لمعاملات والاحتياط وإنما تطلب كذلك لغرض المضاربة.⁷

¹ مروان عطون، مقاييس اقتصادية (النظريات النقدية)، مرجع سابق، ص: 105.

² سماح غانم عبد الكريم، التضخم الركود في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه (دراسة تحليلية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص: 15.

³ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص: 18.

⁴ محمود يونس - عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 387.

⁵ وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (دراسة قياسية 1990-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2015-2016، ص: 52.

⁶ J. A trevithick, *Inflation A Guide to the Cnisis in Economics*, Cox & wyman LTD , London, 1977, P: 44.

⁷ محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص: 244.

يفسر جون مينارد كينز الحركة الصعودية لمستوى الأسعار على أساس التقلبات التي تحدث نتيجة التفاعل بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي، فمع افتراضه لثبات هذا الأخير في الأجل القصير فإن التغير في الطلب الكلي الناتج عن تغير أي مكون من مكونات الإنفاق الوطني (الإنفاق الاستثماري الخاص مثلاً وليس بالضرورة زيادة في العرض النقدي)، سوف يترتب عليه فائض في الطلب الكلي متسبباً في حدوث تغيرات في المستوى العام للأسعار،¹ ولتلبية الزيادة في الطلب على النقود ولتحقيق التوازن يقوم البنك المركزي بزيادة العرض النقدي، وهكذا حسب النظرية النقدية الكينزية فإن الزيادة في العرض النقدي جاءت كنتيجة للزيادة في الأسعار وليس العكس،² من هذا المنطلق فإن كينز يميز بين مرحلتين أساسيتين لتغير مستوى الأسعار كالتالي:

1.2. مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التوظيف الكامل

وهي المرحلة التي يتميز فيها الاقتصاد بوفرة طاقات إنتاجية معطلة وخاصة اليد العاملة المؤهلة التي سوف تنخرط في العملية الإنتاجية بفعل مرونة الجهاز الإنتاجي لتستوعب الزيادة في الطلب الكلي الفعال والارتفاعات المحسوسة في الأسعار الناشئة نتيجة الزيادة في العرض النقدي، أي أن الفائض في الطلب الكلي الفعال والمفتعل بسبب زيادة العرض النقدي تمتصه أساساً الزيادة في كل من التوظيف والإنتاج دون زيادة في مستوى الأسعار.³ ومع هذا فقد أشار كينز في ظل الزيادة المتواصلة في العرض النقدي وحالة الاقتصاد الوطني دون مستوى التوظيف الكامل واقتربه من وضع التوظيف الكامل، إلى أنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور بسبب جمود الجهاز الإنتاجي وعدم استجابته للفائض في الطلب الكلي الفعال،⁴ ولقد أطلق كينز على هذا النوع من التضخم "بشبه التضخم" واعتبره تضخم مستحب لأنه يحفز القطاعات الإنتاجية على زيادة إنتاجها ويكسبها أرباح إضافية، ويعزى هذا النوع من التضخم في رأيه إما بظهور اختناقات ناجمة عن قصور عرض بعض مستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة في مقابلة الطلب الكلي المتزايد عنها أو بفعل قوة النقابات العمالية في الضغط على المنتجين برفع الأجور بمعدلات تفوق معدلات الإنتاجية، أو لظهور الممارسات الاحتكارية لتعظيم الأرباح.⁵

2.2. مرحلة بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التوظيف الكامل

في هذه المرحلة تكون الأجهزة والطاقات الإنتاجية قد بلغت أقصى طاقاتها في الإنتاج، أي أنها مستغلة استغلالاً كاملاً ولا مجال للمزيد من الإنتاج، وعليه فإن أي زيادة في الطلب الكلي المحدث بفعل زيادة في العرض النقدي لن يستجيب لها الجهاز الإنتاجي بزيادة الإنتاج، بل ستنعكس في رفع مستوى الأسعار،⁶ ويطلق كينز على هذا النوع من التضخم بالتضخم البحث.⁷

¹ أحمد رمضان نعمه الله - محمد سيد عابد - إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص: 276.

² ماجد حسني صبيح، تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 01، 2015، ص: 79 - 80.

³ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص: 296.

⁴ أحمد رمضان نعمه الله وآخرون، مرجع سابق، ص: 276.

⁵ محمود يونس - عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص: 389 - 390.

⁶ محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 296.

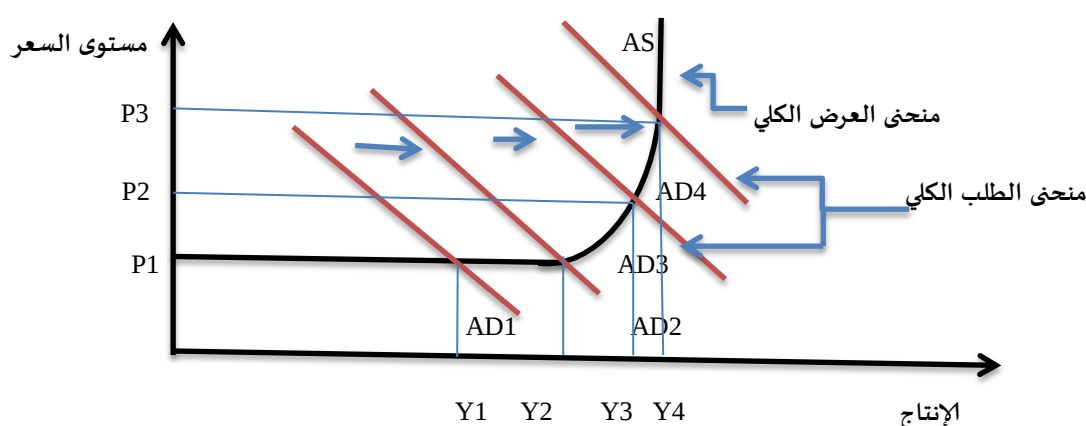
⁷ محمود يونس - عبد النعيم مبارك، مرجع السابق، ص: 390.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

هذا وأشار كينز إلى أنه ليس بالضرورة أن ارتفاع الأسعار هو نتيجة حتمية لزيادة العرض النقدي *، فقد يكون لزيادة هذا الأخير زيادة في ميول الأفراد نحو الادخار والاكتناز، الأمر الذي يكبح ارتفاع حجم الطلب الكلي الفعال، ومن هنا تخلص النظرية الكينزية إلى أن التغير في العرض النقدي لا يعتبر المحدد الأساسي لمستوى العام للأسعار ومن ثمَّ إلى التضخم، نظير ما أقرته النظرية الكمية للنقود، فالتضخم من وجهة نظر كينز هو فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة تؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار التي تعكس ظاهرة التضخم.¹

والشكل الموالي يوضح تفسير كينز للتضخم الناتج عن الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي.

الشكل رقم 01-04: التضخم الناتج عن فائض الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي (الرؤية الكينزية)



المصدر: محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2009، ص: 301.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن منحنى العرض الكلي يمكن تقسيمه وفق أربع مجالات:²

- المجال $[A B]$: ويكون فيه عمل الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل، حيث يكون فيها منحنى العرض الكلي لا نهائي المرونة، فعند الزيادة في كمية المعروض النقدي وما يترتب عليه من انتقال منحنى الطلب الكلي من $AD1$ إلى $AD2$ سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي من $Y1$ إلى $Y2$ دون أن يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهو ما يعني ببساطة استجابة الجهاز الإنتاجي للطلب الكلي الفعال.
- المجال $[BC]$: يشير إلى أن الارتفاع المحدث في الطلب الكلي وانتقاله من $AD2$ إلى $AD3$ أدى إلى زيادة كل من الإنتاج (من $Y2$ إلى $Y3$) والمستوى العام للأسعار (من $P1$ إلى $P2$)، ونشير هنا إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار طفيفاً طالما أن الجهاز يتمتع بالمرونة أي أنه قادراً على تغطية الجزء الأكبر من الطلب الكلي الفعال.
- المجال $[CD]$: يظهر فيه ارتفاع أعلى للأسعار مقارنة بأسعار المجال $[BC]$ ، فهو ناتج عن عدم قدرة العرض عن مواكبة الفائض في الطلب الكلي الفعال وذلك كنتيجة لتناقص الغلة مع زيادة التوظيف لمستلزمات الإنتاج.

* لا يعني أن الزيادة في العرض النقدي ليس له تأثير على المستوى العام للأسعار، بل المقصود هو أن العرض النقدي وحده لا يكفي لإحداث التضخم. فقد يمكن أن يعزى هذا الأخير إلى عوامل أخرى تتمثل في زيادة سرعة دوران النقود أو نتيجة لزيادة التفضيل النقدي لدى الأفراد بسبب الزيادة السريعة في دوران الدخل.

¹ نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص: 30.

² أحمد رمضان نعمه الله وآخرون، مرجع سابق، ص: 278.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

■ المجال [DE]: وهو المجال الذي يكون فيه منحى العرض الكلي عديم المرونة، أي أن الاقتصاد قد بلغ مستوى التوظيف الكامل، وعليه فإن أي زيادة في الطلب الكلي الناشئ نتيجة زيادة في العرض النقدي وعلى فرض ثبات سرعة دوران النقود سوف تنعكس بأكملها على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم التضخم، وهي الحالة التي تتفق فيها الرؤية الكينزية في تفسير العلاقة بين العرض النقدي والتضخم مع الرؤية النقدية.

3. المدرسة النقدية المعاصرة

كانت تحليلات هذه النظرية لظاهرة التضخم ولادة الجمع بين أفكار النظرية الكمية الكلاسيكية والكينزية تحت مسمى النظرية المعاصرة لكمية النقود أو مدرسة شيكاغو بزعامة الاقتصادي ميلتون فريدمان وقد تبلور الهدف الأساسي لأفكار هذه المدرسة في تقديم حلول لأزمة التضخم الركودي التي سادت الدول الرأسمالية.

1.3. التحليل النظري لنظرية النقود المعاصرة

ينظر فريدمان في تفسيره للتضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة يحدث نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية المعروض النقدي وحجم الإنتاج أي نتيجة الزيادة في كمية العرض النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار،¹ وعليه فإن جوهر النظرية النقدية المعاصرة وفق صياغة فريدمان تتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود، فهي تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ من تغيرات على الطلب على النقود.²

ينطلق فريدمان من معادلة التبادل $M.V = P.Y$ ، ويشير إلى أن للمعادلة التفسيرات التالية:³

- أي زيادة في العرض النقدي سيؤدي إلى انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود^{*}، دون أن يمارس أي أثر على الدخل الحقيقي والأسعار، وهو تفسير يؤيد اتجاه النظرية الكينزية.
- أي زيادة في العرض النقدي يقابله عادة زيادة مباشرة في مستوى الأسعار مع ثبات سرعة دوران النقود والناتج الوطني، وهو ما ذهب إليه الفكر الكمي.
- أي زيادة في العرض النقدي تمتصه الزيادة في الطلب على النقود (انخفاض سرعة دوران النقود)، والأثر المتبقي ينعكس في تغير الإنتاج ومستوى الأسعار^{**}.
- أي تغير في العرض النقدي يدعمه تغير في سرعة دوران النقود بنفس الاتجاه، سينعكس على الإنتاج والأسعار.

يرى فريدمان إلى أن هذه الحالات ليست ذات أهمية نظرية، فالشيء المهم بالنسبة إليه ليست النظرة الكمية للعلاقة القائمة بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار، بل هو تحديد الشروط التي من شأنها تعمل على تحقيق الحالات السابقة الذكر، حيث ترتبط هذه الشروط عند فريدمان بعاملين هما، العوامل المحددة للطلب على

¹ Svensson Lars E.O , *The first year of the Euro system : inflation targeting or not ?*, the American Economic Review, 90, 2000, P: 95.

² محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 301.

³ نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص: 46-47.

^{*} تمثل هذه النتيجة واحدة من آراء تلاميذ كينز تحت ما يعرف باسم "مصبدة السيولة" في أوقات الكساد، والتي تعني أن أي زيادة في العرض النقدي سوف تمتصها زيادة مقابلة في الطلب على النقود من جانب الأفراد.

^{**} ولإثبات هذا فقد أشار فريدمان إلى التجربة النقدية التي حدثت في الولايات المتحدة خلال فترة بدأ الحرب الأهلية سنة 1865-1879 حيث زاد المعروض النقدي خلال هذه الفترة بـ 10% في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي إلى الضعف وانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه عند بداية الفترة.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

- النقود والعوامل المحددة للعرض على النقود، والتي بتقاطع منحنياتها يمكن معرفة قيمة النقود، لهذا فقد بنى فريدمان تحليلاته انطلاقاً من جملة من الفرضيات أهمها:
- ✓ تعتبر الاختلالات التي تطرأ في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية، وليس نتيجة حدوث تغيرات من جانب الطلب الخاص.
 - ✓ حصر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في أضيق الحدود.
 - ✓ غياب تأثير العرض النقدي في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
 - ✓ استبعاد العلاقة التناسبية بين تغيرات العرض النقدي ومستوى الأسعار.
 - ✓ تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الطلب الكلي ومن ثم على الدخل في المدى القصير.
 - ✓ سرعة دوران النقود وإن كانت غير ثابتة تماماً إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها.
 - ✓ ضرورة تبني سياسة بسيطة تعمل على التقليل من التقلبات الاقتصادية وضمان تحقيق والمحافظة على استقرار الأسعار. مثلاً: جعل معدل نمو العرض النقدي يتناسب ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

1.1.3. دالة الطلب على النقود عند فريدمان

اعتبر فريدمان دالة الطلب على النقود كأى طلب على الأصول الأخرى، والسبب في ذلك أنه يرى أن النقود هي سلعة كباقي السلع عليها طلب ولها سعر الذي يتحدد طبقاً لتكلفة الفرصة البديلة، إذن فالطلب على النقود عند فريدمان يتحدد بواسطة الثروة الكلية (الأصول النقدية، الأصول المالية (الأسهم والسندات)، الأصول العينية، رأس المال البشري وتكلفة الفرصة البديلة وكذا ترتيب الأفضليات والأذواق لدى حائزي الثروة.

توصل فريدمان إلى أن الطلب على النقود هو دالة في ثروة الفرد ومعدل العائد المتوقع لكل أصل من هذه الثروة وفق الصيغة الرياضية التالية:¹

$$M_d = f \left(P, R_s, R_b, \frac{1}{p} \cdot \frac{Dp}{Dt}, h, \omega, \mu \right) \dots \dots \dots (32 - 01)$$

حيث: P : مؤشر الأسعار، (R_s, R_b) : عائدات السندات والسهم على التوالي، $\left(\frac{1}{p} \cdot \frac{Dp}{Dt}\right)$: معدل تغير في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة (معدل توقع التضخم)، $\left(\frac{1}{p} \cdot \frac{Dp}{Dt}\right)$: معدل تغير في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة (معدل توقع التضخم)، $\left(\frac{1}{p} \cdot \frac{Dp}{Dt}\right)$: معدل تغير في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة (معدل توقع التضخم)، (μ, ω, h) : النسبة بين الثروة المادية والبشرية، الثروة الكلية، عنصر الأذواق والتفضيلات على التوالي.

ويمكن التعبير عن الدالة السالفة الذكر (32-01) أيضاً وفق صورتها الحقيقية على النحو الموالي:²

$$\frac{M_d}{y} = f \left(P, R_s, R_b, \frac{1}{p} \cdot \frac{Dp}{Dt}, y_p, h, \mu \right) \dots \dots \dots (33 - 01)$$

بعد تحليل فريدمان لدالة الطلب على النقود في صورتها الحقيقية، انتقل إلى تحليل دالة العرض وبتقاطع دالتي العرض والطلب تتحدد قيمة النقود ومن ثم المستوى العام للأسعار، وهذا ما سيتم توضيحه وفق التالي.

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (المؤسسات النقدية- البنوك التجارية- البنوك المركزية)، مرجع سابق، ص: 143.

² محمود يونس- عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص: 398.

2.1.3. حركة مستوى الأسعار من منظور التحليل النقدي الحديث

لقد بحث فريدمان في الآثار المختلفة للعرض النقدي على الأوضاع التوازنية المختلفة، فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من التوظيف الكامل وقررت السلطة النقدية زيادة في حجم العرض النقدي، سيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى مختلف الوحدات الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي التي ينتج عنها زيادة مقابلة في كل من الإنتاج والتوظيف في المدى القصير فقط.

أما عند بلوغ الاقتصاد مستوى التوظيف الكامل، فإن أي زيادة في العرض النقدي سيؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار، وانطلاقاً من معادلة الطلب على النقود عند فريدمان يتضح لنا أن التغير في حجم العرض النقدي يؤدي إلى تغير في الدخل النقدي، الذي ينقسم بدوره إلى تغير في الدخل الحقيقي وتغير في مستوى الأسعار.

فإذا كان: $\Delta y = \Delta \left(\frac{y}{p} \right) + \Delta P \dots \dots \dots (34 - 01)$

حيث: Δy : تمثل معدل زيادة الدخل النقدي، ΔP : معدل الزيادة في الأسعار، $\Delta \left(\frac{y}{p} \right)$: معدل الزيادة في الدخل الحقيقي.

ومعدل نمو الطلب على النقود ΔM_d يساوي معدل زيادة الدخل النقدي، أي: $\Delta y = \Delta M_d$

سيسمح بكتابة: $\Delta M_d = \Delta \left(\frac{y}{p} \right) + \Delta P \dots \dots \dots (35 - 01)$

وبما أن التغير في الطلب على النقود يساوي التغير في عرض النقود ΔM_s والذي يعتبره فريدمان كمتغير خارجي فإنه

يمكن كتابة: $\Delta M_s = \Delta M_d = \Delta \left(\frac{y}{p} \right) + \Delta P \dots \dots \dots (36 - 01)$

أي أن: $\Delta P = \Delta M_s - \Delta \left(\frac{y}{p} \right) \dots \dots \dots (37 - 01)$

انطلاقاً من المعادلة الأخيرة (37-01) فسر فريدمان على أن مصدر الارتفاع التضخمي في المجتمع هو نمو العرض النقدي بسرعة أكبر من نمو الدخل الحقيقي، كما وبيّن أنه إذا كان من الممكن أن تترجم الزيادة في العرض النقدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي في الأجل القصير، فإن ذلك غير صحيح في الأجل الطويل.¹

ثانياً: المقاربة النظرية لعلاقة العرض النقدي بالنمو الاقتصادي

تعتبر قضية العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي من القضايا التي لاقت اهتماماً كبيراً وأثارت جدلاً بين المدارس الفكرية في الاقتصاد وذلك نظراً لأهمية النمو الاقتصادي كأحد أهداف ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للدول سواء المتقدمة منها أو النامية، فقد بدأت المناقشات والنظريات المفسرة لهذه العلاقة بدءاً من النظرية الاقتصادية التقليدية ومروراً بالنظرية العامة لكينز، ووصولاً إلى أطروحات النقديون ومنظري التوقعات العقلانية.

استقرت علاقة العرض النقدي بالنتائج المحلي الإجمالي في الأدب الكلاسيكي على أن أي تغير على مستوى العرض النقدي لن يكون له أي تأثير في الجوانب الحقيقية للاقتصاد في الأجل الطويل، بل إن تأثيره سيقصر فقط على تسيير النشاط الاقتصادي دون مستواه، كما أوضح ذات الأدب على أن أي تغير في المستوى العام للأسعار هو في الأساس نتيجة للتغيرات في العرض النقدي وهذا ما يسمى بحيادية النقود، لذلك ركزت الدراسات خلال هذه الفترة

¹ نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص: 52.

على بحث العلاقة بين النقود والأسعار،¹ إلا أن واقع الأزمة الاقتصادية العالمية (1929) وما اجتاحت العالم من كساد عظيم دفع بالعديد من المفكرين الاقتصاديين في إعادة النظر في بعض مسلمات الطرح الكلاسيكي الذي فشل في توضيح هذا الكساد، ومهد الطريق للبحث في الدور الذي يُمكن أن تلعبه النقود في الدائرة الاقتصادية خلافاً عن الدور التقليدي التي كانت تعرف به، لذا انقسم الاقتصاديون وتميّز كلاً منهم بطريقة معينة في تحليلهم للعلاقة بين العرض النقدي والدخل إلى المدارس التالية:

1. المدرسة الكينزية

استطاع كينز من خلال تفسيره للعلاقة بين العرض النقدي والنتاج المحلي الإجمالي من إضافة مساهمة مختلفة لتحليله لدور النقود، حيث أكد على أن لا حيادية للنقود من خلال تأثيرها على سعر الفائدة، أي أن لسلوك المتغيرات النقدية من العرض والطلب عليها من خلال التأثير على سعر الفائدة له دور وتأثير متميزاً في مجرى المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي منها الناتج المحلي الإجمالي.

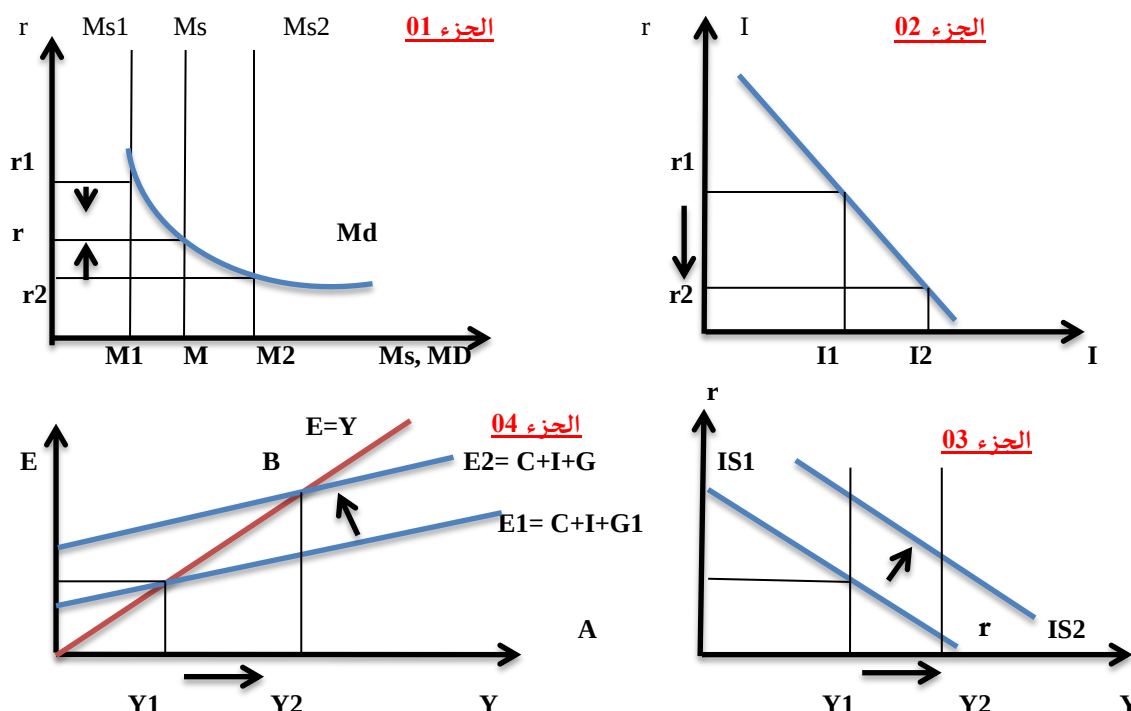
يرى كينز أن حقن الاقتصاد بكميات إضافية من العرض النقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وهذا الانخفاض بدوره سيؤدي إلى إحداث توسع وجذب استثمارات إضافية (نتيجة العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة) التي سترتب عنها زيادة في حجم الطلب الكلي ومن ثمّ زيادة في حجم الناتج المحلي بفعل آلية المضاعف،² ويُمكن توضيح العلاقة الوظيفية التي تحدث في القطاع النقدي (تغيرات العرض النقدي) والقطاع الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي) وفق الشكل الموالي:

¹ El- Seoud , Mohamed Sayed Abou, *Testing the Relation ship Between Money supply and GDP in Bahrain*, International Journal of Economics, Commerce and management, United Kingdom, Vol 11, Issue 5, 2014, P: 02.

² عبي سعيد حمزة - بوهريه عباس، أثر التغير في المجمعات النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر 1990 - 2016)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2017، ص ص: 827 - 828.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

الشكل رقم 01-05: آلية تأثير العرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي وفق المنهج الكينزي



المصدر: حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 04، 2014، ص: 354.

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه (الجزء 01) أنه في حالة قيام الحكومة بزيادة العرض النقدي من (M_{s1}) إلى (M_{s2}) فإن التأثير الأولي سينحصر في القطاع النقدي وبالتحديد على سعر الفائدة، حيث سينخفض سعر الفائدة من (r_1) إلى (r_2) وهذا بدوره سيؤثر على تكلفة الاستثمار ويؤدي إلى ارتفاع حجم الإنفاق الاستثماري من (I_1) إلى (I_2) وفق ما هو ملاحظ في الجزء 02. كما نلاحظ من ذات الشكل (الجزء 03، الجزء 04) وباعتبار أن الإنفاق الاستثماري مكون من مكونات الطلب الكلي فإن ارتفاعه يؤدي إلى انزياح منحنى الطلب الكلي من (E_1) إلى (E_2) ، مؤثراً على مستوى الناتج المحلي إلى الارتفاع، وذلك بانتقال الاقتصاد من نقطة التوازن (A) التي يقابلها قيمة الناتج (Y_1) إلى نقطة التوازن الجديدة (B) التي تناظرها قيمة الناتج (Y_2) بفعل آلية المضاعف.

من خلال التحليل السابق، يتبين أن آلية انتقال تأثير العرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي حسب وجهة النظر الكينزية قائمة على علاقة غير مباشرة من خلال الدور الذي يلعبه سعر الفائدة على الاستثمار.

2. المدرسة النقدية المعاصرة

تقوم الفلسفة السياسية للمدرسة النقدية الحديثة بقيادة فريدمان على تفضيل نظام اقتصاد الحر مع الحد الأدنى من التدخل الحكومي، وترى أن زيادة العرض النقدي لا تؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعار الفائدة كما تفترضه أفكار الكينزيين بل قد تتزايد أو تبقى ثابتة وذلك حسب حجم هذه الزيادة في العرض النقدي.¹

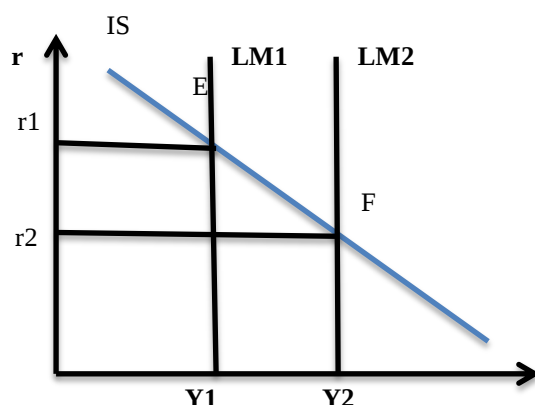
¹ هوشيار معروف، مرجع سابق، ص: 241.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

يرى فريدمان أن التغيرات في العرض النقدي لها تأثيرات كبيرة على مستوى إجمالي الناتج الحقيقي في الأجل القصير، والمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل،¹ ويمكن توضيح آلية أثر العرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي من وجهة نظر فريدمان كالتالي:

بفرض مثلاً أن كمية العرض النقدي في اقتصاد ما هي (M_{s1}) وكان سعر الفائدة هو (r_1) مستوى الناتج هو (Y_1)، وبالتالي فإن منحنى تفضيل السيولة وكمية العرض النقدي يكون (LM_1) ومنحنى الادخار يكون (IS) وبتقاطع المنحنيين نحصل على نقطة توازن الاقتصاد عند النقطة (E)، وهذا كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 06-01: آلية تأثير العرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي وفق المنهج النقدي



المصدر: محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 276.

من خلال الشكل أعلاه وحسب وجهة النقديين (فريدمان) فإن زيادة العرض النقدي من (M_{s1}) إلى (M_{s2}) كسياسة نقدية توسعية تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) من (LM_1) إلى (LM_2) أي انتقاله بالكامل إلى جهة اليمين، حيث يتقاطع مع المنحنى (IS) في نقطة توازنية جديدة وهي (F) والتي توضح انخفاض سعر الفائدة التوازني من (r_1) إلى (r_2) وزيادة في مستوى الناتج التوازني من (Y_1) إلى (Y_2).

إجمالاً، تتلخص وجهة نظر فريدمان في أن الزيادة في العرض النقدي تتسبب في زيادة الناتج والعمالة ومستوى الأسعار في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل تسبب الزيادة في العرض النقدي بشكل رئيسي على المستوى العام للأسعار فقط دون تأثيرها على الناتج لهذا يقترح - فريدمان - القاعدة النقدية التي تنص على ضرورة تغيير العرض النقدي بمعدل ثابت يساوي معدل التغير الطويل الأجل في الناتج الحقيقي.²

3. مدرسة التوقعات العقلانية

جاءت نظرية التوقعات العقلانية المفسرة لعلاقة العرض النقدي بالناتج نتاج انصهار أفكار النقديون مع فرضيات التوقعات العقلانية، حيث اتفقت أفكارها تين المدرستين على حيادية النقود في الأجل الطويل، أما في الأجل

¹ نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد 10، العدد 20، 2013، ص: 11 - 12.

² عبد الحق بوعتروس - محمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، المجلد 3، العدد 05، جوان 2009، ص: 05.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

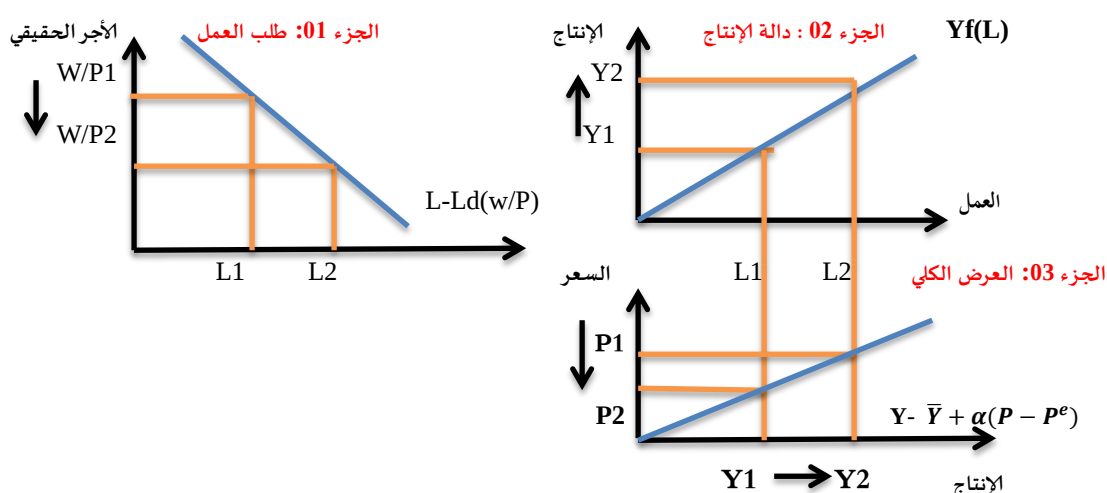
القصير فقد انشطرت إلى اتجاهين متضادين الاتجاه الأول متعلق بدورة الأعمال النقدية، أما الاتجاه الثاني فمتعلق بدورة الأعمال الحقيقية.

1.3. نظرية دورة الأعمال النقدية: (Momentary Business Cycle)

تؤمن هذه النظرية بالرأي القائل بأن النقود لها تأثير على إجمالي الناتج الحقيقي.

1.1.3. فرضية الأجور للزجة: في ظل هذه الفرضية توجد علاقة موجبة بين العرض النقدي والناتج، حيث يوقع العمال على عقود طويلة الأجل مع أصحاب العمل لضمان ثبات الأجر النقدي، وعند حدوث زيادة غير متوقعة في العرض النقدي سيترتب عليه ارتفاع مستوى العام للأسعار، وهذا الارتفاع سيؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي بالشكل الذي يدفع الشركات إلى طلب المزيد من العمال، الأمر الذي سيضفي في النهاية إلى زيادة الناتج.¹

الشكل رقم 01-07: العرض النقدي وإجمالي الناتج في ظل فرضية الأجور للزجة



المصدر: نبيل مهدي الجنابي- عادل فضالة مطير، العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1980 - 2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 03، 2015، ص: 121.

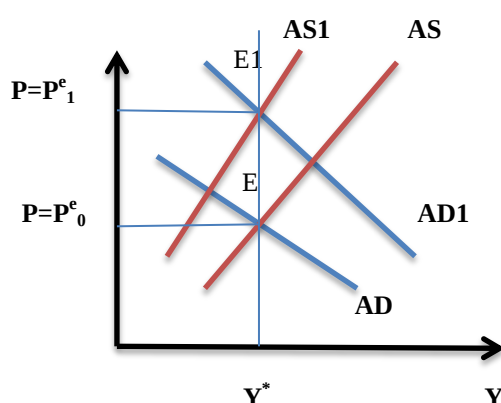
يمثل الجزء (01) من الشكل أعلاه منحنى طلب العمل، وبموجب هذا المنحنى فإن الانخفاض في الأجر الحقيقي الناتج عن ارتفاع الأسعار في ظل فرضية التوسع النقدي غير المتوقع من $(\frac{W}{P_1})$ إلى $(\frac{W}{P_2})$ ، سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل من (L_1) إلى (L_2) ، ويظهر انعكاس زيادة الطلب على العمل في الناتج في الجزء (02) الذي يمثل منحنى دالة الإنتاج، أي أن العمل دالة في الإنتاج فعند زيادة كمية العمل المستأجرة من (L_1) إلى (L_2) أدى إلى ارتفاع الناتج من (Y_1) إلى (Y_2) ، أما الجزء (03) فيبين المحصلة النهائية لمنحنى العرض الكلي، حيث يمكن القول أنه في ظل الأجور للزجة فإن أي تغير في مستوى الأسعار نظير التغيرات في العرض النقدي سيؤدي إلى تحريك الأجر الحقيقي بعيداً عن الأجر الحقيقي المستهدف، وهذا التغير في الأجر الحقيقي سيؤدي تبعاً له إلى انحراف الناتج عن مستواه الطبيعي.

¹ نبيل مهدي الجنابي - عادل فضالة مطير، العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1980 - 2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 03، 2015، ص: 120.

2.1.3. التوسع النقدي المتوقع وغير المتوقع

حسب مفهوم التوقعات العقلانية فإن الزيادة المتوقعة من العرض النقدي ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مستقبلاً وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي، وهذه الزيادة سوف يترتب عليها زيادة الناتج من جهة، ومن جهة أخرى إلى مطالبة العمال برفع أجورهم الإسمية (النقدية) حفاضاً على أجورهم الحقيقية دون انخفاض، وهكذا سوف تزيد تكاليف الإنتاج التي سيكون لها وقعٌ وتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثمَّ على الناتج نحو العودة إلى وضعه السابق، وهذا يعني أن التوسع النقدي المتوقع ليس له أي تأثير على الناتج (حيادية النقود).¹

الشكل رقم 08-01: انعكاس التوسع النقدي المتوقع على إجمالي الناتج



Source: Sanjay Rode, *Advanced macroeconomics*, 2012, P: 163.

حيث: AS : منحنى العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات. AD: منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات. P: مستوى الأسعار - Y^* : الناتج التوازني.

يتبين من الشكل أعلاه أن منحنى (AS) يكون مرسوماً من أجل مستوى سعر متوقع ومعطى (P_0^e). وإذا افترضنا زيادة متوقعة في العرض النقدي، فإن منحنى الطلب الكلي سوف يتحرك للأعلى ليتناسب مع تلك الزيادة في العرض النقدي، ولكن عند مستوى الإنتاج (Y^*) سوف يتحرك كذلك منحنى العرض الكلي إلى ($AS1$) بمعنى أنه عند زيادة (Y^*) سيزداد (P_1^e) بنفس الزيادة المتوقعة في العرض النقدي، وبالتالي يكون التوازن الاقتصادي الجديد عند ($E1$) مع مستوى سعر ($P = P_1^e$) مناسباً للمستوى المرتفع للعرض النقدي عند نفس مستوى الإنتاج، باعتبار أن جميع المؤسسات والعمال على دراية وعلم بتلك الزيادة في العرض النقدي فزياد الطلب الكلي بنسبة زيادة ($\frac{P_1^e}{P_0^e}$) أدى إلى ارتفاع مقابل بنفس النسبة في مستوى الأجر الإسمي، ومنه يمكن القول أنه في ظل الزيادة المتوقعة في العرض النقدي لن يكون لها أي أثر على المستوى الحقيقي (إجمالي الناتج المحلي)، فالنقود، والأجور الإسمية والأسعار الحالية والمتوقعة منها كلها تزداد بنفس زيادة العرض النقدي.

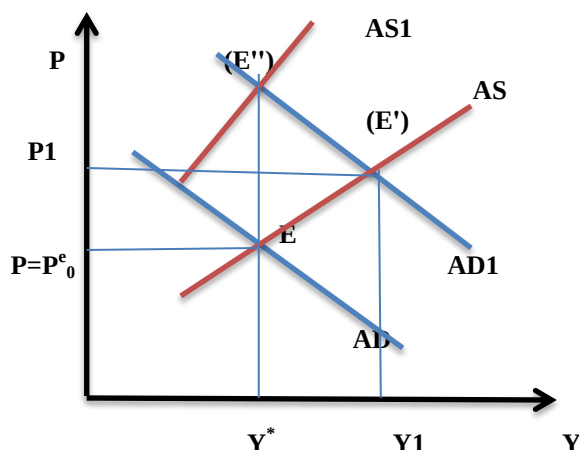
أما في حالة الزيادة غير المتوقعة من العرض النقدي فسيكون لها تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي على الناتج، فعند حدوث توسع غير متوقع في العرض النقدي سيزداد الطلب الكلي ومن ثمَّ حدوث توسع في

¹ نبيل مهدي الجناحي، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2017، ص ص: 253-254.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم الناتج مصحوباً بارتفاع مستوى العام للأسعار مع بقاء الأجور الإسمية دون تغيير،¹ وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 09-01: انعكاس التوسع النقدي غير المتوقع على الناتج



Source: Sanjay Rode, *Advanced macroeconomics*, 2012, P: 163.

حيث: AS: منحني العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات، AD: منحني العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات، P: مستوى الأسعار، Y*: الناتج التوازني.

يظهر الشكل أعلاه حالة الزيادة غير المتوقعة في العرض النقدي على الناتج المحلي، ففي هذه الحالة لا يوجد تغير في مستوى السعر المتوقع من قبل العمال، حيث أن الزيادة في العرض النقدي تؤدي بمنحنى الطلب الكلي للانتقال إلى (AD1) نفس الحال بالنسبة للشكل رقم (01-28)، لكن نظراً لأن العمال لا يتوقعون أي زيادة في مستوى السعر فإن منحني العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات لا يتحرك، وكنتيجة لذلك ننتقل إلى التوازن الجديد عند النقطة (E1) أين ترتفع الأسعار الفعلية وتكون أكبر من الأسعار المتوقعة ($P > P^e$)، الأمر الذي سيضيف عنها زيادة في الإنتاج (Y_1)، وبالتالي فإن التوسع النقدي غير المتوقع من قبل العمال سيترتب عنه توسع مقابل في مستوى الإنتاج.

وما تجدر الإشارة إليه في ظل التوقعات الرشيدة لا تستمر وضعية التوازن عند النقطة (E) لمدة طويلة حيث أن الأسعار تكون أعلى من تلك المتوقعة، مما يدفع بقطاعي العائلات والأعمال إلى إعادة النظر في تنبؤاتها وهو ما يؤكد على أن التغيرات في العرض النقدي غير المتوقعة لها تأثيرات كبيرة على المستوى إجمالي الناتج الحقيقي في الأجل القصير، والمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل.²

2.3. نظرية دورة الأعمال الحقيقية (Real Business Cycle)

تعتبر نظرية دورة الأعمال الحقيقية (RBC) أحدث تجسيد للانقسامات الكلاسيكية، فهي تؤمن بفرضية حيادية النقود وتعزو إلى أن العرض النقدي ليس له أي تأثير على المتغيرات الحقيقية والناتج الحقيقي، بل إن لهذا الأخير أثر على المتغيرات النقدية وليس العكس، إضافة أن الصدمات التكنولوجية وأذواق الأفراد هي التي تؤثر على

¹ El- Seoud , Mohamed Sayed Abou, *Opcit*, PP: 04 -05.

² Sanjay Rode, *Opcit*, P: 164.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

النتائج الحقيقي، فرواد هذه النظرية ينظرون إلى العرض النقدي على أنه أساس الدورات الاقتصادية، فدورة الأعمال هي التي تؤثر على العرض النقدي وليس العكس، حيث لا توجد علاقة بين العرض النقدي والإنتاج، وحركة العرض النقدي تتأثر بأعمال البنوك والمودعين والمقترضين، وهو ما يرجح تأثير دورة الأعمال.¹

حسب هذه المدرسة فإن ذلك الارتباط بين العرض النقدي وإجمالي الناتج الحقيقي ينتج من أن العرض النقدي يستجيب للتغيرات في الناتج الحقيقي، أي هو متغير داخلي يتأثر بالتغير في إجمالي الناتج الحقيقي ولا يؤثر فيه، حيث يستجيب الجهاز البنكي لزيادة الطلب على النقود من أجل التعاملات التجارية، وذلك إما بالتوسع النقدي في الأجلين القصير أو الطويل (يعارض النقديين)، سواء كان متوقعاً أو غير متوقع (يعارض الكلاسيكيون الجدد) فإنه سيرفع فقط أسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار من دون أي زيادة في إجمالي الناتج الحقيقي.

تمثل تقلبات دورة الأعمال الحقيقية استجابة فعالة للتغيرات الخارجية في بيئة اقتصادية حقيقية حيث تشمل هذه التغيرات مثلاً الابتكارات التكنولوجية، الظروف البيئية، الإنفاق الحكومي، الضرائب، لهذا يستوجب على الحكومة تغيير السياسات الهيكلية في الأجل الطويل وأن يكون تدخلها من خلال السياسة المالية أو النقدية مصممة لتخفيف التقلبات الاقتصادية في الأجل القصير، وعليه في إطار نظرية دورة الأعمال الحقيقية يتم تحديد نمو إجمالي الناتج الحقيقي من الصدمات والتغيرات الحقيقية أي الخارجية وليس من نمو كمية العرض النقدي.²

وإجمالاً لما طرح فإن أنصار هذه النظرية تقر بأن المتغيرات الحقيقية هي من تؤثر في المتغيرات النقدية، أي أن النقود محايدة وليست فعالة في النشاط الاقتصادي، وتبريرها لذلك أن الزيادة في مستوى الإنتاج ستضفي إلى زيادة الدخل ومن ثم ارتفاع حجم المبادلات، التي سترتب عليها ارتفاع الطلب على النقود.³

ثالثاً: المقاربة النظرية لعلاقة العرض النقدي بالبطالة

تعتبر البطالة مشكلة ذات أبعاد مختلفة سواء على الفرد أو على الدولة، لهذا فقد اتخذت أفكار المدارس الاقتصادية اتجاهات متباينة في تفسيرها وتحليلها بدايةً من كشف أسبابها وصولاً إلى رسم سبل معالجتها. تُقر أفكار المدرسة الكلاسيكية بوجود بطالة اختيارية فقط، مصدرها في انعدام رغبة المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق الذي لا يرقى لطموحهم، في حين تقر أفكار المدرسة الكينزية بوجود نوع آخر من البطالة وهي البطالة الإجبارية مصدرها قصور الطلب الكلي الفعّال على السلع والخدمات، أما رواد الفكر النقدي الحديث فقد أرجعوا ظهور البطالة إلى عوامل نقدية أي إلى التغيرات في العرض النقدي.

1. المدرسة الكلاسيكية

يؤمن رواد الفكر الكلاسيكي بمبدأ التوازن العام بمعنى أن كل عرض سلعي يخلق طلباً مساوياً له، أو ما يسمى بقانون المنافذ لساى، فالتبادل عند الكلاسيك يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنقود فيه، بمعنى آخر تساوي الادخار والاستثمار، وأن الاقتصاد العام يتوازن دائماً عند مستوى التوظيف الكامل وأي توازن دونه فهو توازن غير

¹ ورده شيان، مرجع سابق، ص: 84.

² نورة بنت عبد الرحمان اليوسف، مرجع سابق، ص: 13 - 14.

³ ورده شيان، مرجع سابق، ص: 84 - 85.

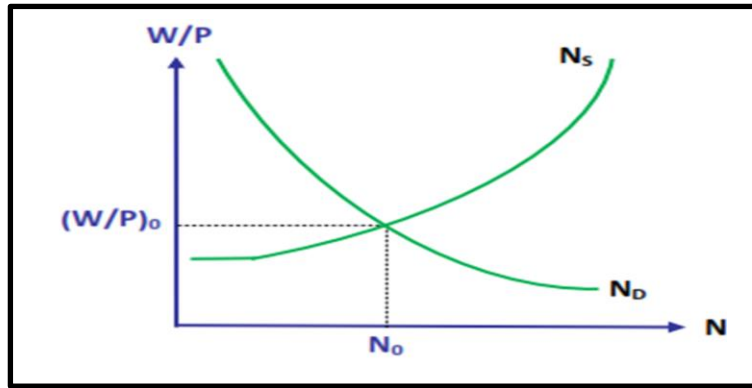
الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

مستقر بمعنى أنهم افترضوا استحالة حدوث بطالة على نطاق واسع، فالبطالة في النموذج الكلاسيكي وإن حدثت فستكون نتاج عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة لانخفاض الأرباح، وهذا نظير ارتفاع الأجور، وأن علاجها يكون من خلال آلية الأجور، وذلك أن تخفيض هذه الأخيرة يعني انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي رفع مستوى أرباح رجال الأعمال، وهو ما يشكل حافزاً لزيادة الاستثمار ومن ثمّ رفع مستوى التشغيل إلى أن تختفي البطالة وهذا في ظل المنافسة على العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة،¹ من هنا أوضح الكلاسيك بترك سوق العمل حردون تدخل حكومي في جهازي الأسعار والأجور.²

1.1. الرؤية الكلاسيكية لسوق العمل وتوازنه

تستند النظرية الكلاسيكية في موضوع العمالة والتوظيف على التفاعل التلقائي بين قوى العرض والطلب على العمل، وما تلعبه الأجور الحقيقية $\left(\frac{W}{P}\right)$ من دور في هذا التفاعل، حيث يتحدد مستوى التوازني للعمالة المستخدمة عند مستوى الأجر الحقيقي الذي عنده تتساوى الكمية المعروضة من العمل N_s مع الكمية المطلوبة منه N_d .³

الشكل رقم 10-01: منحني توازن سوق العمل عند الكلاسيك



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 03، 2005، ص: 84.

2.1. التفسير الكلاسيكي لاختلال توازن سوق العمل وآلية تعديله

ينفي النموذج الكلاسيكي الاعتراف بوجود بطالة إجبارية في الاقتصاد، مع هذا وإن وجدت فهي من وجهة نظرهم تمثل حالة استثنائية مؤقتة، وهي إما أن تكون بطالة اختيارية ناتجة لرفض العاطلين عن العمل بقبول الأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية تتواجد نتيجةً لتنقل العمال من وظيفة إلى أخرى،⁴ ولتوضيح هذه الحقيقة وتفسيرها نستعين بما يمثله الشكل البياني التالي:

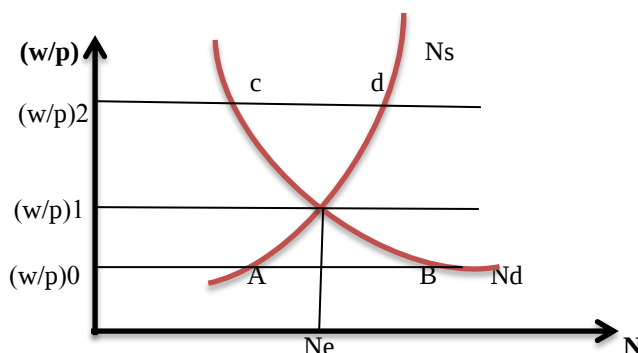
¹ محمد لموتي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015 – 2016، ص: 17.

² حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2006-2007، ص: 13.

³ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 03، 2005، ص: 83.

⁴ حسن المدهون، مرجع سابق، ص: 30.

الشكل رقم 11-01: البطالة وآلية معالجتها من منظور الفكر الكلاسيكي



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 06، 2008، ص: 44.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن اختلال سوق العمل يحدث نتيجةً لحركة معدل الأجر الحقيقي سواء بالارتفاع أو الانخفاض عن الأجر التوازني $(w/p)_1$ ، فهذه الحركة للأجر الحقيقي تؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع مقابل للطلب على العمل بالنسبة للعرض منه متسببةً في النهاية إلى ظهور البطالة، ففي حالة انخفاض الأجر الحقيقي (وليكن سببه مثلاً ارتفاع المستوى العام للأسعار) عن مستوى الأجر الحقيقي التوازني فإن الطلب على العمل Nd يفوق العرض منه NS ، وهو ما يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين والراغبين فيه عند هذا الأجر، حيث يقدر هذا النقص بالمسافة AB ، وهذا ما يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم في الحصول على اليد العاملة عند مستوى أجر حقيقي أعلى، ليتحقق في النهاية التوازن عند المستوى $(w/p)_1$ ، أما في الحالة المعاكسة، أي إذا ارتفع مستوى الأجر الحقيقي عن مستوى الأجر الحقيقي التوازني $(w/p)_1$ فإن عرض العمل NS يكون أكبر من الطلب عليه Nd ، وهو ما يؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية تقدر بالمسافة CD ، غير أن وبوجود هذا النوع من البطالة سيؤدي إلى التنافس بين العمال على تخفيض أجورهم، مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل ونقص الكمية المعروضة منه إلى أن يتحقق التوازن مرةً أخرى عند المستوى $(w/p)_1$ وتختفي البطالة الإجبارية تماماً، ويكون هذا بعدم معارضة العمال على تخفيض أجورهم النقدية.

وفقاً لما طرح فإن التغيرات النقدية في كل من الأجور والأسعار لا يترتب عليها تغيرات حقيقية في الاقتصاد في الأجل الطويل وذلك أن القضاء على ظاهرة البطالة وفقاً للتصور الكلاسيكي تختفي على المدى الطويل في ظل سيادة المنافسة الكاملة لسوق العمل ومرونة الأجور والأسعار وغياب التدخل الحكومي والنقابي في سوق العمل.

3.1. الطرح الكلاسيكي حول علاقة العرض النقدي بالبطالة

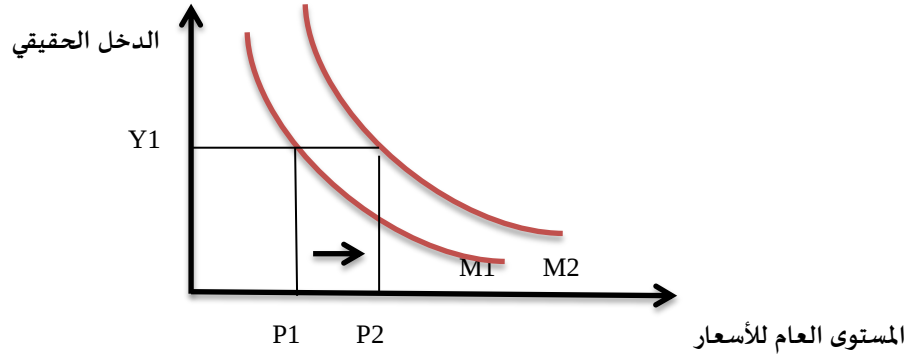
استقر التحليل النقدي عند الكلاسيك على أن النقود مجرد وسيلة للتبادل وأداة للحساب وتسوية المدفوعات، فهي بذلك تبقى حيادية التأثير على مستوى الإنتاج والتوظيف، ويبقى أثرها فقط على المستوى العام للأسعار، أي أن هناك فصل بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي.

تفسير العلاقة بين العرض النقدي ومستوى البطالة يتطلب منا المرور بالنظرية الكمية للنقود والتي تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار في ظل افتراض ثبات حجم الإنتاج وثبات سرعة دوران النقود، وفق العلاقة $M.V = P.Y$ ، فحسب هذه العلاقة وفي ظل V ثابت، و M معطاة فإن التوازن

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

النقدي يفترض أن أي زيادة في الدخل Y يقابها انخفاض نسبي في المستوى العام للأسعار وفق العلاقة $Y = \frac{M.V}{P}$ وهو ما يعني وجود علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 01-12: علاقة الدخل الحقيقي بالمستوى العام للأسعار وفق الطرح الكلاسيكي



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01، 2006، ص: 13.

يظهر الشكل أعلاه أنه في حالة زيادة العرض النقدي من $M1$ إلى $M2$ فإن مستوى الدخل الحقيقي لا يستجيب، ذلك أن الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل، وإنما من يستجيب لتلك الزيادة في العرض النقدي هو المستوى العام للأسعار من $P1$ إلى $P2$ ، في هذه الحالة إذا رافقت الزيادة في الأجور النقدية نفس هذه الزيادة في الأسعار فإن الأجر الحقيقي يبقى ثابتاً محققاً التوازن في سوق العمل، وبالتالي لا وجود للبطالة، أما إذا زادت الأجور النقدية بمعدل يفوق الزيادة في المستوى العام للأسعار فإن معدل الأجر الحقيقي سوف يزداد عن معدل الأجر الحقيقي التوازني مخلفاً بطالة اختيارية ناتجة عن فائض عرض العمل، وأما إذا كانت هناك زيادة في المستوى العام للأسعار دون الزيادة في الأجور النقدية فإن معدل الأجر الحقيقي سوف ينخفض عن معدل الأجر التوازني مخلفاً كذلك اختلال في توازن سوق العمل نتيجة فائض الطلب وهي حالة استثنائية لا تدوم طويلاً.

واستناداً لذات العلاقة $-M.V = P.Y$ وفي ظل المتغيرات V, Y ثابتتين و M متغيرة، فإن الزيادة في المتغيرة الأخيرة -العرض النقدي- سوف تؤدي إلى ارتفاع مناهظر في المستوى العام للأسعار P ، وفي هذه الحالة فإن أي تغير في الأجور النقدية سيؤدي حتماً إلى إحداث تغير في الأجور الحقيقية، ويصبح في هذه الحالة للبطالة وجود نتيجة اختلال توازن الطلب والعرض في سوق العمل.

تري النظرية الكمية للنقود أن السبيل في معالجة اختلال توازن سوق العمل-بطالة الكلاسيكية- يكون من خلال انخفاض الدخل الحقيقي Y^* ، فمع ثبات V وزيادة M سيرتفع مستوى العام للأسعار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي معيداً لسوق العمل توازنه.

إجمالاً لما طرح في محاولة استنباط علاقة العرض النقدي بمستوى التوظيف والبطالة وفق الطرح الكلاسيكي أمكن الخروج بنتيجة مفادها غياب واضح للدور الإيجابي للنقود على النشاط الاقتصادي الحقيقي سواء كان على

* إن انخفاض الدخل الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج نتيجة انخفاض الطلب على العمل بسبب خصوصية دالة الإنتاج الكلاسيكية التي تتحدد بناء على توازن سوق العمل.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

مستوى الإنتاج أو على مستوى التوظيف، أي أن التحليل الكلاسيكي فصل بين الجانب الحقيقي للاقتصاد (الناتج والتوظيف) والجانب النقدي (الأسعار والأجور).

2. المدرسة الكينزية

لقد كان لوفع أزمة الكساد العظيم التي اجتاحت الاقتصاد الرأسمالي وما نتج عنها من اختلالات توازنية على مختلف الأسواق عامة وسوق العمل خاصة في ولادة أفكار اقتصادية جديدة يطلق عليها بالتحليل الكينزي، هذا التحليل انصب اهتمامه في إيجاد حلولاً موضوعية لهذه الأزمة عن طريق اقتراح سياسات اقتصادية فعالة لا تتوافق مع منطق الفكر الاقتصادي الكلاسيكي المرتكز أساساً على قانون ساي للمنافذ^{*}.

خلافاً لما ذهب إليه التحليل الكلاسيكي في تحديد سلوك العمال في عرض خدماتهم، يرى التحليل الكينزي أن ما يحدد عرض العمل هو معدل الأجر الإسمي وليس معدل الأجر الحقيقي، فالعمال لا ينسحبون من سوق العمل نظير ارتفاع الأسعار الذي لا يقابله تغير في الأجر النقدي، فالعمال غير قادرين على تحديد أجورهم الحقيقية ومن ثمّ فهم غير قادرين كذلك على تحديد حجم التوظيف، ففي ظل سيادة المنافسة الكاملة أو غيرها وبوجود حد معين من الطلب على العمل فإن الذي يقرر مستوى الأسعار هو إجمالي التكاليف، وباعتبار أن الأجور النقدية تأخذ الحصة الأكبر من هذه التكاليف، فإن كل تغير في الأجور النقدية يسبب تغيراً مماثلاً وبنفس النسبة للأسعار، وهذا يعني أن تغيرات الأجور النقدية لن تؤدي بالضرورة إلى تغير في الأجور الحقيقية والذي يترتب عنها تغير في مستوى التوظيف.¹

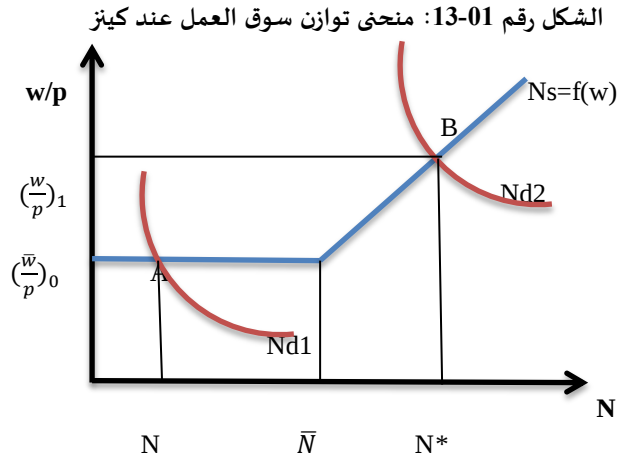
1.2. الرؤية الكينزية لسوق العمل وتوازنه

أشار كينز بأن الوصول إلى المستوى التوازني في سوق العمل يتحقق بمساواة عرض العمل N_s مع الطلب عليه N_d عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل. (لاحظ الشكل رقم (01-13) الموالي). مع افتراض كينز لثبات مستوى العام للأسعار وبوجود حد أدنى لمعدل الأجر الإسمي $\bar{W}$ فإن نقطة B $((W/p)_1, N^*)$ تمثل النقطة التوازنية التي يكون فيها الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل، أما كل توازن دون النقطة B فهو توازن التوظيف غير الكامل، وهذا ما تمثله النقطة A فهي تعكس حالة الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل، حيث تحققت هذه الأخيرة بوجود فائض عرض العمل عن الطلب عليه، هذا الفائض والمحدد بالمسافة الفاصلة بين N و N^* يمثل حجم بطالة إجبارية لا إرادية تعكس مدى استجابة وقبول واستعداد العمال في عرض خدماتهم بمعدل الأجر السائد $(\bar{W}/p)_0$ ، ولكن ومع هذا لا يجدون عملاً، كما ويفسر حجم البطالة برفض المنتجين بقبول التوظيف وبعدم مرونة معدل الأجر الإسمي نحو الانخفاض إلى مستوى أقل من $(\bar{W}/p)_0$.²

^{*} لم تؤمن الأفكار الكينزية بقانون المنافذ لساي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتحليل الكلاسيكي، إذ يرى كينز بأنه ليس من الصحيح أن العرض يخلق له طلباً، بل أن العكس تماماً هو الصحيح، فنقطة البداية عند كينز تتمثل في الطلب الكلي وليس العرض الكلي، وعليه فالاقتصاد التحليل الكينزي هو اقتصاد الطلب، في ذات السياق فقد انتقد ورفض كينز حيادية النقود وبين أن النقد فعال ومؤثر على المتغيرات الحقيقية.

¹ مسعود ميهوب، مرجع سابق، ص: 69-70.

² نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص: 68-69.



المصدر: طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص: 70.

2.2. التفسير الكينزي لاختلال توازن سوق العمل وآلية تعديله

وفق الرؤية التحليلية السابقة لكينز حول سوق العمل يظهر أن البطالة الإجبارية تنشأ نتيجة لفائض عرض العمل عن الطلب عليه هذا من جهة، ومن جهة أخرى من عدم مرونة الأجر الإسمي أدنى الأجر السائد $(\bar{w}/p)$ وفضلاً عن ذلك فإن كينز يرفض الاعتماد على فكرة جعل الأجور مرنة كحل لمشكلة البطالة، وهي الفكرة التي يستند عليها التحليل الكلاسيكي، حيث نوه كينز إلى أن انخفاض الأجور سينعكس بشكل سلبي على الدخل والاستهلاك، الطلب الكلي، زيادة المخزون، وظهور الكساد وتفاقم البطالة، أي أن سياسة تخفيض الأجور حسب رؤية كينز بوصفها علاجاً لمشكلة البطالة يمكن أن تزيد من حدتها لا القضاء عليها، وبالموازاة مع ذلك فإن كينز يرجع سبب اختلال سوق العمل وظهور البطالة إلى قصور الطلب الكلي الفعال الذي يتحدد بمجموع الطلب الاستهلاكي والاستثماري في متطابقة الدخل الوطني، ولهذا فقد توصل كينز إلى أن البحث عن سبب البطالة لا يتم في سوق العمل بل في سوق السلع والخدمات، وهذه النتيجة لكينز ناجمة عن رفضه لقانون ساي الذي يستبعد وجود فائض في العرض الكلي، حيث أكد على أن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي وأن سراسفحال البطالة يكمن في الحالات التي يميل فيها الطلب الكلي الفعال إلى ما دون العرض الكلي، أي أن تحديد البطالة يفسر بالترابط المبني على ثلاث العلاقات التالية: طلب ← إنتاج ← تشغيل ← حجم البطالة، وعليه فإن وجدت بطالة فهذا يرد إلى قلة الطلب الموجه للمؤسسات والنتائج بدوره عن ضعف المداخل الموزعة على الأجراء بسبب البطالة، حيث أن البطالة تشكل حلقة مفرغة يجب كسرها من خلال وضع سياسات مُحكمة تعمل على تحفيز الطلب الكلي الفعال، والتي تستوجب تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير عن طريق السياسة المالية، والسياسة الجبائية والنقدية من خلال تخفيض معدلات الضرائب ومعدل الفائدة بالقدر الذي ينعش الاقتصاد ويرفع وتيرة الاستثمار الذي يفتح المجال للتوظيف.¹

¹ مسعود مهبوب، مرجع سابق، ص: 71-72.

3.2. التصور الكينزي حول علاقة العرض النقدي بالبطالة

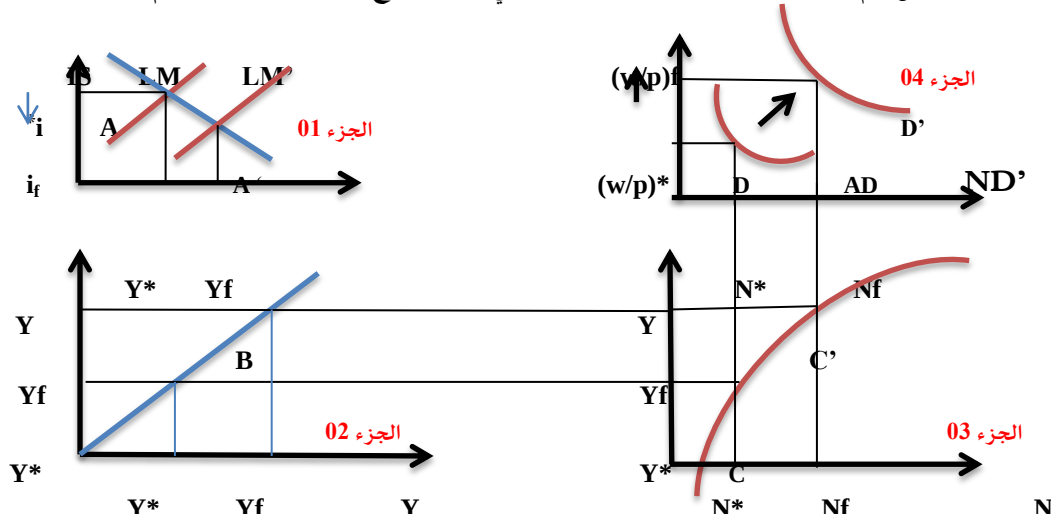
شدد كينز بضرورة التدخل الحكومي لمعالجة مشكل البطالة من خلال مختلف سياساتها الاقتصادية السياسية المالية بزيادة الإنفاق والدعم، السياسة الجبائية بتخفيض الضرائب، السياسة النقدية بتخفيض سعر الفائدة.

من المعلوم أن كينز أعطى أهمية كبيرة للنقود على متغيرات النشاط الاقتصادي وهذا على النقيض الذي ذهب إليه الكلاسيك من أن النقود ما هي إلا وسيط للتبادل لا غير، فعلاقة النقود بمتغيرات النشاط الاقتصادي كالأستثمار والناتج والبطالة حسب كينز تكون من خلال قناة سعر الفائدة الذي يتحدد بالتقاء منحنى الطلب والعرض النقدي، وباعتبار العرض النقدي له ارتباط بالميل للأستثمار من خلال سعر الفائدة فإنه سوف يؤثر على حجم الأستثمار ويتبعه من ثم حجم التوظيف.

حسب كينز أن الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل، أي أنه اقتصاد بطالة إجبارية لا إرادية يفسرها قصور في الطلب الكلي الفعال، وعليه فإن السبيل لمعالجة هذا النوع من البطالة يستدعي توجه السلطة النقدية إلى استخدام سياسة توسعية أي زيادة العرض النقدي وهذا دفعاً وتحفيزاً للطلب الكلي الفعال، فإتباع هذه السياسة نحو انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض تكلفة الأستثمار في المقابل، ومن هنا سوف يزداد الإنفاق الأستثماري وتتبعه زيادات متكررة في حجم الناتج والعمالة تحت تأثير المضاعف، أما في حالة تقليص العرض النقدي من خلال رفع سعر الفائدة سوف يظهر العكس تماماً، وبهذا يكون المسؤول الأول عن التغيرات في مستوى الناتج والبطالة هو الأستثمار من خلال قناة سعر الفائدة أي من خلال حركة العرض النقدي.

من خلال الشكل الموالي الذي يظهر الصورة الكاملة للتوازن الاقتصادي الكلي حسب النموذج الكينزي والذي كان ولادة الجمع بين التوازنات السوقية الثلاث التالية: توازن سوق النقد، توازن سوق السلع والخدمات، توازن سوق العمل، يمكننا أن نخلص إلى دور العرض النقدي في تخفيض مستويات البطالة أو القضاء عليها.

الشكل رقم 01-14: علاقة العرض النقدي بالبطالة في إطار النموذج الاقتصادي الكينزي العام



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01، 2006، ص: 50.

حيث: الجزء 01: التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد، الجزء 02: منحنى العرض الكلي، الجزء 03: منحنى دالة

الإنتاج، الجزء 04: منحنى توازن سوق العمل.

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه يتبين أن:

● النقطة A تمثل النقطة التي يتحقق عندها التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد وهذا دون مستوى التوظيف الكامل، فهي إذاً تعكس حجم الإنتاج التوازني Y^* وسعر الفائدة التوازني i^* ، أما النقطة C فتعكس حجم العمالة التوازني N^* عند مستوى الإنتاج التوازني Y^* ، في حين تعكس النقطة D مستوى الأجر الحقيقي التوازني $(W/p)^*$ المقابل لحجم العمالة التوازني N^* .

● Y_f يمثل حجم الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل وهو المستوى المفترض أن يتحقق عنده توازن المتغيرات الاقتصادية العامة في أسواقها.

● المسافة الفاصلة بين N^* و N_f تمثل حجم البطالة الاجبارية (بطالة قصور الطلب) والتي عندها يقبل العمال بالأجر السائد ولكن لا يجدون عملاً.

من ذات الشكل، ومن أجل تحقيق مستوى التوظيف الكامل والقضاء على البطالة تعتمد السلطة النقدية سياسة التوسع في العرض النقدي سلاحاً لذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة من i^* إلى i_f الذي سيؤثر على منحنى LM لينتقل إلى اليمين LM' دلالة على انخفاض سعر الفائدة إلى النقطة A' ، في هاته النقطة يكون السوق النقدي متزن ولكن السوق السلعي في اختلال (فائض في الطلب على السلع)، ولإعادة التوازن في السوق السلعي يرتفع مستوى الإنتاج من Y^* إلى Y_f ، وهذا ما يوضحه الجزء 01، وبإسقاط مستوى الإنتاج Y_f على منحنى دالة الإنتاج نجد ما يقابله من حجم اليد العاملة ممثلة بـ N_f ، وهذا ما يبينه الجزء 03.

إن حجم العمالة عند المستوى N_f في دالة الإنتاج بإسقاطها على منحنى التوازن في سوق العمل يتحقق عندها التوازن عند النقطة D' وهي تمثل نقطة تقاطع منحنى عرض العمل N_s والطلب عليه N_d ، هذا الأخير انتقل إلى هذا المستوى (الأعلى) دلالة على زيادة الإنتاج في سوق السلع والخدمات من جراء طلب المؤسسات وأرباب العمل في إدماج وتوظيف الطاقات الإنتاجية العاطلة في السوق عند مستوى الأجر الحقيقي التوازني $(W/p)_f$ ، وبهذا تكون البطالة التي قدرت بالمسافة $N^* N_f$ تكون قد اختفت، وهذا ما يمثلته الجزء 04.

واختصاراً لما طرح يمكن تلخيص آلية تأثير العرض النقدي على البطالة وفقاً لرؤية الفكر الكينزي كما يلي:

↑ العرض النقدي ← ↓ سعر الفائدة ← ↑ الطلب الكلي الفعال ← ↑ الاستثمار ← ↑ الإنتاج ← ↑ حجم التوظيف
← مستوى البطالة إن لم يكن القضاء عليها.

3. المدرسة النقدية المعاصرة

1.3. أفكار ومسلمات الفكر النقدي الحديث

ظهر التيار النقدي بقيادة مليتون فريدمان حاملاً جملة من الأفكار والفرضيات تناقض فيما ذهب إليه الفكر الكينزي حول تفسيره لمشكلة البطالة وآليه علاجها في الاقتصاديات الرأسمالية، فكما تبين سلفاً أن كينز قد أعطى للنقود دوراً مهماً في حدوث الدورات الاقتصادية، وأن بطليها وعرضها يتحدد سعر الفائدة، وأن انخفاض هذا الأخير (إلى حد معين) سينعكس بالإيجاب على الاستثمار ومن ثم على الدخل والتوظيف، فإن النقديون في هذا المقام يرون

أن القرارات الاستثمارية للرأسماليين غالباً ما لا تتأثر بسعر الفائدة خاصة في الأجل القصير، طالما أنه يشكل جزءاً ضئيلاً من نفقات الإنتاج، أما في الأجل الطويل فإن معدل الاستثمار يتأثر أساساً بمعدل التقدم الفني والنمو السكاني وإلى ما ذلك من الظروف التي تتحكم في وضع منحني الكفاية الحدية لرأس المال، وببساطة ليس لسعر الفائدة تلك الفعالية التي أسبغها عليه التحليل الكينزي، مستشهدين بالسياسات الاقتصادية للدول الغربية في أربعينيات وخمسينيات هذا القرن، التي انصرفت للإنفاق العام مع عجز الموازنة العامة للتأثير على الطلب الكلي الفعال لما أثبت غياب العلاقة المباشرة بين مستوى الاستثمار ومستوى سعر الفائدة، كما فندوا وجود علاقة عكسية بين معدلي البطالة والتضخم (منحنى فليبس)، فالتضخم ظاهرة نقدية بحتة يُرد إلى مسؤولية السلطة النقدية التي تُفرض في إصدار كمية النقود دون ضوابط محكمة، ويعتقدون أن السياسة السليمة التي تكفل الاستقرار النقدي يجب أن تهدف إلى إيجاد درجة محمودة من التناسب بين التغير في كمية النقود ونسبة التغير في حجم الناتج الحقيقي، ولما كان عجز الموازنة العامة للدولة هو من أهم مصادر الإفراط في العرض النقدي، فلا بد أن يحتل القضاء على هذا العجز أهمية خاصة، وهو ما يتطلب كبح جماح النشاط الاجتماعي للدولة، وما يرتبط ذلك من مدفوعات تحويلية متنوعة، فتقليص هذا العجز سوف يقلل من حاجة الحكومة لزيادة الضرائب والدين العام، وهو ما يدفع رجال الأعمال على القيام بالاستثمار وتوسيع الإنتاج، كما أن تقليل مدفوعات الضمان الاجتماعي من شأنها أن تزيد من فعالية سوق العمل لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن عمل بجدية، وبالتالي فإن سوق العمل يتطلب أن يكون حراً، من خلال إضعاف قوة نقابات العمال، وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور، وإعانات البطالة... إلخ.¹

2.3. التحليل النقدي الحديث حول علاقة العرض النقدي بالبطالة

أجمع أنصار التحليل النقدي على أهمية النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة هذا النشاط من جهة أخرى، حيث أقروا أن ما يحدث من تقلبات في مستويات الدخل والناتج والتوظيف سواءً بالزيادة أو النقصان إنما يُرد سببها إلى تغيرات العرض النقدي، وأرجعوا تفسيرهم لحدوث البطالة إلى عوامل نقدية بحتة، وأن علاجها يكمن تحت سلطة البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية بناءً على السياسة المتبناة توسعية (تحفيزية) كانت أو انكماشية.²

ففي حالة توجه البنك المركزي إلى استخدام سياسة نقدية توسعية بزيادة العرض النقدي من خلال شرائه للسندات الحكومية، سترتفع أسعارها وينخفض العائد عليها، وفي المقابل يصبح الأفراد يملكون مزيداً من النقود وبما أن دالة الطلب على النقود في الأجل القصير والمتوسط تتسم بالثبات، فإن زيادة العرض النقدي سوف يقود إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار أي زيادة الطلب الكلي، وهنا إذا كان الاقتصاد الوطني يعمل دون مستوى التوظيف الكامل، فإن هذه السياسة التوسعية ستؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، وتقلص من مستوى البطالة بسبب زيادة توظيف الطاقات العاطلة، ويمكن الإشارة هنا إلى أنه في حال استمرار التوسع في العرض النقدي على المدى الطويل سوف يساعد على ظهور التضخم دون تخفيض مستوى البطالة بل قد يعمل على الزيادة من حدتها، أما في الحالة

¹ نبيل بن عامر، تشخيص لمشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية لمختلف المؤشرات والمعطيات الإحصائية خلال الفترة 2000-2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص: 39.

² صلاح الدين كروش، مرجع سابق، ص: 43.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

المعاكسة، أي إذا اعتمد البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية بتقليص العرض النقدي من خلال بيعه للسندات الحكومية للأفراد فإن الطلب الكلي سوف ينخفض، وبما أننا في الأجل القصير فإن مستوى الأسعار ربما لا ينخفض مباشرة، حيث لا بدا أن تمضي فترة معينة لكي يقتنع رجال الأعمال بأن هذا الانخفاض حقيقي وليس عابر، كما أن العاطلين عن العمل لن يقتنعوا بهذا الانخفاض، لذلك فربما يرفضون الوظائف التي تعرض عليهم مقابل أجر أقل اعتقاداً بأنهم سيجدون عملاً أفضل على المدى القريب وهو الأمر الذي يُمدد من فترة تعطيلهم، وعليه فإن أنصار هذا التيار يرون أن القضاء على البطالة مرهون بزيادة العرض النقدي.¹

مع هذا، يمكن الإشارة إلى أن أنصار الفكر النقدي يقرون بوجود بمعدل بطالة طبيعي وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتخفيض البطالة دون هذا المعدل سيقترن بتسريع مستوى التضخم، بمعنى لا يمكن تخفيض معدل البطالة دون المعدل الطبيعي لها إلا من خلال السماح باستمرارية التضخم الذي يتم تمويله من خلال زيادة العرض النقدي، وبالتالي على الحكومات في هذه الحالة أن تأخذ حذرهما عند مواجهتهما لمشكل البطالة لأنه ليس من الممكن علاجها كما ذهب كينز من خلال سياسات التوسع النقدي، بل الحل في نظر الفكر النقدي هو تركها لتحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق.²

4. تفسير البطالة وعلاقتها بالعرض النقدي وفق منحني فليبس

بالرغم من المساهمة المهمة التي قدمها التحليل الكينزي في كيفية معالجته للبطالة عبر تحفيز الطلب الكلي الفعّال من خلال جملة من السياسات منها زيادة العرض النقدي إلا أنه وقف عاجزاً أمام تقديم أي معالجة وتحليل مباشر لما يُحدثه النمو الشديد في هذا العرض على المستوى العام للأسعار والأجور النقدية، فلقد كان للزيادة المفرطة في العرض النقدي ظهور مشكلة التضخم في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل مستويات البطالة. من هنا برزت واتخذت إشكالية تحديد علاقة البطالة بالتضخم محل اهتمام العديد من الدراسات الاقتصادية النظرية والقياسية، من أبرز هذه الدراسات نشر إلى ما ذهب إليه الاقتصادي النيوزلندي "ألان وليام فليبس" (A.w. Phillips) الذي أكد على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في الأجور النقدية ومعدلات البطالة، عبّر عنها بمنحني أنسبه إلى اسمه.

1.4. قراءة تحليلية لمنحني فليبس

أوضح الاقتصادي أ.و فليبس (A.w. Phillips) سنة 1958 من خلال دراسة قياسية أجراها على مستوى اقتصاد المملكة المتحدة للفترة الممتدة ما بين (1861- 1957) حول العلاقة الزمنية التي تربط بين معدلات البطالة (U) ومعدلات التغير في الأجور النقدية ($\frac{\Delta W}{W}$)، إلى أن معدل التغير في الأجور النقدية تربطه علاقة عكسية وبشكل غير خطي مع معدل البطالة،³ هذه العلاقة تنص على أنه في الفترات التي يقل فيها معدل البطالة يرتفع معدل الأجور النقدية، وعلى النقيض من ذلك حينما يرتفع معدل البطالة ينخفض معدل الأجور النقدية.

¹ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، عالم المعرفة، 1998، ص: 350-351.

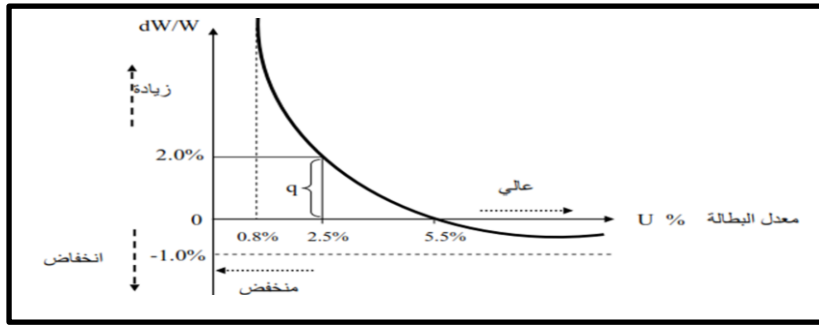
² نبيل بن عامر، مرجع سابق، ص: 39-40.

³ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2002، ص: 324.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

فسر (A.w. Phillips) للعلاقة المشار إليها سابقاً أنه في حالة ارتفاع مستوى الطلب الكلي مثلاً (نتيجة لزيادة العرض النقدي لأن الاقتصاد في حالة رواج)، فإن مؤسسات الإنتاج تعمل على زيادة حجم الإنتاج أي توظيف المزيد من العمال (انخفاض معدل البطالة)، هذه الزيادة في التوظيف سوف يترتب عليها ارتفاع مقابل في الأجور النقدية للعمال، وباعتبار الأجور النقدية تشكل تكلفة ضمن تكاليف الإنتاج فإن ارتفاعها سينعكس على أسعار السلع والخدمات نحو الارتفاع (ارتفاع معدل التضخم)، إذن فالعلاقة التي تربط بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة هي علاقة عكسية،¹ ويمكن توضيح طبيعة تلك العلاقة في الشكل الموالي.

الشكل رقم 01-15: منحنى فليبس -العلاقة الجدلية بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة-



المصدر: محمد لموتي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015 – 2016، ص: 31.

تُشير قراءة المنحنى أعلاه إلى تحديد ثلاث نقاط أساسية وهي:

- معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لانهائية على المنحنى عندما ينخفض معدل البطالة إلى (0.8 %).
- استقرار التغير في الأجور النقدية (معدل نمو الأجور النقدية معدوماً) يفترض وجود معدلاً معيناً من البطالة في المجتمع يبقى ثابتاً، وهذا ما يفسره تقاطع المنحنى مع المحور الأفقي عند النقطة (5.5%).
- معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ الحد الأدنى عند النقطة (-1%) وهذا عندما يرتفع معدل البطالة ليضم كل المعروض من قوة العمل.

أمام رغبة (A.w. Phillips) في تحقيق معدلات منخفضة للبطالة وبلوغ الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل من خلال تغيرات الأجور النقدية يرى أن السبيل لتخفيض معدلات البطالة يتحقق من خلال زيادة مستوى الأسعار عن طريق زيادة العرض النقدي،² أي السماح بمستوى مرتفع من معدل التضخم.

2.4. العلاقة الجدلية بين البطالة والتضخم

سمحت علاقة فليبس (A.w. Phillips) بظهور العديد من الاجتهادات البحثية التي انصب اهتمامها في كشف العوامل التي أدت في الأصل إلى نشوء هذه العلاقة، ولعل من أولى هذه الاجتهادات دراسة رتشارد

¹ خالد واصف الوزني- أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص: 273.

² عبد الحسين جليل ألفالي - سوسن كريم الجبوري، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد 10، العدد 01، 2008، ص: 195.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

ليبسي (R.Lipsy) عام 1960، حيث تناول فكرة فليبس وأكد من خلالها إثبات وجود العلاقة الدالة بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات التغير في الطلب على سوق العمل، مستخدماً بيانات البطالة كمؤشر لقياس فائض الطلب في سوق العمل، وتبين له أنه كلما زاد فائض الطلب على العمل في كل صناعة (وهو ما يعني انخفاض حجم البطالة فيها) ارتفعت معدلات الأجور.¹

كما قام بعد ذلك الاقتصاديان بول سامويلسون (Paul A. Samuelson) وروبرت سولو (R. M. Solow) بتطوير علاقة منحني فليبس من نظرية في تحديد الأجر النقدي إلى نظرية لقياس التضخم، وتوصلاً* من خلالها إلى وجود علاقة عكسية تجمع ما بين معدل البطالة ومعدل التضخم، معتمدين في هذا على مقارنة التسعير بطريقة الهامش** (Mark. uppricing) والتي من خلالها تم التوصل إلى المساواة التالية:

$$P_t = W_t - Y_t \dots \dots (38 - 01)$$

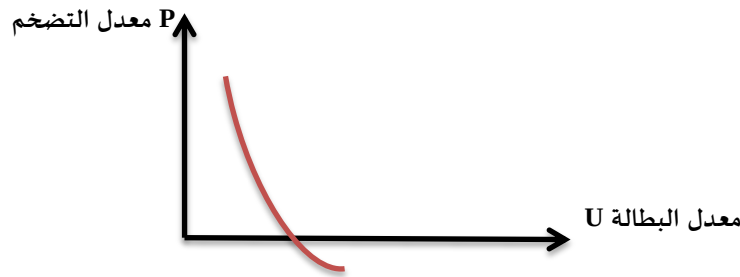
أي أن معدل التضخم P_t يساوي الفرق بين معدل الزيادة في الأجور النقدية W_t ومعدل الزيادة في النمو الإنتاجي Y_t ، ففي حالة تحقق التساوي بين معدل الزيادة في الأجور النقدية مع الزيادة في النمو الإنتاجي يكون معدل التضخم مساوياً للصفر، ونكون ضمن علاقة فليبس الأصلية، أما إذا تحقق غير ذلك فنكون وفق الصياغة المعدلة لعلاقة فليبس الأصلية كالتالي.

$$P_t = \phi(U_t) - Y_t \dots \dots (39 - 01)$$

حيث تمثل: P_t : معدل التضخم، $\phi(U_t)$: دالة فليبس الأصلية، Y_t : معدل تغير النمو الإنتاجي.

وبهذا تكون الصياغة المعدلة التي توصل لها كل من (Paul A. Samuelson) و(R. M. Solow) لعلاقة (A.w. Phillips) تعكس العلاقة الجدلية بين حركة معدل البطالة ومعدل التضخم.

الشكل رقم 16-01: منحني فليبس المعدل -العلاقة الجدلية بين معدل البطالة ومعدل التضخم-



المصدر: مجيد علي حسين- عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، داروائل للنشر

والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2004، ص: 337.

¹ نذير ياسين، مرجع سابق، ص: 71.

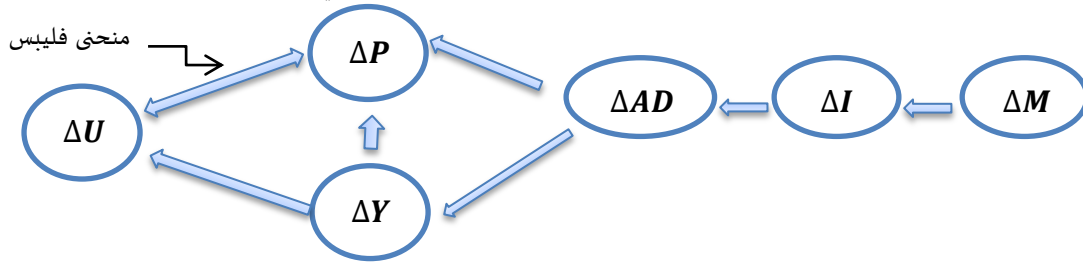
* توصلت دراسة الاقتصاديان (Paul A. Samuelson) و(Robert. M. Solow) التي طبقا فيها علاقة فليبس على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1960-1900 إلى أن الزيادة في الأسعار بنسب تتراوح بين 4% و 5% لا تكون ممكنة إلا إذا وصل مستوى البطالة إلى 3% من قوة العمل الأمريكية، نشرت نتائج هذه الدراسة في المجلة الاقتصادية الأمريكية سنة 1960 م، للمزيد من الاطلاع يوصى بـ:
- Samuelson. P. A, et Solow .R. M., «Analytical aspects of anti-inflation policy», American Economic Review, Mai, vol 50, n° 2, P:177.
** اعتمد الباحثان (Paul A. Samuelson) و(Robert. M. Solow) على نظرية التسعير بطريقة الهامش من أجل قياس معدل التضخم، وهي تقوم على فرضيتين الأولى أن الهامش يضاف إلى متوسط تكاليف الإنتاج لتحديد سعر يكون تقريباً ثابت، والثانية أن الأجور هي العنصر الأكبر ضمن تكاليف الإنتاج، وتأخذ معادلة التسعير بطريقة الهامش الشكل التالي:

المستوى العام للأسعار P = (مقدار الهامش الثابت m X معدل الأجر النقدي w) / الإنتاجية المتوسطة للعمال APL ، للمزيد من الاطلاع يوصى بـ سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الجزء الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994، ص: 868.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

يتوقف التحرك على منحى فليبس على عوامل الطلب الكلي، فالواضح أن زيادة الطلب الكلي (أي التوسع في الإنفاق وليكن مثلاً زيادة الإنفاق الاستثماري من خلال السياسة المالية أو النقدية أو الاثنين معاً، نأخذ السياسة النقدية التحفيزية مثلاً) سوف تنعكس بزيادة في الأسعار أو الناتج، وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم 01-17: العلاقة التفاعلية بين العرض النقدي ومنحى فليبس



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على تحليلات هذا المبحث.

حيث تمثل: $\Delta U, \Delta Y, \Delta P, \Delta AD, \Delta I, \Delta M$ على الترتيب التغير في معدل كل من العرض النقدي، الإنفاق الاستثماري، الطلب

الكلي، التضخم، الناتج الوطني، البطالة.

عندما يكون معدل التغير في التضخم مساوياً لمعدل التغير في العرض النقدي، فإن كل الدخل الجديد سيستخدم في سداد الأسعار العالية، وبالتالي فإن الإنتاج والبطالة يبقيان عند نفس المستوى، أما إذا كان معدل التغير في الناتج الوطني أكبر من معدل التغير في التضخم، فإن التحرك على منحى فليبس يكون للأعلى، بمعنى أدق أن الزيادة في العرض النقدي أحدثت زيادة مقابلة في الناتج وانخفاض مقابل في البطالة بمعدل أعلى من التضخم، وفي حالة ما إذا كان معدل التغير في الناتج أقل من معدل التغير في التضخم، فإن التحرك على منحى فليبس يكون للأسفل، بعبارة أخرى أن الزيادة في العرض النقدي انعكست بزيادة مقابلة في البطالة بمعدل أسرع من التضخم، هذا نتيجة تخفيض المنتجين طلبهم على العمل نظير اكتشافهم أن الزيادة في أسعار منتجاتهم ليست زيادة حقيقية بل هي نسبية نظراً لارتفاع الأسعار هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لقيام العمال بالبحث عن عمل جديد نتيجة اكتشافهم أن الزيادة في أجورهم غير حقيقية.

على ضوء ما سبق والمنطلق الذي انطوى عليه منحى فليبس، يمكن أن نستنتج نظرياً ما يقال أن سعر الفائدة هو جزء التخلي على السيولة النقدية، فإن السماح بقبول زيادة معينة من الأسعار عن طريق الزيادة في العرض النقدي (حالة تبني سياسة توسعية) هو جزء التخلص من البطالة وبلوغ مستوى التوظيف الكامل، على هذا الأساس أصبحت حكومات الدول الصناعية تستهدف النقطة التي تفضلها على منحى فليبس وما تُشير إليه من معدل معين لكل من البطالة والتضخم، وتقوم بعد ذلك باستهداف السياسة الاقتصادية (النقدية والمالية) الكفيلة بتحديد مستوى الطلب الكلي الذي يضمن تحقيق المستوى المرغوب لهذين المعدلين.

ولكن لم تستمر هذه السياسة طويلاً حتى طفت على السطح ظاهرة اقتصادية عرفت بمصطلح التضخم الركودي أو الركود التضخمي، هذه الظاهرة تعايش معدلات التضخم والبطالة جنباً إلى جنب، فمن أهم مظاهرها تزايد المستوى العام للأسعار، ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض مستوى الإنتاج وانخفاض نمو الاقتصاد الوطني، من

هنا جاء اعتقاد الفكر النقدي في حل المشكلة بأنه يأتي من خلال التحكم في العرض النقدي، فهو السبيل للوصول إلى حالة التوظيف الكامل والقضاء على مشكلة البطالة.¹

رابعاً: المقاربة النظرية لعلاقة العرض النقدي بتوازن ميزان المدفوعات

1. المنهج النقدي في إعادة توازن ميزان المدفوعات

طبقاً للمنهج النقدي لميزان المدفوعات تعتبر مشكلة العجز والفائض في ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية لا حقيقية، بمعنى أن الاختلال فيه- ميزان المدفوعات – ما هو إلا انعكاس للاختلال في السوق النقدي المحلي وكذلك التغيرات في الاحتياطات الدولية المتعلقة بفارق الطلب والعرض النقديين، وعليه فإن أنصار هذا المنهج ينظر إلى أن الخلل في ميزان المدفوعات لأي دولة أساسه في العلاقة بين العرض النقدي والطلب عليه.

1.1. فرضيات ومسلمات المنهج النقدي: يستند المنهج النقدي على مجموعة من الافتراضات عند تفسيره لظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات، يمكن إيجاز أهمها في الآتي:²

- افتراض اقتصاد صغير ومنفتح على العالم الخارجي، في غياب التأثير على الأسعار الدولية، يعاني من بطالة هيكلية وانخفاض في مرونة العرض الكلي.
- العرض النقدي متغير خارجي مكون من جزء محلي وآخر خارجي خاضع للرقابة الكاملة للسلطة النقدية.
- الطلب على النقود دالة مستقرة تتضمن عدداً معيناً من المتغيرات المستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، وأن الأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية التي يطلبونها في الأجل الطويل.
- يفترض كفاءة الأسواق الدولية وقدرتها على إلغاء اختلافات أسعار السلع والخدمات وتساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية أو ما يعرف بـ"السعر الواحد في الأجل الطويل"، بينما يفترض أن اختلاف الأسعار النسبية وأسعار الفائدة النسبية إنما يظهر فقط في الأجل القصير.

2.1. المتطابقة الرياضية لعلاقة العرض النقدي بميزان المدفوعات من منظور المنهج النقدي

تعتبر القاعدة النقدية والتي تمثل المكون الأساسي للعرض النقدي في ظل سعر الصرف الثابت من أهم المفاهيم النقدية التي اعتمدها المنهج النقدي اثنى تحليله لمشكلة اختلال ميزان المدفوعات، كما اعتمد على ميزان معاملات الاحتياطات الدولية في تقدير توازن ميزان المدفوعات حيث يُنظر إلى هذا المكون – ميزان معاملات الاحتياطات الدولية – على أنه الأقرب لتقدير هذا التوازن، إضافةً إلى ذلك فإن هذا المنهج لم يولي اهتماماً بشرح سلوك المكونات الجزئية التي يتكون منها ميزان المدفوعات كل على حدى مثل تدفقات التجارة والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل بل اكتفى بدراسة التغيرات النهائية في رصيد الميزان.

في هذا الإطار قدم المنهج النقدي تعريفاً جديداً لميزان المدفوعات عندما وصفه كظاهرة نقدية، إذ يُنظر بهذا الخصوص على أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا التغير في رصيد صافي الأرصدة النقدية الدولية، وهذه الأخيرة تعادل رصيد ميزان المعاملات الجارية مضافاً إليها رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية.³

¹ عبد الحسين جليل أُلغالي – سوسن كريم الجبوري، مرجع سابق، ص: 195.

² محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 348.

³ سمية حاجي، مرجع سابق، ص: 178.

استناداً لهذا التعريف يُمكن صياغته رياضياً وفق المعادلة التالية:¹

$$BOP = R = B + BC \dots \dots \dots (40 - 01)$$

حيث تمثل: BOP : الرصيد النهائي لميزان المدفوعات، R : صافي الأرصدة النقدية الدولية، B : رصيد الميزان التجاري، BC : رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية.

حسب التحليل النقدي رصيد صافي الاحتياطات الدولية يتوقف على الفجوة في السوق النقدي المحلي، أي على الفجوة بين العرض النقدي M_s والطلب عليه M_d ، كما تبينه المعادلة التالية:

$$R = f(M_d - M_s) \dots \dots \dots (41 - 01)$$

من خلال المعادلة رقم (41-01) السابقة يُمكن تحديد معادلة ميزان المدفوعات وفق دالتي العرض النقدي والطلب عليه كما يلي:

1-2-1- دالة العرض النقدي: تأخذ الصياغة الرياضية لدالة العرض النقدي وفق المنهج النقدي الشكل التالي:

$$M_s = A(D + R) \dots \dots \dots (42 - 01)$$

حيث تمثل كل من: M_s : إجمالي العرض النقدي، A : المضاعف النقدي (مضاعف خلق الودائع ونفترض أنها ثابتة في هذه الحالة للتبسيط)، D : الائتمان المحلي، R : صافي الأرصدة النقدية الدولية، $(D + R)$: القاعدة النقدية.

تشير المعادلة رقم (42-01) السابقة إلى أن العرض النقدي يتكون من جزئين، الجزء الأول يُمثل صافي الأرصدة (الاحتياطات) النقدية الدولية وهو ذلك الجزء من القاعدة النقدية الناتج عن تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف، أما الجزء الثاني فيعرف بالائتمان المحلي (القروض المقدمة للحكومة والقطاع الخاص) والذي يخضع لرقابة تامة من طرف السلطة النقدية بهدف التحكم في مستويات العرض النقدي، مضروباً في مضاعف خلق الودائع، كما تشير ذات المعادلة على أن العرض النقدي تربطه علاقة طردية مع الاحتياطات الأجنبية أو الأرصدة النقدية R ، ومع الائتمان المحلي في النظام البنكي D .

1-2-2- دالة الطلب النقدي: تأخذ الصياغة الرياضية لدالة الطلب على النقود وفق المنهج النقدي الشكل التالي:

$$M_d = Y \cdot K \dots \dots \dots (43 - 01)$$

حيث تمثل: M_d : إجمالي الطلب على النقد المحلي، $K = \frac{1}{V}$ مقلوب سرعة تداول النقود ويفترض أنها ثابتة، Y الدخل النقدي ويساوي الدخل الحقيقي مضروباً في المستوى العام للأسعار المحلية، أي: $Y = Y_R \cdot P$ حيث: Y_R الدخل الحقيقي و P المستوى العام للأسعار.

تشير المعادلة رقم (43-01) السابقة إلى أن دالة الطلب النقدي هي دالة مستقرة في الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار، وأن العلاقة التي تربطه بهما علاقة طردية.

¹ للمزيد من الاطلاع يوصى بـ: خليفة عزي، سعر الدينار الجزائري بين نظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (دراسة مقارنة 1985-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة-الجزائر، 2011-2012، ص: 35.

- مورد خاي كريانين تعريب محمد إبراهيم منصور - علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات)، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص: 367.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

1-2-3- معادلة التوازن في السوق النقدية: انطلاقاً من شرط توازن السوق النقدية، أي أن التغير في مستوى الطلب على النقود يساوي التغير في مستوى العرض النقدي منه، يُمكن الوصول إلى العلاقة بين السوق النقدي وميزان المدفوعات وفق التالي:

يُقدم شرط التوازن في السوق النقدي وفق المساواة التالية:

$$M_d = M_s \dots \dots \dots (43 - 01)$$

وبتعويض المعادلة رقم (41-01) و(42-01) في المعادلة رقم (43-01) يتم التوصل إلى:

$$M_d = A(D + R) \dots \dots \dots (44 - 01)$$

وتبسيطاً للمعادلة رقم (44-01) من خلال نشر المتغير A نجد:

$$M_d = AD + AR \dots \dots \dots (45 - 01)$$

ومن المعادلة رقم (45-01) نحصل على العلاقة السائدة بين الكمية النقدية في السوق النقدي ورصيد ميزان

المدفوعات كالتالي:

$$R = \frac{M_d - AD}{A} \dots \dots \dots (46 - 01)$$

ومع العلم أن: $M_d = K.Y$ ، تُصبح المعادلة النهائية التي تعكس العلاقة الأساسية بين الاختلال الخارجي (مقاساً باختلال ميزان المدفوعات) والاختلال النقدي (مقاساً بالفرق بين التغير في حجم العرض النقدي والتغير في الطلب عليه) تأخذ الصياغة التالية:

$$R = BOP = \frac{K.Y}{A} - D \dots \dots \dots (47 - 01)$$

من المعادلة رقم (47-01) يتبين أن الفرق بين الطلب على الأرصدة النقدية المحلية والعرض النقدي المحلي ينعكس في شكل رصيد ميزان المدفوعات والذي يتكافأ مع التغير في الأرصدة النقدية الدولية.

فإذا كان العرض النقدي مساوياً للطلب عليه ($M_d = M_s$) بمعنى لا وجود لفائض عرض النقود وفائض الطلب عليه فإن هذه الحالة التوازنية تعكس المساواة الحاصلة بين التغير في الائتمان المحلي والتغير في الطلب على النقود، ويشرح هذا الوضع إلى أن حالة رصيد ميزان المدفوعات مساوياً للصفر ($BOP = 0$) مقاساً بتغيرات الأرصدة النقدية الدولية.

أما إذا تحقق فائض في العرض النقدي ($M_s > M_d$) بمعنى أن التغير في الائتمان المحلي فاق التغير في الطلب على النقود، فإن رصيد ميزان المدفوعات في هذه الحالة سوف يُسجل رصيماً سالباً ($BOP < 0$) بمعنى هناك انخفاض في الأرصدة النقدية الدولية، أو بمعنى آخر أن المدفوعات للعالم الخارجي تفوق المقبوضات، ومردُّ هذا الانخفاض في الأرصدة الدولية ومن ثمَّ عجز في ميزان المدفوعات إلى السلوك الإنفاقي المتزايد لمختلف الوحدات الاقتصادية على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية أو الاستثمار في الخارج، محاولةً منهم في التخلص من الأرصدة النقدية الفائضة عن المستوى المرغوب، وفقاً لهذه الحالة ومع افتراض أن السلطة النقدية لا تقوم بإحلال التدفقات النقدية الخارجية بخلق ديون محلية جديدة (بمعنى لا تتبع سياسة تعقيم)، فإن العجز في ميزان

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

المدفوعات سوف يستمر إلى أن يتم تحويل الزيادة في العرض النقدي إلى الخارج، ويتوقف عندما يتحقق التوازن في الأرصدة النقدية (الطلب والعرض على النقد) في السوق النقدية*.

وفي حالة ما تحقق فائض في الطلب على النقود ($M_d > M_s$) بمعنى أن التغير في الائتمان المحلي يكون أقل من التغير في الطلب على النقود فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف يُسجل رصيداً موجباً ($BOP > 0$) بمعنى هناك زيادة الأرصدة النقدية الدولية، وبمعنى آخر أن المقبوضات من العالم الخارجي تجاوزت مستوى المدفوعات الخارجي ففي هذه الحالة تحاول مختلف الوحدات الاقتصادية زيادة ما بحوزتها من أرصدة نقدية كجذب الاستثمارات الأجنبية مثلاً أو بيع السلع والخدمات والأصول المالية للأجانب ولكن ومع افتراض عدم تدخل السلطة النقدية لتعظيم تلك التدفقات النقدية فإن مثل هذا الفائض يكون مؤقتاً وسوف يستمر هذا الفائض فقط في الميزان إلى أن يزيد العرض النقدي إلى المستوى اللازم لمواجهة الأرصدة النقدية أي إلى الحد الذي يتم فيه إزالة الزيادة في الطلب على النقود**.

من خلال النموذج النقدي، يتضح أن الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان فائضاً أو عجزاً ما هو إلا نوع من أنواع الاضطراب المرتبط بالاختلال في السوق النقدية، أي أنه يُبين ظاهرة عدم التوازن بين العرض النقدي والطلب عليه، حيث تختفي مشكلة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات بمجرد استعادة السوق النقدية توازنه.

2. علاقة العرض النقدي بميزان المدفوعات

يرى دعاة المنهج النقدي أن الزيادة المفرطة في حجم العرض النقدي*** يؤدي إلى ارتفاع مستويات الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المحلية كانت أو الأجنبية، وإذا كان العرض المحلي لا يتسم بالمرونة في الأجل القصير فإن هذا سوف يزيد من فجوة الطلب المسببة للتضخم النقدي،² فيرتفع المستوى العام للأسعار في الدولة وأن هذا

* مثال: بداية من حالة التوازن في السوق النقدي، أي العرض النقدي مساوياً للطلب عليه وبأخذان القيمة 01 تريليون دولار وكان الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 10 تريليونات ملياً، ولو افترضنا أن البنك الاحتياطي الفيدرالي قام بزيادة العرض النقدي إلى 1050 ملياً، ومع عدم تسجيل أي زيادة في الطلب على النقود فإن ذلك سوف يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات بمقدار ($-\Delta R$) ويستمر حتى يتم تحويل زيادة مقداره 50 مليار دولار للخارج، وعندما يقلص العرض النقدي إلى 1 تريليون، فإن العجز يمكن أن يتلاشى، ويكون العجز مستمراً ممكناً إذا ما تم اتباع سياسة التعقيم من قبل السلطة النقدية، للمزيد من الاطلاع يوصى بـ: مورد خاي كريانين تعريب محمد إبراهيم منصور - علي مسعود عطية، مرجع سابق، ص: 367.

** مثال: بداية من حالة التوازن في السوق النقدي، أي العرض النقدي مساوياً للطلب عليه وبأخذان القيمة 01 تريليون دولار وكان الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 10 تريليونات ملياً، ولو افترضنا أن الناتج المحلي الإجمالي استقر عند 11 تريليون دولار، فإن الطلب على النقود سوف ينمو إلى 1.1 تريليون دولار، وفي ظل غياب أي نمو في العرض النقدي المحلي، فإن 100 مليار إضافية سوف يتم سحبها من الخارج في صورة فائض (زيادة الصادرات) في ميزان المدفوعات (ΔR)، ويستمر هذا الفائض إلى أن يصل العرض النقدي إلى المستوى الجديد المرغوب فيه وهو 1.1 تريليون دولار، ومع ذلك فإن الفائض يمكن أن يستمر إذا ما تم تعقيم التدفقات للداخل بمنع العرض النقدي من الزيادة إلى المستوى المرغوب فيه. للمزيد من الاطلاع يوصى بـ: مورد خاي كريانين تعريب محمد إبراهيم منصور - علي مسعود عطية، مرجع سابق، ص: 363.

*** الزيادة في حجم العرض النقدي تكون وليدة إما ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية، أو بسبب خفض سعر الخصم والفائدة والتوسع في منح القروض أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول البنك المركزي مشترياً للأوراق المالية.

¹ محمد زرافقة، أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية لحالية الجزائر 1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد قياسي- بنكي ومالي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2015 - 2016، ص: 72.

² محمد زرافقة، أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية لحالية الجزائر 1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد قياسي- بنكي ومالي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2015 - 2016، ص: 72.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

الارتفاع في الأسعار سوف يؤثر في ثلاث اتجاهات في الأثر النهائي للسياسة النقدية على وضعية ميزان المدفوعات كالتالي:

- إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدريجياً بينما يزداد الطلب المحلي على الواردات وهذا سوف يولد عجز في الحساب الجاري (الميزان التجاري).
 - إن الطلب على النقود لأغراض المعاملات سوف يزداد بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات نظير زيادة الأسعار، وكذلك فإن الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها لغرض الاحتياط، مما يؤدي إلى العزف على الإنفاق وبالتالي انخفاض الطلب على السلع التجارية (الاستيراد) ويزداد الطلب الكلي للنقود وتنخفض الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها ومن ثم يقل أثر السياسة النقدية التوسعية إجمالاً في الاقتصاد الوطني وميزان المدفوعات.
 - إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني ضمناً أن أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض تلقائياً وهذا في حالة ما لم يكون هناك ارتفاع في أسعار الفائدة الإسمية في السوق، وبالتالي فإن لانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية ستجعل من حساب رأس المال في حالة عجز، وذلك لأن خفض سعر الفائدة يؤدي إلى نزوح رأس المال الدولي إلى الخارج لأن العائد من استثمارات رأس المال الدولي أصبح غير مريح مقارنة مع العالم.
- كما أن الزيادة في حجم العرض النقدي التي تعكس زيادة القدرة المالية والشرائية لمن يحوزها من أفراد ومؤسسات ومستثمرين، سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وباعتقاد المستثمرين باستمرارية انخفاضها سوف يقومون بزيادة استثماراتهم وهذه الزيادة المستمرة سوف تؤدي إلى زيادة الدخل، وذلك سوف يولد بلا شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات، الأمر الذي يقود إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري.¹
- وعلى ضوء ذلك يعتقد رواد المنهج النقدي أنه يجب على السلطات النقدية أن تعمل على ضمان أن عملية التوسع في حجم السيولة المحلية تتلاءم مع أهداف ميزان المدفوعات والتضخم والنمو، ولذلك فإن التحكم في العرض النقدي يلعب دوراً جوهرياً في رسم سياسة معالجة الاختلال الخارجي، في هذا الصدد يرى صندوق النقد الدولي ضرورة تقييد الائتمان المحلي وذلك بتحديد حجم القروض المقدمة إلى الحكومة والقطاع الخاص معاً، وعليه فتبني سياسة نقدية يسودها التشدد إلى حد ما تسمح بتخفيض حجم العرض النقدي وبالتالي تقليص معدلات التضخم وحجم الطلب على الواردات وهو ما يؤدي إلى معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والميزان التجاري على وجه الخصوص، وكل هذا من شأنه أن يرفع من قيمة الودائع ويحفز عملية الاستثمار بالعملة المحلية وبالتالي تحفيز التدفقات الرأسمالية إلى الداخل مما يعمل على تحسين حساب رأس المال ككل ويزيد من احتياطات الصرف الأجنبي، وهو ما من شأنه أن يكرس مؤشرات الاستقرار النقدي.²

¹ عبد الحسين جليل الغالي - سوسن كريم الجبوري، مرجع سابق، ص: 196.

² محمد زرافعة، مرجع سابق، ص: 72.

خلاصة

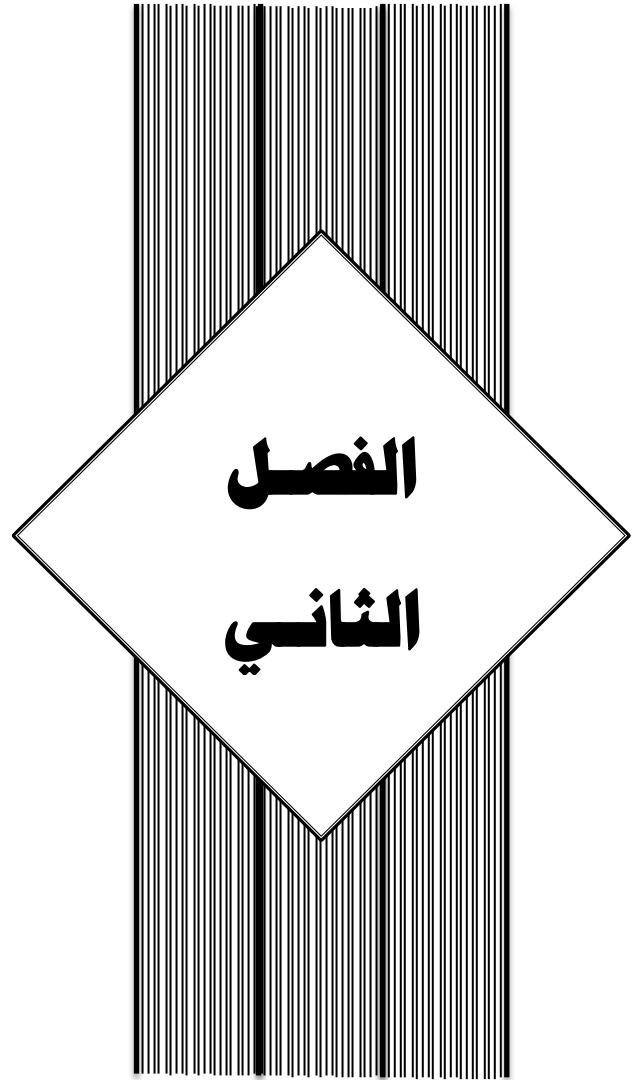
تناولت الدراسة في هذا الفصل عرض لأهم المفاهيم المتعلقة بالعرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والمتمثلة في: التضخم- النمو الاقتصادي- البطالة- ميزان المدفوعات، ثم الإشارة إلى علاقة التغير في العرض النقدي بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي وفقاً لما أقرته أهم المدارس الفكرية، كل هذا احتوته مباحث هذا الفصل على الترتيب.

ويمكن تلخيص ما تم التوصل إليه في النقاط التالية:

- لم يحظى مصطلح العرض النقدي بتعريف دقيق فقد تباينت التعريفات المتعلقة به بين اقتصاديات دول العالم وهذا لأن كل تعريف خاص به إنما يعتمد على مدى تطور النشاط الاقتصادي وتطور الجهاز النقدي بخدماته على وجه الخصوص في الدولة، ومع هذا يبقى المفهوم العام له يُشير إلى جميع وسائل الدفع المتاحة في مجتمع ما.
- تتجلى أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بصفة عامة في تحقيق الأهداف الأربعة التالية: نمو في الناتج الحقيقي وكذا التحكم في معدلات البطالة وصولاً إلى مستوى العمالة الكاملة مع تحقيق استقراراً في المستوى العام للأسعار ضف إلى ذلك تحقيق استقرار وتوازن في الميزان المدفوعات الدولية، ونشير إلى أن تحقيق استقرار هذه المنظومة تربط فيما بينها علاقات متضادة مما يجعل من الصعوبة تحقيق التوازن اللازم بينها، لهذا الوضع يستدعي ضرورة تدخل الدولة لإحداث التوازنات المطلوبة بين عناصر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي باستخدام مختلف الأدوات المناسبة والتي توفرها السياسة الاقتصادية الكلية منها السياسة المالية، السياسة النقدية.
- استناداً للحجج والبراهين التي استندت عليها مختلف مدارس الفكر الاقتصادي حول علاقة العرض النقدي بالمستوى العام للأسعار والإنتاج والبطالة نخلص إلى أن الافتراضات التي بنت عليها النظرية الكلاسيكية (النظرية الكمية) بأن كل تغير في كمية العرض النقدي يؤدي إلى تغيرات في المتغيرات الإسمية (المستوى العام للأسعار، الأجور) في نفس الاتجاه في الأجل القصير والطويل، دون ممارسة وحدوث أي تغير على مستوى المتغيرات الحقيقية (الإنتاج، البطالة)، أما وفقاً لافتراضات المدرسة الكينزية بأن الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل، وفي هذه الحالة فإن أي تغير في كمية العرض النقدي سيكون له تأثير مقابل بنفس الاتجاه على الإنتاج والتوظيف من خلال سعر الفائدة، أما إذا وصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل فإن كل تغير في كمية العرض النقدي سينعكس بشكل خطي وتناسبي مع المستوى العام للأسعار، أما المدرسة النقدية المعاصرة بزعماء فريدمان فهي ترى أن أي تغير في العرض النقدي له تأثير على المستوى العام للأسعار والإنتاج والعمالة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن كل تغير في العرض النقدي سينعكس بشكل رئيسي على مستوى الأسعار فقط، لهذا يقترح فريدمان بضرورة تغيير الحجم الأمثل لكمية العرض النقدي المتداول في الاقتصاد إلى النحو الذي يحقق الاستقرار في مستوى الأسعار ومع النمو المتوقع للناتج الإجمالي، وطبقاً لمدرسة التوقعات العقلانية فإن التوسع المتوقع في العرض النقدي سيؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار فقط دون ممارسة أي تأثير على الناتج ولا على البطالة حيث إن كل زيادة في العرض النقدي ستؤدي إلى زيادة مماثلة في الإنتاج وكذا زيادة في الأجور، وباعتبار الأجور من ضمن التكاليف فإن ارتفاعها سيعمل على عودة مستوى الإنتاج إلى وضعه السابق، أما إذا كان التوسع في العرض النقدي غير متوقع فإن كل زيادة في العرض النقدي ستنعكس بشكل عام على المتغيرات الحقيقية أي زيادة الإنتاج والحد من البطالة.

الفصل الأول..... العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء المفاهيم النظرية

- كذلك وفقاً لما ورد في المنهج النقدي حول النظر لحالة اختلال ميزان المدفوعات وإلى كيفية أو آلية تكييفه نحو التوازن فقد أعطى للسياسة النقدية وبشكل خاص سياسة العرض النقدي دوراً رئيسياً، حيث أقر إلى أن اختلال ميزان المدفوعات يرجع على أنه اختلال نقدي باعتبارهم ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية.



العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار

الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة



تمهيد

حظيت العلاقة بين العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والمتمثلة في: النمو الاقتصادي- البطالة- التضخم- رصيد ميزان المدفوعات، باهتمام واضح في أروقة الأدب الاقتصادي، تُرجمت في عدة أبحاث أكاديمية نظرية كانت أو تطبيقية، فمعرفة نوع العلاقة واتجاهها يساعد الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية في فهم ومعرفة سبل الوصول إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المحلي الإجمالي ورفع معدلات النمو الاقتصادي واستدامته وتحقيق العمالة الكاملة في الحدود الدنيا للتضخم والمساهمة في استقرار ميزان المدفوعات، ويتساوى في ذلك جميع الدول باختلاف طبيعة اقتصاداتها سواء المتقدمة منها أو النامية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من تلك الأبحاث والدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، وتُشير ذات الدراسة إلى أن الأبحاث السابقة التي تم الاستفادة منها قد جاءت في الفترة الزمنية بين 2008 و2019 شملت جملة من الأقطار والبلدان مما يدل إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

هذا وقد تم وفقاً للمنهجية المعتمدة تخصيص هذه الجزئية من الأطروحة – الفصل الثاني- إلى مراجعة التراث العلمي السابق ذات الصلة بموضوع الإشكالية المبحوث فيها، وكذا إلى عرض وتقديم جوانب الاختلاف والاستفادة التي تم استخلاصها موضحةً فيها الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية عن سابقتها، ونشير إلى أن هذه الأبحاث والدراسات قد تم تبويبها حسب كونها دراسات تضمنت اقتصاديات الدول المتقدمة أو الدول النامية أو الاقتصاد المحلي إلى ثلاث تصنيفات وفق ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة تعلقت باقتصاديات الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة تعلقت باقتصاديات الدول النامية.

المبحث الثالث: دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة تعلقت بالاقتصاد المحلي (الجزائري).

المبحث الأول: دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة تعلق

باقتصاديات الدول المتقدمة

في حدود استطلاع الطالبة للعديد من الدراسات والأبحاث التطبيقية التي قامت باختبار الأثر أو فحص العلاقة السببية بين العرض النقدي والمؤشرات الاقتصادية الكلية في عينات متنوعة من الدول المتقدمة وفترات زمنية مختلفة، يمكن استعراض أهم هذه الدراسات وفق تسلسلها الزمني، محاولاً من خلالها التعرف على أشكال النماذج القياسية المستخدمة في الربط بين المتغير المحدد والظاهرة المدروسة، فضلاً على الاستفادة من النتائج المتوصل إليها.

أولاً: الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة

1. دراسة عبد الحسين الجليل الغالي- سوسن كريم الجبوري (بدون سنة):¹ أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة.

بحثت هذه الدراسة في قياس الأثر الذي يتركه العرض النقدي بحسب مقاييسه على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، صافي الموازنة الحكومية، الإنفاق الحكومي، البطالة وسعر الصرف الأجنبي.

وركزت الدراسة في اختبار إشكاليها على عينة من اقتصاديات الدول المتقدمة وهي كندا، اليابان وإسبانيا، ولفترات مختلفة بحسب طبيعة المعطيات المتاحة لهذه الدول، فبالنسبة لكل من كندا واليابان امتدت مدة الاختبار على طول الفترة 1985-2001، أما بالنسبة لإسبانيا فكانت المعطيات المستعملة تغطي الفترة 1985-1997.

انطلقت الدراسة من مجموعة من الفرضيات مفادها أن العرض النقدي بمختلف مقاييسه يؤثر على كل من الناتج المحلي الإجمالي، مستوى العام للأسعار، الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الأجنبي تأثيراً إيجابياً، ويؤثر في كل من سعر الفائدة، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، صافي الموازنة الحكومية، البطالة تأثيراً سلبياً.

ولإثبات أو نفي هذه الفرضية استعانت الدراسة بأسلوب الانحدار الخطي البسيط وفق برمجية (Minitab under Windows) وتوصلت إلى النتائج التالية:

➤ بالنسبة لكندا: العرض النقدي بمختلف مجاميعه لم يكن له تأثير على كل من البطالة، ميزان المدفوعات، صافي الموازنة الحكومية والإنفاق الحكومي، وله تأثير على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولقد كان للعرض النقدي الضيق $M1$ الأكثر تأثيراً، حيث ظهر تأثيره بشكل واضح على كل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة والميزان التجاري، أما العرض النقدي الأوسع $M3$ فقد كان تأثيره على المستوى العام للأسعار، في حين لم يسجل العرض النقدي الواسع $M2$ وصافي العملة في التداول $M0$ أي تأثير على أي متغير اقتصادي كلي.

¹ عبد الحسين الجليل الغالي- سوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص 36-07.

➤ بالنسبة لليابان: العرض النقدي بمختلف مجاميعه لم يكن له تأثير على كل من البطالة، صافي الموازنة الحكومية والميزان التجاري، بينما كان له تأثير على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولقد كان للعرض النقدي الضيق $M1$ الأكثر تأثيراً، حيث ظهر تأثيره بشكل واضح على كل من سعر الفائدة، ميزان المدفوعات والإنفاق الحكومي، ثم يليه العرض النقدي الواسع $M2$ الذي كان له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الأجنبي، أما العرض النقدي الأوسع $M3$ فلم يكن له تأثير واضح إلا على مستوى العام للأسعار، في حين لم يسجل صافي العملة في التداول $M0$ أي تأثير على أي متغير اقتصادي كلي.

➤ بالنسبة لإسبانيا: العرض النقدي بمختلف مقاييسه لم يكن له تأثير على كل من ميزان المدفوعات، سعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري، وله تأثير على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولقد كان لصافي العملة في التداول $M0$ الأكثر تأثيراً، حيث ظهر تأثيره بشكل واضح على كل من سعر الفائدة، مستوى الأسعار، صافي الموازنة الحكومية، الإنفاق الحكومي والبطالة، ثم يليه العرض النقدي الضيق $M1$ الذي ظهر له تأثير فقط على الناتج المحلي الإجمالي، أما العرض النقدي الواسع $M2$ والأوسع $M3$ فلم يكن لهما أي تأثير على أي متغير اقتصادي كلي.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها:

♦ على السلطة النقدية التركيز على العملة في التداول $M0$ عند صياغتها للسياسات في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد خص بالذكر السلطة النقدية في إسبانيا.

♦ يجب على البنوك المركزية في اقتصاديات الدول النامية أن تسعى إلى نشر ثقافة الادخار لدى الجمهور من خلال شبكات البنوك التجارية، وهذا من أجل زيادة فعالية مقياس العرض النقدي $M1, M2, M3$ ، أي التوسع في الائتمان كأحد مكونات العرض النقدي من خلال ما أظهره من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى العينة المدروسة.

2. دراسة جليل شيعان ضمير- عقيل عبد محمد الحمري (2011):¹ أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات- الاقتصاد الأمريكي حالة دراسة-

تكمن إشكالية هذه الورقة البحثية في دراسة العلاقة السببية النظرية والتطبيقية بين السياسة النقدية ونتائجها وتأثيراتها في مجمل النشاط الاقتصادي وصولاً إلى تأثيراتها في النهاية لميزان المدفوعات باستخدام بيانات فصلية مدتها أربعون فصلاً على طول الفترة 1980-1989، وقد اختير الاقتصاد الأمريكي كحالة دراسية.

انطلق الباحثان من فرضية مفادها أنه لا يمكن تفسير التغيرات الحاصلة في ميزان مدفوعات الدولة بواسطة التغيرات في متغيرات السياسة النقدية، وسعيهما لاختبار صحة هذه الفرضية والوصول إلى حقيقة أكاديمية علمية أكثر دقة اعتماداً في بناء النماذج المقدرّة على طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج *Eviews*، حيث استخدموا في جميع النماذج القياسية فترة تأخير مدتها ثلاثة أو أربعة فصول في المتغيرات المستقلة، وهي حسب

¹ جليل شيعان ضمير - عقيل عبد محمد الحمري، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة دراسة)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد

07، العدد 27، جوان 2011، ص ص: 200 - 220.

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

اعتقادهما كافية لاستجابة كافة المتغيرات الاقتصادية للتغيرات في السياسة النقدية (سعر الفائدة، عرض النقود $M2$)، سعر الصرف الفعلي، الرقم القياسي للمخفض الضمني للناتج (مستوى العام للأسعار- التضخم)).

توصلت الدراسة في جزئية منها حول نمذجة كل من المستوى العام للأسعار، حساب رأس المال وميزان المدفوعات بدلالة التغيرات في عرض النقود إلى النتائج التالية:

➤ نمذجة أثر تغيرات عرض النقود على المستوى العام للأسعار: تذكر النتائج المتوصل إليها وفق الشكل التالي:

$$D_t = 11.8 - 0.19 M2_t - 0.09 M2_{t-1} - 0.71 M2_{t-2} + 0.19 M2_{t-3}$$

$$R^2 = 0.309 \quad , \quad F\text{- statistic} = 3.02 \quad , \quad n = 40$$

بناءً على النتائج أعلاه، فقد فسّرت الدراسة سوى 30.9% فقط من التغيرات في الرقم القياسي للمخفض الضمني للناتج (مستوى الأسعار) من خلال التغيرات الحاصلة في عرض النقود الحالي والمبطئ لثلاث فصول.

➤ نمذجة أثر تغيرات عرض النقود على الحساب الجاري: أخذت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

$$CC_t = -61.7 - 0.1 M2_t - 0.0007 M2_{t-1} - 0.06 M2_{t-2} + 0.01 M2_{t-3}$$

$$R^2 = 0.903 \quad , \quad F\text{- statistic} = 62.53 \quad , \quad n = 40$$

وفقاً لهذه النتائج، فقد فسّرت الدراسة أن التغيرات في عرض النقود الحالي وكذا المبطئ لثلاث فصول تفسر التغير الحاصل في الحساب الجاري ما نسبته 90.3%.

➤ نمذجة أثر تغيرات عرض النقود على ميزان المدفوعات: أخذت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

$$PP_t = -0.9 - 0.09 M2_t - 0.057 M2_{t-1} - 0.23 M2_{t-2} + 0.185 M2_{t-3}$$

$$R^2 = 0.234 \quad , \quad F\text{- statistic} = 2.07 \quad , \quad n = 40$$

من خلال عرض هذه النتائج، فسّرت الدراسة أن تغيرات عرض النقود الحالي وكذا المبطئ لثلاث فصول تساهم بما نسبته 23.4% في شرح التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات.

كما توصلت الدراسة حول تحديد الأثر الكمي لأدوات السياسة النقدية ونتائجها (عرض النقود $M2$ ، سعر الفائدة، سعر الصرف الفعلي، الناتج المحلي الإجمالي) على كل من حساب رأس المال، الحساب الجاري وميزان المدفوعات الإجمالي، باستخدام نموذجين قياسيين مختلفين في فترة التخلف الزمني لاستجابة المتغيرات* إلى ما يلي:

♦ أفضلية النموذج الثاني في تفسير أثر أدوات السياسة النقدية ونتائجها على كل من الحساب الجاري، حساب رأس المال وميزان المدفوعات، وهذا يعني أن وجود فترة تباطؤ زمني له أثر إيجابي في قياس العلاقات القياسية.

♦ الحساب الجاري أكثر استجابة من حساب رأس المال للتغيرات في متغيرات السياسة النقدية، وذلك بسبب استجابة رؤوس الأموال السريعة والأكثر مرونة للتغيرات في السياسة النقدية في الخارج.

* النموذج الأول يقيس العلاقة باستخدام تباطؤ زمني قدر بأربع فترات للمتغيرات المستقلة فقط، أما النموذج الثاني استخدم فيه القيمة الحالية وثلاث قيم لفترات سابقة للمتغيرات المستقلة.

♦ تمكنت أدوات السياسة النقدية ونتائجها في تفسير أكثر من (96%) من التغيرات في الحساب الجاري و(88%) من حساب رأس المال و(74%) من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات، هذه النتيجة تقود إلى نفي الفرضية التي بنى فيها الباحثان دراستهما والتي تنص على أنه (لا يمكن تفسير التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات الدولية بواسطة التغيرات في متغيرات السياسة النقدية).

3. دراسة Taylan Taner Dogan (2012):¹

*Macroeconomic Variables and Unemployment: The Case of Turkey**

تبلورت إشكالية هذه الورقة البحثية في التحقق من آثار الصدمات الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي ممثل بنمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الصادرات، معدل التضخم، معدل سعر الصرف، معدل سعر الفائدة بين البنوك، معدل نمو العرض النقدي $M1$) كمتغيرات مستقلة على معدل البطالة كمتغير تابع في الاقتصاد التركي خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأول لسنة 2010، وذلك باستخدام اختبار دوال الاستجابة الفورية فقط في إطار منهجية الانحدار الذاتي VAR دون قياس الأثر الذي يمكن أن تخلفه كل متغيرة من المتغيرات المفسرة لدالة البطالة.

توجت معالجة إشكالية هذه الورقة البحثية وفق اختبار دوال الاستجابة الفورية في إطار نموذج الانحدار الذاتي VAR بنتيجة مفادها أن الصدمات الإيجابية للنمو الاقتصادي، نمو الصادرات والتضخم تعكس استجابة فورية لمعدلات البطالة نحو الانخفاض، أما الصدمات الإيجابية لسعر الصرف، سعر الفائدة بين البنوك والعرض النقدي $M1$ فرصدت استجابة فورية لمعدلات البطالة نحو الزيادة، في سياق هذه النتيجة يمكن الإشارة إلى أنها نتيجة متوافقة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة Phillips Curve حول العلاقة الإيجابية بين البطالة والتضخم ودراسة Okun حول العلاقة السلبية بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة.

4. دراسة Chukiat Chaiboonsri - Kanchana Chokethaworn- Monekeo- Khounkhalax

²: Prasert Chaitip (2015)

*Money Supply Influencing on Economic Growth-wide Phenomena of AEC Open Region***

في ظل المعرفة المسبقة للنقدين على أن الزيادة في العرض النقدي سوف تنعكس بشكل رئيسي على التضخم دون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي جاءت هذه الورقة البحثية لقياس أثر التوسع في العرض النقدي على النمو الاقتصادي في منطقة AEC بالإضافة إلى بعض الدول المختارة من منظمة جنوب شرق آسيا ASEAN (تايلاند وإندونيسيا وسنغافورة وماليزيا والفلبين وفيتنام، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا).

¹ Taylan Taner Dogan , *Macroeconomic Variables and Unemployment: The Case of Turkey*, International Journal of Economics and Financial Issues, No 1, Vol 2, 2012, PP: 71-78.

* الترجمة: متغيرات الاقتصاد الكلي والبطالة: حالة تركيا.

² Chukiat Chaiboonsri - Kanchana Chokethaworn- Monekeo- Khounkhalax Prasert Chaitip, *Money Supply Influencing on Economic Growth-wide Phenomena of AEC Open Region*, , Procedia Economics and Finance, Vol 24, 2015, PP: 108-115.

** الترجمة: العرض النقدي يؤثر على نطاق ظواهر النمو الاقتصادي في منطقة AEC المفتوحة.

يُرد السبب الرئيسي قصد معالجة هذه الإشكالية ما حل ببعض الدول المختارة على اثر الأزمة العالمية 2008، فنتيجة لهذه الأزمة انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 6.7% في سنة 2007 إلى 1.8% في سنة 2009 لهذا اعتمدت السلطة النقدية لدول AEC سياسة نقدية توسعية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق خفض أسعار الفائدة من أجل زيادة حجم العرض النقدي في الاقتصاد.

استندت الورقة البحثية في التحليل القياسي لعلاقة العرض النقدي بالنمو الاقتصادي على نماذج بانل في إطار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL، حيث ركزت على بيانات سنوية ممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2013 لثلاث متغيرات وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDP)، العرض النقدي (M1) والودائع تحت الطلب (DD)، وتوصلت إلى رصد النتائج والحقائق التالية:

➤ نتائج تقدير المعلمات في المدى الطويل: أشارت نتيجة الاختبار عند مستوى معنوية 1% إلى وجود علاقة إيجابية بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي، وإلى علاقة سلبية بين هذا الأخير والودائع تحت الطلب.

➤ نتائج تقدير معلمات النموذج في المدى القصير لكل دولة: أشار معامل تصحيح الخطأ إلى وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بالنسبة للدول المشاركة في النموذج باستثناء سنغافورة فقد كان معامل تصحيح الخطأ غير معنوي في المدى القصير، كما أظهر ذات الاختبار إلى أن العرض النقدي يؤثر له علاقة إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي في الفيتنام فقط، أما بخصوص العلاقة السلبية فقد سجلت في كل من أندونيسيا، الفلبين ولاوس، وهو ما يعني أن العرض النقدي لا يؤثر على زيادة النمو الاقتصادي في المدى القصير، في حين تظهر علاقة الودائع تحت الطلب مع الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي في كل من أندونيسيا، الفلبين، ولاوس، وبشكل سلبي في دولة الفيتنام فقط.

5. دراسة Gurmit Kaur & Nur Asyiqin Bt. Zaharudin (2016):¹

Impact of Macroeconomic Policy Instruments and External Shock on Unemployment Rate in Malaysia*

يمثل هذا العمل ورقة بحثية شاركت ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث للأعمال والاقتصاد بجامعة ماليزيا، ركزت حول دراسة أثر أدوات سياسة الاقتصاد الكلي والصدمة الخارجية على معدل البطالة في ماليزيا باستخدام بيانات فصلية شملت أربعون (40) مشاهدة محصورة بين الفصل الأول لسنة 2006 والفصل الرابع لسنة 2015. اعتمد الباحثان في صياغة النموذج المراد تقديره على النظرية الاقتصادية وكذا على الدراسات السابقة، حيث أخذ النموذج التجريبي المصاغ الشكل الخطي المتعدد كالتالي: $UN = f(GG, Inf, Aoir, M_2, Oil)$ ، حيث يشير المتغير التابع إلى معدل البطالة (UN)، أما المتغيرات المفسرة فتشير إلى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية ومتغيرة الصدمات الخارجية، فالأولى تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GG) ومعدل التضخم (Inf) ومتغيرتين من

¹ Gurmit Kaur & Nur Asyiqin Bt. Zaharudin, *Impact of Macroeconomic Policy Instruments and External Shock on Unemployment Rate in Malaysia*, 3rd International Conference on Business and Economics, 21 - 23 September, 2016, Universiti Teknologi MARA, Puncak Alam, Selangor, Malaysia ,PP: 81-94.

* الترجمة: تأثير أدوات السياسة الاقتصادية الكلية والصدمة الخارجية على معدل البطالة في ماليزيا.

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

أدوات السياسة النقدية وهما العرض النقدي بمعناه الواسع (M_2) ومتوسط سعر الفائدة بين البنوك لليوم الواحد ($Aoir$)، أما الثانية – متغيرة الصدمات الخارجية- ممثلة بسعر النفط لقياسها (Oil).

وأشارت نتائج النموذج المقدّر إلى النتائج التالية:

$$UN = 4.7329 - 0.0199GG + 0.0203Inf - 0.2816Aoir - 0.0429M_2 - 0.0027Oil$$

t-statistic	(19.6255)	(2.2752)	(1.077)	(3.9135)	(4.4551)	(2.3411)
R^2	= 0.5018		F- statistic	= 16.69		

بناءً على النتائج الموضحة أعلاه، يتبين أن الدراسة فسّرت ما نسبته 50.18% من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة يُرد محتواها إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، كذلك دلّت نتائج التقدير على أن جميع المتغيرات المفسرة للنموذج ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% عدا متغيرة التضخم وهذا حسب اختبار t - $statistic$ ، ولكن ما يهمنا من نتائج تقدير هذه المعادلة هو استقصاء علاقة العرض النقدي بالبطالة، حيث أوضحت ذات النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين متغيرة العرض النقدي ومعدل البطالة وهذا من خلال الإشارة السالبة، فعند زيادة الأولى بـ 01% يستجيب معدل البطالة نحو الانخفاض بنسبة 0.0429% وهي نتيجة متوافقة مع منطق النظرية النقدية.

من خلال النتائج التي توجت بها الدراسة خرج الباحثان بتوصية مفادها على صانعي قرارات السياسات توظيف السياسة النقدية وزيادة معدل النمو الاقتصادي للسيطرة على البطالة، فسياسات النمو على المدى البعيد يمكن أن يكون لها امتداد إيجابي على زيادة العمالة وتقليل البطالة، بالإضافة إلى ضرورة تبني سياسات التكيف الهيكلي مع أرضية فعّالة للعمل التي من شأنها أن تخلق وظائف ومهارات جديدة مشتركة مع استخدام رأس المال المكثف للحد من البطالة.

6. دراسة *Md Qaiser Alam - Md Shabbir Alam* (2016):¹

*The Determinants of Inflation in India: The Bounds Test Analysis**

تميز الاقتصاد الهندي مع مطلع سنة 2014 بظهور بوادر تضخمية تمثلت في ارتفاع متواصل لحركة المستوى العام للأسعار، من هذا المنطلق بحثت وتبلورت إشكالية هذه الدراسة عن الأسباب والمصادر التضخمية في الهند على المدى الطويل والقصير على حد سواء باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية $ARDL$.

استفتحت الدراسة قصد تحقيق الغرض المبحوث فيه باستعراض الأدب النظري لظاهرة التضخم مظهرًا من خلاله مختلف العوامل التي من شأنها تعمل على دفع حركة المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، فقد أشارت الدراسة بدايةً لما أشارت إليه نظرية مليتون فريدمان فيما يتعلق بالنظرية الكمية للنقد والتي تنص على أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ينشأ عندما يزيد العرض النقدي على الإنتاج، ثم أشارت إلى العامل الثاني من خلال

¹ Md Qaiser Alam -Md Shabbir Alam, *The Determinants of Inflation in India: The Bounds Test Analysis*, *International Journal of Economics and Financial Issues*, No 2, Vol 6, 2016, PP: 544- 550.

* الترجمة: محددات التضخم في الهند: تحليل اختبار الحدود.

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

نظرية التكاليف والتي تُقر بأن ارتفاع تكاليف الإنتاج ستكون مصاحبة في ارتفاع المستوى العام للأسعار، كما بينت أن ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات يعد عامل من عوامل ظهور الحركة الصعودية لمستوى الأسعار وهذا ما فسّره نظرية جذب الطلب التي ترى إلى أن ارتفاع الطلب الكلي سيولد زيادة في الإنتاج وقصد الزيادة في هذه الأخيرة يتطلب زيادة الأجور وإذا زادت هذه الأخيرة سيقبل مستوى الربح، وبما أن هدف المستثمرين هو الربح سوف يعمل المستثمرون والمنتجون على رفع مستوى الأسعار حفاظاً على مستوى الربح على الأقل، أيضاً أشارت الدراسة إلى نظرية تعادل القوة الشرائية التي تنص على أن سعر الصرف (EXR) بين عملتين يعتمد على الأسعار النسبية للسلع متطابقة في كل من الدول التجارية، في حالة عدم وجود الرسوم الجمركية وتكاليف النقل، نفس السلع سيكون له نفس السعر في كل من البلدين إذا تم التعبير عن الأسعار بعملة مشتركة، يتأثر معدل التضخم في الدول الأصغر حجماً بمعدل تضخم الدول المهيمنة، حيث يعبر عن علاقة التضخم بين البلدين على النحو التالي :

$$P_d = E + P_f \text{ (حيث: } P_d \text{ : مستوى السعر في البلد الأصلي - } E \text{ : سعر الصرف الإسمي - } P_f \text{ : مستوى}$$

السعر في البلد الأجنبي)، وفي الأخير أشارت الدراسة إلى عوامل أخرى لظاهرة التضخم منها التقلبات في العرض الكلي، فاتورة الاستيراد، السياسة النقدية، السياسة المالية، ظروف الاقتصاد الكلي، الأسعار العالمية،... إلخ

وفقاً لما أشارت إليه النظريات السابقة في تفسير التضخم من جهة وما أشارت إليه الدراسات الأكاديمية السابقة التي تناولتها هذه الدراسة حول قياس محددات ومصادر التضخم من جهة أخرى، إضافةً إلى جملة المتغيرات التي يتميز بها الاقتصاد الهندي، شكلت وعبرت الدراسة عن الشكل الأساسي للعلاقة بين متغيرات النموذج على النحو التالي:

$$\ln(WPI) = f(\ln(MS), \ln(EXR), \ln(WP), \ln(GDP))$$

حيث تمثل: WPI : معدل التضخم في الهند، MS : العرض النقدي، EXR : سعر الصرف الروبية، WP : الأسعار العالمية، GDP : العرض الكلي للإنتاج.

توصلت الدراسة من خلال معالجة إشكاليتهما خلال الفترة 1989-2013 وفق منهجية $ARDL$ إلى ما يلي:

➤ نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية $ARDL$

1- نتائج تحليل معاملات نموذج الدراسة في الأجل البعيد: كانت وفق الشكل الموالي:

$\ln(WPI) = 1.072 + 0.741\ln(MS) - 0.587\ln(EXR) - 0.402\ln(WP) - 0.238\ln(GDP)$
t-statistic (7.123) (7.223) (6.741) (6.433) (1.353)
adjusted $R^2 = 0.881$

من خلال قراءتنا للنتائج أعلاه يمكن القول أن النموذج مقبول إحصائياً واقتصادياً، وذلك من خلال ملاحظة أن معالم النموذج ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t -statistic ما عدا معلمة العرض الكلي للإنتاج، كما يشير معامل التحديد الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج (R^2) إلى أن حوالي 88.1% من التغيرات الحاصلة في التضخم المحلي في الهند تعود محتواها إلى المتغيرات المحلية والخارجية للاقتصاد.

ما يهمنا من عرض هذه الدراسة هو علاقة العرض النقدي بالتضخم فقد أظهرت ذات النتائج أعلاه إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين المذكورين فعند زيادة العرض النقدي MS بـ 01% سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار في الهند بنسبة 74.1%، فهاته النتيجة المتوصل إليها توافق منطق النظرية النقدية.

2- نتائج تقدير وتحليل نموذج تصحيح الخطأ المقيد ECM وفق منهج $ARDL$: أظهر نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج $ARDL$ قصد قياس العلاقة في الأجل القريب أن معلمة حد تصحيح الخطأ مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، وبإشارة سالبة والتي تؤكد لنا نتائج $Bound Test$ بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما تشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ (-1.071) إلى معدل التضخم يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) تعادل 107.1%، أي أنه عندما ينحرف معدل التضخم خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 107.1% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t).

➤ اختبار السببية لـ **Granger**: توصل هذا الاختبار إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من العرض النقدي والعرض الكلي للإنتاج إلى المستوى العام للأسعار في الهند.

➤ اختبار الاستجابة الفورية: أشار هذا الاختبار إلى أن مستوى العام للأسعار المحلية يستجيب بشكل إيجابي لصدمة انحراف معياري واحد في العرض النقدي MS على مدار عشرون (20) سنة، أما عند إحداث صدمة لبقيّة المتغيرات المفسرة الأخرى والتي منها سعر الصرف ومستوى الأسعار العالمية فالاستجابة كانت سلبية في حدود 3 و 4 سنوات بشكل سلبي ثم بشكل إيجابي، أما عند إحداث صدمة في العرض الكلي للإنتاج فإن المستوى العام للأسعار المحلي استجاب أولاً بشكل إيجابي وعلى مدار 3 سنوات ثم بشكل سلبي يصل إلى 20 سنة.

في ختام معالجة الإشكالية المبحوث فيها أوصت الدراسة بتوصية مفادها ضرورة استقرار مستوى الأسعار المحلية من خلال التحكم في نمو العرض النقدي.

7. دراسة **Sule Gungor - Fatih Kaplan (2017)**:¹

The Relationship Between Money Supply, Interest Rate and Inflation Rate: an Endogeneity-Exogeneity Approach*

على إثر الأزمة المالية لعام 2008، قام البنك المركزي بتركيا بتطبيق سياسة التوسع في العرض النقدي كما فعلت العديد من الاقتصاديات، وباعتبار أن التغيرات في العرض النقدي تترك أثراً على اتجاه بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدل الفائدة ومعدل التضخم، تمحورت إشكالية هذا العمل البحثي في اختبار العلاقة بين العرض النقدي ($M1$) ومعدل التضخم (INF) ومعدل الفائدة الحقيقي للاقتراض بين البنوك ** (I) وفق طريقة

¹ Fatih Kaplan- Sule Gungor , *The Relationship Between Money Supply, Interest Rate and Inflation Rate: an Endogeneity-Exogeneity Approach*, European Scientific Journal January, No 1, Vol 13, 2017, PP: 30-38.

* الترجمة: العلاقة بين عرض النقود ومعدل الفائدة ومعدل التضخم: مقارنة عدم التجانس.

** تم احتساب معدل الفائدة الحقيقي وفق العلاقة التالية: معدل الفائدة الحقيقي = $[(1 + \text{معدل الفائدة}) / (1 + \text{معدل التضخم})] - 1$ $\times 100$.

تحليل التباين المعمم في إطار منهجية الانحدار الذاتي VAR، ولهذا الغرض تم استخدام بيانات شهرية لذات المتغيرات للفترة الممتدة 2008-2015. ومن خلال الاستعانة بطريقة (Cholesky Variance Decomposition) وطريقة تحليل التباين المعمم في إطار منهجية VAR تم التوصل إلى النتائج التالية:

➤ حسب تحليل Cholesky للتباين: أظهر هذا التحليل خلال نهاية الشهر الأول أن سبب التغير في العرض النقدي يُرجع للعرض النقدي ذاته بنسبة (97.5%) وإلى معدل التضخم بنسبة (0.004%) وإلى سعر الفائدة بنسبة (2.44%)، أما سبب التغير في معدل التضخم لذات الفترة فيُرد إلى معدل التضخم ذاته بنسبة (100%)، في حين يفسر سبب التغير في سعر الفائدة خلال نهاية الشهر الأول إلى ذاته بنسبة (82.7%) أما النسبة الباقية يفسره معدل التضخم (17.25%)، وفي نهاية فترة الدراسة والمقدرة بـ 12 شهراً يظهر أن التغير في العرض النقدي سيبقى يُرد إلى ذاته بنسبة (90.7%) أما النسبة الباقية فتُرد إلى معدل التضخم بنسبة (5.48%) وإلى سعر الفائدة بنسبة (3.78%)، أما بشأن التغير في معدل التضخم يلاحظ أن سببه يرجع إلى ذاته بنسبة (96.34%) وإلى العرض النقدي وسعر الفائدة بنسبة (2.58%) و(1.06%) على التوالي، كما يلاحظ خلال نهاية 12 شهراً أن التغير في سعر الفائدة يرد إلى ذاته بنسبة (81.46%) وإلى معدل التضخم وسعر الفائدة بـ (18.33%) و(0.19%) على الترتيب.

➤ أما وفقاً لنتيجة قرار التباين المعمم: فقد تم رصد نفس الملاحظة السابقة، أي أن لكل متغير من المتغيرات المذكورة يرد تفسير تغيراتها عبر الزمن إلى ذاتها بنسب عالية، فالتغيرات الحاصلة في العرض النقدي خلال الفترة الأولى ترد إلى نفسه بنسبة (88.03%) ثم إلى سعر الفائدة بنسبة (1.90%) والنسبة الباقية إلى معدل التضخم (0.004%) وتبقى نفس الملاحظة حتى نهاية الفترة، أي أن المفسر الأول هو العرض النقدي ثم سعر الفائدة وفي الأخير التضخم، أما ما تم ملاحظته بشأن التغيرات الحاصلة في معدل التضخم خلال الفترة الأولى فيُرد إلى ذاته بنسبة (85.27%) ثم إلى سعر الفائدة بنسبة (14.71%) وفي الأخير إلى العرض النقدي بنسبة (0.004%)، و(76.81%) على الترتيب، أما سعر الفائدة فالتغيرات التي تشرح تغيراته خلال الفترة الأولى ترد إلى ذاته بنسبة (83.89%) ثم إلى معدل التضخم بنسبة (14.47%) وفي الأخير إلى العرض النقدي بنسبة (1.62%) وتبقى نفس الملاحظة حتى نهاية فترة الدراسة من حيث أولوية كل متغير في تفسير الآخر.

8. دراسة Sana Naseem (2018):¹

*Macroeconomics Determinants of Saudi Arabia's Inflation 2000-2016: Evidence and Analysis**

إن نشوء التضخم في اقتصاد مفتوح لا يرد إلى عوامل محلية فحسب بل وحتى العوامل العالمية، من هذه العبارة وباعتبار اقتصاد المملكة العربية السعودية اقتصاد مفتوح تبلورت إشكالية الباحثة في قياس وتعداد أي المحددات للاقتصاد الكلي الأكثر تأثيراً وسبباً في نشوء التضخم في الاقتصاد السعودي.

¹ Sana Naseem, *Macroeconomics Determinants of Saudi Arabia's Inflation 2000-2016: Evidence and Analysis*, *International Journal of Economics and Financial Issues*, No 3, Vol 8, 2018, PP: 137- 141.

* الترجمة: العوامل الاقتصادية الكلية ومحددات التضخم في المملكة العربية السعودية 2000-2016: الأدلة والتحليل.

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

ركزت هذه الدراسة في سبيل معالجة إشكالياتها على نموذج الانحدار الخطي المتعدد في قياس أثر العرض النقدي ($M2$)، سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي ($EXCR$)، نسبة إجمالي الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (EXP)، نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (IMP)، متوسط أسعار النفط (OP)، ومعدل البطالة (UR) كمتغيرات مستقلة على معدل التضخم (INF) كمتغير تابع، وتوصلت نتائج نموذج الانحدار إلى ما يلي:

$$INF = 0.294732M2 + 66.93185 EXCR + 0.180594 EXP + 0.354989IMP + 0.067949 OP - 0.372094 UR$$

t-statistic	(3.17)	(4.13)	(3.38)	(4.23)	(3.74)	(0.289)
-------------	--------	--------	--------	--------	--------	---------

من خلال النتائج الموضحة أعلاه تبين أن محددات التضخم في اقتصاد المملكة العربية السعودية تُرد إلى عوامل محلية وعالمية على حد سواء وهذا من خلال قبول أثر جميع متغيرات الاقتصاد الكلي عدا متغيرة معدل البطالة إحصائياً واقتصادياً على معدل التضخم عند مستوى معنوية 5 %، ولكن ما يهمنا من استعراض هذه الدراسة هي علاقة العرض النقدي بالتضخم، فقد أظهرت ذات النتائج السابقة إلى أن العرض النقدي ($M2$) تربطه علاقة إيجابية مع معدل التضخم وهذا ما تم ملاحظته من خلال الإشارة الموجبة، فالزيادة في العرض النقدي في الاقتصاد السعودي تتعايش جنباً لجنب مع الزيادة في المستوى العام للأسعار، بمعنى كل زيادة في ($M2$) ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

على إثر النتائج التي توصلت إليها الدراسة قدمت الباحثة التوصيات التالية:

- ♦ على مؤسسة النقد العربي السعودي اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من زيادة العرض النقدي الذي سوف يضيي كنتيجة مقابلة إلى انخفاض الإنفاق العام ومن ثمَّ انخفاض الطلب الكلي.
- ♦ يجب أن تعيد مؤسسة النقد العربي السعودي النظر فيما يتعلق بسعر الصرف المرتبط بالريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي.

ثانياً: الفجوة العلمية بين إشكالية الدراسة الحالية والدراسات السابقة

مكّنت مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بالاقتصاديات الدول المتقدمة ومقارنتها بالدراسة الحالية من رصد جوانب الاختلاف والاتفاق ومن ثمَّ بيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، وما ساعد على ذلك ما احتواه الجدول التالي، والذي يضم ملخص الدراسات القياسية السابقة التي تمت على مستوى الاقتصاديات الدول المتقدمة.

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

الجدول رقم 01-02: ملخص الدراسات السابقة والمتعلقة باقتصاديات الدول المتقدمة

الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		عينة الدراسة	فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	النتيجة
		التابعة	المستقلة				
الدراسة 01 عبد الحسين الجليل الغالي- سوسن كريم الجبوري (بدون سنة)	قياس الأثر الذي يتركه العرض النقدي بحسب مقاييسه على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي	الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، صافي الموازنة الحكومية، الإنفاق الحكومي، البطالة وسعر الصرف الأجنبي	العرض النقدي بمختلف مجاميعه (M1, M2, M3 فضلا عن العملة في التداول M0)	كندا، اليابان، إسبانيا	معطيات سنوية كندا واليابان 2001-1985 وإسبانيا 1997-1985	الانحدار الخطي البسيط	أغلب التأثيرات التي استجابت لها المتغيرات الاقتصادية الكلية كانت متأنية من العملة في التداول M0
الدراسة 02 جليل شيعان ضمير (2011)	قياس واختبار أثر متغيرات السياسة النقدية على أرصدة ميزان المدفوعات	الحساب الجاري، حساب رأس المال، رصيد ميزان المدفوعات	سعر الفائدة، عرض النقود (M2)، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، المستوى العام للأسعار	أمريكا	معطيات فصلية 1989-1980	نموذج التأخيرات الزمنية	تفسر متغيرات السياسة النقدية (96%) من التغيرات في الحساب الجاري و(88%) من حساب رأس المال و(74%) من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات
دراسة 03 Taylan Taner (2012) Dogan	قياس أثر الصدمات الكلية للاقتصاد على معدل البطالة	معدل البطالة (UNE)	نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الصادرات، معدل التضخم، معدل سعر الصرف، معدل سعر الفائدة بين البنوك، معدل نمو العرض النقدي M1	تركيا	من الربع الأول 2000 - الربع الأول 2010	اختبار دوال الاستجابة الفورية فقط في إطار منهجية الانحدار الذاتي VAR	الصدمات الإيجابية للنمو الاقتصادي، نمو الصادرات والتضخم تعكس استجابة فورية لمعدلات البطالة نحو الانخفاض، أما الصدمات الإيجابية لسعر الصرف، سعر الفائدة بين البنوك والعرض النقدي M1 فرصدت استجابة فورية لمعدلات البطالة نحو الزيادة.

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

الدراسة 04 <i>Chukiat Chaiboonsri (2015)</i>	قياس أثر التوسع في العرض النقدي على النمو الاقتصادي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDP)	العرض النقدي (M1) والودائع تحت الطلب (DD).	بعض الدول المختارة من منظمة ASEAN	معطيات سنوية 2013-1995	منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL	في الأجل الطويل: وجود علاقة إيجابية بين (M1) و (GGDP)، وعلاقة سلبية بين (DD) و (GGDP) حسب اختبار PMG. في الأجل القصير: (M1) يؤثر بالإيجاب على (GGDP) في الفيتنام فقط، أما (DD) تؤثر على (GGDP) بشكل إيجابي في أندونيسيا، الفلبين، ولاوس، وبشكل سلبي في دولة الفيتنام فقط.
الدراسة 05 <i>Gurmit Kaur (2016)</i>	قياس أثر أدوات سياسة الاقتصاد الكلي والصدمة الخارجية على معدل البطالة	معدل البطالة (UN)	نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، عرض النقود (M ₂)، سعر الفائدة بين البنوك لليوم الواحد، سعر النفط	ماليزيا	معطيات فصلية 2015-2006	أسلوب الانحدار الخطي المتعدد	جميع المتغيرات المفسرة للنموذج ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5 % عدا متغيرة التضخم، ووجود عكسية بين متغيرة العرض النقدي ومعدل البطالة
الدراسة 06 <i>Md Qaiser Alam - Md Shabbir Alam (2016)</i>	البحث عن الأسباب والمصادر التضخمية في الهند على المدى الطويل والقصير	معدل التضخم WPI	العرض النقدي (MS)، سعر الصرف، الأسعار العالمية. العرض الكلي.	الهند	معطيات سنوية 2013-1989	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL	88.1% من التغيرات في التضخم المحلي في الهند تعود محتواها إلى المتغيرات المحلية والخارجية للاقتصاد، وجود علاقة سببية من MS و GDP إلى التضخم.
دراسة 07 <i>Sule Gungor (2017)</i>	اختبار العلاقة بين العرض النقدي (M1) ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي	العرض النقدي (M1)، معدل التضخم، معدل الفائدة الحقيقي	العرض النقدي (M1) ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي	تركيا	معطيات شهرية 2015-2008	طريقة تحليل التباين المعمم في إطار منهجية الانحدار الذاتي VAR	وجود علاقة تشابكية في تفسير التغيرات في كل من العرض النقدي، معدل الفائدة ومعدل التضخم، حيث كل متغير يعزى إلى حدوث تغير في نفسه وإلى المتغيرات الأخرى.
دراسة 08 <i>Sana Naseem (2018)</i>	قياس وتعداد أي المحددات للاقتصاد الكلي الأكثر تأثيراً وسبباً في نشوء التضخم	معدل التضخم (INF)	(M2)، سعر الصرف، نسبة إجمالي الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط، البطالة	المملكة العربية السعودية	معطيات سنوية 2016-2000	أسلوب الانحدار الخطي المتعدد	قبول أثر جميع متغيرات الاقتصاد الكلي عدا متغيرة البطالة على التضخم، والزيادة في العرض النقدي في الاقتصاد السعودي تعالish جنباً لجنب مع الزيادة في التضخم

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على ما تم استعراضه من الدراسات السابقة المتضمنة اقتصاديات الدول المتقدمة.

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

من خلال ما تم استعراضه من الدراسات والأبحاث السابقة والمتضمنة عينة متنوعة من الدول المتقدمة يمكن القول أن الدراسة الحالية قد استفادت كثيراً منها، حيث حاولت أن توظف كثيراً من الجهود السابقة قصد الوصول إلى تشخيص دقيق للإشكالية ومعالجتها بشكل شمولي، ومن جوانب الاستفادة العلمية من تلك الدراسات نذكر:

- ◆ استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الوصول إلى المنهج الملائم لهذه الدراسة.
- ◆ وظفت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم إشكالية الدراسة وأهميتها.
- ◆ استفادت الدراسة الحالية من تجارب الدراسات السابقة في معرفة الأدوات المستخدمة في عملية التقدير.
- ◆ استفادت الدراسة الحالية من الدراسات أنفة الذكر فيما يخص انتقاء مؤشرات مفسرة مكملية لتفسير الظواهر المراد معالجتها، حيث تم استخدام المتغيرات الأكثر قبولاً من الناحية النظرية.

أما من جانب الاتفاق، فقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه أغلب الدراسات السابقة في أن متغيرة العرض النقدي تمارس تأثيراً إيجابياً على كل من النمو الاقتصادي والتضخم (بالنسب للتضخم وجدنا العلاقة طردية فقط في الأجل القصير)، وتأثيراً سلبياً على كل من البطالة وميزان المدفوعات (بالنسبة لميزان المدفوعات وجدنا العلاقة عكسية في الأجل القصير فقط)، باستثناء دراسة *Taylan Taner Dogan* (2012) والتي توصلت إلى أن متغيرة العرض النقدي لها استجابة فورية لمعدلات البطالة نحو الزيادة.

أما من جانب ما يميز الدراسة الحالية من ذات الدراسات السابقة فنذكرها وفق النقاط التالية:

- ◆ الاقتصاد المعني بالدراسة: خلافاً لطبيعة اقتصاديات الدول المتقدمة فقد تناولت الدراسة الحالية الاقتصاد الجزائري وهو اقتصاد سائر في طريق النمو.
- ◆ إشكالية الدراسة: غالبية الدراسات التي تم استعراضها ناقشت إشكاليات ذات علاقة جزئية بإشكالية الدراسة الحالية، فقد تناولت مثلاً دراسة *Chukiat Chaiboonsri* (2015) علاقة العرض النقدي بأحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ألا وهو النمو الاقتصادي، وهذا دون بقية المؤشرات الأخرى، أما بقية الدراسات الأخرى عدا دراسة عبد الحسين الجليل الغالي- سوسن كريم الجبوري فقد ظهرت علاقة العرض النقدي مع أحد مؤشرات منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل جزئي ضمن النماذج المقدر، أما بخصوص دراسة عبد الحسين الجليل الغالي- سوسن كريم الجبوري فيمكن الإدلاء بأنها الدراسة الوحيدة (في حدود إطلاع الطالبة) التي ناقشت أثر العرض النقدي على أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي.

- ◆ الفترة الزمانية التي تناولتها الدراسة: فقد تباينت معطيات الدراسات السابقة بين شهرية وفصلية وسنوية، أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت معطيات سنوية امتدت من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018.

- ◆ المنهجية القياسية: تميّزت الدراسة الحالية عن بقية الدراسات السالفة الذكر من حيث المنهج القياسي المتبع في تحليل الظواهر المعتمدة، ونشير هنا بشكل خاص دراسة عبد الحسين الجليل الغالي- سوسن كريم الجبوري باعتبارها الأقرب للدراسة الحالية، كذلك فقد اختلفت هذه الأخيرة عنها من حيث عدد المتغيرات المتضمنة في النماذج القياسية للبحث، المنهج، الأداة، الطرق الإحصائية والاختبارات القياسية وصولاً إلى النماذج المعتمدة.

المبحث الثاني: دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة تعلق

باقتصاديات الدول النامية

تعددت الدراسات والأبحاث التطبيقية المهمة بقضية العرض النقدي والمؤشرات الاقتصادية الكلية كذلك في عينات متنوعة من اقتصاديات الدول النامية ولفترات زمنية مختلفة، وفي حدود استطلاع الطالبة لأهم تلك الدراسات سيتم ضمن هذا المبحث عرض أهمها محاولة الاستفادة منها من خلال تحديد المتغيرات، أشكال النماذج القياسية والنتائج وكذا التوصيات المتوصل إليها.

أولاً: الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة

1. دراسة عبد الحسين الجليل الغالي- سوسن كريم الجبوري (2008):¹ استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية.

تمحورت إشكالية هذه الورقة البحثية حول بيان الأثر الذي يتركه العرض النقدي بمختلف مجاميعه ($M1$, $M2$, $M3$ فضلاً عن العملة في التداول $M0$) في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، صافي الموازنة الحكومية، الإنفاق الحكومي، البطالة، سعر الصرف الأجنبي) بوصفها متغيرات تابعة يؤثر فيها متغير مستقل ألا وهو العرض النقدي.

استخدمت الدراسة من أجل معالجة الإشكالية المطروحة على بيانات عينة من الدول النامية ولفترات مختلفة حسب طبيعة البيانات المتوفرة لهذه الدول، فبالنسبة لكل من مصر والهند امتدت مدة التحليل بين سنتي 1985-2001، أما بالنسبة لكل من الفلبين والمكسيك فقد كانت البيانات المستعملة تغطي الفترة 1985-1997، واستناداً لهذا تكون العينة المختارة للدراسة تضم أربعة دول نامية ذات مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي.

انطلقت الدراسة من مجموعة من الفرضيات مفادها أن العرض النقدي بمختلف مجاميعه يؤثر على كل من الناتج المحلي الإجمالي، مستوى العام للأسعار، الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الأجنبي بشكل إيجابي، ويؤثر في كل من سعر الفائدة، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، صافي الموازنة الحكومية، البطالة بشكل سلبي.

ولإثبات أو نفي هذه الفرضية استعانت الدراسة بأسلوب الانحدار الخطي البسيط وفق برمجية (Minitab under Windows) وتوصلت إلى النتائج التالية:

➤ بالنسبة للمكسيك: العرض النقدي بمختلف مجاميعه لم يكن له تأثير على كل من الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، صافي الموازنة الحكومية وسعر الصرف الأجنبي، وله تأثير على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولقد كان للعرض النقدي الضيق $M1$ الأكثر تأثيراً، حيث ظهر تأثيره بشكل واضح على كل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر

¹ عبد الحسين الجليل الغالي - سوسن كريم الجبوري، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية، مرجع سابق، ص: 192-234.

الفائدة، أما صافي العملة في التداول $M0$ فقد كان تأثيرها على المستوى العام للأسعار، وظهر تأثير العرض النقدي الأوسع $M3$ على الإنفاق الحكومي، في حين لم يسجل العرض النقدي الواسع $M2$ أي تأثير على أي متغير اقتصادي.

➤ بالنسبة لمصر: العرض النقدي بمختلف مجاميعه لم يكن له تأثير على ميزان المدفوعات وصافي الموازنة الحكومية، وله تأثير على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولقد كان للعرض النقدي الواسع $M2$ الأكثر تأثيراً، حيث ظهر تأثيره بشكل واضح على كل من الإنفاق الحكومي والبطالة وسعر الصرف الأجنبي، أما صافي العملة في التداول $M0$ فقد كان تأثيرها على سعر الفائدة والميزان التجاري، وظهر تأثير العرض النقدي الضيق $M1$ على الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار، أما العرض النقدي الأوسع $M3$ لم يكن له أي تأثير على أي متغير.

➤ بالنسبة للفلبين: العرض النقدي بمختلف مجاميعه لم يكن له تأثير على سعر الفائدة، الميزان التجاري وصافي الموازنة الحكومية، وله تأثير على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولكن المجمع النقدي الوحيد الذي كان له تأثير على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية هو صافي العملة في التداول $M0$ ، أما المجاميع النقدي الأخرى $M1, M2, M3$ لم يسجل لها أي تأثير على أي متغير اقتصادي كلي.

➤ بالنسبة للهند: العرض النقدي بمختلف مجاميعه لم يكن له تأثير على ميزان المدفوعات والبطالة، وله تأثير على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولقد كان لصافي العملة في التداول $M0$ الأكثر تأثيراً، حيث ظهر تأثيره بشكل واضح على كل من الناتج المحلي الإجمالي، المستوى العام للأسعار، الميزان التجاري وسعر الصرف الأجنبي، ثم يأتي في المرتبة الثانية العرض النقدي الأوسع $M3$ ، فقد كان تأثيره على سعر الفائدة وصافي الموازنة الحكومية، أما العرض النقدي الواسع $M2$ فظهر تأثيره فقط على الإنفاق الحكومي، في حين لم يسجل العرض النقدي الضيق $M1$ أي تأثير على أي متغير اقتصادي كلي.

في ظل ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أوصى الباحثان بمجموعة من التوصيات أهمها:

- ♦ على السلطة النقدية على التحكم والتركيز في صافي العملة المتداولة $M0$ والعرض النقدي الضيق $M1$ عند صياغتها للسياسة النقدية في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- ♦ ضرورة نشر الوعي والثقافة البنكية في أوساط المجتمع والتقرب من الأفراد لكسب ثقتهم، وهذا من أجل زيادة فاعلية مجاميع العرض النقدي الأخرى $M2, M3$ أي التوسع في الائتمان كأحد مكونات العرض النقدي.

2. دراسة Amassoma (2015):¹

*The Efficacy of Policy Variables in Reducing Unemployment Rate in Nigeria**

ناقشت إشكالية هذه الدراسة في مدى فعالية بعض المتغيرات الرئيسية في مجال السياسة النقدية نحو تخفيض معدلات البطالة على مستوى بيئة الاقتصاد النيجيري على طول سلسلة زمنية مدتها ثلاثاً وأربعين (43) سنة محصورة ما بين سنة 1970 وسنة 2013، وذلك باستخدام منهجية نموذج تصحيح الخطأ $VECM$ في

¹ Amassoma, *The Efficacy of Monetary Policy Variables in Reducing Unemployment Rate in Nigeria*, International Finance and Banking, No 2, Vol 2, 2015, PP: 52-71.

* الترجمة: فاعلية متغيرات السياسة النقدية في خفض معدل البطالة في نيجيريا.

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

تحليل بيانات النموذج المكون من: العرض النقدي بمعناه الواسع (M2)، سعر سندات الخزنة (TBILL)، سعر الصرف (EXCHR)، سعر الفائدة (MPR)، مؤشر أسعار المستهلك-معدل التضخم (CPI) كمتغيرات مفسرة للمتغير التابع معدل البطالة (UNE).

خلصت الدراسة بعد الاستعانة بجملة من الاختبارات إلى النتائج التالية:

➤ تقدير أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الأجل الطويل والقصير: توجت نتائج تقدير أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الأجل الطويل بالنتائج التالية:

$$\begin{aligned} \ln(UNE) = & -13.53905 + 0.078403\ln(EXCHR) + 1.981921\ln(M2) - 0.248740\ln(MPR) \\ & - 2.691937\ln(CPI) + 0.07001\ln(TBILL) \\ \text{t-statistic} & \quad (1.06) \quad (3.87) \quad (1.58) \quad (0.91) \quad (1.759) \quad (0.314) \\ R^2 = & 0.7075, \quad F\text{-statistic} = 18.38, \quad n=43, \quad DW= 1.196 \end{aligned}$$

أوضحت نتائج التقدير أعلاه إلى أن المتغيرات التفسيرية تشرح ما نسبته 70.75% من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة في نيجيريا خلال فترة الدراسة، كما أوضحت ذات النتائج إلى أن متغيرة العرض النقدي بمعناه الواسع وهو ما يهمنا ليس لها أي تأثير على معدلات البطالة عند مستوى معنوية 10%، في ذات السياق يمكن أن نشير أن من بين متغيرات السياسة النقدية نجد فقط إلا متغيري سعر الصرف ومؤشر أسعار المستهلك من كان لهما الأثر على معدلات البطالة عند مستوى معنوية 5% و 10% على الترتيب.

أما نتائج تقدير أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الأجل القصير* تشير إلى أن معامل تصحيح الخطأ ECM سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، أي (ECM=-1.61) ما يعني أن النموذج يصحح اختلاله في المدى القصير بنحو 161% من سرعة التكيف من أجل العودة إلى التوازن على المدى الطويل، بالإضافة إلى ما سبق فقد أشارت نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير إلى أن متغيري العرض النقدي ومؤشر أسعار المستهلك هما من سجلتا فقط تأثيراً معنوياً على معدلات البطالة.

➤ اختبار تحديد اتجاه السببية: دلّت نتائج السببية وفق اختبار Granger إلى رصد علاقة سببية واحدة فقط ذات الاتجاه الأحادي تتجه من سعر الصرف إلى معدلات البطالة.

من خلال مناقشة الباحث للنتائج التي توصل إليها قدم مجموعة من التوصيات وهي:

- ◆ يجب على السلطة النقدية ضمان موقف السياسة النقدية المعقولة التي ستكون مناسبة لخفض سعر الفائدة في الاقتصاد، فعلى سبيل المثال إذا خفضت السلطة النقدية سعر الفائدة سوف تعطي للمستثمرين فرصة الحصول على عقود التي من شأنها تعمل على زيادة التوظيف ومن ثمّ تقليل البطالة.
- ◆ على السلطة النقدية ضمان استقرار سعر الصرف حتى لا يرتفع منحنى معدلات البطالة.

* قام الباحث عند تقديره للعلاقة بين متغيرات السياسة النقدية ومعدلات البطالة في الأجل القصير أولاً بتقديرها في الأجل الطويل ثم تقدير بواقي النموذج المتحصل عليه وكخطوة ثالثة فحص متغيرة بواقي هذا النموذج باستخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور (ADF) عند المستوى، ومن خلال هذه الخطوات توصل الباحث إلى أن متغيرة بواقي النموذج مستقرة عند المستوى معنوية 1% وهي نتيجة تدعم اختبار اشكالية دراسته وفق نموذج تصحيح الخطأ.

♦ كما ينبغي أن تكفل السلطة النقدية استقرار الأسعار التي سوف تضمن الاستثمارات المستدامة التي يمكن أن تعزز فرص العمل.

3. دراسة حيدر عباس دربي (2016):¹ العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في العراق للفترة 1970 – (2013).

سعت هذه الدراسة إلى تشخيص العلاقة واتجاه السببية بين النمو الاقتصادي والقطاع المالي في العراق على مدار 43 سنة بداية من سنة 1970 إلى غاية سنة 2013.

استعان الباحث للإجابة عن إشكالية الدراسة بجملة من الاختبارات تتعلق باستقرارية السلاسل الزمنية، منهج التكامل المشترك لاختبار العلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، الانحدار الذاتي المتجه غير المقيد VAR واختبار قرانجر Grange لتحديد اتجاه السببية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي $GDPC$ والذي أخذ كمؤشر للنمو الاقتصادي ومؤشرات قياس التطور المالي والمتمثلة في: نسبة عرض النقود الضيق $M1$ إلى GDP ، نسبة عرض النقود الواسع $M2$ إلى GDP ، نسبة عرض النقود الأوسع $M3$ إلى GDP ، نسبة أشباه النقود QM إلى GDP ، نسبة إجمالي الودائع BD إلى GDP ، نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص CP إلى GDP . توجت الدراسة بعد إجراء مجموعة من الاختبارات بعرض النتائج التالية:

➤ اختبار السببية لأنموذج الانحدار الذاتي المتجه غير المقيد $Unrestricted VAR^*$: بيّن هذا الاختبار إلى وجود علاقة سببية ثنائية في الأجل القصير بين النمو الاقتصادي وبعض مقاييس التطور المالي ($M2/GDP$, $M3/GDP$) حيث فسر الباحث هذه العلاقة إلى اعتماد صادرات العراق على النفط بشكل رئيسي مما أدت إلى زيادة موجودات البنك المركزي العراقي والمتبوعة في زيادة عرض النقود، الذي ترتب عنه ارتفاع في النمو الاقتصادي، كما وبيّن ذات الاختبار بغياب علاقة ثنائية متبادلة بين النمو الاقتصادي وبين (CP/GDP , BD/GDP , QM/GDP , $M1/GDP$) في الأجل القصير.

في ظل النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي تعبر عن إهمال القطاع المالي وعدم قيامه بالدور المنوط في رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1970-2013) بسبب اعتماد اقتصاد البلاد على مورد النفط كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، أوصى الباحث بضرورة توجيه السياسات الحكومية لتنويع الاقتصاد من خلال التوسع في القطاعات الأخرى كالزراعة، الصناعة، السياحة... إلخ والتي يراها ستؤدي إلى تفعيل القطاع المالي ومن ثم تعزيز التنمية الاقتصادية، كما أوصى بضرورة توجه السياسات الحكومية نحو تطوير القطاع المالي والذي رُصد له تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي في العراق.

¹ حيدر عباس دربي، العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في العراق للفترة 1970 – 2013، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 04، 2016، ص: 169 – 184.

* استعان الباحث بتقدير النموذج وفق طريقة الانحدار الذاتي المتجه غير المقيد VAR بدلاً من نموذج تصحيح الخطأ $VECM$ نظراً لعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

4. دراسة حيدر عباس دربي (2016):¹ أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970 – 2014).

تمحورت إشكالية هذه الدراسة في بيان أثر العمق المالي مقاساً بنسبة عرض النقود الواسع بالنواتج المحلي الإجمالي (M_2/GDP) ومعدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (EXG) على معدل التضخم (INF)

في بيئة الاقتصاد العراقي على امتداد 44 سنة ابتداءً من سنة 1970 إلى غاية سنة 2014.

اعتمد الباحث قصد الإجابة على إشكالية دراسته المطروحة على طريقة كل من *Engle-Granger* ذات الخطوتين و *Johanson and Juselius* لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، ونموذج تصحيح الخطأ *VECM* لتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين المتغيرات، وتُشير نتائج هذه الاختبارات إلى ما يلي:

➤ اختبار نموذج تصحيح الخطأ *VECM*: أشار هذا الاختبار إلى أن قيمة معلمة حد التصحيح في معادلة انحدار التضخم على نسبة عرض النقود الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا معادلة انحدار التضخم على معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على أنها معنوية وسالبة، مما يُشير إلى أن العمق المالي وسعر صرف الدينار يُساعدان في تفسير التغيرات الحاصلة في معدل التضخم في الأجل الطويل.

➤ اختبار سببية نموذج تصحيح الخطأ *VECM*: دَلَّ هذا الاختبار إلى أن هناك علاقة سببية تتجه من العمق المالي ومعدل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي إلى معدل التضخم في الأجل القصير.

جاءت النتائج التي توصل إليها الباحث موافقة تماماً مع منطق النظرية الاقتصادية ومع نتائج أغلب الدراسات السابقة ذات الصلة بإشكالية الدراسة، لهذا يوصي الباحث صانعي السياسة الاقتصادية في العراق الاستفادة من معرفة القيم السابقة للعمق المالي ومعدل سعر الصرف ومعدل التضخم للتنبؤ بمعدلات التضخم الذي يساعد على انتاج سياسة سليمة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، كما أوصى وأكد على ضرورة التحكم في كمية عرض النقود وإيجاد وسائل وأدوات لامتصاص أثر زيادتها على معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى إتباع سياسة لسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي تُحافظ على تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة في ذات الأجلين.

¹ حيدر عباس دربي، أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 03، 2016، ص ص: 24 – 08.

5. دراسة (Suleiman F. Ogunyinka, Deborah G. Ojagwo, and Francisca Ogbuehi): 2016¹

Monetary Policy and Unemployment in Nigeria: Is there a Dynamic Relationship?

أعدت هذه الورقة البحثية قصد استقصاء واختبار العلاقة الديناميكية بين قنوات السياسة النقدية ومعدل البطالة في بيئة الاقتصاد النيجيري باستخدام بيانات فصلية امتدت من سنة 1983 إلى غاية سنة 2014. ومن أجل معرفة ما إذا كانت هناك استجابة لمعدلات البطالة في مواجهة الصدمات النقدية وإلى أن هناك علاقة ترابط وسببية بينهما في حقل الاقتصاد النيجيري، استخدم الباحثون منهجية أشعة الانحدار الذاتي VAR، والذي ضمّ ثلاث المعادلات التالية: - معادلة معدل البطالة ($Unem$) - معادلة سعر الفائدة (MPR) - معادلة معدل نمو العرض النقدي (M_{2g}) - معادلة إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFC_g). توصلت الدراسة من خلال الاستعانة بجملة الاختبارات إلى النتائج التالية:

➤ نموذج أشعة الانحدار الذاتي $VAR(1)$: سنكتفي ضمن النموذج المقدر $VAR(1)$ باختيار معادلة البطالة ومعادلة العرض النقدي فقط، وهذا نظراً لاهتمام دراستنا حول علاقة العرض النقدي بمستويات البطالة.

1- معادلة معدل البطالة: تلخص وفق الشكل التالي:

$$Unem_t = -0.165975 + 0.921857Unem_{t-1} - 0.00238GFC_{g,t-1} - 0.001780M_{2g,t-1} + 0.0042711MPR_{t-1} + 0.190399Dummy_1 + 0.689730Dummy_2 - 0.807994Dummy_3$$

t- statistic	(-0.40)	(26.84)	(2.85)	(0.83)	(1.79)	(0.82)	(1.70)	(2.67)
R^2	0.967				F- statistic = 482.4683			

بيّنت نتائج تقدير معادلة البطالة أعلاه إلى أن معلمة معدل العرض النقدي ($M_{2g,t-1}$) ذات علاقة عكسية مع معدل البطالة ($Unem_t$)، غير أن هذه العلاقة أثبتت عدم معنويتها عند مستوى 5%.

2- معادلة معدل نمو العرض النقدي: تلخص وفق الشكل التالي:

$$M_{2gt} = 11.73264 + 0.681670Unem_{t-1} - 0.085165GFC_{g,t-1} + 0.645424M_{2g,t-1} - 0.070409MPR_{t-1} - 7.319725Dummy_1 - 3.189387Dummy_2 - 5.398808Dummy_3$$

t- statistic	(0.87)	(0.60)	(1.10)	(9.29)	(0.09)	(0.96)	(0.24)	(0.54)
R^2	0.5018				F- statistic = 16.69			

أظهرت نتائج تقدير معادلة معدل نمو العرض النقدي السابقة، إلى أن معلمة معدل البطالة ذات الإبطاء بدرجة واحدة تربطها علاقة طردية مع معدل نمو العرض النقدي، ولكنها غير معنوية عند مستوى 5%. ➤ اختبار دوال الاستجابة الفورية لردة الفعل: أظهرت نتائج هذا الاختبار إلى أن معدلات البطالة تستجيب بشكل عكسي ومعتدل للصدمات الإيجابية للعرض النقدي وهذا على مدار عشر (10) فصول.

¹ Suleiman F. Ogunyinka, Deborah G. Ojagwo, and Francisca Ogbuehi, *Monetary Policy and Unemployment in Nigeria: Is there a Dynamic Relationship?*, CBN Journal of Applied Statistics Vol. 7 No. 1(b), June, 2016, PP: 209-231.

* الترجمة: البطالة والسياسة النقدية في نيجيريا: هل هناك علاقة ديناميكية؟

➤ اختبار تحليل مكونات التباين: أظهر هذا الاختبار إلى أن التغير في العرض النقدي وسعر الفائدة وكذا التغير في الاستثمار إلى يساهم في التغير الكلي لمعدل البطالة.

➤ اختبار العلاقة السببية لأنموذج الانحدار الذاتي $VAR(1)$ وفق منهج *Granger*: أسفر هذا الاختبار إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين سعر الفائدة ومعدل البطالة عند مستوى معنوية 10%، وإلى وجود علاقة ذات الاتجاه الأحادي من إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى معدل البطالة عند مستوى معنوية 01%، وإلى عدم وجود أي علاقة سببية بين معدل نمو العرض النقدي ومعدل البطالة بشكل مستقل، ولكن باشتراكه مع سعر الفائدة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت فإنه يسبب ويؤثر في معدل البطالة عند مستوى معنوية 10%.

وافقت النتيجة التي توصلت إليها المجموعة الباحثة على أن السياسة النقدية لها علاقة سببية مع معدلات البطالة في نيجيريا وهذا من خلال قناة سعر الفائدة مع الرؤية الكينزية حول مدى تأثير وفعالية قناة سعر الفائدة على متغيرات النشاط الاقتصادي كالإنتاج والتوظيف.

6. دراسة *A.L.Mohamed Aslam (2016)*¹:

IMPACT OF MONEY SUPPLY ON SRI LANKAN ECONOMY: AN ECONOMETRIC ANALYSIS*

رغم تباين الرؤية النظرية حول تأثير وعلاقة العرض النقدي بالنمو الاقتصادي بين النقيدين والكينزيين، إلا أنهما اتفقتا على وجود علاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي، فحسب الرؤية الأولى –النقيدين- ترى أن العرض النقدي هو أداة تعزيز للنمو الاقتصادي، أما الرؤية الثانية –الكينزيون- تجادل بأن العرض النقدي له تأثير محدود للغاية على نمو الاقتصاد.

من وجهة النظر السريلانكية أيضاً، فإن العرض النقدي له تأثير على النمو الاقتصادي، لأن الحكومة السريلانكية -البنك المركزي لسريلانكا- قد زودت الاقتصاد بكمية ضخمة من النقود الورقية والمعدنية قصد تعزيز نمو اقتصادي مستدام، فوفقاً لإحصاءات البنك المركزي لسريلانكا تم زيادة العرض النقدي إلى 18% في سنة 2013 مقارنة مع 2012، وبناءً على هذه الإحصاءات اعتقدت الدراسة أن العرض النقدي لديه تأثير وعلاقة مع النمو الاقتصادي في سريلانكا، وهذا ما حاولت إثباته أونفيه من خلال الاستعانة بتقنيات الاقتصاد القياسي.

قصد دراسة وقياس مدى تأثير العرض النقدي على النمو الاقتصادي لسريلانكا خلال الفترة 1959-2013 تم بناء نموذج اقتصادي قياسي يعكس الإشكالية المطروحة صيغ على شكل انحدار خطي متعدد، أُعتبر فيها العرض النقدي (*MS*) متغير مستقل رئيسي وكان الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*) المتغير التابع، كما تم إدراج متغيرات أخرى في النموذج كمتغيرات تحكمية وهي سعر الصرف (*EX*)، عائدات التصدير (*Export*)، تدفق الواردات (*Import*) ومعدل التضخم (*CPI*).

توصلت الدراسة بعد تقدير النموذج إلى النتائج التالية:

¹ *A.L.Mohamed Aslam, IMPACT OF MONEY SUPPLY ON SRI LANKAN ECONOMY: AN ECONOMETRIC ANALYSIS, International Letters of Social and Humanistic Sciences, Vol. 67, 2016, PP: 11-17.*

* الترجمة: تأثير العرض النقدي على الاقتصاد السريلانكي: تحليل اقتصادي.

$$GDP = -12967.84 + 2.44MS + 166.05 \text{ Exports} - 0.323 \text{ Imports} - 360.56 \text{ CPI} - 12622.71 \text{ Ex}$$

t-statistic	(12.62)	(7.69)	(5.89)	(17.67)	(2.70)
$R - squared = 92.5289, \quad F\text{-statistic} = 118.8956, \quad DW = 2.430$					

أشارت قراءة النتائج أعلاه إلى أن النموذج مقبول إحصائياً واقتصادياً، وذلك من خلال ملاحظة أن معالم النموذج ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% حسب اختبار $t\text{-statistic}$ ، كما أشار معامل التحديد الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج ($R - squared$) إلى أن حوالي 92.52% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعود محتواها إلى المتغيرات المفسرة، أيضاً أشارت إحصاءة دربن واتسون ($DW=2.43$) إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، من ذات النتائج أعلاه يتضح وجود علاقة إيجابية بين العرض النقدي (MS) والنمو الاقتصادي لسريلانكا وهذا ما تؤكد الإشارة الموجبة لمعلمة العرض النقدي، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحدارها 2.44، وهذا يعني أن زيادة العرض النقدي بمليون روبية ستزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي بـ 2.44 مليون روبية.

أثبتت النتيجة السابقة الفرضية التي بنيت عليها الدراسة في أن للعرض النقدي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في سريلانكا، وبناءً على هذه النتيجة توصي الدراسة صانعي السياسة النقدية في سريلانكا أن تنظر بشكل إيجابي في العرض النقدي باعتباره واحد من محددات النمو الاقتصادي في ذات البلد.

7. دراسة **Mohammed Ershad Hussain- Mahfuzul Haque (2017):¹**

Empirical Analysis of the Relationship between Money Supply and Per Capita GDP Growth Rate in Bangladesh*

استناداً للأداء الاقتصادي المتميز في بنغلادش قام البنك الدولي مؤخراً بتحديث تصنيفها من بلد منخفض الدخل إلى بلد متوسط الدخل، فقد انتقلت نسبة النمو الاقتصادي من 2.8% سنة 1970 إلى 6% سنة 2010 أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فانتقل من 90 دولار أمريكي سنة 1973 إلى 1314 دولار أمريكي سنة 2015، وفقاً لهاته المعطيات وكذلك للجدل القائم بين الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والفكر الكينزي حول دور العرض النقدي على النشاط الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل (الفكر الأول يقر أن العرض النقدي حيادي سواء على المدى القصير أو الطويل وأن كل زيادة في العرض النقدي ستزيد بشكل متناسب من مستوى المتغيرات الإسمية من الأجور والأسعار من دون المتغيرات الحقيقية مثل الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، أما الفكر الكينزي والفكر النقدي الحديث فيرون أن لزيادة العرض النقدي أثر على المتغيرات الحقيقية على المدى القصير وعلى المتغيرات الإسمية على المدى البعيد) سعت هذه الدراسة في اختبار حيادية العرض النقدي على المدى الطويل وفق نموذج $VECM$.

¹ Mohammed Ershad Hussain- Mahfuzul Haque, *Empirical Analysis of the Relationship between Money Supply and Per Capita GDP Growth Rate in Bangladesh*, Journal of Advances in Economics and Finance, No 1, Vol 2, February 2017, PP: 54-66.

* الترجمة: التحليل التجريبي للعلاقة بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي للفرد في بنغلادش.

قصد تقييم تأثير العرض النقدي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بنغلادش استخدمت الدراسة نموذجين قياسيين اقتصاديين، الأول يقيس ويختبر العلاقات على المدى القصير والطويل بين معدل نصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($GDPG$)، العرض النقدي بمعناه الواسع ($M2$) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة الحقيقي (RIR) في إطار منهج أنجل وقرانجر *Engle-Granger*، أما النموذج الثاني فيستخدم لإجراء التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لدراسة العلاقة بين المتغيرات الثلاث المذكورة. ثُوجت الدراسة من خلال جملة الاختبارات المستعان بها بالنتائج التالية:

➤ نتائج تقدير نموذج $VECM$: أشارت نتائج هذا التقدير إلى وجود علاقة قوية ومعنوية عند مستوى معنوية 1% بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، كما أشارت ذات النتائج (نتائج المعادلات) إلى أن العرض النقدي ($M2$) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي له تأثير كبير على معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وهو دليل ضد حيادية العرض النقدي (النقود) في الأجل الطويل.

➤ نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ (ECM): أظهر نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج $VECM$ قصد قياس العلاقة في الأجل القريب أن معلمة حد تصحيح الخطأ مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% وبإشارة سالبة (-1.229) وهي تشير إلى أنه عندما ينحرف معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فسوف يتم تصحيح ما يعادل 122.9% من هذا الانحراف أو الاختلال.

على إثر جملة النتائج المتوصل إليها والتي تنفي حيادية العرض النقدي في الأجل الطويل فقد ثبت أن للعرض النقدي في بنغلادش له أثر في الأجل القصير والطويل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لهذا توصي الدراسة الحكومة وصانعي السياسات باستخدام هذه المعلومات لتوجيه السياسة النقدية في البلاد قصد تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي كتعزيز النمو الاقتصادي وحل مشاكل البطالة والتضخم، كما اقترحت الدراسة بضرورة الحفاظ على الاتساق في صياغة السياسة النقدية واتباع قاعدة بدلاً من حرية التصرف (سياسات تقديرية)، نذكر قاعدة تايلور والتي تسمح للزيادة في العرض النقدي أن تواكبها زيادة مقابلة في النمو الاقتصادي، حيث ترى الدراسة أن الالتزام بهذه القاعدة سيساعد السلطة النقدية على مقاومة الضغوط السياسية التي غالباً ما تكون وراء هذه السياسات التقديرية، كذلك اقترحت الدراسة بضرورة الانسجام الفني بين السلطة النقدية ببنغلادش والوزارة المالية نحو الإشراف المشترك على السياسة النقدية بما في ذلك السيطرة على العرض النقدي ومعدل الفائدة، لذلك يمكن للحكومة استخدام سعر الفائدة باعتباره أداة لتشجيع الإقراض عن طريق خفض المعدل وبالتالي تشجيع وتعزيز الاستثمار في القطاعات الخاصة، مثل القطاع الريفي غير الزراعي فالنمو في هذا القطاع سيساعد على تخفيف العبء على الزراعة القطاع (أكبر قطاع من حيث الإنتاج وتوظيف الاقتصاد)، وسوف يرفع الاقتصاد من المناطق الريفية ومساعدة الناس في المناطق الريفية من خلال التدريب وتكوين رأس المال البشري من أجل توليد الدخل من أنشطة القطاع الريفي غير الزراعي يمكن أن تساعد في تعزيز العمالة المنتجة في هذه الطائفة.

8. دراسة S. Dingela - H. Khobai (2017):¹

DYNAMIC IMPACT OF MONEY SUPPLY ON ECONOMIC GROWTH IN SOUTH AFRICA: AN ARDL APPROACH*

نظراً للنتائج المتباينة بين الدراسات التطبيقية التي حاولت اختبار وقياس أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي من جهة، ونظراً للولادة الحديثة لمثل هذا الموضوع على مستوى جنوب إفريقيا من جهة أخرى، فقد سعيا الباحثان في هذه الورقة البحثية من التحقق في التأثير الديناميكي للعرض النقدي ($M3$) على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل في جنوب إفريقيا خلال الفترة 1980–2016، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية $ARDL$ ، حيث تم توظيف ضمن هذا النموذج أربع متغيرات اقتصادية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($Ln(GDP)$) كمؤشر للنمو الاقتصادي أي أنه متغير تابع، والعرض النقدي ($Ln(M3)$)، سعر الفائدة ($Ln(INT)$)، معدل التضخم ($Ln(INF)$) كمغيرات مستقلة ومفسرة.

توجت الورقة البحثية وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية $ARDL$ بالنتائج التالية:

➤ نتائج تقدير نموذج الورقة البحثية باستخدام منهجية $ARDL$: تُقدم وفق التالي:

1- نتائج تحليل معاملات نموذج الورقة البحثية في الأمد الطويل وفق منهجية $ARDL$: كالتالي:

$$\begin{aligned} Ln(GDP) &= 1.87 + 0.581Ln(M3) - 0.055Ln(INT) - 0.06Ln(INF) \\ \text{t-statistic} &\quad (0.485) \quad (1.465) \quad (0.440) \quad (0.577) \\ R^2 - \text{adjusted} &= 0.99 \end{aligned}$$

أوضحت النتائج أعلاه إلى أن معامل التحديد الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج (R^2) يُشير إلى أن حوالي 99% من التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي –النمو الاقتصادي– ($Ln(GDP)$) في جنوب إفريقيا تعود محتواها إلى التغيرات في العرض النقدي ($Ln(M3)$)، معدل الفائدة ($Ln(INT)$) ومعدل التضخم ($Ln(INF)$)، كما أوضحت ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 1%، فقد بلغت مرونة العرض النقدي على المدى الطويل (0.58)، مما يعني أن زيادة العرض النقدي ($M3$) بنسبة 01% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي (GDP) في جنوب إفريقيا بنسبة 0.58%، وتعتبر هذه النتيجة متوافقة مع الحجة النظرية التي تُشير إلى أن النقود تعزز النمو الاقتصادي.

2- نتائج تقدير وتحليل معاملات نموذج الورقة البحثية في الأمد القصير وفق منهجية $ARDL$:

أظهر نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج $ARDL$ قصد قياس العلاقة في الأمد القصير النتائج التالية:

¹ S. Dingela - H. Khobai, **DYNAMIC IMPACT OF MONEY SUPPLY ON ECONOMIC GROWTH IN SOUTH AFRICA: AN ARDL APPROACH**, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), No 82539, 10 November 2017, PP: 01-18.

* الترجمة: التأثير الديناميكي للمال على النمو الاقتصادي في الجنوب أفريقيا: نهج $ARDL$.

$$\begin{array}{l} \ln(\text{GDP}) = 0.24\ln(\text{M3}) + 0.01\ln(\text{INF}) - 0.001\ln(\text{INT}) - 0.24\text{ECM}_{t-1} \\ \text{t-statistic} \quad (4.29) \quad (3.14) \quad (2.29) \quad (10.76) \\ R^2 = 0.78 \end{array}$$

استناداً إلى النتائج أعلاه يتضح أن هناك علاقة إيجابية بين العرض النقدي ($M3$) والنمو الاقتصادي حتى في المدى القصير عند مستوى معنوية 1%. كما يتضح من ذات النتائج إلى أن معلمة حد تصحيح الخطأ مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% وبإشارة سالبة والتي تؤكد لنا وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة وخاصةً العرض النقدي والنمو الاقتصادي، حيث تشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ (-0.24) إلى أن انحراف مسار النمو الاقتصادي في المدى القصير عن قيمته التوازنية في المدى الطويل يتم تعديله بنسبة 24% كل سنة.

أثبتت نتائج هذه الورقة البحثية نتائج العديد من الدراسات السابقة والتي تقر بوجود علاقة إيجابية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي، وعليه ففي خضم هذه النتائج قدم باحثان هذا العمل مجموعة من التوصيات من شأنها أن تكون مهمة لدى صانعي السياسات، نذكر منها:

- ♦ يجب على حكومة جنوب إفريقيا الحفاظ على الاتساق بين نمو العرض النقدي والنمو الاقتصادي، وضرورة اتباع قاعدة تايلور التي تسمح بزيادة العرض النقدي بمعدل ثابت يواكب النمو الاقتصادي.
- ♦ يتعين على الحكومة تعزيز اتفاقيات ودية ومفتوحة لجذب الاستثمارات القصيرة والطويلة الأمد على حد سواء، فجذب هذه الاستثمارات سيمح بتحويل سريع للعملات الأجنبية إلى نقد، وفي هذا الصدد ستكون أزمات البطالة والفقر تخف في جنوب إفريقيا.

9. دراسة Kufre J. Bassey (2017):¹

MONEY SUPPLY GROWTH AND UNEMPLOYMENT RATE IN NIGERIA: INVESTIGATING A LONG-RUN RELATIONSHIP USING ASYMMETRIC ARDL APPROACH*

إن المتابع للشؤون الاقتصادية في نيجيريا وخاصةً فيما يتعلق بسلوك مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية سيلاحظ أن هناك نمواً وزيادة مستقرة في العرض النقدي أي أن الاقتصاد يتوفر على سيولة متاحة، هذه السيولة من شأنها أن تسمح بتنمية الاقتصاد من خلال خلق المزيد من الأنشطة الاقتصادية، وعندما تتحقق هذه الزيادة في الأنشطة الاقتصادية من المتوقع أن يزيد حجم التوظيف والعمالة وتنخفض معدلات البطالة، ولكن ما هو ملاحظ في الاقتصاد النيجيري أن معدلات البطالة انتقلت من 5.3% سنة 1986 إلى 23.9% سنة 2011، من هنا وفي هذا السياق بحثت هذه الدراسة في دور العرض النقدي ($M2/GDP$) في تحديد معدل البطالة في القطر النيجيري خلال الفترة 1985 – 2015 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية غير المتماثل $NARDL$.

توجت الدراسة قصد الإجابة على الإشكالية المبحوث فيها بالنتائج التالية:

¹ Kufre J. Bassey, **MONEY SUPPLY GROWTH AND UNEMPLOYMENT RATE IN NIGERIA: INVESTIGATING A LONG-RUN RELATIONSHIP USING ASYMMETRIC ARDL APPROACH**, *West African Journal of Monetary and Economic Integration*, No 1, Vol 17, June 2017, PP: 45-60.

* الترجمة: معدل نمو العرض النقدي ومعدل البطالة في نيجيريا: اختبار العلاقة في المدى الطويل باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية $ARDL$.

➤ تقدير العلاقة بين العرض النقدي ($M2/GDP$) والبطالة (UR) وفق نموذج $NARDL$: أشارت نتائج هذا التقدير إلى أن التغيرات في العرض النقدي (إيجابية وسلبية) تؤثر على معدلات البطالة على المدى الطويل أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين العرض النقدي والبطالة، فمن المرجح أن تؤدي التغيرات الإيجابية للعرض النقدي إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تقليل معدل البطالة ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤدي التغيرات السلبية للعرض النقدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، كما أشارت ذات النتائج إلى أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي (-0.473) وهو يدل على أن انحراف معدل البطالة عن التوازن في المدى الطويل يمكن تعديله وتصحيحه بنسبة 47.3% .

خلاصة النتائج أعلاه تشير أن علاقة العرض النقدي بمعدل البطالة في الاقتصاد النيجيري هي علاقة غير مباشرة، فإذا تم تنشيط وتحفيز النشاط الاقتصادي مع زيادة العرض النقدي سوف ينخفض معدل البطالة في المدى القصير وفق العلاقة التالية: زيادة العرض النقدي $\rightarrow$ زيادة الاستهلاك $\rightarrow$ زيادة الإنفاق الاستثماري $\rightarrow$ انخفاض معدل البطالة، أما في المدى الطويل فإن معدل البطالة سوف يتم ضبطه نحو مستوى التوازن من خلال تقليص العرض النقدي لتحقيق استقرار التضخم، ويمكن الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة جاءت متوافقة مع النظرية النقدية الحديثة لفريدمان التي تفترض أن الزيادة في العرض النقدي تقلل البطالة من خلال التأثير الإيجابي على الإنتاج، ولكن الزيادة المتواصلة للعرض النقدي ستؤدي في المقام الأول إلى تغيير الإنفاق (جعل الاستهلاك عادة أكثر جاذبية بالنسبة إلى المدخرات) وبالتالي دعم التضخم، لهذا توصي الدراسة صانعي السياسات إلى مراقبة التغير في كمية العرض النقدي عند اتخاذ قرارات السياسة النقدية كما هو مقترح من قبل فريدمان (1968).

10. دراسة منعم أحمد خضير- علي حسين طعان (2018):¹ قياس وتحليل علاقة المعروض النقدي مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2003-2016).

تلخصت إشكالية هذه الدراسة في كيفية تقدير وتحليل علاقة العرض النقدي في العراق مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل التضخم، معدل البطالة والإنفاق الحكومي، وهذا من خلال استعمال سلسلة معطيات ربع سنوية للمدة المحصورة ما بين سنة 2004 لغاية سنة 2016 باستخدام نماذج قياسية مناسبة أخذت بعين الاعتبار معها مبادئ النظرية الاقتصادية.

اهتمت الدراسة في معالجتها للإشكالية المطروحة على ثلاث نقاط رئيسية، أولها عرض مفاهيم نظرية حول العرض النقدي بحسب مناهج قياسه وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة، أما النقطة الثانية فقد وقفت على إعطاء تحليل شامل على وضعية العرض النقدي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه على مستوى الاقتصاد العراقي، في حين اهتمت النقطة الثالثة بترجمة تلك العلاقة النظرية والتحليلية قياسياً من خلال بناء نموذج قياسي وفق المعطيات المتاحة وفي إطار الاختبارات القياسية الحديثة اختبار جذر الوحدة لديكي فولر

¹ منعم أحمد خضير- علي حسين طعان، قياس وتحليل علاقة المعروض النقدي مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2003-2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 04، العدد 44، الجزء الأول، 2018، ص ص: 185-205.

المطور، اختبار العلاقة السببية لجرانجر واختبار التكامل المشترك وفقاً لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع $ARDL$ ، توصلت استناداً لذلك إلى النتائج التالية:

➤ اختبار سببية قرانجر: كشف هذا الاختبار على وجود علاقة سببية ثنائية بين العرض النقدي وكل من الإنفاق الحكومي وسعر الصرف، ووجود علاقة أحادية الاتجاه تتجه من العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي وعدم وجود أي علاقة سببية بين العرض النقدي وكل من التضخم والبطالة.

➤ تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج $ARDL$: حسب هذا الاختبار تم رصد علاقة طردية بين العرض النقدي وكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وعلاقة عكسية بين العرض النقدي وكل من سعر الصرف، معدل البطالة والإنفاق الحكومي، ومن خلال معلمة تصحيح الخطأ المقدرة ذات القيمة السالبة والمعنوية دليل على وجود علاقة توازنية في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة باتجاه علاقة توازنية في الأجل الطويل.

➤ تقدير العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج $ARDL$: حسب هذا الاختبار تم رصد علاقة طردية بين العرض النقدي وكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وسعر الصرف، وعلاقة عكسية بين العرض النقدي وكل معدل البطالة والإنفاق الحكومي.

في ظل النتائج المتوصل إليها قدم الباحثان جملة من التوصيات منها:

- ◆ ضرورة اعتماد المخطط الاقتصادي على متغيرة العرض النقدي في رسم السياسات الاقتصادية.
- ◆ ضرورة التحكم في نمو حجم العرض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية بالشكل الذي يحقق التنسيق بين نمو كمية النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى حالة التوازن بين القطاع النقدي والحقيقي في الاقتصاد.
- ◆ تفعيل دور السياسة النقدية جنباً إلى جنب مع بقية السياسات الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في حجم العرض النقدي قصد معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.
- ◆ يجب تفعيل دور العرض النقدي الواسع $M2$ من قبل البنك المركزي من أجل زيادة الوعي الادخاري لدى الأفراد وتقليص نسبة تداول العملة الموجودة خارج الجهاز البنكي.
- ◆ التحكم في حجم العرض النقدي من خلال التحكم في حجم الإنفاق الحكومي الذي يتزايد باستمرار والحد من الموازنات الانفجارية التي تؤثر بشكل كبير على العرض النقدي وبالتالي سالباً على الاقتصاد العراقي.

11. دراسة (2019) Mahamuda Firoj - Nair Sultana- Rabiunnesa Koli¹:

CAUSAL RELATIONSHIP OF MONEY SUPPLY AND INFLATION: A STUDY OF BANGLADESH*

تمحورت إشكالية هذه الدراسة في التحقق من العلاقة السببية بين العرض النقدي بمعناه الضيق ($M1$) والواسع ($M2$) مع التضخم (CPI) في بنغلادش على المدى القصير والطويل باستخدام بيانات شهرية امتدت من شهر ماي 2010 إلى ديسمبر 2017، وبواسطة استخدام نموذج تصحيح الخطأ $VECM$.

توصلت الدراسة من خلال الاستعانة بجملة من الاختبارات الإحصائية إلى النتائج التالية:

➤ نتيجة تقدير نموذج $VECM$: أشارت نتيجة تقدير نموذج $VECM$ إلى أن العرض النقدي سواء بمعناه الضيق ($M1$) أو الواسع ($M2$) تربطه علاقة ثنائية طويلة المدى مع التضخم (CPI)، كما أشار معامل تعديل الاستقرار ECM على المدى الطويل على أنه سالب ومعنوي (-0.319) بمعنى أن انحراف معادلة التضخم في المدى الطويل يتم تصحيحها وتعديلها في المدى القصير بنسبة 31.9%.

➤ اختبار السببية في إطار منهج $VECM$: أظهرت نتائج السببية في المدى القصير إلى وجود سببية تتجه من التضخم إلى العرض النقدي سواء بمعناه الضيق ($M1$) أو الواسع ($M2$) من دون أن يكون لهذين الأخيرين سبباً في إحداث التضخم وهي نتيجة لا تدعم وجهة نظر النقديين.

توصي الدراسة من خلال النتائج التي توصلت إليها (في أن العرض النقدي في الاقتصاد البنغلادشي يؤثر على مستوى التضخم في المدى الطويل من دون المدى القصير) السلطة النقدية أن تنظر في المدى الطويل نتيجة العرض النقدي لإنشاء سياسة نقدية.

ثانياً: الفجوة العلمية بين إشكالية الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سمحت مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بالاقتصاديات الدول النامية ومقارنتها بالدراسة الحالية من استخلاص الفجوة العلمية التي تناقشها الدراسة الحالية وهذا من خلال تحديد كل من أوجه الاستفادة والاتفاق وكذا الاختلاف، وما ساعد على ذلك ما يحتويه الجدول الموالي، والذي يضم ملخص الدراسات القياسية السابقة التي تمت على مستوى بيئة اقتصاديات الدول النامية.

¹ Nair Sultana, Rabiunnesa Koli, Mahamuda Firoj, CAUSAL RELATIONSHIP OF MONEY SUPPLY AND INFLATION: A STUDY OF BANGLADESH, Asian Economic and Financial Review, No 1, Vol 9, 2019, PP: 42-51.

* الترجمة: العلاقة بين العرض النقدي والتضخم في بنغلادش.

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

الجدول رقم 02-02: ملخص الدراسات السابقة والمتعلقة باقتصاديات الدول النامية

الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		عينة الدراسة	فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	النتيجة
		المستقلة	التابعة				
الدراسة 01 عبد الحسين الجليل الغالي- سوسن كريم الجبوري (2008)	بيان الأثر الذي يتركه العرض النقدي بمختلف مجاميعه في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي	الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، صافي الموازنة الحكومية، الإنفاق الحكومي، البطالة، سعر الصرف الأجنبي	العرض النقدي بمختلف مجاميعه (M1, M2, M3) فضلا عن العملة في التداول (M0)	المكسيك، مصر، الفلبين، الهند	بيانات سنوية: مصر والهند 2001-1985 المكسيك والفلبين: 1997-1985	الانحدار الخطي البسيط	أغلب التأثيرات التي استجابت لها المتغيرات الاقتصادية الكلية كانت متأنية من العملة في التداول M0 و M1.
دراسة 02 Amassoma (2015)	قياس أثر متغيرات السياسة النقدية في خفض معدل البطالة	معدل البطالة (UNE).	العرض النقدي (M2)، سعر سندات الخزنة، سعر الصرف، سعر الفائدة، التضخم.	نيجيريا	معطيات سنوية 2013-1970	نموذج تصحيح الخطأ VECM	وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف ومؤشر التضخم مع معدلات البطالة. وجود علاقة في الأجل القصير بين العرض النقدي ومؤشر التضخم مع معدلات البطالة.
الدراسة 03 حيدر عباس دريبي (2016)	تشخيص العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التطور المالي	GDPC	M1/GDP, M2/GDP, M3/GDP, QM/GDP, BD/GDP, CP/GDP	العراق	معطيات سنوية 2013-1970	-اختبار التكامل المشترك. -اختبار السببية في إطار نموذج VAR.	-غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل. M2/GDP ↔ GDPC M3/GDP ↔ GDPC
دراسة 04 حيدر عباس دريبي (2016)	قياس أثر عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف على التضخم	معدل التضخم (INF)	العرض النقدي (M2/GDP)، سعر الصرف (EXG)	العراق	معطيات سنوية 2014-1970	نموذج تصحيح الخطأ VECM	وجود علاقة في الأجل القصير والطويل بين العمق المالي وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ومع التضخم

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		عينة الدراسة	فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	النتيجة
		المستقلة	التابعة				
الدراسة 05 <i>Suleiman F. Ogunyinka (2016)</i>	استقصاء واختبار العلاقة الديناميكية بين قنوات السياسة النقدية ومعدل البطالة	معدل البطالة ($Unem$)	سعر الفائدة (MPR)، نمو (M_{2g})، إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFC_g).	نيجيريا	معطيات فصلية 1983-2014	منهجية أشعة الانحدار الذاتي VAR	عدم معنوية العرض النقدي على البطالة. $MPR - (Unem) \leftrightarrow (GFC_g)$ عدم وجود أي علاقة سببية بين ($Unem$) و (M_{2g}).
دراسة 06 <i>A.L.Mohamed Aslam (2016)</i>	دراسة وقياس تأثير العرض النقدي على النمو الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	العرض النقدي (MS)، سعر الصرف، الصادرات، الواردات، التضخم.	سريلانكا	معطيات سنوية 1959-2013	أسلوب الانحدار الخطي المتعدد	العرض النقدي في سريلانكا له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي
دراسة 07 <i>Mohammed Ershad Hussain (2017)</i>	اختبار حيادية العرض النقدي على المدى الطويل	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($GDPG$)	العرض النقدي ($M2$) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة الحقيقي	بنغلادش	معطيات سنوية 1973-2015	نموذج تصحيح الخطأ VECM	العرض النقدي في بنغلادش له أثر في الأجل القصير والطويل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
الدراسة 08 <i>S. Dingela - H. Khobai (2017)</i>	التحقيق من التأثير الديناميكي للعرض النقدي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	العرض النقدي ($M3$)، سعر الفائدة، معدل التضخم	جنوب إفريقيا	معطيات سنوية 1980-2016	منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية $ARDL$	وجود علاقة إيجابية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		عينة الدراسة	فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	النتيجة
		المستقلة	التابعة				
الدراسة 09 <i>Kufre J. Bassey (2017)</i>	اختبار دور وعلاقة العرض النقدي في تحديد معدل البطالة في المدى الطويل	معدل البطالة (UR)	العرض النقدي (M2/GDP)	نيجيريا	معطيات سنوية 2015-1985	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية غير المتماثل <i>NARDL</i>	نمو العرض النقدي (إيجابي وسلي) يؤثر على معدلات البطالة على المدى الطويل، ما يعني وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين العرض النقدي والبطالة
دراسة 10 منعم أحمد خضير- علي حسين طعان (2018)	تقدير وتحليل علاقة العرض النقدي في العراق مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة فيه	العرض النقدي	الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل التضخم، معدل البطالة والإنفاق الحكومي	العراق	معطيات ربع سنوية للمدة 2016 – 2004	- اختبار السببية - لقرانجر - مقارنة الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطة <i>ARDL</i>	- وجود علاقة سببية ثنائية بين العرض النقدي وكل من الإنفاق الحكومي وسعر الصرف، وعلاقة أحادية الاتجاه من العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدم وجود أي علاقة تجمع بين العرض النقدي والتضخم والبطالة. - وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين العرض النقدي والمتغيرات الكلية للاقتصاد.
دراسة 11 <i>Mahamuda Firoj (2019)</i>	استقصاء العلاقة السببية بين العرض النقدي والتضخم في الأجلين الطويل والقصير	معدل التضخم (CPI)	العرض النقدي بمعناه الضيق (M1) والواسع (M2)	بنغلادش	معطيات شهرية من 2010/5 إلى 2017 /12	نموذج تصحيح الخطأ <i>VECM</i>	العرض النقدي في الاقتصاد البنغلادشي يؤثر على مستوى التضخم في المدى الطويل من دون المدى القصير.

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على ما تم استعراضه من الدراسات السابقة المتضمنة اقتصاديات الدول النامية.

من خلال ما تم استعراضه من الدراسات السابقة والمتضمنة عينة متنوعة من الدول النامية يمكن القول أن الدراسة الحالية قد استفادت منها بشكل لا يختلف كثيراً عن الدراسات المتعلقة باقتصاديات الدول المتقدمة من حيث الوصول إلى المنهج الملائم، التوصيات والمقترحات، معرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.

اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه أغلب الدراسات السابقة في أن متغيرة العرض النقدي تمارس تأثيراً إيجابياً على كل من النمو الاقتصادي والتضخم، وتأثيراً سلبياً على كل من البطالة وميزان المدفوعات، باستثناء دراسة Amassoma (2015) ودراسة Suleiman F. Ogunyinka (2016) اللتان توصلتا إلى أن متغيرة العرض النقدي ليس لها أي تأثير على معدلات البطالة.

أما من جانب ما يميز الدراسة الحالية من ذات الدراسات السابقة المتعلقة بطبيعة الاقتصاد النامي ما يلي:

- ♦ الاقتصاد المعني بالدراسة: فقد تناولت الدراسة الحالية الاقتصاد الجزائري .
- ♦ إشكالية الدراسة: معظم الدراسات التي تم استعراضها ناقشت بشكل كلي أو جزئي علاقة العرض النقدي بأحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي باستثناء دراسة عبد الحسين الجليل الغالي- سوسن كريم الجبوري، فقد تناولت هذه الأخيرة أثر العرض النقدي على أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن من ضمن متغيراتها التابعة قد تطابقت مع المتغيرات التابعة للدراسة الحالية.
- ♦ الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة: فقد تناولت الدراسات السابقة فترات زمنية أقصاها سنة 2017، أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت فترة زمنية امتدت من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018.
- ♦ المنهجية القياسية: تميّزت الدراسة الحالية عن بقية الدراسات السالفة الذكر من حيث اعتماد عدد المتغيرات، الأدوات والطرق والاختبارات القياسية المتبعة في تحليل الظواهر المعتمدة، ونشير هنا بشكل خاص الدراسات التي تقاربت مع الدراسة الحالية، منها دراسة عبد الحسين الجليل الغالي- سوسن كريم الجبوري، فهذه الأخيرة استخدمت أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقديرها للظواهر المبحوث فيها كما أن تقديرها لذات الظواهر انحصر على متغيرة العرض النقدي فقط دون إدراج متغيرات مساعدة، بينما اعتمدت الدراسة الحالية في تفسيرها للظواهر من إدراج متغيرات مساعدة ومكاملة وهذا حتى تعطي تفسير دقيق وشامل لكل ظاهرة مبحوث بشأنها، أما من حيث الأسلوب فقد استخدمت منهجية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR عند اختبار مدى استجابة كل من النمو الاقتصادي والتضخم ورصيد ميزان المدفوعات للتغيرات التي يخلفها العرض النقدي، ومنهج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL عند اختبار مدى استجابة البطالة للتغيرات في العرض النقدي.

المبحث الثالث: دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة تعلق

بالاقتصاد الجزائري

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع ما تعلق بالعرض النقدي وبعض أو كل المؤشرات الاقتصادية الكلية على مستوى بيئة الاقتصاد الجزائري، وتناولته من عدة زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات وفقاً لعدة اعتبارات كالفترة الزمنية والمنهج المتبع... إلخ، وحتى تسمح الدراسة الحالية من إبراز الفجوة العلمية بينها وبين بقية الدراسات التي سبقتها في هذا المجال سيتم ضمن هذا المبحث وفي جزئه الأول استعراض أهم تلك الدراسات، ثم توضيح الإضافة العلمية في جزئه الثاني وذلك من خلال استنتاج أهم جوانب الاتفاق والاختلاف بين إشكالية الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أولاً: الاستعراض المرجعي لأهم لدراسات السابقة

1. دراسة عبد الحق بوعتروس - محمد دهان (2010):¹ أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري.

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة اختبار العلاقة قياسياً بين كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والعرض النقدي بمفهومه الضيق (M1) والواسع (M2) على مستوى الاقتصاد الجزائري بعينة تتكون من 36 مشاهدة ممتدة من بداية سنة 1970 إلى غاية سنة 2005، وقد اعتمدا في ذلك على اختبار سببية قرانجر. وتوصل الباحثان من خلال المقاربة القياسية المذكورة إلى النتائج التالية:

➤ اختبار العلاقة السببية لقرانجر *Granger*: بيّن هذا الاختبار على وجود علاقة سببية ذات الاتجاه الأحادي تتجه فقط من الناتج المحلي الإجمالي إلى كل من العرض النقدي بمفهومه الضيق والواسع.

فسّر الباحثان النتائج المتوصل إليها على أنها متوافقة ومنسجمة مع واقع السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية العامة المطبقة في الجزائر آنذاك، فاعتماد الدولة قبل فترة التسعينات على الاقتصاد المخطط (ميّزه دور الخزينة العمومية في تمويل المخططات التنموية ثم أصبحت وزارتي التخطيط والمالية من تقرر المتطلبات النقدية في تجسيد تلك المخططات) وما بعد التسعينات وما ميّزها من إتباع الاقتصاد لسياسة نقدية حذرة ومتشددة خاصة في مراقبة تطور العرض النقدي تطبيقاً لتعليمات ونصائح خبراء صندوق النقد الدولي كان سبباً في تتبع الزيادة على مستوى العرض النقدي بمفهومه الضيق والواسع لتزايد الناتج المحلي الإجمالي، من دون تتبع أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لأي زيادة في العرض النقدي سواء بمفهومه الضيق أو الواسع.

وفي ظل النتائج المتوصل إليها قدم الباحثان التوصيات التالية:

♦ ضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر بأدواتها المختلفة وخاصةً منها غير المباشرة من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق أداء مرضي في الناتج المحلي.

♦ تسريع عملية الإصلاح المالي والبنكي لجميع المؤسسات التابعة لها كالسوق النقدي، سوق الصرف... إلخ

¹ عبد الحق بوعتروس - محمد دهان، مرجع سابق، ص: 01-28.

♦ وضع ضوابط السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تتوافق مع متطلبات السياسة الاقتصادية للدولة.

2. دراسة سمية بلقاسمي (2014):¹ أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار (دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000 – 2014).

تم صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية حول معرفة العلاقة القائمة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر وما مدى قدرة هذا المعروض النقدي في تفسير المستوى العام للأسعار في ذات البلد خلال فترة زمنية مدتها 14 سنة محصورة بين سنة 2000 وسنة 2014.

ركزت الدراسة قصد تحقيق هدفها على ثلاث نقاط رئيسية، الأولى قراءة للنظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم وعلاقتها بكمية النقود بدءاً من النظرية الكلاسيكية ومروراً بالنظرية الكينزية وصولاً إلى النظرية النقدية الحديثة، والثانية تشخيص السلوك الاقتصادي لكل من متغيرة كمية النقود ($M2$) ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، أما الثالثة في تحديد تلك العلاقة من خلال القيام بدراسة قياسية. لدراسة أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار اعتمدت الباحثة على أسلوب التكامل المشترك لأنجل وقرانجر وتوصلت إلى النتائج التالية:

$$\begin{aligned} \text{Ln(PT)} &= 2.323219 + 0.287947 M2 \\ \text{t- statistic} & \quad (17.37) \quad (18.61) \\ R^2 &= 0.9638, \quad F\text{- statistic} = 346.777, \quad n = 15, \quad DW = 0.57 \end{aligned}$$

أشارت النتائج السابقة إلى أن ارتفاع الكتلة النقدية بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بـ 28.79%، كما أن جودة التوفيق توضح أن 96% من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار تفسره التغيرات في عرض النقود، في هذا السياق نوهت الباحثة إلى أن التضخم لا يمكن أن يكون مرده إلى التوسع النقدي فحسب في الجزائر بل يرجع حتى إلى أسباب أخرى وهو ارتفاع أسعار الواردات من المواد الغذائية، أيضاً أشار ذات الاختبار إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين وهذا ما أثبتته اختبار استقرارية البواقي للعلاقة بين عرض النقود والتضخم عند مستوى معنوية 5%.

3. دراسة سعاد جبار – لطيفة بن يوب (2015):² محددات التضخم في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2012).

سعت هذه الدراسة في تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري باستخدام طريقة التكامل المشترك بناءً على معطيات سنوية امتدت من بداية سنة 1970 إلى غاية سنة 2012.

¹ سمية بلقاسمي، أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 05، 2014، ص: 32- 08.

² سعاد جبار – لطيفة بن يوب، محددات التضخم في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2012)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 08، جوان 2015، ص: 41- 50.

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري لا يمكن حصرها إلى أسباب نقدية فقط وإنما يمكن أن تُرد إلى أسباب أخرى، وقد بينت ذلك تحليلياً من خلال تتبع مسار معدلات التضخم وتفسيرها تبعاً للظروف المرفقة لها وتوصلت إلى أن تغطية العجز في الميزانية من خلال الإصدار النقدي ونمو حجم الواردات بسبب تحرير التجارة الخارجية، والزيادة في كل الأجور والإنفاق الحكومي بفعل ارتفاع أسعار النفط،... إلخ كلها أسباب أدت إلى المزيد من تعقيد مشكلة التضخم في الجزائر، أما قياسياً فقد ترجمت تلك الأسباب المفسرة للسيروية التضخمية على مستوى الاقتصاد الجزائري في متغيرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي، معدل نمو العرض النقدي بمعناه الواسع، حجم الائتمان البنكي للقطاع الخاص وأسعار البترول، وباعتماد اختبار التكامل المشترك لجوهانس تم التوصل والتأكد من أن المتغيرات المفسرة تربطها علاقة توازنية طويلة الأجل مع معدل التضخم.

وتدعيماً للنتيجة السابقة، استعانت الدراسة بأسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتقدير معادلة التضخم وفقاً للمتغيرات المفسرة لها وتوصلت إلى ما يلي:

$$INF = 8.45 + 1.12GDP + 0.12DCPS + 0.05OP + 0.01BM - 0.12RER$$

تشير المعادلة أعلاه إلى أن جميع المتغيرات المفسرة لها تأثيرات متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية في تفسيرها لظاهرة التضخم، فالناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حجم الائتمان البنكي للقطاع الخاص ($DCPS$)، أسعار البترول (OP)، العرض النقدي بمعناه الواسع (BM) لها تأثيرات إيجابية على التضخم في الجزائر، أما سعر الصرف الحقيقي (RER) فله تأثير عكسي على التضخم.

وفي ذات السياق، نشير إلى أن دراسة عبد الله قوري يحي (2014)¹ التي بحثت في أخرى في تحديد المتغيرات المفسرة لسلوك المستويات العامة للأسعار في الجزائر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ للفترة (1970-2012) قد توصلت إلى أن العرض النقدي هو المتغير الأساسي المفسر لتغيرات مستوى الأسعار في المدى المتوسط والبعيد إلى جانب الإيرادات، الواردات والأجور، أما على المدى القصير فإن كتلة الأجور هي المحدد الرئيسي للتضخم إلى جانب الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، العرض النقدي والإنفاق الحكومي.

تدعيماً للنتيجة السابقة فقد أكدت كذلك دراسة أمينة بن عيسى وفتحي بن يشو (2015)² التي هدفت إلى معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الجزائر والمغرب خلال الفترة (1970-2013) باستخدام التكامل المتزامن إلى أن العرض النقدي وسعر الفائدة هما من يفسران الجانب الأكبر من تقلبات مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر، وهو

¹ عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج اتجاهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية $SVAR$ (1970-2012)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 14، 2014، ص: 83-95.

² أمينة بن عيسى وفتحي بن يشو، محددات التضخم في الجزائر والمغرب: دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس - مستغانم، الجزائر، المجلد 02، العدد 03، بدون سنة، ص: 45-73.

ما يؤكد على أن التضخم في الجزائر ظاهرة نقدية، لهذا أوصت الدراسة في الأخير بضرورة التحكم في العرض النقدي من خلال اتباع سياسة نقدية انكماشية ورفع أسعار الفائدة قصد تخفيض معدل التضخم.

4. دراسة حسن المدهون (2016-2015):¹ إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر-

سعت هذه الدراسة إلى محاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي لتحديد العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، أسعار البترول، الإنفاق الحكومي، السكان النشطين، معدل التضخم والاستثمار) في الجزائر باستخدام معطيات سنوية امتدت من بداية سنة 1980 إلى غاية سنة 2014.

نظراً لطبيعة الموضوع وقصد معالجة إشكاليته اعتمدت الدراسة على منهجين اثنين، تمثل الأول في المنهج الوصفي التحليلي الذي برز في مختلف المناقشات والآراء المتعلقة بمشكلة البطالة من خلال تحليل بعض المقاربات النظرية المتعلقة بها، كما برز ذات المنهج في الجانب التحليلي حول فعالية السياسة الاقتصادية في إطار جملة الإصلاحات الاقتصادية والمخططات التنموية المتبعة في الحد من مشكلة البطالة في بيئة المجتمع الجزائري، أما المنهج الثاني فتمثل في المنهج القياسي الاقتصادي والذي ظهر في الجانب التطبيقي للدراسة من خلال استخدام أدوات التحليل القياسي كاختبار ديكي فولر المطور لاستقرارية السلاسل الزمنية، واختبار العلاقات السببية بالإضافة إلى اعتماد منهجية طورها جوهانس سنة 1991 تعرف باختبار التكامل المشترك لجوهانس، وبمتابعة نتائج هذه الاختبارات تم التوصل إلى تقدير نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR في شكل ثنائي ربط بين كل من معدل البطالة من جهة ومتغيرة اقتصادية كلية من جهة أخرى، ونموذج تصحيح الخطأ $VECM$.

توجت الدراسة من خلال الاستعانة بجملة الاختبارات القياسية المذكورة أعلاه بالنتائج التالية:

➤ نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR : تم التوصل بعد تقدير نماذج أشعة الانحدار الذاتي لكل معادلة واختبار السببية لقرانجر وتحليل دوال الاستجابة إلى ما يلي:

- وجود علاقة عكسية ثنائية الاتجاه بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من أن هذه العلاقة تسير في اتجاهها الصحيح حسب قانون أوكن إلا أن درجة التأثير المتبادل بين المتغيرين جاء جد ضعيف، ونفس النتيجة بالنسبة لعلاقة البطالة بالاستثمار فالعلاقة عكسية ثنائية وضعيفة جداً.
- وجود علاقة عكسية ذات الاتجاه الأحادي بين البطالة وكل من أسعار البترول والإنفاق الحكومي، حيث تستجيب البطالة للانخفاض في حالة ارتفاع أحدهما.
- وجود علاقة طردية وأحادية الاتجاه بين متغيرة السكان النشطين ومعدل البطالة، بمعنى أن البطالة تستجيب بالارتفاع لكل زيادة في حجم السكان النشطين.
- وجود علاقة طردية بين معدل البطالة والتضخم للفترة 1989-1995 وعلاقة عكسية بينهما في الفترة 1995-2000، في حين لم تتضح أي علاقة بين ذات المتغيرين خلال الفترة 2000-2014.

¹ حسن المدهون، مرجع سابق، ص ص: 01-289.

➤ نموذج تصحيح الخطأ *VECM*: يبين تقدير هذا النموذج إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر تأثيراً على معدلات البطالة في الجزائر تمثلت بالدرجة الأولى في أسعار البترول ثم حجم الاستثمار فالناتج المحلي الإجمالي. على سياق النتيجة التي توصلت إليها الدراسة أعلاه، فقد أثبتت كذلك دراسة رايح بلعباس وطلال زغبة (2017)¹ والتي بحثت في تحليل اتجاه العلاقة بين سعر النفط والبطالة في المدى القريب والبعيد من خلال تطبيق منهجية التكامل المشترك وبتطبيق نموذج تصحيح الخطأ في الجزائر للفترة 1986-2016، إلى أن سوق العمل الجزائري يرتبط بشكل قوي بتقلبات سوق النفط العالمي خاصةً على المدى البعيد، فقد أثبتت الاختبارات القياسية المتبناة في دراستهما إلى أن معدلات البطالة في الجزائر تتأثر بشكل عكسي وقوي بتقلبات أسعار النفط على المدى البعيد، أما على المدى القريب فلم تسجل معدلات البطالة أي استجابة أثرى أي تغير ظرفي في سعر النفط. أما دراسة أدريوشد دحماني ومنال عطوشي (2018)² والتي هدفت إلى معرفة التأثير غير المتماثل لصدمة أسعار النفط على النمو الاقتصادي، البطالة، الإنفاق والإيرادات الحكومية في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي *SVAR* خلال الفترة 1970-2017، توصلت إلى أن تأثير صدمة أسعار النفط الموجبة على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إيجابي في حين السلبية تخفض أكثر النمو، وبنفس الاتجاه فإن الصدمات النفطية الإيجابية والسلبية لها آثار غير متماثلة على معدلات البطالة وحجم الإنفاق والإيرادات الحكومية، حيث أن حدوث صدمة موجبة واحدة في سعر النفط سيكون لها تأثير إيجابي في تراجع معدلات البطالة وتستمر لأربع سنوات، في حين أن حدوث صدمة سلبية واحدة في سعر النفط سيكون لها تأثير سلبي (ارتفاع معدلات البطالة) على طول فترة الاستجابة، أما بالنسبة لحجم الإنفاق والإيرادات الحكومية فقد سجلتا كذلك استجابة غير متماثلة لصدمة أسعار النفط الموجبة والسالبة، وبشكل عام فإن النمو الاقتصادي والبطالة وكذا حجم الإنفاق والإيرادات الحكومية تتفاعل مع صدمات أسعار النفط السلبية أكثر من ردة فعله مع الصدمات الموجبة. وفي تفسير ظاهرة البطالة والوقوف على أسبابها في ساحة الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2015 من المنظور الاقتصادي والقياسي ومن غير إدراج متغيرة أسعار النفط ضمن النموذج المتبناة، خلّصت دراسة مراد صاوي وفارس عبد الرحمان (2019)³ بعد تقديرها لمعادلة البطالة عن طريق أشعة الانحدار الذاتي *VAR* واختبار العلاقات السببية إلى أن أهم متغير اقتصادي كلي كان له تأثير إيجابي في تراجع معدلات البطالة هو تزايد معدلات الإنفاق الحكومي ثم يليه حجم النمو الاقتصادي وفي الأخير معدل النمو السكاني.

في سبيل تمكّن الاقتصاد الجزائري من تحسين أدائه وجعله قادراً على استقطاب اليد العاملة والامتصاص من حجم البطالة دعت جميع الدراسات التي ذكرت إلى ضرورة تحقيق تنويع تدريجي لمصادر الدخل الوطني وعدم

¹ رايح بلعباس - طلال زغبة، أثر انهيار أسعار النفط على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك، مجلة المعارف، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 12، العدد 23، ديسمبر 2017، ص: 137-147.

² أدريوشد دحماني ومنال عطوشي، أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة: أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2018، ص: 49-64.

³ مراد صاوي - فارس عبد الرحمان، محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج أشعة الارتباط الذاتي *VAR* خلال الفترة 1970-2015، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2019، ص: 233-256.

تركه حبيساً للصدمات الخارجية التي تحدث في أسعار النفط، وذلك من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة لتصبح قادرة على استيعاب الطاقات البشرية والحد من معدلات البطالة.

5. دراسة سمية حاجي (2015-2016):¹ دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر للفترة 1990-2014).

تمحورت إشكالية هذه الدراسة في ما مدى فعالية السياسة النقدية الجزائرية في علاج الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الزمنية 1990-2014.

وقد اهتمت الباحثة بإعطاء نظرة شاملة للجوانب النظرية المتعلقة بكل من ميزان المدفوعات والسياسة النقدية، ثم استعرضت قراءة تحليلية لتطور عمل السياسة النقدية وميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري خلال فترة زمنية حددت من سنة 1990 إلى غاية سنة 2014 كونها فترة تزامنت مع برنامج الإصلاحات الاقتصادية إضافة إلى أنها تضمنت صدور قانون النقد والقرض 90-10، وفي الأخير حاولت الباحثة تقديم نموذج قياسي يعكس العلاقة بين المتغيرين (السياسة النقدية وميزان المدفوعات).

اعتمدت الباحثة في تقدير نموذج ميزان المدفوعات الجزائري على مجموعة من المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر في رصيد ميزان المدفوعات وهي: قيمة الصادرات (X)، قيمة الواردات (M)، أسعار البترول (Pp)، أسعار الصرف (Tc)، معدل التضخم (Inf)، الناتج الداخلي الخام (Pib)، المؤشر العام للأسعار (Cpi)، العرض النقدي $M2$ وأدواته (سعر الفائدة (I)، وسعر الخصم (Dr)، معدل استرجاع السيولة (Rel)، معدل الاحتياطي الإجباري (Ro)، وبالإستعانة بأسلوب الانحدار الخطي المتعدد تم تتويج الدراسة بالنتائج التالية:

$$BP = 1.303 + 0.896LnM2 - 3.018LnM + 2.333LnX + 1.906LnRo + 0.597LnRel + 1.05LnDr \\ + 0.184LnI + 0.103LnPp + 1.938LnTc + 0.659LnCpi + 0.045LnInf + 1.700LnPib \\ R^2 = 0.8813 \quad , \quad \bar{R}^2 = 0.7626 \quad , \quad n = 25 \quad , \quad F\text{-statistic} = 7.42.$$

تُفيد النتائج أعلاه إلى أن المتغيرات المفسرة تتحكم بنسبة 88.13% من التغيرات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات، وهي ما تؤثر على قوة الارتباط بين رصيد ميزان المدفوعات والمتغيرات المفسرة، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 11.87% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

أيضا من ذات النتائج تبين أن جميع معلمات المتغيرات المفسرة جاءت متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية وكذا إلى واقع الاقتصاد الجزائري، فقد ارتبطت كل من متغيرات السياسة النقدية ورصيد ميزان المدفوعات بعلاقة طردية فالزيادة في معدل المتغيرات الأولى أدت إلى تسجيل زيادة في رصيد المتغير الثاني، وما يهمننا في هذه الجزئية علاقة العرض النقدي $M2$ برصيد ميزان المدفوعات، فلاحظ أن العلاقة بينهما تُشير إلى علاقة طردية، حيث أن الزيادة في عرض العملات المحلية يؤدي إلى انخفاض قيمتها وبالتالي انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج

¹ سمية حاجي، مرجع سابق، ص ص: 01-300.

الداخلية مقارنة مع مثيلاتها الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات الوطنية للخارج، وبذلك زيادة رصيد ميزان المدفوعات.

6. دراسة وردة شيبان (2016):¹ العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2014).

تمحورت إشكالية هذه الدراسة في اختبار طبيعة العلاقة الموجودة بين كمية النقود (بمعناها الضيق $M1$ والواسع $M2$) والناتج الداخلي الخام PIB بالتطبيق على بيانات سنوية للجزائر خلال الفترة 1990 – 2014. تحقيقاً لهدف الدراسة وفي ظل طبيعة مفاهيمه وفروضه وأهميته اعتمدت الباحثة في معالجة إشكالية دراستها على المنهج الاستقرائي في تحليل متغيرات الدراسة (الكتلة النقدية بمقاييسها والناتج الداخلي الخام) من خلال عرض مفهومها، وكيفية قياسها، بالتركيز على وجهة نظر الفكر الاقتصادي في العلاقة بين هذين المتغيرين، ومحاولة لتتبع مسار السياسة النقدية بعد توجه اقتصاد البلاد نحو اقتصاد السوق، كما اعتمدت على المنهج الاستنباطي باستخدام أساليب التحليل القياسي في الاختبار والتقدير بالاستعانة بالبرمجة الإحصائية ($Eviews8$). توصلت الدراسة من خلال أساليب التحليل القياسي إلى ما يلي:

➤ أسلوب التكامل المشترك لقرانجر وكذا لجوهانس: أقر كلا الاختبارين بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج الداخلي الخام وكمية النقود ($M1, M2$).

➤ تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بطريقة أنجل وقرانجر: توصل إلى المعادلة التالية:

$$DLn(PIB) = 4.688015037 + 0.039DLn(M2) + 0.0474DLn(M1) - 0.2330E(-1)$$

t- statistic	(5.1121)	(0.9469)	(0.6897)	(0.9990)
$R^2=0.0894$	, n=23	, F- statistic = 0.6220	, RSS=0.23	, DW=2.10

انطلاقاً من نتائج التقدير السابق، تبين أن كمية النقود بمقاييسها المختلفة لا تمارس أي أثر على الناتج الداخلي الخام عند مستوى معنوية 10%. أما معلمة التعديل $E(-1)$ البالغة (-0.2330) تُشير إلى أن الناتج الداخلي الخام يتعدل في الفترة الحالية (t) بما يعادل (23.30%) من خلال قيمته التوازنية في الفترة السابقة ($t-1$)، أي أن الناتج الداخلي الخام سيستغرق نحو 4.3 سنوات نحو القيمة التوازنية في المدى البعيد، وهو ما فسّره الباحثة اقتصادياً بضعف حركة النشاط الاقتصادي ومساهمة المشاريع الاستثمارية في نمو الناتج الداخلي الخام.

➤ اختبار أنجل وقرانجر للسببية: خلص إلى وجود علاقة سببية تتجه من الناتج الداخلي الخام إلى كمية النقود بمعناها الضيق $M1$ والواسع $M2$ فقط، دون أي دور يذكر في التأثير العكسي عند درجة ثقة 95%.

أشارت مجمل النتائج السابقة إلى عدم فعالية السياسة النقدية في تحكمها لكمية النقد المتداول بما يتوافق مع نمو الناتج الداخلي الخام، فقد فسّرت الباحثة عدم هذه الفعالية إلى ضعف مواكبة النظام البنكي للتطورات العصر خاصة في مجال الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى غياب الوعي الادخاري والثقافة البنكية بين المواطنين.

¹ وردة شيبان، مرجع سابق، ص: 01 – 233.

وفي الأخير قدمت الباحثة بناءً على النتائج المتوصل إليها، مجموعة من التوصيات تراها سوف تساهم من فعالية السياسة النقدية في ضبطها للعرض النقدي في الجزائر بما يتلاءم ونمو الناتج الداخلي الخام، والتي نذكر منها: ♦ ضرورة قيام السلطة النقدية باستهداف مستوى السيولة المحلية بمعناها الواسع في إدارته للسياسة النقدية، وبالتالي تفعيل دوره الإيجابي نحو النشاط الاقتصادي.

♦ الإصلاح الهيكلي والمالي للنظام البنكي والمالي تحت إشراف نظام رقابي كفؤ قادر على استخدام أدوات السياسة النقدية للمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار، ولن يتحقق هذا إلا بالاهتمام بالتأهيل والتدريب المتواصلين خاصة مع التطور المتسارع والثورة التكنولوجية التي تشهدها ساحة القطاع البنكي والمالي عموماً.

♦ ضرورة التنسيق بين البنك المركزي بصفته الجهة المخولة بتنفيذ السياسة النقدية والجهات الحكومية الأخرى المسؤولة عن تنفيذ بقية السياسات (المالية، التجارية...) في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة والحرص على تحقيق أهدافها، مثل توظيف الموارد المتاحة وتنويع الاقتصاد.

7. دراسة الطاهر جليط (2016):¹ دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.

بحثت هذه الدراسة في تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال استقصاء تأثير عرض النقود بمفهومه الواسع على معدل النمو الاقتصادي والتضخم باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990 – 2015.

وفي سبيل بيان أثر عرض النقد بالمفهوم الواسع ($M2$) على معدل النمو الاقتصادي (GDP) ومعدل التضخم (Inf)، استعان الباحث باختبارات السببية ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي وتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات باستعمال دوال الاستجابة الفورية وتحليل التباين، وتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: ➤ اختبار سببية قرانجر ضمن نموذج الانحدار الذاتي: أظهر هذا الاختبار وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه في الأجل القصير تتجه من العرض النقدي إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإلى علاقة ثنائية الاتجاه بين العرض النقدي ومعدل التضخم.

➤ اختبار دوال الاستجابة الفورية: أظهرت نتائج هذا الاختبار إلى أن أي تغير مفاجئ في عرض النقد الحقيقي سوف يُحدث أثراً موجباً ولكن ضعيفاً في النمو الاقتصادي وهذا في المدى القصير والمتوسط، وأثراً سلبياً في المدى الطويل، كما سوف ينتج عن هذا التغير المفاجئ في عرض النقد أثراً سلبياً خلال الفترة الثانية في معدلات التضخم، ولكن من بعد هذه الفترة سوف يصبح لهذا التغير أثراً إيجابياً على مستويات التضخم.

➤ اختبار تحليل مكونات التباين: أظهرت نتائج هذا التحليل إلى أن عرض النقد هو المفسر الأقوى للتغيرات الحاصلة لمعدل التضخم، في حين كانت معظم التقلبات الظرفية الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تتعلق بصدمات المتغير نفسه بنسبة كبيرة جداً.

¹ طاهر جليط، دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 06، 2016، ص ص: 93 – 107.

في ظل النتائج المتوصل إليها والتي تظهر ضعف فعالية السياسة النقدية في تأثيرها على كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الجزائر، شدد الباحث بضرورة تحديد العرض النقدي وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني وجعله ينمو بشكل متوازن مع نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

8. دراسة امحمد بن البار- علي سنوسي (2016):¹ أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) – دراسة تحليلية قياسية-

تناولت هذه الدراسة تحليل وقياس أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر على مدار 29 سنة محصورة من بداية سنة 1986 إلى غاية سنة 2014، معتمدة في ذلك على التحليل النظري والقياسي لجوانب العلاقة بينهما والوقوف على طبيعتها.

قصد الإلمام بحيثيات موضوع الدراسة قُسمت هذه الأخيرة إلى جزئين، الأول خصص للإطار المفاهيمي للتضخم والعرض النقدي وكذا العلاقة بينهما، في حين خصص الجزء الثاني للنمذجة القياسية لأثر عرض النقود على مستويات التضخم في الجزائر، وذلك بالاعتماد على اختبار أنجل وجرانجر في تحليل العلاقة طويلة الأجل واختبار نموذج تصحيح الخطأ وصف العلاقة القصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

أضافت الدراسة متغيرتي معدل الإنفاق العام (G) ومعدل سعر الصرف (TCH) كمتغيرات تفسيرية إلى جانب متغيرة معدل عرض النقود بمعناه الواسع ($M2$).

خلصت نتائج الدراسة من خلال تتبع الاختبارات القياسية السابقة إلى ما يلي:

➤ اختبار التكامل المشترك وفق طريقة أنجل وقرانجر: دَل هذا الاختبار على وجود علاقة طويلة الأجل بين عرض النقود والتضخم، وهذا يعني أن كلا المتغيرين يتحركان معاً في الأجل الطويل.

➤ نموذج تصحيح الخطأ ECM : مكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ من رصد النتائج التالية:

$$LINF = -0.133 + 0.315DLNM2 + 5.86DLNG + 0.938DLNTCH - 0.455ECM$$

t- statistic	(0.85)	(1.80)	(3.23)	(1.13)	(2.59)
$R^2 = 0.42$			F- statistic = 4.36		n= 29

بينت النتائج أعلاه إلى أن المتغيرات المستقلة فسرت 42% من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 58% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج لها تأثير أكثر على التضخم. أيضاً من ذات النتائج فإن جميع المتغيرات المفسرة لسلوك معدلات التضخم في الجزائر جاءت متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية، ولكن ما يهمننا في هذه الجزئية الأثر الذي يمكن أن يخلفه عرض النقود على التضخم فقد بيّنت المعادلة أعلاه إلى أن زيادة عرض النقود بنسبة 10% ستؤدي إلى زيادة معدل التضخم بنسبة 3.15%.

¹ امحمد بن البار – علي سنوسي، أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014): دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 16، 2016، ص: 303-316.

يتضح كذلك من معادلة التضخم أعلاه إلى أن معامل تصحيح الخطأ ($ECM = -0.455$) قد جاء سالب ومعنوي وهو ما يعني أن انحراف معدل التضخم في المدى القصير في الفترة ($T-1$) عن القيمة التوازنية في المدى الطويل يمكن تصحيحه بما يعادل 45 % من هذا الانحراف في الفترة (T).

9. دراسة بوعلام مولوي (2016):¹ أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1970 – 2015):

تكمن إشكالية هذه الورقة البحثية في مدى تقييم أداء السياسة المالية وعرض النقود كمتغير للسياسة النقدية وآثارها على التضخم والنمو الاقتصادي على مستوى بيئة الاقتصاد الجزائري على مدار 45 سنة.

ركزت الدراسة على إبراز الجانب النظري للعلاقة التشابكية بين متغيرات الدراسة – السياسة المالية، عرض النقود، التضخم، النمو الاقتصادي- بالإضافة إلى عرض وفهم مختلف سلوكياتها الاقتصادية وذلك بإجراء دراسة تحليلية لتطور أداء هذه الأخيرة، وصولاً إلى بناء نموذج اقتصادي قياسي يعكس إشكالية الدراسة في الجزائر. تُوجت الدراسة من خلال قياس أثر السياسة المالية (النفقات العامة ($LDEP$) – الإيرادات العامة ($LRES$)) وعرض النقود ($M2$) على التضخم ($LCPI$) والنمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام ($LPIB$)) ووفقاً لمجموعة من الاختبارات الإحصائية، بعرض جملة من النتائج، نُوردها وفق التالي:

➤ **منهجية أنجل وقرانجر $Engle-Granger$ للسببية:** وجود علاقة سببية ذات الاتجاه الأحادي من عرض النقود والنفقات العامة دون الإيرادات العامة نحو معدل التضخم عند مستوى معنوية 10%، في حين لم تسجل ذات المتغيرات المستقلة أي علاقة أحادية كانت أو ثنائية مع الناتج الداخلي الخام.

➤ **نموذج أشعة الانحدار الذاتي $VAR(1)$:**

1- معادلة التضخم: تلخص وفق الشكل التالي:

$$LCPI_t = 4.514 + 0.456LCPI_{t-1} - 1.340LBIP_{t-1} - 0.319LM2_t - 0.433LRES_t + 1.938LDEP_t$$

t- statistic	(2.580)	(3.165)	(1.109)	(0.452)	(0.287)	(1.958)
$R^2 = 0.4958$			F- statistic = 7.671			n= 43

بيّنت النتائج أعلاه أن كل معلمة من عرض النقود ($LM2$) والناتج الداخلي الخام المؤخرة لفترة واحدة ($LBIP_{t-1}$) والإيرادات العامة ($LRES$) تربطهم علاقة عكسية بمعدل التضخم، غير أن هذه العلاقة أثبتت عدم معنويتها عند 10%، أما معلمة النفقات العامة ($LDEP$) فلها تأثير إيجابي على معدل التضخم عند 10%.

¹ بوعلام مولوي، أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1970 – 2015)، مجلة معارف،

المجلد 11، العدد 21، ديسمبر 2016، ص ص: 437 – 461.

2- معادلة النمو الاقتصادي:

$$LBIP = 0.688 + 0.029LCPI(-1) + 0.366LBIP(-1) + 0.08LM2 + 0.337LRES + 0.214LDEP$$

t- statistic (3.65) (1.87) (2.81) (1.05) (5.96) (2.007)

$R^2 = 0.998$, F- statistic = 6708.51 , n= 43

أظهرت نتائج تقدير المعادلة السابقة، أن معلمة عرض النقود لها علاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام، ولكن هذه العلاقة أثبتت عدم معنويتها عند مستوى 10%، أما بقية المعلمات فلها علاقة وتأثير إيجابي على الناتج الداخلي الخام عند مستوى معنوية 01% و 10%.

على إثر النتائج السابقة خرجت الدراسة بجملة من التوصيات تمثلت فيما يلي:

- ♦ تطبيق سياسة مالية تعمل على ترشيد الإنفاق العام، وتخصيص نسبة كبيرة من الميزانية العامة للاستثمار في المشاريع الإنتاجية ذات المردود الاقتصادي الجيد، بهدف الضغط على الزيادة في معدلات التضخم.
- ♦ ربط التوسع النقدي بما يتلاءم مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإذا وجدت الحاجة إلى مزيد من كمية النقود لتتجاوب مع التوسع في الأنشطة الاقتصادية فإن للدولة الحق في إصدار كمية النقود اللازمة، وهذا لا يعتبر تمويلاً تضخيمياً بل نمواً في عرض النقود يتناسب مع نمو الأنشطة الاقتصادية.
- ♦ تنفيذ سياسات اقتصادية تعمل على ترشيد الاستيراد وتشجيع الصادرات.

10. دراسة الطاهر جليط (2016):¹ دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014.

تمحورت إشكالية هذه الورقة البحثية في معرفة العوامل الرئيسية المتحركة في معدل البطالة على مستوى بيئة المجتمع الجزائري خلال الفترة 1980-2014 باستخدام نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR. استند اختيار الباحث للمتغيرات الاقتصادية المفسرة لسلوك ظاهرة البطالة في الجزائر على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية فضلاً على الاعتماد بمختلف الظروف المرافقة للظاهرة من حدوث أزمات وتبني إصلاحات عرفها الاقتصاد الوطني، وقد تمثلت هذه المتغيرات في: معدل النمو الاقتصادي (BIP)، التضخم (INF)، سعر البترول (PTT)، النفقات العامة (DEP)، العرض النقدي M2. مكنت الدراسة من خلال الاستعانة بجملة من الأدوات الإحصائية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادي من اختبار ديكي فولر المطور لدراسة استقرارية المتغيرات، اختبار التكامل المشترك لتقييم العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل ونموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR لرصد التفاعلات الديناميكية بين البطالة والمتغيرات المفسرة لها من رصد النتائج التالية:

¹ الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 03، العدد 06، ديسمبر 2016، ص ص: 199-218.

➤ اختبار التكامل المشترك لـ *Johanson and Juselius*: دَل هذا الاختبار على غياب وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل متغيرات الدراسة، ونشير هنا بشكل خاص علاقة العرض النقدي $M2$ بمعدل البطالة فقد أوضح ذات الاختبار بعدم وجود أي تكامل مشترك بينهما.

➤ نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR : كانت نتيجة تقدير معادلة البطالة وفق نماذج أشعة الانحدار الذاتي على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} CHO = & 1.12CHO_{t-1} + 0.25CHO_{t-2} - 0.03DEP_{t-1} - 0.145DEP_{t-2} + 0.181BIP_{t-1} - 0.02BIP_{t-2} \\ & + 0.01PTT_{t-1} - 1.05PTT_{t-2} + 0.28INF_{t-1} - 0.21INF_{t-2} + 0.07M2_{t-1} + 0.011M2_{t-2} \\ R^2 = & 0.96 \quad , \quad \bar{R}^2 = 0.97 \quad , \quad n = 35 \quad , \quad F\text{-statistic} = 71.18. \end{aligned}$$

يتضح من النتائج أعلاه إلى أن المتغيرات المدرجة في النموذج تعمل على تفسير معدل البطالة بنسبة 96%، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 4% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

من ذات النتائج تتضح علاقة العرض النقدي $M2$ بمعدل البطالة وهو ما يهمننا، فالعلاقة التي جمعت بينهما علاقة طردية، بمعنى أن كل زيادة في العرض النقدي تقابلها زيادة في معدلات البطالة وهو ما يتنافى مع منطق النظرية الاقتصادية، ولكن الباحث فسّرهما بضعف فعالية السياسة النقدية في التأثير على معدل البطالة، وإجمالاً فإن أهم محددات البطالة في الجزائر تمثلت خاصة في معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام وسعر البترول.

11. دراسة لخضر عقبي (2017-2016):¹ أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2013).

بحثت هذه الدراسة في مدى تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في كل من سعر الصرف (TCR)، سعر الفائدة الحقيقي (Pin)، البطالة (CH)، العرض النقدي ($M2$) على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري على مدار 24 سنة وذلك بالاعتماد على تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR .

تُوجت الدراسة من خلال الاستعانة باختبار السببية ونماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR بالنتائج التالية:

➤ نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR : من خلال تطبيق هذا النموذج على متغيرات الدراسة تم الحصول على خمسة (05) معادلات، ولكن سنقتصر فقط باستعراض معادلة ميزان المدفوعات، معادلة البطالة ومعادلة العرض النقدي، تماشياً مع الهدف المراد تحقيقه من الدراسة الحالية *.

¹ لخضر عقبي، مرجع سابق، ص ص: 336-01.

* المقصود هنا دراسة الطالبة (وفاء رمضاني) حول استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتحولات في العرض النقدي لحالة الجزائر.

1- معادلة ميزان المدفوعات: يمكن توضيحها وفق الشكل التالي:

$$DBP = -0.6375 - 0.1728DBP_{t-1} - 0.5609DBP_{t-2} + 2.072DCH_{t-1} - 1.3929DCH_{t-2} + 0.1379DDTCR_{t-1} \\ - 0.281DDTCR_{t-2} + 0.0015Pin_{t-1} - 0.025Pin_{t-2} + 0.6525RDM2_{t-1} - 0.6545RDM2_{t-2}$$

T-statistic (0.27) (0.59) (1.78) (0.89) (0.70) (0.16) (0.45) (0.10) (1.48) (1.49) (1.59)

$R^2 = 0.6350$, $\bar{R}^2 = 0.2294$, $n = 24$, $F\text{-statistic} = 1.56$, $F\text{-table} = 2.87$, $T\text{-table} = 2.069$.

تُشير النتائج أعلاه حسب الاختبارات الجزئية (المقارنة بين $T\text{-table}$ و $T\text{-statistic}$) والاختبارات الكلية (المقارنة بين $F\text{-table}$ و $F\text{-statistic}$) إلى أن النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية، وبالتالي يمكن القول أن هذه الدراسة لم تتوصل إلى تفسير أثر سلوك أي متغير من المتغيرات الاقتصادية الكلية المذكورة والمدرجة في النموذج على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وتبعاً لذلك فإن تشخيص علاقة العرض النقدي $M2$ مع رصيد ميزان المدفوعات الجزائري وفق هذه الدراسة غير متاحة.

2- معادلة البطالة: تسمح نتائج تقدير هذه المعادلة من رصد علاقة العرض النقدي بمعدلات البطالة.

$$DCH = 0.1114 + 0.0296DBP_{t-1} - 0.0249DBP_{t-2} + 0.139DCH_{t-1} + 0.1167DCH_{t-2} + 0.0676DDTCR_{t-1} \\ + 0.1567DDTCR_{t-2} - 0.0318Pin_{t-1} + 0.123Pin_{t-2} + 0.1567RDM2_{t-1} + 0.0005RDM2_{t-2}$$

T-statistic (0.38) (0.68) (0.63) (0.47) (0.46) (0.66) (2.07) (0.58) (2.39) (0.30) (0.68)

$R^2 = 0.7265$, $\bar{R}^2 = 0.4226$, $n = 24$, $F\text{-statistic} = 2.39$, $F\text{-table} = 2.87$, $T\text{-table} = 2.069$.

توضح النتائج أعلاه حسب الاختبارات الجزئية (المقارنة بين $T\text{-table}$ و $T\text{-statistic}$) إلى أن جميع المتغيرات المفسرة لسلوك البطالة غير معنوية عدا متغيرة سعر الصرف بفترة إبطاء ثانوي ($DDTCR_{t-2}$) ومتغيرة سعر الفائدة بفترة إبطاء ثانوي (Pin_{t-2})، وهو ما يعني أن الزيادة في معدل البطالة بوحدة واحدة ناتج عن انخفاض سعر الصرف بـ 0.156 وارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بـ 0.123 وهو ما يتوافق مع الجانب النظري الذي يوضح أن زيادة البطالة يؤثر على انخفاض سعر الصرف، ومن جانب تفسر وجود البطالة بشكل كبير هو دلالة على زيادة الطلب على العمل، ولامتصاص فائض الطلب يستدعي انخفاض الأجور ويدفع تبعاً لذلك الدولة إلى التخفيض في سعر الفائدة وهو ما يدفع المستثمرين لاغتنام الفرصة في زيادة استثماراتهم وتحقيق أرباح أكبر.

من وجهة نظر الناقدة، وفقاً لما وضحته الاختبارات الجزئية لم تتضح العلاقة بين العرض النقدي ومعدل البطالة، ولكن من خلال النتائج أعلاه يمكن أن نفسر علاقة العرض النقدي بمعدلات البطالة بشكل غير مباشر فزيادة سعر الفائدة الحقيقي دلالة على أن السلطة النقدية تتبع سياسة انكماشية وهو ما يعني أن حجم العرض النقدي يؤول إلى الانخفاض وسيصاحب معه سعر الفائدة إلى الارتفاع ومن ثم الاستثمار إلى الانخفاض والبحث عن اليد العاملة إلى الانخفاض ونتيجة لذلك يتجه معدل البطالة إلى الارتفاع.

أما حسب الاختبارات الكلية (المقارنة بين $F\text{-table}$ و $F\text{-statistic}$) فيتضح إلى أن النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية، وبالتالي يمكن القول أن معادلة البطالة لم تتوصل إلى تفسير أثر سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية المذكورة والمدرجة في النموذج مجتمعةً على مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري.

3- معادلة العرض النقدي: سمح تقدير هذه المعادلة من رصد النتائج التالية:

$$RDM2 = 11.137 - 9.04DBP_{t-1} - 18.965DBP_{t-2} + 15DCH_{t-1} + 83.75DCH_{t-2} + 10.099DDTCR_{t-1} \\ + 20.712DDTCR_{t-2} + 23.86Pin_{t-1} - 21.11Pin_{t-2} + 1.016RDM2_{t-1} - 0.834RDM2_{t-2}$$

T-statistic (0.23) (1.29) (2.99) (0.31) (2.07) (0.61) (1.64) (2.69) (2.54) (3.66) (2.42)

$R^2 = 0.7978$, $\bar{R}^2 = 0.5732$, $n = 24$, $F\text{-statistic} = 3.55$, $F\text{-table} = 2.87$, $T\text{-table} = 2.069$.

تُظهر النتائج أعلاه حسب الاختبارات الجزئية (المقارنة بين $T\text{-table}$ و $T\text{-statistic}$) إلى أن جميع المتغيرات المفسرة لسلوك العرض النقدي غير معنوية عدا متغيرة رصيد ميزان المدفوعات بفترة إبطاء ثانوي (DBP_{t-2})، متغيرة معدل البطالة بفترة إبطاء ثانوي (DCH_{t-2})، متغيرة سعر الفائدة بفترة إبطاء أولي (Pin_{t-1}) وثانوي (Pin_{t-2})، متغيرة العرض النقدي بفترة إبطاء أولي ($RDM2_{t-1}$) وثانوي ($RDM2_{t-2}$)، وهو ما يعني أن الزيادة في العرض النقدي بوحدة واحدة يكون نتاج انخفاض وارتفاع المتغيرات التي أثبتت معنويتها في النموذج، ونشير إلى أنها متوافقة مع الجانب النظري.

أما حسب الاختبارات الكلية (المقارنة بين $F\text{-table}$ و $F\text{-statistic}$ ، نسبة معامل التحديد R^2) فيتضح إلى أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية، وبالتالي يمكن القول أن معادلة العرض النقدي توصلت إلى تفسير أثر سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية المذكورة والمدرجة في النموذج مجتمعةً بنسبة 79.78% على العرض النقدي.

➤ اختبار السببية لقرانجر: بيّنت نتائج هذا الاختبار إلى أن المتغيرة الاقتصادية الوحيدة التي تسبب في رصيد ميزان المدفوعات هي العرض النقدي ولكن عند مستوى 10%.

في ظل النتيجة المتوصل إليها والتي مفادها أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائي لم يستجيب للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة، يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات منها:

- ♦ على السلطة النقدية إعادة النظر في تقييم قيمة العملة لما لها من آثار على استقطاب الاستثمار وزيادة القدرات الإنتاجية والإيرادات الحكومية وإنعاش الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- ♦ رفع سعر الفائدة الحقيقي من خلال تحرير أسواق رأس المال لجذب رؤوس الأموال والتخلص من النقود المجمدة.

12. دراسة عمي سعيد حمزة - عباس بوهريرة (2017):¹ أثر التغير في المجمعات النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر 1990 - 2016):

تبلورت إشكالية هذه الدراسة في مدى الأثر الذي يمكن أن يحدثه التغير في العرض النقدي بمختلف مقاييسه من خلال السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية (النتائج المحلي الإجمالي، المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة، ميزان المدفوعات، صافي الموازنة الحكومية، الإنفاق الحكومي، البطالة، سعر الصرف الأجنبي) في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2016.

سعيًا لتحقيق هدف الدراسة في إبراز الأثر الذي يمكن أن يتركه وصول النقود المعروضة في الجهاز البنكي إلى السوق الحقيقي وما يحدثه من تغيرات على المتغيرات النقدية، اعتمد الباحثان في قياس ذلك الأثر على أسلوب

¹ عمي سعيد حمزة - عباس بوهريرة، مرجع سابق، ص ص: 821 - 848.

الانحدار المتعدد التدريجي *Stepwise Multiple Régression*، وهو أسلوب يستعمل لإظهار أي المتغيرات لها قوة التأثير أكثر على المتغير التابع.

بناء على الأسلوب المتبع، تُرجمت العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وتوصلت إلى ما يلي:

➤ معادلة علاقة العرض النقدي ($M2, M1, Ms$) بالنتاج المحلي الإجمالي (PIB) للفترة 1990-2016:

$$PIB = 1500.869 + 0.847204M2 + 3.227618Ms$$

t- statistic	(1.993)	(5.924)	(2.049)
$R^2 = 0.7948$	,	F- statistic = 46.485	, n= 104

بيّنت معادلة النموذج المقدر أعلاه بشكل عام إلى وجود علاقة إحصائية موجبة بين العرض النقدي والنتاج المحلي، وبشكل خاص أظهرت $M2$ (الكتلة النقدية بمعناها الواسع معنوية عند مستوى 1%) أكثر قوة تأثير من Ms (العرض النقدي الجديد معنوي عند مستوى 10%) على الناتج، أما $M1$ (المتاحات النقدية) فيغيب تأثيرها تماماً على نفس المتغير التابع، وهذا يعني أن أثر السياسة النقدية التوسعية ستؤثر على الناتج الوطني بمجرد وصول المعروض النقدي إلى الجهاز البنكي مما يتيح تمويل المشاريع الاستثمارية وخفض تكلفة التمويل، الأمر الذي سيضفي زيادة في الدخل بنسبة أكبر من الزيادة في الاستثمار بفعل المضاعف والمعجل.

➤ معادلة علاقة العرض النقدي ($M2, M1, Ms$) بالتضخم (Inf) للفترة 1990-2016:

$$Inf = 0.202148 + 0.000255M1 - 0.000185M2 - 9.47E - 05Ms$$

t- statistic	(9.123)	(4.560)	(4.726)	(4.325)
$R^2 = 0.6070$	,	F- statistic = 11.84	,	n= 130

أظهرت نتائج تقدير النموذج أعلاه أن جميع مقاييس العرض النقدي لها تأثير معنوي ولكن بشكل ضعيف عند مستوى 1% على التضخم، كما أظهرت ذات النتائج إلى أن العلاقة التي تربط العرض النقدي بالتضخم هي علاقة مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية (علاقة عكسية)، وعليه يمكن زيادة العرض النقدي في الجزائر دون التأثير على المستوى العام للأسعار بالارتفاع بشرط أن تكون زيادة العرض النقدي متناسبة مع زيادة الناتج.

➤ معادلة علاقة العرض النقدي ($M2, M1, Ms$) بالبطالة (Cho) للفترة 1990-2016:

$$Cho = 0.259680 - 1.11E - 05M2 - 3.89E - 05Ms$$

t- statistic	(20.69)	(4.671)	(1.482)
$R^2 = 0.6990$	,	F- statistic = 27.87	, n= 130

يبن نموذج الانحدار التدريجي المقدر أعلاه أن العرض النقدي ($M2$) له أثر معنوي عند مستوى 1% على البطالة وهذا يعني أن زيادة العرض النقدي الموجه للاستثمار سيعمل على خلق مناصب عمل جديدة وخفض مستوى البطالة، أما المتاحة النقدية ($M1$) والعرض النقدي الجديد (Ms) فلم يظهر لهما أي تأثير على البطالة.

➤ معادلة علاقة العرض النقدي ($M2, M1, Ms$) بالإنفاق الحكومي (Dp) للفترة 1997-2016:

$$Dp = 373.95 - 0.770754M1 - 0.295143 Ms$$

t- statistic (2.885) (27.8552) (1.439)

$R^2 = 0.9839$, F- statistic = 519.89 , n= 100

أظهر النموذج المقدر أعلاه إلى أن المتغيرة الوحيدة من بين المجاميع النقدية لها تأثير على الإنفاق الحكومي هي المتاحات النقدية ($M1$)، فالعرض النقدي الجديد (Ms) غير معنوي ولا تربطه أي علاقة إحصائية بالإنفاق الحكومي، أما العرض النقدي بمعناه الواسع ($M2$) فقد أُسْتُثني من النموذج لغياب تأثيره على نفس المتغير التابع.

➤ معادلة علاقة العرض النقدي ($M2, M1, Ms$) بميزان المدفوعات (Bp) للفترة 1992-2016:

$$BP = 3.550793 - 0.002167M1 + 0.023968Ms$$

t- statistic (1.074) (2.505) (3.604)

$R^2 = 0.3729$, F- statistic = 6.54 , n= 96

يُبين النموذج الإحصائي المعتمد أعلاه إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العجز في ميزان المدفوعات والمتاحات النقدية ($M1$) والعرض النقدي الجديد (Ms) عند مستوى معنوية 1% خلال الفترة 1992 - 2016، حيث سجلت ($M1$) تأثير سلبي ولكن بشكل جَدُّ ضعيف على العجز، أما (Ms) فقد سجل تأثير إيجابي على العجز في ميزان المدفوعات.

➤ معادلة علاقة العرض النقدي ($M2, M1, Ms$) بسعر صرف الدينار مقابل الدولار ($ch-T$) للفترة 1990-2016:

$$Tch = 33.20177 - 0.055192M1 + 0.043167M2$$

t- statistic (9.059) (5.944) (6.566)

$R^2 = 0.82262$, F- statistic = 57.05 , n= 130

أوضح النموذج الإحصائي المقدر أعلاه إلى أن سعر صرف الدينار يتأثر بكل من ($M1$) و ($M2$) عند مستوى معنوية 1% دون العرض النقدي الجديد (Ms)، أما عن العلاقة التي تربط سعر صرف الدينار بكل من ($M2$) و ($M1$) فالأولى إيجابية وهذا إذا ساعدت الزيادة في العرض النقدي على دفع الجهاز الإنتاجي وزيادة الصادرات فإنه ستتحسن قيمة الدينار، أما الثانية سلبية مما يعني أن الزيادة في المتاحات النقدية تؤدي إلى خفض قيمة الدينار، الأمر الذي يجعل من مسؤولية البنك المركزي السهر على رسم سياسة نقدية توجه من خلالها العرض النقدي إلى القطاعات الإنتاجية والتي تساعد على خفض قيمة الواردات ودعم الصادرات.

من خلال النتائج التي توجت بها الدراسة قدم الباحثان توصية مفادها الاهتمام بالسياسة النقدية والمجاميع النقدية التي أظهرت تأثيرها على كل متغير كلي وعلى رأسها الكتلة النقدية ($M2$) من خلال تتبع الأثر وقنوات الانتقال حتى لا تنحرف هذه الزيادة أو الخفض عن تحقيق الهدف المسطر.

13. دراسة مسعود ميهوب (2017):¹ دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)

تمحورت إشكالية هذه الدراسة في ما مدى تقييم الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة من طرف الجزائر للفترة 1990-2014 للاستقرار الاقتصادي الكلي المستديم، وذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في سلوك كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي لميزان المدفوعات والتي تشكل في مجملها المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي.

توجت الدراسة حول تحديد حجم التأثير الذي تمارسه المتغيرات المفسرة على سيروية المؤشرات المشكلة لمنظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي استناداً إلى النظرية الاقتصادية وإلى الواقع العملي لاقتصاد البلد من خلال الرجوع إلى مخرجات Eviews 4 إلى ما يلي:

➤ نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الخام: تم اعتماد الناتج الداخلي الخام كمؤشر للنمو الاقتصادي ثم تقدير دالته بتوليفة بين نموذج سولو الموسع ونموذج بارو للفترة 1990-2014.

$$LBIP = 3.256 + 0.187LK + 0.17LLT + 0.07LPoil + 0.997Ma(1)$$

t- statistic	(5.60)	(2.10)	(7.76)	(2.61)	(7.94)
$R^2 = 0.9909$	, $\bar{R}^2 = 0.9890$	, F- statistic = 517.92,	n= 25		

من خلال نتائج التقدير أعلاه يتبين أن المتغيرات المفسرة LK : مخزون رأس المال، LLT : حجم العمل المدمج مع معدل التغير التكنولوجي، $LPoil$: سعر البترول) تشرح ما نسبته 99.09% من التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام $LBIP$ ، أما النسبة الباقية 0.91% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

كما هو ملاحظ من ذات النتائج أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد في المقام الأول بكثافة رأس المال ثم بكثافة عنصر العمل اللتان تجاوزتا* نسبتهما 50%، وهو ما يعكس بالفعل تأثيرهما في تشكيل الناتج المحلي الخام الذي تزامن مع البرامج الإنفاقية المعتمدة في الجزائر، فبالرجوع إلى البرامج الإنفاقية التي اعتمدت نتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار النفط نجد معظمها وُجهت إلى جهة البنية التحتية الأمر الذي تطلب زيادة رأس المال والعمل من دون أن يكون لها انعكاس واضح على القطاع الإنتاجي المباشر، وبالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي المحقق خاصة خلال الفترة 2001-2014 نمواً ظاهرياً يزول بزوال الأسباب المحدثة له.

➤ نتائج تقدير دالة المستوى العام للأسعار: مكن تقدير هذه الدالة الحصول على النتائج التالية:

$$LIPC = 13.281 - 1.91LPibr + 0.42LM + 0.63LW - 0.51Lmpr - 0.80LTcr + 0.97Ma(1)$$

t- statistic	(3.89)	(2.88)	(2.67)	(3.91)	(2.43)	(3.31)	(82.20)
$R^2 = 0.9899$	, $\bar{R}^2 = 0.9866$	, F- statistic = 296.13,	n= 25				

¹ مسعود ميهوب، مرجع سابق، ص ص: 01-299.

* كثافة رأس المال (0.779) = $\frac{0.187}{0.17+0.07}$ ، أما كثافة العمل المدمج بالتغير التكنولوجي (0.661) = $\frac{0.17}{0.187+0.07}$.

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

توضح النتائج السابقة إلى أن المتغيرات المفسرة ($LPibr$: الناتج المحلي الخام، LM : العرض النقدي، LW : كتلة الأجور، $Lmpr$: حجم الواردات، $LTcr$: سعر الصرف الفعلي الحقيقي) تشرح ما نسبته 98.99% من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار $LIPC$ ، أما النسبة الباقية 1.01% تشرحها عوامل أخرى. وكما هو ملاحظ من ذات النتائج وجود علاقة طردية بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار، فزيادة الأول بنسبة 1% يؤدي إلى تسجيل زيادة في الثاني بنسبة 0.42%، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية.

➤ نتائج تقدير دالة البطالة: مكن تقدير هذه الدالة الحصول على النتائج التالية:

$$LTCHO = 4.969 + 0.746LPOP - 0.587LINV - 0.372LPoil + 0.573Ma(1)$$

t- statistic	(4.42)	(2.33)	(3.24)	(3.63)	(2.70)
$R^2 = 0.9535$	$\bar{R}^2 = 0.9442$	F- statistic = 102.48,	n= 25		

تبين النتائج أعلاه إلى أن المتغيرات المفسرة ($LPOP$: حجم الفئة النشطة، $LINV$: حجم الاستثمار الحقيقي، $LPoil$: سعر البترول) تفسر ما نسبته 95.35% من التغيرات الحاصلة في حجم البطالة $LTCHO$ ، في حين تظل النسبة الباقية 4.65% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

فسر الباحث العلاقة العكسية بين أسعار النفط وحجم البطالة بأنها علاقة ظرفية، ظهرت في ظل ارتفاع أسعار النفط (خاصة الفترة 2000-2014) ويمكن أن تزول بمجرد حدوث أي هزة تضرب السوق الدولية للنفط.

➤ نتائج تقدير دالة ميزان المدفوعات: مكن تقدير هذه الدالة الحصول على النتائج التالية:

$$BP = 0.468Poil - 251.95m - 0.715Idet + 0.9495AR(1)$$

t- statistic	(6.17)	(3.50)	(2.15)	(23.63)
$R^2 = 0.8427$	$\bar{R}^2 = 0.8191$	n= 25		

تُشير النتائج أعلاه إلى أن المتغيرات المفسرة ($Poil$: سعر البترول، m : الميل المتوسط للاستيراد، $Idet$: خدمة الدين الخارجي) تشرح ما نسبته 84.27% من التغيرات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات BP ، أما النسبة الباقية 15.73% تشرحها عوامل أخرى.

فسر الباحث من خلال هذه النتائج إلى أن توازن ميزان المدفوعات الجزائري لا يزال رهين الظروف المرفقة لأسعار النفط رغم الإصلاحات المعتمدة ومختلف البرامج التنموية المنفذة التي كانت تدعو إلى تنويع الصادرات خارج قطاع النفط، حيث أشار إلى أن الارتفاعات المسجلة في أسعار النفط خلال الفترة 2000-2014 سمحت في حدوث فائض في ميزان المدفوعات من خلال ارتفاع قيمة الصادرات من قطاع المحروقات، وتبعاً لذلك فقد أشار الباحث إلى خطورة وضع التوازن الخارجي في حال تدهور سعر البرميل من النفط وتقلص حجم الصادرات النفطية في ظل حصيلة الصادرات خارج قطاع النفط لا تتجاوز عتبة 3% وفي ظل تبني سياسة الاستيراد المبالغ فيها قصد تغطية الطلب المحلي المتزايد خاصة مع اعتماد مبادئ النظرية الكينزية الداعية إلى ضرورة الرفع من الطلب الكلي الفعال والمتزامن مع جمود محلي للألة الإنتاجية في تلبية تلك الزيادة من الطلب.

من خلال النماذج الإنحدارية المقدرة لمنظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة 1990-2014 توصل الباحث إلى أن المنحنى التنازلي للمستوى العام للأسعار وحجم البطالة المنخفض وتحسن العام لميزان المدفوعات كلها عبارة عن وضعيات ظرفية يُرد سببها بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق النفط الدولية.

14. دراسة محسن حمريط – عيسى حجاب (2018):¹ العلاقة بين النمو النقدي ونمو الناتج المحلي ومستويات التضخم في الجزائر من خلال مقارنة *ARDL* للفترة 1980-2016.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة في قياس أثر النمو النقدي مقاساً بالنقد الواسع ونمو الناتج المحلي الإجمالي على مستويات التضخم في الجزائر انطلاقاً من معطيات سنوية امتدت من سنة 1980 إلى غاية سنة 2016 وباستخدام مقارنة الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبثثة والموزعة بين المتغيرات *ARDL*، وبمتابعة نتائج هذه المقاربة توصلت الدراسة إلى ما يلي:

➤ تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية *ARDL*: تُعرض وفق النقاط التالية:

1- نتائج تحليل معاملات نموذج *ARDL(2,4,2)* في الأجل الطويل: وكانت كالتالي:

$$INF = 18.85 - 6.0166GDPG + 0.2788M2G$$

t-statistic	(5.28)	(4.88)	(2.06)
-------------	--------	--------	--------

أوضحت النتائج أعلاه إلى وجود علاقة معنوية لكل من النمو النقدي ونمو الناتج المحلي الإجمالي مع مستويات التضخم في الجزائر، ولكن ما يهمنا في هذه النقطة هي علاقة النمو النقدي بالتضخم، فبالرجوع لذات النتائج يتضح وجود علاقة طردية ومعنوية بين النمو النقدي ومستويات التضخم عند مستوى معنوية 5%، فقد بلغت مرونة النمو النقدي في الأجل الطويل (0.2788)، مما يعني أن زيادة النمو النقدي (*M2G*) بنسبة 01% تؤدي إلى زيادة مستويات التضخم (*INF*) في الجزائر بنسبة 0.278% وهذا في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى، وتعتبر هذه النتيجة متوافقة مع النظرية الكمية للنقود التي تُشير إلى النقود تؤدي إلى زيادة مستويات التضخم.

2- نتائج تقدير وتحليل معاملات *ARDL(2,4,2)* في الأجل القصير: وكانت كالتالي:

$$DINF = 0.48D(INF)_{t-1} - 0.62D(GDPG) + 1.07D(GDPG)_{t-1} + 1.13D(GDPG)_{t-2} + 0.98D(GDPG)_{t-2} + 0.04D(M2G) - 0.15D(M2G)_{t-1} - 0.54ECM_{t-1}$$

t-statistic	(2.95)	(1.58)	(2.01)	(2.47)	(2.55)	(0.66)	(2.32)	(4.04)
-------------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------

$R^2 = 0.5068$, $\bar{R}^2 = 0.3687$

استناداً إلى النتائج أعلاه يتضح إلى أن معلمة حد تصحيح الخطأ *ECM* مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% وبإشارة سالبة والتي تؤكد لنا وجود علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، حيث تشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ (-0.54) إلى أن انحراف مسار التضخم في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل يتم تعديله وتصحيحه بنسبة 54% كل سنة.

¹ محسن حمريط – عيسى حجاب، العلاقة بين النمو النقدي ونمو الناتج المحلي ومستويات التضخم في الجزائر من خلال مقارنة *ARDL* للفترة 1980-2016، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، العدد 23، جوان 2018، ص: 25-40.

في ظل النتائج المتوصل إليها والتي تُشير إلى وجود علاقة تكامل بين النمو النقدي ونمو الناتج المحلي الإجمالي ومستويات التضخم في الجزائر، وهو ما يعني أن الزيادة في نمو النقدي يمكن أن تؤدي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى ارتفاع مستويات التضخم، وكذلك يمكن أن تؤدي ذات الزيادة في النمو النقدي إلى زيادة مستويات نمو الناتج أعلى من الناتج الطبيعي، وهو ما سينجم عنه زيادة التكاليف الحدية الناتجة عن الوحدات الإضافية من العمل ورأس المال ومن ثمّ زيادة التشغيل وارتفاع الأجور نظير قلة البطالة وبالتالي ارتفاع مستويات التضخم، توصي الدراسة السلطة النقدية بضرورة ضبط مستويات التضخم من خلال التحكم في الكتلة النقدية والتحكم في مستويات الإنفاق الناتجة عن زيادة مستويات الناتج.

15. دراسة فوزي شوق (2018):¹ قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة.

تمثلت مساهمة هذه الدراسة في معرفة طبيعة واتجاه العلاقة الديناميكية والسببية بين كل من عرض النقود والإنفاق الحكومي وسعر الصرف كمتغيرات مفسرة مع معدل التضخم كمتغير تابع في الجزائر على امتداد الفترة 1990-2016 وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والقياسية المناسبة.

ركزت الدراسة في الجانب النظري على تقديم الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة -عرض النقود، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي والتضخم - بالإضافة إلى عرض وفهم مختلف سلوكياتها الاقتصادية وذلك بإجراء دراسة تحليلية لتطور أدائها في الجزائر، وصولاً إلى بناء نموذج اقتصادي قياسي يعكس إشكالية الدراسة في بيئة اقتصاد ذات البلد.

وقد ساعد في بناء النموذج القياسي المناسب وتقديره تطبيق اختبارين إحصائيين وقياسيين، أوله اختبار وصف النموذج *Ramsey test* من أجل معرفة الصيغة الرياضية (الصيغة الخطية أو غير الخطية) للنموذج المناسب، ثم ثانيه اختبار السببية لقرانجر *Granger Causality Test* من أجل التعرف على وجود أو عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعدل التضخم في الجزائر.

وبمتابعة الاختبارات المذكورة وصولاً إلى تقدير النموذج المناسب توجت الدراسة بالنتائج التالية:

- اختبار *Ramsey test*: أشارت نتائج هذا الاختبار حسب قيمة فيشر الإحصائية ($F. Statistic = 0.6988 > 0.05$) إلى أن اعتماد الصيغة غير الخطية لتقدير معلمات نموذج الدراسة هي المناسبة.
- اختبار السببية لقرانجر: بيّنت نتائج هذا الاختبار إلى أن المتغير المستقل والممثل في عرض النقود والمتغيرين الضابطين (سعر الصرف والإنفاق الحكومي) لهم سببية في اتجاه واحد مع معدل التضخم.
- تقدير معلمات نموذج الدراسة: باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد والاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية *MCO* وبلاستعانة ببرمجية *EViews8* تم التوصل إلى النتائج التالية:

¹ فوزي شوق، قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018، ص: 760-786.

$$\text{Ln(TINF)} = 7.126 + 2.5874\text{Ln(M2)} - 1.4206\text{Ln(TCH)} + 3.0826\text{Ln(DG)}$$

t- statistic (8.15) (4.68) (5.76) (4.85)

$R^2 = 0.7131$, $\bar{R}^2 = 0.6757$, $n = 27$, $DW = 2.46$

تُفيد النتائج أعلاه إلى أن نموذج معدل التضخم في الجزائر مفسر بنسبة 71.31% بواسطة المتغيرات التفسيرية (عرض النقود، سعر الصرف والإنفاق الحكومي)، بينما تُرد النسبة الباقية 28.69% إلى عوامل أخرى. ما يهمننا في هذه الجزئية هي علاقة العرض النقدي بمعدل التضخم، فكما هو موضح من ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بينهما، حيث أن عند كل زيادة في العرض النقدي بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بنسبة 2.58%.

وفي ظل النتائج المتوصل إليها أوصت الدراسة بضرورة تنظيم الإصدار النقدي في الجزائر بما يتلاءم والقوة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، والعمل على تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات من خلال البحث عن البدائل كالزراعة والصناعة، بالإضافة إلى السعي في محاولة تحقيق التوازن بين العرض النقدي والطلب عليه.

16. دراسة وليد بشيشي (2018):¹ التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة في الجزائر على تحقيق التوازن الخارجي، معتمدةً في ذلك على معطيات سنوية ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2014.

وقصد بلوغ هذا الهدف انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يستجيب للتغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف، معدلات التضخم ومعدلات الفائدة والعرض النقدي بمعناه الواسع في الأجلين القصير والطويل.

بناء على الهدف المراد تحقيقه من الدراسة والإشكالية التي تم صياغتها وبالاعتماد على الفرضية التي بني عليها الموضوع استعان الباحث بالمنهج الوصفي الممتزج بالمنهج التحليلي والذي ظهر جلياً من خلال محاولة الإحاطة بجوانب الإطار النظري للسياسة النقدية ومحاولة فهم سلوك السياسة النقدية المتبعة في الجزائر وذلك بإجراء تحليل مسار تطورها على مدار فترة الدراسة، كما استعان بمنهج القياس الاقتصادي من خلال الاعتماد على مجموعة من الاختبارات القياسية التي تساعد على بناء نموذج يفسر علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات.

وتُوجت الدراسة من خلال الاستعانة بجملة الاختبارات القياسية بالنتائج التالية:

➤ اختبار التكامل المشترك لـ *Johanson and Juselius*: دَلَّ هذا الاختبار على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية وميزان المدفوعات، بمعنى أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

¹ وليد بشيشي، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 8 ماي 1945 -قلمة، الجزائر، المجلد 11، العدد 23، الجزء الأول، أبريل 2018، ص: 349-370.

➤ معادلة التكامل المشترك لأجل وقرانجر في الأجل الطويل واختبار تصحيح الخطأ ECM : حيث تسمح المعادلة الأولى بتقدير العلاقة بين السياسة النقدية وميزان المدفوعات الجزائري في الأجل الطويل والنموذج الثاني تقدير العلاقة بين ذات المتغيرين في الأجل القصير.

1- انحدار التكامل المشترك لأجل وقرانجر في الأجل الطويل: أخذت النتائج الشكل التالي:

$$BP = -25.95 - 0.6153INF - 0.0987ER + 1.114IR - 0.0079M2 + 0.069RBIP$$

T-statistic	(3.56)	(3.33)	(1.84)	(1.87)	(8.98)	(8.90)
R^2	0.8953					
n	25					
F-statistic	32.49					
DW	2.02					

قراءة النتائج أعلاه تُشير إلى أن متغيرات النموذج تفسر ما نسبته 89.53% من التغيرات في رصيد ميزان المدفوعات، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 10.47% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج. من ذات النتائج، وحسب اختبار T -statistic يتضح أن متغيرات السياسة النقدية تربطها علاقة طويلة الأجل مع ميزان المدفوعات، وما يهمننا في هذه الجزئية علاقة العرض النقدي $M2$ برصيد ميزان المدفوعات، حيث تبين معادلة الانحدار أعلاه إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بينهما غير أن هذا الأثر ضعيف جداً، وهو ما يعني أن الزيادة في المتغير الأول بنسبة 1% تؤدي إلى تسجيل تراجع وعجز في المتغير الثاني بنسبة 0.0079%.

2- اختبار تصحيح الخطأ لأنجل وقرانجر ECM : أكدت وأثبتت نتائج هذا الاختبار على وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل (عدا متغيرة سعر الفائدة لم يظهر علاقة في الأجل القصير) بين متغيرات السياسة النقدية وميزان المدفوعات، وهذا من خلال معنوية حد تصحيح الخطأ ($ECM = -0.9216$) عند مستوى معنوية 1% مع الإشارة السالبة، وهي ما تؤثر على أن ميزان المدفوعات يصحح من اختلالات كل فترة ماضية بنحو 92.16%.

في ظل النتائج المتوصل إليها قدمت الدراسة جملة من التوصيات منها:

- ♦ محاولة التحكم في معدلات التضخم خاصة المستورد باعتباره المصدر الأساسي للتضخم في الجزائر.
- ♦ ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية، لأن السياسة النقدية تحتاج إلى تنسيق مع السياسة المالية والاستثمارية وغيرها من السياسات الكلية حتى تكون أكثر فعالية.
- ♦ ضرورة تنويع مصادر الدخل الجزائري فلا يجب أن يبقى مصدره شبه الوحيد محصوراً في مورد النفط.
- ♦ تحديث وتطوير المنظومة البنكية الجزائرية حتى يصبح لمعدل الفائدة دوراً فعالاً في الاقتصاد الجزائري.

ثانياً: الفجوة العلمية بين إشكالية الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تسمح مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بالاقتصاد المحلي ومقارنتها بالدراسة الحالية من استنتاج أهم جوانب الاتفاق والاختلاف ومن ثم بيان الفجوة العلمية، وما سيساعدها على ذلك ما يتضمنه الجدول الموالي، والذي يحوي ملخص الدراسات القياسية السابقة التي تمت على مستوى الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

الجدول رقم 02-03: ملخص الدراسات السابقة والمتعلقة بالاقتصاد الجزائري

الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	النتيجة
		التابعة	المستقلة			
الدراسة 01 عبد الحق بوعتروس - محمد دهان (2010)	تحديد طبيعة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي بمفهومية الضيق والواسع	$\text{Log(GDP)-Log(M1)-Log(M2)}$	$\text{Log(GDP)-Log(M1)-Log(M2)}$	معطيات سنوية 2005-1970	-اختبار التكامل المشترك لجوهانس. -اختبار سببية قرانجر	وجود علاقة سببية ذات الاتجاه الأحادي تتجه فقط من الناتج المحلي الإجمالي إلى العرض النقدي بمفهوميه الضيق والواسع.
الدراسة 02 سمية بلقاسمي (2014)	قياس الأثر واختبار العلاقة القائمة بين عرض النقود والتضخم	معدل التضخم (INF)	العرض النقدي (M2)	معطيات سنوية 2014-2000	-التكامل المشترك لأنجل وقرانجر.	-العرض النقدي (M2) يؤثر على معدل التضخم INF. - وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين M2 و INF.
دراسة 03 عبد الله قروي يحي (2014)	معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية الأساسية المفسرة والمحددة لتطور ظاهرة التضخم	الرقم القياسي لأسعار المستهلك P	العرض النقدي (M2R)، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، كتلة الأجور، الإيرادات، الإنفاق الحكومي، الواردات، سعر الفائدة .	معطيات سنوية 2012-1970	نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR	العرض النقدي هي المتغير الأساسي المفسر لتغيرات المستوى العام للأسعار في المدى المتوسط والبعيد إلى جانب الإيرادات والواردات والأجور، أما على المدى القصير فتظهر كتلة الأجور هي المحدد الرئيسي للتضخم إلى جانب أسعار الواردات والناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي والإنفاق الحكومي
دراسة 04 أمينة بن عيسى وفتحي بن يشو (2015)	معرفة وقياس أهم المحددات الأساسية للتضخم في الاقتصادين الجزائري والمغربي	مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)	العرض النقدي (M2)، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، سعر الصرف الرسمي، أسعار الواردات.	معطيات سنوية 2013-1970	-اختبار التكامل المتزامن -اختبار السببية	العرض النقدي وسعر الفائدة هما من يفسران الجانب الأكبر من تقلبات مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	النتيجة
		المتابعة	المستقلة			
الدراسة 05 سعاد جبار – لطيفة بن يوب (2015)	تحديد وقياس أثر أهم المتغيرات المفسرة لسلوك التضخم	معدل التضخم INF	الناتج المحلي الإجمالي، حجم الائتمان البنكي للقطاع الخاص، أسعار البترول، العرض النقدي بمعناه الواسع، سعر الصرف الحقيقي	معطيات سنوية 2012-1970	-اختبار التكامل المشترك لجوهانس -الانحدار الخطي المتعدد	-وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع. -وجود علاقة إيجابية بين جميع المتغيرات المفسرة مع المتغير التابع عدا متغيرة سعر الصرف الحقيقي فله أثر عكسي مع ذات المتغير التابع
الدراسة 06 حسن المدهون (2016-2015)	محاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي لتحديد العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	معدل البطالة (TCHO)	الناتج المحلي الإجمالي، أسعار البترول، الإنفاق الحكومي، السكان النشطين، معدل التضخم، الاستثمار.	معطيات سنوية 2014-1980	-التكامل المشترك -نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR -نموذج تصحيح الخطأ VECM	المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر تأثيراً على معدلات البطالة في الجزائر تمثلت بالدرجة الأولى في أسعار البترول ثم حجم الاستثمار فالناتج المحلي الإجمالي
دراسة 07 سمية حاجي (2015- 2016)	تحليل وقياس فعالية السياسة النقدية الجزائرية في علاج الخلل في ميزان المدفوعات	رصيد ميزان المدفوعات (BP)	الصادرات، الواردات، أسعار البترول، أسعار الصرف، معدل التضخم، الناتج الداخلي الخام، المؤشر العام للأسعار، العرض النقدي M2 سعر الفائدة، وسعر الخصم، معدل استرجاع السيولة، معدل الاحتياطي الإجباري.	معطيات سنوية 2014-1990	الانحدار الخطي المتعدد	أدوات السياسة النقدية لها دور في تعديل رصيد ميزان المدفوعات الجزائري

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	النتيجة
		المستقلة	التابعة			
الدراسة 08 وردة شيبان (2016)	اختبار طبيعة العلاقة والاتجاه بين كمية النقود (M1,M2) والنتائج المحلي الإجمالي (GDP)	GDP/M1-M2	GDP/M1-M2	معطيات سنوية 1990-2014	-التكامل المشترك أنجل وجرانجر وكذا لجوهانس. - نموذج تصحيح الخطأ ECM. - السببية لقرانجر.	علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الناتج الداخلي الخام إلى كمية النقود بمعناها الضيق M1 والواسع M2 فقط.
الدراسة 09 الطاهر جليط (2016)	قياس أثر العرض النقدي على التضخم والنمو الاقتصادي	العرض النقدي (M2)	معدل التضخم INF الناتج المحلي الإجمالي GDP	معطيات سنوية 1990-2015	-سببية قرانجر في إطار نموذج الانحدار الذاتي. -دوال الاستجابة الفورية وتحليل مكونات التباين.	وجود علاقة أحادية الاتجاه تتجه من العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي وعلاقة ثنائية الاتجاه بين العرض النقدي ومعدل التضخم (M2) مفسر ضعيف على النمو الاقتصادي ومفسر قوي على التضخم).
دراسة 10 دراسة امحمد بن البار وعلي سنوسي (2016)	تحليل وقياس أثر عرض النقود على التضخم	معدل التضخم INF	معدل الإنفاق العام ومعدل سعر الصرف، معدل عرض النقود بمعناه الواسع (M2).	معطيات سنوية 1986-2014	اختبار التكامل المشترك لأنجل وقرانجر نموذج تصحيح الخطأ ECM	وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين عرض النقود ومعدل التضخم
دراسة 11 بوعلام مولوي (2016)	تقييم السياسة المالية وعرض النقود وقياس أثرهما على التضخم والنمو الاقتصادي	التضخم (LCPI)، الناتج الداخلي الخام (LPIB)	النفقات العامة (LDEP)، الإيرادات العامة (LRES)، (M2)	معطيات سنوية 1970-2015	منهجية أشعة الانحدار الذاتي VAR	- (LDEP) تؤثر إيجابياً على (LCPI). - (LDEP)، (LRES) تؤثر إيجابياً على (LPIB). -عدم معنوية (M2) على (LCPI)، (LPIB).

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	النتيجة
		التابعة	المستقلة			
الدراسة 12 الطاهر جليط (2016)	معرفة العوامل الرئيسية المتحركة في معدل البطالة	معدل البطالة (CHO)	معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، سعر البترول، النفقات العامة، العرض النقدي M2	معطيات سنوية 2014-1980	نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR	أهم محددات البطالة في الجزائر تمثلت بشكل خاص في معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام وسعر البترول من دون العرض النقدي.
الدراسة 13 لخضر عقبي (2016-2017)	قياس مدى استجابة ميزان المدفوعات للتغيرات التي تطرأ على بعض المتغيرات الاقتصادية	رصيد ميزان المدفوعات (BP)	سعر الصرف، سعر الفائدة الحقيقي، البطالة، العرض النقدي (M2)	معطيات سنوية 2013-1990	نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR اختبار السببية لقرانجر	رصيد ميزان المدفوعات الجزائري لم يستجب للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة، ولكن حسب اختبار السببية فإن المتغيرة الاقتصادية الوحيدة التي تسبب في رصيد ميزان المدفوعات هي العرض النقدي ولكن عند 10%.
دراسة 14 عمي سعيد حمزة وعباس بوهريرة (2017)	قياس الأثر الذي يتركه العرض النقدي بمختلف مجاميعه على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد	الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي، ميزان المدفوعات	العرض النقدي بمفهومه الضيق والواسع M1- M2 - الجديدي Ms على الترتيب والعرض النقدي	معطيات سنوية 2016-1990	الانحدار المتعدد التدريجي Multiple Stepwise Régression	M2 تؤثر إيجابياً على الدخل الوطني وسعر الصرف سلباً على البطالة. M1 تؤثر إيجابياً على التضخم والإنفاق الحكومي وسلباً على سعر الصرف، أما Ms تؤثر سلباً على التضخم وميزان المدفوعات

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	النتيجة
		التابعة	المستقلة			
دراسة 15 مسعود مهبوب (2017)	الاستكشاف التجريبي القياسي لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ومعرفة محددات تلك المؤشرات في ضوء الإصلاحات الاقتصادية	الناتج الداخلي الخام، حجم البطالة، المستوى العام للأسعار، ميزان المدفوعات	مخزون رأس المال وحجم العمل المدمج مع معدل التغير التكنولوجي وسعر البترول والعرض النقدي والأجور والواردات وسعر الصرف الفعلي ح وحجم الفئة النشيطة والاستثمار والميل المتوسط للاستيراد، خدمة الدين الخارجي	معطيات سنوية 1990-2015	-نموذج سولو وبارو - أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد	التحسن الملاحظ في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي يعكسه بالأساس ارتفاع أسعار النفط، لذا فهو تحسن ظريفي سرعان ما يزول بمجرد حدوث أي هزة في سوق النفط الدولية.
الدراسة 16 راج بلعباس وطلال زغبة (2017)	تحليل اتجاه العلاقة بين سعر النفط والبطالة في المدى القريب والبعيد	معدل البطالة (LUNEM)	سعر النفط (LOP)	معطيات سنوية 1986-2016	التكامل المشترك نموذج تصحيح الخطأ VECM	معدلات البطالة في الجزائر تتأثر بشكل عكسي وقوي بتقلبات أسعار النفط على المدى البعيد دون المدى القريب.
الدراسة 17 محسن حمريط - عيسى حجاب (2018)	قياس أثر النمو النقدي ونمو الناتج المحلي على التضخم واختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين ذات المتغيرات	معدل التضخم INF	GDPG -M2G	معطيات سنوية 1980-2016	مقاربة الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطنة ARDL	وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين كل من النمو النقدي ونمو الناتج المحلي الإجمالي مع مستويات التضخم
دراسة 18 فوزي شوق (2018)	قياس أثر العرض النقدي وسعر الصرف والإنفاق الحكومي على التضخم، واختبار العلاقة السببية بينهم.	معدل التضخم INF	عرض النقود (M2)، سعر الصرف (TCH)، الإنفاق الحكومي (DG)	معطيات سنوية 1990-2016	-أسلوب الانحدار الخطي المتعدد. - اختبار السببية لقرانجر	وجود أثر وعلاقة طردية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر. -وجود علاقة تتجه من جميع المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع ألا وهو معدل التضخم.

الفصل الثاني: العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الدراسات السابقة

الدراسة	هدف الدراسة	متغيرات الدراسة		فترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	النتيجة
		التابعة	المستقلة			
دراسة 19 أدريوشد دحماني ومنال عطوشي (2018)	معرفة التأثير غير المتماثل لصدّات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، البطالة، الإنفاق والإيرادات	معدل البطالة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	صدّات إيجابية لعائدات النفط (Posoil) صدّات سلبية لعائدات النفط (Negoil)	معطيات سنوية 1970-2017	نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR	النمو الاقتصادي والبطالة وكذا حجم الإنفاق والإيرادات الحكومية تتفاعل مع صدّات أسعار النفط السلبية أكثر من ردة فعله مع الصدّات الموجبة.
الدراسة 20 وليد بشيشي (2018)	اختبار مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة في الجزائر على تحقيق التوازن الخارجي	رصيد ميزان المدفوعات (BP)	سعر الصرف، معدل الفائدة، معدل التضخم، العرض النقدي (M2)، الناتج المحلي الإجمالي.	معطيات سنوية 1990-2014	اختبار التكامل المشارك لأنجل وقرانجر نموذج تصحيح الخطأ ECM	وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية وميزان المدفوعات (عدا معدل الفائدة لم يظهر علاقة في الأجل القصير)
الدراسة 21 مراد صاوي وفارس عبد الرحماني (2019)	معرفة وقياس أهم المحددات الأساسية للبطالة في الاقتصاد الجزائري	معدل البطالة (LUNEM)	نمو الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، معدل النمو السكاني .	معطيات سنوية 1970-2015	نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR	أهم متغير اقتصادي كلي كان له تأثير إيجابي في تراجع معدلات البطالة هو تزايد معدلات الإنفاق الحكومي ثم يليه حجم النمو الاقتصادي وفي الأخير معدل النمو السكاني.

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على ما تم استعراضه من الدراسات السابقة المتضمنة للاقتصاد الجزائري .

من خلال ما تم استعراضه من الدراسات والأبحاث السابقة والتي تمت على مستوى الاقتصاد الجزائري يمكن القول أن الدراسة الحالية قد استفادت منها بشكل لا يختلف كثيراً عن بقية الدراسات سواء المتعلقة باقتصاديات الدول المتقدمة أو الدول النامية من حيث الوصول إلى المنهج الملائم، التوصيات والمقترحات، معرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير، ...إلخ.

اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه أغلب الدراسات السابقة في أن متغيرة العرض النقدي تمارس تأثيراً إيجابياً على كل من النمو الاقتصادي والتضخم (دراستنا بالنسبة للتضخم كان التأثير إيجابي فقط في المدى القريب)، وتأثيراً سلبياً على كل من البطالة وميزان المدفوعات (دراستنا بالنسبة لميزان المدفوعات كان التأثير عكسي فقط في المدى القريب)، باستثناء دراسة عبد الحق بوعتروس - محمد دهان (2010)، دراسة وردة شيبان (2016) ودراسة طاهر جليط (2016) والتي توصلت إلى وجود علاقة سببية تتجه من متغيرة النمو الاقتصادي إلى العرض النقدي وليس العكس، في حين توصلت دراسة بوعلام مولاي (2016) إلى غياب تماماً لأي أثر يحدثه العرض النقدي على النمو الاقتصادي، أما دراسة الطاهر جليط (2016) التي بحثت في تحديد العوامل الرئيسية المتحركة في معدلات البطالة، توصلت إلى أن العرض النقدي ليس له أي دور في معدلات البطالة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، أما بالنسبة لدراسة لخضر عقي (2016-2017) لم تتوصل من خلال تقديرها لنموذج إشكاليها إلى أن العرض النقدي له تأثير على رصيد ميزان المدفوعات، ولكن باستعانتها باختبار السببية لقرانجر اتضح أن متغيرة العرض النقدي تسبب في عجز ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 10%.

أما من جانب ما يميز الدراسة الحالية من ذات الدراسات السابقة فنذكر ما يلي:

♦ إشكالية الدراسة: معظم الدراسات التي تم استعراضها قامت بمناقشة إشكاليات ذات علاقة جزئية بموضوع الدراسة الحالية، أي أنها ناقشت علاقة العرض النقدي مع واحد أو اثنين من مؤشرات منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي، باستثناء دراسة عمي سعيد حمزة وعباس بوهريرة (2017)، فقد تناولت هذه الأخيرة أثر العرض النقدي بمختلف مجاميعه على أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن من ضمن الظواهر التي قامت بتفسيرها قد تطابقت مع الظواهر المراد تفسيرها في الدراسة الحالية (الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، معدلات التضخم، رصيد ميزان المدفوعات).

♦ الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة: فقد تناولت الدراسات السابقة فترات زمنية أقصاها سنة 2017، أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت فترة زمنية امتدت من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018، وهي فترة ذات بعداً زمنياً مناسباً نتيجة للظروف والإصلاحات المختلفة التي مست الاقتصاد الجزائري.

♦ المنهجية القياسية: تميّزت الدراسة الحالية عن بقية الدراسات السابقة في اعتمادها في عدد المتغيرات، الأدوات والطرق والاختبارات القياسية المتبعة في تحليل الظواهر المعتمدة، ونشير هنا بشكل خاص دراسة عمي سعيد حمزة وعباس بوهريرة (2017) باعتبارها الأقرب للدراسة الحالية من حيث طرحها للإشكالية، فقد استخدمت أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقديرها للظواهر المبحوث فيها كما أن تقديرها لذات الظواهر انحصر على متغيرة العرض النقدي فقط دون إدراج متغيرات مساعدة، بينما اعتمدت الدراسة الحالية في تفسيرها للظواهر

من إدراج متغيرات مساعدة ومكملة وهذا حتى تعطي تفسير دقيق وشامل لكل ظاهرة مبحوث بشأنها، أما من حيث الأسلوب فقد استخدمت منهجيتين اثنايتين، الأولى منهجية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ عند اختبار مدى استجابة كل من النمو الاقتصادي والتضخم ورصيد ميزان المدفوعات للتغيرات التي يخلفها العرض النقدي، والثانية منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة $ARDL$ عند اختبار مدى استجابة ظاهرة البطالة للتغيرات التي يتركها العرض النقدي، كذلك نشير إلى أن دراسة عمي السعيد حمزة في تفسيرها مثلاً لظاهرة النمو الاقتصادي - أي أثر العرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي- قد وظفت مجاميع العرض النقدي $M2, M1, Ms$ كمتغيرات مستقلة على الترتيب في تفسيرها للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا بالطبع ضمن معادلة واحدة، وهنا يكمن انتقاد الدراسة الحالية في كيفية بناء نموذج الناتج المحلي الإجمالي بمجاميع العرض النقدي، فكما هو معروف أن العرض النقدي الجديد Ms هو ضمناً محتو في العرض النقدي $M1$ وكذلك محتو في العرض النقدي $M2$ وبالتالي فإن الأثر الذي يمكن أن يخلفه العرض النقدي سواء بمفهومه الضيق $M1$ أو الواسع $M2$ ضمن معادلة واحدة مع العرض النقدي الجديد Ms في تفسير أي ظاهرة اقتصادية لا يعبر عن الأثر الحقيقي وهذا نظراً كما تم شرحه لتكرار مقدار العرض النقدي الجديد Ms مرتين (يعبر عنها قياسياً بوجود مشكل التعدد الخطي، وبوجوده يعتبر الانحدار المقدر زائفاً والنتائج المتوصل إليها مظللة وتفتقد للمصداقية)، أيضاً نفس الملاحظة بالنسبة للعرض النقدي $M1$ فهو ضمناً محتو في العرض النقدي $M2$ وبالتالي فإن الأثر الذي يمكن أن يتركه هذا الأخير سواء بالإيجاب أو السلب لا يعبر عن الأثر الحقيقي، وعليه فإن وفقاً لما تم انتقاده يمكن القول أن ما توصلت إليه دراسة عمي السعيد حمزة لا يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار نظراً لعدم مراعاتها في كيفية توظيفها للمجموعات النقدية.

وإجمالاً لما عرض، ورغم تعدد الدراسات المهمة بقضية العرض النقدي في الجزائر يمكن القول أن موضوع العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل خاص لم ينل حظه (على حد علم الطالبة) من جانب العرض والتحليل والقياس بالكيفية التي اتبعتها الدراسة الحالية، وعليه فإن هذه الدراسة تعد محاولة جادة في اختبار وفهم نوع العلاقة التي تربط العرض النقدي بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومساعدة صانعي السياسات الاقتصادية في اتخاذ القرارات المناسبة للوصول إلى الاستقرار المطلوب.

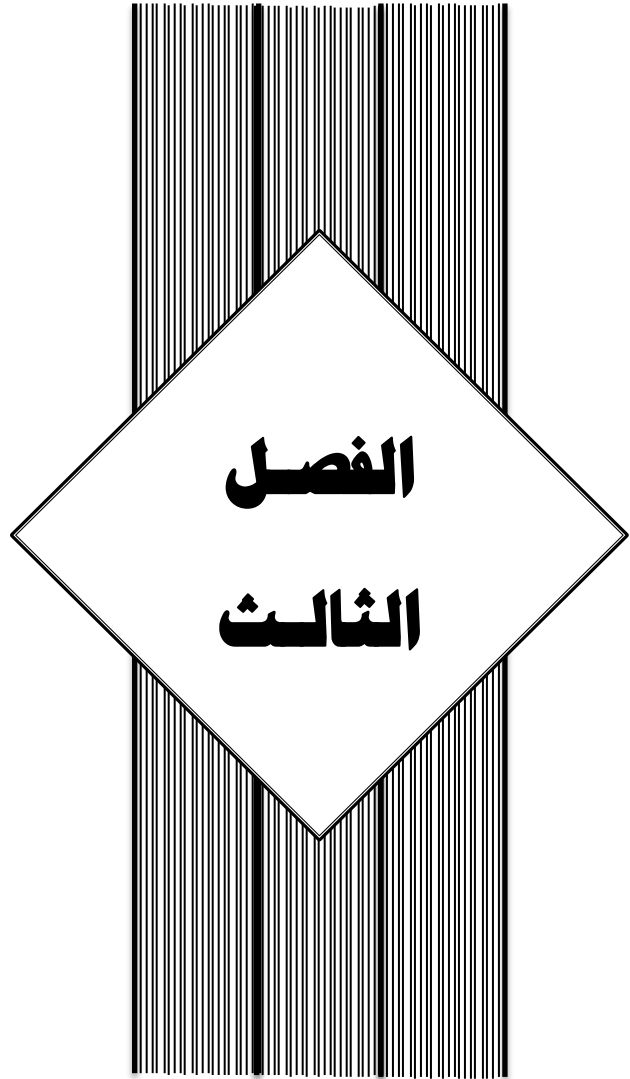
خلاصة

بعد الإنهاء من تطلعات هذا الفصل والذي تميّز بذكر بعض الدراسات والأبحاث التطبيقية السابقة التي تمد بصلة حول معالجة موضوع استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي، مع إبراز العلاقة الوظيفية والفجوة العلمية بين إشكاليته والدراسات السابقة، تم التوصل إلى النقاط التالية:

إن أغلب تلك الدراسات التي ذكرت سواءً التي تعلقت باقتصاديات الدول المتقدمة أو الدول النامية أو حتى التي تعلقت بالاقتصاد المحلي -الجزائري- قد قامت بمناقشة إشكاليات ذات علاقة جزئية بموضوع الدراسة الحالية، فمنها من ناقشت أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي فقط أو التضخم فقط، ومنها من بحثت في أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي والتضخم، في حين نجد أن البعض منها قد ركزت في معالجة إشكاليتهما على اتجاه العلاقة السببية بين المتغير المحدد والملاحظة المدروسة فقط من دون قياس الأثر، وهذا باستثناء دراسة عبد الحسين الجليل الغالي- سوسن كريم الجبوري ودراسة عمي سعيد حمزة التي ترى فيهما الدراسة الحالية أنها متقاربة معها فقط من حيث طرح الإشكالية، أما بخصوص ما اعتمدته من نماذج الاقتصاد القياسي فالأمر مختلف تماماً.

وباختلاف طبيعة الاقتصاد -سواء اقتصاد متقدم أو اقتصاد نامٍ- الذي تم على مستواه معالجة إشكالية علاقة العرض النقدي بأحد أو أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي، وباختلاف نماذج الاقتصاد القياسي المعتمدة وكذا باختلاف حجم العينة التي أجريت فيها الدراسة أو الفترة الزمنية التي يمر بها اقتصاد الدولة من حالة ازدهار وتقدم أو حالة استقرار وتدهور، لا يوجد اتفاق بشكل كامل بين نتائج هذه الدراسات خاصة فيما تعلق بعلاقة العرض النقدي بالنمو الاقتصادي وبالبطالة وكذا بميزان المدفوعات، فمن حيث علاقة العرض النقدي بالنمو الاقتصادي نجد من تلك الدراسات من توصلت إلى وجود أثر إيجابي وقوي، وهناك من توصلت إلى وجود أثر ضعيف، في حين أن البعض الآخر منها توصلت إلى عدم وجود أي أثر بين المتغيرين، ونفس الملاحظة والملاحح رصدت كذلك بشأن علاقة العرض النقدي سواء بمعدلات البطالة أو برصيد ميزان المدفوعات، أما ما تعلق بعلاقة العرض النقدي بمعدلات التضخم فقد أجمعت أغلب الدراسات على وجود أثر إيجابي وعلاقة طردية بينهما.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الدراسة الحالية عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب لموضوع العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) وبلوغ جميع معطياتها إلى فترة زمنية أقصاها سنة 2018، وتعدد أدواتها الإحصائية والقياسية المناسبة بين أدوات استقرارية السلاسل الزمنية وأداة متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR ومتجه الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL، واستخدامها للمنهج التاريخي، الوصفي، التحليلي وكذا القياسي (القياس الكمي).



الطريقة والأدوات الإحصائية

المعتمدة في التحليل



تمهيد

لقد كان لوقع الأزمة النفطية سنة 1986 وما خلفته من اختلالات وتشوهات على مستوى تركيبة التوازنات الاقتصادية في الجزائر، من اتخاذ هذه الأخيرة جملة من الخيارات الاقتصادية التي من شأنها أن تساهم في تخفيف عبء هذه الأزمة، حيث تجسّدت تلك الخيارات في اتباع نمط التسيير وفق آليات السوق مرافقاً معه إصلاحات اقتصادية شاملة في كافة الهياكل مستهدفاً بذلك تحرير الاقتصاد من القيود وانفتاحه على العالم الخارجي.

وتبعاً لذلك، فقد احتلت المنظومة البنكية مقام الصدارة واتخذت موقعاً جوهرياً ضمن تلك الإصلاحات وهذا بوصفها أحد الأقطاب الأساسية في عملية التحول إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، وكذا باعتبارها أحد الدعائم الرئيسية والهامة في مسيرة الأهداف الاقتصادية الكلية المرسومة، حيث يظهر ذلك من خلال مساهمة السياسة النقدية وفق اجراءاتها النقدية (التي هي من صميم أدوات السياسة النقدية) في تحقيق الأهداف الوسيطة ومن ثمّ إلى تحقيق الأهداف النهائية المرتجى تحقيقها، والتي جرى العرف بتلخيصها ضمن أربعة مؤشرات تعرف بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي أو بمصطلح المربع السحري لكالدور، أي تحقيق معدلات موجبة ومتزايدة في الناتج المحلي الحقيقي، الحد والقضاء على البطالة مع المحافظة على استقرار قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي لمستوى الأسعار، فضلاً في المساهمة في تحقيق التوازن الخارجي الذي يعكس موقف ميزان المدفوعات للبلد.

وفي ذات السياق ومع دخول الإصلاحات التي مست هيكل ونشاط الجهاز البنكي الجزائري مع مطلع التسعينيات بشكل خاص، شهدت كمية العرض النقدي تطوراً ملحوظاً من حيث الكم، يردُ سببه إلى تطور مكوناتها من جهة وإلى تطور مقابلاتها من جهة أخرى، وبناءً على هذه النتيجة ووفقاً للمنهجية المتبعة في الدراسة سيتم ضمن هذا الفصل تقديم رؤية لواقع البنوك الجزائرية في ضوء محيطها الاقتصادي باعتبارها مجتمع الدراسة ومتابعة تطور الوضعية النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي فضلاً عن العلاقة التي بينهما من جانب التحليل الاقتصادي، بالإضافة إلى تقديم أهم النماذج والمقاربات القياسية المناسبة لمعالجة إشكالية هذه الدراسة، وذلك وفق ثلاثة محاور موزعة على ثلاثة مباحث تذكر كالتالي:

المبحث الأول: مجتمع الدراسة "المنظومة البنكية الجزائرية محل الدراسة".

المبحث الثاني: التحليل النظري والاقتصادي لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: النماذج والمقاربات القياسية المعتمدة في الدراسة.

المبحث الأول: مجتمع الدراسة "المنظومة البنكية الجزائرية محل الدراسة"

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة .
يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في النظام البنكي الجزائري، هذا الأخير سيتم التعرف عليه بشكل مختصر ضمن التالي.

أولاً: واقع المنظومة البنكية في الجزائر قبل سنة 1990

عقب الاستقلال، اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات والتي كانت في طليعتها تبني نظام اقتصادي مغاير للنظام الفرنسي والمبني على الاقتصاد المخطط، وفي ظل زيادة رغبتها في استكمال متطلبات السيادة الوطنية الكاملة قامت بتأسيس نظام بنكي وطني محض يُجسد سيادتها واستقلالها من جهة ويضطلع بتمويل نموذج التنمية الاقتصادية المخطط له من جهة أخرى، وعليه فإن ما يميز هذه الفترة بشكل خاص هو اهتمام السلطة الجزائرية في وضع قاعدة أساسية للنظام البنكي الجزائري وفق المراحل التالية:

1. مرحلة إضفاء السيادة (1962-1966)

في هذه المرحلة تم وضع السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك بعزل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية بتاريخ 29-08-1962، وهو ما سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية* لوظائف الخزينة العمومية،¹ وإنشاء البنك المركزي الجزائري في 13-12-1962 الذي أُسند له وظيفة** الإصدار النقدي وإدارة السياسة النقدية، كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10-04-1964 تحت اسم الدينار الجزائري تعويضاً للفرنك الفرنسي آنذاك، بالإضافة إلى تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 07-05-1963، وبعد ذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في 10-08-1964 من أجل عملية التنمية الوطنية.²

وما تجدر الإشارة إليه أن ما يميز هذه الفترة في ظل سعي الجزائر نحو انجاح تمويل المخططات التنموية أمام قلة الموارد المالية، هو رفض البنوك الأجنبية تمويل عمليات التي تقوم بها المؤسسات الوطنية واكتفائها فقط بتمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع بملاءة جيدة وتمويل عمليات التجارة الخارجية،³ هذا التمييز الذي حُيّم على أولويات مهام البنوك الأجنبية في تمويل النشاط الاقتصادي تولّد عنه ظهور ازدواجية في وجود نظامين بنكيين، أحدهما قائم على النظام الرأسمالي تحت سيطرة الخواص والآخر على النظام الاشتراكي تحت سيطرة الدولة، وبالتالي

* تتمثل هذه الوظائف التقليدية في: منح القروض الاستثمارية للقطاع الاقتصادي والقروض التجهيزية للقطاع الفلاحي المسير ذاتياً.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 173.

* وفقاً للنصوص القانونية أوضحت بدقة مسؤوليات البنك المركزي ولكن الواقع أثبت عكس ذلك في تلك الفترة، فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة الوزارة المالية وليست تحت سلطة البنك المركزي، بالإضافة إلى أن الخزينة العمومية لم تكون فقط تخضع إلى سلطته بل كانت سبباً مباشراً في التوسع النقدي وعنصرأ رئيسياً في رسم السياسة الاقراضية وتنفيذها.

² بن قدور علي- يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2018، ص ص: 194-195.

³ طاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص: 178-179.

فإن لهذه الازدواجية في النظام البنكي جعلت البنك المركزي يعجز من احتواء النظام البنكي ككل وتسييره وفقاً للتوجهات الجديدة للبلاد، لذلك قررت الدولة الجزائرية تأميم البنوك الأجنبية بواسطة شراء أصولها.¹

2. مرحلة تأميم البنوك الأجنبية (1966-1967)

والتي نتج عنها ميلاد ثلاث بنوك تجارية عمومية تعود ملكية رأسمالها للدولة وتكرس نشاطاتها لتمويل التنمية وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA) والبنك الجزائري الخارجي (BEA)،² حيث كلف كل بنك من هذه البنوك بالتعامل مع مجال معين من النشاط الاقتصادي.

تميزت هذه المرحلة في أن كل القرارات المتعلقة بالنظام البنكي كانت تتخذ مركزياً وبطريقة إدارية، فالبنوك في تلك الفترة لم يكن لها الخيار في اختيار التمويلات التي تراها مناسبة، وإنما كانت مجبرة على تنفيذ فكرة التخصيص القطاعي في عمليات التمويل لخدمة التنمية الاقتصادية، وهذا راجع إلى أن جميع البنوك الوطنية التي قامت على أنقاض البنوك الأجنبية كانت بنوكاً عمومية رأسمالها ملكاً للدولة،³ أيضاً ما يميز ذات الفترة هو الاعتماد الكبير على الخزينة العمومية في تمويل مختلف المخططات الاستثمارية ذات الأجل الطويل للمؤسسات العمومية في حين اقتصر دور البنوك التجارية لذات المؤسسات على تقديم القروض قصيرة الأجل فحسب،⁴ هذه الازدواجية فيما يتعلق بشبكة عمليات تمويل الاقتصاد من جهة والتداخل في الصلاحيات من جهة أخرى بين الخزينة العمومية والنظام البنكي ولدت غموضاً على مستوى نظام التمويل، مؤدياً إلى تراكم المزيد من التناقضات ورصد المزيد من المشاكل نذكر من أهمها:⁵

♦ غياب سلطة البنك المركزي بشكل عملي وحقيقي على سلوك البنوك التجارية، فإصدار النقود ومراقبة السياسات الإقراضية أصبحت تتم دون إرادة حقيقية منه.

♦ غياب الانسجام في القانون التشريعي المتعلق بتنظيم دور النظام البنكي وهو ما أدى إلى تداخل الصلاحيات فيما بينهم، حيث نجد البنك المركزي في السنوات الأولى من الاستقلال قام بالتدخل المباشر في منح القروض للقطاع الفلاحي، أما البنوك التجارية فنجدتها لم تحترم مبدأ التخصيص المسند إليها، فقد تدخلت في منح القروض لقطاعات هي من اختصاص بنوك تجارية أخرى.

3. مرحلة الإصلاح المالي (1971-1978)

في ظل التناقضات والاختلالات التي أفرزتها المرحلة السابقة مع عجز البنوك الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة وتزايد عبء تمويلها على الخزينة العمومية، جاء هذا الإصلاح تحت مسمى التخطيط المالي مستهدفاً إزالة

¹ بن قدور علي - يبرير محمد، مرجع سابق، ص ص : 193-194.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 174.

³ طاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 177.

⁴ زين الدين بن قلبية، مرجع سابق، ص: 164.

⁵ طاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 184.

هذه الاختلالات وحاملاً رؤية جديدة لعلاقات التمويل ومحددات أيضاً طرق وآليات لتمويل الاستثمارات العمومية المخططة كما يلي:¹

- ♦ قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بإصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- ♦ قروض طويلة الأجل متأتية من الإيرادات الجبائية وموارد الادخار التي جمعها الخزينة العمومية والمقدمة من طرف مؤسسات متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية.
- ♦ التمويل بواسطة القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة، البنوك التجارية والمؤسسات العمومية.

أما من حيث المبادئ التي حكمت السياسة التمويلية في هذه المرحلة فتمثلت في:²

✓ حصر الموارد المالية التي تُجمع من طرف الخزينة العمومية (من خلال السياسة الجبائية) مع التي تساهم بها المؤسسات الوطنية (من خلال الضرائب) في مكان واحد هو خزينة الدولة، وهذا قصد معرفة حجمها وتوجيهها نحو الاستغلال الأمثل.

✓ إرساء التوطن البنكي الذي يلزم المؤسسات العمومية على تركيز حساباتها وعملياتها البنكية على مستوى بنك واحد، ويجبرها على دفع أو تسديد نفقاتها من خلال التحويلات والشيكات البنكية، ويمنعها من تمويل مشاريعها ذاتياً ومن أي تعامل مع بقية المؤسسات فيما يخص تقديم القروض وهذا بهدف مركزية الموارد من أمام البنوك، وكنتيجة حتمية لإرساء هذا التوطن ظهر التخصص البنكي ابتداءً من 1971، إضافة لما طرح يسمح للمؤسسات العمومية الحصول على قروض خارجية ولكن بموافقة البنك المركزي.

✓ مركزية توزيع الموارد المالية لكل مشروع اقتصادي، حيث أسند تمويل الاستثمارات العامة للخزينة العمومية، أما تمويل الاستثمارات الإنتاجية فأُسندت إلى البنك الجزائري للتنمية، ومع هذا فيمكن أن تتدخل الخزينة العمومية في عملية التمويل ولكن بشكل غير مباشر، أي من خلال حسابها لدى البنك في حال استثمارات طويلة الأجل، أما إذا كانت متوسطة أو قصيرة الأجل فيتم تمويلها عن طرف البنوك.

رغم كل هذه الإجراءات التي حملها الإصلاح المالي لسنة 1971 والتي تدعوا إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعالة لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرمجة، إلا أن نهايتها كانت سنة 1978 عندما حلت الخزينة العمومية محل البنوك التجارية في تمويل هذه الاستثمارات، وهذا وفقاً لما أقرته المادة 07 من قانون المالية لسنة 1978: "الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية تكون مضمونة بتمويل من خزينة الدولة".³

4. مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات البنكية (1982-1985)

قصد دفع وتيرة التنمية قامت السلطات بإصلاحات هيكلية للمؤسسات القطاع العام بما فيها القطاع البنكي، فبعد أن كان هذا الأخير في ظل التخطيط المالي يحصر دوره لمدة طويلة في مجرد شبك في خدمة المؤسسات العمومية وتحت وصاية الخزينة العمومية، تمت إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، والذي

¹ بن قدور علي - يبرير محمد، مرجع سابق، ص: 199-200.

² عادل زقير، مرجع سابق، ص: 203-205.

³ فطيمة سامي، مرجع سابق، ص: 180.

نتج عنهما على الترتيب بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بتاريخ 13-03-1982 وبنك التنمية المحلية (BDL) بتاريخ 30 - 04 - 1985.¹

وما يجب الإشارة إليه أن كلا المرحلتين السابقتين (مرحلة الإصلاح المالي 1971 ومرحلة إعادة هيكلة المؤسسات البنكية) قد اشتركتا في مجموعة من الاختلالات أهمها:

- ♦ حصر دور ووظيفة السلطة النقدية في وزارتي التخطيط والمالية.
- ♦ تعاظم دور الخزينة العمومية في مجال تمويل الاقتصاد وهيمنتها على وظيفة مؤسسات الجهاز البنكي.
- ♦ وجود نظام بنكي واحد ذو مستوى واحد يتداخل فيه دور البنوك التجارية والسلطة النقدية في تمويل نشاط الاقتصاد الوطني.
- ♦ قصور كبير خُيّم على دور الجهاز البنكي، حيث كان هذا الأخير مجرد صناديق لتسجيل عملية التدفقات المالية من الخزينة العمومية إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية.²

5. مرحلة الإصلاحات البنكية (1986-1988)

نتيجةً لمحدودية الإصلاحات السابقة ومع وقوع الاقتصاد الجزائري تحت ضغط أزمة النفط الخانقة التي تسببت في تراجع حاد لمداخيل تمويل الاقتصاد سنة 1986، شرعت الحكومة الجزائرية بإجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تدعوا من خلالها إلى التحول بالنظام الاقتصادي القائم آنذاك إلى اقتصاد السوق، وكان من ضمن سلسلة تلك الإصلاحات هو إصدارها لقانون بنكي جديد والخاص بقانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، فبموجب هذا القانون تم إحداث تعديلات جذرية على الوظيفة البنكية في الاتجاه الذي تتطلبه قواعد نظام بنكي على مستويين، ومن أهم ما جاء به هذا القانون نذكر:³

- ♦ التأكيد على دور البنك المركزي كمؤسسة إصدار مفوضة من طرف الدولة، وإعادة صلاحياته في حق تملك إعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية مثل تحديد معدلات إعادة الخصم.
- ♦ استعادة البنوك التجارية دورها التقليدي في تعبئة الموارد المالية ومنح القروض، فضلاً عن متابعة استخدام هذه القروض مع كيفية استرجاعها والحد من مخاطرها.
- ♦ إقامة إطار تأسيسي جديد للإدارة والمراقبة* بتأسيس هيئات استشارية جديدة تتمثل في المخطط الوطني للقروض الذي يحدد الأهداف المرجوة في ميدان جمع الموارد النقدية وقواعد توزيع القروض وطبيعة كل منها، كما يحدد هذا المخطط مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد.

¹ عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة (تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص: 106.

² طارق خاطر، قوى التغيير الاستراتيجية في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2005-2006، ص: 120.

³ محمد حقيقة، أثر الإصلاحات المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي (حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة 1990-2015)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 12، 2017، ص: 183.

* جاء هذا التأسيس الجديد ليحل محل المجلس الوطني للقروض (CNC) واللجنة التقنية للمؤسسات البنكية (CTF) اللتان انبثقتا عن الإصلاح المالي لسنة 1971.

♦ تقليص دور الخزينة المتعاضم في مجال تمويل الاستثمارات وتحديد القروض الممنوحة لها في إطار ما يحدده المخطط الوطني للقرض.

♦ الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي أضفى بإقامة نظام على مستويين.

وفي إطار تعميق هذه الإصلاحات، تعرض القانون 12-86 للتعديل بموجب القانون 06-88 بتاريخ 01-12-1988 والذي مس بالدرجة الأولى المؤسسات العمومية بما فيها البنوك التي كانت تابعة في مجملها للقطاع العمومي، وهذا بهدف تدعيم استقلاليتها في ممارسة نشاطها ورفع مردودية أرباحها وفق منطق المتاجرة التي تفرضها قواعد اقتصاد السوق.

ويذكر هذا القانون (06-88) - بأن البنوك هي مؤسسات عمومية اقتصادية يُسمح لها باللجوء إلى القروض المتوسطة في السوقين الداخلية والخارجية، لهذا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلاً في سنة 1988.¹

كما ويمكن في ذات السياق تحديد أهم التغيرات التي جاء بها هذا قانون (06-88) - في النقاط التالية:²

✓ تعزيز دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية قصد إحداث التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي.
✓ يُسمح للمؤسسات المالية غير البنكية بممارسة توظيف نسبة من أصولها المالية في شراء أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تنشط داخل التراب الوطني أو خارجه.

✓ يمكن للمؤسسات الإقراضية أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

✓ إلغاء التوطين الإجباري، وانسحاب الخزينة العمومية ابتداءً من سنة 87-88 من تمويل استثمارات المؤسسات العمومية لصالح النظام البنكي، وإنشاء سوق نقدية ما بين البنوك في جوان من سنة 1989.³

وإجمالاً، يمكن القول على الرغم من الجهود العديدة التي مست المنظومة البنكية الجزائرية خلال هذه المرحلة (1986-1988) إلا أنها ظلت غير كافية للانخراط في عجلة اقتصاد السوق، الأمر الذي استدعى المصادقة على قانون جديد تحت مسمى قانون النقد والقرض 90-10 والذي يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي.

ثانياً: واقع المنظومة البنكية في الجزائر بعد سنة 1990

في ظل تعميق مسار التحول إلى اقتصاد السوق شهد الجهاز البنكي الجزائري في فترة التسعينيات وما بعدها جملة من الإصلاحات تحمل في طياتها أفكاراً جديدة، تهدف مجملها إلى عصنة وتنظيم أداء الجهاز البنكي الجزائري وتعزيز وظائفه التنموية، وفيما يلي عرض لأهم تلك الإصلاحات.

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 03، 2005، ص: 140-141.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 195.

³ طارق خاطر، مرجع سابق، ص: 121.

1. الإصلاحات البنكية المتعلقة بقانون النقد والقرض (10-90)

استجابة لمسايرة الوضعية الاقتصادية في انتقالها نحو اقتصاد الحر وباعتبار النظام البنكي عنصراً فعالاً في نجاح هذا الانتقال، تم المصادقة على قانون النقد والقرض 10-90 بتاريخ 14-04-1990، والذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات البنكية، حيث شمل إضافة إلى المبادئ التي جاء بها قانون القرض والبنك لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم (قانون تكييف الإصلاح) لسنة 1988، مبادئ وأفكار جديدة متعلقة بتحرير سوق القرض، تنشيط دور المنظومة البنكية وإعادة الاعتبار لدور النقد والسياسة النقدية.

ومهذا يمكن إدراج أهم الأفكار والتدابير التي جاء بها قانون النقد والقرض 10-90 فيما يلي:¹

♦ منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى ببنك الجزائر، واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطة المالية، يتولى إدارة وتسيير السياسة النقدية في البلاد، فضلاً عن إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسييره وإدارته ومراقبته*.

♦ تفعيل دور السوق النقدية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني، وفتحه المجال بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة وطنية كانت أم أجنبية، إلى جانب الإقرار بإنشاء سوق للقيم المنقولة سميت بورصة الجزائر.

♦ تعديل مهام البنوك التجارية لزيادة فعاليتها في النشاط البنكي وفي دورها في تمويل الاقتصاد الوطني كوسيط مالي، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط البنكي وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات مالية وبنكية جديدة ومتنوعة، والسماح لها بالاستثمار في مجال الأسواق المالية ومواجهة المنافسة الناتجة عن انفتاح السوق النقدي أمام البنوك الخاصة برأس المال الوطني وأجنبي.

وحتى يتمكن قانون النقد والقرض 10-90 من تحقيق الأفكار المذكورة سابقاً ارتكز على مجموعة من المبادئ والأسس يمكن تلخيصها في النقاط التالية:²

■ إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: حيث ألغى قانون 10-90 التعدد في مراكز السلطة النقدية وحصرها في مجلس النقد والقرض الذي أصبح مسؤولاً عن صياغة سياسة الائتمان، النقد الأجنبي، الدين الخارجي، والسياسة النقدية.

■ وضع نظام بنكي على مستويين: وذلك من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، إضافة إلى ذلك فقد عرف الجهاز البنكي انفتاحاً على أنواع جديدة من المؤسسات البنكية، حيث سمح القانون بإنشاء بنوك ذات رؤوس أموال خاصة أو مختلطة وكذا إمكانية فتح فروع للبنوك الأجنبية**.

¹ BENALLAL Belkacem, *Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970/2010) : Etude économétrique avec la méthode de cointégration*, Actes de la jeune recherche en Economie, Société et Culture. Lauréats du concours FES Algérie 2012, Friedrich Ebert Stiftung, 2012, P : 11.

* يتولى إدارة وتسيير بنك الجزائر هيئتين تتمثل في مجلس النقد والقرض - المحافظ ونوابه.

² طارق خاطر، مرجع سابق، ص: 122 - 123.

** في هذا الإطار أنشئت عدة بنوك كبنك البركة (1990-12-06)، بنك الاتحاد Union Bank (1995-05-07)، منى بنك (1998-08-08).

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث أصبحت القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بعدما كانت ولوقت طويل تتحدد على أساس كمي تبعاً لقرارات حقيقية من طرف هيئة التخطيط.

■ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية: حيث جرى إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان وظل دورها محصوراً فقط على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من قبل الدولة، كما وأصبح تمويل عجزها باللجوء إلى البنك المركزي يخضع إلى قواعد محددة من ناحية كمية ومدة هذا التمويل*.

2. الإصلاحات البنكية للفترة (1994-2000)

رغم الإصلاحات والمجهودات التي اتخذتها السلطات الجزائرية بدافع من الأزمة النفطية لسنة 1986، إلا أن الوضع ظل مزرياً تميز بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية، النقدية والمالية مع ارتفاع حجم المديونية الخارجية، هذا الوضع دفع بالجزائر الدخول في مرحلة إصلاح اقتصادي شامل بالتعاون من مؤسسات النقد الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) يمتد على مرحلتين، مرحلة التثبيت الهيكلي ومرحلة التعديل الهيكلي¹، والذي شهد فيهما المجال النقدي بدوره إصلاحات هامة، حيث تميزت الأولى بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة وذلك بفرض احتياطي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية (25%) أواخر سنة 1994، وتطبيق عمليات السوق المفتوحة في نهاية سنة 1996، وكذا تحرير أسعار الفائدة على الودائع²، بالإضافة إلى تحديد سعر الصرف والذي يمثل تصحيحه حيز الزاوية في الإصلاح المالي والبنكي، حيث تم تخفيض قيمة العملة الوطنية، كذلك فقد تم إنشاء سوق الصرف الأجنبي ما بين البنوك في نهاية 1995، وتلاه إنشاء مكاتب للصرف قصد التعامل بالنقد الأجنبي نهاية 1996، أما المرحلة الثانية فتميّزت بتأهيل المؤسسات البنكية والمالية، حيث تضمنت الإصلاحات تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية (تطوير وعصرنة الوظائف البنكية الأساسية) بما ينسجم مع المحيط الاقتصادي المنفتح، كما تم اتخاذ الإجراءات التي تساعد في تطوير عملية الوساطة البنكية من خلال تطهير** وإعادة هيكلة البنوك العمومية نهاية جوان 1999 وذلك بشراء الديون غير الفعالة وإعادة رسملة هذه البنوك، كما تم العمل على تطوير سوق النقد وإنشاء سوق مالية³.

* وضع سقف 10% من إيرادات الخزينة للسنة المنقضية كحد أقصى لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها (كحد أقصى 240 يوماً) واسترجاعها إجبارياً في نهاية كل سنة مالية.

¹ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص: 191.

² عادل زقير، مرجع سابق، ص: 212.

* التطهير المالي هو تطهير حافظات البنوك والمثقلة بحقوق غير مدرة لعائد على المؤسسات العمومية، في هذا الشأن قامت الخزينة العمومية بتحويل ما يقارب 275 مليار دج من الحقوق البنكية غير المرددة لعائد إلى سندات طويلة الأجل، ودفعت مبلغ 168 مليار دج لصالح البنوك وهذا تعويضاً لخسائر الصرف الناتجة عن تسديدات القروض الخارجية الممنوحة من طرف البنوك من أجل دعم ميزان المدفوعات، للمزيد من الاطلاع بشأن هذه النقطة يوصى ب: جلال محرز، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

³ طارق خاطر، مرجع سابق، ص: 124.

3. الإصلاحات البنكية للفترة (2001-2018)

شهدت هذه الفترة توجه السلطات الجزائرية إلى مراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل البنكي الجزائري، والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات تُرجم بصدور عدة قوانين بسبب حدوث عدة تجاوزات كانت أغلبها ناتجة عن وجود ثغرات حُيِّمت على الجانب التشريعي، التنظيمي والرقابي، وفيما يلي عرض لأهم تلك القوانين:

♦ القانون رقم 01-01: الصادر في 2001-02-27 وهو أول تعديل طرأ على قانون النقد والقرض (90-10) شمل قوانين إدارة ومراقبة بنك الجزائر فقط.

ومع الهزة الكبيرة التي شهدتها النظام البنكي الجزائري جراء ما عُرف بقضية إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري وما ترتب عنهما من خسائر تحملتها خزينة الدولة، تم فرض إجراءات أكثر صرامة على النشاط البنكي من خلال وضع مساحة أكبر لتدخل الدولة في المنظومة البنكية، تمثلت في صدور القوانين التالية:

♦ القانون رقم 03-02: الصادر في 2002-11-14 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية التي يجب تطبيقها خصوصاً ما تعلق بتقدير وتحليل المخاطر ونظام مراقبتها والتحكم فيها.¹

♦ القانون رقم 11-03: الصادر في 2003-08-26 وهو يؤكد على منح بنك الجزائر استقلاليته التي تمكنه من رسم السياسة النقدية الملائمة وتنفيذها في حدود الرقابة والتعديل التي تمارسها الحكومة، حيث تم تعيين شخصين في مجلس النقد والقرض من رئاسة الجمهورية قصد تدعيم الرقابة.²

♦ القانون رقم 01-04: الصادر في 2004-03-04 والذي يحدد الحد الأدنى لرأس المال البنوك بـ 2.5 مليون دج، وبـ 500 مليون للمؤسسات المالية، بعدما كان يحدد في ظل قانون النقد والقرض 90-10 للأولى 500 مليون دج وللثانية 100 مليون دج.

♦ القانون رقم 02-04: الصادر في 2004-03-04 والذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي القانوني لدى بنك الجزائر والذي أخذ نسباً تتراوح ما بين 0% و 15% كحد أقصى.

♦ القانون رقم 03-04: الصادر في 2004-03-04 والمتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية، يهدف إلى تعويض المودعين في حال عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، حيث يودع الضمان لدى بنك الجزائر بـ 01% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة الوطنية فقط.³

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من قانون 03-02 الصادر في 14-11-2002، السنة 39، العدد 84، 18-12-2002، ص: 25.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 11-03 الصادر في 27-08-2003 يتعلق بالنقد والقرض، السنة 40، العدد 52، 27-08-2003، ص: 03-23.

³ محمد حقيقة، مرجع سابق، ص: 188.

♦ القانون رقم 01-08: الصادر في 20-01-2008 والمتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها والتي تشارك فيها كل من البنوك والخزينة العمومية والمصالح المالية (بريد الجزائر).¹

♦ القانون رقم 02-08 والقانون رقم 03-08: الصادران في 21-07-2008 الأول يهدف إلى تحديد الحد الأدنى للرأسمال الذي يجب على تعاونيات الادخار والقرض أن تحرره عند تأسيسها، رأسمال محرر كلياً ونقداً مقدر على الأقل بـ 500 مليون دج، أما القانون الثاني فيهدف إلى تحديد الشروط المتعلقة بالترخيص لإقامة تعاونيات الادخار والقرض واعتمادها.²

♦ القانون رقم 04-08: الصادر في 23-12-2008 والمتعلق بتحديد الحد الأدنى للرأسمال الذي يجب على البنوك والمؤسسات المالية (التي تأخذ شكل مساهمة خاضعة للقانون الجزائري) العاملة في الجزائر أن تحرره عند تأسيسها، فللأولى قدر بـ 10 ملايين دج، أما للثانية بـ 03 ملايين و500 مليون دج.³

♦ القانون رقم 01-09: الصادر في 17-02-2009 والذي يسمح للأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الأجنبية المقيمين أو غير المقيمين، والأشخاص المعنويين غير المقيمين بفتح حساب بالعملة الصعبة مقيد بعملة أجنبية قابلة للتحويل بكل حرية لدى بنك وسيط معتمد، شريطة أن يكون هذا الحساب ذا وضعية دائنة فقط.⁴

♦ القانون رقم 02-09 والقانون رقم 03-09: الصادران في 26-05-2009، الأول يحدد الأدوات والإجراءات المعمول بها في تنفيذ عمليات السياسة النقدية وأدواتها وكذا إجراءاتها، أما القانون الثاني فيحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات البنكية التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية، حيث يسمح بمقتضى هذا القانون هذين الأخيرتين بكل حرية تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وكذا مستوى العمولات على العمليات البنكية، غير أنه يمكن لبنك الجزائر أن يحدد معدل الفائدة الزائد، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتجاوز معدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية معدل الفائدة الزائد، كما يجب على هذه البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم بشكل جدي الشروط التي حددتها والمطبقة على عملياتها مع الزبون في حدود معدل الفائدة الزائد الذي يحدده بنك الجزائر.⁵

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 17 من القانون رقم 01-08 المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها الصادر في 22-07-2008، السنة 45، العدد 33، 22-07-2008، ص: 21-24.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 02-08 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال تعاونيات الادخار والقرض والقانون رقم 03-08 يحدد شروط الترخيص بإقامة التعاونيات الادخار والقرض واعتمادها الصادران في 21-07-2008، السنة 46، العدد 15، 08-03-2009، ص: 25-28.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 والمادة 02 من القانون رقم 04-08 الصادر في 23-12-2008 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، السنة 45، العدد 72، 23-12-2008، ص: 34.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 12 من القانون رقم 01-09 يتعلق بحسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية، المقيمين وغير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين الصادر في 17-02-2009، السنة 46، العدد 25، 29-04-2009، ص: 25-27.

⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 02-09 يتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها والقانون رقم 03-09 يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية الصادران في 26-05-2009، السنة 46، العدد 53، 13-09-2009، ص: 17-24.

♦ القانون رقم 04-09 والقانون رقم 05-09: الصادران في 23-07-2009 فالأول متعلق بتحديد مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية (المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي) المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، أما القانون الثاني فيتضمن تحديد شروط إعداد الكشوف المالية (كشوف الميزانية، خارج الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق) للبنوك والمؤسسات المالية وفقاً للأسس المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي ثم نشرها في الأشهر الستة التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإجبارية، وتطبق أحكام القانونين ابتداء من 01 جانفي 2010.¹

♦ القانون رقم 04-10: الصادر في 26-08-2010 جاء ليعدل ويتمم الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، ويهدف هذا التعديل إلى الإصلاح بأهم النقاط وذلك بتعريف بنك الجزائر وتحديد صلاحياته بالإضافة إلى تحديد هيئات الرقابة داخل النظام البنكي.²

♦ القانون رقم 01-13: الصادر في 08-04-2013 والمتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية على عمليات النشاط البنكي سواء للبنوك أو المؤسسات المالية مع زبائنهم والتي منها: ضرورة إطلاع زبائن البنوك والمؤسسات المالية على شروط استعمال الحسابات المفتوحة وأسعار الخدمات المختلفة، وإمكانية اقتراح منتجات ادخار وقرض جديدة عليهم ولكن هنا على البنوك والمؤسسات المالية قبل عرض أي منتج على زبائنها أن تحصل على ترخيص مسبق من بنك الجزائر،... إلخ.³

♦ القانون رقم 01-14: الصادر في 16-02-2014 والمتضمن لنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والذي جاء توفيقاً مع مقررات لجنة بازل 3 فيما يخص تطبيق معيار كفاية رأس مال بالبنوك، فقد ألزمت المادة 02 من هذا القانون البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر على الاحترام بصفة متواصلة على أساس فردي أو مجمع معدل أدنى للملاءة* قدره 09.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جانب ومجموع مخاطر القرض، العمليات والسوق المرجحة من جانب آخر، ويشترط أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض، العمليات والسوق بواقع 7% على الأقل، كما يشترط على البنوك والمؤسسات المالية تكوين وسادة أمان من الأموال الخاصة القاعدية تغطي 2.5% من المخاطر المرجحة، ويتم التصريح بهذه النسب المذكورة كل ثلاثة أشهر للجنة البنكية وبنك الجزائر، على أن يتم التنفيذ بداية الفاتح من أكتوبر لسنة 2014.⁴

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 04-09 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والقانون رقم 05-09 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها الصادران في 23-07-2009، السنة 46، العدد 76، 29-12-2009، ص ص: 12-34.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 15 من القانون 04-10 الصادر في 26-08-2010 ليعدل ويتمم القانون رقم 11-03 الصادر في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض، السنة 47، العدد 50، 01-09-2010، ص ص: 11-15.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 18 من القانون 01-13 الصادر في 08-04-2013 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات البنكية، السنة 50، العدد 29، 02-07-2013، ص ص: 41-43.

* نسبة الملاءة = (الأموال الخاصة / مجموع التعرضات المرجحة للخطر (مخاطر القرض + مخاطر تشغيلية + مخاطر السوق)) < 9.5%.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 40 من القانون 01-14 الصادر في 16-02-2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، السنة 50، العدد 56، 25-09-2014، ص ص: 21-28.

♦ القانون رقم 01-15 الصادر في 19-02-2015 والذي يهدف إلى تحديد القواعد والشروط والإجراءات المطبقة من طرف بنك الجزائر فيما يخص عمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة ومنح تسبيقات وقروضاً في الحساب الجاري لفائدة البنوك والمؤسسات المالية لمدة أقصاها سنة واحدة، حيث يمكن لبنك الجزائر أن يخصم السندات العمومية للبنوك والمؤسسات المالية الصادرة والمضمونة من قبل الدولة لاسيما: سندات الخزينة قصيرة الأجل تقل مدتها أو تساوي سنة كاملة، سندات الخزينة متوسطة الأجل تتراوح مدتها ما بين 02 إلى 05 سنوات ويشترط في هذه الأخيرة من أجل الخصم مدة متبقية من تاريخ استحقاقها مدة تقل أو تساوي ثلاثة أشهر)، كما يمكن لبنك الجزائر أن يعيد خصم السندات الخاصة الممثلة بعمليات تجارية وعمليات تمويل قصيرة ومتوسطة الأجل تؤدها البنوك والمؤسسات المالية.¹

♦ القانون رقم 01-16 الصادر في 06-03-2016 جاء معدل ومتمم للقانون رقم 01-07 الصادر في 03-02-2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، فبموجب هذا التعديل يمكن لبنك الجزائر أن يمنح ترخيص لمكاتب الصرف القيام بشراء مقابل العملة الوطنية للأوراق النقدية وللشيكات السياحية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لدى أشخاص طبيعية مقيمة وغير مقيمة، وبيع مقابل العملة الوطنية للأوراق النقدية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة لأشخاص طبيعية غير مقيمة، في حدود ما تبقى في حوزتهم من دنائير في نهاية إقامتهم في الجزائر متأتية من تحويل سابق للعملة الأجنبية.²

♦ القانون رقم 01-17 الصادر في 10-07-2017 والمتضمن تأسيس بنك الجزائر سوق صرف ما بين البنوك، وتتدخل البنوك والمؤسسات المالية في هذه السوق في إطار جهاز مركزي يحدد تنظيمه وقواعد عمله بتعليمات من بنك الجزائر، كما يتضمن هذا القانون أدوات تغطية خطر الصرف.³

♦ القانون رقم 10-17 الصادر في 11-10-2017 ليتمم القانون رقم 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بمادة 45 مكرر تحرر كما يلي: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداءً من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 05 سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، حيث تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات، ويتم متابعة تنفيذ هذه الآلية من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم.⁴

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 23 من القانون 01-15 الصادر في 29-02-2015 يتعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة والتسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية، السنة 52، العدد 37، 08-07-2015، ص: 30-32.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 04 من القانون 01-16 الصادر في 16-03-2016 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-07 الصادر في 03-02-2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، السنة 53، العدد 17، 16-03-2016، ص: 39-40.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 40 من القانون 01-07 الصادر في 10-07-2017 يتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وأدوات تغطية خطر الصرف، السنة 54، العدد 55، 26-09-2017، ص: 25-29.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من القانون 10-17 الصادر في 11-10-2017 يتم القانون رقم 03-11 الصادر في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض، السنة 54، العدد 57، 12-10-2017، ص: 04.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

♦ القانون رقم 03-18: الصادر في 04-11-2018 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، فموجب هذا القانون يستلزم على البنوك والمؤسسات المالية (التي تأخذ شكل مساهمة خاضعة للقانون الجزائري) أن تمتلك عند تأسيسها رأسمالاً محرراً كلياً ونقداً يساوي على الأقل 20 مليار دج بالنسبة للبنوك و06 ملايين و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية.¹

ثالثاً: هيكل المنظومة البنكية الجزائرية حتى سنة 2019

يتوزع هيكل المنظومة البنكية الجزائرية إلى غاية 02-01-2019 من ثمانية وعشرون (28) بنكاً ومؤسسة مالية، موزعة على مستوى بيئة المجتمع الجزائري على النحو التالي:

الجدول رقم 01-03: بنية المنظومة البنكية في الجزائر

بنوك محلية ★	بنوك أجنبية	مؤسسات مالية
بنك الجزائر الخارجي	المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية ★ ★ CITIBANK N.A. ALGERIA	شركة إعادة التمويل الرهني
البنك الوطني الجزائري	بنك البركة الجزائري ★ ★ TRUST BANK ALGERIA -	الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بنك السلام الجزائر ★ ★ FRANSABANK EL-DJAZAIR	الشركة العربية للإيجار المالي
بنك التنمية المحلية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر H.S.B.C. ALGERIA	المغربية للإيجار المالي- الجزائر
القرض الشعبي الجزائري	بنك التسليف الفلاحي والاستثمار للشركات الجزائر BNP PARIBAS EL DJAZAIR	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	البنك العربي الجزائري NATIXIS ALGERIE	الشركة الوطنية للإيجار المالي
		إيجار ليزينغ الجزائر
	بنك الخليج الجزائر SOCIETE GENERALE	الجزائر إيجار

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة 56، العدد 15، 11-03-2019، ص: 26.

حيث: ★ : ملكيتها بالكامل للدولة، ★ ★ : بنوك إسلامية، أما بقية البنوك فهي تجارية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 والمادة 02 من القانون 03-18 الصادر في 04-11-2018 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، السنة 55، العدد 73، 09-12-2018، ص: 22-23.

المبحث الثاني: التحليل النظري والاقتصادي لمتغيرات الدراسة

قصد معالجة إشكالية الدراسة المطروحة يتطلب منا كمرحلة أولى ضمن هذا المبحث حصر وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة لها استناداً إلى المرجعيات النظرية والتطبيقية وكذا إلى طبيعة وخصائص الاقتصاد المعني بالدراسة (بيئة الاقتصاد الجزائري)، ثم تحليل وتتبع مسار تطور هذه المتغيرات من الجانب الاقتصادي على مدار فترة الدراسة كمرحلة ثانية.

أولاً: نماذج ومتغيرات الدراسة

من خلال قراءة عنوان الأطروحة وإشكاليته المطروحة، يتضح جلياً بأن المتغيرات المستقلة والتابعة تتمثل في العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (أهداف المربع السحري لكالدور) على الترتيب، ومن خلال السعي لتحقيق أهداف الدراسة المسطرة، تم تبويب واستخدام النماذج التالية:

- النموذج الأول: استجابة التضخم للمتغيرات في العرض النقدي.
- النموذج الثاني: استجابة النمو الاقتصادي للمتغيرات في العرض النقدي.
- النموذج الثالث: استجابة البطالة للمتغيرات في العرض النقدي.
- النموذج الرابع: استجابة رصيد ميزان المدفوعات للمتغيرات في العرض النقدي.

ولتطبيق تلك النماذج تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي بيانات سنوية تتضمن عدد من المشاهدات $n=29$ مشاهدة لدولة الجزائر، وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يمكن إعادة صياغة دوال النماذج السابقة على النحو التالي:

- الصياغة الرياضية للنموذج الأول: $LIPC = \alpha_1 LM2 + \alpha_2 LTC + \alpha_3 LGDP + \varepsilon_t$
- الصياغة الرياضية للنموذج الثاني: $LGDP = \alpha_1 LM2 + \alpha_2 LRP + \varepsilon_t$
- الصياغة الرياضية للنموذج الثالث: $LCHO = \alpha_1 LM2 + \alpha_2 LOP + \alpha_3 LAP + \varepsilon_t$
- الصياغة الرياضية للنموذج الرابع: $BOPD = \alpha_1 LNM2M + \alpha_2 LM + \alpha_3 LOP + \varepsilon_t$

ولأكثر تفصيل فيما يخص التعريف بالمتغيرات التي تحتويها نماذج الدراسة المذكورة أعلاه، نستعين بما يوضحه الجدول الموالي:

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

الجدول رقم 02-03: تحديد متغيرات الدراسة وتعريفها

المتغيرات	الاسم	الترميز	وحدة القياس
المتغيرات التابعة	الناتج المحلي الإجمالي مقوم بالأسعار الثابتة	LGDP	مليار دينار جزائري
	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معيّر عن التضخم)	LIPC	نسبة مئوية (%)
	معدل البطالة	LCHO	نسبة مئوية (%)
	رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي	BOPD	نسبة مئوية (%)
المتغيرات المستقلة	العرض النقدي بمعناه الواسع	LM2	مليار دينار جزائري
	معدل نمو العرض النقدي بمعناه الواسع	LN2M	مليار دولار أمريكي
المتغيرات المساعدة	أسعار النفط	LOP	دولار أمريكي للبرميل
	الإيرادات النفطية	LRP	مليار دينار جزائري
	سعر الصرف الرسمي	LTC	دينار جزائري مقابل دولار أمريكي
	عدد السكان الإجمالي	LAP	نسمة
	الواردات	LM	مليار دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الطالبة.

وقد تم الارتكاز في جمع المعطيات الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة على الإحصاءات المنشورة على مستوى قواعد بيانات المنظمات الاقتصادية الدولية التالية:

♦ قاعدة بيانات البنك الدولي فيما يخص معطيات الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الثابتة للعملة المحلية للجزائر، معدلات البطالة، عدد السكان الإجمالي، (<http://dataabank.worldbank.org>).

♦ قاعدة بيانات منظمة الأوبك فيما يخص معطيات أسعار النفط، (www.opec.org).

♦ قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات فيما يخص معطيات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الإيرادات النفطية، (www.ons.dz).

♦ قاعدة بيانات بنك الجزائر فيما يخص معطيات العرض النقدي M2، سعر الصرف الرسمي والواردات (www.bank-of-algeria.dz).

♦ قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي فيما يخص معطيات رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الرابط التالي:

-(<http://comstat.comesa.int/tbocwag/gdp-by-country-statistics-from-imf-1980-2024?country=Algeria>)

ثانياً: التحليل الاقتصادي لانعكاس حركة العرض النقدي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في
الجزائر للفترة 1990-2018

بعد تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة سيتم ضمن هذه الفقرة قراءة تحليلية اقتصادية لأهم التطورات التي عرفت هذه المتغيرات على مستوى بيئة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة.

1. قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي ومقالاته في الجزائر للفترة 1990-2018

1.1. تطور العرض النقدي وتوزيعه الهيكلي في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2018

كما سبق وتطرقنا في الفصل الأول إلى أن العرض النقدي في مفهومه العام يعكس مجموع وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، أي أنه يتمثل في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والتي تتباين أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم البنكية في الدولة، هذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي أو كما يطلق عليه بعض الاقتصاديين بالمقاييس أو المجاميع النقدية، ففي الاقتصاد الجزائري يأخذ العرض النقدي في هيكله التوزيعي العناصر التالية:¹

- العرض النقدي $M1$: يتكون من العملة في التداول خارج البنوك والودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) المحتفظ بها لدى البنوك التجارية بالإضافة إلى الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار الجزائري أو بالعملة الأجنبية.
- العرض النقدي $M2$: ويضم إضافةً إلى عناصر العرض النقدي $M1$ أشباه النقود المتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير لدى البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملة الأجنبية.

ولتوضيح مختلف التطورات التي طرأت على العرض النقدي ومكوناته خلال فترة الدراسة، تماشياً مع تطور الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية التي أثرت على سياسته، يمكننا الاستعانة بمعطيات الجدول الموالي:

¹ ورده شيبان، مرجع سابق، ص: 128.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

الجدول رقم 03-03: التوزيع الهيكلي للعرض النقدي في الجزائر للفترة 1990-2018

وحدة القياس: مليار دج

نسبة نمو العرض النقدي M2	العرض النقدي M2	أشبه النقود (ودائع لأجل)	العرض النقدي M1	النقود الكتابية				العملة في التداول	السنة
				إجمالي الودائع تحت الطلب	ودائع الحساب الجاري البريدي	ودائع لدى الخزينة	الودائع تحت الطلب		
11.31	343.005	72.923	270.082	135.141	29.595	-	105.546	134.942	1990
21.07	415.270	90.276	324.993	167.793	34.682	-	133.111	157.2	1991
24.23	515.902	146.183	369.719	184.868	39.830	4.197	140.841	184.851	1992
21.62	627.427	180.522	446.905	235.594	40.983	5.678	188.933	211.311	1993
15.31	723.514	247.680	475.834	252.847	48.501	7.894	196.452	222.986	1994
10.51	799.562	280.455	519.107	269.339	53.740	4.824	210.775	249.767	1995
14.44	915.058	325.958	589.100	298.217	57.964	6.224	234.029	290.884	1996
18.19	1081.518	409.948	671.570	333.949	71.682	7.434	254.833	337.621	1997
47.24	1592.461	766.090	826.372	435.952	81.052	7.330	347.570	390.42	1998
12.36	1789.350	884.167	905.183	465.187	87.428	9.384	368.375	439.995	1999
13.03	2022.534	974.350	1048.184	561.658	89.090	7.066	465.502	484.527	2000
22.30	2473.500	1235.006	1238.51	661.360	96.998	9.435	554.927	577.150	2001
17.30	2901.500	1485.191	1416.341	751.653	100.642	8.843	642.168	664.688	2002
13.72	3299.500	1724.043	1630.38	849.040	117.190	12.945	718.905	781.339	2003
10.45	3644.400	1577.456	2160.581	1286.233	120.333	37.984	1127.916	874.347	2004
11.69	4070.400	1736.164	2421.421	1500.457	144.831	131.223	1224.403	920.964	2005
18.60	4827.600	1766.105	3167.64	2077.281	203.843	123.006	1750.432	1081.358	2006
24.17	5994.600	1761.035	4233.573	2949.080	211.290	167.372	2570.418	1284.493	2007
16.04	6956.000	1991.040	4964.928	3424.954	265.594	194.197	2965.163	1539.975	2008
3.20	7178.700	2228.893	4944.159	3114.810	308.479	264.394	2541.937	1829.348	2009
13.71	8162.800	2524.281	5756.460	3657.831	412.829	322.632	2922.370	2098.629	2010
21.64	9929.200	2787.489	7141.700	4570.218	515.322	518.705	3536.191	2571.481	2011
10.94	11015.10	3333.600	7681.000	4885.200	590.300	758.700	3536.200	2952.300	2012
8.41	11941.50	3691.700	8249.800	5045.800	621.100	860.200	3564.500	3204.000	2013
14.61	13686.80	4083.700	9603.000	5944.100	694.500	788.800	4460.800	3658.900	2014
0.13	13704.50	4443.400	9261.100	5153.100	707.400	537.200	3908.500	4108.100	2015
0.82	13816.30	4409.300	9407.000	4909.800	759.400	405.000	3745.400	4497.200	2016
8.38	14974.60	4708.500	10266.10	5549.100	774.500	261.300	4513.300	4716.900	2017
11.1	16636.70	5232.600	11404.10	6477.300	863.60	241.900	5371.800	4926.800	2018

المصدر:

-(1990-2011) :Banque d'Algérie: *Bulletin statistique de la Banque d'Algérie*, Juin 2012, PP : 30, 47,48,61,62.

- (2016-2012): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص: 11.

- (2018-2017): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص: 11.

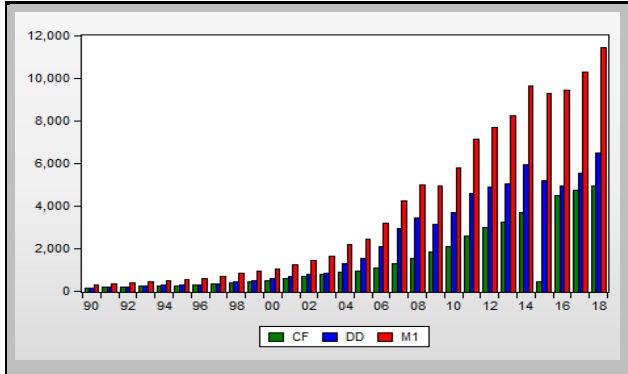
من خلال مطالعة معطيات الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

❖ تطور العرض النقدي M1

سجل هذا الأخير تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 270.082 مليار دج سنة 1990 إلى 11404.1 مليار دج سنة 2018، أي بزيادة قدرت بـ 11134.018 مليار دج وبمتوسط تجاوز عتبة 3841 مليار دج، غير أن هذا التطور في العرض النقدي M1 لم يكن بنفس الوتيرة وهذا ما يوضحه الشكل رقم 03-01 الموالى:

الشكل رقم 03-02

تطور هيكل العرض النقدي $M1$ في الجزائر للفترة 1990-2018



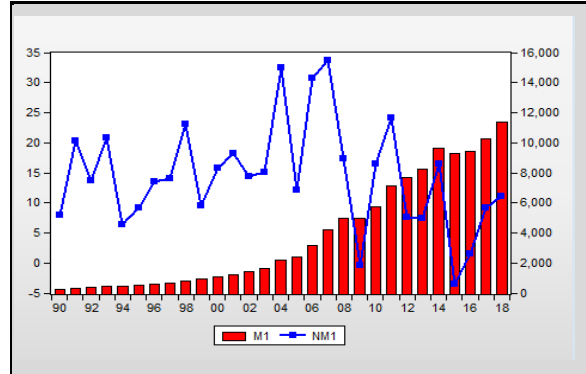
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجدول

رقم 03-03.

حيث: CF: العملة المتداولة - DD: إجمالي الودائع تحت الطلب.

الشكل رقم 03-01

تطور العرض النقدي $M1$ في الجزائر للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجدول

رقم 03-03

حيث: NM1: نسبة نمو العرض النقدي $M1$.

وفقاً لما تُشير إليه معطيات الجدول رقم 03-03 السابق والشكلين أعلاه يمكن رصد الملاحظات التالية:

■ اتسم مسار معدل نمو العرض النقدي $M1$ بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض فقد سُجل أعلى معدل نمو له سنة 2007 حيث بلغ 33.65% وهو ما يمثل من الحجم 4233.573 مليار دج، يرد سببه إلى تنامي وتحسن مكونات هذا المجمع النقدي بنسب جيدة خاصة الودائع تحت الطلب التي حققت أفضل معدل نمو وصل إلى حدود 46.84% مقارنة بالعملة المتداولة 18.78% والودائع لدى الخزينة وكذا ودائع الحساب الجاري البريدي 3.65%، أما أدنى معدل نمو سجله العرض النقدي $M1$ فقد كان في سنة 2015 حيث قدر بـ (-3.56%).

أما على صعيد هيكل ومكونات العرض النقدي $M1$ فقد ظهرت العملة المتداولة خارج النظام البنكي كأحد المكونات المهمة له خلال أربعة عشر سنة الأولى من فترة الدراسة مقارنة بمكوناته الأخرى، فقد انتقلت العملة في التداول من 134.942 مليار دج سنة 1990 لتصل إلى 4926.8 مليار دج سنة 2018 أي بزيادة بلغت حدود 4791.858 مليار دج، وبمتوسط بلغ 1438 مليار دج، ويمكن تبرير هذا الارتفاع المتواصل في مكون العملة المتداولة خارج المنظومة البنكية إلى مدى تفضيل التعامل النقدي لدى الأفراد بدل استخدام مختلف وسائل الدفع الأخرى خاصة منها الشيك نظراً لغياب ونقص الثقافة البنكية، وإلى غياب الوعي الادخاري، وفي ذات السياق أشار بنك الجزائر إلى أن نمو العملة المتداولة يُرجع للأسباب التالية:¹

○ تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و2007 دون عودتها للقنوات البنكية.

○ تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية والتي تراوحت ما بين (1.6 و 1.3)، حيث تؤكد هذه الأخيرة على ثقافة الاكتناز المتزايدة للأوراق النقدية وتداولها خارج المنظومة البنكية، مع غياب الثقة في وسائل الدفع الأخرى.

○ تنامي التعامل في السوق الموازية وارتفاع حصة تهريب العملة الوطنية.

¹ علي صاري، أثر تغيرات العرض النقدي على الأداء الاقتصادي مع دراسة حالة الجزائر للفترة 1991-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيبي علي - البليدة2، الجزائر، 2014-2015، ص: 317.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

كما أشار بنك الجزائر أنه قد تم خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2007 ضخ كمية من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دج، وهذا نظير حجم السحوبات النقدية المتزايدة وضعف المداخل من الأوراق النقدية لاسيما من بريد الجزائر.

○ إصدار ما قيمته 4005 مليار دج من النقود مع نهاية سبتمبر 2018 تحت إطار سياسة التمويل غير التقليدي التي دخلت حيز التنفيذ منذ نوفمبر 2017.¹

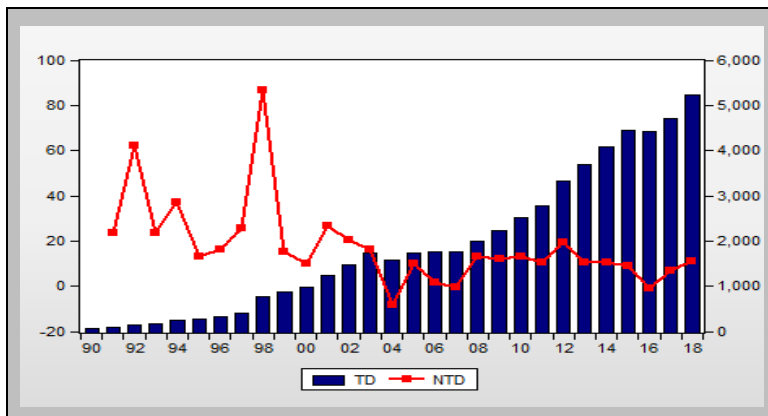
أما مكون الودائع تحت الطلب فقد شهد هو الآخر نمواً واضحاً خلال فترة الدراسة، فقد زاد حجمه من 105.546 مليار دج سنة 1990 ليصل إلى 5371.8 مليار دج سنة 2018، أي أن هذا المكون قد تضاعف بأكثر من 49 مرة، ويترجم هذا الارتفاع في حجم الودائع تحت الطلب وبشكل خاص مع بداية الألفية الجديدة إلى الارتفاع الجوهري في ودائع مؤسسات قطاع المحروقات على غرار الودائع المتأتية من المؤسسات الخاصة والأفراد.

نفس الملاحظة فقد سجلت الودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية سلسلة من الارتفاعات خلال فترة الدراسة، حيث سجلت الأولى ما قيمته 4.197 مليار دج سنة 1992 لتستقر عند 241.9 مليار دج سنة 2018، أما الثانية –ودائع لدى الصكوك البريدية- فقد سجلت ابتداءً من سنة 1990 ما قيمته 29.595 مليار دج لتبلغ مع نهاية سنة 2018 عند القيمة 863.6 مليار دج.

❖ تطور أشباه النقود (الودائع لأجل)

عرف حجم الودائع لأجل في الجزائر اتجاهاً تصاعدياً انطلاقاً من بداية الدراسة، حيث تم إحصاء هذا الأخير سنة 2018 ما قيمته 4920.9 مليار دج مقابل 72.923 مليار دج سنة 1990، وهو ما يعادل مبلغاً متوسطاً قدره 1889.185 مليار دج، ولكن الملاحظ من الاتجاه التصاعدي لسلسلة تغيرات نمو حجم الودائع لأجل لم يكن بنفس الوتيرة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 03-03: اتجاه تطور الودائع لأجل في الجزائر للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجدول رقم 03-03.

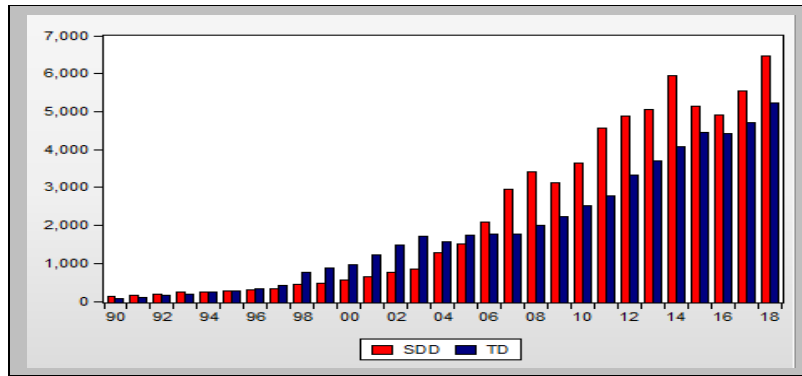
حيث: NTD: نسبة نمو الودائع لأجل – TD: حجم الودائع لأجل.

¹ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص: 19.

تُشير قراءة الشكل أعلاه إلى أن مستويات نمو الودائع لأجل خلال الفترة 1990-2018 شهدت حركة من التذبذب تميّزت بين بالارتفاع تارةً وبالانخفاض تارةً أخرى، فقد سُجل أدنى مستوى لها سنة 2004 قدر بـ (8.50-%)، أما أقصى مستوى لها فقد سُجل سنة 1998 قدر بـ 86.87% وهذا نظير أسعار الفائدة التحفيزية التي ارتبطت مع تأسيس بنك الخليفة* واستقطابه للودائع الجديدة.

من جانب آخر وعلى صعيد إجراء مقارنة في مكونات الودائع البنكية خلال فترة الدراسة يلاحظ تسجيل منحنى حجم الودائع تحت الطلب بشكل تصاعدي في أكثر من فترة مقابل الودائع لأجل التي عرف حجمها منحنى تنازلي، فمن خلال مؤشرات الجدول رقم 03-03 السابق والشكل الموالي يمكن تكوين صورة واضحة حول حجم وطبيعة نمو الهيكل الإجمالي للودائع البنكية.

الشكل رقم 03-04: تطور توزيع هيكل الودائع البنكية في الجزائر للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجدول رقم 03-03.

حيث: TD: حجم الودائع لأجل – SDD: إجمالي حجم الودائع تحت الطلب.

يرجع نمو الودائع البنكية خلال فترة الدراسة إلى نمو الودائع تحت الطلب تارةً وإلى الودائع لأجل تارةً أخرى، حيث سجلت الودائع تحت الطلب بسبب ارتفاع أسعار الفائدة* الحصّة الأكبر من مجموع الودائع خلال الفترة 1990-1994 والفترة 2006-2018 وهذا خلاف الفترة 1995-2005 التي سجلت فيها الودائع لأجل تفوقها في زيادة حجم الودائع البنكية على حساب الودائع تحت الطلب.

في هذا المقام نشير إلى أن مصدر نمو الودائع البنكية بشكل عام طيلة فترة الدراسة يعزى إلى عدة عوامل في طليعتها التغيرات التنظيمية والتشريعية المنظمة لعمل الجهاز البنكي والاتجاه نحو اتساع شبكة البنوك، بالإضافة إلى جملة الإصلاحات التي رافقت مسيرة توجه الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق، كما أن لارتفاع أسعار المحروقات لبعض السنوات التي تخللت فترة الدراسة كان لها نتائج طيّبة انعكست على الاقتصاد الجزائري فأدت إلى زيادة

* تأسس بنك الخليفة سنة 1998، حيث قبل مضي عام من الإنشاء انتشرت فروع البنك عبر ولايات الجزائر المختلفة، واتسم البنك بفائدته المرتفعة على الودائع حيث تخطت نسبة الفائدة 17% مقارنة بأسعار فائدة البنوك الرسمية التي كانت تتراوح حينها بين 6% و7% وهو ما شجع المتعاملين على إيداع أموالهم لدى البنك. ** سجلت معدلات الفائدة على الودائع قفزة نوعية خلال الفترة 1990-1995 حيث انتقلت من 8% إلى 18% وهو ما ساهم في اجتذاب المزيد من الودائع خلال الفترة المذكورة.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

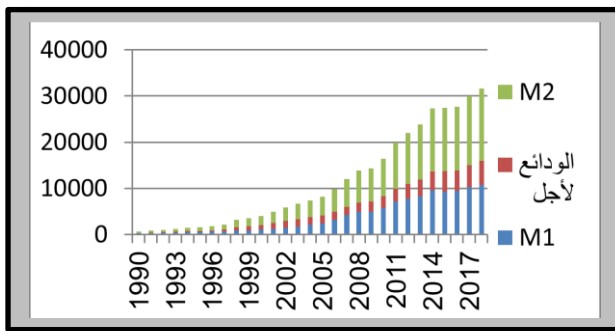
الودائع البنكية بسبب تراكم الفواض المالية لدى مختلف الوحدات الاقتصادية، وفي هذا السياق نجد أن مؤسسات القطاع العام في قطاع المحروقات تتبوأ المقام الأول في مساهمة هذا التراكم.¹

❖ تطور العرض النقدي M2

حسب بيانات الجدول رقم 03-03 السابق والذي يوضح تطور العرض النقدي في الجزائر، نجد أن العرض النقدي المعبر عنه بـ M2 قد عرف نمواً متواصلاً طيلة فترة الدراسة، أين تضاعفت قيمته بأكثر من 47 مرة وهذا بانتقال حجمه من 343.005 مليار دج في بداية الفترة إلى 16636.7 مليار دج في نهايتها. ومن أجل توضيح هذا التطور الحاصل في العرض النقدي M2 مع ذكر أهم الأسباب التي ارتبطت به نستعين بالشكلين البيانيين التاليين:

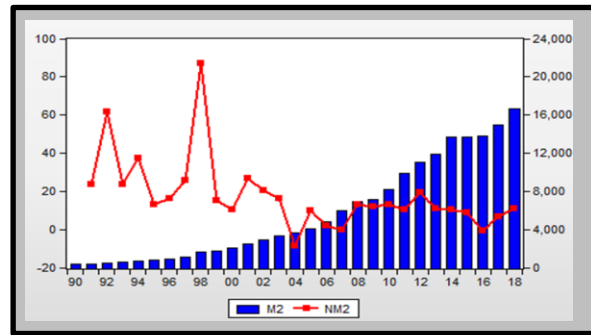
الشكل رقم 06-03: تطور مكونات العرض النقدي M2 في

الجزائر للفترة 1990-2018



الشكل رقم 05-03: تطور العرض النقدي M2 في الجزائر

للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجدول رقم 03-03.

نتيجةً لجملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال سنة 1990 ومن أهمها قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعاد الاعتبار الجهاز البنكي بصفته مشرفاً للسياسة النقدية، شهدت معدلات نمو العرض النقدي M2 تطور إيجابي خلال فترة الدراسة، إلا أن هذا التطور لم يكن بنفس الوتيرة بل تدعمه تمييز نسبي من سنة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى وهذا حسب التوجهات التي رافقت مسيرة تطور سياسة الاقتصاد الجزائري، فخلال الفترة الممتدة من بداية سنة 1990 إلى غاية سنة 1993 تراوحت معدلات النمو السنوي للعرض النقدي M2 ما بين 11.31% إلى 21.62% وهي معدلات إيجابية تعكس مباشرةً التوجهات التوسعية للسياسة النقدية، والتي كانت تصبو بشكل أساسي إلى تمويل عجز الميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة خلال تلك الفترة، أما الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998 والتي تزامنت مع دخول الجزائر في اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي) في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي والذي كان من أهم أهدافه التحكم في معدل نمو العرض النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها تخفيض معدلات التضخم والعمل على تحقيق نسبة نمو العرض النقدي M2 تصل إلى حدود 14%، سجلت معدلات نمو العرض النقدي M2 عدد من الانخفاضات والتراجعات مقارنة بالفترة الأولى (15.31% سنة 1994، 10.51% سنة 1995، 14.44% سنة

¹ ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص: 84.

1996، 18.19% سنة 1997)، وهي نتيجة تعكس مدى التزام وتطبيق السلطات الجزائرية ببنود ذلك الاتفاق، فقد اعتمدت السلطة النقدية من أجل تقليص الفائض النقدي المتداول إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة، تمثلت في تغيير هيكل كل من أسعار الفائدة الإسمية والتي وصلت أقصى حد لها 16.5% وأسعار إعادة الخصم التي استقرت عند عتبة 15%، وما تجدر الإشارة إليه ضمن سلسلة الانخفاضات التي سجلتها معدلات نمو العرض النقدي $M2$ خلال هذه الفترة هو استثناء ما سجلته سنة 1998 حيث تجاوز معدل نمو للعرض النقدي $M2$ خلالها عتبة 47%، بعد أن بلغت قيمته 1592.461 مليار دج عوضاً عن 1081.518 مليار دج التي سُجلت في سنة 1997، ومرد ذلك النمو هو عملية تنقيد موارد إعادة الجدولة.

من ذات الشكل رقم 03-05 السابق نلاحظ كذلك تراجع معدل نمو العرض النقدي $M2$ خلال سنتي 1999 و 2000 مقارنة بسنة 1998، حيث سجلتا على التوالي 12.36%، 13.03%، ويعزى هذا الانخفاض إلى إتباع سياسة تقشفية ترجمت في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، إضافة إلى تقليص حجم الإنفاق العام في تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة.

وعلى خلاف ذلك فقد ارتفع معدل نمو العرض النقدي $M2$ سنة 2001 بحوالي 22.33% مسجلاً زيادة قدرت بـ 450.966 مليار دج في ظرف سنة واحدة، ولعل السبب في ذلك يرد إلى:

✓ التوسع في قيمة الأرصدة النقدية الخارجية والتي بلغت 1310.746 مليار دج سنة 2001 مقابل 775.948 مليار دج سنة 2000، نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية وارتفاع حصة عائدات صادراته، وهو ما أسفر عن زيادة في خلق النقود نظير الزيادة في حجم الاحتياطات من العملة الصعبة.

✓ ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي حيث تم الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 الذي أقره رئيس الجمهورية على مدار ثلاث سنوات (من أفريل 2001 إلى أفريل 2004)، حيث خصص له مبلغ قدر بحوالي 07 مليار دولار أي ما يقابل 520 مليار دج.

✓ "ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% سنة 2001 من إجمالي الديون الداخلية، أي بمبلغ يقدر بـ 107.72 مليار دج موزعة إلى 73.89 مليار دج قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دج قروض للقطاع الخاص بينما كانت لا تتجاوز 30% سنة 1993 أي بمبلغ 22.0207 مليار دج موزعة إلى 12.0034 مليار دج للقطاع العام و 7.712 مليار دج للقطاع الخاص".¹

أما الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2005 فقد سجلت تراجع في حركة معدلات نمو العرض النقدي $M2$ ، حيث انتقلت على الترتيب من مستوى 17.30% لتصل إلى مستوى 11.69%، وهو ما يعكس فاعلية السياسة النقدية المتبعة والتي تعتمد على استهداف حجم العرض النقدي ومن ثم استرجاع الفائض من حجمه في السوق.

وحسب ما أكدته بنك الجزائر فيما يخص الفترة الممتدة 2005-2007 فإن معدلات نمو العرض النقدي $M2$ قد زادت بسبب زيادة العملة المتداولة في الاقتصاد والتي بلغت 200 مليار دج سنة 2007 مقابل 161.8 مليار دج

¹ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 07، ديسمبر 2014، ص: 25.

سنة 2006، أي ما يعادل نمو يفوق 40% من زيادة العملة في التداول بين سنتي 2005 و2007، ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر إلى أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر قد بلغ 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007 نظير 1081.4 مليار دج مع نهاية ديسمبر 2006، مما يكشف عن تزايد العرض النقدي لدى البنوك،¹ في هذا المقام نشير إلى أن معدل نمو العرض النقدي المسجل في سنة 2007 والذي بلغ 24.17% قد تجاوز المعدل المستهدف من قبل السياسة النقدية في بداية نفس السنة والذي يتراوح بين 17.5% و18.5%، وهو ما يفسر بفشل أدوات السياسة النقدية المتبعة على امتصاص الفائض من التداول.²

ابتداءً من سنة 2007 إلى غاية سنة 2010 سجلت هذه الفترة تذبذب في معدلات نمو العرض النقدي $M2$ بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجل أدنى مستوى له سنة 2009 قدر بـ 3.2% مقارنة مع سنة 2008 (16.04%)، وذلك راجع لسببين رئيسيين هما: الأول وكما أشار إليه بنك الجزائر هو نتاج الصدمة الخارجية المرتبطة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وانخفاض معدل زيادة صافي الموجودات الخارجية إلى حدود 6.23% (ما يعادل 639.1 مليار دج) سنة 2009 مقارنة بـ 38.18% سنة 2008، أما السبب الثاني فيُرد إلى تقلص حجم الودائع تحت الطلب من 3424.954 مليار دج سنة 2008 إلى 3114.81 مليار دج سنة 2009، وهو ما أثر بشكل سلبي على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.³

نفس الملاحظة السابقة بالنسبة للفترة الممتدة (2011-2018)، فقد سجل تطور نمو العرض النقدي $M2$ معدلات إيجابية غير أنها متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجل أدنى مستوياته سنة 2015 بمعدل نمو قدر بـ 0.13% يُرد سببه إلى التراجع الحاد في صافي الموجودات الخارجية وهذا نتيجة لانخفاض أسعار النفط والتي وصلت بحلول سنة 2015 إلى 58.23 دولار للبرميل، أما أعلى مستوى له فقد سُجل في سنة 2011 نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية وارتفاع أسعار النفط، وبشكل عام يمكن القول أن زيادة حجم ونمو العرض النقدي يتأرجح بتأرجح صافي الموجودات الخارجية وتحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية، فكلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية ارتفع حجم ونمو العرض النقدي نتيجة لارتفاع حصة الإيرادات من صادرات النفط والتي يتم تنقيدها وتحويلها إلى عملة وطنية من قبل البنك المركزي.

مع هذا، يمكن أن ننوه إلى أن نمو العرض النقدي $M2$ لسنة 2017 والذي وصل إلى 8.38% يرجع سببه إلى انتعاش طفيف في أسعار النفط وإلى دخول سياسة طبع النقود أو ما تسمى بسياسة التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ منذ شهر أكتوبر من ذات السنة، حيث قدر حجم النقود التي تم إصدارها بـ 2185 مليار دج، ونفس الملاحظة كذلك فيما يخص زيادة نمو العرض النقدي $M2$ لسنة 2018 والذي وصل إلى 11.1% يعزى بشكل أساسي إلى طبع المزيد من النقود والذي قدر بـ 1820 مليار دج مع نهاية سبتمبر لذات السنة.⁴

¹ وردة شيبان، مرجع سابق، ص: 134.

² Banque d'Algérie, *Evolution Economique et monétaire en Algérie*, rapport 2007, juillet 2008, P: 180.

³ Banque d'Algérie, *Evolution Economique et monétaire en Algérie*, rapport 2009, P: 152.

⁴ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، مرجع سابق، ص: 19.

2.1. تطور مقابلات العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2018

إن تفسير التغيرات الحاصلة في العرض النقدي ارتفاعاً وانخفاضاً في أي اقتصاد، إنما يعزى إلى ما يقابها من عناصر تساهم في عملية إصدار وخلق النقود سواء من طرف البنك المركزي أو البنوك التجارية، وهذا يعني أن هذه التغيرات في العرض النقدي لا تتم بشكل عشوائي وإنما ترجع لمكونات مقابلة لها، وهي: صافي الأصول الخارجية، القروض المقدمة للاقتصاد، القروض المقدمة إلى الخزينة، وفي هذا الإطار سيتم ضمن هذه الفقرة تتبع مسار تطور المكونات المذكورة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

1.2.1. تطور صافي الأصول (الموجودات) الخارجية في الجزائر للفترة 1990-2018

نظراً للأهمية البالغة التي تحتلها صادرات قطاع النفط في الجزائر والتي تشكل أزيد من 97% من هيكل صادرات اقتصادها، يمكن القول والحكم بشكل مبدئي على أن صافي الموجودات الخارجية المترتبة على عملية تصدير النفط، تمثل المصدر الأول لعملية التوسع النقدي في الجزائر.

الجدول رقم 03-04: تطور صافي الموجودات الخارجية في الجزائر للفترة 1990-2018

وحدة القياس: مليار دينار جزائري

السنوات	الموجودات الخارجية		السنوات	أسعار النفط (دولار/ برميل)	الموجودات الخارجية		السنوات
	القيمة	معدل النمو			القيمة	معدل النمو	
1990	6.535	0.34	2005	24.34	33.99	54.64	1990
1991	24.286	271.63	2006	21.04	31.95	66.05	1991
1992	22.641	-6.77	2007	20.03	34.46	74.66	1992
1993	19.618	-13.35	2008	17.50	38.18	98.96	1993
1994	60.399	207.88	2009	16.19	6.25	62.35	1994
1995	26.298	-56.46	2010	17.40	10.18	80.35	1995
1996	133.949	409.35	2011	21.33	16.05	112.92	1996
1997	350.309	161.52	2012	19.62	7.31	111.49	1997
1998	280.710	-19.87	2013	13.02	1.91	109.38	1998
1999	169.618	-39.58	2014	18.12	3.35	99.68	1999
2000	775.948	357.47	2015	28.77	-2.28	52.79	2000
2001	1310.746	68.92	2016	24.74	-18.08	44.28	2001
2002	1755.696	33.95	2017	24.91	-10.87	54.12	2002
2003	2342.663	33.43	2018	28.73	-15.51	71.30	2003
2004	3119.174	33.15		38.35			2004

المصدر:

- معطيات الموجودات الخارجية:

- (1990-2011) : Banque d'Algérie, *Bulletin statistique, séries rétrospectives* (1964- 2011) Juin 2012, P : 30,47-48, 61-62.

- (2012-2016): بنك الجزائر. النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص: 10.

- (2017-2018): بنك الجزائر. النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص: 10.

- معطيات سعر النفط: - (1990-2017): تقارير منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC على الرابط

- https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

- أما سنة 2018: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص: 27.

من خلال قراءة المعطيات الواردة في الجدول رقم 03-04 السابق يتبين أن حجم الموجودات الخارجية شهد اتجاهًا تصاعدياً خلال فترة الدراسة انتقل فيها من 6.535 مليار دج ليستقر عند 9485.6 مليار دج، أي بزيادة قدرت بـ 9479.065 مليار دج وبمتوسط وصل إلى حدود 5832.64 مليار دج.

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري ذو طبيعة ريعية، حيث تمثل حصة الإيرادات النفطية فيه بأكثر من 97% من إجمالي الإيرادات، فإن حجم الموجودات الخارجية ارتبط بتحسين أو تدهور الوضعية الخارجية للاقتصاد الوطني الناتج عن الارتفاع أو الانخفاض في أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا ما أوضحته معطيات الجدول رقم 03-04 فكلما انخفضت وتدهورت أسعار النفط انخفضت وتراجعت معها تبعاً صافي الموجودات الخارجية، نذكر على سبيل المثال سنة 1990، سجل فيها حجم الموجودات الخارجية أدنى قيمة قدرت بـ 6.535 مليار دج أي ما يقابلها 0.34% وهو نموًا بطيئاً يُرجع تفسيره إلى أزمة النفط والانخفاض الحاد في أسعاره عالمياً من بداية سنة 1986، الأمر الذي انعكس على تدني صافي الموجودات الخارجية إلى هذا المستوى، كما يمكن أن نستشهد كذلك بالسنوات 2015، 2016، 2017، 2018 والتي سجل على مستواها أيضاً تراجع في صافي الموجودات الخارجية والتي كان سببها انهيار أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014، أما من جانب الارتفاع والتحسين في صافي الموجودات الخارجية والذي رصد بشكل خاص ما بعد سنة 2001 فيعزى إلى تحسن الوضعية الخارجية للاقتصاد الوطني نظير ارتفاع أسعار النفط، حيث سُجل حجم صافي الموجودات الخارجية لسنة 2001 ما قيمته 1310.746 مليار دج مواصلاً اتجاهه التصاعدي إلى غاية سنة 2014 مسجلاً قيمة 15734.5 مليار دج، وعلى غرار ما ذكر من أسباب أدت إلى تراجع صافي الموجودات الخارجية يجب التنويه إلى أسباب أخرى، فنذكر أن سبب الانخفاض الذي سجل في سنتي 1992 و 1993 إنما يُرد إلى نتائج الإصلاحات (الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي) التي شرعت في تطبيقها السلطات الجزائرية آنذاك، كما ونذكر أن للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كذلك حصة في تراجع نمو الموجودات الخارجية وهو ما يؤكد معدل نموها الذي رصد في سنة 2009 (25.6%) مقارنة بسنة 2008.

2.2.1. تطور القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر للفترة 1990-2018

تتمثل القروض المقدمة للاقتصاد الجزائري في مجموع القروض الصادرة من البنك المركزي (بنك الجزائر) إلى البنوك التجارية قصد تلبية احتياجاتها من السيولة النقدية*، ومن القروض التي تمنحها البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصادية (أفراد – مؤسسات) من أجل مواجهة احتياجاتهم.

* تتم عملية منح القروض من البنك المركزي إلى البنوك التجارية على أساس القيام بإعادة خصم للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية نظير تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين غير الماليين للبنك المركزي بصفته الملائ (الملجأ) الأخير.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

الجدول رقم 03-05: تطور القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر للفترة 1990-2018

وحدة القياس: مليار دينار جزائري

القروض المقدمة للاقتصاد		السنوات	القروض المقدمة للاقتصاد		السنوات
القيمة	معدل النمو (%)		القيمة	معدل النمو(%)	
1779.754	15.94	2005	246.979	18.00	1990
1905.440	7.06	2006	325.848	31.93	1991
2205.242	15.73	2007	412.310	26.53	1992
2615.516	18.60	2008	220.249	-46.58	1993
3086.545	18.01	2009	305.843	38.86	1994
3268.092	5.88	2010	565.644	84.95	1995
3726.510	14.03	2011	776.843	37.34	1996
4287.600	15.06	2012	741.281	-4.58	1997
5156.300	20.26	2013	906.181	22.25	1998
6504.600	26.15	2014	1150.733	26.99	1999
7277.200	11.88	2015	993.737	-13.64	2000
7909.900	8.69	2016	1078.448	8.52	2001
8880.000	12.26	2017	1266.799	17.47	2002
9976.300		2018	8.95	1380.166	2003
			11.22	1535.029	2004

المصدر:

(1990-2011) : Banque d'Algérie, *Bulletin statistique, séries rétrospectives* (1964- 2011), Juin 2012, P : 30, 47-48, 61-62.

- (2016-2012): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص: 10.

- (2018-2017): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص: 10.

تُفيد مطالعة المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن القروض المقدمة للاقتصاد عرفت اتجاهاً تصاعدياً مستمراً خلال فترة الدراسة، حيث سجلت سنة 1990 ما قيمته 246.979 مليار دج مواصلةً ميلها التصاعدي لتسجل ما قيمته 9976.300 مليار دج في نهاية سنة 2018، وهذا يعني أنها سجلت نمواً بقيمة 9729.321 مليار دج، ما يمثل زيادة قدرت بأكثر من 39 مرة.

رغم الاتجاه التصاعدي الذي ميّز هذا النوع من القروض طيلة فترة الدراسة إلا أنه سجل عدد من الانخفاضات في قيمه، فخلال سنة 1993 عرفت قروض الاقتصاد تراجعاً شديداً مقارنة بسنة 1992، حيث قدر هذا التراجع بـ 192.061 مليار دج، وبمعدل نمو 46.58%، ويرجع هذا إلى "تبني سياسة تقييدية في مجال منح القروض حيث عمد بنك الجزائر إلى رفع سعر إعادة الخصم إلى 15%، وتقييد أسعار الفائدة نتيجة تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني"¹، كذلك هو الحال بالنسبة لسنة 1997 فقد شهدت هي الأخرى تراجع في قروض الاقتصاد بمعدل 4.58% مقارنة بالسنة 1996، ونفس الملاحظة كذلك بالنسبة لسنة 2000، حيث قدر تراجع قروض الاقتصاد خلالها بـ 157.36 مليار دج.

إذا كان تراكم الموجودات الخارجية قد شكّل عاملاً محدداً في التوسع النقدي في الجزائر خاصة بعد سنة 2000، فإن متغيرة القروض الموجهة للاقتصاد هي الأخرى أدت مساهمة ديناميكية جيّدة في التوسع النقدي، حيث أصبحت هذه القروض من بداية سنة 2001 في تزايد مستمر، حيث انتقلت من قيمة 1078.448 مليار دج لتستقر

¹ علي صاري، أثر تغيرات العرض النقدي على الأداء الاقتصادي مع دراسة حالة الجزائر للفترة 1991-2014)، مرجع سابق، ص: 329.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

عند نهاية سنة 2018 إلى قيمة 9976.300 مليار دج، وهو ما يُشير إلى الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الاستثمارات الممولة بالقروض البنكية، بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدتها البنوك خاصة في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف قطاعاتها تشجيعاً للنمو خارج قطاع المحروقات.

3.2.1. تطور القروض المقدمة للدولة (الخزينة العمومية) في الجزائر للفترة 1990-2018

تتمثل القروض التي تستفيد منها الدولة الجزائرية المثلة في الخزينة العمومية، في العناصر التالية:¹

تسبيقات بنك الجزائر للخزينة، الاكتتاب في سندات الخزينة من قبل البنوك التجارية، ودائع المؤسسات والأفراد في حسابات الخزينة منها الحسابات البريدية.

الجدول رقم 03-06: تطور القروض المقدمة للدولة في الجزائر للفترة 1990-2018

وحدة القياس: مليار دينار جزائري

الإيرادات النفطية	رصيد الميزانية	قروض مقدمة للدولة		السنوات	الإيرادات النفطية	رصيد الميزانية	قروض مقدمة للدولة		السنوات
		معدل النمو (%)	القيمة				معدل النمو (%)	القيمة	
2267.836	1030,791	3459.84	-933.184	2005	76.200	16	6.26	167.043	1990
2714.000	1186,911	39.74	-1304.048	2006	161.500	36,8	-4.83	158.970	1991
2711.850	579,231	68.18	-2193.176	2007	193.800	-108,267	42.75	226.933	1992
1715.400	-1288,605	65.39	-3627.346	2008	179.218	-162,678	132.60	527.835	1993
1927.000	-3918,772	-3.82	-3488.923	2009	222.176	-89,148	-11.23	468.537	1994
1501.700	-1392,296	2.75	-3392.949	2010	336.148	-147,886	-14.29	401.587	1995
1529.400	-2328,299	-0.40	-3406.604	2011	495.997	100,548	-30.14	280.548	1996
1519.000	-3254,2	-8.52	-3116.300	2012	564.765	81,472	51.01	423.650	1997
1615.900	-2128,8	-3.82	-3235.400	2013	378.556	-101,228	70.70	723.181	1998
1577.700	-3068	-38.41	-1992.400	2014	560.121	-11.86	17.25	847.899	1999
1722.900	-3103,8	-128.48	567.500	2015	1173.237	400,039	-20.09	677.477	2000
1682.600	-2285,9	372.63	2682.200	2016	956.389	184,498	-15.91	569.723	2001
2127.000	-1234.7	74.93	4691.900	2017	942.904	52,542	1.57	578.690	2002
2755.200	-1106.8	22.59	6325.7	2018	1284.975	335,201	-26.83	423.406	2003
					1485.699	-1659,031	-104.86	-20.596	2004

المصدر: - معطيات القروض المقدمة للدولة:

- (1990-2011) : Banque d'Algérie, *Bulletin statistique, séries rétrospectives* (1964- 2011), Juin 2012, P: 30,47-48, 61-62.

- (2016-2012): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص: 10.

- (2017-2018): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص: 10.

- معطيات رصيد الميزانية والإيرادات النفطية:

- (1990-2011): الديوان الوطني للإحصائيات، فصل المالية (حوصلة إحصائية 1962-2011)، ص: 211.

- (2012-2015): الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2013-2015)، 2016، ص: 67.

- (2016-2017): الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2015-2017)، 2018، ص: 59.

- سنة 2018: محرك بحث اخباري على الرابط: <https://www.djaziress.com/elmassa/165809?fbclid> ، تاريخ زيارة الموقع:

2018/08/23.

¹ عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 01، 2015، ص: 358.

سجلت القروض المقدمة للدولة بصفحتها أحد مقابلات العرض النقدي M2 في الجزائر من جهتها ارتفاعاً في بعض السنوات وانخفاضاً في سنوات أخرى، حيث بلغت في سنة 1990 قيمة 167.043 مليار دج نظير 158.970 مليار دج في سنة 1991، أي بمعدل انخفاض 4.83%، وهذا نتيجة الصرامة في تطبيق القوانين الجديدة (قانون النقد والقرض 10-90)، وتخلى الدولة عن التمويل من خلال الإصدار النقدي، وابتداءً من سنة 1992 ووصولاً إلى نهاية السنة الموالية عرفت هذه القروض ارتفاعاً جديداً انتقلت من 226.933 مليار دج إلى 527.835 مليار دج أي بزيادة قدرت بـ 300.902 مليار دج وبمعدل نمو وصل إلى 132.60%، يُرد سببه إلى تحويل الدين البنكي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية في إطار برنامج إعادة الهيكلة، إلى جانب تراجع نمو الإيرادات النفطية بمعدل 7.52%، وبعد سنة 1993 نلاحظ عودة سلوك اتجاه هذه القروض بشكل تنازلي ولمدة ثلاث سنوات، حيث انخفضت من 527.835 مليار دج سنة 1993 إلى 280.548 مليار دج سنة 1996، نتيجة لسببين، الأول نظير تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تميّز بتنفيذ سياسة مالية تقشفية لتقليص العجز في الميزانية العامة، وهذا بتخفيض حجم الإنفاق العام والموجه بشكل خاص إلى القطاعات غير المنتجة، أما السبب الثاني فنظير ارتفاع مداخل الصادرات النفطية والتي حققت معدلات نمو إيجابية قدرت بـ 23.97%، 51.30%، 47.55% على التوالي، ومع بداية سنة 1997 ووصولاً إلى نهاية سنة 1999 سلك حجم القروض المقدمة للدولة منحى تصاعدياً بمقدار 424.249 مليار دج وبمعدل نمو تجاوز 100%، وهذا نظراً لعدة عوامل سلبية أدت إلى عجز في الميزانية العامة في تغطية نفقاتها، حيث قدر العجز في الميزانية العامة للدولة لسنتي 1998 و1999 ما يقارب 101,228 مليار دج و11.86 مليار دج على التوالي.

ومع مطلع سنة 2000 إلى نهاية سنة 2003 ساعدت الوضعية المالية الجيدة للخزينة العمومية نتيجة الارتفاع المسجل في الإيرادات النفطية في تقليص حجم القروض المقدمة للدولة، حيث تراجعت قيم هذه الأخيرة من 677.477 مليار دج إلى 423.406 مليار دج، وهو ما يقابلها من زيادة في الإيرادات النفطية على الترتيب من قيمة 1173.237 مليار دج إلى قيمة 1284.975 مليار دج.

ولكن ابتداءً من سنة 2004 إلى غاية نهاية سنة 2014، شهدت القروض المقدمة للدولة قيماً سالبة، وهو ما يفسر بتسديد الخزينة العمومية لديونها تجاه المنظومة البنكية وتحويلها إلى مستحقات صافية لها (حقوق-دائن)، وهو ما يعني كذلك أن هذه القروض على مدار هذه الفترة لم تساهم في بنية الإصدار النقدي، ولكن ولنتيجة انهيار أسعار النفط مع السداسي الثاني من سنة 2014 وما سببه من تفاقم في عجز الميزانية العمومية ومن عدم تمكنها من تغطية نفقاتها، سمح بفسح المجال أمام الدولة إلى التوجه من جديد إلى الاقتراض من المنظومة البنكية (بنك الجزائر، البنوك التجارية) بشكل متواصل بداية من سنة 2015 وصولاً إلى سنة 2018، حيث انتقلت على الترتيب من 567.500 مليار دج إلى 5751.800 مليار دج، وفي هذا السياق، نشير إلى أن تمويل عجز الميزانية خلال سنتي 2017 و2018 من قبل البنك المركزي تحت سياسة التمويل غير التقليدي (أي استعمال غطاء آخر للإصدار النقدي تتمثل في سندات الخزينة).

2. قراءة تحليلية لتطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة 1990-2018

لقد كان لوقع الصدمة النفطية سنة 1986 التي ضربت الاقتصاد الجزائري نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وما صاحبها من آثار سلبية على كافة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، هو حتمية دخول الجزائر مرحلة جديدة، تمثلت في مساهمة مختلف نشاطات اقتصادها بما يتوافق ومتطلبات اقتصاد السوق، كما لجأت الجزائر نتيجةً لذلك الوضع المعقد والظروف التي فرضتها ذات الصدمة إلى المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي) طلباً للتعويض المالي من خلال إبرام اتفاقيات ائتمانية* تصب كلها في قالب مساعدة لفائدة جملة من الإصلاحات، تهدف في مضمونها إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للوصول إلى وضعية مستقرة على المستويين الداخلي والخارجي للاقتصاد.

هذه المحاولة من التصحيحات التي اعتمدتها السلطات الحكومية الجزائرية سواء التي كانت تحت مشروطية صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي لم تتوقف عند هذا الحد فحسب، بل واصلت ذات السلطات في اعتماد وتنفيذ جملة أخرى من الإصلاحات تميزت بالذاتية وجسدت على مراحل تدريجية، وتسمح في مجملها إلى تحقيق وضعية مستقرة على مستوى المؤشرات الكلية للاقتصاد، أي بعث نمو اقتصادي جديد وبالتالي معالجة البطالة، وتخفيض معدل التضخم والمحافظة على استقراره، والسعي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات الدولية.

وللكشف على مدى تحسن هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية ومدى استرجاع الاقتصاد الجزائري لتوازناته الداخلية والخارجية، سيتم ضمن هذه الفقرة تحليل وضعية كل من معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة 1990-2018 وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية وهي العناصر المشكلة لما يطلق عليه بالمرجع السحري لكالدور.

1.2. تحليل تطور وضعية النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018

يمكن أن يوصف النمو الاقتصادي بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، والذي قد يكون متأتياً من التوسع الأفقي وتوسيع الطاقة الإنتاجية عبر التراكم في القطاعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة، أو ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، كما قد يكون ناجماً عن التوسع العمودي من خلال رفع الإنتاجية الكلية لرأس المال،¹ وإذا ما تم أخذ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي فسيلاحظ معدلات متباينة تُسجل من بلد لآخر يُرد سببها إلى التطورات والتغيرات التي تطرأ على هذا الاقتصاد.

* تمثلت هذه الاتفاقيات الائتمانية في:

1. الاستعداد الائتماني الأول (31-05-1989 إلى 30-05-1990) حيث تم بموجب هذه الاتفاقية استفادة الجزائر من صندوق النقد الدولي على 218 مليون دولار (أي ما يعادل 25% من حصة الجزائر في الصندوق مع نهاية 1988)، والحصول على تمويل تعويضي (يقدم هذا النوع من التمويل لتعويض الانخفاض الحاصل في حصيلة الصادرات للبلد العضو في صندوق النقد الدولي) بمبلغ 410 مليون دولار، بالتزامن مع قرض تم الحصول عليه من قبل البنك الدولي بقيمة 300 مليون دولار.

2. الاستعداد الائتماني الثاني (03-06-1991 إلى 31-06-1992) حيث تم بموجب هذا الاتفاق استفادة الجزائر من صندوق النقد الدولي على تسهيل تمويلي قدر بحوالي 294 مليون دولار إلى جانب قرض مقدم من ذات الصندوق قدره 403 مليون دولار.

3. الاستعداد الائتماني الثالث (01-04-1994 إلى 31-03-1995) حيث تحصلت الحكومة الجزائرية بموجبها على 731.5 مليون حقوق سحب خاصة، إلى جانب منحها قرضاً آنياً بقيمة 01 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي الموالي لبرنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي

¹ بلقاسم العباس، حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 98، ديسمبر 2010، ص: 12.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

والجزائر كغيرها من الدول التي شهدت العديد من المعطيات والأوضاع الجديدة سُجلت منذ بداية تبنيها اقتصاد السوق إلى الوقت الحالي، والتي كان لها انعكاس متباين من سنة إلى أخرى على حركة معدلات النمو الاقتصادي مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-07: تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة 1990-2018

القياس: GDP بالمليار دينار جزائري، $NGDP$ بـ %، سعر النفط بالدولار الأمريكي.

السنوات	GDP	NGDP	سعر النفط	السنوات	GDP	NGDP	سعر النفط
1990	2800.66	0.80	24.34	2005	4330.91	5.90	54.64
1991	2767.05	-1.20	21.04	2006	4403.86	1.68	66.05
1992	2816.86	1.80	20.03	2007	4552.40	3.37	74.66
1993	2757.71	-2.10	17.50	2008	4659.84	2.36	98.96
1994	2732.89	-0.90	16.19	2009	4735.90	1.63	62.35
1995	2836.74	3.80	17.40	2010	4908.01	3.63	80.35
1996	2953.04	4.01	21.33	2011	5049.95	2.89	112.92
1997	2985.53	1.10	19.62	2012	5220.37	3.37	111.49
1998	3137.79	5.10	13.02	2013	5364.85	2.76	109.38
1999	3238.20	3.20	18.12	2014	5568.13	3.78	99.68
2000	3361.89	3.81	28.77	2015	5777.69	3.76	52.79
2001	3463.03	3.00	24.74	2016	5968.35	3.20	44.28
2002	3657.28	5.60	24.91	2017	6069.81	1.30	54.12
2003	3920.67	7.20	28.73	2018	6251.90	1.40	71.30
2004	4089.32	4.30	38.35				

المصدر: - معطيات (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $NGDP-GDP$ معدل النمو الاقتصادي): قاعدة بيانات البنك الدولي.

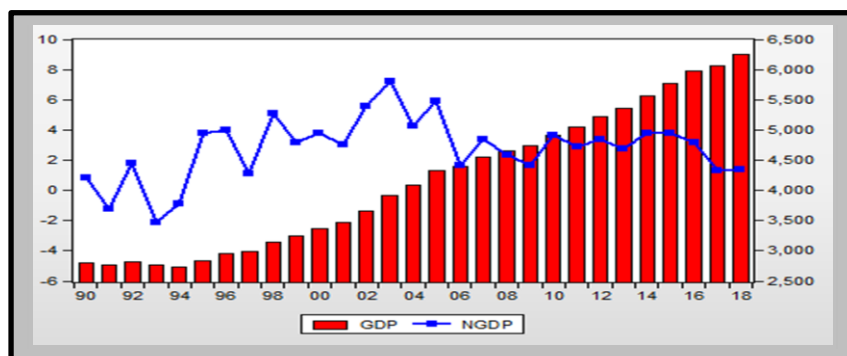
- معطيات سعر النفط: تقارير منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC على الرابط

https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

- أما سنة 2018: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص: 27.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر شهد زيادات ملحوظة خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من قيمة 2800.66 مليار دج ليصل إلى 6251.90 مليار دج سنة 2018، أي بزيادة قدرت بـ 3451.24 مليار دج وبمعدل نمو وصل إلى 123.23%، غير أن هذا التطور في معدلات النمو الاقتصادي لم يكن بنفس الوتيرة وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 03-07: تطور حجم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجدول رقم 03-07.

حيث: GDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - $NGDP$: معدل النمو الاقتصادي.

من خلال التطلع في معطيات الجدول والشكل السابق يتضح أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر طيلة فترة الدراسة (1990-2018) مرتّ بعدة مراحل تذكر وفق التالي:

➤ **مرحلة توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد الحر 1990-1994:** سجلت معدلات النمو الاقتصادي على مستوى هذه المرحلة انخفاضات متتالية بلغت في المتوسط 0.32%، وهذا راجع أولاً إلى مخلفات الأزمة النفطية لسنة 1986 من اختلال مس مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني كعجز الميزانية وتفاقم مشكلة المديونية وخدماتها إضافة إلى تراجع أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، وثانياً إلى تعدد الوصفات التي قدمتها الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تحت مظلة برنامج التثبيت الاقتصادي* والتي تدعوا إلى التأثير في جانب الطلب من خلال سياسة مالية ونقدية حذرة، حيث أدت هذه الوصفات الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي مع مواصلة الإصلاحات الذاتية للدولة لصالح آليات السوق "إلى انخفاض حجم الاستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي من حدود 122.63 مليار دج سنة 1990 إلى 94.27 مليار دج مع مطلع سنة 1993، وإلى انخفاض قيمة القروض المقدمة للمؤسسات"¹، فجّل هذه العوامل أدت إلى تسجيل معدلات سالبة للنمو الاقتصادي بمقدار (1.2%-) سنة 1991 و(2.10%-) سنة 1993 و(0.90%-) سنة 1994 مقابل معدل نمو 0.80% سنة 1990، وفي ظل الأرقام السالبة المسجلة لمعدلات النمو الاقتصادي نشير إلى أن تدهور أسعار المحروقات غير المتوقع الذي وصل إلى أقل من 17 دولار بداية من سنة 1993 كان سبباً كارثياً في تحقيق أكبر نسبة تراجع في معدل النمو الاقتصادي لذات السنة "لأن توقعات الحكومة الجزائرية الخاصة لأسعار البترول لدى التصدير كانت ما بين 20 - 21 دولار للبرميل خلال الفترة 1993-1994"².

➤ **مرحلة التعديل الهيكلي 1995-1998:** سمحت هذه المرحلة بعودة الانتعاش النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي والذي بلغ في المتوسط 2.25%، وهذا نظير الإصلاحات التي قامت بها الجزائر مثل توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي مدته ثلاث سنوات يسمح لها بالحصول على مساعدات مالية تهدف إلى تحسين الفعالية الاقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، "حيث تم في هذا الصدد حصول الحكومة الجزائرية على قرض قيمته 1169 مليون دولار، مما أعطى مؤشراً إيجابياً بإعادة جدولة 16 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 01-1995 إلى 31-05-1998 بعد مفاوضات تمت مع نادي باريس ولندن"³، وفي صدد متابعة معدلات النمو الاقتصادي نشير إلى أن أدنى معدل سُجل خلال هذه الفترة كان سنة 1997 والمقدر بـ 1.10% يُرد سببه إلى تراجع أسعار المحروقات - التي وصلت إلى حدود 19.62 دولار مقارنة بما سجلته سنة 1996 بـ 21.33 دولار - بالتزامن مع تسجيل تراجع في أداء القطاعين الصناعة والفلاحة، أما أقصى معدل فقد سُجل في سنة 1998 بنسبة 5.10%،

* يمثل برنامج التثبيت الاقتصادي الموصى به من طرف الهيئات الدولية في ثلاث اتفاقيات الانتمانية، الأولى والثانية والثالثة.

¹ بتصرف: مسعود مهبوب، مرجع سابق، ص: 125 و 133.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأفاق على الأمد المتوسط والتوازنات الاقتصادية الكلية المالية لسنة 1993، السنة 30، العدد 26، 26-04-1993، ص: 18.

³ بتصرف: مسعود مهبوب، مرجع سابق، ص: 138.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

حيث يُعزى هذا تحسن إلى تحسن نمو قطاع الفلاحة والصناعة الذي وصل إلى حدود 11.4% و9.2% على الترتيب، وهو ما يمكن توضيحه وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-08: التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة 1996-1998

وحدة القياس: نسبة مئوية (%)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية
1996	4.01	7.0	19.5	-7.9	4.5
1997	1.10	6.0	-13.5	-7.6	2.5
1998	5.10	4.0	11.4	9.2	2.4

المصدر:

- معطيات سنة 1996: مريم رحمون، أساليب تقدير النمو الكامن في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، أطروحة مقدمة لنيل

شهادة الدكتوراه للطور الثالث، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016 - 2017، ص: 130.

- معطيات سنتي 1997 و1998: بنك الجزائر، الجداول الإحصائية، التقرير السنوي 2002، ص: 03.

➤ المرحلة الانتقالية 1999-2000: خلفت هذه المرحلة في ظل تزايد رغبة الحكومة الجزائرية في تصحيح الأوضاع الاقتصادية لتحقيق استقراراً اقتصادياً آثاراً ملموسة على مستوى معدلات النمو الاقتصادي بمتوسط بلغ (3.51%) نظير ارتفاع منحنى أسعار المحروقات في الأسواق الدولية (مقارنة بسنة 1998) والذي وصل إلى 18.12 دولار للبرميل و28.77 دولار للبرميل خلال سنتي 1999 و2000 على الترتيب هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى تحسن مردود قطاع البناء والأشغال العمومية، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-09: التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة 1998-2000

وحدة القياس: نسبة مئوية (%)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية
1998	5.10	4.0	11.4	9.2	2.4
1999	3.20	6.1	2.7	-0.8	3.5
2000	3.81	4.9	-5.0	-1.9	2.1

المصدر: بنك الجزائر، الجداول الإحصائية، التقرير السنوي 2002، ص: 02.

من خلال التطلع في معطيات الجدول أعلاه تتضح المفارقة الحاصلة لمعدلات النمو الاقتصادي المسجلة خلال سنتي 1999 و2000 مقارنة بسنة 1998، فسبب تحسن معدلات النمو الاقتصادي للفترة 1999-2000 يعزى إلى تحسن مردود قطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى (تحديداً قطاع الفلاحة والصناعة)، وهي عوامل مخالفة تعكس معدل النمو الاقتصادي المحقق لسنة 1998 (سبب النمو لهذه السنة كما تم إشارة إليه سابقاً كان مردد قطاع خارج المحروقات رغم تراجع أسعار النفط التي وصلت إلى حدود 13 دولار للبرميل- أنظر الجدول رقم 03-07)، وهو ما تعطي دليلاً على أن تحسن مردود القطاعات خارج قطاع المحروقات يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي.

➤ مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014: أدى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية مع نهاية سنة 1999 واستمراره على امتداد سنة 2000 إلى تحسن كبير في الوضعية المالية للجزائر، "فقد ارتفع حجم احتياطات

الصرف سنة 2000 وتجاوز عتبة 11.9 مليار دولار مقارنة بسنة 1999 (4.4 مليار دولار)¹، هذا الانفراج المالي المتزامن مع ارتفاع أسعار النفط سمح بدخول الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة ارتكز فيها في سير سياسته الاقتصادية على السياسة المالية التوسعية ترجمت في اعتماد وتطبيق برامج إنفاقية ضخمة، تستند مقاربتها على الرؤية الكينزية في ضرورة تفعيل جانب الطلب الكلي الفعال والمنوط في تحفيز الاستثمار ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية في شتى المجالات.

انطلاقاً من المقاربة النظرية لكينز المتعلقة بالطلب الكلي الفعال والتي مفادها أنه في فترات الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي الموجه إلى تحفيز الاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي إلى زيادة العرض الكلي أي زيادة الناتج المحلي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار ومن أجل تسليط الضوء أكثر في متابعة تطور النمو الاقتصادي الجزائري داخل الفترة الزمنية 2001-2014 نستعرض ضمن الآتي وبشيء من التفصيل محتوى البرامج التنموية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية طيلة تلك الفترة والتي شملت ثلاث برامج، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، ومحاولة تقييم نتائجها من خلال تتبع وتحليل مؤشر معدلات النمو الاقتصادي.

■ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): شرعت الجزائر بداية أفريل 2001، في تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، حيث خصص له غلاف مالي أولي بلغت قيمته الإجمالية 525 مليار دج (حوالي 07 مليار دولار) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدراً بحوالي 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقاً،² ويتمحور هذا البرنامج بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، ودعم التنمية المحلية والبشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-10: هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

وحدة القياس: نسبة مئوية (%)

القطاعات	السنوات	2001	2002	2003	2004	إجمالي المبالغ	النسبة %
دعم موجه لأشغال كبرى وهياكل قاعدية		100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
دعم موجه لتنمية محلية وبشرية		71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري		10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات		30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع		205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: زكريا مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري لكالدور (دراسة للفترة 2001-

2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 06، جوان 2017، ص: 219.

¹ بتصرف: مسعود مهبوب، مرجع سابق، ص: 157.

² محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 10، 2012، ص: 147.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

من بين أهم ما يُشير إليه الجدول السابق التوجه الواضح لهذا البرنامج نحو التركيز على انعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة لمعدلات النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية، حيث خصصت لها أكثر من 90% من الغلاف المالي.

أما فيما يخص تتبع تقييم معدلات النمو الاقتصادي في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 من جهة، وفي مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى في ذات الإطار، فيمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 11-03: التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة 2004-2001

وحدة القياس: نسبة مئوية (%)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال	الخدمات العمومية
2001	3.00	-1.6	13.2	-1.0	2.8	3.8
2002	5.60	3.7	-1.3	-1.0	8.2	5.3
2003	7.20	8.8	19.7	3.5	5.5	4.2
2004	4.30	3.3	3.1	-1.3	8.0	7.7
المتوسط	5.03	3.55	6.68	4.1	6.13	5.25

المصدر: بنك الجزائر، الجداول الإحصائية، التقرير السنوي 2005، ص: 175.

بالرجوع إلى قراءة معطيات الجدول رقم 11-03 نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تعتبر معدلات جيّدة بالمقارنة مع معدلاته المسجلة قبل فترة تطبيق البرنامج، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي للفترة 2004-2001 في المتوسط 5.03%، مسجلاً أقصى مستوى له سنة 2003 بنسبة 7.20% وهذا راجع إلى تحسن مردود قطاع الفلاحة والمحروقات بدرجة أولى وإلى قطاع الصناعة بدرجة أقل، أما أدنى مستوى له فقد سُجل سنة 2001 بنسبة 3.0% يُعزى سببه إلى تراجع نمو قطاع المحروقات الذي بلغ (-1.6%) مقارنة بـ (4.9%) لسنة 2000.

أما من حيث مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيبقى دائماً قطاع المحروقات في الصدارة بنسبة مساهمة بلغت في المتوسط 35.01%، ثم يأتي بعد ذلك قطاع الخدمات العمومية بنسبة 10.62% في المتوسط، وهو ما توضحه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 12-03: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية في الجزائر للفترة 2004-2001

وحدة القياس: نسبة مئوية (%)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات العمومية
2001	33.89	9.67	7.34	8.42	11.08
2002	32.55	9.19	7.18	9.03	11.00
2003	35.58	9.69	6.55	8.48	10.51
2004	38.02	9.45	6.02	8.22	9.90
المتوسط	35.01	9.50	6.77	8.54	10.62

المصدر: بنك الجزائر، الجداول الإحصائية، التقرير السنوي 2005، ص: 175.

■ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نظير ارتفاع أسعار النفط الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، وما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، اعتمدت السلطات الجزائرية برنامج تكميلي لدعم النمو تكملةً لسابقه، حيث خصص له غلاف مالي في شكله الأصلي 4203 مليار دج (ما يعادل 55 مليار دج)، بالإضافة إلى اقرار برنامجين خاصين أحدهما بمنطقة الجنوب بقيمة 432 مليار دج وبرنامج آخر لتنمية منطقة الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على المشاريع المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بـ 1140 مليار دج ليصل المجموع النهائي 8705 مليار دج.¹

الجدول رقم 03-13: المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.52
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08.02
تطوير الخدمات العمومية	203.9	04.85
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01.19
المجموع	4202.75	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، المجلد 06، العدد 12، ديسمبر 2012، ص: 254.

من أهم ما يُشير إليه الجدول أعلاه الاهتمام الواضح للدولة في تحسين ظروف معيشة السكان 45.41% ودعم الاستثمار وعمليات الإنتاج من خلال تطوير المنشآت الأساسية 40.52% وذلك للأهمية التي يكتسبها كلا المحورين في تطوير الأداء الاقتصادي.

أما فيما يخص تقييم معدلات النمو الاقتصادي في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو من جهة، وفي مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى في ذات الإطار، فيمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-14: التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة 2005-2009

وحدة القياس: نسبة مئوية (%)

الخدمات العمومية	البناء والأشغال	الصناعة	الزراعة	المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
3.0	7.1	-4.5	1.9	5.8	5.90	2005
3.1	11.6	-2.2	4.9	-2.5	1.68	2006
5.6	9.8	-3.9	5.0	-0.9	3.37	2007
8.4	9.8	-1.9	-5.3	-2.3	2.36	2008
7.0	8.7	0.7	20.0	-6.0	1.63	2009
5.42	9.4	-2.36	5.3	-1.18	2.99	المتوسط

المصدر: بنك الجزائر، الجداول الإحصائية، التقرير السنوي 2009، ص: 203.

¹ كريم بودخد، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض (دراسة حالة الجزائر 2001-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص: 208-209.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

بالرجوع إلى قراءة معطيات الجدول السابق نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي شهدت حركة متذبذبة تباينت بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 في المتوسط 2.99%، مسجلاً أقصى مستوى له سنة 2005 بنسبة 5.90% وهذا راجع إلى تحسن مردود قطاع البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع المحروقات، أما أدنى مستوى له سُجل سنة 2009 بنسبة 1.63% يُرد سببه إلى تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات نظير تراجع أسعار النفط الذي ترجمه انخفاض الطلب على النفط والغاز بفعل الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007.

أما من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي فقد ظلت مساهمة قطاع المحروقات تحتل المركز الأول بنسبة تجاوزت في المتوسط عتبة 42%، ثم مساهمة قطاع الخدمات في المركز الثاني بنسبة 9.5% في المتوسط، وهو ما توضحه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-15: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية في الجزائر للفترة 2005-2009

وحدة القياس: نسبة مئوية (%)

الخدمات العمومية	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	السنوات
08.4	08.4	5.6	7.7	44.3	2005
08.0	08.0	5.2	7.5	45.6	2006
09.1	08.4	5.0	7.6	43.9	2007
10.1	11.1	5.2	7.8	45.5	2008
11.9	11.1	5.3	9.3	31.5	2009
9.5	9.4	5.26	7.98	42.16	المتوسط

المصدر: بنك الجزائر، الجداول الإحصائية، التقرير السنوي 2009، ص: 202.

■ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): في ظل الأوضاع المالية المريحة التي شهدتها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط فوق عتبة 80 دولار للبرميل وما رافقها من ارتفاع احتياطات الصرف التي تجاوزت عتبة 162 مليار دولار ابتداءً من سنة 2010،¹ اعتمدت الجزائر برنامج إنفاقي تحت مسمى برنامج توطيد النمو والذي خصص له غلاف مالي إجمالي قدر بـ 21214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) ليشمل تغطية شقين رئيسيين هما: الشق الأول برنامجاً جارياً إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار)، والشق الثاني برنامجاً جديداً بمبلغ 11534 مليار دج (ما يعادل 156 مليار دولار).²

¹ مسعود مهبوب، مرجع سابق، ص: 163.

² عادل زقير، مرجع سابق، ص: 192.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

الجدول رقم 03-16: المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

النسبة (%)	المبالغ المالية (مليار دج)	القطاعات
49.50	10122	التنمية البشرية
31.5	6484	المنشآت القاعدية الأساسية
08.16	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية
07.70	1566	التنمية الاقتصادية
01.20	360	مكافحة البطالة
01.20	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	21214	المجموع

المصدر: زكريا مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري لكالدور (دراسة للفترة 2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 06، جوان 2017، ص: 221.

من أهم ما يُشير إليه الجدول رقم 03-16 الاهتمام الواضح للدولة بالمحور المتعلق بالتنمية البشرية بالدرجة الأولى 49.50% ودعم الاستثمار والإنتاج تحت مظلة محور تطوير المنشآت الأساسية القاعدية بدرجة ثانية 31.50% وذلك لأهميتها في دعم تطوير الأداء الاقتصادي.

أما فيما يخص تقييم معدلات النمو الاقتصادي في إطار برنامج توطيد النمو من جهة، وفي مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى في ذات الإطار، فيمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-17: التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة 2010-2014

وحدة القياس: نسبة مئوية (%)

الخدمات العمومية	البناء والأشغال	الصناعة	الزراعة	المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
05.7	08.9	04.5	04.9	-2.2	3.63	2010
05.5	05.2	05.4	11.6	-3.3	2.89	2011
04.1	08.2	05.6	07.2	-3.4	3.37	2012
03.1	06.8	07.0	08.2	-5.5	2.76	2013
04.4	06.8	06.8	02.5	-0.6	3.78	2014
4.56	7.18	5.86	6.88	-3	3.29	المتوسط

المصدر: بنك الجزائر، الجداول الإحصائية، التقرير السنوي 2014، ص: 151.

بالرجوع إلى مطالعة معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الممتد من سنة 2010 إلى سنة 2014 شهدت انتعاشاً نسبياً مقارنة بالفترة السابقة، فقد بلغت في المتوسط 3.29%، مسجلة أقصى مستوى لها سنة 2014 بنسبة 3.78% وهذا راجع إلى زيادة الطلب الإجمالي والأداء الجيد لقطاعي البناء والأشغال والخدمات العمومية، أما أدنى مستوى لها فقد سُجل سنة 2013 بنسبة 2.76% يُرد سببه إلى تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات والذي بلغ (5.5-%) مقارنة بـ (3.4-%) سنة 2012.

أما من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة برنامج توطيد النمو فيبقى دائماً قطاع المحروقات الموجه للاقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث قدرت نسبة مساهمته في

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

المتوسط 32.38%، ثم قطاع الخدمات باعتبار نسبة مساهمته في الناتج بلغت 15.48%، وهو ما يمكن توضيحه من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-18: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية في الجزائر للفترة 2010-2014

وحدة القياس: نسبة مئوية (%)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات العمومية
2010	34.9	08.5	5.10	10.5	13.2
2011	35.9	08.1	4.60	09.1	16.3
2012	34.2	08.8	4.50	09.2	16.3
2013	29.8	09.9	4.60	09.8	15.3
2014	27.1	10.6	5.00	10.8	16.3
المتوسط	32.38	9.18	4.76	9.88	15.48

المصدر: بنك الجزائر، الجداول الإحصائية، التقرير السنوي 2014، ص: 150.

على الرغم من التحسن الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي في إطار إطلاق وتنفيذ البرامج التنموية للفترة 2001-2014، والتي بلغت في المتوسط 3.77%، إلا أنها تبقى معدلات متواضعة نسبياً مقارنة بحجم الموارد المالية الضخمة المتوفرة والمستخدمه لإنجاح هذه البرامج، وبالتالي يمكن القول أن السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر طيلة هذه الفترة وفق الرؤية الكينزية لم تكن متناسبة مع الوضع الاقتصادي الجزائري، وهذا بالنظر لضعف إن لم نقل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فالزيادة التي سجلت في الإنفاق الحكومي والموجهة للاستثمار لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي بالقدر الكافي، وهذا ما تم ملاحظته في ضعف مردود القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات كالزراعة والصناعة بشكل خاص.

➤ المرحلة الانتقالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019: سمح انخفاض أسعار النفط المسجل في السوق العالمية مع منتصف 2014 والذي وصل إلى عتبة 90.4 دولار للبرميل، من اعتماد برنامج توطيد النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والذي بدأ تنفيذه بداية من سنة 2015 (رُصد له غلاف مالي بـ 22100 مليار دج)، يهدف بالأساس إلى تحقيق نسبة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي قدرها 7% مع حلول سنة 2019 وهذا من خلال الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق مستويات عالية في نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المنتج والمحدث لخلق مناصب عمل.¹

ولكن مع تراجع سلسلة الانخفاضات لسعر النفط مع حلول سنة 2015 ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي باشرت السلطات الجزائرية في تبني عدة إجراءات المرجو منها هو ترشيد النفقات العامة، وعليه وفي ظل ما ذكرتم اقفال حساب هذا البرنامج – برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) - بتاريخ 31-12-2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج والذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2017-2019)، حيث تم تجميد خلال هذه الفترة جُل العمليات

¹ بوابة الوزير الأول، البيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية ليوم الخميس 18-09-2014.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

التي لم تنطلق والالتزام فقط بتنفيذ العمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهو ما أثر على الأهداف التي كانت تطمح لها خاصة فيما تعلق بهدف النمو والتشغيل.¹

في ظل الظروف والمعطيات المحلية والعالمية التي ميزت ولا مست الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2015-2018 شهدت حركة معدلات النمو الاقتصادي تذبذباً رُصد من سنة إلى أخرى، فقد بلغ أقصى مستوى له 3.76% سنة 2015 يعزى إلى "زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات والبناء والفلاحة"،² أما أدنى مستوى له قدر بـ 1.60% سنة 2017 وهذا بسبب "تراجع وتيرة توسع قطاع المحروقات"،³ في حين قدر متوسط النمو الاقتصادي للفترة ككل بـ 2.415%، وهو ما يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-19: التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة 2015-2018

وحدة القياس: نسبة مئوية (%)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال	الخدمات العمومية
2015	3.76	0.2	6.0	4.8	4.7	3.6
2016	3.20	7.7	1.8	3.8	5.0	1.5
2017	1.30	-3.0	1.2	4.8	4.4	2.4
2018	1.40	-6.4	05	4.1	5.2	3.7
المتوسط	2.415	-0.375	3.5	3.375	4.825	2.8

المصدر: بنك الجزائر، الجداول الإحصائية، التقرير السنوي 2017، ص: 108.

-ONS, LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS -4^{ème} trimestre 2019- N°889, P : 02.

ومن حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة برنامج توطيد النمو 2015-2018 وفي ظل سلسلة الانخفاضات التي شهدتها أسعار النفط لا يزال قطاع المحروقات يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي، حيث قدرت نسبة مساهمته في المتوسط 19.2%، وهو ما توضحه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-20: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية في الجزائر للفترة 2015-2018

وحدة القياس: نسبة مئوية (%)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات العمومية
2015	18.8	11.6	5.4	11.5	17.4
2016	17.4	12.3	5.6	11.9	17.3
2017	19.1	12.3	5.5	11.7	16.8
2018	21.5	12.3	5.6	12	15
المتوسط	19.2	12.125	5.525	11.775	16.625

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص: 26.

وكخلاصة عامة حول تتبع مسار وسلوك تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلاته في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2018، يمكن القول أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأرجح بتأرجح أسعار قطاع المحروقات، وهو ما يؤثر

¹ زكريا مسعودي، مرجع سابق، ص: 221-222.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص: 29.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص: 14.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

على أن الاقتصاد يعاني من أحادية شديدة ويفتقد لقاعدة متنوعة من مصادر تكوين الناتج الأخرى التي تجعله مستقراً.

2.2. تحليل تطور وضعية ظاهرة التضخم في الجزائر للفترة 1990-2018

يعد التضخم في الجزائر ظاهرة متجذرة ساهمت في تكوينها وفي استمرارية بقائها عدة عوامل داخلية منها وخارجية، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري من أبرز اقتصاديات العالم التي تعاني من تداعيات هذه الظاهرة بالرغم من المجهودات المتواصلة من السلطات المعنية الرامية للحد من الضغوط التضخمية، ومن أجل توضيح تطور معدلات التضخم في ظل الظروف المرافقة له في الجزائر نستعين ما يمثله الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم 21-03: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2018

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	م. التضخم %	السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	م. التضخم %
1990	21.16	16.65	2005	111.47	1.38
1991	26.64	25.89	2006	114.05	2.31
1992	35.08	31.67	2007	118.24	3.67
1993	42.28	20.54	2008	123.98	4.86
1994	54.54	29.05	2009	131.1	5.73
1995	70.79	29.78	2010	136.23	3.91
1996	84.03	18.68	2011	142.39	4.52
1997	88.81	5.73	2012	155.1	8.89
1998	93.26	4.95	2013	160.11	3.25
1999	95.68	2.65	2014	164.77	2.92
2000	95.97	0.34	2015	172.65	4.78
2001	100	4.23	2016	183.7	6.40
2002	101.43	1.42	2017	193.97	5.59
2003	105.75	4.27	2018	202.25	7.40
2004	109.95	3.96			

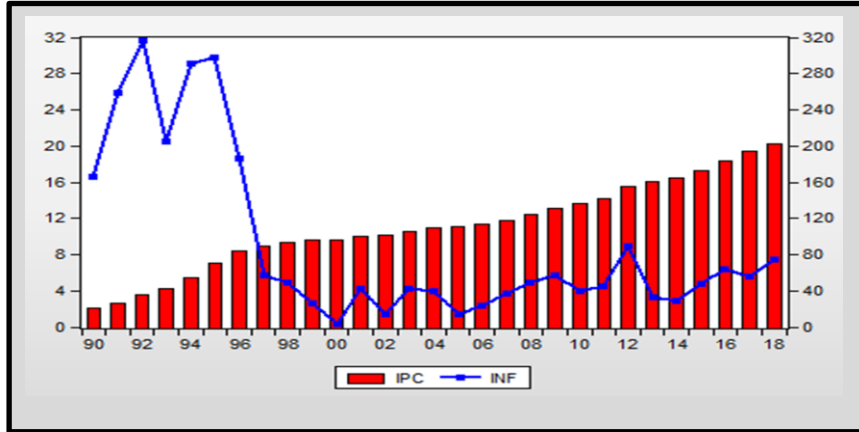
المصدر: - معطيات الرقم القياسي لأسعار المستهلك: قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

- معطيات معدل التضخم: بالنسبة للفترة (1990-2017): قاعدة بيانات البنك الدولي.

أما سنة 2018: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار)، 2018، ص: 60.

بملاحظة الجدول أعلاه نجد أن المؤشر العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك قد عرف ارتفاعاً متواصلاً طيلة فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2018، حيث انتقل من مستوى 21.16 إلى مستوى 202.25، وهو ما يؤشر على الحركة المستمرة نحو الارتفاع في الأسعار خلال الفترة المذكورة.

الشكل رقم 03-08: تطور مسار التضخم في الجزائر للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطلبة استناداً على معطيات الجدول رقم 03-21.

حيث: INF: معدل التضخم. IPC: الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

استناداً لمعطيات الجدول رقم 03-21 والشكل أعلاه يمكن قراءة وتحليل مسار معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري وفق مراحل تطوره طيلة فترة (1990-2018) إلى ما يلي:

➤ **مرحلة توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد الحر 1990-1994:** في إطار تنفيذ الجزائر لبرامج التثبيت والاستقرار الاقتصادي (تمثلت في إبرام ثلاث اتفاقيات) المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال هذه المرحلة، شهدت معدلات التضخم مستويات مرتفعة جداً، حيث انتقلت من 16.56% سنة 1990 إلى 25.89% سنة 1991 وصولاً إلى تسجيل أقصى مستوى لها سنة 1992 قدر بـ 31.67%، ونشير إلى أن هذا الارتفاع المسجل في معدلات التضخم راجع إلى جملة من السياسات الصارمة المنتهجة في إطار برامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني في إدارة الطلب الكلي، تمثلت أهمها في "إجراء تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية تدريجياً مع بداية سنة 1990، وإجراء تخفيض في قيمة الدينار الجزائري خصوصاً سنة 1991 حيث أدى ذلك التخفيض في قيمة العملة الوطنية* إلى تسجيل معدل التضخم تجاوز عتبة 25%"¹، وإضافةً لما ذكر، نشير إلى أن هناك اعتبارات أخرى ذات دلالة محرصة للحركة التضخمية لا تقل أهمية عن سابقتها وهو ما سجلته سنة 1992 حيث كان التوسع في الإصدار النقدي قصد تمويل العجز المسجل في الميزانية العامة لذات السنة (108.57 مليار دج) سبباً آخر في ارتفاع معدل التضخم إلى حدود 31.67%، وكذلك فقد كان لانهباء أسعار البترول إلى حدود 17.5 دولار للبرميل سنة 1993 وما تمخض عنه من انخفاض في حجم الإيرادات البترولية عجل بفشل أي سياسة متبناة لإعادة التوازن في الميزانية

* اتبعت الجزائر سياسة تخفيض قيمة عملة الدينار من خلال انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي من حدود 258 سنة 1998 إلى 218.4 و 130.3 لسنتي 1990 و 1991 على الترتيب، من أجل تشجيع الصادرات لتقليص الفجوة بين جانبي العرض والطلب التي كانت إحدى أسباب ارتفاع معدل التضخم.

¹ بتصرف: مسعود مهبوب، مرجع سابق، ص: 129.

العامة دون اللجوء لعملية التوسع النقدي في ظل معدل نمو اقتصادي سالب (2.1-%)، وهو ما أضفى إلى تسجيل معدل تضخم وصل إلى حدود 20.54%¹.

وختاماً لهذه المرحلة وفي ظل تنفيذ الجزائر لبرنامج الاستعداد الائتماني الثالث وما حمله من دعم مالي من أجل تخفيض عجز الميزانية العامة من دون اللجوء مرة أخرى إلى سياسة التوسع النقدي، فقد سجلت معدلات التضخم سنة 1994 رقم قياسي آخر وصل إلى حدود 29.04% يُرد سببه بشكل خاص إلى مواصلة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل الحصة الأكبر في تركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري لذات السنة بنسبة 40.17%².

➤ **مرحلة التعديل الهيكلي 1995-1998:** سمحت هذه المرحلة وما حملها مضمون برنامج التعديل الهيكلي (22-1995-04 إلى 21-04-1998) من ضرورة إتباع سياسة مالية تقشفية وسياسة نقدية صارمة، من إعطاء ثماره فيما يتعلق بتقليل معدلات التضخم، حيث تم تخفيض مستوى الطلب الكلي تبعاً لشروط صندوق النقد الدولي الرامية للتحكم في مستويات التضخم وذلك من خلال: - مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، وفي حال أي زيادة فيها لابد أن يكون بغرض تشجيع الادخار وليس توسيع الاستهلاك، - الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار، بتخفيض دعمها من 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 إلى 0.6% سنة 1998، وهذا استكمالاً لإجراءاتها السابقة المتعلقة بالضغط على النفقات الجارية وفي مقدمتها الأجور، وذلك قصد الحصول على فائض الميزانية مقدر ب 0.6% سنة 1997،³ - التحكم في السيولة النقدية بالإضافة إلى البحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلاً من التوسع النقدي المفرط،⁴ وعليه فجُل هذه العوامل في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أدت إلى تخفيض معدلات التضخم من مستوى 29.78% سنة 1995 إلى 18.78% سنة 1996 ثم إلى 5.73% سنة 1997 وصولاً إلى 4.95% سنة 1998.

➤ **المرحلة الانتقالية 1999-2000:** خلفت هذه المرحلة في ظل مواصلة تطبيق السياسة المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي، من تسجيل انخفاض متواصل في معدلات التضخم في الجزائر والتي انتقلت من مستوى 2.65% إلى مستوى 0.34%، وهو ما يؤشر على أن الحكومة الجزائرية قد وُفقت في تخفيض الطلب الوطني تخفيضاً شديداً من خلال تلك السياسات المتشددة وهو ما أضفى إلى تراجع حاد في معدل التضخم.

¹ بتصرف: مرجع سابق، ص: 135-136.

² فائزة سي محمد، سعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2019-2018، ص: 152.

³ عابد شيكر، أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تحليلية وقياسية اقتصادية باستخدام بيانات البائل للفترة 1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016-2017، ص: 125.

⁴ بن علي بلعوز، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004، ص: 317.

➤ مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014: في ظل انتهاج الدولة لسياسة مالية توسعية ذات الطابع الكينزي عرفت مستويات التضخم ارتفاعاً محسوساً وصل إلى حدود 8.89% سنة 2012 مقابل 4.23% سنة 2001، يفسرها ارتفاع أسعار المحروقات التي خلفت ارتفاع مُناظر في نمو الكتلة النقدية جراء ارتفاع الأرصدة النقدية الصافية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى الانطلاق في تنفيذ البرامج التوسعية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو والتي انجر عنهما توسع في مكونات الإنفاق العام، الزيادة في تكاليف الإنتاج، نمو الكتلة النقدية، زيادة الأجور، ومن العوامل المحددة كذلك للمستويات المرتفعة لمعدلات التضخم في الجزائر طيلة الفترة 2001-2012 نذكر:

- ✓ ارتفاع أسعار خدمات النقل والبناء والاتصال (سنة 2006).
- ✓ الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة لاسيما المنتجات الفلاحية منها بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً لسنة 2007 و2008، حيث بلغ الارتفاع في أسعار المنتجات المستوردة 37.5% لسنة 2008 مقابل 36.5% سنة 2007 (المنتجات الفلاحية 11.3% لسنة 2008 مقابل 5.4% سنة 2007).¹
- ✓ ارتفاع أسعار المحروقات وما ترتب عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من انسياب التضخم من الخارج، فقد أدت هذه الأزمة المالية إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو نظير الدولار وهو ما أثر على الواردات الجزائرية كون أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر.²
- ✓ الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية بنسبة 6.8% شكلت المحدد الرئيسي في العملية التضخمية لسنة 2009، بالإضافة إلى الزيادة الجوهرية في أسعار الخدمات بنسبة 6.7% التي من جانبها أيضاً ساهمت في ارتفاع الميل التصاعدي للتضخم لذات السنة.³
- ✓ انخفاض تنافسية الأسواق واحتكار القلة بالنسبة لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع مرونة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية والصناعية، وانسياب التضخم المرتفع من الدول المصدرة، كلها عوامل أدت إلى ارتفاع التضخم لسنة 2011.⁴
- ✓ ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية وأسعار المنتجات الطازجة (لحم، الأغنام...) كانت سبباً في الذروة التضخمية لسنة 2012، إضافة إلى تأثيرها بالاختلالات التي تعرفها الأسواق الداخلية.⁵
- وفي سنة 2013 عرفت مستويات التضخم تراجعاً واضحاً وسريعاً حيث بلغ مستوى 3.25% وهو أدنى مستوى عرفته الجزائر منذ 07 سنوات، ويعزى هذا إلى تراجع معدل أسعار المواد الغذائية التي بلغت مستوى

¹ Bank of Algeria, *EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, RAPPORT 2008, Juin 2009, P: 49, 51.*

² أسماء مخاليف، مرجع سابق، ص: 161.

³ بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر لسنة 2009، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ص: 21.

⁴ Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2011, mai 2012, P: 32.*

⁵ بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013، ص: 15.

3.18% وهي أضعف نسبة لهذه الفئة منذ سنة 2006 (4.3%)، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار الدولية السنوية المتوسطة للمنتجات الفلاحية المستوردة.¹

وختام هذه الفترة سنة 2014، واصلت مستويات التضخم تباطؤها إلى مستوى 2.92% بسبب تراجع أسعار المنتوجات المستوردة ولاسيما أسعار المنتجات الفلاحية، والذي نتج أساساً عن التراجع في أسعار المواد الغذائية (وهذا في سياق الاتجاه التصاعدي للأسعار العالمية لجميع المنتجات التي ذكرت)، ونشير إلى أن هذا التباطؤ في مستوى التضخم لهذه السنة قد حُيّم في ظل ظرف اقتصادي تميّز بالتوسع المعتبر في العجز الميزاني المتزامن مع تراجع أسعار النفط.

➤ **المرحلة الانتقالية 2015-2019:** في ظل الظروف التي ميّزت المحيط الاقتصادي الجزائري بداية هذه المرحلة من تراجع حاد في أسعار النفط واستمرار تسجيل العجز في الميزانية العامة، والشروع في تنفيذ سياسة التمويل غير التقليدي،... إلخ، اتخذت معدلات التضخم في الجزائر اتجاهًا تصاعدياً عاكساً استمرار اختلالات وتشوهات على مستوى بعض الأسواق.

ففي سنة 2015 ورغم التوسع النقدي المنخفض المقاس بنمو المجمع M2 (0.13%) وبقاء السياسة النقدية جُذ حذرة، ارتفع مستوى التضخم إلى مستوى 4.78% مقارنة بسنة 2014، حيث يُنسب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار السلع المعملية وأسعار الخدمات التي فاقت نسبة 4% إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.² واصل مستوى التضخم ارتفاعه سنة 2016 ليلبلغ مستوى 6.40%، ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم مردّه إلى اعتبارات كلاسيكية (التغيرات في العرض النقدي، انخفاض الأسعار العالمية العديد من المنتجات الفلاحية المستوردة، انخفاض سعر الصرف، وما إلى ذلك) بل يعزى أساساً إلى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على معظم أسواق السلع والخدمات والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة،³ وبالتالي فإن تشكيلة التضخم لهذه السنة -2016- تأخذ الطابع الهيكلي.

بعد سنتين متتاليتين من تسارع التضخم، تباطأ هذا الأخير إلى مستوى 5.59% سنة 2017 نتيجة لتراجع وتيرة التضخم الخاصة بمجموعة السلع المعملية (أسعار الملابس والأحذية)، كما نشير إلى أن تباطؤ التضخم لهذه السنة حدث في ظل وضع نقدي تميّز بالتوسع فيه بالارتفاع النسبي والذي بلغ 8.4% مقابل 0.8% سنة 2016. أما في سنة 2018، وفي ظل إتباع سياسة نقدية حذرة -تهدف إلى احتواء مخاطر ظهور الضغوط التضخمية- عرف معدل التضخم توجهاً تصاعدياً من جديد وصل إلى 7.40%، وهذا راجع إلى التوسع النقدي بنسبة 11.1% مقارنة 8.38% سنة 2017 نتيجة لاعتماد سياسة التمويل غير التقليدي للخرينة العمومية، والذي بلغ قائمه مع

¹ Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2013, P: 29.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص: 49.

³ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص: 04.

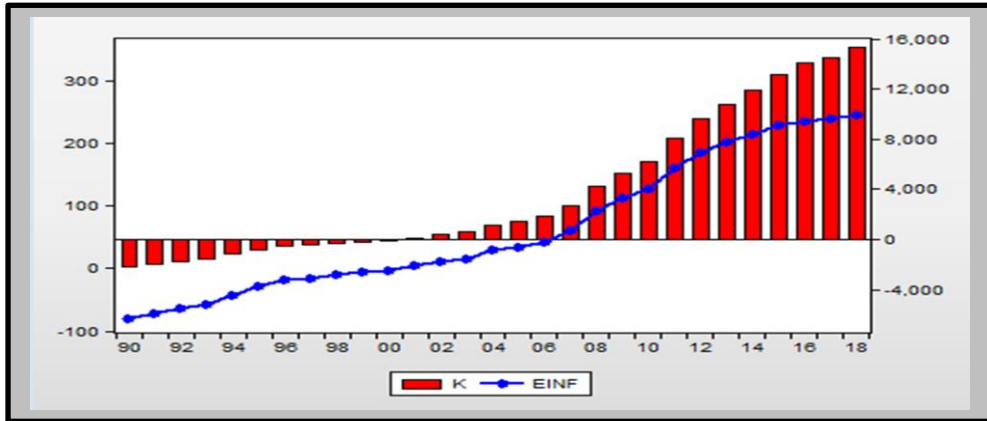
الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

نهاية سبتمبر "من طرف بنك الجزائر 4005 مليار دج، منها 1470 مليار دج موجهة لتغطية عجز الميزانية العمومية، و1261 مليار دج موجهة لتمويل الدين العمومي".¹

كحوصلة لما طرح من خلال تتبع مسار ظاهرة التضخم في بيئة الاقتصاد الجزائري طيلة الفترة 1990-2018، يتضح أن هذه الظاهرة أسبابها لا يمكن أن تُرد وتتنحصر في نمط واحد فقط بل تتشارك فيها عدة اعتبارات أخرى، يُمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

1. فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي: وهو ما يوافق التفسير الكينزي للتضخم على أنه يحدث نتيجة للزيادة في الطلب الكلي الفعّال دون إحداث زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، ويمكن اعتبار نسبة فائض الطلب الكلي إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية، حيث كلما اتسعت هذه النسبة كلما شكلت ضغطاً على الموارد المحلية من السلع والخدمات، وكنتيجة لهذا تتولد موجات أكبر في مستوى الأسعار، فالجزائر خلال الفترة 1990-2018 شهدت زيادة في حجم الطلب الكلي مع تباطؤ في مستويات العرض الكلي، وهي نتيجة حتمية في ظل زيادة عدد السكان، طبيعة التوسع النقدي، مستوى الأجور، التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة، مع اختلال التوازن المحاسبي بين قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي (صدارة قطاع المحروقات في تكوين معادلة الناتج الداخلي الخام على حساب القطاعات الأخرى).

الشكل رقم 03-09: تطور فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات في الجزائر للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطلبة استناداً على معطيات الملحق رقم 01.

حيث: EINF: فائض الطلب الكلي - K: نسبة فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال ما تظهره معطيات الملحق رقم 01 والشكل أعلاه، يتبين أن فائض الطلب الكلي عرف ارتفاعاً متواصلاً خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ 3809.62 مليار دج، حيث انتقل من (-2236.56) مليار دج سنة 1990

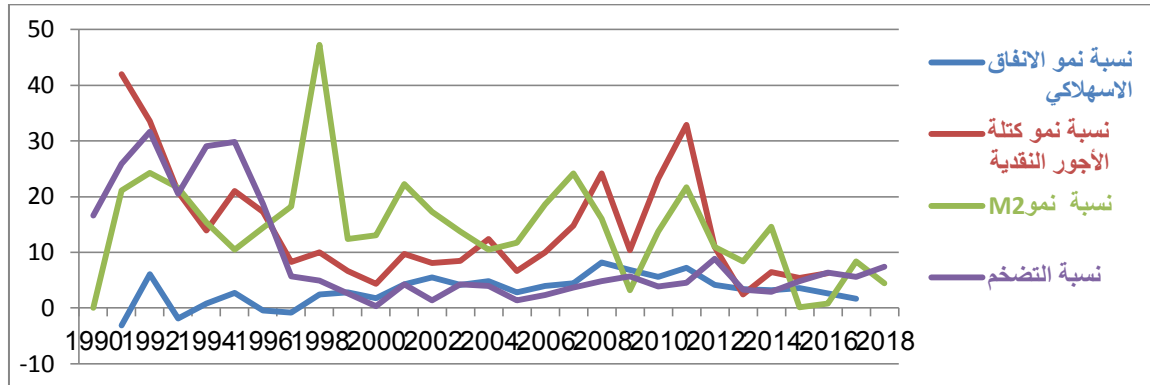
¹ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص: 19.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

إلى 15289.52 مليار دج سنة 2018، أي ما يعادل 244.56% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018، وهو ما يؤشر على وجود ضغوط تضخمية تزامنت بشكل خاص مع انطلاق البرامج التنموية للإنعاش الاقتصادي.

يُرد ارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد الجزائري كما تم الإشارة إليه سلفاً إلى جملة من العوامل تأتي في مقدمتها الزيادة في عدد السكان، التوسع النقدي غير العقلاني، مستوى الأجور، التوسع في الاستهلاك وكذا أنماط الاستثمار المعتمدة... إلخ، وبالتالي فإن الزيادة في مستوى هذه العوامل خلال فترة الدراسة أثرت على تيار الطلب الكلي الذي شجع على مواصلة وبروز اتجاهات تضخمية جديدة.

الشكل رقم 10-03: علاقة مكونات الطلب الكلي بالتضخم في الجزائر للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الملحق رقم 02.

تسمح معطيات الملحق رقم 02 والشكل رقم 10-03 السابق باستنتاج النقاط التالية:

■ **كتلة الأجور النقدية والإنفاق الاستهلاكي:** إن ارتفاع مستوى الأجور النقدية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك النهائي ومن ثم إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي فإذا كان هناك أي زيادة في كتلة الأجور النقدية من دون زيادة مناظرة في الإنتاج الحقيقي فسوف تؤدي حتماً إلى خلق ضغط تضخمي، ففي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2017 شهدت حركة الأجور النقدية اتجاه تصاعدي مستمر، حيث انتقلت من 180 مليار دج سنة 1990 إلى 5367.8 مليار دج سنة 2017، أي بزيادة قدرت 5187.8 مليار دج وبنسبة نمو تجاوزت عتبة 2882%، وهو ما انعكس في شكل زيادة مقابلة في حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي قدر بـ 8747.4018 مليار دج، وبنسبة نمو 2715.7% وبمتوسط وصل إلى 3483.67 مليار دج، وعليه يمكن القول أنه في ظل غياب مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني فإن العلاقة التي تربط التغير في كتلة الأجور النقدية وما يصاحبها من زيادة في الاستهلاك مع التغير في معدلات التضخم، هي علاقة طردية.

■ **النمو السكاني:** شكلت الزيادة في النمو السكاني في الجزائر والتي وصلت إلى حدود 42.3 مليون نسمة سنة 2018، إحدى الاعتبارات الهامة في ارتفاع مستوى الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار، ويمكن تفسير هذا إلى أن الزيادة في تعداد السكان كما هو معروف يتطلب الزيادة في المرافق الاجتماعية كالمساكن، المستشفيات والمدارس... إلخ، وهذه الأخيرة تتطلب في المقابل المزيد من الاستثمارات ونفقات عالية التكاليف، ومع عدم مقدرة السوق المحلي على تلبية واشباع حاجات السكان المتزايدة بسبب عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية الطلب

الإضافي نتيجة لضعف إنتاجية وكفاءة استعمال عوامل الإنتاج وضعف معظم القطاعات والفروع الاقتصادية، سوف يزداد الاعتماد على الخارج في تلبية كل تلك المتطلبات، فتتعاظم بذلك فاتورة الواردات ومن ثمَّ ارتفاع المستوى العام للأسعار.

2. التوسع في العرض النقدي $M2$: من خلال الشكل رقم 03-10 السابق يتضح وجود توافق بين التغير في حجم التوسع النقدي $M2$ والتغير في معدل التضخم، وهو ما يوافق تفسير النظرية الكمية، والتي تشير إلى أن الزيادة في العرض النقدي من دون إحداث زيادة مقابلة في الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع متواصل للأسعار ومن ثمَّ إلى التضخم، في هذا المقام شهد العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 تطور ملحوظ بزيادة قدرت بـ 16293.695 مليار دج وبنسبة نمو قدرت بـ 4750.28%. (أكثر تفصيل فيما يخص هذه النقطة أنظر الصفحة رقم 202).

3. العجز في الميزانية العامة: يعكس العجز في الميزانية العامة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي وتطرحها في التداول بدون تغطية، مما ينجر عنها زيادة الطلب الكلي الفعال مع ثبات العرض الحقيقي من السلع والخدمات ومن ثمَّ حدوث التضخم، فمن خلال تتبع مسار تطور النفقات والإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة نلاحظ وبالرغم من أن هذه الفترة شهدت فيها ارتفاع في أسعار النفط إلا أن رصيد الميزانية شهد سنوات من العجز سجلت سنة 2004 بـ (-1659.031) مليار دج، ونفس الملاحظة ابتداءً من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018، وإن مثل هذا العجز المسجل في الميزانية العامة للدولة والذي بلغ في المتوسط (-806.40) مليار دج خلال فترة الدراسة في ظل انهيار أسعار النفط، ألزم السلطات المعنية إلى تغطية هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي كما كان عليه الحال في فترة الاقتصاد الموجه من دون مقابل حقيقي في الإنتاج، وهو ما ساهم في خلق وتغذية ضغوط تضخمية.

4. التضخم المستورد: إن أكثر ما يظهر هذا النوع من التضخم في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي عبر قناة التجارة الدولية، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاداً نامٍ وأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي فإن حركة الأسعار المحلية المرتفعة لها حصة من الأسعار الأجنبية، ويظهر هذا من خلال تتبع تطور ما تستورده الجزائر من الخارج، فمن خلال معطيات الملحق رقم 03 يتبين أن حركة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2018 شهدت تطوراً سريعاً، حيث انتقلت من 9.68 مليار دولار سنة 1990 لتصل إلى 48.57 مليار دولار سنة 2018، أي بزيادة قدرت بـ 38.89 مليار دولار، وبنسبة نمو تجاوزت عتبة 401%، وهو ما يدل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية، وإلى محدودية الطاقات الإنتاجية الجزائرية في تلبية احتياجات السوق المحلي من مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية أو الاستثمارية على حد السواء، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري عرضةً لاستيراد التضخم من الخارج.

3.2. تحليل تطور وضعية ظاهرة البطالة في الجزائر للفترة 1990-2018

يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات (ONS*) في الجزائر شخصاً بطلاً إلا إذا استوفت فيه الشروط التالية:¹

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين السن 15 و 60.
- لا يملك عملاً، فالشخص الذي لا يملك عملاً هو الشخص الذي لم يزاوّل أي نشاط اقتصادي.
- أن يكون في حالة بحث جدي عن عمل، وهذا يوضح الرغبة الحقيقية في العمل من عدمها، حيث أنه يكون قد قام بالبحث عن وظيفة من خلال الإجراءات اللازمة التي تستدعي ذلك مثل: تقديم طلبات عمل مباشرة إلى المؤسسات وأصحاب المهن...إلخ.
- أن يكون مؤهلاً وعلى استعداد تام للعمل.

ومن أجل تتبع مسار تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2018 نستعين بما يحتويه الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-22: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2018

وحدة القياس: نسبة مئوية (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	19.7	20.6	24.38	26.23	27.74	31.84	28.62	25.43	26.92	28.45
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	29.77	27.3	25.9	23.72	17.65	15.27	12.27	13.79	11.33	10.16
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل البطالة	9.96	9.96	10.97	9.82	10.20	11.21	10.20	11.99	12.15	

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن تحليل تطور معدلات البطالة في ظل الظروف المرافقة لها كما يلي:

➤ مرحلة توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد الحر 1990-1994: في ظل الظروف الاقتصادية التي ميّزت هذه المرحلة من تراجع الموارد الخارجية للبلاد والتي كان سببها الأزمة النفطية لسنة 1986، وما صاحبها من تطبيق برنامج تصحيح اقتصادي عزز باتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية (برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني (1989-1992)، وبرنامج الاستقرار الاقتصادي (1994-1995)) والذي كان يهدف إلى إعادة توجيه الإطار العام للاقتصاد الجزائري نحو اتجاهاً أكثر توافقاً مع اقتصاد السوق، شهدت معدلات البطالة ارتفاعاً واضحاً، حيث بلغت 19.7% سنة 1990 وواصلت ارتفاعها إلى 27.74% سنة 1994، ويبرر هذا الارتفاع كما ذكر أولاً نتيجةً للانحياز الحاد لأسعار النفط وما خلفه من تراجع حاد في الإيرادات المالية للدولة وهذا باعتبار أن قطاع المحروقات في الجزائر يمثل المحرك الأساسي لدفع عجلة الاستثمار والتوظيف في ظل محدودية تأثير بقية القطاعات الأخرى، وثانياً إلى تطبيق شروط برامج التصحيح الاقتصادي المبرمة مع الهيئات المالية الدولية والتي كانت تنص على اعتماد سياسة مالية تقشفية (تقليص حجم الإنفاق) وسياسة نقدية حذرة (ارتفاع معدلات الفائدة على الاقتراض)، فجّل تلك العوامل عجلت

* ONS : Office National des Statistique.

¹ الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مرجع سابق، ص: 204.

"بانخفاض حجم الاستثمارات من عتبة 118.99 مليار دج بداية سنة 1990 و 97.16 مليار دج سنة 1994"،¹ مصحوباً بارتفاع معدلات البطالة.

➤ **مرحلة التعديل الهيكلي 1995-1998:** في ظل مواصلة اعتماد الجزائر للسياسة المالية التقشفية وسياسة نقدية حذرة تحت مظلة الالتزام بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (22-04-1995 إلى 21-05-1998) بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، واصلت معدلات البطالة ارتفاعها مقارنةً بالمرحلة السابقة، فقد بلغت في المتوسط لهذه المرحلة 28.20%، وما يجب الإشارة إليه في هذا المقام حيال الارتفاع في معدلات البطالة هو غياب التركيز الواضح للدولة في حل مشكلة البطالة مقارنة بتركيزها فيما يخص مشكلة عجز الميزانية العامة المتزايد ومشكلة المديونية والتخلص من أعباء المؤسسات المفلسة والبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات خفض الطلب الكلي عبر قناة تقليص الإنفاق العام وتدنية معدلات التضخم.

ما يفسر كذلك المستويات المرتفعة لمعدلات البطالة بدايةً من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998 والتي تجاوزت في المتوسط عتبة 25%، ليس فقط إلى ما أملتته شروط الإصلاحات الهيكلية التي استدعت كبح استثمارات عمومية أو خاصة جديدة مولدة لمناصب عمل وإنما كذلك إلى سياسة تسريح العمال وغلق العديد من المؤسسات تحت مشروطة صندوق النقد الدولي، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-23: تطور شريحة المؤسسات المنحلة والعمال المسرحين للفترة 1994-1998

السنوات	تعداد المؤسسات المنحلة	تعداد العمال المسرحين
1994	20	20908
1995	300	236300
1996	162	100498
1997	503	162175
1998	239	115137
المجموع	1224	635018

المصدر: حسن المدهون، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص: 72.

تبين الأرقام الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن تعداد المؤسسات الوطنية المنحلة في إطار تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي للفترة 1994-1998 قُدر بـ 1224 مؤسسة، الأمر الذي أضفى عنه تسريح ما يقارب 635018 عامل.

➤ **المرحلة الانتقالية 1999-2000:** في ظل هذه المرحلة واصلت معدلات البطالة ارتفاعها فقد انتقلت من 28.45% إلى 29.77%، وقد جاء هذا الارتفاع المسجل بالرغم من محاولة الدولة في ضبط مؤشرها ضمن الحدود المعقولة، حيث تم في هذا الصدد استحداث برامج وأجهزة خاصة بعملية التشغيل ومكافحة البطالة، ففي سنة

¹ مسعود مهبوب، مرجع سابق، ص: 281.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

1998 تم اعتماد برنامج عقود ما قبل التشغيل *CPE*، يهتم بتوظيف شباب خرجي الجامعات ومعاهد التكوين إلى غاية إدماجهم في الحياة العملية، ويتكفل بتمويله جهاز الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب (أصحاب الشهادات الجامعية يتقاضون راتب 8000 دج شهرياً لمدة سنة، أما التقنيون الساميون فيتقاضون 6000 دج شهرياً لمدة سنة)، ولكن هذا البرنامج والذي كلف الصندوق مبلغ 121 مليار دج سنة 1998 نظير 6544 مستفيد من منصب عمل، ثم مبلغ 323 مليار دج سنة 1999 نظير 2196 مستفيد من عمل جديد، ظل دون الحدود المطلوبة مقارنة بتعداد خرجي الجامعات ومعاهد التكوين،¹ وهو ما يعني أن هذا البرنامج لم يحقق التوظيف المطلوب إلى الحد الذي يساعد في تقليص معدلات البطالة.

➤ **مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014:** في ظل ما تميّزت به هذه المرحلة من تحسن في الوضعية الأمنية وكذا من تنفيذ برامج تنموية اقتصادية كانت تصبو في أغلبها إلى توسيع قاعدة التوظيف وامتصاص البطالة التي تفاقمت خلال العشرية السابقة، عرفت معدلات البطالة انخفاضاً مستمراً ابتداءً من بداية الفترة إلى غاية نهايتها، من مستوى 27.3% سنة 2001 إلى 10.20% سنة 2014، أي بمستوى انخفاض قدره 62.64% ويعد هذا الانخفاض منطقياً تُبرره السياسة الإنفاقية الموسعة والمطبقة في إطار البرامج الاقتصادية الجديدة: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

الجدول رقم 03-24: البطالة والتشغيل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014

اسم البرامج	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009-2005	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014-2010
معدل البطالة (%)	من 27.3% إلى 17.65%	من 15.27% إلى 10.16%	من 9.96% إلى 10.20%
مناصب العمل المتوقع استحداثها	759950	2000000	3000000
مناصب العمل المستحدثة فعلاً	775632	5031692	★ 5207308

المصدر: - معطيات العمود الأول: عابد بشيكر، أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تحليلية وقياسية اقتصادية باستخدام بيانات البانل للفترة 1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016-2017، ص: 158.

- معطيات العمود الثاني والثالث: زكريا مسعودي، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص: 23.

ملاحظة: ★: تم احتساب هذه القيمة وفق العلاقة التالية: حجم السكان المشتغلين لسنة 2014 - عدد مناصب العمل المستحدثة فعلاً خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، أي: 5031692 - 10239000 = 5207308.

¹ حدة طويل - فيروز سلطاني - إيمان رحال، تقييم فعالية سياسات التشغيل والبرامج الحكومية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة اقتصاد المال والأعمال *JFBE*، المركز الجامعي - ميلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2018، ص: 233-234.

■ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): كان لهذا البرنامج في إطار ما خصصته الدولة من مبالغ مالية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والمساهمة في التخفيف من الآثار السلبية التي رُصدت فترة التسعينيات على مستوى سوق العمل، الوقع الإيجابي في امتصاص معدلات البطالة، حيث تم خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج من تسجيل زيادة معتبرة في مناصب العمل، والتي وصلت إلى حدود 775632 منصب عمل (منها 479340 منصب عمل دائم وهو ما يقارب 61.8% و296292 منصب عمل مؤقت بما يعادل 38.2%)، ليمثل الانخفاض المتواصل لمعدلات البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.65% سنة 2004.

■ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): على غرار البرنامج السابق، منح تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في إطار المبالغ المالية المخصصة له نتائج إيجابية في معالجة اختلالات سوق العمل، تُرجمت في استحداث حوالي 5031692 منصب عمل جديد (منها 3166374 منصب عمل مستحدث من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات أي بنسبة تقارب 70%، و1865318 منصب عمل في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة أي بنسبة تقارب 30%)، لُتمثل المنحى التنافسي لمعدلات البطالة والتي انتقلت من 15.27% سنة 2005 إلى 10.16% سنة 2009.

■ برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014): على صعيد ما أستفاد منه قطاع التشغيل من اعتماد مالي قدر بـ 360 مليار دج في إطار برنامج توظيف النمو لمراقبة عملية الإدماج المهني لذوي الشهادات الجامعية والتكوين المهني، فضلاً على دعم استحداث المؤسسات الصغيرة، شهدت معدلات البطالة تذبذباً مستقراً في حدود 10%، وللإشارة فإن هذا المعدل للبطالة يعتبر مقبولاً مقارنة بما سجلته السنوات السابقة.

➤ المرحلة الانتقالية 2015-2019: عرفت معدلات البطالة على مستوى هذه المرحلة ارتفاعاً نسبياً مقارنةً بمرحلة الإنعاش الاقتصادي، حيث انتقلت من مستوى 11.21% سنة 2015 لتصل إلى مستوى 12.15% سنة 2018، ويعزى هذا الارتفاع إلى جملة من الاعتبارات أهمها:

✓ وفقاً لنشرية الديوان الوطني للإحصائيات، ارتفاع حجم اليد العاملة النشطة* إلى 12426 مليون شخص في أفريل سنة 2018 مقابل 11932 مليون شخص في سبتمبر 2015، وهو ما يمثل زيادة إيجابية قدرت بـ 494000 شخص.

✓ زوال العديد من مناصب العمل التي استحدثت عن طريق برنامج العقود ما قبل التشغيل بسبب انتهاء فترة العمل المقدر للبرنامج (لأن مناصب العمل كانت في معظمها مناصب مؤقتة وليست دائمة).

✓ تدهور أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 وتأرجحها إلى ما دون 50 دولار للبرميل، وما حققه من تراجع في حجم إيرادات الميزانية كان سبباً في عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استحداث الاستثمارات العمومية والمشاريع الاقتصادية لاسيما في القطاعات المولدة لمناصب العمل.

* تتمثل اليد العاملة النشطة في الفئة السكانية بين (16 و 60 سنة) والتي تملك القدرة والرغبة والاستعداد للعمل، أي الذين يقدر على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه، وتنقسم الفئة النشطة إلى قسمين بارزين هما: المشتغلون فعلاً والعاطلون (البطالون).

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

✓ تؤكد النقطتين السابقتين على أن الحلول التي قدمتها الدولة الجزائرية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014 في خلق مناصب عمل، كانت في معظمها حلول مؤقتة وليست دائمة، لأنها ارتبطت بوجود موارد مالية ومبينة أساساً على استمرار السياسة الإنفاقية التوسعية.

4.2. تحليل تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2018

إن الأزمة النفطية التي لحقت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986 وما خلفته من اختلالات على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية، ألزمت السلطات الجزائرية القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تجسدت بدايتها في اعتماد برنامج اصلاحي مدعوم من طرف المنظمات والهيئات الدولية وفق اتفاقيات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي والإصلاحات الهيكلية مع البنك الدولي، وتدعياً لجل تلك الإصلاحات اعتمدت الجزائر برنامج اصلاحي ثاني وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا قصد بلوغ هدف إعادة التوازنات الداخلية والخارجية وتخليص الاقتصاد الوطني من هيمنة قطاع المحروقات، وللحكم على مدى تحقيق التوازن الخارجي منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية الفعلية سيتم فيما يلي تتبع مسار تطور ميزان المدفوعات باعتباره المؤشر الهام للدلالة على الوضع الخارجي للبلاد.

الجدول رقم 03-25: تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2018

وحدة القياس: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	رصيد حساب العمليات الجارية	حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات	سعر النفط (دولار/ برميل)
1990	12.9	-9.8	3.1	1.4	-1.6	-0.2	24.34
1991	12.44	-7.8	4.67	2.4	-1.9	0.50	21.04
1992	11.51	-8.3	3.21	1.30	-1.07	0.23	20.03
1993	10.41	-7.99	2.42	0.80	-0.81	-0.01	17.50
1994	8.89	-9.15	-0.26	-1.84	-2.54	-4.38	16.19
1995	10.26	-10.1	0.16	-2.24	-4.09	-6.32	17.40
1996	13.22	-9.09	4.13	1.25	-3.34	-2.09	21.33
1997	13.82	-8.13	5.69	3.45	-2.29	1.16	19.62
1998	10.14	-8.63	1.51	-0.91	-0.83	-1.74	13.02
1999	12.32	-8.96	3.36	0.02	-2.4	-2.38	18.12
2000	21.65	-9.35	12.3	8.93	-1.36	7.57	28.77
2001	19.09	-9.48	9.61	7.06	-0.87	6.19	24.74
2002	18.71	-12.01	6.7	4.37	-0.71	3.65	24.91
2003	24.46	-13.32	11.14	8.84	-1.37	7.47	28.73
2004	32.22	-17.95	14.27	11.12	-1.87	9.25	38.35
2005	46.33	-19.86	26.47	21.18	-4.24	16.94	54.64
2006	54.74	-20.68	34.06	28.95	-11.22	17.73	66.05
2007	60.59	-26.35	34.24	30.54	-0.99	29.55	74.66
2008	78.59	-37.99	40.6	34.45	2.54	36.99	98.96
2009	45.19	-37.4	7.78	0.4	3.46	3.86	62.35
2010	57.09	-38.89	18.21	12.15	3.18	15.33	80.35
2011	72.89	-44.94	27.94	19.7	0.36	20.14	112.92
2012	71.74	-51.57	20.17	12.30	-0.24	12.06	111.49
2013	64.71	-54.99	9.73	1.00	-0.87	0.13	109.38
2014	60.13	-59.67	0.46	-9.28	3.4	-5.88	99.68
2015	34.57	-52.65	-18.08	-27.29	-0.25	-27.54	52.79
2016	29.31	-49.44	-20.13	-29.22	0.19	-29.03	44.28

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

54.12	-21.76	0.30	-22.06	-14.41	-48.98	34.57	2017
70.75	-15.82	0.88	-16.70	-7.46	-48.57	41.11	2018

المصدر: - معطيات أرصدة ميزان المدفوعات:

- (1990-1991): معيزي قويدر، مرجع سابق، ص: 353.
- (1992-2011) :Banque d'Algérie : *Bulletin statistique de la Banque d'Algérie*, Juin 2012, PP : 86-88.
- (2012-2018): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2015، جوان 2018، جوان 2019، ص: 15.
- معطيات سعر النفط:

- (1990-2018): تقارير منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC على الرابط : https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم 03-25 يمكن تتبع مسار تطور أرصدة ميزان المدفوعات وتحليلها طيلة الفترة 1990-2018 كما يلي:

➤ مرحلة توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد الحر 1990-1994: في إطار برنامج الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق وفي ظل التوجيهات والشروط المتفق عليها مع الصندوق النقد الدولي بتطبيق إصلاحات واسعة على مستوى السياسة المالية والنقدية وكذا التجارية وسياسة سعر الصرف والتي تمثلت في الانزلاق المستمر لسعر الصرف لتقريبه من سعره الحقيقي^{*}، شهد رصيد ميزان المدفوعات تسجيل رصيماً سالباً (عجزاً) خلال هذه المرحلة باستثناء سنتي 1991 و1992 اللتان حققنا فائضاً طفيفاً قدر بـ 0.50 مليار دولار و0.23 مليار دولار على الترتيب، "ويعود هذا الفائض رغم تراجع مردود قطاع المحروقات (تراجع أسعار النفط بنسبة 4.80%) إلى العوائد المحققة في القطاع الفلاحي والتي تجاوزت 60 قنطار في الهكتار"¹، أما عن أهم الأسباب التي أدت إلى العجزات المسجلة في بقية السنوات فيمكن ذكرها كالتالي:

✓ العجز المتواصل على مستوى رصيد حساب رأس المال، والذي ارتفع من 1.6 مليار دولار سنة 1990 إلى 2.54 مليار دولار سنة 1994، بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري من قبل السلطة النقدية في إطار الاتفاق الائتماني الثاني (22.4% خلال شهر أكتوبر 1991) والثالث (01 دولار = 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%)، بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لغياب الاستقرار في الأوضاع الأمنية للبلاد.

✓ تراجع في رصيد الميزان التجاري من 3.1 مليار دولار سنة 1990 إلى 2.42 مليار دولار سنة 1993 بسبب تراجع قيمة الصادرات والتي انتقلت من 12.90 مليار دولار إلى 10.41 مليار دولار وهذا كان عكاس لتدهور أسعار النفط إلى ما يقارب 17.50 دولار للبرميل سنة 1993 نظير 24.34 دولار للبرميل لسنة 1990، أما العجز المسجل للميزان التجاري لسنة 1994 والمقدر بـ 0.26 مليار دولار فيعزى إلى تراجع قيمة الصادرات إلى حدود 8.89 مليار دولار مقابل 10.41 مليار دولار للسنة السابقة وهذا نتيجة لتدهور أسعار النفط إلى عتبة 16.19 دولار للبرميل مقابل 17.50 دولار للبرميل للسنة 1993، فضلاً عن ارتفاع قيمة الواردات من 7.99 مليار دولار سنة 1993 إلى 9.15

^{*} حيث انخفض بنسبة 105.25% سنة 1991 واستمر في الانخفاض ليصل في سنة 1994 إلى 50.18% وكمتوسط انخفاض خلال هذه الفترة 45.14%.

¹ بتصرف: لخضر عقي، مرجع سابق، ص: 225.

مليار دولار سنة 1994 وهذا بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار الواحد، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية في إطار الاتفاق الثلاثي الثالث في أفريل 1994.

✓ العجز المسجل في رصيد حساب العمليات الجارية لسنة 1994 والمقدر بـ 1.84- مليار دولار كان هو الآخر سبباً إضافياً في عجز ميزان المدفوعات، وهذا نظير تراجع عوائد المحروقات وارتفاع قيمة الواردات.

➤ **مرحلة التعديل الهيكلي 1995-1998:** تميّزت هذه الفترة في ظل تطبيق الشروط المبرمة مع الهيئات الدولية وفي ظل الظروف التي حُيِّمت على الاقتصاد الجزائري المصحوبة بتدهور الأوضاع الأمنية، سجل ميزان المدفوعات عجوزات متتالية عدا سنة 1997، هذه الأخيرة شهدت فائضاً طفيفاً قدر بـ 1.16 مليار دولار يُفسره الفائض المسجل على مستوى حساب العمليات الجارية الذي بلغ قيمة 3.45 مليار دولار مقارنة بـ 1.25 مليار دولار لسنة 1996، وللإشارة فإن الفائض المسجل في حساب العمليات الجارية لسنة 1997 إنما يُرد إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 4.54% وإلى انخفاض قيمة الواردات بنسبة 10.56% التي أثرت على الميزان التجاري والذي حقق على مستواه فائض بقيمة 5.69 مليار دولار.

أما بخصوص العجوزات المسجلة في ميزان المدفوعات على مستوى بقية السنوات فيُرد سببها بالدرجة الأولى إلى انخفاض التدفقات المالية نحو الخارج "وإلى ارتفاع التدفقات الرأسمالية الوافدة في إطار حصول الجزائر على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والاتفاق لإعادة جدولة الديون مع نادي باريس ولندن"¹ مما تسبب في حدوث عجز مستمر على مستوى حساب رأس المال، ومع هذا السبب يمكن ذكر بقية مسببات العجز في ميزان المدفوعات لكل سنة كالتالي :

ففي سنة 1995 وصل العجز في رصيد ميزان المدفوعات ذروته بقيمة 6.32- مليار دولار بسبب العجز في حساب رأس المال كما ذكرنا وإلى العجز في حساب العمليات الجارية الذي سجل قيمة 2.24- مليار دولار، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الواردات كأكبر قيمة مسجلة خلال هذه الفترة بالرغم من ارتفاع سعر النفط إلى حدود 17.40 دولار للبرميل الذي ساعد في تحسين حصة الصادرات إلى قيمة 10.26 مليار دولار مقابل 8.89 مليار دولار سنة 1994.

أما في سنة 1996 سجل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 2.09- مليار دولار بسبب العجز الحاصل في حساب رأس المال الذي وصل إلى عتبة 3.34- مليار دولار، وللإشارة فإن رصيد ميزان المدفوعات لهذه السنة يعتبر جيّد مقارنة بسنة 1995، ويمكن تفسير هذا التحسن على مستواه إلى تقليص حجم الاستيراد بنسبة 10% وإلى ارتفاع حجم الصادرات بنسبة 28.85% بالمتزامن مع تحسن أسعار النفط لارتفاع قارب 21.33 دولار للبرميل، الأمر الذي ساهم في تحسن رصيد الميزان التجاري وتشكيل فائض بقيمة 4.13 مليار دولار، ومن ثَمَّ تحسن وتشكيل فائض في حساب العمليات الجارية بقيمة 3.45 مليار دولار.

بقي ميزان المدفوعات الجزائري رهين ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، وهذا ما أكدته سنة 1998 أين ارتفع عجز ميزان المدفوعات إلى 1.74- مليار دولار بعدما حقق فائض بقيمة 1.16 مليار دولار سنة 1996، بسبب التراجع

¹ كريمة بسدات، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس- مستغانم، الجزائر، المجلد 03، العدد 250، ص: 2016.

الحاد لسعر البرميل للنفط الذي وصل إلى حدود 13.02 دولار للبرميل وساهم في تقليص قيمة الصادرات بنسبة 26.63% وزيادة قيمة الواردات بنسبة 6.15%، الأمر الذي أضفى إلى تسجيل عجز بقيمة 0.91- مليار دولار في حساب العمليات الجارية.

➤ المرحلة الانتقالية 1999-2000: في ظل هذه المرحلة سجل رصيد ميزان المدفوعات سنة 1999 عجزاً بمقدار 2.38- مليار دولار مع استمرار العجز المسجل في حساب رأس المال بمقدار 2.4- مليار دولار، وهذا رغم ارتفاع أسعار النفط والتي وصلت إلى حدود 18.12 دولار للبرميل مقابل 13.02 دولار للبرميل سنة 1998 وهو ما جعل قيمة الصادرات ترتفع بنسبة 21.50% وساعد في تحقيق فائض في الميزان التجاري بمقدار 3.36 مليار دولار و0.02 مليار دولار في حساب العمليات الجارية.

أما في سنة 2000 ومع التحسن الملحوظ في أسعار النفط التي وصلت إلى حدود 28.77 دولار للبرميل ارتفعت قيمة الصادرات إلى 21.65 مليار دولار وساهمت في تحقيق فائض في الميزان التجاري بقيمة 12.3 مليار دولار و8.93 مليار دولار في حساب العمليات الجارية، وهو ما أضفى في النهاية إلى تسجيل رصيد إيجابي في ميزان المدفوعات بقيمة 7.57 مليار دولار.

➤ مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014: على مستوى هذه المرحلة وفي ظل تبني الدولة في تنفيذ جملة من البرامج التنموية نظير الارتفاع المتواصل لأسعار النفط في السوق الدولية، عرفت وضعية ميزان المدفوعات للجزائر خلال هذه الفترة من تسجيل فوائض متتالية عدا سنة 2014 التي شهدت تسجيل عجز، ويمكن تتبع اتجاه تطور وضعية ميزان المدفوعات في ظل تنفيذ تلك البرامج التنموية على النحو التالي:

■ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): عرفت وضعية رصيد ميزان المدفوعات طيلة هذه الفترة بتحقيق فوائض مهمة وهذا رغم تسجيل العجز المستمر في حساب رأس المال، حيث انتقل فيها الفائض من 6.19 مليار دولار سنة 2001 إلى 9.25 مليار دولار سنة 2004، أي زيادة قدرت بحوالي 3.06 مليار دولار، حيث يُرد هذا الفائض المحقق أساساً إلى الرصيد الإيجابي في الميزان التجاري الذي حقق هو الآخر فائضاً قدر بـ 4.66 مليار دولار بفعل ارتفاع قيمة الصادرات والتي انتقلت من 19.09 مليار دولار سنة 2001 إلى 32.22 مليار دولار سنة 2004 وهذا نظير التطور الإيجابي لأسعار النفط والتي انتقلت من 24.74 دولار للبرميل منذ بداية الفترة لتصل إلى 38.35 دولار للبرميل مع نهاية الفترة.

■ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): في ظل مواصلة وتكثيف مسار إعادة بناء الاقتصاد الوطني، عرفت وضعية ميزان المدفوعات تحقيق فوائض مستمرة منذ بداية سنة 2005 إلى نهاية الفترة وهذا راجع إلى الفوائض الإيجابية التي حققها الميزان التجاري والذي تأثر بالارتفاع الجيد لأسعار النفط.

فخلال الفترة 2005-2008 سجل الفائض في رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعات متتالية انتقل من قيمة 16.94 مليار دولار ليصل إلى قيمة 36.99 مليار دولار وهذا نتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار النفط والذي ارتفع من 54.64 دولار للبرميل ليصل إلى 98.96 دولار للبرميل وهو ما ساهم في المقابل من تسجيل ارتفاعات متواصلة في قيمة

الصادرات منتقلةً من 46.33 مليار دولار إلى 78.59 مليار دولار محققةً في المقابل فوائض متواصلة في الميزان التجاري منتقلةً من 26.4 مليار دولار إلى 40.6 مليار دولار.

رغم الرصيد الإيجابي المحقق في ميزان المدفوعات سنة 2009 والمقدر بـ 3.86 مليار دولار إلا أنه وبالمقارنة مع سنة 2008 الذي حقق فيها رصيد بقيمة 36.99 مليار دولار، يمكن القول أنه تراجع وتقهقر بمقدار 33.13 مليار دولار وبنسبة انخفاض قدرت بـ 89.56% وهذا نتيجةً إلى تراجع سعر برميل النفط في السوق الدولية إلى حدود 62.35 دولار والذي أدى إلى تراجع قيمة الصادرات إلى حدود 45.19 مليار دولار بسبب الأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري)، وهو ما يمكن تأكيده في هذا المقام أن ارتفاع سعر البرميل من النفط في السوق الدولية يمثل المحدد الرئيسي لتحقيق الفائض في ميزان المدفوعات الجزائري.

■ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): بعد انتقال الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، استأنف هذا الأخير انتعاشه مع بداية سنة 2010 محققاً رصيداً إيجابياً قدر بـ 15.33 مليار دولار نتيجةً لاستئناف أسعار النفط ارتفاعها والتي وصلت إلى حدود 80.35 دولار للبرميل، هذا الانتعاش في سعر البرميل للنفط ساعد في ارتفاع قيمة الصادرات إلى 57.09 مليار دولار وساهم في تشكيل فائض في الميزان التجاري بقيمة 18.21 مليار دولار وفائض في حساب العمليات الجارية بقيمة 12.15 مليار دولار، كما ويمكن الإشارة إلى أن وضعية حساب رأس المال التي حققت فائض بقيمة 3.18 مليار دولار خلال سنة 2010 قد ساهمت هي الأخرى في تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

حملت سنة 2011 نفس ملامح سنة 2010 بشأن رصيد ميزان المدفوعات، حيث سجل هذا الأخير رصيداً إيجابياً قدر بـ 20.14 مليار دولار والذي ساعده في ذلك هو مواصلة ارتفاع سعر البرميل من النفط الذي وصل إلى عتبة 112.92 دولار.

أما سنتي 2012 و2013 فقد شهد خلالهما اتجاه رصيد ميزان المدفوعات منحي تنازلي وصل إلى 12.06 مليار دولار و0.13 مليار دولار على الترتيب يُفسره تراجع سعر البرميل من النفط إلى حدود 111.49 دولار سنة 2012 ثم إلى حدود 109.38 دولار سنة 2013، كما ويفسر التراجع في أداء رصيد ميزان المدفوعات خلال السنتين المذكورتين إلى:

○ التوسع القوي لقيمة الواردات المقدرة بـ 51.57 مليار دولار سنة 2012 تحت تأثير قفزة واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة قدرت بـ 39.84%¹.

○ ارتفاع قيمة الواردات والمقدرة بـ 54.99 مليار دولار سنة 2013 تحت تأثير قفزة واردات مواد التجهيز الصناعية بنسبة قدرت بـ 27.7%².

○ التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار وهو ما يوضحه التراجع في حساب العمليات الجارية الذي انتقل من 12.30 مليار دولار سنة 2012 ليصل إلى 1.00 مليار دولار سنة 2013.

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013، ص: 73.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص: 63.

○ التراجع في عوائد الاستثمار المباشر وهو ما وأوضحه رصيد حساب رأس المال الذي سجل عجزاً متواصلاً انتقل من قيمة 0.24- مليار دولار إلى قيمة 0.87- مليار دولار.

بعد خمسة عشر سنة متتالية من الفوائض المحققة على مستوى رصيد ميزان المدفوعات، شهد هذا الأخير خلال سنة 2014 حالة من العجز بلغت 5.81- مليار دولار، وهذا تحت أثر انخفاض سعر البرميل للنفط الذي وصل إلى عتبة 99.68 دولار والذي رافقه انخفاض قيمة الصادرات إلى حدود 60.13 مليار دولار (بنسبة 7.08% مقارنة بسنة 2013)، وتزامن معه ارتفاع قيمة الواردات إلى 59.67 مليار دولار (بنسبة 8.51% مقارنة بسنة 2013)، وأدى في النهاية إلى تراجع فائض الميزان التجاري إلى قيمة 0.46 مليار دولار، وإلى تسجيل عجز في رصيد حساب العمليات الجارية إلى حدود 9.28- مليار دولار.

إجمالاً لما ذكر بخصوص وضعية ميزان المدفوعات طيلة فترة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، يتضح أن قلة تنوع الصادرات من خارج قطاع المحروقات والوتيرة المتزايدة في قيمة الواردات من السلع والخدمات شكلت أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات الجزائري، فخلال ما دونهته الفترة 2001-2014، مثلت صادرات قطاع المحروقات ما يعادل 98% من إجمالي الصادرات من السلع، وفي ذات الوقت سمحت الوتيرة المتزايدة لإجمالي الواردات التي بدأت من سنة 2004، مع تسارع حاد انطلاقاً من سنة 2008، إلى رفع مستوى الواردات إلى عتبة 59.67 مليار دولار، وهو ما يتجاوز ستة أضعاف مستواها في سنة 2001 (9.48 مليار دولار).

➤ المرحلة الانتقالية 2015-2019: عرف رصيد ميزان المدفوعات على مستوى هذه المرحلة عجوزات متواصلة تباينت حدتها بالتزامن مع التغيرات الحاصلة على مستوى أسعار النفط في السوق الدولية.

ففي سنة 2015 وفي ظل الانخفاض الحاد لسعر النفط لذات السنة الذي وصل إلى حدود 52.79 دولار للبرميل تراجعت قيمة الصادرات بشكل حاد مقارنة بتلك المسجلة سنة 2014، بنسبة 42.51%، ومع انخفاض قيمة الواردات بنسبة 11.76% سجل رصيد الميزان التجاري عجز بقيمة 18.08- مليار دولار وهو أول عجز يشهده بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية، وعلى خلفية التدهور الكبير في الميزان التجاري سجل رصيد حساب العمليات الجارية عجزه الثاني على التوالي بقيمة 27.29- مليار دولار، أما رصيد حساب رأس المال سجل هو الآخر عجز بقيمة 0.25- مليار دولار، وعليه فجميع ما ذكر من المعطيات يمكن اعتمادها مبرراً في تسجيل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال هذه السنة عجزاً بقيمة 27.54- مليار دولار.

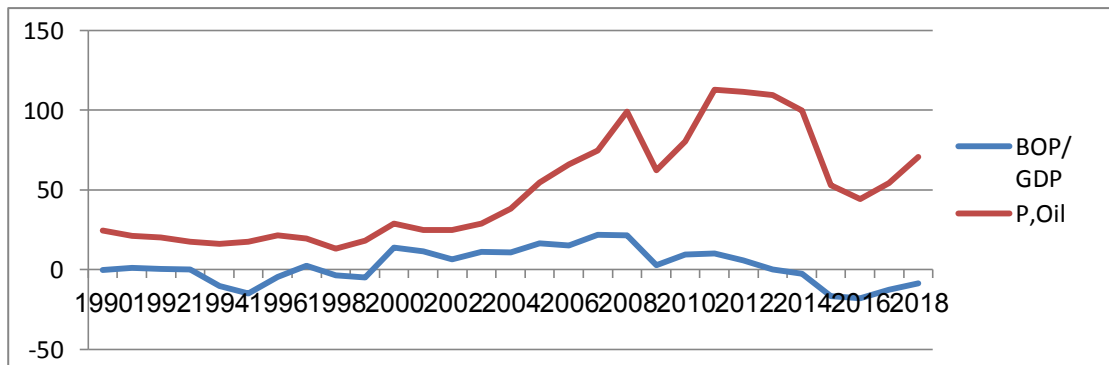
أدى الانخفاض المتواصل والحاد لأسعار النفط الذي وصل إلى عتبة 44.28 دولار للبرميل سنة 2016 إلى تسجيل نفس ملاح الوضعية الخارجية لسنة 2015 ولكن بأكثر حدة، فقد تراجعت قيمة الصادرات بنسبة 15.22% وارتفعت نسبة العجز في الميزان التجاري بـ 11.34% ونسبة العجز في حساب العمليات الجارية بـ 7.07%، وهو ما أضفى في النهاية بتسجيل عجز في ميزان المدفوعات بقيمة 29.03- مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع في قيمة العجز قدرت بـ 5.41%.

مع الانتعاش النسبي لأسعار النفط لسنة 2017 والتي وصلت إلى حدود 54.12 دولار للبرميل شهدت مؤشرات الوضعية الخارجية للجزائر تحسن نسبي مقارنة بالسنة السابقة، ولكن تبقى أغلبها في حالة العجز، فقد تقلص عجز

الميزان التجاري إلى 14.41- مليار دولار كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات إلى 34.57 مليار دولار وإلى التراجع الطفيف في قيمة الواردات إلى 48.98 مليار دولار، مصحوباً معه تقليص عجز رصيد حساب العمليات الجارية إلى قيمة 22.06- مليار دولار والذي يعكس وجود فائض في إجمالي النفقات الداخلية مقارنة بإجمالي الدخل الوطني وعدم كفاية الادخار مقارنة بالاستثمار، إذاً فجميع هذه المعطيات التي ذكرت ومع انخفاض الفائض المحقق في حساب رأس المال إلى قيمة 0.30 مليار دولار بسبب "التراجع الحاد في تدفقات الديون الخارجية لسنة 2017 من جهة وبالتراجع في تدفقات الاستثمار المباشر من جهة أخرى"،¹ سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجز بقيمة 21.76- مليار دولار. سمح الارتفاع المتواصل لسعر البرميل من النفط سنة 2018 والذي وصل إلى حدود 70.75 دولار من مواصلة تقليص العجز في جميع مؤشرات الوضعية الخارجية، فقد تقلص عجز الميزان التجاري إلى 7.46- مليار دولار كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات إلى عتبة 41.11 مليار دولار وإلى الانخفاض الجذو الضعيف في قيمة الواردات إلى قيمة 48.557 مليار دولار، وتقليص عجز حساب العمليات الجارية إلى حدود 16.70- مليار دولار، أما حساب رأس المال فقد واصل في تسجيل ارتفاع الفائض، حيث بلغ قيمة 0.88 مليار دولار بعد ما سجل في السنة السابقة فائض بقيمة 0.30 مليار دولار، وإجمالاً لما ذكر فقد سجل رصيد ميزان المدفوعات عجز بقيمة 15.82- مليار دولار.

كخلاصة لما طرح حول تشخيص وتحليل وضعية ميزان المدفوعات طيلة فترة الدراسة والممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018 يتبين أن وضعية تطور هذا الأخير وبما حققه من تسجيل فائض أو عجز إنما كان مرهون ومرتبط بتطور وضعية أسعار النفط سواء كان بالارتفاع أو الانخفاض، وهذا لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد وبشكل كبير على صادرات قطاع المحروقات، ويمكن أن نوضح ذلك بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم 03-11: تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر للفترة 1990-2018



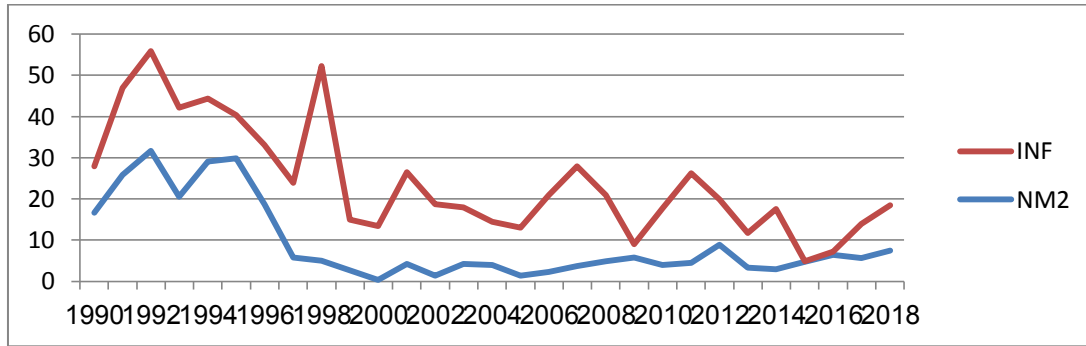
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجدول رقم 03-07 والملحق رقم 04.

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص: 45.

3. التحليل الاقتصادي لعلاقة العرض النقدي بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر

سيتم فيما يلي وعلى الترتيب تحديد العلاقة القائمة بين العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي (التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة وميزان المدفوعات) من الجانب الاقتصادي كما يلي:

الشكل رقم 12-03: تطور علاقة العرض النقدي بالتضخم في الجزائر للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجداول رقم (03-03، 21-03).

1.3. تحليل علاقة العرض النقدي بمعدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2018

وفق النظرية الاقتصادية اتفقت مدارس الفكر الاقتصادي في تحليلاتها للعلاقة بين العرض النقدي والتضخم إلى وجود علاقة تناسبية طردية بين المتغيرين وبشكل خاص في ظل جمود الجهاز الإنتاجي، أي أن الزيادة في حجم العرض النقدي سوف تؤدي إلى ارتفاع مقابل في المستوى العام للأسعار، ومن ثم حدوث التضخم، فمن خلال الشكل رقم 12-03 السابق يتضح أن الاتجاه العام لمعدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة بشكل عام يتخذ نفس الاتجاه العام لمعدلات العرض النقدي، وهو ما يوحي إلى أن التضخم في الجزائر ظاهرة نقدية، ومن أجل التأكد من صحة هذه النتيجة في أن النمو الإيجابي في العرض النقدي سبباً في حدوث التضخم في الجزائر سنعتمد على مؤشر معامل الاستقرار النقدي والذي يمثل نسبة التغير في نمو العرض النقدي إلى التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي ($\Delta M2 / \Delta GDP$)، "فحسب فريدمان إذا تجاوز معامل الاستقرار النقدي قيمة الواحد صحيح فإن الاقتصاد يعرف حالة من التضخم، أما إذا كان معامل الاستقرار النقدي أقل من قيمة الواحد صحيح فالاقتصاد يعرف حالة انكماش، وفي حين ما استقر معامل الاستقرار النقدي عند قيمة الواحد صحيح فالاقتصاد في هذه الحالة يعرف حالة من الاستقرار النقدي"،¹ وهو ما لم يحصل على مستوى الاقتصاد الجزائري فخلال فترة الدراسة تجاوز معدل نمو العرض النقدي نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يشهد نسبة عالية من السيولة الزائدة عن الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الأمر الذي ساعد على ظهور وارتفاع ضغوطات تضخمية. والجدول الموالي يوضح علاقة العرض النقدي ومعدلات التضخم من خلال مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة 1990-2018.

¹ بتصرف: أسماء مخاليف، مرجع سابق، ص: 174.

الفصل الثالث..... الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل

الجدول رقم 03-26: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة 1990-2018

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
$\Delta M2/\Delta GDP$	14.14	-17.56	13.46	-10.30	-17.01	2.77	3.52	16.53	9.26	3.86
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
$\Delta M2/\Delta GDP$	3.41	7.41	3.08	1.90	2.43	1.98	11.04	7.17	6.80	1.96
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
$\Delta M2/\Delta GDP$	3.77	7.48	3.24	3.04	3.86	0.03	0.25	4.93	3.70	

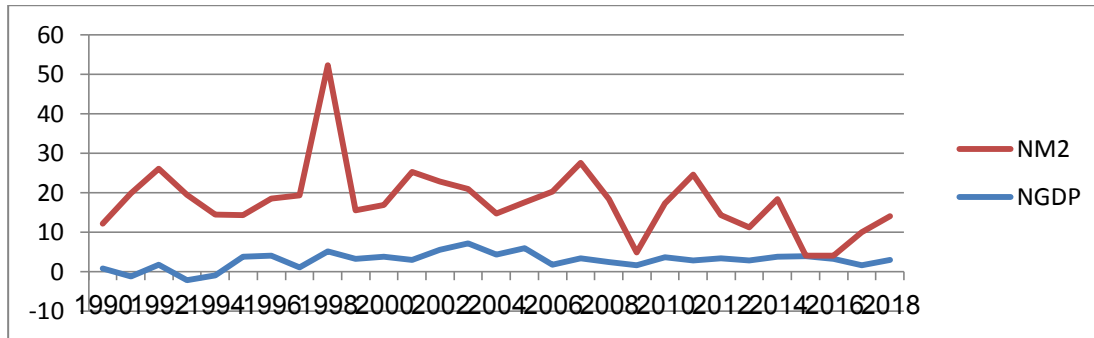
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجدولين رقم (04-03) ورقم (08-03).

من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه يتبين أن معامل الاستقرار النقدي في الجزائر وعلى مدار تسعة وعشرون (29) سنة تجاوز قيمة الواحد صحيح باستثناء سنتي 2015 و2016، ما يُشير إلى الدور الذي تمارسه الزيادة في كمية العرض النقدي عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تغذية الضغوط التضخمية.

2.3. تحليل علاقة العرض النقدي بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018

يُبين الجانب النظري من الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية تربط بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تأثيره المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية الوطنية، وباعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات للدلالة على النمو الاقتصادي، فقد تم أخذ معدلات نموه من أجل استظهار العلاقة القائمة بينه وبين العرض النقدي في الجزائر.

الشكل رقم 03-13: تطور علاقة العرض النقدي بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجداول رقم (03-03، 07-03).

فمن خلال الجدول رقم 03-03 ورقم 07-03 والشكل رقم 03-13 السابق يتضح مواصلة معدلات النمو الإيجابية لكل من معدلات نمو العرض النقدي والنمو الاقتصادي بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال طول فترة الدراسة باستثناء السنوات 1991 و1993 و1994 التي سجلت معدلات نمو اقتصادي سالبة (1.2%-) و(2.1%-) و(0.9%-) على الترتيب، ويفسر هذا بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط إلى حدود 21.04 دولار سنة 1991 وإلى 17.50 دولار سنة 1993 وإلى 16.19 دولار سنة 1994، وما رافقه من تراجع قيمة الموجودات الخارجية إلى عتبة 19.61 مليار دولار سنة 1993 مقابل 22.64 مليار دولار سنة 1992 وما ترتب عليها من رصد أثر سلبي على نمو

العرض النقدي الذي انخفض بنسبة 21.62% سنة 1993 من دون أن يساهم في رفع وتيرة النمو الاقتصادي بل سجل هذا الأخير معدلاً سالباً كما ذكرنا سابقاً.

وبشكل عام، فإن عقد التسعينات عرفت فيه معدلات نمو العرض النقدي تطوراً واضحاً وبشكل تجاوزت فيه معدلات النمو الاقتصادي، فرغم هذا التطور الملحوظ في العرض النقدي إلا أنه لم يسجل في أغلب سنوات تطوره علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي، ونشير في هذا الصدد إلى أن ما اعتمدته الحكومة الجزائرية في انتهاز أسلوب التمويل بالعجز (وهو ما يؤثر على مواصلة الإنتاج النقدي) ومع الوضع الأمني والاقتصادي المتدهور خلال ذات الفترة قد أفرز وضعاً اقتصادياً غير مستقر بين حجم العرض النقدي ومعدلات النمو الاقتصادي.

أما خلال الفترة 2000-2018 فيتبين كذلك أن كل زيادة في معدلات نمو العرض النقدي ليس بالضرورة أن تقابلها زيادة مناظرة في معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما أوضحتها السنوات التالية: 2001-2006-2011-2017، أما السنوات 2000-2005-2007-2010-2014-2018 فأظهرت أن كل زيادة في معدلات نمو العرض النقدي تقابلها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وفي المقابل بيّنت السنوات 2004-2008-2009-2013 أن كل انخفاض في معدلات نمو العرض النقدي يقابله انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

بناءً على التحليل السابق يتبين أن بيئة الاقتصاد الجزائري طيلة فترة الدراسة تتميز بعدم وجود استقرار نقدي، ويمكن تدعيم هذه النتيجة من خلال الاستعانة بمؤشر سيولة الاقتصاد والذي يمثل نسبة الالتزامات السائلة إلى القيمة الجارية للنواتج المحلي الإجمالي ($M2/GDP$)، فمن خلال الجدول رقم 27-03 الموالي يتضح أن مؤشر سيولة الاقتصاد الجزائري على مدار فترة الدراسة تميّز بالارتفاع وتجاوز في المتوسط عتبة 115%، وهذا الارتفاع في مؤشر سيولة الاقتصاد يؤثر على الاستعمال المفرط للنقد في العمليات الاقتصادية (الإصدار النقدي وشروط تمويل برامج الانعاش الاقتصادي التي تتطلب أموالاً ضخمة تبرر هذا الارتفاع في مؤشر السيولة)، ولكن هذا الاستعمال المفرط للنقد لم يساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي تتجاوز عتبة 5% أو 6% كما كان مخطط أو مستهدف خاصة خلال الفترة 2001-2014، أي في ظل ظروف ارتفاع أسعار النفط والاستقرار الأمني في البلاد.

كما ننوه أيضاً بشأن غياب استقرار العلاقة الإيجابية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر إلى أن ظاهرة الاكتناز لدى الأفراد وتسرب الأموال إلى السوق الموازية وعدم تداولها في السوق الرسمية قد ساهمت بالفعل في غياب هذا الاستقرار، ويمكن أن نستدل على هذه الظاهرة - ظاهرة الاكتناز - من خلال تتبع سرعة دوران النقد ($GDP/M2$) والتي تظهر من خلال الجدول رقم 27-03 الموالي أنها نسبة ضعيفة ومنخفضة خُيِّمت على طول فترة الدراسة حيث بلغت نسبة 1.95 كمتوسط لهذه الفترة.

الجدول رقم 03-27: تطور سيولة الاقتصاد وسرعة دوران النقود في الجزائر للفترة 1990-2018

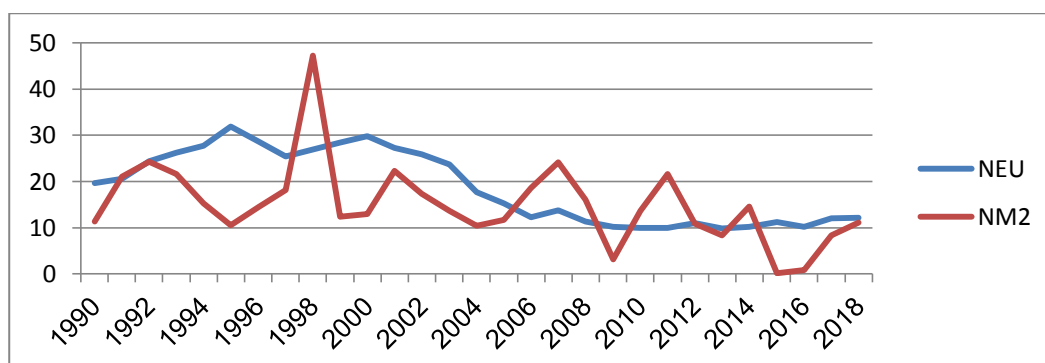
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
(%) M2/GDP	12.25	15.01	18.31	22.75	26.47	28.19	30.99	36.23	50.75	55.26
GDP/M2	8.17	6.66	5.46	4.40	3.77	3.55	3.23	2.76	1.97	1.81
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
(%) M2/GDP	60.16	71.43	79.33	84.16	89.12	93.98	109.62	131.68	149.28	151.58
GDP/M2	1.66	1.40	1.27	1.19	1.13	1.06	0.91	0.76	0.67	0.66
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
(%) M2/GDP	166.32	196.62	211	222.59	245.81	237.20	231.49	246.71	266.12	
GDP/M2	0.60	0.51	0.47	0.45	0.41	0.42	0.43	0.40	0.38	

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجدول رقم (03-03) ورقم (07-03).

3.3. تحليل علاقة العرض النقدي بمعدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2018

حسب الدراسة النظرية فإن العرض النقدي تربطه علاقة عكسية مع البطالة، فالزيادة في العرض النقدي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يدفع بالمستثمرين إلى زيادة استثماراتهم مصحوبةً هذه الأخيرة معها زيادة الطلب على اليد العاملة ويجعل معدلات البطالة تنخفض، ويحدث العكس تماماً في حالة انخفاض العرض النقدي.

الشكل رقم 03-14: تطور علاقة العرض النقدي بالبطالة في الجزائر للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجداول رقم (03-03، 22-03).

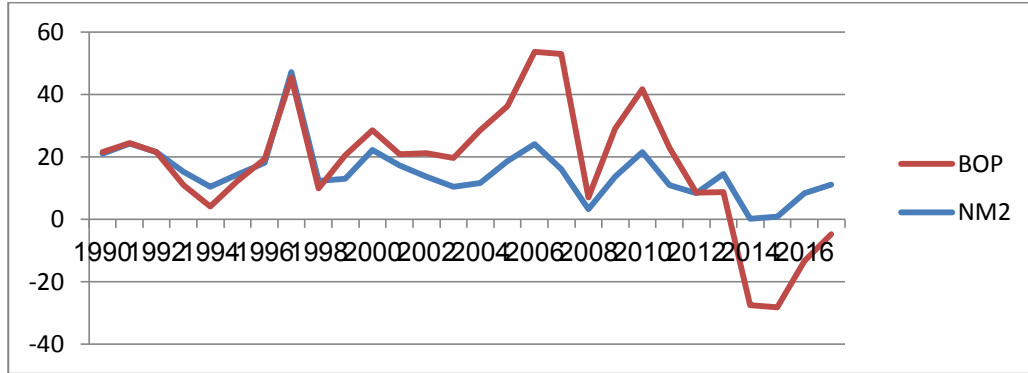
ويتضح من الشكل رقم 03-14 السابق وجود علاقة عكسية بين معدلات نمو العرض النقدي ومعدلات البطالة في أغلب السنوات التي تتخللها فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018. فخلال أغلب سنوات فترة التسعينات وبشكل خاص السنوات 1993، 1994، 1995، 1999 نلاحظ التراجع التدريجي لمعدلات ارتفاع العرض النقدي يقابله ارتفاع معدلات البطالة، أما بقية السنوات وخاصةً سنتي 1996 و1997 فنلاحظ النمو التدريجي في معدلات العرض النقدي يقابله انخفاض في معدلات البطالة، وبالتالي يمكن القول أن فترة التسعينات توضح لنا العلاقة العكسية بين متغيرة معدلات نمو العرض النقدي ومتغيرة معدلات البطالة، وفي هذا الصدد نشير إلى أن ارتفاع معدلات البطالة خلال فترة التسعينات لا يفسره فقط تراجع معدلات نمو العرض النقدي الذي تقلص بفعل صرامة الشروط المطبقة من قبل الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بل كذلك إلى جملة من الاعتبارات نذكر منها:

- الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر مع نهاية عقد الثمانيات بسبب انخفاض سعر النفط في السوق الدولية، وسوء الأوضاع الأمنية في عقد التسعينات كانت سبباً في عدم توفر الجو المناسب لتطبيق سياسة تنموية تساهم في خلق مناصب عمل وتمتص جزء من معدلات البطالة والتخفيف من حدتها.
 - عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض الدينار سنة 1994 مثلاً وسنة 1995 أدى إلى غلق هذه المؤسسات أو خوصصتها ونتج عنه تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدلات البطالة.
 - الزيادة السكانية كذلك تعد سبباً آخر في ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر.
- أما خلال فترة الألفية الثانية فنلاحظ أيضاً وجود علاقة عكسية بين معدلات نمو العرض النقدي ومعدلات البطالة، فالسنوات 2001، 2005، 2006، 2010، 2011، 2014 بينت أن الارتفاع في معدلات نمو العرض النقدي يقابله انخفاض في معدلات البطالة، وهنا يمكن أن نفسر أن الارتفاع الذي شهده سعر البرميل من النفط في السوق الدولية كان سبباً في زيادة العرض النقدي من خلال تنقيط ما يقابل من عملة الإيرادات النفطية إلى عملة محلية ومن ثم إتباع سياسة نقدية توسعية تُرجمت في زيادة القروض الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية تحت إطار تنفيذ مشروع برامج الإنعاش الاقتصادي وهو ما ترتب عنها خلق مناصب عمل وامتصاص معدلات البطالة إلى الانخفاض، أما السنوات التي بينت الحالة المعاكسة، أي انخفاض معدلات نمو العرض النقدي يقابله ارتفاع في معدلات البطالة فهي سنة 2012، 2015 نظير مخلفات انخفاض أسعار النفط بشكل خاص.

4.3. تحليل علاقة العرض النقدي بميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2018

بالرجوع إلى الجانب النظري، ينظر النقديون إلى أن العلاقة بين العرض النقدي ورصيد ميزان المدفوعات هي علاقة عكسية، ويفسرون ذلك على أن الزيادة في العرض النقدي سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وباعتبار أن أسعار الفائدة تربطها علاقة عكسية مع الاستثمار فإن الانخفاض في الأول سيؤدي إلى زيادة في الثاني وهذه الزيادة في الاستثمار سوف تؤدي في المقابل إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وذلك سوف يقود إلى حالة عجز في الميزان التجاري، هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد أشارت ذات الجهة إلى أن الزيادة في العرض النقدي بمعدل يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف تؤدي إلى اتساع فجوة الطلب المسببة للتضخم فيرتفع المستوى العام للأسعار في الدولة وأن هذا الارتفاع سوف يقود إلى حالة عجز في رصيد الميزان التجاري عبر قناة زيادة حجم الواردات، وهذا كون أن أسعار السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية أرخص نسبياً من أسعار السلع في الأسواق المحلية، إضافة إلى ذلك وفي ظل توفر ذات الظروف سوف يحدث عجز في حساب رأس المال، وفُسّر ذلك على أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية منخفضة وهو ما سيؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال من الدولة المحلية إلى الخارج نظراً لأن العائد على استثمارات رأس المال الدولي أصبح غير مربح مقارنة مع العالم الخارجي.

الشكل رقم 03-15: تطور علاقة العرض النقدي برصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على معطيات الجداول رقم (03-03، 25-03).

من خلال ذات الشكل رقم 03-15 السابق يتضح أن علاقة العرض النقدي برصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال معظم سنوات فترة الدراسة هي علاقة تناسبية طردية، فعند تحقيق زيادة في معدل نمو العرض النقدي مقارنة بالسنة السابقة تم ملاحظة تحقيق فائض في رصيد ميزان المدفوعات وبانخفاض معدل نمو العرض النقدي كذلك مقارنة بالسنة السابقة تم رصد في المقابل حالة عجز في رصيد ميزان المدفوعات، باستثناء سبع سنوات (1996، 1998، 2002، 2004، 2008، 2009، 2012، 2013، 2014، 2017، 2018) التي تميّزت برصد علاقة عكسية بين العرض النقدي ورصيد ميزان المدفوعات، وتفسر طبيعة العلاقة القائمة بين هذين المتغيرين إلى طبيعة الاقتصاد بالدرجة الأولى فالإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في تمويل اقتصاده على عائدات صادرات النفط، فبتحسن أو تدهور وضعية أسعار النفط في السوق الدولية ستتحسن أو تتدهور وضعية الصادرات خاصة منها النفطية مصحوبة معها في المقابل تحسن أو تدهور وضعية الميزان التجاري ومن ثمّ وضعية رصيد ميزان المدفوعات وهذا ما تم ملاحظته عند تحليل وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2018، وبالتالي ومن خلال التحليل السابق يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن العرض النقدي في الجزائر لا يزال يحدده تطور عائدات النقد الأجنبي من تصدير النفط وأن رصيد ميزان المدفوعات وما يحققه من فائض أو عجز مرتبط في تكوينه الوضع النفطي في السوق الدولية، وبالتالي فالعلاقة القائمة بين العرض النقدي ورصيد ميزان المدفوعات لذات البلد هي رهن الظروف المرافقة لوضعية أسعار النفط في السوق النفط الدولية.

كمحصلة لما طرح حول تشخيص وتحليل تطور علاقة العرض النقدي بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي المتمثلة في مستويات النمو التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة ورصيد ميزان المدفوعات يمكن إعطاء ملخص عام حول تلك العلاقة تبعاً لارتفاع أسعار النفط في الجزائر وفق الشكل التالي:

المبحث الثالث: النماذج والمقاربات القياسية المعتمدة في الدراسة

بمرتجى التحديد الدقيق لمدى استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات القياسية مما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة، ومما أعتمد عليها نذكر:

أولاً: اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية

من الناحية النظرية، تأخذ السلسلة الزمنية صفة الاستقرارية إذا كانت معطياتها تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن، أي أن السلسلة الزمنية لا تحوي على اتجاه عام لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما إذا تحقق ما دون ذلك فإن السلسلة الزمنية في هذه الحالة تأخذ صفة عدم الاستقرارية، بمعنى أن معطيات السلسلة الزمنية تتغير باستمرار مع الزمن سواء نحو الزيادة أو النقصان.¹

وكأكثر تفصيل يمكن القول على أن سلسلة زمنية ما، ولتكن مثلاً Y_t تتصف بالاستقرارية إذا كان وسطها الحسابي مع تبايناتها وتبايناتها المشتركة كلها مستقلة عن الزمن، أي:²

$$E(Y_t) = u \dots \dots \dots (48 - 03)$$

$$Var(Y_t) = \sigma^2 \dots \dots \dots (49 - 03)$$

$$COV(Y_t, Y_{t+k}) = COV(Y_{t+a}, Y_{t+k+a}) = \gamma(k) \dots \dots \dots (50 - 03)$$

أما من الناحية العملية، فإن تحديد صفة الاستقرارية للسلسلة الزمنية من عدمها، يتم من خلال الخطوات التالية:

1. التحليل البياني

تتمثل هذه الخطوة في رسم السلسلة الزمنية محل الدراسة بدلالة الزمن، فمن خلال تمثيلها البياني الناتج عن هذه العملية يمكن الخروج بفكرة مبدئية حول الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية، فإذا كان هذا المنحنى البياني يتخذ اتجاهًا عامًا نحو الأعلى أو نحو الأسفل فهذا يعني أن متوسطها الحسابي يتغير مع الزمن، وبالتالي فالسلسلة محل الدراسة غير مستقرة.

2. دراسة دالة الارتباط الذاتي

تدعيمًا لما يتم ملاحظته من الخطوة السابقة – التمثيل البياني للسلسلة الزمنية- تعطي دراسة دالة الارتباط الذاتي من خلال رسم تمثيلها البياني (correlogram) أولاً ثم إجراء اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملاتها ثانياً فكرة عن مدى استقرارية السلسلة الزمنية.

ولكن بدايةً، لابد أن نشير إلى أن دالة الارتباط الذاتي تهتم بدراسة الارتباطات الموجودة بين المشاهدات لفترات مختلفة للسلسلة ذاتها، حيث تمثل معاملات دالة الارتباط الذاتي $\hat{P}(K)$ عند الفجوة K بالعلاقة التالية:³

¹ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار الجامد، ط 01، 2011، ص: 200.

² John D. Leverdis, *Time Series Econometrics (Learning through Replication)*, Springer Nature Switzerland AG, Switzerland, 2018, P: 82.

³ Gusti Ngurah Agung, *Time Series Data Analysis Using Eviews*, John Wiley & Son, Asia, 2009, P: 17.

$$\hat{P}(K) = \frac{\hat{Y}_k}{\hat{Y}_0} \dots \dots \dots (51 - 03)$$

حيث:

$$\hat{Y}_k = \sum \frac{(Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y}_{t-k})}{T} \dots \dots \dots (52 - 03)$$

$$\hat{Y} = \sum \frac{(Y_t - \bar{Y})^2}{T} \dots \dots \dots (53 - 03)$$

حيث يمثل: T حجم العينة.

تتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي $\hat{P}(K)$ بين (-1) و(+1)، فإذا كان $\hat{P}(K)$ يساوي الصفر أو قريب منه لأي فجوة زمنية أكبر من الصفر فإن السلسلة الزمنية محل الدراسة مستقرة، أما إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة فإن الخطوة الموالية تتم بمحاولة تفريقها (أخذ الفروقات).¹

أيضا يسمح من خلال التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية من ترك انطباع أولي على مدى استقرارية السلسلة، فإذا كان شكل قيم معاملات الارتباط يتجاوز أغلبه أو كله حدود الثقة، أو أن هذا الشكل لمعاملات الارتباط ينطلق من قيمة مرتفعة (خارج مجال الثقة)* ثم تتناقص ببطيء متجهًا نحو الصفر، فإن في هذه الحالة تكون السلسلة محل الدراسة غير مستقرة ومن ثم لابد من إجراء تحويلات على قيمها الأصلية وذلك بأخذ الفروق عليها حتى نصل إلى سلسلة مستقرة.

وما يؤكد الملاحظة المستنتجة من رسم التمثيل البياني لمعاملات دالة الارتباط الذاتي هو التطرق لاختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي مجمعة، وذلك باستخدام إحصائية Q التي اقترحها Box و Pierce سنة 1970 أو التي اقترحها كل من Box و Ljung والمعرفتان على الترتيب بالعلاقيتين التاليتين:²

$$Q_1 = T \sum_{K=1}^K \hat{P}_k^2 \dots \dots \dots (54 - 03)$$

$$Q_2 = T(T + 2) \sum_{K=1}^K \frac{\hat{P}_k^2}{T - K} \dots \dots \dots (55 - 03)$$

كلا الإحصائيتين Q_1 و Q_2 في ظل حجم العينة الكبيرة تتبعان توزيع كاي تربيع χ^2 وبدرجات حرية K وبنسب معنوية α ، ومع هذا يمكن استخدام إحصاءة Q_2 في حالة العينات الصغيرة كونها تعطي نتائج أفضل.

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص ص: 203-204.

* مجالات الثقة لمقدرات معاملات الارتباط عند مستوى معنوية $\alpha\%$ يعطى وفق العلاقة التالية:

$\text{prob}_k \left[\hat{P}_k - \hat{Z}_{\alpha/2} \left(\frac{1}{\sqrt{T}} \right) \leq P_k \leq \hat{P}_k + \hat{Z}_{\alpha/2} \left(\frac{1}{\sqrt{T}} \right) \right] = (1 - \alpha)$ ، حيث $\hat{Z}_{\alpha/2}$ تمثل القيمة الحرجة المستخرجة من جدول التوزيع الطبيعي، فإذا كانت القيمة الصفر تنتمي إلى مجال الثقة الموضحة في العبارة السابقة الذكر نقبل الفرضية الصفرية ($H_0: P_k = 0$)، والتي تنص على أن القيمة الحقيقية لمعامل الارتباط الذاتي من الدرجة K لا يختلف عن الصفر وذلك عند مستوى ثقة $(1 - \alpha)$ والعكس صحيح.

² Régis Bourbonnais, *Économétrie(Cours et exercices corrigés)*, 9^{ème} édition , Dunod, Paris, 2015, P: 243.

إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصاءة Q_1 أو Q_2 تزيد عن القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع χ^2 عند مستوى المعنوية المختار α ، فيتم في هذه الحالة رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن كل القيم الحقيقية لمعاملات الارتباط تساوي الصفر، وبالتالي فالسلسلة الزمنية محل الدراسة غير مستقرة، أما إذا تحقق العكس فالسلسلة الزمنية محل الدراسة تتصف بالاستقرارية، وهو ما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية.

3. اختبار جذر الوحدة

بالموازاة مع إجراء الاختبارين السابقين للسلسلة الزمنية (التحليل البياني ودراسة الارتباط الذاتي) فإن هذا الاختبار والمرتبط بالجذر الأحادي لا يسمح فقط بالكشف عن وجود صفة الاستقرارية للسلسلة محل الدراسة وإنما يسمح كذلك بتحديد نوع صفة الاستقرار في حالة وجودها (التمييز إذا كانت من نوع TS أو من نوع DS)، ومن ثم تحديد واستخدام الطريقة المثلى لجعل السلسلة الزمنية مستقرة.

فالسلسلة الزمنية غير المستقرة من النوع TS (Trend Stationary) يُرجع سبب عدم استقرارها إلى وجود اتجاه عام محدد لهذا يطلق عليها بالسلسلة التحديدية (deterministic)، حيث تأخذ الشكل الرياضي التالي:¹

$$Y_t = f_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (56 - 03)$$

حيث: f_t تمثل دالة كثير حدود مع الزمن (خطية أو غير خطية)، أما ε_t فتمثل تشويش أبيض (مسار مستقر).

إن أبسط تمثيل لهذا النوع من السلاسل الزمنية هي تلك التي تأخذ دالة كثير الحدود من الدرجة الأولى كما يلي:

$$Y_t = \alpha + \beta t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (57 - 03)$$

تكشف المعادلة الأخيرة (57-03) إلى أن السلسلة الزمنية تتصف بعدم الاستقرار لأن متوسطها $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن t ، ولجعلها تتصف بالاستقرارية نقوم أولاً بتقدير معلمي الانحدار α و β باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ، ثم طرح المقدار $(\hat{\alpha} - \hat{\beta}t)$ من قيمة في كل لحظة زمنية، أي:

$$Y_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta}t \dots \dots \dots (58 - 03)$$

يطلق على السلسلة الناتجة عن العملية الموضحة في المعادلة (58-03) بسلسلة بواقي المربعات الصغرى العادية ε_t وهي سلسلة زمنية مستقرة.

أما السلسلة الزمنية غير المستقرة من النوع DS (Differency Stationary) يُرجع سبب عدم استقرارها إلى وجود اتجاه عشوائي غير محدد لهذا يطلق عليها بالسلسلة العشوائية (Stochastic Trend)، حيث تأخذ الشكل الرياضي التالي:²

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (59 - 03)$$

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص: 206.

² Régis Bourbonnais, *Opcitt*, P P : 246-247.

ولتحويل السلسلة الزمنية Y_t من صفة عدم الاستقرار إلى صفة الاستقرار يتم استعمال طريقة الفروقات، أي إخضاع السلسلة الزمنية الأصلية إلى الفروقات من الدرجة الأولى d ، والتي يمكن أن تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$(1 - D)^d Y_t = \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (60 - 03)$$

حيث تمثل كل من: D معامل الفروقات، d درجة أو عدد مرات إجراء عملية الفروقات الأولى (يمكن أن نسميها كذلك بدرجة تكامل السلسلة الزمنية)، ε_t مسار أو سلسلة مستقرة، β حدث ثابت حقيقي.

من المعادلة (60-03) إذا كانت $d=1$ فإن السلسلة الزمنية Y_t في هذه الحالة تصبح مستقرة من الدرجة الأولى، حيث يرمز لها بالرمز ΔY_t ، أما عبارتها فسوف تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$Y_t - DY_t = \beta + \varepsilon_t \Leftrightarrow Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (61 - 03)$$

$$\Leftrightarrow \Delta Y_t = \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (62 - 03)$$

من المعادلة (62-03) وحسب قيمة β يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية ذات النوع DS كالآتي:

♦ فإذا كانت $\beta = 0$: يطلق على السلسلة الزمنية DS حينها على أنها سلسلة زمنية بدون مشتق، وسوف تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (63 - 03)$$

وبما أن ε_t هو تشويش عشوائي* فإن السلسلة DS تسمى السلسلة الزمنية العشوائية، ونشير إلى أن هذا النوع من السلاسل يستعمل بشكل خاص في تحليل كفاءة الأسواق المالية.

ولجعل هذه السلسلة الزمنية العشوائية تتصف بالاستقرارية يطبق عليها طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \Leftrightarrow (1 - D)Y_t = \varepsilon_t \dots \dots \dots (64 - 03)$$

♦ أما إذا كانت $\beta \neq 0$: يطلق على السلسلة الزمنية DS حينها على أنها سلسلة زمنية مع مشتق، وسوف تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (65 - 03)$$

ولتحقيق صفة الاستقرار لهذه السلسلة الزمنية يتم إخضاعها إلى الفروقات من الدرجة الأولى وفق التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \Leftrightarrow (1 - D)Y_t = \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (66 - 03)$$

* سلسلة زمنية ذات تشويش عشوائي هي حالة خاصة من حالات عدم الاستقرار تبينه ثابت ومتوسطه معدوم.

إجمالاً لما طرح، يمكن القول أن الطريقة المثلى لجعل السلسلة الزمنية من نوع TS مستقرة هي تقدير انحدار على الزمن وفق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ، في حين تعد طريقة الفروقات المتتابة أفضل طريقة لمعالجة السلاسل الزمنية من نوع DS .

نظراً لتعدد الاختبارات الإحصائية* التي تبحث في موضوع جذر الوحدة للمتغيرات المدروسة سوف تكتفي هذه الدراسة بالتعرض والاستعانة باختبار ديكي فولر المطور (*Test Dickey Fuller Augmentés*) باعتباره الأكثر استعمالاً في الأبحاث العلمية والدراسات الأكاديمية نظراً لسهولة*.

نشير إلى أن اختبار ديكي فولر المطور ADF قد جاء على إثر القصور الذي ميّز اختباره البسيط DF (سنة 1976)، فهذا الأخير كان يستند على فرضية غياب الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، في حين أن الواقع العملي يُظهر في كثير من الأحيان أن الأخطاء مرتبطة فيما بينها، لهذا اقترح ديكي فولر سنة 1981 تطوير النماذج التي استند عليها اختبار DF وذلك بإضافة قيم مؤخرة للمتغيرة ΔX_t ، لتصبح النماذج المستعملة في اختبار ADF تأخذ الشكل الرياضي التالي:¹

النموذج الرابع: نموذج الانحدار الذاتي بدون حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (67 - 03)$$

النموذج الخامس: نموذج الانحدار الذاتي بوجود حد ثابت

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (68 - 03)$$

النموذج السادس: نموذج الانحدار الذاتي بوجود حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (69 - 03)$$

حيث: Δx_t : التغير في السلسلة الزمنية المراد دراستها، ϕ : معامل جذر الوحدة، ϕ_j : معامل قيم الفجوة الزمنية للسلسلة محل الدراسة، P : عدد التأخيرات الزمنية والتي يتم تحديدها استناداً على معياري إكايك (*Akaike information criterion*) وشوارتز (*Schwartz Bayesian criterion*)، ε_t : حد الخطأ (تشويش أبيض) متوسطه معدوم وتباينه δ^2 ثابت.

يستند اختبار ADF على اختبار فرضية العدم التي تنص بوجود جذر الوحدة، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية محل الدراسة غير مستقرة، أي:

$$H_0: \phi - 1 = 0 \dots \dots \dots (70 - 03)$$

* من أولى اختبارات جذر الوحدة نذكر اختبار ديكي فولر البسيط سنة 1976 (*Test Dickey Fuller*) للمزيد من الاطلاع بشأن هذا الاختبار يوصى بـ

– David A. Dickey, Wayne A. Fuller, « *Distributions of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root* », *Journal of the American Statistical Association*, Vol.74, N°366, 1979, PP: 427-431.

** إضافة إلى اختبار ديكي فولر المطور هناك عدة اختبارات أخرى لجذر الوحدة لاقتصاديين آخرين من أهمها اختبار فليبس بيرون (*Test Phillips-Perron*) وللمزيد من الاطلاع بشأن هذه الاختبار يوصى بـ

– Peter C.B. Phillips, Pierre Perron, « *Testing for a Unit Root in Time Series Regression* », *Biometrika*, Vol.75, N°02, 1988, PP: 335-346

¹ Dickey, D.A. and W.A. Fuller, "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root," *Econometrica*, 49, 1981, PP: 1057-1052.

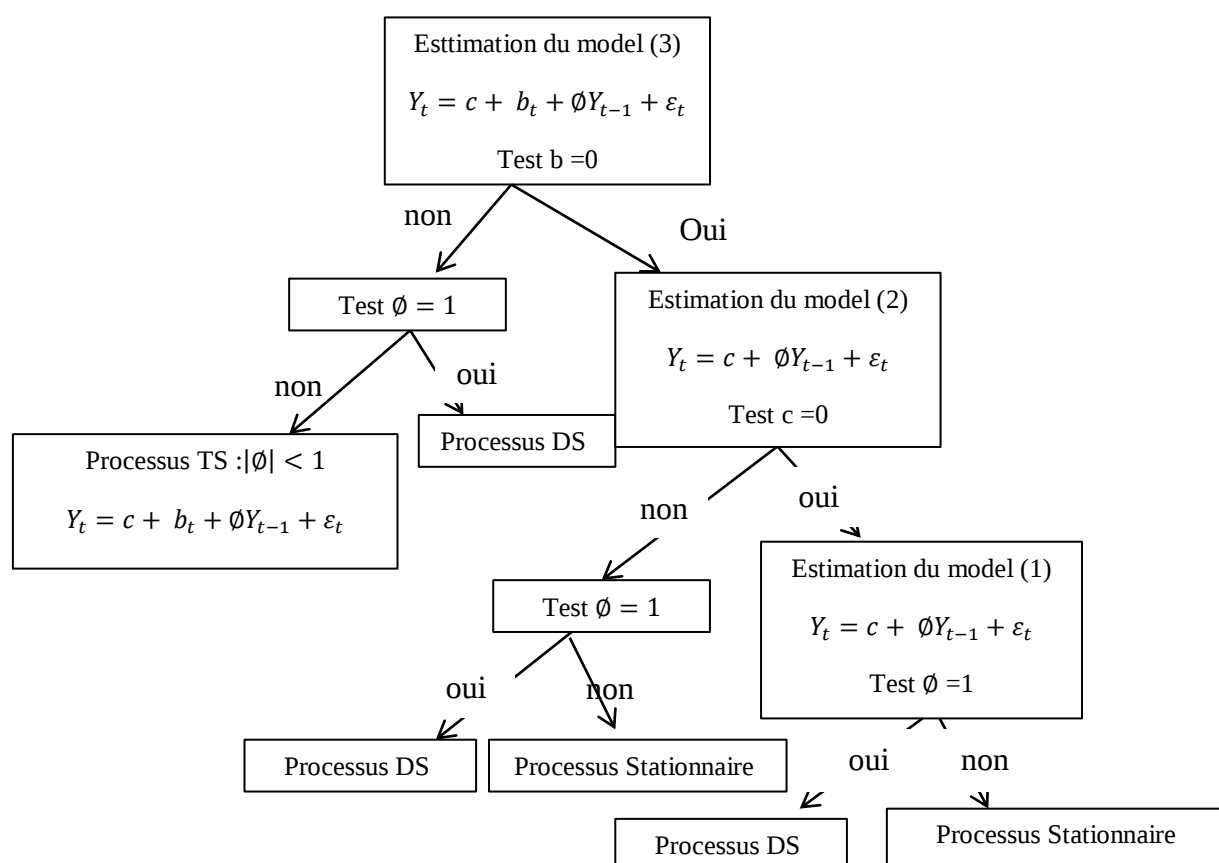
مقابل الفرضية البديلة التي تُقر بعدم وجود جذر الوحدة، وهو ما يعني أن ذات السلسلة الزمنية محل الدراسة تتصف بالاستقرارية، أي:

$$H1: \phi - 1 < 0 \dots \dots \dots (71 - 03)$$

ويختبر ADF الفرضية العدمية من خلال إجراء مقارنة بين القيمة الإحصائية t -statistics المقدرة للمعلمة ϕ مع القيم الجدولية لديكي فوار المطور، فإذا كانت القيمة المحسوبة (T_{cal}) أقل من القيمة الجدولية (T_{tab}) فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية بوجود جذر الوحدة، أي السلسلة الزمنية غير مستقرة، أما إذا تجاوزت القيمة الجدولية فهذا يعني قبول الفرضية البديلة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة على اثر غياب جذر الوحدة فيها. أما من حيث إستراتيجية هذا الاختبار فإنها تقوم على أساس اختبار أفضل نموذج من النماذج الثلاثة السالفة الذكر، حيث يتم البدء باختبار النموذج السادس (يتضمن ثابت واتجاه عام)، ويلاحظ إذا كان الاتجاه معنوي إحصائياً، أي ($Prop(Trend) < 0.05$)، فإذا لم يكن معنوياً يتم كخطوة ثانية اختبار النموذج الرابع (يتضمن ثابت فقط)، ونلاحظ إذا كان الثابت معنوي إحصائياً، أي ($Prop(c) < 0.05$)، فإذا كان غير ذلك يتم الولوج كآخر خطوة إلى اختبار النموذج الخامس (لا يتضمن لا ثابت ولا اتجاه عام).

ويمكن توضيح منهجية ديكي فولر في اختبار جذر الوحدة من خلال الشكل المبسط التالي:

الشكل رقم 17-03 : منهجية ديكي فولر في اختبار جذر الوحدة



Source : Régis Bourbonnais, *Économétrie(Cours et exercices corrigés)*, 9eme édition , Dunod, Paris, 2015, P: 251.

ثانياً: متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR

تعد نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR من الأدوات ذات الأهمية في العمل القياسي (التجريبي) في الاقتصاد الكلي والتمويل والمجالات ذات الصلة،¹ فهو نموذج على شكل معادلات آنية يتم تمييزه من خلال فرض قيود ودلالات مشتقة من النظرية الاقتصادية،² حيث يتخذ شكله الرياضي العام ذات الدرجة P كما يلي:

$$AY_t = \theta_0 + \theta_1 Y_{t-1} + \dots + \theta_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (72 - 03)$$

حيث: Y_t : يمثل (n*1) شعاع المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة.

ε_t : تمثل (n*1) شعاع الصدمات العشوائية الغير مرتبطة ذاتياً، أي أن: $E(\varepsilon_t) = 0$.

P : تمثل عدد الإبطالات في النموذج، وتمثل $\theta_0, \theta_1, \dots, \theta_p$ المعلومات الهيكلية للنموذج.

ويمكن تلخيص تقدير نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR في إتباع الخطوات التالية:

1. تقدير نماذج الانحدار الذاتي القانوني (المختزل) VAR

تتمثل الخطوة الأولى في بناء نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR بشكل أساسي في تقدير الشكل المختزل لنموذج VAR، والذي يقوم على نمذجة شعاع Y_t مكون من K متغيرة مرتبطة خطياً بالماضي.

ويمكن كتابة الشكل الرياضي لنموذج الانحدار الذاتي ذو الدرجة P على النحو التالي:³

$$Y_t = c + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots \dots \dots A_k Y_{t-k} + \mu_t \dots \dots \dots (73 - 03)$$

حيث: Y_t : شعاع بعده $(k \times 1)$ ، A_k : مصفوفة المعالم ذو البعد $(k \times k)$ ، μ_t : شعاع التشويش الأبيض ذو البعد $(k \times 1)$ والذي يخضع للفرضيات الكلاسيكية التالية: $E(\mu_t \mu_t') = \Omega_\mu$ ، $E(\mu_t) = 0$ ، $E(\mu_t \mu_{t-1}') = 0$ حيث Ω_μ : مصفوفة التباينات المشتركة غير المعروفة وذات البعد $(k \times k)$.

وباعتبار أن نموذج الانحدار الذاتي VAR يمثل المدخل الأساسي في نمذجة وتتبع أثر الصدمات العشوائية على المتغيرات الدخيلة في النموذج الهيكلي SVAR، وذلك انطلاقاً من البواقي المختزلة، لابد أن يكون مساره - مسار النموذج VAR - يحقق شروط الاستقرار.

باستعمال معامل الإبطاء (P) يمكن كتابة النموذج $VAR(P)$ الموضحة في المعادلة (82 - 03) كما يلي:⁴

$$Y_t = c + \phi_1 P Y_t + \phi_2 P^2 Y_t + \dots \phi_p P^p Y_t + \mu_t \dots \dots \dots (74 - 03)$$

$$Y_t - \phi_1 P Y_t - \phi_2 P^2 Y_t - \dots \phi_p P^p Y_t = c + \mu_t \dots \dots \dots (75 - 03)$$

¹ محمد قادري - شروق حدوش، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات سعر النفط (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1985 - 2015 باستخدام نموذج SVAR)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2018، ص: 125.

² - Rafael Ravník, Ivan Zilic, "The Use Of Svar Analysis In Determining The Effects Of Fiscal Shocks In Croatia", 16 November 2010, PP : 29-30.

³ ADOFU Ilemona - SALAMI Abdulganiyu, "Effects of Monetary Policy Shocks in Nigeria: Evidence from Structural VAR Modeling", Lafia Journal of Economics and Management Sciences Vol.2 No.1, June 2017, PP: 09-10.

⁴ Régis Bourbonnais, *Opct*, 2015, P: 277.

$$(I_n - \phi_1 P - \phi_2 P^2 - \dots - \phi_p P^p) Y_t = c + \mu_t \dots \dots \dots (76 - 03)$$

$$\phi(P) Y_t = c + \mu_t \dots \dots \dots (77 - 03)$$

حيث تمثل: $\phi(P)$: كثير حدود مصفوفاتي تابع لمعامل التأخير (P) .

إن شرط استقرارية النموذج $VAR(P)$ الموضح وفق المعادلة $(77 - 03)$ هو أن تكون جميع قيم Z تحقق المساواة التالية:

$$Det = (I_n - \phi_1 z - \phi_2 z^2 - \dots - \phi_p z^p) = 0 \dots \dots \dots (78 - 03)$$

وهو ما يعني أن جذور كثير الحدود $\phi(z)$ لابد أن تكون محددة داخل الدائرة الأحادية بالقيمة المطلقة.

2. تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي

يُنظر إلى نماذج الانحدار الذاتي VAR على أنها نظام معادلاتي يتم من خلاله معالجة المتغيرات الاقتصادية بشكل متناظر، بحيث يتم تفسير كل متغيرة من النظام بناءً على قيمها السابقة والقيم السابقة لبقية المتغيرات، غير أن افتقادها إلى مضمون اقتصادي واضح كان أحد أهم الانتقادات التي وُجّهت لهذه النماذج،¹ وهو ما يعني ليس هناك أي تقييد على معلمات النموذج فكل متغيرة فيه تسبب في الأخرى.

استجابةً لهذا الانتقاد وغيره* طور كل من $Blanchard \& Watson$ (1984) و $Bernanke$ (1986) منهج يعرف بمسمى أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية $SVAR$ أين أصبح بالإمكان دمج الهيكل الاقتصادي في نمذجة وتفسير نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR .

تكتب الصيغة الرياضية العامة لنماذج $SVAR$ على النحو الآتي:

لنفترض أن المتغيرين X_t و Y_t هما مكونتا النموذج $SVAR(1)$ الذي يأخذ الشكل المصفوفاتي التالي:²

$$\begin{bmatrix} 1 & b_{12} \\ b_{21} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_t \\ X_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{t-1} \\ X_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{Yt} \\ \varepsilon_{Xt} \end{bmatrix}$$

$$AY_t = \theta_0 + \theta_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (79 - 03)$$

حيث: $(\varepsilon_t \sim N(0; \Sigma))$ ، ε_t ، ε_{Yt} ، ε_{Xt} : الأخطاء الهيكلية، Σ : المصفوفة القطرية، مع عدم وجود ارتباط بين المتغيرات والأخطاء العشوائية أي: $cov(Y_t, \varepsilon_t) = 0; \text{ for all } i, j$ ، A : مصفوفة ذات أبعاد $(n \times n)$ وعناصر قطرها الرئيسي متساوية وتساوي العدد الواحد.

الانتقال من الشكل الهيكلي إلى الشكل المختزل يتم عن طريق ضرب المعادلة $(88 - 03)$ في A^{-1} كما يلي:

$$Y_t = A^{-1} \theta_0 + \theta_1 A^{-1} Y_{t-1} + A^{-1} \varepsilon_t \dots \dots \dots (80 - 03)$$

¹ Thomas F. COOLEY and Stephen F. Le ROY, *ATHEORETICAL MACROECONOMETRICS: A Critique*, Journal of Monetary Economics, Vol 16, 1985, PP: 283-308.

* من الانتقادات الأخرى نذكر استخدام اختبارات السببية الذي من خلاله يتم فقد درجات الحرية باستخدام متباينات عديدة، كذلك من خلال نتائج نماذج VAR المعلمات المقدرة يصعب ترجمتها وذلك لنقص الخلفية النظرية.

² إدريس عبدلي، فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر (دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1964-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس -بالمدينة، الجزائر، 2015-2016، ص: 152 - 153.

$$Y_t = \phi_0 + \phi_1 Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (81 - 03)$$

$$\text{حيث: } \phi_0 = A^{-1} \theta_0, \phi_1 = \theta_1 A^{-1}, \mu_t = A^{-1} \varepsilon_t$$

كما تمثل: μ_t الشكل المختزل للأخطاء العشوائية، تأخذ صورة توليفات خطية للأخطاء العشوائية الهيكلية ε_t .

ولتعميم العلاقة (81 - 03)، أي الشكل المختزل لنموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR ذو درجة إبطاء P يمكن كتابته على النحو التالي:¹

$$Y_t = \phi_0 + \sum_{i=1}^P \phi_i Y_{t-i} + \mu_t \dots \dots \dots (82 - 03)$$

$$\text{حيث: } Y_t = A^{-1} \theta_0 + \sum_{i=1}^P A^{-1} B Y_{t-i} + A^{-1} \varepsilon_t$$

$$\phi_0 = A^{-1} \theta_0, \phi_i = A^{-1} B, \mu_t = A^{-1} \varepsilon_t.$$

في نموذج $SVAR$ ، يعتمد كل شيء على العلاقة $^* (\mu_t = A^{-1} \varepsilon_t)$ ، وبما أن المصفوفة المربعة والمتماثلة هي A تتكون من القيمة (1) في القطر ومن القيمة (0) في بقية قيم المصفوفة، فإن ذلك ترجمة عن غياب الآثار الهيكلية بين المتغيرات في نموذج VAR البسيط.

وفي المقابل فإن نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ ، يعتمد كخطوة أولى بالتحليل والتركيب الهيكلي والذي يتوقف على تعديل عناصر المصفوفة A ، وهذا حتى تصبح معرفة وتأخذ بعين اعتبارها آثار المتغيرات الهيكلية، ونشير إلى أن تعديل المصفوفة A لا يكون بشكل عشوائي بل يكون مستنداً على منطق النظرية الاقتصادية، إضافة لما ذكر فإن تعديل المصفوفة A قد يعرض المنهج الوقوع في خطر التحديد الجيد لنموذج $SVAR$ مما سيجعل من الصعب تقدير الشكل المختزل، وللتعامل مع مشكلة تحديد هويته يجب فرض مجموعة من قيود والدلالات على النموذج $SVAR$.

3. تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الفورية في إطار نموذج $SVAR$

رياضياً، تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الفورية في إطار نموذج $SVAR$ يستدعي أولاً كتابة هذا النموذج الأخير في شكل نموذج المتوسطات المتحركة الهيكلية ($Structural Moving Average, SMA$).

فبافتراض الشكل العام لنماذج $SVAR$ كالتالي:²

$$AY_t = \theta_0 + \theta_1 Y_{t-1} + \dots + \theta_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (83 - 03)$$

فإن كتابته في شكل SMA بدلالة التجديدات الهيكلية ε_t من خلال الاستعانة بالعلاقة التالية:

$$\mu_t = B^{-1} \varepsilon_t \dots \dots \dots (84 - 03)$$

¹ Jonas Kibala Kuma, *Le Modèle VAR Structurel : Eléments de théorie et pratiques sur logiciels*, Submitted on 19 April 2018, P: 36.

^{*} هذه العلاقة تربط بين الشكل المختزل والشكل الهيكلي.

² إدريس عبلي، مرجع سابق، ص: 158.

تأخذ كالتالي:

$$Y_t = c + \Psi(P)B^{-1}\varepsilon_t \dots \dots \dots (85 - 03)$$

$$Y_t = c + \Theta(P)\varepsilon_t \dots \dots \dots (86 - 03)$$

$$\Theta_k = \Psi_k B^{-1} = \phi_1^k B^{-1}, \Theta_0 = B^{-1} \neq I, \Theta(P) = B^{-1} + \Psi_1 B^{-1}P + \dots \text{حيث:}$$

تمثل $\Theta(P)$: مصفوفة استجابة النبضة أو المضاعف الديناميكي للمتغير $Y_{i,t}$ مقابل لتغير في $\varepsilon_{i,t}$ ، ويتم حساب عناصر هذه المصفوفة رياضياً كما يلي:

$$\theta_{i,j}^s = \partial y_{i,t+s} / \partial \varepsilon_{i,t-s} = \partial y_{i,t} / \partial \varepsilon_{i,t-s} \dots \dots \dots (87 - 03)$$

4. تحليل تباين الأخطاء في إطار نموذج SVAR

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة الصدمة في إحداث التباين لكل متغيرة من متغيرات الدراسة عبر الزمن، حيث يتم ذلك بالاعتماد على الطريقة المعروفة جولسكي (*Choleski decomposition*)¹. يمكن كتابة خطأ التنبؤ لفترة معينة (s) بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حده، ولمعرفة نسب المساهمة تجزء قيمة تباين ذلك الجزء على تباين خطأ التنبؤ الكلي، والتي يتم حسابها من الصيغة المختزلة لنموذج SVAR كالتالي:

$$Y_{t+s} = \mu + \mu_{t+s} + A_1\mu_{t+s-1} + \dots + A_{s-1}\mu_{t+1} + A_s\mu_t + A_{s+1}\mu_{t-1} + \dots \dots \dots (88 - 03)$$

وأن القيمة المقدرة للقيم التنبؤية للمتغيرات تكون على النحو التالي:

$$\hat{Y}_{t+s/t} = \mu + A_s\mu_t + A_{s+1}\mu_{t-1} + \dots \dots \dots (89 - 03)$$

وبطرح القيم الحقيقية من التنبؤية يتم الحصول على الصيغة الموالية:

$$Y_{t+s} - \hat{Y}_{t+s/t} = \mu_{t+s} + A_1\mu_{t+s-1} + \dots + A_{s-1}\mu_{t+1} \dots \dots \dots (90 - 03)$$

وبما أن: $\mu_t = B^{-1}\varepsilon_t$ ، فإن الصيغة السابقة (93 - 99) تصبح كما يلي:

$$Y_{t+s} - \hat{Y}_{t+s/t} = B^{-1}\varepsilon_{t+s} + A_1B^{-1}\varepsilon_{t+s-1} + \dots + A_{s-1}B^{-1}\varepsilon_{t+1} \dots \dots \dots (91 - 03)$$

$$= \Theta_0\varepsilon_{t+s} + \Theta_1\varepsilon_{t+s-1} + \dots + \Theta_{s-1}\varepsilon_{t+1} \dots \dots \dots (92 - 03)$$

وبأخذ التباين للطرفين نحصل على:

¹ زهرة حسن عباس- خديجة عدنان حميد، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) العراق حالة تطبيقية (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 11، العدد 41، 2016، ص ص: 205-206.

$$\begin{aligned} v(Y_{t+s} - \hat{Y}_{t+s/t}) &= \sigma_1^2(s) \\ &= \sigma_1^2((\theta_{11}^{(0)})^2 + \dots + (\theta_{11}^{(s-1)})^2) + \sigma_2^2((\theta_{12}^{(0)})^2 + \dots \\ &+ ((\theta_{12}^{(s-1)})^2) \dots \dots \dots (93 - 03) \end{aligned}$$

وبشكل عام، فإن مكونات التباين تحسب من الصيغة الرياضية التالية:

$$P_{ij}(s) = \frac{\sigma_j^2((\theta_{ij}^{(0)})^2 + \dots + (\theta_{ij}^{(s-1)})^2)}{\sigma_i^2(s)} \dots \dots \dots (94 - 03)$$

ثالثاً: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة *ARDL*

يعتبر نموذج (*ARDL*) والمسمى بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، من أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي أصبحت شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، حيث قدم هذا النموذج وطور من قبل *Pesaran(1997)*، *Shinand and Sun(1998)*، بالإضافة إلى كل من *(2001) Pesaran et Al*، حيث دمج فيه نماذج الإنحدار الذاتي (*Autoregressive Model*) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (*Distributed Lag Model*) في أنموذج واحد، ووفقاً لهذا تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

يرى *Pesaran* أن اعتماد وتطبيق نموذج (*ARDL*) لابد أن تتخذ فيه السلاسل الزمنية محل الدراسة درجة استقراريتها إما عند مستواها الأصلي *I(0)* أو عند الفرق الأول *I(1)*، أو مزيج من الاثنين، وهو ما يعني في المقابل اشتراط أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية *I(2)*، أي عند أخذ الفرق الثاني¹.

تكتب الصيغة العامة للنموذج *ARDL (P, q1, q2 qK)* والمكون من متغير تابع (*Y*) و (*K*) ومن المتغيرات التفسيرية (*X1, X2 XK*) بالشكل الرياضي الموالي:

$$\begin{aligned} \Delta Y_t = c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \dots + B_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} \\ + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} \\ + \mu_t \dots \dots \dots (95 - 03) \end{aligned}$$

حيث تمثل: Δ : الفروق الأولى، C : الحد الثابت، μ_t : حد الخطأ العشوائي، B : معاملات العلاقة طويلة الأجل، λ : معاملات العلاقة قصيرة الأجل، (*P, q1, q2 qK*): تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات (*Y, X1, X2 XK*) على الترتيب.

¹ PESARAN M. HASHEM , SHIN , YONGCHEOL SHIN, RICHARD J , SMITH, "BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS ", JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 16, 2001, P: 291.

ويتميز نموذج (ARDL) على غرار النماذج القياسية الأخرى بعدة مزايا منها:¹

♦ لا يتطلب إجراء اختبار (ARDL) أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفر أو الدرجة الأولى ولكن يشترط أن لا تكون متكاملة من الدرجة الثانية فقط.

♦ إمكانية تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير في آن واحد أي في معادلة واحدة، فضلاً عن تحديد أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع، كما يسمح ذات النموذج -ARDL- من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل.

♦ تُعدّ المعلومات المقدرة وفق نموذج (ARDL) في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقاً (كفاءة وغير متحيزة) عن نظيرتها المقدرة بالطرق الأخرى (مثل أنجل وجرانجر) لاختبار التكامل المشترك.

♦ يتناسب اختبار ARDL مع حجم العينات الصغيرة نظراً لانسجامها بالكفاءة.

♦ يأخذ نموذج (ARDL) عدد كافٍ من الإبطاءات الزمنية للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.

وتتلخص منهجية ARDL في إتباع الخطوات التالية:

1- اختبار استقراريته السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.

2- الاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في الأجل القصير بواسطة (OLS).

3- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار منهج الحدود (Bound Test): يعمل هذا الاختبار على التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة اختبار Wald أو إحصاء اختبار فيشر (F)، حيث تحسب هذه الأخيرة - قيمة F- وفق العلاقة التالية:²

$$F = \frac{R^2/K-1}{(1-R^2)/n-k} \dots \dots \dots (96 - 03)$$

حيث: R^2 : معامل التحديد، K : عدد معلمات النموذج، n : حجم العينة.

يركز اختبار الحدود *Bounds Test* على فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية في الأجل الطويل):³

$$H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \dots \dots \dots (97 - 03)$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:

$$H_1: \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0 \dots \dots \dots (98 - 03)$$

¹ عمري زهير- حافظ أمين بوزيدي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للفترة 1996-2014، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54، 2018، ص: 224.

² خالد محمد السوادي، مبادئ الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي، 2018، ص: 143.

³ Oteng-Abayie Eric Fosu- Frimpong Joseph Magnus, "Bounds Testing Approach to Cointegration: An Examination of Foreign Direct Investment Trade and Growth Relationships", American Journal of Applied Sciences, 3(11), 2006, P: 2081.

بعد احتساب قيمة إحصاء (F) يتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية والمحسوبة من قبل (Pesaran et al) سنة (2001)، ونظراً لأن اختبار (F) له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجيتين له، هما:

✓ قيمة الحد الأدنى: وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند مستواها الأصلي، أي متكاملة من الدرجة الصفر.

✓ قيمة الحد الأعلى: وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة الأولى.

ويكون القرار على ثلاث حالات وفق التالي:¹

• إذا كانت قيمة إحصاء $(F-statistics)$ المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة، تُقبل فرضية

العدم التي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (لا وجود لعلاقة توازنية في الأجل الطويل).

• إذا كانت قيمة إحصاء $(F-statistics)$ المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة، تُرفض

فرضية العدم وتُقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل).

• إذا كانت قيمة إحصاء $(F-statistics)$ المحسوبة محصورة ما بين قيمة الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى

للقيم الحرجة فإن النتائج تكون غير محسومة، مما يعني عدم القدرة على اتخاذ قرار بشأن تحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

4-تقدير المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ): بعد التأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم كخطوة موالية تقدير معلمات النموذج للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) استناداً إلى عدد فترات الإبطاء المحددة.

5-اختبار سلامة واستقراره النموذج $ARDL$: للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة المعنية، أي من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معلمات الأجل القصير، يُستعان بالاختبارين التاليين:²

✓ اختبار المجموع التراكمي للبواقي.

Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM).

✓ اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي.

Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ).

وفقاً لهذان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ للنموذج $ARDL$ إذا وقع التمثيل البياني للاختبار كل من $(CUSUM)$ و $(CUSUM SQ)$ داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد

¹ Bayo Fatukasi - Gabriel Kola Olorunleke- Gbenga F. Olajide- R. Santos Alimi, "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria", European Journal of Business and Management, Vol.7, No.8, 2015, P: 28.

² Kidanemariam Gidey Gebrehiwot, "The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to CoIntegration", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.13, 2015, P: 162.

الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، أما إذا وقع التمثيل البياني لذات الاختبارين خارج الحدود الحرجة فإن المعلومات المقدرة في هذه الحالة لا تتسم بالاستقرار الهيكلي.

6- الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة أداء النموذج *ARDL* المقدر: ويتم ذلك من خلال إجراء ما يلي:

✓ اختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق اختبار (*Breusch-Godfrey Serial*)
¹. (*Correlation LM Test*)

✓ اختبار عدم تجانس التباين باستعمال اختبار (*Heteroskedasticity Test: ARCH*).²

✓ اختبار لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

³. (*Lagrange Multiplier Test of Residual { Brush-Godfrey } (BG)*).

✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (*Jarque Bera (JB)*).⁴

¹ BREUSCH , T. S, **TESTING FOR AUTOCORRELATION IN DYNAMIC LINEAR MODELS**, *australian economic papers*, Vol 17(issue 31), December 1978, PP: 334-355.

² ENGLE , R. F, **Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation**, *Econometrica*, Vol 50(issue 4), July 1982, PP: 978-1007.

³ BREUSCH , T. S., & PAGAN , A. R, **A SIMPLE TEST FOR HETEROSCEDASTICITY AND RANDOM COEFFICIENT VARIATION**. *Econometrica*, vol 47(issue 5), September 1979, PP: 1287-1294.

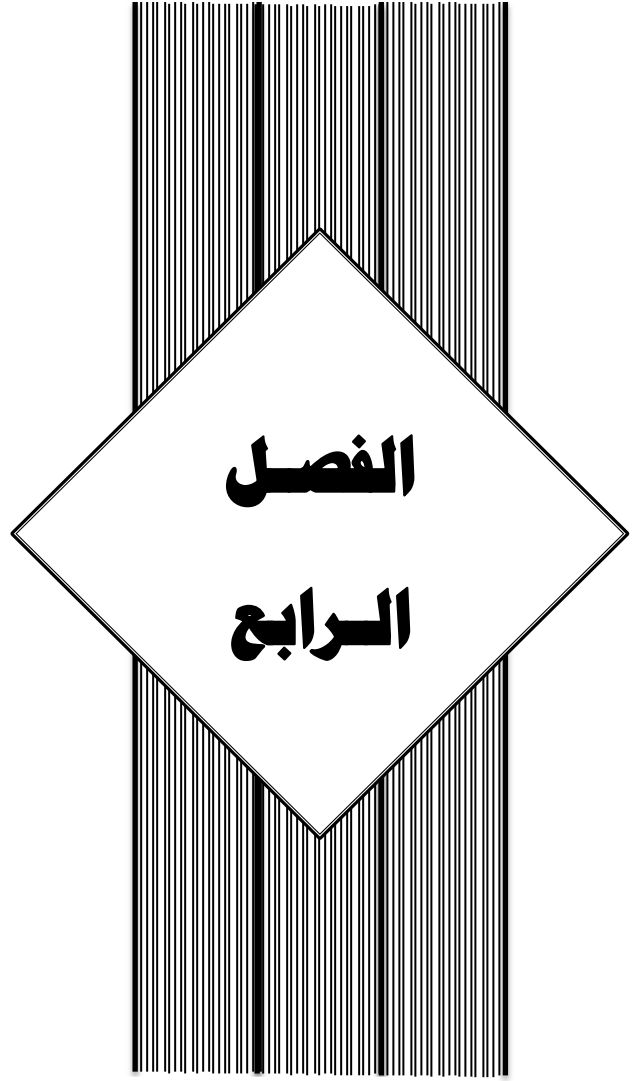
⁴ Jarque, C. M., & Bera, A. K, **EFFICIENT TESTS FOR NORMALITY, HOMOSCEDASTICITY AND SERIAL INDEPENDENCE OF REGRESSION RESIDUALS**, *Economics Letters*, issue 6, 27 october 1980, PP: 255-259.

خلاصة

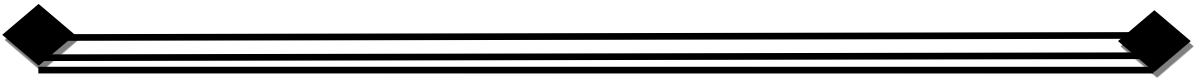
وقوفاً على الهدف المرتعى من هذا الفصل الذي تناول الطريقة والأدوات المستخدمة في تحليل إشكالية الدراسة بدايةً من تحديد مجتمع الدراسة ومتغيراتها، ثم الوقوف في تتبع مسار تطورها وصولاً إلى تحديد أهم الأدوات والطرق الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها، أمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- سمحت جملة الإصلاحات التي ميّزت المنظومة البنكية الجزائرية والتي كانت بدايتها إصدار قانون النقد والقرض (90-10) من تكييف نشاطاتها مع المحيط الاقتصادي الجديد، فقد سمح هذا القانون وما تلاه من تعديلات قانونية من وضع سياسات مناسبة لتنظيم عمل وتوجيه نشاطات أجهزة النظام البنكي لتحقيق الأهداف المرجوة منها.
- بالرغم مما مثله قانون النقد والقرض (90-10) وجملة التعديلات التي تلتها في توضيح معالم التوجهات النقدية من حيث المراقبة والمتابعة في تنظيم تطور العرض النقدي، إلا أن الواقع حال دون ذلك، فقد شهد حجم العرض النقدي خلال فترة الدراسة تطوراً ملحوظاً، حيث انتقل من 270.082 مليار دج سنة 1990 إلى 11404.1 مليار دج سنة 2018، أي بزيادة قدرت بـ 11134.018 مليار دج وبمتوسط تجاوز عتبة 3841 مليار دج.
- التوسع في العرض النقدي خلال فترة الدراسة وبشكل خاص السنوات التي تلت سنة 2001 هو دلالة على انتهاج السلطة النقدية سياسة توسعية، والذي سمح لها بذلك هو انتعاش أسعار النفط ونمو الاحتياطي الأجنبي، وبناءً على تحسن الوضعية المالية للجزائر اعتمدت هذه الأخيرة برامج تنموية طيلة الفترة (2001-2014) أطلق عليها برامج الإنعاش الاقتصادي، والتي هدفت في مجملها إلى تحقيق استقرار على مستوى المؤشرات الكلية للاقتصاد، والتي تتجلى بشكل عام في نمو الناتج الحقيقي، وزيادة العمالة واستقرار المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى التوازن في ميزان المدفوعات الدولية.
- من خلال الدراسة التحليلية لتتبع مسار تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي تبين أن جميعها تتأرجح بتأرجح أسعار قطاع المحروقات، وهو ما يعني أن الاقتصاد الجزائري يعاني من أحادية شديدة ويفتقد لقاعدة متنوعة من مصادر تكوين الناتج الأخرى التي يمكن أن تجعله مستقراً.
- إنّ تحليل علاقة سلوك العرض النقدي بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) في الجزائر للفترة 1990-2018 سمح باستخلاص ما يلي:
 - أثبت مؤشر معامل الاستقرار النقدي والذي يمثل نسبة التغير في نمو العرض النقدي إلى التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي ($\Delta M2/\Delta GDPI$) على أن الاقتصاد الجزائري يشهد نسبة عالية من السيولة الزائدة عن الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الأمر الذي ساعد على ظهور وارتفاع ضغوطات تضخمية.
 - أثبت مؤشر سيولة الاقتصاد ($M2/GDPI$) ومؤشر سرعة دوران النقود ($GDPI/M2$) على غياب استقرار العلاقة الإيجابية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يدل على أن هناك إفراطاً في

- استعمال النقود من دون أن يكون له مقابل حقيقي من السلع والخدمات، وعلى اتساع قاعدة ظاهرة الاكتناز لدى الأفراد وتسرب الأموال إلى السوق الموازية وعدم تداولها في السوق الرسمية.
- وجود علاقة عكسية بين معدلات نمو العرض النقدي ومعدلات البطالة في أغلب سنوات الدراسة وبشكل خاص خلال الألفية الثانية، وكما هو معروف أن هذه الفترة تميّزت بارتفاع سعر البرميل من النفط في السوق الدولية، الذي كان سبباً في تبني سياسة توسعية تُرجمت بزيادة الاستثمارات، وهو ما ترتب عنها خلق مناصب عمل وتراجع معدلات البطالة.
- بما أن العرض النقدي في الجزائر لا يزال يحدده تطور عائدات النقد الأجنبي من تصدير النفط، فإن العلاقة القائمة بين العرض النقدي ورصيد ميزان المدفوعات هي رهن الظروف المرافقة لوضعية أسعار النفط، فيتحسن أو تدهور وضعية أسعار النفط في السوق الدولية ستتحسن أو تدهور معه وضعية الصادرات خاصة منها النفطية، مصحوبةً معه تحسن أو تدهور وضعية الميزان التجاري ومن ثمّ وضعية رصيد ميزان المدفوعات.
- للتأكد من نتائج النقطة السابقة وفي ظل البحث عن مدى استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي تم الاستعانة بتقنيات الاقتصاد القياسي، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على مجموعة من المقاربات والاختبارات القياسية تمثلت أهمها في: اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية، منهجية الانحدار الذاتي الهيكلي *SVAR*، منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة *ARDL*.



تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها



تمهيد

بناءً على ما تضمنته أدبيات هذه الدراسة في شقها النظري والتحليلي المتعلق بالمقاربة النظرية والتحليلية لعلاقة العرض النقدي بأهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات)، وكذا على النتائج التي توصلت إليها الأبحاث والدراسات التجريبية السابقة ذات الصلة بالموضوع، سيتم في إطار هذا الفصل اختبار مدى تطابق ما عُرض في الشق النظري والتحليلي مع الشق التطبيقي من خلال ترجمة تلك العلاقة في شكل نماذج إحصائية رياضية تُقدر من واقع البيانات الفعلية.

ورغم تعدد الأدوات القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية، فقد وقع اختيار هذه الدراسة على أداة متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR ومتجه الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL باعتبارهما الأنسب في بلوغ الهدف المرتجى من وراء هذه الدراسة، والذي يكمن في قياس وتحديد مدى استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات التي تمارسها صدمات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

وعلى هذا الأساس، وبغرض الإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة، تم تبويب هذا الفصل إلى خمسة مباحث، تذكر على النحو التالي:

المبحث الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج تقدير استجابة التضخم للتغيرات في العرض النقدي.

المبحث الثالث: نتائج تقدير استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في العرض النقدي.

المبحث الرابع: نتائج تقدير استجابة البطالة للتغيرات في العرض النقدي.

المبحث الخامس: نتائج تقدير استجابة ميزان المدفوعات للتغيرات في العرض النقدي.

المبحث الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية في الدراسات التطبيقية القياسية خطوة مهمة في تحليل المعطيات وذلك من أجل تفادي الوقوع في مشكل الانحدار الزائف والوصول إلى نتائج مظلمة، وكما أشرنا سابقاً في الجانب النظري من الفصل الثالث إلى تعدد الاختبارات التي يُستدل بها في توضيح صفة الاستقرار من عدمها للسلسلة الزمنية، سوف تستعين الدراسة الحالية على اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي لكل سلسلة زمنية ثم التأكد من نتائج هذا الاختبار بإجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، ولكن قبل التطرق إلى هذه الخطوة سيتم أولاً إخضاع جميع متغيرات الدراسة إلى اختبارات بيانية وإحصائية التي تسمح بإعطاء صورة واضحة عن كيفية تطور سلوك المتغيرات المعبر عنها، فضلاً عن اكتشاف مميّزاتها الإحصائية الجوهرية.

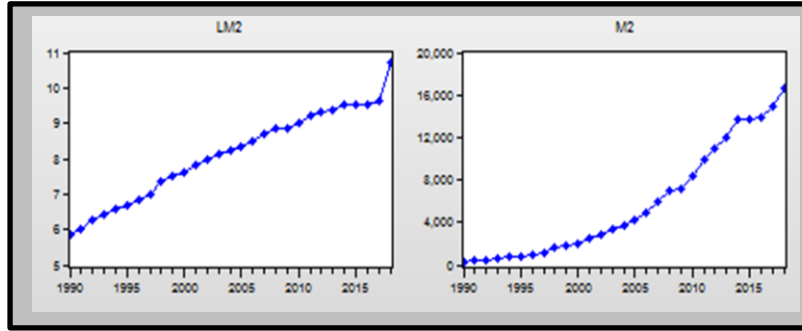
أولاً: دراسة وصفية لمعطيات متغيرات الدراسة للفترة 1990-2018

قصد إجراء التحليل الوصفي لأي سلسلة زمنية وإظهار مميّزاتها الإحصائية يستدعي أولاً رسم مشاهداتها ثم حساب مختلف الإحصائيات الوصفية لمعطياتها (القيمة العظمى، القيمة الدنيا، القيمة الوسطية، القيمة المتوسطة، قيمة الانحراف المعياري) والتي تسمح بإعطاء فكرة حول كيفية تطور مختلف قيم هذه المعطيات على طول فترة الدراسة، أما بالنسبة لإحصائية $Jarque - Bera$ فتسمح باختبار فرضية التوزيع الطبيعي لدى معطيات السلاسل محل الدراسة.

1. تحليل معطيات سلسلة العرض النقدي $M2$

من خلال الشكل رقم 01-04 يتبين أن قيم متغيرة العرض النقدي $M2$ في الجزائر والتي تتكون من 29 مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018 كانت محصورة بين أدنى قيمة 343.005 مليار دج مسجلة في بداية الفترة، وأقصى قيمة 16636.700 مليار دج مسجلة في نهاية الفترة، في حين سُجل مستوى المتوسط للفترة ككل بـ 5741.155 مليار دج، بينما ما ينصّف قيم مشاهدات العرض النقدي $M2$ قيمة وسطية قدرت هذه الأخيرة بـ 3738.037 مليار دج، أما ما يعبر عن تشتت هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها هو انحراف معياري قدر بـ 5255.568 مليار دج وهي قيمة تعكس درجة عدم تجانس مستويات السلسلة $M2$ ، لهذا ومن أجل التخفيف من حدته تم إجراء تحويل لوغاريتمي على ذات السلسلة ($M2$)، لتصبح قيمها بعد عملية التحويل أكثر تجانساً بانحراف معياري قدر بـ 1.283366. (أنظر الشكل رقم 01-04 من أجل المقارنة).

الشكل رقم 01-04: التغيرات السنوية لسلسلتين $M2$ و $LM2$ للفترة 1990-2018



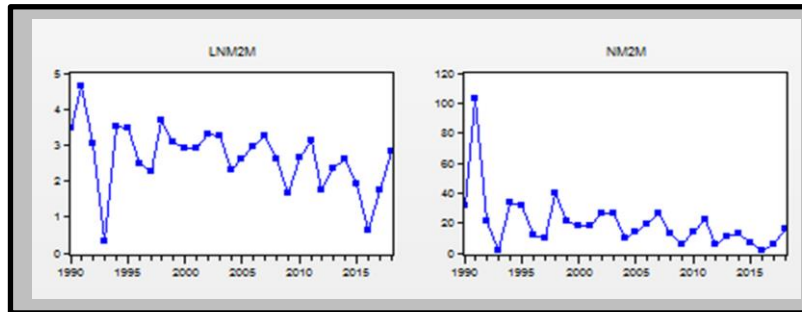
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

أيضاً خلال فترة الدراسة، تُشير إحصائية $Jarque-Bera$ الضعيفة والمرفقة بمستوى معنوية أكبر من 5% لكلا معطيات السلسلتين $M2$ ، $LM2$ إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لقيم ذات السلسلتين. (أنظر الشكل 01 و02 من الملحق رقم 06).

2. تحليل معطيات سلسلة معدل نمو العرض النقدي $NM2M$

من خلال الشكل رقم 02-04 يتبين أن معدلات متغيرة العرض النقدي $NM2M^*$ في الجزائر والتي تتكون من 29 مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018، كانت محصورة بين أدنى معدل 1.38% مسجلاً خلال سنة 1993، وأقصى معدل 102.98% مسجلاً مع نهاية سنة 1991، في حين سُجل معدل المتوسط للفترة ككل بـ 20.01113%، بينما ما ينصّف مشاهدات معدلات العرض النقدي $NM2M$ معدل وسطي قدر هذا الأخير بـ 16.53603%، أما ما يعبر عن تشتت هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها هو انحراف معياري قدر بـ 18.79806 وهو معدل يعكس درجة عدم تجانس مستويات السلسلة $NM2M$ ، لهذا ومن أجل التخفيف من حدته تم إجراء تحويل لوغاريتمي على ذات السلسلة ($NM2M$)، لتصبح معدلاتها بعد عملية التحويل أكثر تجانساً بانحراف معياري قدر بـ 6.87072-). (أنظر الشكل رقم 02-04 من أجل المقارنة).

الشكل رقم 02-04: التغيرات السنوية لسلسلتين $NM2M$ و $LN2M$ للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

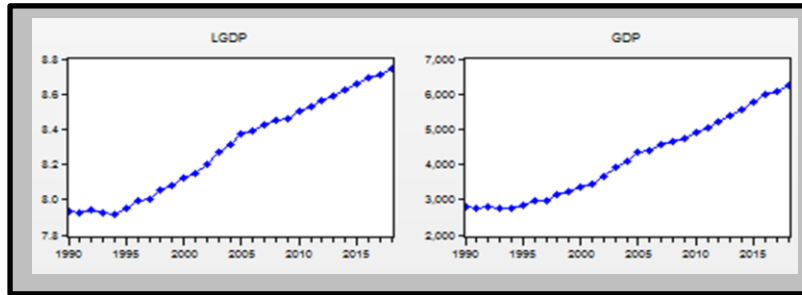
* معدل نمو العرض النقدي هنا بالمليار دولار، حيث تم تحويل قيم العرض النقدي من المليار دج إلى مليار دولار ثم احتساب معدل النمو، (أنظر الملحق رقم 05).

بالإضافة إلى ما تتميز به السلسلة المحولة $LNM2M$ عن السلسلة الأصلية $NM2M$ فيما يخص تجانس قيمها عن متوسطها، نجد قيمها تتوزع توزيعاً طبيعياً - عكس قيم السلسلة الأصلية- كما يبدو من خلال إحصائية $Jarque -Bera$ الضعيفة والمرفقة بمستوى معنوية أكبر من 5%. (أنظر الشكل 03 و04 من الملحق رقم 06).

3. تحليل معطيات سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP

خلال فترة الدراسة وصل متوسط قيم متغيرة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP إلى 4151.056 مليار دينار دج، حيث سُجل أدنى قيمة له سنة 1994 بـ 2732.89 مليار دج سنة، في حين وصلت أقصى قيمة له مع نهاية سنة 2018 بـ 6251.90 مليار دج، مع تسجيل قيمة وسطية قدرت بـ 4089.320 مليار دج، أما الانحراف المعياري فقد سُجل إلى حدود 1167.376 مليار دج وهي قيمة تعكس ارتفاع درجة عدم تجانس مستويات السلسلة GDP ، لهذا تم إجراء تحويل لوغاريتمي على ذات السلسلة (GDP) للتخفيف من قيمته ليصل إلى 0.283090 معبراً عن ارتفاع درجة تجانس قيم السلسلة $LGDP$. (أنظر إلى الشكل الموالي من أجل المقارنة بين السلسلة الأصلية GDP والسلسلة المحولة $LGDP$).

الشكل رقم 03-04: التغيرات السنوية لسلسلتين GDP و $LGDP$ للفترة 1990-2018



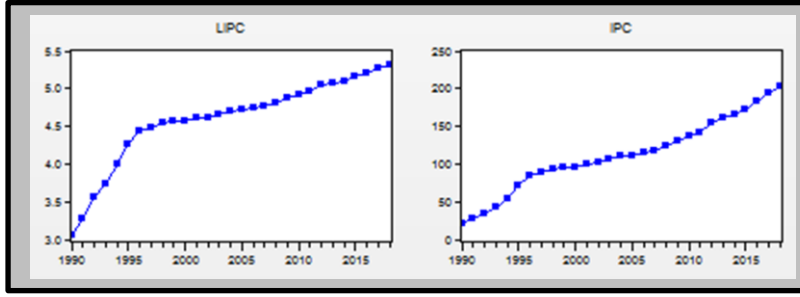
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

وفي المقابل نجد أن كلا معطيات السلسلتين GDP ، $LGDP$ تتبعان التوزيع الطبيعي وهذا من خلال ما أشارت إليه إحصائية $Jarque -Bera$ الضعيفة والمرفقة بمستوى معنوية أكبر من 5%. (أنظر الشكل 05 و06 من الملحق رقم 06).

4. تحليل معطيات سلسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك IPC

وصل متوسط معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 إلى مستوى 111.56، بعد أن حقق أعلى مستوى له سنة 2018 وصل إلى حدود 202.25، في حين وصل هذا المعدل إلى أدنى مستوياته سنة 1990 أين سجل مستوى 21.16، أما مستوى القيمة الوسطية التي تنصف السلسلة فقد بلغت 109.95، بينما بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة والمعبّر عنها بالانحراف المعياري إلى 48.73619 وهو ما يدل على اللاتجانس الكبير لقيم سلسلة IPC ، وقصد التخفيف من وقع هذا المشكل تم تحويل قيم ذات السلسلة إلى اللوغاريتم الطبيعي لتصبح قيم السلسلة $LIPC$ أكثر تجانساً، كما تظهره قيمة الانحراف المعياري والمقدرة بـ 0.573403. (أنظر إلى الشكل الموالي من أجل المقارنة بين السلسلة الأصلية IPC والسلسلة المحولة $LIPC$).

الشكل رقم 04-04: التغيرات السنوية لسلسلتين *LIPC* و *IPC* للفترة 1990-2018



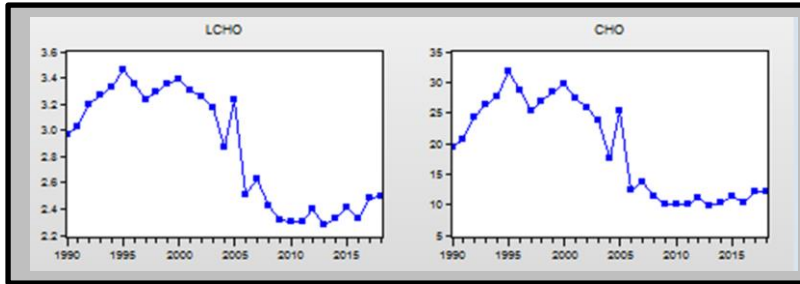
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

بالإضافة إلى ما تتميز به السلسلة المحولة *LIPC* عن السلسلة الأصلية *IPC* فيما يخص تجانس قيمها عن متوسطها، نجد قيمها تتوزع توزيعاً طبيعياً - عكس قيم السلسلة الأصلية- كما يبدو من خلال إحصائية - Jarque Bera الضعيفة والمرفقة بمستوى معنوية أكبر من 5%. (أنظر الشكل 07 و 08 من الملحق رقم 06).

5. تحليل معطيات سلسلة معدلات البطالة *CHO*

من خلال الشكل رقم 04-05 يتبين أن معدلات البطالة *CHO* في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل معدل 9.82% مسجلاً في سنة 2013، وأعلى معدل 31.84% مسجلاً في سنة 1995، مع تسجيل مستوى المتوسط للفترة ككل ومستوى الوسيط بـ 19.07690% و 19.40% على الترتيب، أما تشتت قيم السلسلة عن متوسطها فقد قدر بـ 7.883252، ولكن ومع تحويل قيم السلسلة إلى اللوغاريتم الطبيعي انخفضت قيمة هذا التشتت لتبلغ 0.441487 وهو ما يعكس درجة التجانس الكبير لقيم السلسلة المحولة. (أنظر إلى الشكل الموالي من أجل المقارنة بين السلسلة الأصلية *CHO* والسلسلة المحولة *LCHO*).

الشكل رقم 04-05: التغيرات السنوية لسلسلتين *LCHO* و *CHO* للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

ومن خلال ما تُشير إليه إحصائية Jarque-Bera الضعيفة والمرفقة بمستوى معنوية أكبر من 5% لكلا معطيات السلسلتين *CHO*، *LCHO* يمكن قبول فرضية التوزيع الطبيعي لقيم ذات السلسلتين. (أنظر الشكل 09 و 10 من الملحق رقم 06).

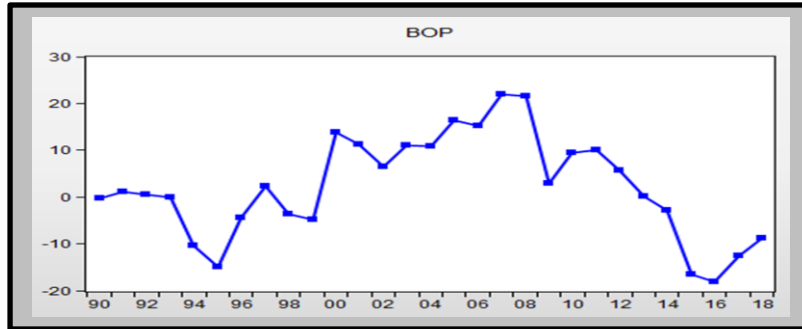
6. تحليل معطيات سلسلة رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي *BOPD*

من خلال تتبع نسب رصيد ميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي على طول فترة الدراسة يتبين أنها محصورة بين أدنى نسبة -18.13% مسجلة سنة 2016 وأقصى نسبة 21.88% مسجلة سنة 2007، بمستوى

الفصل الرابع..... تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

متوسط ووسيط وصلا إلى 2.181759% و 1.07% على الترتيب، أما مستوى تشتت قيم السلسلة *BOPD* والمعبر عنه بالانحراف المعياري فقد وصل إلى 10.98837.

الشكل رقم 04-06: التغيرات السنوية لسلسلة *BOPD* للفترة 1990-2018



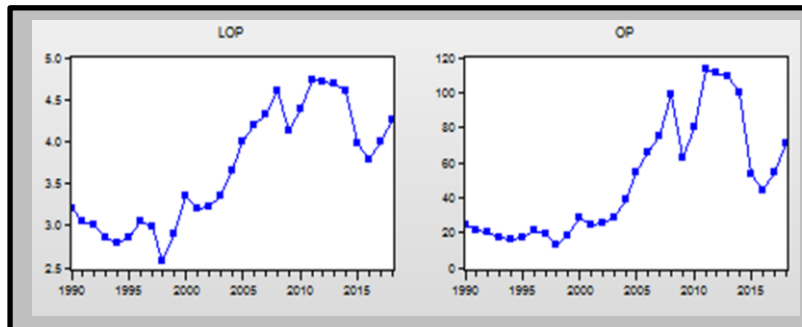
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

ومن خلال ما تشير إليه إحصائية *Jarque -Bera* الضعيفة والمرفقة بمستوى معنوية أكبر من 5% يمكن قبول فرضية التوزيع الطبيعي لقيم سلسلة *BOPD*. (أنظر الشكل 11 من الملحق رقم 06).

7. تحليل معطيات سلسلة أسعار النفط *OP*

تُبين قيم متغيرة أسعار النفط خلال الفترة المعنية بالدراسة على أنها محصورة بين أدنى قيمة شهدتها أسعار النفط والمقدرة بـ 13.020 دولار أمريكي للبرميل مسجلة سنة 1998، وأقصى قيمة لها سنة 2011 أين قدرت بـ 112.92 دولار أمريكي للبرميل، مع متوسط الأسعار للفترة ووسيطها قُدرا بـ 49.20897 و 38.35 على الترتيب، أما انحراف قيم مشاهدات أسعار النفط عن متوسطها فقد قدر بـ 33.10032، وهي قيمة تعكس نوع من اللاتجانس لمستويات السلسلة، وقصد التخفيف من حدة هذا المشكل تم تحويل قيم السلسلة الأصلية إلى اللوغاريتم الطبيعي لتصبح قيمها أكثر تجانساً بانحراف معياري قدر بـ 0.694722. (أنظر إلى الشكل الموالي من أجل المقارنة بين السلسلة الأصلية *OP* والسلسلة المحولة *LOP*).

الشكل رقم 04-07: التغيرات السنوية لسلسلتين *OP* و *LOP* للفترة 1990-2018



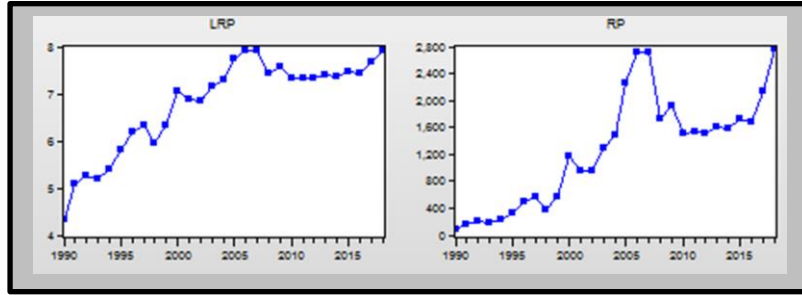
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

ومن خلال ما تظهره إحصائية *Jarque -Bera* الضعيفة والمرفقة بمستوى معنوية أكبر من 5% لكلا قيم السلسلتين الأصلية والمحوّلة، يمكن قبول فرضية التوزيع الطبيعي لهما. (أنظر الشكل 12 و 13 من الملحق رقم 06).

8. تحليل معطيات سلسلة الإيرادات النفطية RP

بلغ متوسط الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 إلى مستوى 1254.454 مليار دج وقيمة قصوى سُجلت مع نهاية فترة الدراسة أين وصلت إلى حدود 2755.2 مليار دج، وقيمة دنيا سُجلت مع بداية فترة الدراسة بلغت مستوى 76.20 مليار دج، حيث تعكس هاتين القيمتين على التوالي أكبر قيمتي نمو وانخفاض عرفتها الإيرادات النفطية، أما مستوى القيمة الوسطية التي تنصف السلسلة فقد بلغت 1485.699 مليار دج، في حين بلغ مستوى درجة تشتت قيم سلسلة الإيرادات النفطية والمُعبر عنها بالانحراف المعياري إلى 826.4412 وهو ما يدل على اللاتجانس الكبير لقيمتها، ومن أجل التخفيف من وقع هذا المشكل تم تحويل قيم ذات السلسلة إلى اللوغاريتم الطبيعي لتصبح قيم السلسلة LRP أكثر تجانساً من خلال ما أظهرته قيمة الانحراف المعياري والمقدرة بـ 0.990973. (أنظر إلى الشكل الموالي من أجل المقارنة بين السلسلة الأصلية RP والسلسلة المحولة LRP).

الشكل رقم 04-08: التغيرات السنوية لسلسلتين RP وLRP للفترة 1990-2018



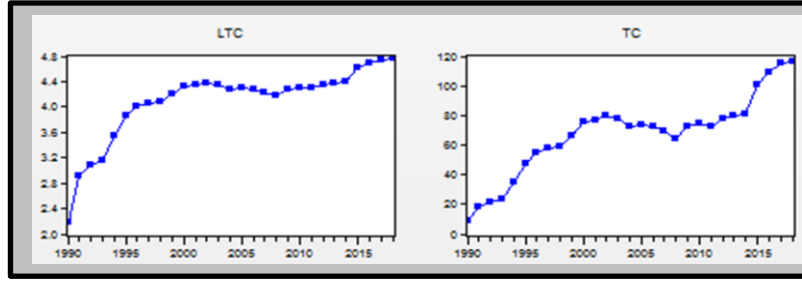
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

وكما يبدو من إحصائية Jarque -Bera الضعيفة والمرفقة بمستوى معنوية أكبر من 5% لكلا قيم السلسلتين الأصلية والمحولة، إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لهما. (أنظر الشكل 14 و15 من الملحق رقم 06).

9. تحليل معطيات سلسلة سعر الصرف TC

من بين تسعة وعشرون مشاهدة (29) مكونة لسلسلة سعر الصرف نجد أن قيم هذه الأخيرة سجلت أدنى مستوى لها مع بداية فترة الدراسة، حيث قدرت بـ 8.957508 دج، لتحقيق بعدها منحى تصاعدي تصل ذروته عند نهاية سنة 2018 بمستوى 116.6169 دج، في حين سُجل مستوى متوسط الفترة ككل ومستوى الوسيط ما قيمته 67.36764 دج و72.64742 دج على الترتيب، أما مستوى الانحراف المعياري فوصل إلى حدود 26.84618 وهي قيمة تعكس الارتفاع الكبير في درجة عدم تجانس قيم سعر الصرف الرسمي عن متوسطها، ومن أجل التخفيف من حدته تم إجراء تحويل قيم هذه السلسلة إلى اللوغاريتم الطبيعي لتصبح قيم السلسلة المحولة أكثر تجانساً بانحراف معياري قدر بـ 0.583133. (أنظر إلى الشكل الموالي من أجل المقارنة بين السلسلة الأصلية TC والسلسلة المحولة LTC).

الشكل رقم 04-09: التغيرات السنوية لسلسلتين LTC و TC للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

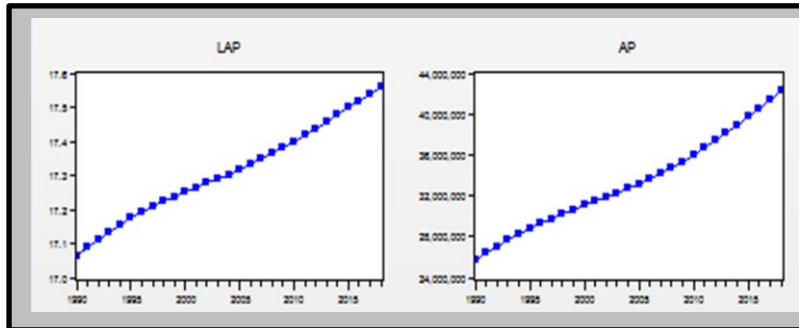
ملاحظة: أنظر الملحق رقم 05 بالنسبة لإحصائيات سعر الصرف للفترة 1990-2018.

وفي المقابل يتبين من خلال إحصائية $Jarque - Bera$ الضعيفة والمرفقة بمستوى معنوية أكبر من 5% لكلا قيم السلسلتين الأصلية والمحولة، إلى أنهما تتوزعان توزيعاً طبيعياً. (أنظر الشكل 16 و 17 من الملحق رقم 06).

10. تحليل معطيات سلسلة عدد السكان الإجمالي AP

خلال فترة الدراسة والممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018 بلغ متوسط السكان الإجمالي في الجزائر ما قيمته 33273494 نسمة، حيث سُجل أدنى مستوى له مع بداية فترة الدراسة بقيمة 25758869 نسمة ليعرف عدد السكان بعد هذه القيمة مساريته بالارتفاعات المتواصلة، بلغ أعلى مستوياته عند نهاية فترة الدراسة بقيمة 42228429 نسمة، مع تسجيل قيمة وسيطية وصلت إلى حدود 32692163 نسمة، أما قيمة الانحراف المعياري فقد وصلت إلى 0.271789، وعند إخضاع قيم سلسلة عدد السكان الإجمالي إلى تحويل لوغاريتمي أصبحت قيم السلسلة المحولة أكثر تجانساً بانحراف معياري قدر بـ 0.140497. (أنظر إلى الشكل الموالي من أجل المقارنة بين السلسلة الأصلية AP والسلسلة المحولة LAP).

الشكل رقم 04-10: التغيرات السنوية لسلسلتين LAP و AP للفترة 1990-2018



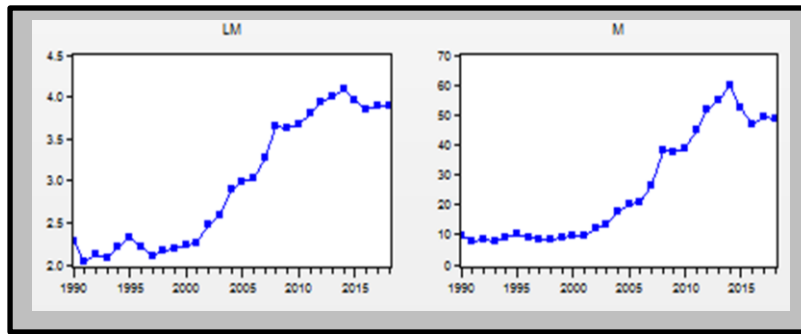
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

وفي المقابل تظهر إحصائية $Jarque - Bera$ الضعيفة والمرفقة بمستوى معنوية أكبر من 5% إلى أن قيم السلسلتين الأصلية والمحولة تتبعان التوزيع الطبيعي. (أنظر الشكل 18 و 19 من الملحق رقم 06).

11. تحليل معطيات سلسلة الواردات M

شهد سلوك حركة مشاهدات سلسلة الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض، فقد سُجلت أدنى قيمة لها سنة 1991 بقيمة 7.68 مليار دولار، وأقصى قيمة لها سنة 2014 بحوالي 59.67 مليار دولار، مع تسجيل متوسط للفترة ككل بـ 25.48817 مليار دولار وقيمة وسيطية بقيمة 17.95 مليار دولار، في حين سُجلت قيمة الانحراف المعياري بـ 18.52755 وهي قيمة تعكس نوع من اللاتجانس بين قيم مشاهدات سلسلة الواردات عن متوسطها مقارنة بقيمة الانحراف المعياري 0.774408 لسلسلة قيم الواردات بعد إجراء تحويل لوجاريتم طبيعي على مستواها. (أنظر إلى الشكل الموالي من أجل المقارنة بين السلسلة الأصلية M والسلسلة المحولة LM).

الشكل رقم 11-04: التغيرات السنوية لسلسلتين M و LM للفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

أما من حيث إحصائية $Jarque - Bera$ الضعيفة والمرفقة بمستوى معنوية أكبر من 5% يتبين أن قيم السلسلتين الأصلية والمحولة للواردات تتبعان التوزيع الطبيعي. (أنظر الشكل 20 و 21 من الملحق رقم 06). خلاصةً لما طرح بشأن التحليل الوصفي لجميع متغيرات الدراسة يتضح أن سمة اللاتجانس قد لازمت مختلف معطيات هذه المتغيرات، لهذا السبب بشكل خاص* سيتم اعتماد تلك المعطيات في شكلها اللوغاريتمي الذي يجعلها أكثر تجانساً ومن ثم أكثر صلاحية وهذا فيما يخص نمذجة الظواهر التالية: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، أما نمذجة ميزان المدفوعات فسيتم اعتماد معطيات المتغيرات في شكلها الأصلي بالنسبة لمتغيرة رصيد ميزان المدفوعات وهذا نظراً لاحتواء بعض قيمه على الإشارة السالبة، أما بالنسبة لمتغيراته التفسيرية فسيتم اعتماد معطياتها في شكلها اللوغاريتمي.

ومن خلال تتبع الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية المعتمدة في الدراسة ذات الشكل اللوغاريتمي نخلص إلى أن أغلبها اتخذت اتجاهات عامماً تصاعدياً عشوائياً ($LM2$ ، $LGDP$ ، $LIPC$ ، LTC ، LAP) في حين أن بقية السلاسل الزمنية الأخرى منها من أخذت ميلاً موجباً ثم سرعان ما سلكت بعد ذلك اتجاهات معاكساً اتخذت فيه ميلاً سالباً وهكذا ($LNM2M$ ، $LCHO$ ، $BOPD$ ، LOP ، LRP)، ومنها من أخذت الحالة المعاكسة أي عرفت ميلاً سالباً ثم سرعان ما عرفت بعد ذلك اتجاهات معاكساً أخذت فيه ميلاً موجباً (LM)، واعتماداً على ما ذكر يمكن أخذ

* هناك أسباب أخرى منها محاولة تجنب تأثيرات عدم تجانس وحدات القياس وكذا التخلص من ضغوطات الاتجاه العام وتقليص قدر الإمكان من حدة التقلبات (معامل الاختلاف).

الفصل الرابع..... تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

انطباع أولي مفاده إلى أن السلاسل الزمنية محل الدراسة أغلبها غير مستقرة عند المستوى، ولمعالجة إشكالية استقرارها سيتم في الخطوة الموالية اللجوء إلى اختبارات الاستقرار من خلال بيان دالة الارتباط الذاتي وتطبيق اختبار الجذر الأحادي لديكي فولر المطور.

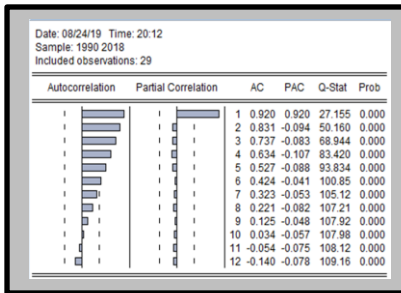
ثانياً: دراسة دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة

لغرض التأكد من الملاحظة المتوصل إليها بخصوص التحليل البياني للسلاسل الزمنية – غياب صفة الاستقرار- سيتم إخضاع جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة إلى فحص دالة الارتباط الذاتي (*Correlogram*) من خلال التمثيل البياني لمعاملات الارتباط الذاتي (بعد تحديد درجة الإبطاء المناسبة) أولاً ثم اختبار المعنوية الإحصائية لتلك المعاملات ثانياً.

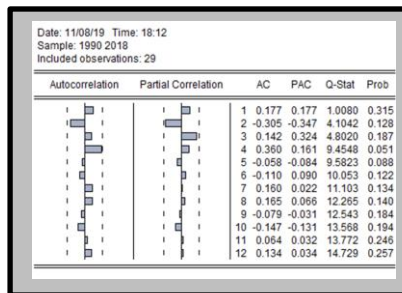
من خلال الشكل رقم 04-12 الموالي والذي يوضح الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية محل الدراسة نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي لجميع السلاسل الزمنية في شكلها الأصلي قد تجاوزت حدود الثقة ل (12) فترات إبطاء الأولى، ما يعني أنها معنوياً تختلف عن الصفر ومن ثم نخلص إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية المدروسة.

الشكل رقم 04-12: دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية المدروسة في شكلها الأصلي

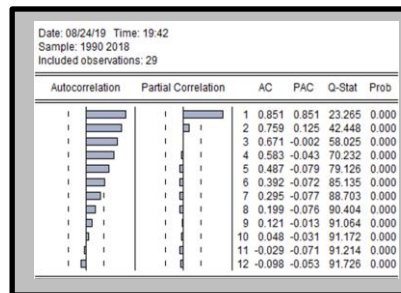
السلسلة LGDP



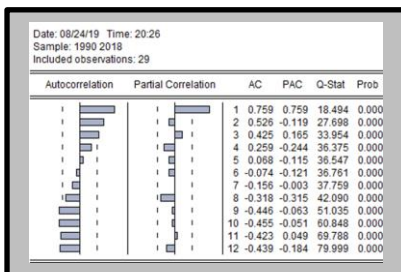
السلسلة LNM2M



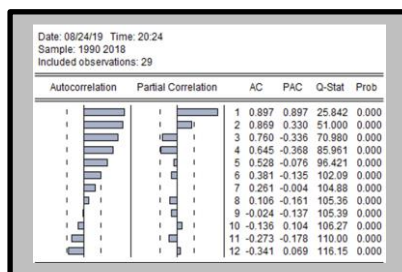
السلسلة LM2



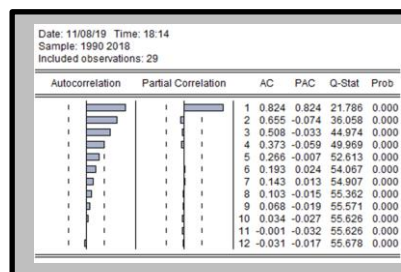
السلسلة BOPD



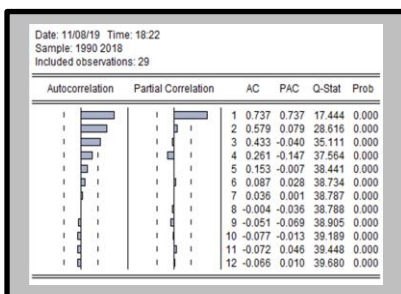
السلسلة LCHO



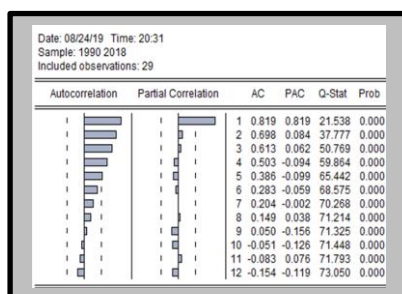
السلسلة LIPC



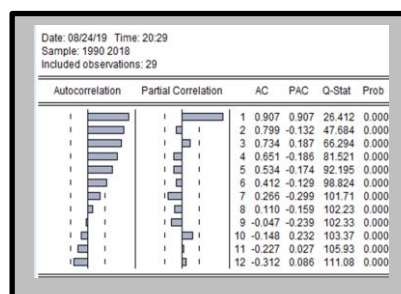
السلسلة LTC



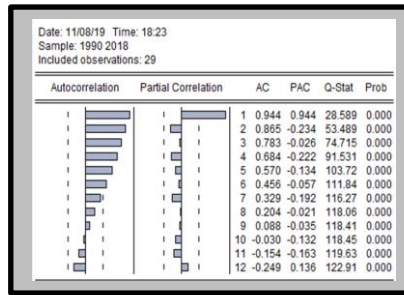
السلسلة LRP



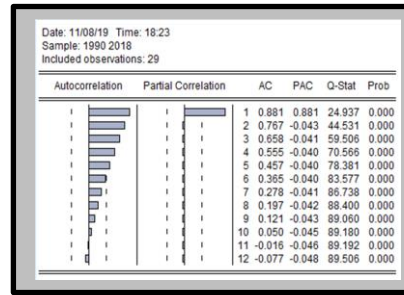
السلسلة LOP



السلسلة LM



السلسلة LAP



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

ولإثبات عدم استقرار السلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة نلجأ إلى اختبار المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي من خلال إحصائية Q -Stat لـ $Ljung-Box$ ، حيث نجد هذه الإحصائية المحسوبة لجميع (عدا متغيرة $LNLM2M$) السلاسل الزمنية والتي تقابل آخر قيمة للفجوة ($K=12$) أكبر من القيمة الجدولية لإحصاءة كاي-تربيع $(x^2_{(0.05)}(12) = 21.0)$ ، كما نجد أن احتمال الحصول على مثل تلك الإحصائية Q -Stat لـ $Ljung-Box$ بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية هو احتمال معدوم، واعتماداً على هذه النتيجة يتم رفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على أن جميع معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر، وهو ما يدل على الطبيعة غير المستقرة لجميع السلاسل الزمنية في شكلها الأصلي.

الجدول رقم 01-04: نتائج اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأصلية

السلسلة الزمنية	درجة الإبطاء	إحصائية Q-Stat	إحصاءة كاي-تربيع	السلسلة الزمنية	درجة الإبطاء	إحصائية Q-Stat	إحصاءة كاي-تربيع
LM2	P=12	91.726	21.0	LOP	P=12	111.08	21.0
LGDP		109.16		LRP		73.050	
LIPC		55.678		LTC		39.680	
LCHO		116.15		LAP		89.506	
BOPD		79.999		LM		122.91	

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على نتائج الشكل رقم 04-12.

وقصد معالجة مشكلة عدم الاستقرار لدى جميع السلاسل الزمنية الأصلية تم إجراء تحويل يتضمن إخضاع جميع هذه الأخيرة إلى الفروقات* من الدرجة الأولى، أين أصبحت كل سلسلة من السلاسل الزمنية الناتجة عن عملية التحويل** تلك تتمتع بخاصية الاستقرار (متوسط كل سلسلة زمنية بعد الفرق الأول وتباينها ثابتين ومستقلين عن الزمن)، وما سيقودنا إلى إثبات هذا بشكل مبدئي اختبار معنوية معاملات ارتباط قيم جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة عند الفرق الأول، حيث أظهرت نتائجها والموافقة لمختلف درجات الإبطاء أنها غير معنوية، وهو ما يعني أن ذات السلاسل الزمنية مستقرة.

* تعتبر طريقة الفروقات الطريقة المثلى في جعل هذا النوع من السلاسل الزمنية مستقرة لأنها من نوع DS .

** تتم عملية تحويل السلسلة الزمنية من شكلها الأصلي إلى الفرق الأول وفق العلاقة الرياضية التالية (نأخذ على سبيل المثال سلسلة العرض النقدي $M2$):

$$DM2 = M2 - M2(-1)$$

الفصل الرابع..... تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

وتدعيماً للنتيجة السابقة، ومن خلال معطيات الجدول التالي يتبين أن إحصائية $Ljung-Box \downarrow Q-Stat$ المحسوبة لجميع السلاسل الزمنية والتي تقابل آخر قيمة للفجوة ($K=12$) قد جاءت أقل من القيمة الجدولية لإحصاءة كاي-تربيع ($\chi^2_{(0.05)}(12) = 21.0$)، وهو ما يعني أن السلاسل الزمنية عند الفرق الأول مستقرة.

الجدول رقم 02-04: نتائج اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة

السلسلة الزمنية	درجة الإبطاء	إحصائية Q-Stat	إحصاءة كاي-تربيع	السلسلة الزمنية	درجة الإبطاء	إحصائية Q-Stat	إحصاءة كاي-تربيع
DLM2	P=12	1.6759	21.0	DLOP	P=12	10.020	21.0
DLGDP		19.660		DLRP		10.957	
DLIPC		14.596		DLTC		14.596	
DLCHO		20.464		DLAP		15.281	
DBOP		15.326		DLM		20.422	

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على نتائج الملحق رقم 07.

ثالثاً: دراسة الجذر الأحادي لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها

للتأكد من النتائج المبدئية المتوصل إليها بشأن غياب صفة الاستقرار لمتغيرات الدراسة في شكلها الأصلي - وفق التحليل البياني ودراسة الارتباط الذاتي- سيتم كخطوة مولية ضمن هذه الفقرة اخضاع جميع السلاسل الزمنية إلى اختبار الجذر الأحادي لديكي فولر المطور ADF ، والجدول الموالي يلخص نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم 03-04: نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى

قيم معاملات نماذج الانحدار★						المتغيرات الدراسة
النموذج (4)	النموذج (5)		النموذج (6)			
φ	φ	γ	φ	γ	δ	
-	(-0.032821) Prob=0.0274	(0.401912) Prob=0.0000	(-0.023492) Prob=0.9869	(0.347051) Prob=0.4768	(-0.001377) Prob=0.9086	LM2
-	(-4.326221) Prob=0.0021	(2.165070) Prob=0.0004	(-4.974127) Prob=0.0000	(3.322742) Prob=0.0002	(-0.044822) Prob=0.0564	LNLM2M
-	-	-	(-0.276395) Prob=0.0696	(2.173154) Prob=0.0020	(0.009872) Prob=0.0012	LGDP
-	(-7.339237) Prob=0.0000	(0.629162) Prob=0.0000	(-5.714970) Prob=0.00004	(0.922405) Prob=0.0000	(0.006404) Prob=0.1567	LIPC
(-0.007491) Prob= 0.444	(-0.079873) Prob=0.7499	(0.212600) Prob=0.3823	(-0.348149) Prob=0.2846	(1.237026) Prob=0.0156	(-0.017532) Prob=0.0230	LCHO
(-0.207316) Prob=0.081	(-0.212444) Prob=0.1050	(0.245092) Prob=0.8626	(-0.212189) Prob=0.7430	(1.778245) Prob=0.5390	(-0.105780) Prob=0.5415	BOPD
(0.007893) Prob= 0.836	(-0.066673) Prob=0.3705	(0.281576) Prob=0.3093	(-0.243328) Prob=0.0658	(0.663868) Prob=0.0672	(0.018073) Prob=0.1044	LOP
-	(-0.135617) Prob=0.0843	(1.043359) Prob=0.0051	(-0.239843) Prob=0.3658	(1.538131) Prob=0.0077	(0.014386) Prob=0.2380	LRP
-	(-6.276733) Prob= 0.0000	(0.985769) Prob= 0.0000	(-5.503722) Prob= 0.0006	(1.231775) Prob= 0.0000	(0.007709) Prob= 0.0617	LTC
(27.20561) Prob=0.9999	(0.085262) Prob=0.9587	(0.010275) Prob=0.9064	(-0.740699) Prob=0.9596	(0.904974) Prob=0.4571	(0.000860) Prob=0.4610	LAP
-	-	-	(-2.056398) Prob=0.5465	(0.355049) Prob=0.0417	(0.019264) Prob=0.0412	LM

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على نتائج الملحق رقم 08. حيث: ★ قيم معاملات الانحدار δ ، γ ، φ هي على الترتيب مركبة الاتجاه العام، الحد الثابت، جذر الوحدة، وقد أعتمد على مستوى معنوية ($Prob$) 5% لاستقرار متغيرات الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

أثبت اختبار ديكي فولر المطور ADF أن سلسلة متغيرة كل من العرض النقدي $LM2$ ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك ($LIPC$)، سعر الصرف الرسمي (LTC)، معدل نمو العرض النقدي ($LN2M$)، مستقرة عند مستوياتها الأصلية وفقاً للنموذج الخامس وهذا بسبب معنوية الحد الثابت وغياب جذر الوحدة فيها، وبالتالي يمكن أن نستنتج أن السلاسل المذكورة متكاملة من الدرجة الصفر.

كما أثبت ذات الاختبار أن سلسلة كل من متغيرة الناتج المحلي الإجمالي ($LGDP$) والواردات (LM) غير مستقرة عند مستواهما الأصلي وفقاً للنموذج السادس، وهذا نظير وجود جذر الوحدة فيهما مع إثبات معنوية معلمة الاتجاه العام، وعليه فإن كلا السلسلتين المذكورتين من نوع DS . ووفقاً للنموذج الخامس فقد تبين أن سلسلة متغيرة الإيرادات النفطية (LRP) غير مستقرة كذلك عند مستواها الأصلي، وهذا لاحتوائها على جذر الوحدة رغم معنوية الحد الثابت، وبالتالي فإن السلسلة المعنية هي الأخرى من نوع DS .

نفس النتيجة بالنسبة لسلسلة متغيرة ميزان المدفوعات ($BOPD$)، البطالة ($LCHO$)، أسعار النفط (LOP)، عدد السكان الإجمالي (LAP) غير مستقرة عند مستواها الأصلي وفقاً للنموذج الرابع، وهذا لاحتوائها على جذر الوحدة بالإضافة إلى عدم معنوية كل من معلمة الاتجاه العام والحد الثابت، وهو ما يعني أن السلاسل التي ذكرت من نوع DS .

وهكذا ومن خلال تطبيق اختبار ديكي فولر المطور ADF تم التوصل إلى نتيجة أساسية تفيد استقرارية السلاسل الزمنية ($LM2$ ، $LN2M$ ، $LIPC$ ، LTC) وبعدم استقرارية السلاسل الزمنية (LM ، $LGDP$)، ($LCHO$ ، $BOPD$ ، LOP ، LAP ، LRP) عند مستوياتها الأصلية بسبب وجود جذر الوحدة، وكمحاوله للتخلص من هذا الأخير سيتم تطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى على السلاسل الزمنية من نوع DS ثم إعادة إجراء اختبار ديكي فولر المطور مرة ثانية على ذات السلاسل، والجدول الموالي يلخص النتائج هذا الاختبار.

الفصل الرابع..... تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

الجدول رقم 04-04: نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF لمتغيرات الدراسة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

قيم معلمات نماذج الانحدار★						المتغيرات الدراسة
النموذج (4)	النموذج (5)		النموذج (6)			
φ★★	φ★★	γ	φ★★	γ	δ	
-	(-0.652182) Prob=0.0071	(0.020225) Prob=0.0022	(-0.678480) Prob=0.0373	(0.017789) Prob= 0.0371	(0.000213) Prob= 0.6530	DLGDP
(-1.428351) Prob= 0.000	(-1.441807) Prob= 0.000	(-0.027428) Prob=0.4286	(-1.453274) Prob= 0.000	(0.013196) Prob=0.8612	(-0.002722) Prob=0.5452	DLCHO
(-1.043155) Prob= 0.000	(-1.046311) Prob=0.0002	(-0.385017) Prob=0.7984	(-1.065776) Prob=0.0015	(1.326162) Prob=0.6909	(-0.114665) Prob=0.5644	DBOPD
(-0.841381) Prob=0.0001	(-0.859077) Prob=0.0023	(0.041032) Prob=0.4393	(-0.859389) Prob=0.0129	(0.046523) Prob=0.6900	(-0.000365) Prob=0.9576	DLOP
-	(-0.940055) Prob=0.0002	(0.097673) Prob=0.026	(-1.002465) Prob=0.0015	(0.201692) Prob=0.1260	(-0.006422) Prob=0.3715	DLRP
(-8.297313) Prob=0.000	(-8.142094) Prob=0.0000	(-0.000207) Prob=0.8180	(-8.315870) Prob=0.0000	(-0.002462) Prob=0.2403	(0.000145) Prob=0.2336	DLAP
(-7.616732) Prob= 0.000	(-7.446104) Prob=0.0000	(0.000149) Prob=0.9958	(-7.303940) Prob=0.0000	(0.024389) Prob=0.7165	(-0.001557) Prob=0.6891	DLM

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على نتائج الملحق رقم 09.

حيث: * : قيم معلمات الانحدار δ , γ , φ هي على الترتيب مركبة الاتجاه العام، الحد الثابت، جذر الوحدة، وقد أعتمد على مستوى معنوية (Prob) 5% لاستقرار متغيرات الدراسة. * * : احتمال المذكور (Prob) هنا يعبر عن العلاقة بين القيمة الإحصائية لديكي فولر المطور ADF المحسوبة والمجدولة.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، تبدو بوضوح استقرارية السلاسل الزمنية (LM , $LGDP$, $LCHO$, $BOPD$, LOP , LAP , LRP) بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى لكلٍ منها حيث تم التوصل إلى قبول الفرضية البديلة ($H_0: \varphi \neq 1$)، مما يعني بعبارة أخرى معنوية معلمة الجذر الأحادي φ عند مستوى معنوية 5% وفقاً للنماذج المناسبة لكل متغير، النموذج الخامس بالنسبة لمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي ($LGDP$) والإيرادات النفطية (RP)، والنموذج الرابع لبقيّة المتغيرات، أي البطالة (CHO)، رصيد ميزان المدفوعات ($DBOPD$)، أسعار النفط (OP)، عدد السكان الإجمالي (LAP)، الواردات (LM)، وبالتالي يمكن أن نستنتج أن جميع المتغيرات المذكورة متكاملة من الدرجة الأولى.

خلاصةً لتحليل نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة من خلال الولوج إلى التحليل البياني أولاً ثم تحليل دالة الارتباط ثانياً وتطبيق اختبار ديكي فولر المطور ADF ثالثاً يتضح أن درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة مزيج بين الدرجة الصفر $I(0)$ والدرجة الأولى $I(1)$ ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الفصل الرابع..... تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

الجدول رقم 04-05: نتائج درجة تكامل متغيرات الدراسة

اختبار ديكي فولر المطور <i>ADF</i>							نوع الاختبار	
نموذج التضخم				نموذج النمو الاقتصادي			اسم النموذج	
<i>LGDP</i>	<i>LTC</i>	<i>LM2</i>	<i>LIPC</i>	<i>LRP</i>	<i>LM2</i>	<i>LGDP</i>	المتغيرات	
الفرق الأول	المستوى	المستوى	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	مستوى الاستقرارية	
I(1)	I(0)	I(0)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	درجة التكامل	
نموذج ميزان المدفوعات				نموذج البطالة			اسم النموذج	
<i>LOP</i>	<i>LM</i>	<i>LN2M2</i>	<i>BOPD</i>	<i>LAP</i>	<i>LOP</i>	<i>LM2</i>	<i>LCHO</i>	المتغيرات
الفرق الأول	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	الفرق الأول	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	مستوى الاستقرارية
I(1)	I(1)	I(0)	I(1)	I(1)	I(1)	I(0)	I(1)	درجة التكامل

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على نتائج الجدولين رقم 04-03 ورقم 04-04.

المبحث الثاني: نتائج تقدير استجابة التضخم للتغيرات في العرض النقدي

قصد تتبع وتحديد مدى استجابة التضخم لصدمات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، تم كمرحلة أولى اختيار متغيرات النموذج بناءً على ما نراه مناسباً للاقتصاد الجزائري من جهة، وعلى أهميتها النظرية كمقياس للأداء الاقتصادي من جهة أخرى، ثم كمرحلة ثانية، فقد تم بناء النموذج وتقديره مع افتراض أن علاقة التضخم بمتغير تابع بالمتغيرات التفسيرية هي علاقة خطية، وبناءً على ما ذكر يمكن كتابة الصيغة الرياضية للنموذج المعتمد وفق الشكل التالي:

$$LIPC = \alpha_1 LM2 + \alpha_2 LTC + \alpha_3 LGDP + \varepsilon_t \dots \dots \dots (99 - 04)$$

حيث: $LIPC$: لوغاريتم الرقم القياسي لأسعار المستهلك، $LM2$: لوغاريتم العرض النقدي بمعناه الواسع، LTC : لوغاريتم سعر الصرف، $LGDP$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ε_t : حد الخطأ.

بناءً على نتائج دراسة الاستقرارية للمتغيرات الاقتصادية المتضمنة لنموذج استجابة التضخم للتغيرات في العرض النقدي، اتضح أن تلك المتغيرات غير متكاملة من الدرجة الأولى، بل أنها مزيج من التكامل بين الدرجة الصفر والدرجة الأولى، وهو ما يقود إلى نتيجة مفادها غياب وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وعلى إثر هذه النتيجة فإن المنهجية الملائمة التي تسمح بعملية التقدير ودراسة دوال الاستجابة فضلاً عن دراسة تحليل التباين ستكون وفق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR^*$.

إضافةً إلى ذلك، يستند اختيارنا لنموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ إلى كونه المنهجية الأنسب لبلوغ هدف الدراسة، فهو يتميز بمرونة عالية مقارنة بالنماذج التجميعية الأخرى، فنموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتبر نموذج نظري أكثر منه عملي لأنه يفتقد في تقديره لأثر التفاعلات الحركية بين المتغيرات الاقتصادية أساساً إلى مضمون اقتصادي واضح، حتى وإنْ حازت نتائجه القبول إحصائياً، فهو قائم على نظام معادلاتي يتم من خلاله معالجة المتغيرات الاقتصادية بشكل متناظر فقط، بحيث تفسر كل متغيرة من النظام عن طريق قيمها السابقة والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، بناءً على هذا العيب تم تطوير نموذج VAR إلى نموذج آخر تحت مسمى متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ أين أصبح بالإمكان دمج الهيكل الاقتصادي في تقدير وتفسير نموذج VAR التقليدي.¹

وتبعاً لذلك يمكننا تقدير واختبار صلاحية نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR المناسب باعتباره المدخل الأساسي للنموذج الهيكلي $SVAR$ وذلك عبر استخدام البواقي المختزلة، ولكن ما يستلزم التذكير به هنا أن الهدف من

* يستند اعتمادنا على نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ على مقال منشور والذي يسمح بتطبيق هذا النموذج - $SVAR$ - في حال كانت متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الصفر والدرجة واحد، ونذكر أن المقال المعتمد عليه هو:

- LANCE A. FISHER- HYEON-SEUNG HUH- AND ADRIAN R. PAGAN, *ECONOMETRIC METHODS FOR MODELLING SYSTEMS WITH A MIXTURE OF I(1) AND I(0) VARIABLES*, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 2015, PP: 01-20.

¹ أحمد عبد الزهرة حمدان، قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق للمدة (1990-2015) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 52، 2017، ص: 41.

الفصل الرابع..... تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

استخدام نموذج $SVAR$ هو دراسة التفاعلات ما بين المتغيرات الاقتصادية وهذا من خلال تتبع أثر الصدمات العشوائية على المتغيرات الدخيلة في النموذج، لذا سيتم كخطوة أولى تقدير نموذج VAR وإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من مدى صلاحيته*.

أولاً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR ودراسة صلاحيته

1. تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وتفسيره

من أجل تقديم أمثل وصف لمختلف التفاعلات التي تحدث بين عناصر النظام المدروس يتطلب بدايةً تحديد درجة الإبطاء المثلى، بالاعتماد على مجموعة من المعايير من أهمها معيار AIC ، SC ، HQ ، حيث سيتم الاختيار بناءً على أدنى قيمة إحصائية لتلك المعايير، والجدول الموالي يوضح مختلف قيم المعايير المذكورة الموافقة لمختلف تقديرات نموذج VAR .

الجدول رقم 06-04: تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR

القرار	$P=2$			$P=1$			$P=0$			درجة الإبطاء
VAR	HQ	SC	AIC	HQ	SC	AIC	HQ	SC	AIC	المعيار
$VAR(1)$	-14.36	-13.12	-14.86	-14.50	-13.81	-14.78	-5.64	-5.50	-5.70	النموذج

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9. (أنظر الملحق رقم 11).

أفضت نتائج الجدول السابق إلى اعتماد الدرجة المقدرة بسنة واحدة كأمثل درجة إبطاء للنموذج VAR ، باعتبار أن أغلب المعايير المذكورة دلت على ذلك، أي $P=01$.

بعد تحديد درجة الإبطاء المثلى والمقدرة بسنة واحدة ($P=01$) وباستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، تم تقدير معلمات نموذج متجه الانحدار الذاتي $VAR(1)$ ، وبما أن تقدير هذا الأخير يتكون من منظومة من المعادلات بناءً على متغيراته المدرجة ستكتفي هذه الجزئية من الدراسة باختيار واختبار معادلة التضخم فقط نظراً لاهتمام دراستنا بأثر صدمة العرض النقدي على التضخم (أما بقية المعادلات سوف تدرج ضمن الملاحق).¹

تشرح المعادلة أدناه لوغاريتم الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلالة قيمته السابقة لسنة واحدة والقيم المبطنة لفترة واحدة لكل من لوغاريتم العرض النقدي بمعناه الواسع، لوغاريتم سعر الصرف ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

$$LIPC_t = 0.506684 + 0.861249LIPC_{t-1} + 0.028332LM2_{t-1} + 0.124430LTC_{t-1} - 1.128837DLGDP_{t-1}$$

$t\text{-statistic}$ (4.88) (17.95) (1.54) (2.16) (2.54)

$R^2 = 0.9941$, $\bar{R}^2 = 0.9930$ $F\text{-statistic} = 927.19$, $n=27$, $SSR= 0.028$

ملاحظة: أنظر الملحق رقم 12.

من خلال معادلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك المقدرة وفق نموذج $VAR(1)$ يتضح أنه نموذج مقبول إحصائياً واقتصادياً، فمن الناحية الإحصائية يتضح أن معامل التحديد $R^2=0.9941$ أعطى قوة تفسيرية عالية

* التقيد بهذه الملاحظة سيتم اعتمادها كذلك بالنسبة لنموذج المبحث الثالث (نموذج التضخم) والمبحث الخامس (نموذج ميزان المدفوعات).

¹ أنظر الملحق رقم 12.

للمنموذج، حيث تمثل 99.41% من التغيرات الحاصلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك الحالي مفسر من طرف قيمته السابقة والقيم السابقة لباقي المتغيرات، فيما تظل النسبة الباقية 0.59% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، وحسب اختبار t -statistic، يتبين أن جميع معلمات النموذج معنوية عند مستوى معنوية 5% و 10% (متغيرة العرض النقدي فقط)، أما ما أظهره اختبار فيشر (F -statistic=927.19) فيدل على أن النموذج المقدر ككل ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

أما من الناحية الاقتصادية فتبين وجود علاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك الحالي بقيمته السابقة لفترة واحدة، حيث جاءت مرونة $LIPC_{t-1}$ موجبة (0.861249) مما يعني أن زيادة $LIPC_{t-1}$ بـ 01% سينجم عنه زيادة في $LIPC_t$ (الرقم القياسي لأسعار المستهلك الحالي) بـ (0.86%)، أيضاً تم رصد علاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك $LIPC_t$ والعرض النقدي بمعناه الواسع بفترة سابقة $LM2_{t-1}$ ، حيث سجلت هذه الأخيرة الإشارة الموجبة (0.028332)، وهو ما يعني أن كل زيادة في $LM2_{t-1}$ بنسبة 01% سوف تؤدي إلى زيادة $LIPC_t$ بنسبة (0.063%)، كما أن علاقة الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع أسعار الصرف قد جاءت هي الأخرى طردية، حيث سجلت مرونة أسعار الصرف $DLRP_{t-1}$ بإشارة موجبة (0.124430) مما يدل على أن الزيادة فيه بنسبة 01% ستؤدي إلى زيادة $LIPC_t$ بنسبة (0.01%)، أما بشأن علاقة الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع الناتج المحلي الإجمالي $DLGDP_{t-1}$ فقد جاءت عكسية، حيث سجلت مرونة $DLGDP_{t-1}$ بإشارة سالبة (-1.128837) مما يعني أن زيادة $DLGDP_{t-1}$ بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض $LIPC_t$ بنسبة 1.12%.

2.دراسة صلاحية نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR(1)

بعد عرض نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR(1) يتم كمرحلة موالية تشخيص صلاحيته كما يلي:

1.2. اختبار التوزيع الاحتمالي للبواقي: للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج تم استخدام اختبار Jarque-Bera ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 04-07: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج VAR(1)

Component	Jarque –Bera	Df	Prob
1	0.412152	2	0.8138
2	0.915810	2	0.6326
3	2.343443	2	0.3098
4	0.127951	2	0.9380
Joint	3.799356	8	0.8748

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

من خلال الجدول أعلاه تظهر القيمة الاحتمالية لإحصائية $J-B$ التي تساوي (0.8748) على أنها أكبر من مستوى معنوية 0.05، وهو ما يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً.

2.2. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: قصد التأكد من غياب وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، تم الاستعانة باختباري $Ljung-Box$ و LM ، حيث أن نتائجهما ملخصة في الجدولين المواليين.

الجدول رقم 04-09: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء
لبواقى النموذج VAR(1) وفق اختبار LM

VAR Residual Serial Correlation LM Test		
Null Hypothesis: no serial correlation ...		
Date: 10/03/19 Time: 20:52		
Sample: 1990 2018		
Included observations: 27		
Lags	LM-Stat	Prob
1	19.07256	0.2649
2	15.67285	0.4760
3	18.61046	0.2894
4	12.43762	0.7133
5	11.10261	0.8031
6	14.22678	0.5818
7	6.903129	0.9751
8	20.09012	0.2162

Probs from chi-square with 16 df.

الجدول رقم 04-08: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء
لبواقى النموذج VAR(1) وفق اختبار Ljung-Box

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Date: 10/03/19 Time: 20:51					
Sample: 1990 2018					
Included observations: 27					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	11.37992	NA*	11.81761	NA*	NA*
2	24.86769	0.0722	26.38440	0.0489	16
3	45.09429	0.0623	49.13933	0.0269	32
4	57.18082	0.1710	63.32787	0.0681	48
5	70.15554	0.2789	79.25138	0.0948	64
6	85.93898	0.3047	99.54438	0.0686	80
7	93.14880	0.5634	109.2776	0.1673	96
8	109.9904	0.5360	133.2104	0.0837	112

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

من خلال الجدول رقم 04-08 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Q-Stat انطلافاً من التأخير الثاني أكبر من 5%. وهو ما يعني قبول الفرضية الصفريّة التي تنص على أن معادلات النموذج خالية من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وما يؤكد قبول الفرضية الصفريّة بغياب الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج أيضاً نتائج ما توصل إليها اختبار LM الموضحة في الجدول رقم 04-09، والتي بيّنت أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى معنوية 5%.
3.2. اختبار تجانس الأخطاء العشوائية: يكشف إجراء هذا الاختبار إلى وجود أو نفي وجود علاقة بين البواقى والمتغيرات المستقلة للنموذج، ومن خلال تطبيقه على النموذج VAR(1) تم الحصول على النتائج التالية:

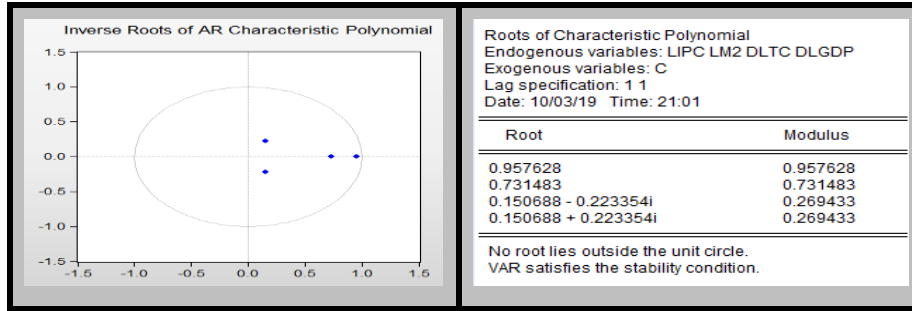
الجدول رقم 04-10: نتائج اختبار تجانس الأخطاء العشوائية

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: Includes Cross Terms		
Date: 10/03/19 Time: 20:57		
Sample: 1990 2018		
Included observations: 27		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
168.1011	140	0.0529

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

تظهر نتائج الجدول أعلاه إلى أن القيمة الاحتمالية للاختبار 0.0529 تجاوزت عتبة القيمة الاحتمالية 0.05، وهو ما يدل على قبول الفرضية الصفريّة، أي أن النموذج لا يعاني من عدم تجانس الأخطاء العشوائية.
4.2. اختبار استقرارية النموذج: للتأكد من استقرارية النموذج تم استخدام اختبار *L'inverse de racine* (*AR, associées a'la partie*)، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم 04-13: نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(1)



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

من خلال نتائج الشكل أعلاه يتبين أن كل الجذور العكسية "inverse roots" لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث نلاحظ أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة، ومنه النموذج VAR(1) المقدر مستقر.

بعد استيفاء نموذج VAR(1) لجميع الاختبارات التشخيصية يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن النموذج استجابة التضخم للتغيرات في العرض النقدي مقبول ويحقق شروط تطبيق منهجية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR من حيث التقدير ودراستي دوال الاستجابة الفورية وتحليل التباين.

ثانياً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR

قبل تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR يتطلب منا بدايةً وضع مجموعة من القيود الموضوعية بين متغيرات الدراسة، وهذا استناداً إلى ما تُشير إليه النظرية الاقتصادية وما نراه مناسباً مع خصائص الاقتصاد الجزائري، كما يلي:

$$\varepsilon_t^{LIPC} = \alpha_{LM2}^{LIPC} \varepsilon_t^{LM2} + \alpha_{LTC}^{LIPC} \varepsilon_t^{LTC} + \alpha_{LGDP}^{LIPC} \varepsilon_t^{LGDP} + \mu_t^{LIPC} \dots \dots \dots (100 - 04)$$

$$\varepsilon_t^{LM2} = \alpha_{LGDP}^{LM2} \varepsilon_t^{LGDP} + \mu_t^{LM2} \dots \dots \dots (101 - 04)$$

$$\varepsilon_t^{LTC} = \mu_t^{LTC} \dots \dots \dots (102 - 04)$$

$$\varepsilon_t^{LGDP} = \alpha_{LIPC}^{LGDP} \varepsilon_t^{LIPC} + \alpha_{LM2}^{LGDP} \varepsilon_t^{LM2} + \mu_t^{LGDP} \dots \dots \dots (103 - 04)$$

تفترض المعادلة الأولى (100-04) أن التغيرات غير المتوقعة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر يمكن أن تفسر بصدمات هيكلية في العرض النقدي، أسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى صدمة هيكلية في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فبالرجوع إلى الخلفية النظرية الكمية والمتمثلة في علاقة فيشر نجد أن علاقة العرض النقدي بالمستويات العامة للأسعار هي علاقة طردية في المدى البعيد، أما بشأن علاقة الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع سعر الصرف فالأساس النظري يشير إلى أن العلاقة هي طردية والتي تنص إلى أن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض سعر السلعة أو الخدمة المحلية مقارنة بمثيلاتها من السلع الأجنبية مما يزيد الطلب الأجنبي عليها فترتفع الصادرات وينخفض الطلب الواردات نظراً لارتفاع تكلفة الاستيراد، وبخصوص

الفصل الرابع..... تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

علاقة الناتج المحلي الإجمالي والتضخم فالبعد النظري في النموذج النيوكيزي وبالضبط منحى فليبس النيوكيزي* تؤكد أن العلاقة عكسية.

في حين تفترض المعادلة الثانية (101-04) أن وجود قاعدة نقدية سيسمح للبنك المركزي بتكليف العرض النقدي بشكل آني استجابةً لصدمات الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الصدمة الهيكلية في العرض النقدي، أما المعادلة الثالثة (102-04) والتي تمثل صدمات أسعار الصرف فتفترض أن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف تفسر بصدمة أنية في سعر الصرف فقط.

أما المعادلة الرابعة (103-04) فتفترض أن التغيرات غير المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يمكن أن تفسر بصدمات هيكلية في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي. التزاماً بالقيود والفرضيات المذكورة أعلاه، يسمح في ما يلي كتابة نموذج $SVAR$ على الشكل المصفوفاتي وفق العلاقة $(A\varepsilon_t = Bu_t)$ كما يلي:

$$\begin{bmatrix} 1 & \alpha_{LIPC}^{LM2} & \alpha_{LIPC}^{LTC} & \alpha_{LIPC}^{LGDP} \\ 0 & 1 & 0 & \alpha_{LM2}^{LGDP} \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ \alpha_{LGDP}^{LIPC} & \alpha_{LGDP}^{LM2} & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon_t^{LIPC} \\ \varepsilon_t^{LM2} \\ \varepsilon_t^{LTC} \\ \varepsilon_t^{LGDP} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \mu_t^{LIPC} \\ \mu_t^{LM2} \\ \mu_t^{LTC} \\ \mu_t^{LGDP} \end{bmatrix}$$

حيث تمثل: ε_t بواقي تقدير نموذج VAR و μ_t : بواقي تقدير النموذج الهيكلي $SVAR$.

الجدول رقم 11-04: نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$

Parameter	Coefficient	z-statistic	Prob	Parameter	Coefficient	z-statistic	Prob
α_{LGDP}^{LIPC}	0.833282	22.83574	0.000	α_{LIPC}^{LTC}	0.296367	39.63275	0.000
α_{LIPC}^{LM2}	3.226383	8.546355	0.000	α_{LIPC}^{LGDP}	1.148180	93.35854	0.000
α_{LGDP}^{LM2}	2.715661	8.83801	0.000	α_{LM2}^{LGDP}	0.327614	1.005853	0.3145
Log Like Likelihood				-22.38505			
LR test for over-identification				Probability 0.000			
Chi-square (4)				454.4734			

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات 9 EViews، ملاحظة: أنظر الملحق رقم 13.

تُشير القراءة الإحصائية لنتائج الجدول أعلاه إلى أن بعض القيود (الفرضيات) الاقتصادية معنوية حسب اختبار z -statistic عند مستوى معنوية 5% ما عدا معامل أثر صدمة الناتج المحلي الإجمالي على العرض النقدي، وللإشارة أن ما يهمنا من تحليل هذه النتائج هو معرفة أثر صدمة العرض النقدي على مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لهذا سنكتفي فقط بتحليل هذه العلاقة الأخيرة.

* عبر منحى فليبس النيوكيزي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالتكلفة الوحيدة للعمل أو بالفجوة في الناتج.

تبرز العلاقة الآنية للعرض النقدي بالرقم القياسي لأسعار المستهلك من نتائج الجدول أعلاه تطابقها مع إشارة التفاعل المفترضة تبعاً للنظرية الاقتصادية (الرجوع إلى فرضية المعادلة الأولى من الفرضيات الاقتصادية)، حيث تُشير إلى أن حدوث صدمة هيكلية على مستوى العرض النقدي ($LM2$) بنسبة 1% يترتب عليها زيادة مقابلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 3.22% تبعاً للتغيرات غير المتوقعة.

كما ذكرنا سابقاً، أن بعض الدراسات لا تستهدف من خلال تحليل نموذج $SVAR(1)$ تقدير معلمات النموذج واختبارها إحصائياً، ولهذا وبعد الحصول على النتائج (تقدير المصفوفتين B و A) يمكننا دراسة الاستجابة الفورية وتحليل التباين لمختلف الصدمات.

ثالثاً: دراسة دوال الاستجابة الفورية وتحليل تباين الأخطاء

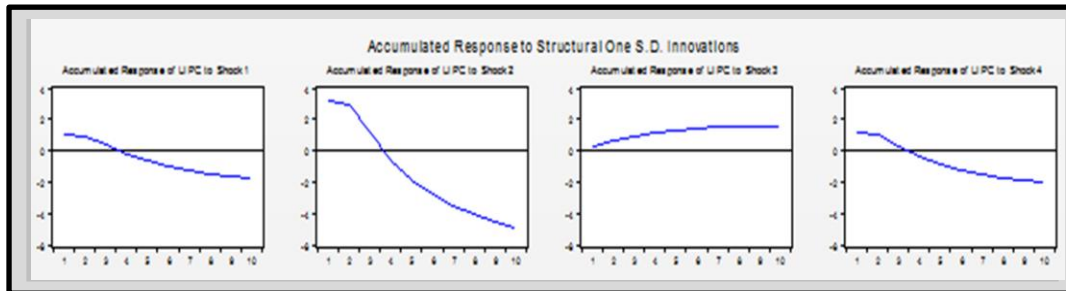
بعد تقدير معلمات النموذج $SVAR(1)$ الذي يعكس استجابة التضخم للتغيرات في العرض النقدي، تأتي الخطوة الموالية والمتمثلة في دراسة دوال الاستجابة الفورية وتحليل مكونات التباين.

1. دراسة دوال الاستجابة الفورية

تسمح دراسة وتحليل دوال الاستجابة الفورية بتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات التي قد تتعرض لها المتغيرات ، وتعكس كيفية ردة فعل هذه المتغيرات لتلك الصدمات.

ويوضح الشكل البياني أدناه من اليسار إلى اليمين تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على مدى عشر (10) سنوات لآثار صدمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك ($LIPC$)، العرض النقدي ($LM2$)، سعر الصرف ($DLTC$)، الناتج المحلي الإجمالي ($DLGDP$) على التوالي:

الشكل رقم 14-04: استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك لصدمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، العرض النقدي، سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 . ملاحظات: أنظر الملحق رقم 14.

$Shoke1$: صدمة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك $LIPC$ ، $Shoke2$: صدمة في العرض النقدي $LM2$. $Shoke3$: صدمة في سعر الصرف

$DLTC$ ، $Shoke4$: صدمة في الناتج المحلي الإجمالي $DLGDP$

يتضح من الشكل أعلاه أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 01% سيكون لها أثر إيجابي وبشكل فوري على الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 01% خلال السنة الأولى، لتتخفض بعدها هذه النسبة لتصل إلى 0.34% عند السنة الثالثة التي تلي الصدمة، وابتداءً من السنة الرابعة أخذت هذه النسبة في تزايد وبمعدلات متناقصة إلى غاية نهاية فترة الاستجابة والموافقة للسنة العاشرة مسجلةً -1.79%.

ويمكن تفسير ما ذكر إلى أن السياسات المتخذة بشأن التخفيض من حدة التضخم المتواصل خلال سنة واحدة ستظهر نتائجها في السنة الثانية، وبشكل عام يمكن القول أن أثر صدمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك على نفسه طيلة فترة الاستجابة لم تتجاوز في المتوسط عتبة 0.56- % (أنظر التمثيل البياني الأول من جهة اليسار).

أما بالنسبة لحدوث أية صدمة إيجابية في العرض النقدي ($LM2$) بمقدار 01% ستصحب معها استجابة فورية وبشكل إيجابي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 3.22% خلال السنة الأولى، وهي نتيجة تتوافق مع الطرح النقدي في تفسير ظاهرة التضخم، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولكن ما يلاحظ من ذات الشكل أن تلك النسبة المذكورة عرفت انخفاض متواصل، حيث وصلت إلى نسبة 1.12% في السنة الثالثة وهذا قبل أن تولد ذات الصدمة أثراً سلبياً في السنة الرابعة، حيث سيعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك من بداية السنة الرابعة تسجيل انخفاضات مستمرة وبمعدلات متزايدة، حيث وصلت أعلى نسبة انخفاض 4.92- % سُجلت مع نهاية فترة الاستجابة.

وبشكل عام يمكن الإدلاء بأن حدوث صدمة إيجابية في العرض النقدي ستكون بمثابة صدمة تضخمية في المدى القريب (من السنة الأولى إلى غاية السنة الثالثة)، أما على المدى المتوسط والبعيد (من السنة الرابعة إلى غاية نهاية فترة الاستجابة) فإن حدوث ذات الصدمة ستكون بمثابة صدمة انكماشية، وتبعاً لذلك يمكن القول أن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك طيلة فترة الاستجابة لم تتجاوز في المتوسط عتبة 1.49- %، (أنظر التمثيل البياني الثاني من جهة اليسار).

وفيما يتعلق بآثار صدمة سعر الصرف على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر، فإن حدوث صدمة إيجابية في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بشكل مستمر على مدى فترة الاستجابة المقدرة بعشر سنوات، فمن خلال نتائج تحليل دوال الاستجابة تم ملاحظة أن حدوث هذه الصدمة بنسبة 01% خلال السنة الأولى خلفت تأثيراً إيجابياً وبشكل فوري على الرقم القياسي لأسعار المستهلك قُدر تقريباً بـ 0.29% لتواصل اتجاهها التصاعدي بمعدلات متزايدة، حيث سجلت أعلى نسبة استجابة بـ 1.59% مع نهاية السنة العاشرة، وفي هذا السياق، يمكن أن نفسر العلاقة الطردية* والاستجابة الإيجابية بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك على أنها لا تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ولكن يمكن إرجاع ذلك لخصوصية أو لطبيعة الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في ضعف الصادرات وزيادة الطلب على الواردات التي لا يمكن لقيمتها أن تنخفض، وهذا لأن نسبة كبيرة من الواردات الجزائرية تمثل سلع استهلاكية واستثمارية ضرورية (مواد مصنعة تدخل في الصناعة الجزائرية) لا يمكن الاستغناء عنها ولا تخفيضها عند ارتفاع سعر الصرف نظراً لعدم وجود بديل محلي لها، وهو الأمر الذي يترتب عنها انسياب وارتفاع حدة الضغوط التضخمية، وبشكل عام يمكن القول أن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك طيلة فترة الاستجابة للصدمة التي يحدثها سعر الصرف لم تتجاوز في المتوسط عتبة 1.19%، (أنظر التمثيل البياني الثالث من جهة اليسار).

* المقصود هنا بالعلاقة الطردية بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك التي بينتها نتائج التقدير سواء في نموذج $VAR(1)$ أو $SVAR(1)$.

وفيما يخص بمدى استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للتغيرات غير المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي، فيتبين أن حدوث صدمة إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 01% سيكون لها تأثير إيجابي وبشكل فوري على الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 1.14% خلال السنة الأولى، ويستمر هذا التأثير الإيجابي لمدة سنتين ولكن بشكل تنازلي إلى 1.01% خلال السنة الثانية ثم 0.30% خلال السنة الثالثة، وابتداءً من هذه السنة الأخيرة يتلاشى هذا التأثير ليصبح أثر صدمة الناتج المحلي الإجمالي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك سلبي طيلة فترة السنوات المتبقية، وهذا يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القريب (ثلاث سنوات الأولى) تساهم في ظهور الضغوطات التضخمية المصحوبة بارتفاع عام في الأسعار، ولكن على المدى المتوسط والبعيد نلاحظ أن كل زيادة في الناتج ستساهم في التخفيض من حدة التضخم.

وفي ذات السياق يمكن أن نفسر العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلك ابتداءً من السنة الثالثة سيصبح الناتج المحلي الإجمالي مصدر مهم في تخفيض حدة التضخم، وهذا عن طريق تخفيض تكلفة الاستثمار وتشجيع الاستثمار ومن ثم ارتفاع إجمالي العرض الكلي من السلع والخدمات والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض المستويات العامة للأسعار، وبشكل عام يمكن القول أن أثر صدمة الناتج المحلي الإجمالي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك طيلة فترة الاستجابة سجلت في المتوسط -0.69%، (أنظر الرسم البياني الأول من جهة اليمين).

خلاصةً لما تم التوصل إليه بشأن دراسة دوال الاستجابة، يمكن القول أن الصدمات الإيجابية للعرض النقدي في الجزائر تمارس أثراً إيجابياً على التضخم -الممثل بالرقم القياسي لأسعار المستهلك- في المدى القريب فقط (ثلاث سنوات)، أما في المدى المتوسط والبعيد فإن الصدمات الإيجابية للعرض النقدي تمارس أثراً مخالفاً، أي أثراً عكسياً.

وتبعاً لذلك، فإننا نرى أن التضخم في الجزائر ليس ظاهرة نقدية فحسب بل تحكمه متغيرات أخرى، تتمثل أهمها في مؤشر الواردات وارتفاع أسعار الصرف، فكما تم الإشارة إليه في الفصل الثالث عند دراستنا في تحديد وتحليل محددات التضخم في الجزائر وجدنا أن قيمة الواردات الجزائرية شهدت منحنى تصاعدي على طول فترة الدراسة، فارتفاع حجم الاستيراد يؤدي إلى انسياب التضخم المستورد إلى التضخم المحلي عبر قناة السلع الأجنبية، وهذا ما أكدته نتائج دوال الاستجابة التي بينت أن ارتفاع أسعار الصرف الذي يعكس ارتفاع الواردات يمثل المؤشر الأكثر ارتباطاً مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وهو ما يعني أن معظم استهلاك السلع في الجزائر يأتي من الاستيراد الخارجي نتيجة أن السلع الأجنبية أصبحت أرخص من السلع المحلية.

2. تحليل تباين الأخطاء

تحليل خطأ التباين * المتوقع وفق نموذج $SVAR(1)$ يُتيح معرفة الأهمية النسبية التي تكتسبها كل صدمة من الصدمات المكونة للنموذج في تفسير التقلبات الظرفية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال 10 سنوات مستقبلية.

الجدول رقم 12-04: نتائج خطأ التباين المتوقع وفقاً للتوزيع الهيكلي

LIPC	<i>Explained by shocks in:</i>				
	<i>Period</i>	<i>S.E.</i>	<i>LM2</i>	<i>LTC</i>	<i>DLGDP</i>
	01	3.579902	81.22498	0.685359	10.28673
	02	3.612486	80.27835	1.777674	10.23288
	05	4.800733	79.66329	1.608765	10.83883
	10	5.077946	79.36	1.519036	10.92964

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 . ملاحظة: أنظر الملحق رقم 15.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه حول تحليل خطأ التباين المتوقع إلى أن التقلبات الحاصلة في قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (*LIPC*) تعزى إلى الصدمات الهيكلية للمتغير نفسه في المدى القريب (السنة الأولى) بنسبة 7.80% لتشهد هذه النسبة التفسيرية ارتفاعاً متواصلاً ولكن بشكل بطيء على طول الفترة لتصل في المدى البعيد (السنة العاشرة) إلى 8.18%، أما الصدمة الهيكلية في العرض النقدي فيبدو أنها تفسر من تباين الرقم القياسي لأسعار المستهلك بحوالي 81.22% في المدى القريب وتستمر هذه المساهمة في الانخفاض بشكل بطيء جداً لتصل إلى 79.36% في المدى البعيد، ويتضح أيضاً أن مساهمة صدمات أسعار الصرف في تفسير تباين زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك قدرت بحوالي 0.68% في المدى القريب (خلال السنة الأولى)، لتشهد هذه المساهمة فيما بعد ارتفاع يصل إلى 1.79% خلال السنة الثالثة، ثم انخفاض متواصل بشكل جد بطيء على المدى البعيد، حيث وصلت إلى 1.51%.

المبحث الثالث نتائج تقدير استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في العرض النقدي

* سيتم ضمن هذه الفقرة تحليل تباين خطأ التنبؤ الخاص بالرقم القياسي لأسعار المستهلك فقط وهذا استناداً لهدف الدراسة، أما تباين بقية المتغيرات التابعة الأخرى المكونة للنموذج يمكن الرجوع إليها إلى الملحق رقم 15.

من أجل تتبع أثر صدمة العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، تم كمرحلة أولى اختيار متغيرات النموذج بناء على طبيعة الوضع الاقتصادي الجزائري من جهة، وعلى أهميتها النظرية ككمياس للأداء الاقتصادي من جهة أخرى، ثم كمرحلة ثانية تم بناء النموذج وتقديره مع افتراض أن علاقة النمو الاقتصادي كمتغير تابع بالمتغيرات التفسيرية هي علاقة خطية، وعليه إذن يُمكن صياغة النموذج المعتمد وفق الشكل الرياضي التالي:

$$LGDP = \alpha_1 LM2 + \alpha_2 LRP + \varepsilon_t \dots \dots \dots (104 - 04)$$

حيث تمثل: $LGDP$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أُعتمد كمؤشر للنمو الاقتصادي)، $LM2$: لوغاريتم العرض النقدي بمعناه الواسع، LRP : لوغاريتم الإيرادات النفطية، ε_t : حد الخطأ.

ووفقاً لنتائج دراسة الاستقرار، وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، تبين أن المتغيرات المتضمنة لنموذج استجابة النمو الاقتصادي لتغيرات العرض النقدي غير متكاملة من نفس الدرجة، فهي مزيج بين الدرجة الصفر والدرجة الأولى، لذا يمكن القول في هذه الحالة أن اختبار إمكانية وجود مسار مشترك بين متغيرات ذات النموذج لا يكون إلا بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة، وعلى إثر هذه النتيجة فإن المنهجية الملائمة التي تسمح بعملية التقدير ودراسة دوال الاستجابة وتحليل التباين ستكون وفق نموذج $SVAR$.

أولاً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR ودراسة صلاحيته

1. تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وتفسيره

يستدعي أولاً قبل تقدير نموذج استجابة النمو الاقتصادي لتغيرات العرض النقدي وفقاً لمنهجية VAR إلى تحديد درجة الإبطاء المناسبة له، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير من أهمها معياري ($Akaike$) (AIC) و($Shwartz$) (SC)، فمن خلال الجدول الموالي الذي يوضح مختلف قيم المعيارين المذكورين الموافقة لمختلف تقديرات منهجية VAR يتبين أن درجة الإبطاء المناسبة هي الدرجة واحد، أي $P=01$.

الجدول رقم 04-13: تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR

القرار	$P=3$		$P=2$		$P=1$		$P=0$		درجة الإبطاء
VAR	SC	AIC	SC	AIC	SC	AIC	SC	AIC	المعيار
$VAR(1)$	-6.34	-7.80	-6.86	-7.88	-7.43	-8.02	-0.91	-1.06	النموذج

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج $EViews9$. ملاحظة: أنظر الملحق رقم 16.

بعد تحديد درجة الإبطاء المناسبة والمقدرة بسنة واحدة ($P=01$) وباستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، تم تقدير معاملات نموذج استجابة النمو الاقتصادي لتغيرات العرض النقدي وفقاً لمتجه الانحدار الذاتي VAR ، وكما هو معروف أن تقدير نموذج VAR يتكون من منظومة من المعادلات وفقاً لمتغيراته المدرجة ستكتفي

هذه الجزئية من الدراسة باختبار معادلة النمو الاقتصادي فقط وهذا استجابة لما يتوافق مع الإشكالية المبحوث فيها (أما بقية المعادلات سوف تدرج ضمن الملاحق).¹

تشرح المعادلة أدناه لوجاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بدلالة قيمته السابقة لسنة واحدة والقيم المبطنة لكل من لوجاريتم العرض النقدي بمعناه الواسع ولوجاريتم الإيرادات النفطية لفترة إبطاء واحدة.

$$DLGDP_t = 1.584306 + 0.749912DLGDP_{t-1} + 0.063841LM2_{t-1} + 0.017900DLRP_{t-1}$$

<i>t</i> -statistic	(4.17)	(12.63)	(4.51)	(2.12)
$R^2 = 0.9976$, $\bar{R}^2 = 0.9973$	F - statistic = 3308.357,	n=28,	SSR= 0.005	

ملاحظة: أنظر الملحق رقم 17.

من خلال معادلة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المقدرة وفق نموذج VAR(1) يتضح أنه نموذج مقبول إحصائياً واقتصادياً، فمن الناحية الإحصائية نلاحظ أن معامل التحديد بلغ $R^2=0.9976$ ، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحالي مفسر بنسبة 99.76% بقيمته السابقة والقيم السابقة لباقي المتغيرات، أما النسبة الباقية 0.24% مفسرة من طرف عوامل أخرى غير مدرجة ضمن النموذج، وحسب اختبار *t*- statistic، نلاحظ أن جميع معاملات النموذج معنوية عند مستوى معنوية 5%، أما ما أظهره اختبار فيشر (F - statistic=3308.357) فيدل على أن النموذج ككل له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

أما من الناحية الاقتصادية فنلاحظ وجود علاقة طردية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي الحالي بقيمته السابقة لفترة واحدة، حيث جاءت مرونة $DLGDP_{t-1}$ موجبة (0.749912) مما يعني أن زيادة $DLGDP_{t-1}$ بـ 01% سينجم عنه زيادة في $DLGDP_t$ (الناتج المحلي الإجمالي الحالي) بـ (0.74%)، كذلك تم ملاحظة وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي $DLGDP_t$ والعرض النقدي بمعناه الواسع بفترة سابقة $LM2_{t-1}$ ، حيث سجلت هذه الأخيرة الإشارة الموجبة (0.063841)، وهو ما يعني أن كلما زادت $LM2_{t-1}$ بـ 01% زاد $DLGDP_t$ بـ (0.063%)، كما أن علاقة الناتج المحلي الإجمالي مع الإيرادات النفطية جاءت هي الأخرى طردية حيث سجلت مرونة الإيرادات النفطية $DLRP_{t-1}$ بإشارة موجبة (0.017900) مما يدل على أن الزيادة في $DLRP_{t-1}$ بـ 01% ستؤدي إلى زيادة $DLGDP_t$ بـ (0.01%).

2. دراسة صلاحية نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR(1)

يتم تشخيص صلاحية نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR(1) وفق الخطوات التالية:

1.2. اختبار التوزيع الاحتمالي للبواقي: ويتم ذلك عن طريق اختبار Jarque- Bera كما يظهر في الجدول الموالي.

¹ أنظر الملحق رقم 17.

الجدول رقم 14-04: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج VAR(1)

Component	Jarque –Bera	Df	Prob
1	0.960008	2	0.6188
2	7.431955	2	0.0243
3	1.652607	2	0.4377
Joint	10.04457	6	0.1228

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

من خلال الجدول أعلاه تظهر القيمة الاحتمالية لإحصائية $J-B$ التي تساوي (0.1228) على أنها أكبر من مستوى معنوية 0.05، لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية والتي تُشير إلى أن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً.

2.2. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: وتم ذلك عن طريق الاستعانة باختبار $Ljung-Box$ واختبار LM كما يظهر في الجدولين الموالين.

الجدول رقم 16-04: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لبواقي النموذج VAR(1) وفق اختبار LM

الجدول رقم 15-04: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لبواقي النموذج VAR(1) وفق اختبار $Ljung-Box$

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 09/27/19 Time: 18:12
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Lags	LM-Stat	Prob
1	7.872687	0.5470
2	11.48119	0.2442
3	7.303298	0.6056
4	8.120550	0.5220
5	11.46189	0.2454
6	6.141659	0.7257
7	4.757511	0.8549
8	4.842556	0.8478

Probs from chi-square with 9 df.

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 09/27/19 Time: 18:13
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	4.946213	NA*	5.136452	NA*	NA*
2	16.93884	0.0497	18.08849	0.0342	9
3	24.81255	0.1302	26.94641	0.0800	18
4	30.77959	0.2803	33.95120	0.1675	27
5	41.62739	0.2391	47.26441	0.0991	36
6	47.48374	0.3718	54.79400	0.1504	45
7	52.68151	0.5253	61.81099	0.2172	54
8	58.18921	0.6481	69.63772	0.2641	63

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

من خلال الجدول رقم 15-04 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $Q-Stat$ انطلاقاً من التأخير الثاني أكبر من 5%، وهو ما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على خلو معادلات النموذج من شكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وما يؤكد قبول الفرضية الصفرية بغياب الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج أيضاً نتائج اختبار LM الموضحة في الجدول رقم 16-04، والتي بيّنت أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى معنوية 5%.

3.2. اختبار تجانس الأخطاء العشوائية: يكشف إجراء هذا الاختبار إلى وجود أو نفي وجود علاقة بين البواقي والمتغيرات المستقلة للنموذج، ومن خلال تطبيقه على النموذج VAR(1) تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم 17-04: نتائج اختبار تجانس الأخطاء العشوائية

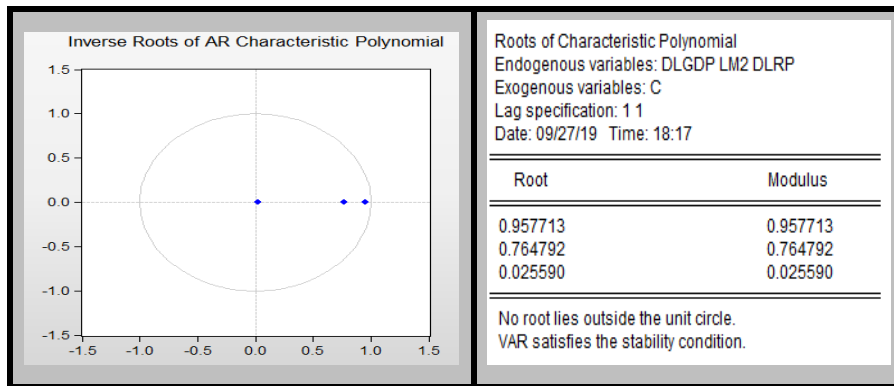
VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)		
Date: 09/27/19 Time: 18:15		
Sample: 1990 2018		
Included observations: 27		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
34.35230	36	0.5471

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

تظهر نتائج الجدول أعلاه إلى أن القيمة الاحتمالية للاختبار (54%) تجاوزت عتبة القيمة الاحتمالية 5%، وهو ما يدل على قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن النموذج لا يعاني من عدم تجانس الأخطاء العشوائية.

4.2. اختبار استقرارية النموذج: للتأكد من استقرارية النموذج تم استخدام اختبار *L'inverse de racine* (*associées a'la partie, AR*).

الشكل رقم 15-04: نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(1)



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

من خلال نتائج الشكل أعلاه يتبين أن كل الجذور العكسية "inverse roots" لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث نلاحظ أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة، وبالتالي فإن النموذج VAR(1) المقدر يحقق شروط الاستقرار.

من خلال جملة الاختبارات التشخيصية لنموذج VAR(1) يمكن القول أن النموذج مقبول ويحقق شروط اجتياز الخطوة الموالية والمتمثلة في تقدير النموذج الهيكلي SVAR ودراسة دوال الاستجابة الفورية وتحليل التباين.

ثانياً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR

يرتكز التحليل الهيكلي لنموذج SVAR (من حيث التقدير ودوال الاستجابة الفورية) على تحديد عناصر مصفوفة الانتقال P من خلال تقدير A و B مصفوفتي التأثيرات للصدمات المختزلة (البواقي القانونية) والصدمات

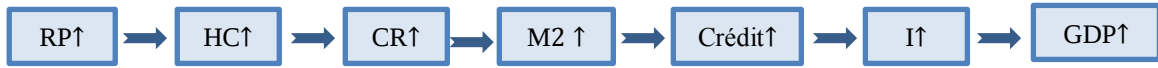
الهيكلية*، وهذا بعد فرض مجموعة من القيود الموضوعية بين متغيرات الدراسة استناداً إلى ما تُشير إليه النظرية الاقتصادية وتماشياً مع الوضع الاقتصادي في الجزائر، كما يلي:

$$\varepsilon_t^{LGD P} = \alpha_{LM2}^{LGD P} \varepsilon_t^{LM2} + \alpha_{LRP}^{LGD P} \varepsilon_t^{LRP} + \mu_t^{LGD P} \dots \dots \dots (105 - 04)$$

$$\varepsilon_t^{LM2} = \alpha_{LGD P}^{LM2} \varepsilon_t^{LGD P} + \alpha_{LRP}^{LM2} \varepsilon_t^{LRP} + \mu_t^{LM2} \dots \dots \dots (106 - 04)$$

$$\varepsilon_t^{LRP} = \mu_t^{LRP} \dots \dots \dots (107 - 04)$$

تفترض المعادلة الأولى (105-04) أن التغيرات غير المتوقعة في النمو الاقتصادي في الجزائر يمكن أن تفسر بصدمات هيكلية في العرض النقدي والإيرادات النفطية عبر قناة أسعار النفط، بالإضافة إلى صدمة هيكلية في النمو الاقتصادي، فكما هو معروف أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في تمويله على مورد الصادرات النفطية بشكل أساسي وبنسبة تتجاوز عتبة 95%، لذا فإننا نفترض أن إحداث صدمة موجبة في الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط من شأنها أن تحدث سلسلة من التغيرات على مستوى المؤشرات الاقتصادية مؤديةً في النهاية إلى إحداث توسع في الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:



حيث تمثل: RP الإيرادات النفطية، HC العملة الصعبة، CR القاعدة النقدية، $M2$ العرض النقدي، I الاستثمار، $crédit$ القروض الموجهة للاقتصاد، GDP النمو الاقتصادي.

في حين تفترض المعادلة الثانية (106-04) أن وجود قاعدة نقدية سيسمح للبنك المركزي بتكييف العرض النقدي بشكل آني استجابةً لصدمات الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى الصدمة الهيكلية في العرض النقدي، أما المعادلة الثالثة (107-04) والتي تمثل صدمات الإيرادات النفطية تفترض أن لا تستجيب لأي نوع من الصدمات لا النمو الاقتصادي ولا العرض النقدي وهذا لأنها تحدد خارجياً.

استناداً للقيود والفرضيات المذكورة أعلاه، يمكننا كتابة نموذج $SVAR$ على الشكل المصفوفاتي وفق العلاقة $(A\varepsilon_t = Bu_t)$ كما يلي:

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon_t^{LGD P} \\ \varepsilon_t^{LM2} \\ \varepsilon_t^{LRP} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & \alpha_{LGD P}^{LM2} & \alpha_{LGD P}^{LRP} \\ \alpha_{LM2}^{LGD P} & 1 & \alpha_{LM2}^{LRP} \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \mu_t^{LGD P} \\ \mu_t^{LM2} \\ \mu_t^{LRP} \end{bmatrix} \dots \dots \dots (108 - 04)$$

حيث تمثل: ε_t بواقي تقدير نموذج VAR و μ_t : بواقي تقدير النموذج الهيكلي $SVAR$.

* الفرق بين الصدمات الهيكلية والبواقي القانونية يتمثل في أن هذه الأخيرة الجزء الغير متوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية للمتغيرات الداخلية للنموذج، وعليه يمكن تفسير البواقي القانونية لنموذج هذه الجزئية من الدراسة على أنها دالة خطية لأربع صدمات هيكلية وهي: صدمة في الناتج المحلي الإجمالي، صدمة في العرض النقدي $M2$ ، صدمة في الإيرادات النفطية.

الجدول رقم 18-04: نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR

Parameter	Coefficient	z-statistic	Prob	Parameter	Coefficient	z-statistic	Prob
α_{LM2}^{LGDP}	0.724076	176.7778	0.000	α_{LGDP}^{LRP}	0.011946	0.052818	0.9579
α_{LGDP}^{LM2}	0.617415	125.6699	0.000	α_{LM2}^{LRP}	-0.094656	-0.246775	0.8051
Log Like Lihood				-15.75071			
LR test for over-identification				Probability 0.000			
Chi-square (2)				251.1671			

المصدر: من اعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9، ملاحظة: أنظر الملحق رقم 18.

تُشير القراءة الإحصائية لنتائج الجدول أعلاه إلى أن بعض القيود (الفرضيات) الاقتصادية معنوية حسب اختبار z -statistic عند مستوى معنوية 5% ما عدا معامل أثر صدمة الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي وعلى العرض النقدي، وللإشارة أن ما يهمنا من تحليل هذه النتائج هو معرفة أثر صدمة العرض النقدي على النمو الاقتصادي والعكس، لذا سنكتفي بتحليل هذه العلاقة الأخيرة فقط.

تبرز العلاقة الآتية للعرض النقدي بالنمو الاقتصادي من نتائج الجدول أعلاه تطابقها مع إشارة التفاعل المفترضة تبعاً للنظرية الاقتصادية (الرجوع إلى فرضية المعادلة الأولى من الفرضيات الاقتصادية)، حيث تُشير إلى أن حدوث صدمة هيكلية على مستوى العرض النقدي ($LM2$) بنسبة 1% يترتب عليها زيادة مقابلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.61% تبعاً للتغيرات غير المتوقعة، فرغم هذا الأثر الإيجابي الذي يتركه العرض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه أثر ضعيف جداً خاصة وأن الاقتصاد الجزائري شهد خلال السنوات الأخيرة (2001-2015) سياسة توسعية كان من المفترض أن تغذي الناتج ومن ثمّ النمو الاقتصادي إلى الزيادة.

كذلك يتضح من خلال العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي تجاوب هذا الأخير للصدمات غير المتوقعة في الأول (الناتج المحلي الإجمالي) بشكل طردي، فقد دلت ذات النتائج أن العرض النقدي يزداد هيكلياً بنسبة 0.72% لكل 01% زيادة في قيمة الناتج ومن ثمّ النمو الاقتصادي.

رغم تحليلنا لاختبار القيود المفروضة على النموذج $SVAR(1)$ إلا أن بعض الدراسات تُشير إلى أنه لا يمكن اختبار القيود المستعملة إحصائياً، ولكن بعد الحصول على النتائج (تقدير المصفوفتين B و A) يسمح بتحليلها استناداً لتقنية الاستجابة الفورية وتحليل التباين لمختلف الصدمات.¹

ثالثاً: دراسة دوال الاستجابة الفورية وتحليل تباين الأخطاء

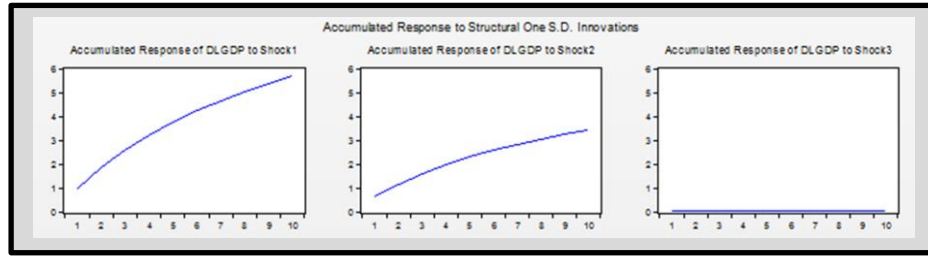
بعد تقدير معلمات النموذج $SVAR(1)$ تأتي الخطوة الموالية والمتمثلة في دراسة دوال الاستجابة الفورية لقياس ردة فعل المتغير التابع لكل صدمة التي يتعرض لها، بالإضافة إلى تحليل مكونات التباين، والذي يُعنى بقياس الأهمية النسبية للمتغيرات في تفسير تباين خطأ التنبؤ للمتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة.

¹ مريم رحمون، مرجع سابق، ص: 193.

1. دراسة دوال الاستجابة الفورية

كما سبقت الإشارة إليه، فإن دراسة وتحليل دوال الاستجابة الفورية مبنية على الأثر الذي يتركه حدوث صدمة في متغيرة من متغيرات النظام المدروس في فترة معينة على القيم الحالية والمستقبلية على حد سواء لذات المتغيرة وبقيّة المتغيرات الأخرى المدرجة في النظام، ويوضح الشكل البياني أدناه من اليسار إلى اليمين تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على مدى عشر (10) سنوات لأثار صدمة الناتج المحلي الإجمالي ($DLGDP$)، العرض النقدي ($LM2$)، الإيرادات النفطية ($DLRP$)، على التوالي:

الشكل رقم 04-16: استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمة الناتج المحلي الإجمالي، العرض النقدي، والإيرادات النفطية



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 . ملاحظات: أنظر الملحق رقم 19.

Shoke1: صدمة في الناتج المحلي الإجمالي $DLGDP$ ، **Shoke2:** صدمة في العرض النقدي $LM2$ ، **Shoke3:** صدمة في الإيرادات النفطية $DLRP$.

يتضح من الشكل أعلاه أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 01% سيكون لها تأثير إيجابي وبشكل فوري على الناتج بنسبة 01% خلال السنة الأولى، وتستمر في الارتفاع بمعدلات متزايدة على مر السنوات الممثلة لفترة الاستجابة لتصل إلى النسبة 5.67% مع نهاية الفترة الموافقة للسنة العاشرة، وبشكل عام يمكن القول أن أثر صدمة الناتج على نفسه طيلة فترة الاستجابة لم تتجاوز في المتوسط عتبة 3.8%، (أنظر التمثيل البياني الأول من جهة اليسار).

كما ويتبين من ذات الشكل أعلاه أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في العرض النقدي ($LM2$) بمقدار 01% تؤدي إلى أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بشكل فوري بنسبة 0.61% خلال السنة الأولى، ليستمر هذا الارتفاع بشكل تدريجي إلى أن يصل 3.40% خلال السنة العاشرة، وهو ما يعني أن التوسع في العرض النقدي ابتداءً من السنة الأولى سيصبح مصدر مهم للناتج المحلي الإجمالي ومن ثمّ للنمو الاقتصادي، وذلك عن طريق تخفيض تكلفة الاستثمار وتشجيع الاستثمار ومن ثمّ إجمالي الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ومع هذا يمكن الإدلاء على أن ردة فعل الناتج المحلي الإجمالي لصدمة العرض النقدي طيلة فترة الاستجابة لم تتجاوز في المتوسط عتبة 2.27%، (أنظر التمثيل البياني الثاني).

في ذات السياق، عند حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الإيرادات النفطية بنسبة 01% ستؤدي إلى استجابة فورية وبشكل إيجابي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.011% خلال السنة الأولى، لترتفع فيما بعد هذه النسبة وتستقر عند 0.049% على المدى المتوسط (السنة الرابعة)، ثم تنخفض لتصل إلى 0.004% على المدى البعيد (السنة العاشرة)، (أنظر التمثيل البياني الأول من جهة اليمين).

من خلال نتائج دراسة دوال الاستجابة، يبدو أن الصدمات الإيجابية للعرض النقدي تمارس نوعاً من الآثار النقدية والكييفية في الأجل القريب على النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، حيث تتفق النظرية النقدية والكييفية على أن الناتج المحلي الإجمالي يستجيب بشكل إيجابي للزيادة في العرض النقدي في الأمد القريب، وقد فسرتنا ذلك على النحو التالي: أن الزيادة في العرض النقدي سيكون لها أثر مقابل وبشكل إيجابي على زيادة حجم التمويل النقدي (القروض) وأيضاً على تدني معدلات الفائدة، وبذلك ستكون هذه الوضعية ملائمة ومشجعة لمناخ الاستثمار بظهور نوع من آثار الجذب تتجسد في توطين جملة من المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي سيترك آثاره بدون شك على سوق السلع والخدمات، أين سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي ومن ثَمَّ معدلات النمو الاقتصادي.

أما في الأمد البعيد فقد تعارضت نتائج دوال الاستجابة الموضحة أعلاه مع الطرح النقدي والكييفي للذان أشارا على أن كل زيادة في العرض النقدي في الأجل البعيد سوف تستجيب لها المستويات العامة للأسعار إلى الارتفاع من دون أي زيادة في الناتج.

2. تحليل تباين الأخطاء

تحليل خطأ التباين * المتوقع وفق نموذج $SVAR(1)$ يُتيح معرفة الأهمية النسبية التي تكتسبها كل صدمة من الصدمات المكونة للنموذج في تفسير التقلبات الطرفية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال 10 سنوات مستقبلية.

الجدول رقم 19-04: نتائج خطأ التباين المتوقع وفقاً للتوزيع الهيكلي

DLGDP	Explained by shocks in:				
	Period	S.E.	DLGDP	LM2	DLRP
	01	1.175306	72.393	27.596	0.010
	02	1.548842	72.514	27.461	0.002
	05	2.011732	72.863	27.118	0.018
	10	2.250577	73.221	26.755	0.022

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

ملاحظة: أنظر الملحق رقم 20.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه حول تحليل خطأ التباين المتوقع إلى أن التقلبات الحاصلة في قيم الناتج المحلي الإجمالي (DLGDP) تعزى إلى الصدمات الهيكلية للمتغير نفسه في المدى القريب (السنة الأولى) بنسبة 72.39% لتشهد هذه النسبة التفسيرية ارتفاعاً متواصلاً ولكن بشكل بطيء على طول الفترة لتصل في المدى البعيد (السنة العاشرة) إلى 73.22%، أما الصدمة الهيكلية في العرض النقدي فيبدو أنها تفسر من تباين زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 27.59% في المدى القريب وتستمر هذه المساهمة في الانخفاض بشكل بطيء جداً لتصل إلى 26.75% في المدى البعيد، ويتضح أيضاً أن مساهمة صدمات الإيرادات النفطية في تفسير تباين زيادة الناتج المحلي الإجمالي قدرت بحوالي 0.010% في المدى القريب، لتشهد هذه المساهمة فيما بعد بين الارتفاع والانخفاض لتصل 0.018% في المدى المتوسط ثم ترتفع لتصل إلى 0.022% على المدى البعيد.

* سيتم ضمن هذه الفقرة تحليل تباين خطأ التنبؤ الخاص بالناتج المحلي الإجمالي فقط وهذا استناداً لهدف الدراسة، أما تباين بقية المتغيرات التابعة الأخرى المكونة للنموذج يمكن الرجوع إليها إلى الملحق رقم 20.

يتضح جلياً من خلال نتائج تحليل التباين توافقها مع نتائج دوال الاستجابة، فقد أكدت ودعمت الأولى الثانية، فنتائج تحليل التباين بيّنت بوضوح القدرة أو الأهمية النسبية لصدمة العرض النقدي في تفسير التقلبات الظرفية التي يشهدها الناتج المحلي الإجمالي في بيئة الاقتصاد الجزائري.

إجمالاً، ومن خلال قراءة النتائج السابقة (دراسة دوال الاستجابة وتحليل التباين) يتبين أن صدمة العرض النقدي $LM2$ تحتل المرتبة الأولى في تفسير التقلبات الظرفية لمؤشر النمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر سواء في الأمد القريب أو البعيد، ويمكن أن تكون هذه النتيجة المتوصل إليها إشارة على خروج الاقتصاد الجزائري من تبعيته لقطاع النفط وتوجهه إلى سياسة التنويع الاقتصادي.

المبحث الرابع: نتائج تقدير استجابة البطالة للتغيرات في العرض النقدي

قصد تتبع وتحديد الآثار المحتملة التي يمكن أن يتركها العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، تم توظيف مجموعة من المتغيرات – على غرار متغيرة العرض النقدي - التي نراها مناسبة في بناء وتقدير النموذج المطلوب، حيث نشير في هذا الصدد إلى أن اختيارنا لتلك المتغيرات المساعدة قد وقع بما يتناسب مع طبيعة الوضع الاقتصادي الجزائري هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى أن متغيرة العرض النقدي ليست هي المتغيرة الوحيدة المؤثر في ظاهرة البطالة، بل هناك متغيرات أخرى تم الاختيار منها اثنين فقط.

مع افتراض أن علاقة معدلات البطالة كمتغير تابع بالمتغيرات التفسيرية هي علاقة خطية، يمكن تقديم الصياغة الرياضية للنموذج المعتمد وفق الشكل التالي:

$$LCHO = \alpha_1 LM2 + \alpha_2 LOP + \alpha_3 LAP + \varepsilon_t \dots \dots \dots (109 - 04)$$

حيث تمثل: $LCHO$: لوغاريتم معدلات البطالة، $LM2$: لوغاريتم العرض النقدي بمعناه الواسع، LOP : لوغاريتم أسعار النفط، LAP : لوغاريتم عدد السكان الإجمالي.

بناءً على نتائج دراسة الاستقرارية التي تم التوصل إليها، تبين أن المتغيرات المتضمنة لنموذج استجابة معدلات البطالة للتغيرات في العرض النقدي ليست متكاملة من الدرجة الثانية، بل هي مزيج من التكامل بين الدرجة الصفر والدرجة الأولى، وهو مما يعني أن اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة $ARDL$ هو الملائم لاختبار فرضية هذه الجزئية من الدراسة.

أولاً: تقدير نموذج استجابة معدلات البطالة للتغيرات في العرض النقدي باستخدام منهجية $ARDL$ تتطلب المنهجية المستخدمة في معالجة هذه الجزئية من إشكالية الدراسة – قياس مدى استجابة معدلات البطالة للتغيرات في العرض النقدي في الجزائر- في إتباع الخطوات التالية:

1. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج $ARDL$: تتضمن هذه الخطوة اختبار وجود تكامل مشترك للعلاقة بين المتغيرات وفقاً لمنهج $ARDL$ من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ($UECM$)، ويركز هذا الاختبار على فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (غياب علاقة توازنية في المدى البعيد) بين متغيرات النموذج، والتي تتمثل في:

$$H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \dots \dots \dots (110 - 04)$$

مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية في المدى البعيد) بين متغيرات النموذج، أي:

$$H_1: \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0 \dots \dots \dots (111 - 04)$$

وتجدر الإشارة على أن هذا الاختبار يعتمد على إحصائية F -statistic، حيث إذا كانت قيمة هذه الأخيرة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت F -statistic أقل من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما

الفصل الرابع..... تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

إذا كانت القيمة F -statistic محصورة ما بين قيمة الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل *Pesaran et al* (2001) فإن النتائج تكون غير محددة.¹

من أجل اختبار عما إذا كان هناك علاقة توازنية في الأمد البعيد (وجود علاقة تكامل مشترك) بين معدلات البطالة وأهم المتغيرات التفسيرية (العرض النقدي، أسعار النفط وحجم السكان الإجمالي) تم احتساب قيمة (F) من خلال اختبار الحدود، حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 20-04: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود *Bonds test*

ARDL(2.0.1.0)		
K=3		
F- statistic=5.574320		
الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستويات المعنوية (%)
3.1	2.01	10
3.63	2.45	05
4.16	2.87	2.5
4.84	3.42	01

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج *EViews 9*.

ملاحظة: تم اعتماد فترات تباطؤ وفق معيار معلومات *Akaike* ، أنظر الملحق رقم 21.

تظهر نتائج الجدول أعلاه إلى أن القيمة الإحصائية F لاختبار الحدود (*Bonds test*) والتي تساوي 5.574320 قد تجاوزت بشكل جلي القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، وبناءً على هذه النتيجة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تُشير إلى وجود علاقة بعيدة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة.

2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القريبة والبعيدة الأمد وفق انموذج *ARDL*

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين معدلات البطالة ومتغيرتي العرض النقدي وأسعار النفط فضلاً عن عدد السكان الإجمالي، يُمكننا الولوج إلى المرحلة الموالية والتي تتمثل في تقدير معلمات النموذج *ARDL* في كلا المديين القريب والبعيد كما يلي:

الجدول رقم 21-04: نتائج تقدير نموذج *ARDL*

¹ أمولاي علي هوارى- تسابت عبد الرحمان- عدوكة لخضر، دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على نمو الانتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن المهيدي -أم البواقي، الجزائر، المجلد 03، العدد 06، ديسمبر 2016، ص: 381.

Dependent Variable: LCHO				
Method: ARDL				
Date: 10/14/19 Time: 20:42				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LM2 LOP LAP				
Fixed regressors:				
Number of models evaluated: 32				
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
White heteroskedasticity-consistent standard errors & covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCHO(-1)	0.057528	0.245867	0.233979	0.8173
LCHO(-2)	0.343957	0.178898	1.922671	0.0682
LM2	-0.091649	0.037776	-2.426139	0.0244
LOP	-0.054831	0.116793	-0.469474	0.6436
LOP(-1)	-0.245586	0.118166	-2.078317	0.0501
LAP	0.204812	0.048544	4.219075	0.0004
R-squared	0.929893	Mean dependent var	2.847902	
Adjusted R-squared	0.913201	S.D. dependent var	0.456376	
S.E. of regression	0.134455	Akaike info criterion	-0.982034	
Sum squared resid	0.379645	Schwarz criterion	-0.694070	
Log likelihood	19.25745	Hannan-Quinn criter.	-0.896407	
Durbin-Watson stat	2.255401			

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews 9.

من خلال قراءتنا لنتائج الجدول السابق يمكن القول أن النموذج مقبول إحصائياً واقتصادياً، وذلك من خلال ملاحظة أن معالم النموذج ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% و10% حسب اختبار *t-statistic* ما عدا معلمة معدلات البطالة المبطنة للفترة الأولى وأسعار النفط، كما يُشير معامل التحديد الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج (R^2) إلى أن حوالي 92.98% من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة تعود محتواها إلى المتغيرات المفسرة العرض النقدي بمعناه الواسع $M2$ ، أسعار النفط وعدد السكان الإجمالي.

1.2. تقدير وتحليل معاملات نموذج الدراسة في الأمد البعيد وفق منهج *ARDL*

يوضح الجدول الموالي نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة باستخدام منهجية *ARDL* في الأمد البعيد.

الجدول رقم 22-04: نتائج تقدير نموذج الدراسة في المدى البعيد باستخدام منهج *ARDL* (المتغير التابع ($LCHO$))

ARDL(2.0.1.0)				
Included observation :27		Dependent Variable : LCHO		
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LM2	-0.153127	0.060671	-2.523874	0.0197
LOP	-0.501938	0.102031	-4.919481	0.0001
LAP	0.342200	0.015560	21.992142	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews 9. ملاحظة: أنظر الملحق رقم 22.

على أساس النتائج السابقة يمكن تقييم وتحليل معاملات النموذج المقدر في المدى البعيد كالتالي:

➤ العرض النقدي $LM2$: تُظهر النتائج إلى أن المتغيرة $LM2$ ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار *t-statistic*، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة سلبية (عكسية) تربطها مع معدل البطالة $LCHO$ ، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.153127، وهذا يعني أن أي زيادة في $LM2$ بنسبة 01% سيؤدي إلى انخفاض أو تراجع معدل البطالة بنسبة 0.15%، وهذا ما يتفق مع أدبيات النظرية الاقتصادية على أساس أن زيادة العرض النقدي $M2$ من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية سينشأ عنها التوسع في تمويل

المستثمرين، وذلك على اعتبار أن كل انخفاض يحصل في سعر الفائدة نتيجة لارتفاع حصة العرض النقدي ($i \downarrow$) $M2 \uparrow$) يجعل المستثمرون يقدمون على سحب المزيد من القروض لتوظيفها في تأسيس مشاريع استثمارية جديدة أو توسيع مشاريع استثمارية إنتاجية كانت أو خدمية قائمة بالفعل ($i \downarrow \leftarrow I \uparrow$ الاستثمار، علاقة عكسية)، وبذلك سوف تزداد فرص التوظيف المستحدثة وتقل معدلات البطالة في الاقتصاد.

➤ أسعار النفط LOP : تُشير هذه المتغيرة وفقاً لما تضمنته ذات النتائج أعلاه إلى أنها تُبدي أثر عكسي مع معدل البطالة عند مستوى معنوية 1% حسب اختبار t -statistic، وهذا يعني أن زيادة مؤشر أسعار النفط LOP سيؤدي إلى انخفاض وتراجع معدل البطالة بنسبة 0.5%، وهي نتيجة تتفق وواقع الاقتصاد الجزائري، فكما هو معروف أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في تمويله على مورد الصادرات النفطية، بمعنى أن تمويل الاقتصاد وتغذية جميع قطاعاته إنما هو مرهون بأسعار النفط في السوق الدولية للنفط، وعليه فارتفاع أسعار النفط سيسمح بإحداث أو توسيع قاعدة المشاريع الاستثمارية وهو ما يعني استحداث مناصب عمل جديدة والحد من تفشي ظاهرة البطالة.

➤ حجم السكان الإجمالي LAP : تُشير ذات النتائج المقدرة أعلاه إلى أن التغير في حجم السكان الإجمالي له تأثير إيجابي على معدل البطالة في المدى البعيد عند مستوى دلالة 1% وهذا حسب اختبار t -statistic، فعند زيادة عدد السكان الإجمالي LAP بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنسبة 0.34%، وهي نتيجة جد منطقية، فكما هو معروف أن زيادة الفئة النشيطة في الاقتصاد نتيجة لزيادة حجم السكان سوف تؤدي إلى إمداد سوق العمل بعدد إضافي من الفئة التي تبحث عن العمل، وهذا يعني زيادة عدد البطالين وارتفاع معدل البطالة.

2.2. تقدير وتحليل نموذج تصحيح الخطأ المقيد ECM والعلاقة قريبة المدى وفق منهج $ARDL$

لغرض قياس العلاقة بين معدلات البطالة والعرض النقدي في المدى القريب، تم الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ $Error correction model$ ، حيث أن لهذا النموذج ميزتان: تتمثل الأولى في قياس العلاقة في المدى القريب، أما الثانية فتتخصص في قياس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي، بمعنى آخر بيان تصحيح العلاقة بين الأمد القريب والأمد البعيد من خلال معلمة تصحيح الخطأ ($CointEq(-1)$)، فإذا كانت هذه الأخيرة سالبة ومعنوية فهذا يشير ضمناً إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، أي أن الانحرافات في الأمد القريب تصحح اتجاه أو اختلالات القيمة التوازنية بعيدة الأمد خلال السنة نفسها.

والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قريبة المدى لنموذج $ARDL$:

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
<i>D(LCHO(-1))</i>	-0.343957	0.178896	-1.922671	0.0682
<i>D(LM2)</i>	-0.091649	0.037776	-2.426139	0.0244
<i>D(LOP)</i>	-0.054831	0.116793	-0.469474	0.6436
<i>D(LAP)</i>	0.204812	0.048544	4.219075	0.0004
<i>CointEq(-1)</i>	-0.598515	0.154166	-3.882279	0.0009
$Cointeq = LCHO - (-0.1531*LM2 - 0.5019*LOP + 0.3422*LAP)$				

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج 9 EViews. ملاحظة: أنظر الملحق رقم 22.

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمات نموذج الدراسة ذو دلالة إحصائية بين مستوى معنوية 1%، 5% و 10% حسب اختبار *t-statistic* ما عدا معلمة أسعار النفط، وقد توزعت هذه التأثيرات في علاقتها مع معدلات البطالة بين ما هو سلبي وما هو إيجابي، على سبيل المثال، نلاحظ أن متغيرة معدل البطالة في السنة السابقة (*t-1*) له تأثير عكسي ومعنوي مع معدل البطالة في الفترة الحالية (*t*) عند مستوى معنوية 10%، وهو ما يعني أن البطالة في السنة الحالية سوف تنخفض بعد مرور سنة بنسبة 0.34%، وبالنسبة لمتغيرة العرض النقدي بمعناه الواسع *DLM2* في بداية الفترة فإنها تؤثر بشكل سلبي على معدل البطالة في الأمد القريب ولكن بشكل ضعيف عند مستوى معنوية 5% (0.0244)، وهو ما يعني أن الزيادة في العرض النقدي بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.09%، أما بالنسبة لأثر متغيرة عدد السكان الإجمالي على معدل البطالة فقد رُصد بشكل إيجابي عند مستوى دلالة 1% (0.0004)، وهو ما يعني أن الزيادة في عدد السكان بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنسبة 0.20% في المدى القريب.

من ذات النتائج أعلاه، نلاحظ فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% (0.0009)، وبإشارة سالبة وهي نتيجة تؤكد نتائج اختبار *Bound Test* بوجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج هذه الجزئية من الدراسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ المتوصل إليها والتي تساوي (-0.598515) تُشير إلى أن معدل البطالة يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (*t-1*) ما نسبته 59.85%، أي أنه عندما ينحرف معدل البطالة خلال المدى القريب في الفترة (*t-1*) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 59.85% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (*t*).

ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح تلك تعكس سرعة تعديل سريعة نحو التوازن، بمعنى أن معدل البطالة يستغرق ما يقارب 1.67 سنة ($1.67 = 0.598515/1$) أي تقريباً سنة واحدة وثمانية أشهر باتجاه قيمته التوازنية، بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في متغيرة العرض النقدي وأسعار النفط وعدد السكان الإجمالي، وتعبير أكثر تفصيلاً إذا حدثت أي صدمة على مستوى المتغيرات الأخيرة المذكورة بوحدة واحدة

سيديم تأثيرها على معدل البطالة مدة سنة واحدة وثمانية أشهر حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي، وهو ما يعني سرعة تأثير العرض النقدي وبقية المتغيرات على معدل البطالة في الجزائر.

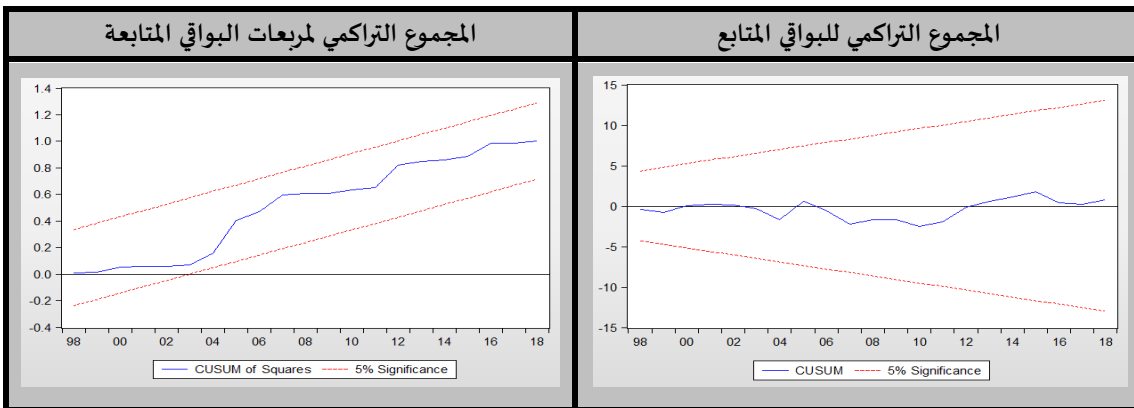
إن النتيجة المتوصل إليها بشأن علاقة العرض النقدي مع معدل البطالة في الجزائر على المدى القريب والبعيد تُؤيد منطق النظرية الاقتصادية، فكما هو معروف وفي ظل ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدرته فإن الزيادة في العرض النقدي على مستوى المؤسسات البنكية ستسمح بارتفاع حصة منح القروض وتوزيعها حسب القطاع العام والخاص نحو أوجه الاستثمارات، وهو ما يترتب عليه إحداث المزيد من فرص العمل والتوظيف مؤدياً في النهاية إلى انخفاض معدل البطالة.

ولكن وتبعاً للنتائج المتحصل عليها عند قياس أثر العرض النقدي على مستويات البطالة في المدين القريب والبعيد تتضح نعم العلاقة العكسية والمعنوية، ولكن لا بد أن نشير هنا إلى استجابة معدلات البطالة إلى الانخفاض في ظل الزيادة في العرض النقدي تبقى ضعيفة، ويمكن أن نرجع ذلك إلى طبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل رئيسي على قطاع المحروقات الذي لا يمكنه إحداث مناصب توظيف بشكل كبير التي من شأنها أن تؤدي بشكل كبير في تراجع مستويات البطالة.

3. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات $ARDL-ECM$

وفقاً لـ (Pesaran and Pesaran 1997) فإن الخطوة الموالية بعد تقدير صيغة $ARDL-ECM$ تتمثل في اختبار مدى استقرار وانسجام العلاقة بين المعلمات ذات الأمد البعيد مع المعلمات ذات الأمد القريب، أو بمعنى آخر التأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلي فيها عبر الزمن، وقد تم الاستعانة بكل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي ($CUSUM$) واختبار مجموع المربعات التراكمي للبواقي ($CUSUM-squared$) لذلك، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج $ARDL$ المقدر ($Stability Test$):

الشكل رقم 17-04: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews 9.

يتضح من الشكل أعلاه أن المجموع للبواقي *CUSUM* ومجموع المربعات التراكمي للبواقي (*CUSUM-squared*) هي عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني أن هناك استقراراً وانسجاماً في معلمات النموذج المقدر في الأمدين البعيد والقريب.

4. اختبارات تشخيص جودة وصلاحيّة النموذج

للتأكد من صحة وجودة أداء النموذج المستخدم في التحليل الاقتصادي وكذا خلوه من المشاكل القياسية تم الاستعانة بالاختبارات التشخيصية التالية:

1.4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء *Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM*.

2.4. اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء *Heteroskedasticity Test ARCH*.

3.4. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية *Nomality Test Jack-Berra*.

والجدول الموالي يلخص نتائج تلك الاختبارات على الترتيب:

الجدول رقم 24-04: نتائج الاختبارات التشخيصية لصلاحيّة نموذج *ARDL*

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء – <i>Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM</i> –			
<i>F-statistics</i>	0.890676	<i>Prob</i>	0.4268
<i>Obs*R.squared</i>	2.314407	<i>Prob</i>	0.3144
اختبار <i>ARCH</i> لعدم ثبات تباين الأخطاء – <i>Heteroskedasticity Test ARCH</i> –			
<i>F-statistics</i>	2.687044	<i>Prob</i>	0.0740
<i>Obs*R.squared</i>	6.894489	<i>Prob</i>	0.0753
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية – <i>Nomality Test Jack-Berra</i> –			
<i>Jarque Bera</i>	0.363014	<i>Probability</i>	0.834012

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج *EViews 9*.

ملاحظة: أنظر الملحق رقم 23.

من خلال قراءة نتائج الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- يظهر اختبار *Breusch – Godfrey Serial Correlation* عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي معادلة الانحدار لنموذج الدراسة (أي قبول فرضية العدم)، وهذا ما أثبتته احتمالية معلمة فيشر *F-statistics* والتي تُساوي 0.4268 والمعادلة *Obs* R-squared* (0.3144) الأكبر من مستوى معنوية 5%.
- يتضح من خلال اختبار *ARCH* أن القيم الاحتمالية للنموذج أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين (أي قبول فرضية العدم).
- دلت القيمة الاحتمالية لـ *Jarque Bera* لنموذج الدراسة على أنها أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن بواقي تقدير الانحدار له تتبع توزيعاً طبيعياً (أي قبول فرضية العدم).

من خلال نتائج جملة الاختبارات التشخيصية المذكورة أعلاه، يمكن الإدلاء بأن النموذج المستعان به في اختبار وتحليل إشكالية هذه الجزئية من الدراسة ذو دلالة معنوية ولا يعاني من مشاكل إحصائية، وبالتالي فهو نموذج صالح لتفسير والتنبؤ بالظاهرة المدروسة.

المبحث الخامس: نتائج تقدير استجابة ميزان المدفوعات للتغيرات في العرض النقدي

تهدف هذه الجزئية من الدراسة إلى اختبار مدى استجابة رصيد ميزان المدفوعات الجزائري نتيجةً للتغيرات التي يحدثها العرض النقدي على مدار تسعة وعشرون سنة (29) محصورة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018، ومن أجل تحقيق هذا المسعى تم اختيار متغيرات نموذج هذه الإشكالية – على غرار متغيرة العرض النقدي - بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبما تم التوصل إليه عند تحليلنا الاقتصادي لتتبع مسار تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة في الفصل الثالث (بمعنى تحديد أهم العوامل المؤثرة في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري).

مع افتراض أن علاقة ميزان المدفوعات بمتغير تابع بالمتغيرات التفسيرية هي علاقة خطية، ومن أجل الوصول إلى أفضل النماذج الرياضية لتمثيل إشكالية هذه الظاهرة، تم اختيار واختبار عدة توليفات من النماذج للتقدير ثم اختيار منها اثنين فقط، وهما*:

النموذج الأول: نموذج خطي وتأخذ صيغته الرياضية كما يلي:

$$BOPD = \alpha_1 NM2M + \alpha_2 M + \alpha_3 OP + \varepsilon_t \dots \dots \dots (112 - 04)$$

النموذج الثاني: نموذج نصف اللوغاريتم من اليمين وتأخذ صيغته الرياضية الشكل الموالي:

$$BOPD = \alpha_1 LNM2M + \alpha_2 LM + \alpha_3 LOP + \varepsilon_t \dots \dots \dots (113 - 04)$$

حيث: $BOPD$: رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج، $NM2M$: نمو العرض النقدي بمعناه الواسع، OP : سعر النفط، M : قيمة الواردات، $LNM2M$: لوغاريتم نمو العرض النقدي بمعناه الواسع، LOP : لوغاريتم سعر النفط، LM : لوغاريتم قيمة الواردات، ε_t : حد الخطأ.

وفي ظل النتائج المتوصل إليها بشأن دراسة الاستقرارية** للمتغيرات الاقتصادية والمتعلقة بنموذج استجابة رصيد ميزان المدفوعات نتيجةً للتغيرات التي يتركها العرض النقدي، تبين أن تلك المتغيرات منها من استقرت عند المستوى ومنها من استقرت عند أخذ الفرق الأول، أي أنهما غير متكاملتين من نفس الدرجة، وهو ما يؤثر على نتيجة تنص على عدم وجود علاقة توازنية بعيدة المدى بين متغيرات النموذج، وعليه فإن هذه النتيجة تستدعي تطبيق تقنية أخرى وهي تقنية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ لاختبار إشكالية هذه الجزئية من الدراسة.

وكما تم الإشارة إليه مسبقاً، أن تقدير ودراسة التفاعلات الاقتصادية ما بين المتغيرات الاقتصادية وفق تقنية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ يستدعي أولاً اختبار صلاحية نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR المناسب

* نشير هنا إلى أن متغيرات النموذجين المختارين قد أخذت بوحدة المليار دولار بدلاً من وحدة المليار دينار جزائري.

** بشأن نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الأول لميزان المدفوعات (النموذج الخطي) أنظر الملحق رقم 10.

الفصل الرابع..... تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

باعتبار أن البواقي المختزلة لهذا الأخير تمثل المدخل الأساسي للنموذج الهيكلي $SVAR$ ، لذا سنكتفي في هذه الحالة فقط من إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من مدى صلاحية نموذج VAR .
وتبعاً لذلك، وفي ظل اختيارنا لاختبار إشكالية هذه الجزئية من الدراسة - مدى استجابة ميزان المدفوعات الجزائري للتغيرات التي يخلفها العرض النقدي- على نموذجين اقتصاديين، سيتم في هذه الخطوة إجراء مقارنة* بينهما من الناحية الإحصائية والقياسية ثم اختيار أفضلهما لمواصلة اختبار ذات الإشكالية.

الجدول رقم 25-04: نتائج المفاضلة بين صلاحية النموذج الأول والثاني وفق منهجية VAR

معنوية المعلمات ♦♦	P ♦	معنوية M فقط عند 5%	$\bar{R}^2$	♦♦♦♦ AIC	♦♦♦♦ Sc
01	معنوية M فقط عند 5%	0.1283	6.92	7.16	النموذج الأول
01	جميعها معنوية عدا $M2$ و C	0.1363	6.91	7.15	النموذج الثاني

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج $EViews 9$.

حيث: ♦: درجة التأخير المناسبة لنموذج VAR ، ♦♦: عند مستوى معنوية 5%، ♦♦♦ $AKike inf criterion$ ، ♦♦♦♦ $Schwarz criterion$.
ملاحظة: أنظر الملحق رقم 24.

الملاحظ من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه على أفضلية النموذج الثاني (نموذج نصف اللوغاريتم من اليمين) مقارنة بالنموذج الأول (النموذج الخطي) وذلك لتميّزه بـ:

- معنوية أغلب معلمات النموذج حسب اختبار T -Statistic عند مستوى معنوية 5%.
- أعلى قيمة لمعامل التصحيح والمقدر بـ 0.1363.
- أقل قيمة بالنسبة لمعاري المعلومات لكل من AIC و Sc والمقدرة بـ (6.91)، (7.15) على الترتيب.

وعليه سوف يتم فيما يلي اعتماد النموذج الثاني (نموذج نصف اللوغاريتم من اليمين) لدراسة إشكالية الظاهرة وفق تقنية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ ، ولكن بعد التعرض بالتفصيل إلى دراسة صلاحية النموذج $VAR(1)$.

أولاً: دراسة صلاحية نموذج متجه الانحدار الذاتي $VAR(1)$

بعد اختيار النموذج الملائم، تأتي الخطوة الموالية متمثلة في تشخيصه، وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، حيث سيتم ما ذكر كالاتي:

1. اختبار التوزيع الاحتمالي للبواقي: بناءً على اختبار $Jarque- Bera$ من أجل الكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج تم التوصل إلى النتائج التالية.

* المقارنة بين نتائج تقدير النموذجين تمت على أساس اعتماد متجه الانحدار الذاتي VAR باعتبار هذا الأخير كما أشرنا سابقاً يمثل المدخل الأساسي لتطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$.

الجدول رقم 26-04: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج VAR(1)

Component	Jarque -Bera	df	Prob
1	1.242998	2	0.5371
2	4.416871	2	0.1099
3	0.653547	2	0.7212
4	0.534459	2	0.7655
Joint	6.847875	8	0.5531

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

من خلال الجدول أعلاه تظهر القيمة الاحتمالية لإحصائية $J-B$ التي تساوي (0.5531) على أنها أكبر من مستوى معنوية 0.05، وهو ما يدل على قبول فرضية عدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً.

2. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: قصد التأكد من غياب وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، تم الاستعانة باختباري $Ljung-Box$ و LM ، حيث أن نتائجهما ملخصة في الجدولين المواليين.

الجدول رقم 28-04: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء
لبواقي النموذج VAR(1) وفق اختبار LM

VAR Residual Serial Correlation LM T...

Null Hypothesis: no serial correlation ...

Date: 10/24/19 Time: 18:54

Sample: 1990 2018

Included observations: 27

Lags	LM-Stat	Prob
1	9.628969	0.8853
2	15.13857	0.5145
3	17.60999	0.3472
4	26.17661	0.0516
5	14.07631	0.5930
6	13.11572	0.6643
7	19.10597	0.2632
8	15.00376	0.5244

Probs from chi-square with 16 df.

الجدول رقم 27-04: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء
لبواقي النموذج VAR(1) وفق اختبار Ljung-Box

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations

Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h

Date: 10/24/19 Time: 18:53

Sample: 1990 2018

Included observations: 27

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	2.860388	NA*	2.970403	NA*	NA*
2	17.92227	0.3285	19.23723	0.2566	16
3	36.98499	0.2496	40.68279	0.1396	32
4	57.08919	0.1731	64.28338	0.0581	48
5	70.32775	0.2741	80.53070	0.0794	64
6	80.59889	0.4602	93.73646	0.1398	80
7	96.21348	0.4747	114.8161	0.0925	96
8	108.2804	0.5819	131.9639	0.0958	112

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

من خلال الجدول رقم 27-04 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $Q-Stat$ انطلاقاً من التأخير الثاني أكبر من 5%، وهو ما يفسر بقبول فرضية عدم التنص على أن معادلات النموذج خالية من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وما يؤكد قبول فرضية عدم بغياب الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج أيضاً نتائج ما توصل إليها اختبار LM المدرجة في الجدول رقم 28-04، حيث بينت أن القيمة الاحتمالية للاختبار المعني أكبر من مستوى معنوية 5%.

3. اختبار تجانس الأخطاء العشوائية: يكشف إجراء هذا الاختبار إلى وجود أو نفي وجود علاقة بين البواقي والمتغيرات المستقلة للنموذج، ومن خلال تطبيقه على النموذج VAR(1) تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم 04-29: نتائج اختبار تجانس الأخطاء العشوائية

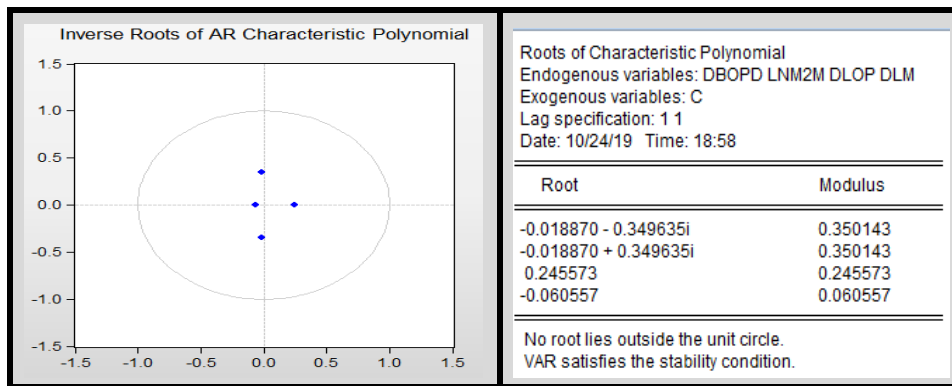
VAR Residual Heteroskedasticity Tests: Includes Cross Terms		
Date: 10/24/19 Time: 18:56		
Sample: 1990 2018		
Included observations: 27		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
153.6441	140	0.2033

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

تظهر نتائج الجدول أعلاه إلى أن القيمة الاحتمالية للاختبار 0.2033 تجاوزت عتبة القيمة الاحتمالية 0.05، وهو ما يدل على قبول فرضية العدم، أي أن النموذج لا يعاني من عدم تجانس الأخطاء العشوائية.

4. اختبار استقرارية النموذج: للتأكد من استقرارية النموذج تم استخدام اختبار (*L'inverse de racine associées a'la partie, AR*)، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم 04-18: نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(1)



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

من خلال نتائج الشكل أعلاه يتبين أن كل الجذور العكسية "*inverse roots*" لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث نلاحظ أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة، ومنه النموذج VAR(1) المقدر مستقر.

بعد استيفاء نموذج VAR(1) لجميع الاختبارات التشخيصية يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن النموذج استجابة رصيد ميزان المدفوعات نتيجةً للتغيرات التي يحدثها العرض النقدي مقبول ويحقق شروط تطبيق منهجية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR من حيث التقدير ودراسة كل من دوال الاستجابة الفورية وتحليل التباين.

ثانياً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR

قبل تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR يتطلب منا بدايةً وضع مجموعة من القيود الموضوعية بين متغيرات النموذج، وهذا استناداً إلى ما تُشير إليه النظرية الاقتصادية وما نراه مناسباً مع خصائص الاقتصاد الجزائري، كما يلي:

$$\varepsilon_t^{BOPD} = \alpha_{LNM2M}^{BOPD} \varepsilon_t^{LNM2M} + \alpha_{LOP}^{BOPD} \varepsilon_t^{LOP} + \alpha_{LM}^{BOPD} \varepsilon_t^{LM} + \mu_t^{BOPD} \dots (114 - 04)$$

$$\varepsilon_t^{LNM2M} = \mu_t^{LNM2M} \dots \dots \dots (115 - 04)$$

$$\varepsilon_t^{LOP} = \mu_t^{LOP} \dots \dots \dots (116 - 04)$$

$$\varepsilon_t^{LM} = \mu_t^{LM} \dots \dots \dots (117 - 04)$$

تفترض المعادلة الأولى (114-04) أن التغيرات غير المتوقعة في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يمكن أن تفسر بصدمات هيكلية في العرض النقدي، أسعار النفط والواردات، بالإضافة إلى صدمة هيكلية في ميزان المدفوعات ذاته، فعند الرجوع إلى الخلفية النظرية نجد أن علاقة العرض النقدي برصيد ميزان المدفوعات هي علاقة طردية، فالزيادة في الأول – العرض النقدي- ستؤدي إلى إحداث فائض في الثاني – رصيد ميزان المدفوعات- من خلال إحداث مشاريع استثمارية التي من شأنها سوف تعمل على زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، أما بشأن علاقة ميزان المدفوعات مع سعر النفط فطبيعة الاقتصاد الجزائري تشير إلى أن العلاقة بينهما هي طردية، فكما هو معلوم أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات النفط في الصادرات فبالتالي فإن كل ارتفاع في أسعار النفط سيؤدي إلى إحداث فائض في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وأما بخصوص علاقة الواردات وميزان المدفوعات فالبعد النظري يُقرّ على أن العلاقة عكسية، حيث أن الزيادة في طلب الواردات في ظل زيادة الدخل الوطني للبلد المعني ستؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري ومن ثمّ إلى الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

في حين تفترض المعادلة الثانية (115-04) أن التغيرات غير المتوقعة في العرض النقدي إنما يرد سببها إلى حدوث صدمة آنية في العرض النقدي ذاته، أما المعادلة الثالثة (116-04) والتي تمثل صدمات أسعار النفط فتفترض أن التغيرات الحاصلة في سعر النفط تفسر بصدمة آنية في ذاته فقط، أما المعادلة الرابعة (117-04) فتفترض أن التغيرات غير المتوقعة في الواردات تفسر بصدمة هيكلية في ذاتها فقط.

التزاماً بالقيد والفرضيات المذكورة أعلاه، يُمكن كتابة نموذج SVAR على الشكل المصفوفاتي وفق العلاقة

$$(A\varepsilon_t = Bu_t) \text{ كما يلي:}$$

$$\begin{bmatrix} 1 & \alpha_{BOPD}^{LNM2M} & \alpha_{BOPD}^{LOP} & \alpha_{BOPD}^{LM} \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon_t^{BOPD} \\ \varepsilon_t^{LNM2M} \\ \varepsilon_t^{LOP} \\ \varepsilon_t^{LM} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \mu_t^{BOPD} \\ \mu_t^{LNM2M} \\ \mu_t^{LOP} \\ \mu_t^{LM} \end{bmatrix}$$

حيث تمثل: ε_t بواقي تقدير نموذج VAR و μ_t : بواقي تقدير النموذج الهيكلي SVAR.

الجدول رقم 04-30: نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR

Parameter	Coefficient	z-statistic	Prob
α_{BOPD}^{LNM2M}	-0.784767	-4.077767	0.000
α_{BOPD}^{LOP}	23.43865	121.7908	0.000
α_{BOPD}^{LM}	-15.55455	-80.82379	0.000
Log Like Likelihood		-326.6094	
LR test for over-identification:			
Chi-square (7)	473.5430	Probability 0.000	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج EVIEWS 9، ملاحظة: أنظر الملحق رقم 25.

تُشير القراءة الإحصائية لنتائج الجدول أعلاه إلى أن القيود (الفرضيات) الاقتصادية معنوية حسب اختبار z - $statistic$ عند مستوى معنوية 1%، حيث:

تتضح العلاقة الآنية للعرض النقدي برصيد ميزان المدفوعات في المدى القريب إلى وجود علاقة عكسية بينهما، أي أن حدوث صدمة هيكلية على مستوى العرض النقدي ($LNM2M$) بنسبة 1% سترتب عليها تسجيل عجزاً في ميزان المدفوعات بنسبة 0.78% تبعاً للتغيرات غير المتوقعة، ويمكن أن نفسر هذا في ظل عدم زيادة الناتج في الأمد القريب* إلى أن الزيادة التي حدثت في مستوى العرض النقدي أدت إلى ارتفاع المستويات العامة للأسعار أي إلى ظهور التضخم، وهو ما ترتب عنه زيادة الطلب على الواردات وتسجيل عجز في ميزان المدفوعات.

أيضاً من ذات النتائج يتبين أن رصيد ميزان المدفوعات يتجاوب للصدمات غير المتوقعة في أسعار النفط بشكل طردي، حيث أن كل زيادة في أسعار النفط بنسبة 01% ستؤدي إلى زيادة رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 23.43%، وللإشارة فإن هذه النتيجة جاءت متوافقة مع ما تم افتراضه في ظل خصوصية الاقتصاد الجزائري.

أما بخصوص الواردات فقد أوضحت النتائج إلى أن ميزان المدفوعات يتجاوب بشكل عكسي لها، فالزيادة في قيمة الواردات بنسبة 1% ستؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات بنسبة 15.55%.

وبعد الحصول على نتائج التقدير (تقدير المصفوفتين BA) يمكننا فيما يلي دراسة دوال الاستجابة الفورية وتحليل التباين لمختلف الصدمات.

ثالثاً: دراسة دوال الاستجابة الفورية وتحليل تباين الأخطاء

1. دراسة دوال الاستجابة الفورية

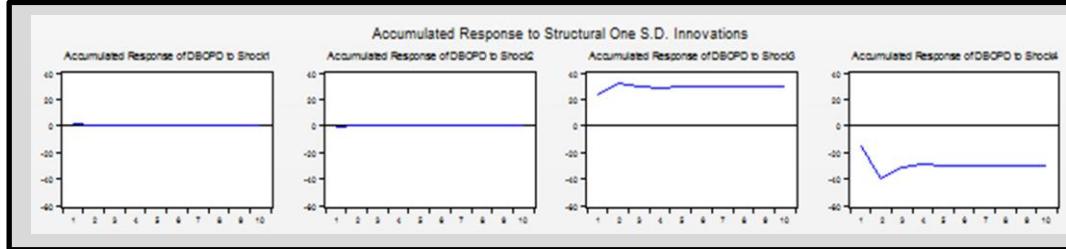
كما سبقت الإشارة إليه، فإن دراسة وتحليل دوال الاستجابة الفورية مبنية على الأثر الذي يتركه حدوث صدمة في متغيرة من متغيرات النظام المدروس في فترة معينة على القيم الحالية والمستقبلية على حد سواء لذات المتغيرة وبقية المتغيرات الأخرى المدرجة في النظام.

* يمكن أن نفسر هنا عدم زيادة الناتج في الأمد القريب بظاهرة التباطؤ أو التأخر في الناتج، وهو ما يعني أن زيادة الإنتاج سواء كان بفعل زيادة توظيف عمال جدد أو استخدام كميات إضافية وكبيرة من المواد الأولية أو من رأس المال، يتطلب فترة زمنية، لأن استخدام هذه العوامل الإضافية لا يتم بشكل مباشر وإنما بشكل متباطئ، لهذه الأسباب فإن زيادة الإنتاج في المدى القريب في الغالب لا يظهر وإنما يأخذ فاصل زمني.

الفصل الرابع..... تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

ويوضح الشكل البياني أدناه من اليسار إلى اليمين تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على مدى عشر (10) سنوات لآثار صدمة ميزان المدفوعات (BOPD)، العرض النقدي (LNM2M)، سعر النفط (DLOP)، الواردات (DLM) على التوالي:

الشكل رقم 19-04: استجابة ميزان المدفوعات لصدمة ميزان المدفوعات، العرض النقدي، سعر النفط والواردات



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews 9. ملاحظات: أنظر الملحق رقم 26.

Shoke1: صدمة في ميزان المدفوعات **BOPD** ، **Shoke2:** صدمة في العرض النقدي **LNM2M** ، **Shoke3:** صدمة في سعر النفط **DLOP** ،

Shoke4: صدمة في الواردات **DLM**

يتضح من الشكل أعلاه أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 01% سيكون لها أثر إيجابي وبشكل فوري على رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 01% خلال السنة الأولى، لتتخفض بعدها هذه النسبة لتصل إلى 0.28% عند السنة الثالثة التي تلي الصدمة، وابتداءً من السنة الرابعة أخذت هذه النسبة في تزايد ولكن بمعدلات ضعيفة إلى غاية السنة الموالية مسجلة 0.35%، ومع بداية الفترة السادسة إلى غاية نهاية فترة الاستجابة تشع هذه النسبة في الانخفاض بشكل ضعيف جداً لتصل إلى 0.34%، وبشكل عام يمكن القول أن أثر صدمة رصيد ميزان المدفوعات على ذاته طيلة فترة الاستجابة لم تتجاوز في المتوسط عتبة 0.40%، (أنظر التمثيل البياني الأول من جهة اليسار).

أما بالنسبة لحدوث أية صدمة إيجابية في العرض النقدي (LNM2M) بمقدار 01% ستُصحب معها استجابة فورية وبشكل عكسي على رصيد ميزان المدفوعات بنسبة -0.78% خلال السنة الأولى، وهو ما يعني أن حدوث زيادة مفاجئة في العرض النقدي ستؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ويمكن أن نفسر ذلك أن زيادة العرض النقدي على المدى القريب (سنة واحدة) ستؤدي بشكل فوري إلى رفع المستويات العامة للأسعار، وبما أن الأسعار المحلية مرتفعة مقارنة بالأسعار العالمية فإن الطلب على الواردات سوف يزداد بشكل مقابل محدثاً بذلك عجزاً في رصيد الميزان التجاري ومن ثمَّ إلى الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، ولكن ما يلاحظ من ذات الشكل أن ذات الصدمة قد ولدت أثراً إيجابياً ابتداءً من السنة الثانية، حيث سجلت نسبة الاستجابة في هذه السنة بـ 0.84%، لتتخفض بعدها إلى 0.18% عند السنة الرابعة قبل أن ترتفع من جديد لمدة سنتين إلى 0.26% و 0.27% على التوالي، لتشع بعدها هذه النسبة في الانخفاض والارتفاع بشكل جد ضعيف، لتصل مع نهاية فترة الاستجابة والموافقة للسنة العاشرة إلى 0.2684%، ويمكن تفسير ما ذكر أن استجابة ميزان المدفوعات بشكل إيجابي ابتداءً من السنة الثانية التي تلي الصدمة للعرض النقدي يُرجع إلى زيادة الناتج المحلي والذي من شأنه يعمل على زيادة الصادرات، محدثةً هذه الأخيرة فائض في الميزان التجاري ومن ثمَّ في ميزان المدفوعات.

بشكل عام يمكن الإدلاء أن حدوث صدمة إيجابية في العرض النقدي ستجعل ميزان المدفوعات في حالة العجز في المدى القريب (السنة الأولى فقط)، أما على المدى المتوسط والبعيد (من السنة الثانية إلى غاية نهاية فترة الاستجابة) ستجعل ميزان المدفوعات في حالة فائض، وتبعاً لذلك فإن استجابة الرصيد الكلي لميزان المدفوعات طيلة فترة الاستجابة بلغت في المتوسط عتبة 0.21%، (أنظر التمثيل البياني الثاني من جهة اليسار).

وفيما يتعلق بآثار صدمة أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري، فإن حدوث صدمة إيجابية في سعر النفط من شأنه أن يؤدي إلى إحداث فائض في ميزان المدفوعات بشكل مستمر على مدى فترة الاستجابة المقدرة بعشر سنوات، فمن خلال نتائج تحليل دوال الاستجابة تم ملاحظة أن حدوث هذه الصدمة بنسبة 01% خلال السنة الأولى قد خلفت أثراً إيجابياً وبشكل فوري على رصيد ميزان المدفوعات قدر بـ 23.43%، ليستمر تأثيرها الإيجابي في السنة الموالية بنسبة 32.08% وهي أعلى نسبة مسجلة على مدار فترة الاستجابة، وابتداءً من السنة الثالثة انخفضت هذه النسبة إلى 28.70% عند السنة الرابعة، لتستأنف بعد هذه السنة اتجاه تصاعدي وبمعدلات جد ضعيفة إلى غاية نهاية فترة الاستجابة أين سجلت نسبة قدرت بـ 29.15%، وفي هذا السياق، يمكن أن نفسر العلاقة الطردية* والاستجابة الإيجابية بين سعر النفط والرصيد الكلي لميزان المدفوعات على أنها تتوافق مع خصوصية وطبيعة الاقتصاد الجزائري، والمتمثلة في اعتماده بصفة شبة كلية على الإيرادات النفطية من الصادرات، وبالتالي فعند ارتفاع أسعار النفط سترتفع معه قيمة الصادرات، الأمر الذي سيترتب عنه تسجيل فائض في الميزان التجاري مصحوباً معه فائض في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وبصفة عامة يمكن الإدلاء أن استجابة رصيد ميزان المدفوعات طيلة فترة الاستجابة للصدمات التي تحدثها أسعار النفط تجاوزت في المتوسط عتبة 28.85%، (أنظر التمثيل البياني الثالث من جهة اليسار).

وفيما يخص بمدى تجاوب ميزان المدفوعات الجزائري للتغيرات غير المتوقعة في قيمة الواردات، فيتبين أن حدوث صدمة إيجابية في الواردات بنسبة 01% سيكون لها تأثير عكسي وبشكل فوري على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بنسبة -15.55% خلال السنة الأولى، ويستمر هذا التأثير العكسي طيلة فترة الاستجابة وبشكل تصاعدي إلى نسبة -39.81% خلال السنة الثانية ثم لتتخف هذه النسبة في السنة الموالية إلى -31.71%، وتنخفض بعدها إلى -28.91%، وابتداءً من السنة الثالثة تستأنف تلك النسبة اتجاهها التصاعدي لتصل إلى نسبة -30.04% عند نهاية فترة الاستجابة، ويمكن تفسير ما ذكر إلى أن ارتفاع قيمة الواردات في الجزائر على المدى القريب والبعيد لها انعكاسات سلبية على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وهذا لأن الجهاز الإنتاجي في ذات البلد يتميز بالضعف، وإجمالاً يمكن القول أن أثر صدمة الواردات على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات طيلة فترة الاستجابة تجاوزت في المتوسط عتبة -29.62%، (أنظر الرسم البياني الأول من جهة اليمين).

خلاصةً لما تم التوصل إليه بشأن دراسة دوال الاستجابة، يمكن القول أن الصدمات الإيجابية للعرض النقدي في الجزائر تمارس أثراً عكسياً على ميزان المدفوعات في المدى القريب فقط (سنة واحدة فقط)، أما في المدى المتوسط والبعيد فإن الصدمات الإيجابية للعرض النقدي تمارس أثراً إيجابياً ولكن بشكل ضعيف جداً، وهو ما

* المقصود هنا بالعلاقة الطردية بين سعر النفط ورصيد ميزان المدفوعات التي بينها نتائج التقدير في نموذج (SVAR(1).

يمكن تفسيره بمدى ضعف قدرة البنوك التجارية الجزائرية على جذب المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم من أجل الاستثمار من جهة، وإلى مدى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدرته من جهة أخرى.

2. تحليل تباين الأخطاء

يُتيح تحليل خطأ التباين* المتوقع وفق نموذج $SVAR(1)$ معرفة الأهمية النسبية التي تكتسبها كل صدمة من الصدمات المكونة للنموذج في تفسير التقلبات الظرفية في قيمة الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري على مدار عشر (10) سنوات مستقبلية.

الجدول رقم 31-04: نتائج خطأ التباين المتوقع وفقا للتوزيع الهيكلي

DBOPD	Explained by shocks in:					
	Period	S.E.	DBOPD	LN2M2M	DLOP	DLM
	01	28.15901	0.126115	0.077669	69.28357	30.51264
	02	38.20311	0.101467	0.223909	42.76506	56.90956
	05	39.26897	0.096459	0.234470	40.97882	58.69026
	10	39.27040	0.096458	0.234465	40.97649	58.69259

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews 9. ملاحظة: أنظر الملحق رقم 27.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه حول تحليل خطأ التباين المتوقع إلى أن التقلبات الحاصلة في نسب الرصيد الكلي لميزان المدفوعات (DBOPD) تعزى إلى الصدمات الهيكلية للمتغير نفسه في المدى القريب (السنة الأولى) بنسبة 0.12% لتشهد هذه النسبة التفسيرية انخفاضاً متواصلاً ولكن بشكل بطيء على طول الفترة لتصل في المدى البعيد (ابتداءً من السنة السابعة إلى غاية السنة العاشرة) إلى 0.096%، أما الصدمة الهيكلية في العرض النقدي فيبدو أنها تفسر من تباين رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 0.077% في المدى القريب وتستمر هذه المساهمة في الارتفاع بشكل بطيء جداً لتصل إلى 0.2344% في المدى المتوسط والبعيد، كما ويتضح أيضاً أن مساهمة صدمات أسعار النفط في تفسير تباين رصيد ميزان المدفوعات قدرت بحوالي 69.28% في المدى القريب (خلال السنة الأولى)، لتشهد بعدها هذه المساهمة انخفاض يصل إلى 42.76% خلال السنة الثانية، ثم انخفاض متواصل بشكل جد بطيء على المدى المتوسط والبعيد، حيث وصلت إلى 40.97%.

وأما فيما يخص مساهمة صدمات قيمة الواردات في تفسير تباين رصيد ميزان المدفوعات فقد قدرت بحوالي 30.51% في المدى القريب (خلال السنة الأولى)، لتشهد بعدها هذه المساهمة ارتفاع متواصل يصل إلى المدى المتوسط والبعيد بـ 58.69%.

يتضح جلياً من خلال نتائج تحليل التباين توافقها مع نتائج دوال الاستجابة، فقد أكدت ودعمت الأولى الثانية، فنتائج تحليل التباين بينت بوضوح القدرة أو الأهمية النسبية لصدمة العرض النقدي في تفسير التقلبات الظرفية التي يشهدها ميزان المدفوعات الجزائري.

* سيتم ضمن هذه الفقرة تحليل تباين خطأ التنبؤ الخاص بميزان المدفوعات فقط وهذا استناداً لهدف الدراسة، أما تباين بقية المتغيرات التابعة الأخرى المكونة للنموذج يمكن الرجوع إليها إلى الملحق رقم 27.

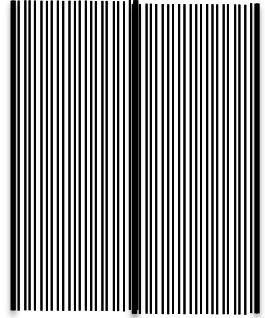
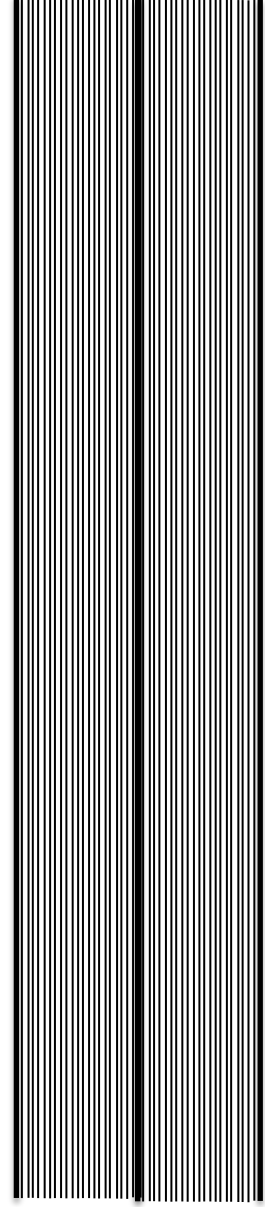
إجمالاً، ومن خلال قراءة النتائج السابقة (دراسة دوال الاستجابة وتحليل التباين) يتبين أن صدمة العرض النقدي $LNLM2M$ تحتل المرتبة الثالثة في تفسير التقلبات الطرفية لميزان المدفوعات في الجزائر سواء في الأمد القريب أو البعيد، ويمكن أن تكون هذه النتيجة المتوصل إليها إشارة على ضعف المؤسسات البنكية في قدرتها على استقطاب الودائع الأجنبية واستثمارها من جهة، ومن جهة أخرى في عدم قدرتها على احتواء الكتلة النقدية المتسربة والتي من شأنها تعيق وتضعف سيولة الجهاز البنكي ومن ثمّ عمل السياسة النقدية. .

خلاصة

من خلال الوقوف على المباحث المبوبة في هذا الفصل والتي تميّزت بتقدير وقياس مدى تأثير صدمات العرض النقدي على سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) في الجزائر للفترة 1990-2018، أمكن التوصل إلى أهم النتائج والملاحظات المرتبطة بتحليل ما تضمنته تلك المباحث، والتي يمكن تقديمها في النقاط التالية:

- حسب اختبار ديكي فولر المطور لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، تبين أن المتغيرات محل الدراسة غير متكاملة من نفس الدرجة، وإنما هي مزيج بين الدرجة الصفر والدرجة الواحد، وعلى هذا الأساس تمكنت الدراسة من الولوج إلى استخدام نوعين من النماذج الديناميكية (نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL) لمعالجة فروع الإشكالية المطروحة.
- سمحت أدوات تحليل النموذج SVAR مثل التقدير ودوال الاستجابة وتحليل التباين بتوضيح مدى استجابة كل من النمو الاقتصادي، التضخم وميزان المدفوعات للتغيرات التي يخلفها العرض النقدي في الجزائر من رصد النتائج التالية:
 - سجل نموذج استجابة التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) للتغيرات في العرض النقدي من خلال تحليل دوال الاستجابة الفورية إلى أن حدوث صدمة في العرض النقدي بمقدار 01% ستكون بمثابة صدمة تضخمية في المدى القريب (من السنة الأولى إلى غاية السنة الثالثة)، أما على المدى المتوسط والبعيد (من السنة الرابعة إلى غاية نهاية فترة الاستجابة) فإن حدوث ذات الصدمة ستكون بمثابة صدمة انكماشية.
 - خلص نموذج مدى استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في العرض النقدي إلى تسجيل استجابة إيجابية ومعنوية للنتائج المحلي الإجمالي عند حدوث صدمة هيكلية في العرض النقدي، حيث سُجلت نسبة الاستجابة خلال السنة الأولى بـ 0.61% لتشهد بعدها سلسلة من الارتفاعات بشكل تدريجي تصل إلى 3.40% خلال نهاية فترة الاستجابة (السنة العاشرة)، وهو ما يفسر بأن التوسع في العرض النقدي ابتداءً من السنة الأولى سيصبح مصدر مهم للنتائج المحلي الإجمالي ومن ثمّ النمو الاقتصادي.
 - في حين أسفر نموذج مدى استجابة ميزان المدفوعات للتغيرات في العرض النقدي إلى أن حدوث صدمة في هذا الأخير ستجعل ميزان المدفوعات في حالة العجز في المدى القريب (السنة الأولى فقط)، أما على المدى المتوسط والبعيد (من السنة الثانية إلى غاية نهاية فترة الاستجابة) ستجعل ميزان المدفوعات في حالة فائض.
- توصلت منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL التي تكشف عن إمكانية وجود علاقة بين متغيرة العرض النقدي والبطالة في الأمدين القريب والبعيد، إلى ما يلي:

- وجود علاقة بعيدة المدى بين العرض النقدي ومعدلات البطالة عند مستوى معنوية 01% حسب اختبار *Bound Test* وما زاد من تأكيد هذه النتيجة معلمة حد تصحيح الخطأ التي تم قبولها إحصائياً عند ذات المستوى المعنوي 1%.
 - وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي ومعدلات البطالة في المدى البعيد عند مستوى معنوية 5%، فعند زيادة العرض النقدي بـ 01% ستؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.15%، وهي نتيجة تتفق مع أدبيات النظرية الاقتصادية على أساس أن الزيادة في العرض النقدي $M2$ من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية سينشأ عنها التوسع في تمويل المستثمرين، الأمر الذي سيسمح بتأسيس مشاريع استثمارية جديدة أو توسيع مشاريع استثمارية إنتاجية كانت أو خدماتية قائمة بالفعل، وعلى اثر ذلك سوف تزداد فرص التوظيف المستحدثة وتقل معدلات البطالة في الاقتصاد.
 - أيضاً في المدى القريب وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي ومعدلات البطالة ولكن بشكل ضعيف عند مستوى معنوية 5%، فعند إحداث زيادة في العرض النقدي بنسبة 1% سوف يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة بنسبة 0.09%.
 - في حالة حدوث صدمة على مستوى العرض النقدي في الجزائر بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على معدلات البطالة مدة سنة واحدة وثمانية أشهر تقريباً باتجاه قيمته التوازنية، وهو ما يعني سرعة تأثير العرض النقدي على معدل البطالة في الجزائر.
- وكخلاصة أساسية، وفي ظل المعطيات المستخدمة في تقدير نماذج إشكالية الدراسة المطروحة يمكن القول أن هذه المعطيات قد عبّرت وفسّرت محدودية مساهمة العرض النقدي في تخفيض معدلات البطالة ورفع رصيد ميزان المدفوعات إلى الإيجاب، وقدراً معتبراً في تفسير التغيرات والتقلبات الظرفية في كل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.



خاتمة

لقد كان الهدف المرتجى من هذه الدراسة هو الوقوف على تحليل واقع العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في القطر الجزائري، فضلاً عن النمذجة القياسية والتحليلية لمدى استجابة منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي للصدمات التي يخلفها العرض النقدي لذات البلد ضمن مساحة زمنية امتدت من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018، اعتماداً على تقنية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي *SVAR* والانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة *ARDL*.

ولغرض تحقيق هذا الهدف ومحاولة منا قدر الإمكان الإلمام بمختلف حيثيات هذا الموضوع تم تبويب الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية وزعت على أربعة فصول، الأول منها تميّز بتقديم المفاهيم النظرية لكل من العرض النقدي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات)، فضلاً عن تقديم وتوضيح المقاربة النظرية للعلاقة بينهما، أما الفصل الثاني فتميّز بحصر مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية السابقة ذات الصلة بالموضوع وعرض نتائجها، في حين تناول الفصل الثالث الطريقة والمقاربات الإحصائية المعتمدة في التحليل، أما الفصل الرابع فتضمن تحليل البيانات ومناقشة نتائج الاختبارات.

وفيما يلي يمكن تقديم وعلى الترتيب اختبار الفرضيات المعدة لأجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وما رافقها من الأسئلة الفرعية، ثم أهم النتائج التي أثمرتها هذه الدراسة سواء ما تعلق بشقها النظري أو بشقها التطبيقي (تحليلي وقياسي)، وفي الأخير تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات الضرورية دون أن ننسى ذكر آفاق الدراسة.

أولاً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

ضمن هذه النقطة يمكن اختبار فرضيات الدراسة التي وردت في المقدمة العامة لها كما يلي:

■ **الفرضية الأولى:** يقصد بالعرض النقدي على أنه جميع وسائل الدفع المتاحة في اقتصاد ما، فرغم قبول هذا التعريف بشكل عام إلا أنه لا يعطي في الحقيقة التعريف الدقيق له، وهذا نظراً لاختلاف درجة نموه وتطور الجهاز النقدي والخدمات البنكية من اقتصاد لآخر، كما أن سلوك حركة تغيراته التي تخضع لعدة اعتبارات منها اقتصادية (على سبيل المثال تطور النشاط الاقتصادي، السياسة النقدية، السياسة المالية) ومؤسسية (البنك المركزي باعتباره الجهة المخولة في عملية الإصدار وفي عملية التحكم والمراقبة في نمو العرض النقدي، البنوك التجارية باعتبارها الجهة التي يظهر على مستواها زيادة في حجم العرض النقدي وهذا نتيجة قيامها بوظيفة خلق نقود الودائع، سلوك الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين أثناء تعاملهم مع البنوك التجارية من جهة والوضع الاقتصادي من جهة أخرى) سبباً آخر لذلك.

■ **الفرضية الثانية:** تتجلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بصفة عامة في تحقيق مزيج من الاستقرار الداخلي والخارجي، مما يعني بدوره تحقيق الحالة الثانية، والتوظيف الكامل ونمو اقتصادياً مستقراً مصحوباً بمعدلات التضخم المنخفضة، ونشير إلى أن تحقيق استقرار هذه المنظومة تربط بينها علاقات

متضادة مما يجعل من الصعوبة تحقيق الاستقرار اللازم بينها، ولهذا يقتضي تكامل مجموعة من السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية، السياسة المالية، ... إلخ) للوصول إلى الأهداف المطلوبة بين عناصر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

■ **الفرضية الثالثة:** يستجيب التضخم في الجزائر عند حدوث صدمة في العرض النقدي بشكل طردي في المدينين القريب والبعيد، وهي فرضية صحيحة في شقها الأول وخاطئة في شقها الثاني، فمن خلال نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية الموضحة في الفصل التطبيقي، يتبين أن حدوث صدمة في العرض النقدي بنسبة 1% يستجيب لها التضخم (ممثلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) بشكل إيجابي في المدى القريب (السنوات الثلاثة الأولى بنسبة 3.22% إلى 2.96% إلى 1.12% على التوالي)، قبل أن تتحول إلى استجابة عكسية على المدى المتوسط والبعيد (ابتداءً من السنة الرابعة إلى غاية السنة العاشرة)، وهو ما يعني أن استجابة التضخم للتغيرات المفاجئة في العرض النقدي لا تستمر بشكل طردي طيلة فترة الاستجابة.

■ **الفرضية الرابعة:** نفترض أن النمو الاقتصادي في الجزائر يستجيب بشكل إيجابي نتيجة التغيرات الحاصلة في العرض النقدي، وهي فرضية صحيحة، تم إثباتها في الفصل الرابع (التطبيقي)، فبناءً على نتائج تحليل الاستجابة اللحظية، فإن عند حدوث صدمة في العرض النقدي بـ 1% يستجيب النمو الاقتصادي الممثل بالنتائج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي دائماً في المدى القريب (السنة الأولى) يستجيب بنسبة 0.61% وفي المدى المتوسط (السنة الخامسة) بنسبة 2.28% وفي المدى البعيد (السنة العاشرة) بنسبة 3.40%.

■ **الفرضية الخامسة:** تمارس التغيرات الحاصلة في العرض النقدي دوراً إيجابياً في تراجع معدل البطالة في الجزائر، وهي فرضية صحيحة، وهذا ما تم إثباته في الفصل التطبيقي من خلال الاستعانة بتقنية متجه الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة $ARDL$ ، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي ومعدل البطالة في المدى القريب عند مستوى معنوية 5%، فعند إحداث زيادة في العرض النقدي بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.09%، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي ومعدلات البطالة في المدى البعيد عند مستوى معنوية 5%، فعند إحداث زيادة في العرض النقدي بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.15%.

■ **الفرضية السادسة:** يستجيب ميزان المدفوعات الجزائري نظير صدمة العرض النقدي بشكل طردي سواء في المدى القريب أو في المدى البعيد، وهي فرضية خاطئة في شقها الأول وصحيحة في شقها الثاني، فاستناداً لنتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية تبين أن حدوث صدمة إيجابية في العرض النقدي بنسبة 01% ستجعل ميزان المدفوعات في حالة العجز في المدى القريب (السنة الأولى فقط) بنسبة استجابة قدرت بـ 0.78%، وفي حالة فائض في المدى المتوسط والبعيد (من السنة الثانية إلى السنة العاشرة) بنسبة استجابة قدرت في المتوسط بـ 0.32%.

ثانياً: نتائج الدراسة

1. نتائج الجانب النظري: من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في شقها النظري نذكر:

- بناءً على تباين تطور النشاط الاقتصادي من دولة إلى أخرى وكذا تباين تطور منظومتها البنكية فإن قضية تحديد مفهوم دقيق للعرض النقدي ومكوناته يبقى رهين التباينات المذكورة، ولكن بشكل عام يُشير العرض النقدي إلى جميع وسائل الدفع المتاحة في مجتمع ما خلال فترة زمنية، أما من حيث هيكلته فهو يتكون من النقود القانونية الصادرة من قبل البنك المركزي والودائع تحت الطلب (الودائع الجارية)، بالإضافة إلى أشباه النقود (الودائع لأجل)، وعلى أساس هذه المكونات انحصرت تصنيف العرض النقدي في مجموعة متجانسة من العناصر تعرف بالمجموعات النقدية، وهي العرض النقدي بمعناه الضيق $M1$ ، العرض النقدي بمعناه الواسع $M2$ والعرض النقدي بمعناه الأوسع $M3$.
- تتجلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بصفة عامة في تحقيق الهدف النهائي للسياسات الاقتصادية في أي اقتصاد وهي تحقيق معدلات مرتفعة في نمو الناتج الحقيقي وكذا القضاء على البطالة من خلال تحقيق مستوى العمالة الكاملة، بالإضافة إلى تحقيق استقراراً في المستوى العام للأسعار وتحقيق توازناً في الميزان المدفوعات الدولية.
- ونشير إلى أن تحقيق استقرار هذه المنظومة تربط بينها علاقات متضادة مما يجعل من الصعوبة تحقيق التوازن اللازم بينها، لهذا الوضع يستدعي ضرورة تدخل الدولة لإحداث التوازنات المطلوبة بين عناصر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي باستخدام مختلف الأدوات المناسبة والتي توفرها السياسة الاقتصادية الكلية منها السياسة المالية، السياسة النقدية وسياسة التجارة الدولية.
- حظيت علاقة العرض النقدي بالمستوى العام للأسعار (التضخم) والإنتاج والبطالة بأضواء اهتمام مختلف مدارس ونظريات الفكر الاقتصادي بدايةً من الفكر الكلاسيكي مروراً بالفكر الكينزي وصولاً إلى الفكر النقدي الحديث، فالفكر الكلاسيكي من خلال النظرية الكمية وفي ظل افتراضه أن الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل (الإنتاج ثابت ولا وجود للبطالة)، توصل إلى أن كل تغير في كمية العرض النقدي سيؤدي إلى إحداث تغير مقابل بنفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار في كلا الأجلين القصير والطويل، دون ممارسة وحدث أي تغير على مستوى المتغيرات الحقيقية (الإنتاج، البطالة)، أما الفكر الكينزي وفي ظل افتراضه أن الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل، توصل إلى أن إحداث تغير في كمية العرض النقدي سيكون له تأثير مقابل بنفس الاتجاه على الإنتاج والتوظيف، وهذا من خلال قناة سعر الفائدة والذي يرتبط مع الاستثمار بعلاقة عكسية، أما إذا وصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل حسب ذات الفكر –الفكر الكينزي- فإن إحداث تغير في كمية العرض النقدي سيؤدي إلى استجابة المستوى العام للأسعار بشكل خطي وتناسبي، أما الفكر النقدي الحديث بزعمه فريدمان فقد أثبت هو الآخر أن متغيرات النشاط الاقتصادي (المستوى العام للأسعار والإنتاج والعمالة) تتأثر بكمية العرض النقدي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن المتغير الوحيد الذي سوف يستجيب هو المستوى العام للأسعار فقط، وطبقاً لفكر التوقعات

العقلانية (الكلاسيكيون الجدد) فقد توصل إلى أن التوسع في العرض النقدي عندما يكون غير متوقع فإن كل زيادة فيه ستنعكس بزيادة مقابلة في الإنتاج والتوظيف، أما إذا كان العكس، أي إذا كان التوسع في العرض النقدي متوقعاً فإن كل زيادة في هذا الأخير ستؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار فقط دون المساس بالناتج ومستويات التوظيف (الحد من البطالة).

■ يقر التوجه النقدي على أن ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية وأن اختلال توازنه إنما هو راجع إلى اختلال نقدي، لهذا فإن السبيل لإعادة توازنه سوف يكون من خلال التغيير في مستويات العرض النقدي.

2. نتائج الجانب التحليلي: من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في شقها التحليلي نذكر:

■ إن ملاحظة تطور حجم العرض النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة قد ظهر بوضوح، حيث انتقل من 270.082 مليار دج سنة 1990 إلى 11404.1 مليار دج سنة 2018، أي بزيادة قدرت بـ 11134.018 مليار دج وبمتوسط تجاوز عتبة 3841 مليار دج، ويُرد ذلك إلى تطور مكوناتها من جهة وإلى تطور مقابلاتها من جهة أخرى.

■ على صعيد تتبع تطور مكونات العرض النقدي احتلت العملة المتداولة خارج المنظومة البنكية كأحد المكونات المهمة في العرض النقدي بمعناه الضيق $M1$ وبشكل خاص خلال الأربعة عشر سنة الأولى من فترة الدراسة، وهذا يعود إلى تفضيل الأفراد بالتعامل النقدي بدل استخدام مختلف وسائل الدفع الأخرى منها الشيك نظراً لغياب الثقافة البنكية والوعي الادخاري، ولكن بعد تلك الفترة - الأربعة عشر سنة الأولى من فترة الدراسة - شهد تطور حجم العملة المتداولة تراجعاً مقارنة بحجم الودائع تحت الطلب، ويُرد ذلك إلى الارتفاع الجوهري في ودائع مؤسسات قطاع المحروقات على غرار الودائع المتأتية من المؤسسات الخاصة والأفراد.

■ أما على صعيد تتبع تطور مقابلات العرض النقدي وبشكل خاص خلال الفترة (2001-2017) تبيّن أن صافي الموجودات الخارجية تتبوء المقام الأول لخلق النقود من قبل النظام البنكي، بمعنى آخر أن مسار تطور العرض النقدي في الجزائر يأخذ معه حجم الموجودات الخارجية ونموها ظلاً له، فكلما تحسن نمو هذه الأخيرة تحسن معها نمو العرض النقدي والعكس، وكمثال لواقع هذه النظرة التحليلية نجد أن السنوات التي حققت فيها صافي الموجودات الخارجية نمواً منخفضاً مقارنة بالسنة السابقة، حقق العرض النقدي في المقابل نمواً منخفضاً هي 2002، 2003، 2004، 2012، 2013، 2015، 2016، كما يمكن مشاهدة نفس الملاحظة ولكن بالشكل العكسي في السنوات 2005، 2007، 2010، 2011، 2014، أي تحسن نمو صافي الموجودات الخارجية مقارنة بالسنة التي تسبقه حقق معه في المقابل تحسن نمو العرض النقدي.

■ أوضح تحليل مسار تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال فترة الدراسة على أن جميعها تتأرجح بتأرجح أسعار قطاع المحروقات، فبتحسن أو تدهور أسعار النفط تتحسن أو تتدهور في المقابل مؤشرات الأداء الاقتصادي، وكمثال واقعي على تدهور أسعار النفط ومخلفاتها على المؤشرات الكلية

- للاقتصاد نستعين بالفترة 1990-2000، وكذا الفترة 2015-2018 حيث تميّزت فيهما منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي بالهشاشة والاختلال ترجمتها معدلات النمو الاقتصادي الضعيفة مع ارتفاع معدلات البطالة، وكذا إلى الارتفاع غير المقبول لمستويات التضخم، بالإضافة إلى العجزات المالية المسجلة في رصيد ميزان المدفوعات، أما بشأن الفترة المتبقية 2001-2014 فنجد أن تحسن أسعار النفط خلالها قد ساهم نوعاً ما في تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي كزيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى التوظيف.
- إن تحليل علاقة العرض النقدي بمعدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة تكشف من خلال معامل الاستقرار النقدي ($\Delta M2/\Delta GDP$) على أن بيئة الاقتصاد الجزائري تشهد نسباً عالية من السيولة الزائدة عن الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد، وهو ما ساعد على ظهور وارتفاع ضغوطات تضخمية.
- أما بخصوص تحليل علاقة سلوك العرض النقدي بمؤشر النمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 تبين وبشكل عام أن خلال فترة التسعينات عرفت معدلات نمو العرض النقدي فيها تطوراً واضحاً وبشكل تجاوزت فيه معدلات النمو الاقتصادي، ونذكر أن رغم هذا التطور الملحوظ في العرض النقدي إلا أنه لم يسجل في أغلب سنوات ذات الفترة علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي، وذلك نتيجة لما اعتمدته الحكومة الجزائرية من انتهاج أسلوب التمويل بالعجز فضلاً عن تدهور الوضع الأمني والاقتصادي آنذاك، أما فيما يخص تحليل تلك العلاقة خلال الفترة 2000-2018 فأتضح أن كل زيادة في معدلات نمو العرض النقدي ليس بالضرورة أن تقابلها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وهذا استناداً لما أوضحت السنوات التالية: 2001-2006-2011-2017، أما السنوات 2000-2005-2007-2010-2014-2018 فبيّنت أن كل زيادة في معدلات نمو العرض النقدي تقابلها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وفي المقابل أظهرت السنوات 2004-2008-2009-2013 أن كل انخفاض في معدلات نمو العرض النقدي يقابله انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.
- تُشير النقطة السابقة من خلال الاستعانة بمؤشر سيولة الاقتصاد ($M2/GDP$) ومؤشر سرعة دوران النقود ($GDP/M2$) على غياب استقرار العلاقة الإيجابية بينهما، وهو ما يؤشر على أن هناك إفراط في استعمال النقود من دون أن يكون له مقابل حقيقي من السلع والخدمات، وعلى اتساع ظاهرة الاكتناز لدى الأفراد وتسرب الأموال إلى السوق الموازية وعدم تداولها في السوق الرسمية.
- وبشأن تحليل سلوك حركة العرض النقدي بمعدلات البطالة خلال فترة الدراسة، اتضح وجود علاقة عكسية بينهما في أغلب سنوات الدراسة وبشكل خاص خلال الألفية الثانية، وكما هو معروف أن هذه السنوات تميّزت بارتفاع سعر البرميل من النفط في السوق الدولية، الذي كان سبباً في تبني سياسة توسعية تُرجمت بزيادة الاستثمارات، وهو ما ترتب عنها رفع معدلات التوظيف وتراجع معدلات البطالة.
- أما فيما يخص تحليل علاقة تغيرات العرض النقدي بالرصيد الكلي لميزان المدفوعات على مدار تسعة وعشرون سنة (29) فيتبين أنها رهن الظروف المرافقة لوضعية أسعار النفط، فبتحسن أو تدهور وضعية

هذا الأخير ستتحسن أو تتدهور معه وضعية الصادرات خاصةً منها النفطية، مصحوبةً معه تحسن أو تدهور وضعية الميزان التجاري ومن ثَمَّ وضعية الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

3. نتائج الجانب القياسي: توصلت الدراسة في شقها القياسي إلى مجموعة من النتائج نوردتها كالتالي:

- نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار ديكي فولر المطور ADF كشفت على أن كل من سلسلة العرض النقدي بمعناه الواسع ($LM2$)، الرقم القياسي لأسعار المستهلك ($LIPC$)، سعر الصرف الرسمي (LTC) ومعدل نمو العرض النقدي ($LNM2M$) متكاملة من الدرجة الصفر، في حين كشف ذات الاختبار على تكامل سلسلة الناتج المحلي الإجمالي ($LGDP$)، الإيرادات النفطية (LRP)، معدل البطالة ($LCHO$)، أسعار النفط (LOP)، عدد السكان الإجمالي (LAP)، رصيد ميزان المدفوعات ($BOPD$)، والواردات (LM) من الدرجة الأولى.
- تُشير النقطة السابقة على نتيجة مفادها أن المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الصفر والدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على تقنية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ وتقنية الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة $ARDL$ باعتبارهما الأنسب في معالجة جزئيات الإشكالية المطروحة من الدراسة.
- أسفر نموذج اختبار مدى استجابة التضخم (ممثلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) للصدمات التي يحدثها العرض النقدي وفق تقنية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ إلى ما يلي:
 - من خلال نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية تبين أن حدوث صدمة في العرض النقدي بمقدار 01% ستكون بمثابة صدمة تضخمية في المدى القريب (من السنة الأولى إلى غاية السنة الثالثة) بنسبة 2.44%، أما في المدى المتوسط والبعيد (من السنة الرابعة إلى غاية نهاية فترة الاستجابة) فإن حدوث ذات الصدمة ستكون بمثابة صدمة انكماشية بنسبة تقدر بـ 3.18%.
 - تؤيد نتائج تحليل التباين النتائج المتوصل إليها في النقطة السابقة، حيث أظهرت أن متغيرة العرض النقدي تساهم بنسب معتبرة (تجاوزت عتبة 79%) في تفسير التقلبات الطرفية الحاصلة في مستويات التضخم والممثل بالرقم القياسي لأسعار المستهلك سواء في المدى القريب أو في المدى البعيد.
- خلاص نموذج اختبار مدى استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في العرض النقدي وفق تقنية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ إلى ما يلي:
 - بناءً على نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية، تسجيل استجابة إيجابية ومعنوية للناتج المحلي الإجمالي عند حدوث صدمة في العرض النقدي سواء في المدى القريب أو في المدى البعيد، حيث قدرت نسبة الاستجابة خلال السنة الأولى بـ 0.61% لتشهد بعدها هذه الأخيرة سلسلة من الارتفاعات ولكن بشكل تدريجي تصل إلى عتبة 3.40% خلال نهاية فترة الاستجابة (السنة العاشرة)، وهو ما يفسر بأن

- التوسع في العرض النقدي ابتداءً من السنة الأولى سيصبح مصدر مهم للناتج المحلي الإجمالي من خلال التوسع في البرامج التنموية، الأمر الذي يترتب عليه في آخر المطاف رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- أما على مستوى نتائج تحليل تباين الخطأ، فقد أخذت هي الأخرى نفس الاتجاه، حيث أوضحت هذه النتائج أن متغيرة العرض النقدي في الجزائر تساهم في تفسير التقلبات الطرفية التي يشهدها النمو الاقتصادي والممثل بالناتج المحلي الإجمالي في المدينين القريب والبعيد (نسبة المساهمة تجاوزت في المتوسط خلال فترة الدراسة عتبة 26%).
- توصل نموذج اختبار مدى استجابة مستويات البطالة للتغيرات التي يتركها العرض النقدي وفق تقنية الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة $ARDL$ إلى مجموعة من النتائج، وهي:
- وجود علاقة توازنية بعيدة المدى (وجود علاقة تكامل مشترك) بين العرض النقدي ومعدلات البطالة حسب اختبار $Bound Test$ ، حيث تجاوزت القيمة الإحصائية لـ $F-statistic=5.574320$ القيمة الحرجة للحد الأعلى ($F-Tableau=4.84$) عند مستوى معنوية 1%.
- حسب النتائج الأولية للنموذج المقدر في المدينين القريب والبعيد وفق $ARDL(2.0.1.0)$ يتبين أن جميع معلمات النموذج ما عدا معلمة معدلات البطالة المبطنة للفترة الأولى وأسعار النفط مقبولة إحصائياً واقتصادياً عند مستوى معنوية 5% و 10% حسب اختبار $t-statistic$ ، أما من حيث القوة التفسيرية للنموذج (R^2) فيشير إلى أن التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة تعود محتواها إلى المتغيرات المفسرة وهي العرض النقدي بمعناه الواسع $M2$ ، أسعار النفط وعدد السكان الإجمالي بنسبة 92.98%.
- وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي ومعدلات البطالة في المدى البعيد عند مستوى معنوية 5%، فعند إحداث زيادة في العرض النقدي بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.15%، ورغم قبول هذه النتيجة (نسبة الاستجابة المقدرة بـ 0.15%) إلا أنها تبقى استجابة ضعيفة مقارنة بالزيادة المعتبرة في العرض النقدي.
- نفس النتيجة السابقة، وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي ومعدلات البطالة في المدى القريب عند مستوى معنوية 5%، فعند إحداث زيادة في العرض النقدي بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.09%.
- ما يؤكد وجود علاقة توازنية في المدى البعيد معلمة تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ ، فقد جاءت هذه الأخيرة سالبة (-0.598515) ومعنوية (عند مستوى معنوية 1%)، وهي تعني أن الانحرافات التي تحصل في المدى القريب تصحح اختلالات القيمة التوازنية بعيدة المدى خلال السنة نفسها.
- ومن جهة أخرى فإن قيمة معلمة تصحيح الخطأ تُشير إلى سرعة تأثير العرض النقدي على مستويات البطالة في الجزائر، فقد تبين ذلك أن عند حدوث صدمة على مستوى العرض النقدي بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على معدلات البطالة مدة سنة واحدة وثمانية أشهر تقريباً باتجاه قيمته التوازنية.

- أثمر نموذج اختبار مدى استجابة ميزان المدفوعات للصدمات التي يحدثها العرض النقدي وفق تقنية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي *SVAR* مجموعة من النتائج، تذكر كالآتي:
 - بالنسبة لنتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية تبين أن حدوث صدمة إيجابية في العرض النقدي بمقدار 01% ستجعل ميزان المدفوعات في حالة العجز في المدى القريب (السنة الأولى فقط) بنسبة استجابة قدرت بـ 0.78%، وفي حالة فائض في المدى المتوسط والبعيد (من السنة الثانية إلى غاية نهاية فترة الاستجابة) بنسبة استجابة قدرت في المتوسط بـ 0.32%.
 - دعمت نتائج تحليل التباين نتائج دوال الاستجابة الفورية أعلاه، فقد تبين أن متغيرة العرض النقدي تساهم بحوالي 0.077% في تفسير التقلبات الظرفية الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات في المدى القريب وبحوالي 0.2344% في المدى المتوسط والبعيد.
- أظهرت نتائج تقدير النماذج المذكورة أعلاه ضعف استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات التي يخلفها العرض النقدي في الجزائر، رغم توافق العلاقة المسجلة بينهما مع منطق النظرية الاقتصادية، فسبب ذلك الضعف المسجل يُرد بالدرجة الأولى إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري، فكما هو معلوم هو اقتصاد ريعي يعتمد في تمويل مختلف قطاعاته على ما يحققه من عوائد الصادرات النفطية، وبالتالي فإن زيادة النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة مع المنع من ظهور بوادر تضخمية والمساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ما هو إلا رهينة سلوك حركة أسعار النفط في السوق الدولية، وبمعنى آخر أن العرض النقدي في الجزائر ما هو إلا قناة انتقال تُمكن أسعار النفط من خلالها التأثير على المؤشرات الكلية للاقتصاد، أما عن السبب الثاني الذي نراه سبباً في ضعف استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي فيتمثل في ضعف وصول المؤسسات البنكية إلى المستوى المطلوب من حيث درجة الكفاءة والتقدم الذي يسمح لها بتحقيق مساهمة أكثر إيجابية في تحسين واستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ثالثاً: مقترحات الدراسة

- بناءً على النتائج السابقة نقدم بعض التوصيات والمقترحات المرتبطة بنطاق هذه الدراسة كالتالي:
 - العمل على تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، وهذا من خلال التنسيق بين معدل نمو العرض النقدي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، لأن هذه الطريقة تُجنب ظهور ضغوط تضخمية على الاقتصاد.
 - القضاء على التبعية الغذائية (التضخم المستورد) التي تعد كذلك مصدراً في عدم الاستقرار النقدي في الجزائر، ويكون ذلك من خلال استغلال الفوائض النقدية المتاحة في تنويع وتوسيع قاعدة الإنتاج خارج قطاع المحروقات، والذي يمثل في الوقت ذاته حلاً جوهرياً لمشكلة البطالة.

- على السلطة النقدية تفعيل الدور الإيجابي للعرض النقدي في الاقتصاد، حيث نقترح في ذلك ضرورة اعتماد مخطط اقتصادي على متغيرة العرض النقدي في رسم السياسات الاقتصادية مع مراعاة مرونة المؤشرات الكلية للاقتصاد في المدين القريب والبعيد.
- للتخلص من التضخم والاستفادة من العملة المتداولة خارج المنظومة البنكية بما يخدم التنمية الاقتصادية بشكل عام، لابد من العمل على تقليص حجم تلك العملة وزيادة حجم الودائع البنكية (الودائع الادخارية والودائع تحت الطلب)، من خلال إحداث الوعي البنكي والادخاري بين الجمهور هذا من جهة، ومن جهة ثانية من خلال تطوير أنظمة المدفوعات بينهم وبين البنوك التجارية.
- إن الطبيعة الريعية التي يتسم بها الاقتصاد الجزائري جعله عرضة للصدمات الخارجية، ولهذا فالأمر يستدعي انتهاز سياسة اقتصادية محكمة (منها السياسة النقدية من خلال قناة التمويل) تعمل على تنويع حقل الصادرات وتحقيق كفاءة في القطاعات الإنتاجية البعيدة عن الريع النفطي، كما تقود إلى معالجة البطالة وتداعياتها الاجتماعية والأمنية.
- باعتبار أن السلطة النقدية هي الجهة المخولة في تنفيذ السياسة النقدية، لذا فهي مُطالبة بتفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة قصد تخصيص الفوائض المالية التي لدى الجهاز البنكي وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية الإنتاجية كالأستثمار في القطاع الصناعي والزراعي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة التغايم وعدم إغفال التكامل بين السياسات الاقتصادية (خاصة المالية والنقدية) سواء من حيث منطلقاتها المتمثلة في توظيف الموارد أو من حيث غاياتها التي تصبو إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع من دون أن يصاحبه ارتفاع في التضخم، بالإضافة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من التوظيف.
- العمل على تعزيز مكانة البنك المركزي الجزائري وضمان استقلاليته في إدارة شؤون النقد والائتمان والتي يتطلبها الوضع الراهن في مجال السياسة النقدية بمعزل عن الضغط السياسي.
- العمل على مواصلة الإصلاحات لجميع المؤسسات المالية والنقدية، من خلال تطوير السوق المالي المحلي، وبناء نظام بنكي متطور يساهم في تطوير السوق النقدي المحلي من خلال تعزيز المنافسة بين البنوك التجارية في ظل اقتصاد السوق.
- ضرورة الولوج في إنشاء بنوك إسلامية جديدة وفتح نوافذ إسلامية لدى البنوك التجارية بما يتوافق مع العقيدة السائدة في المجتمع الجزائري للتعامل بالمنتجات الإسلامية.
- على الدولة الجزائرية أن تُرسخ مفهوم الثقة والأمان في مؤسسات المنظومة البنكية من خلال توفير الاستقرار السياسي والتشريعي والاقتصادي.
- العمل الجاد (وفق تشريع قانوني) في التخلي عن سياسة التمويل غير التقليدي المتبنى منذ أكتوبر 2017، وهذا نظراً لما له من آثار سلبية على الاقتصاد.
- توصي الباحثة بضرورة توجيه الجهود البحثية لدراسة هذا الموضوع بشكل أوسع وبالأستعانة بتقنيات أدوات القياس الاقتصادي أخرى، وتطبيق التحليل على اقتصاديات أخرى بشكل فردي (دراسة إشكالية

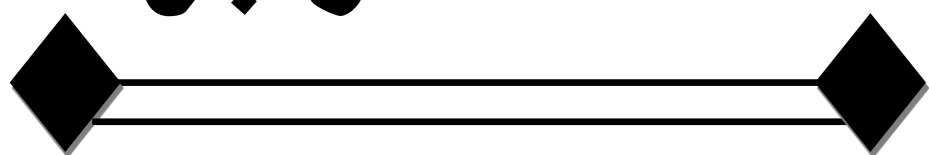
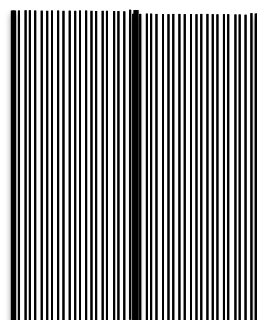
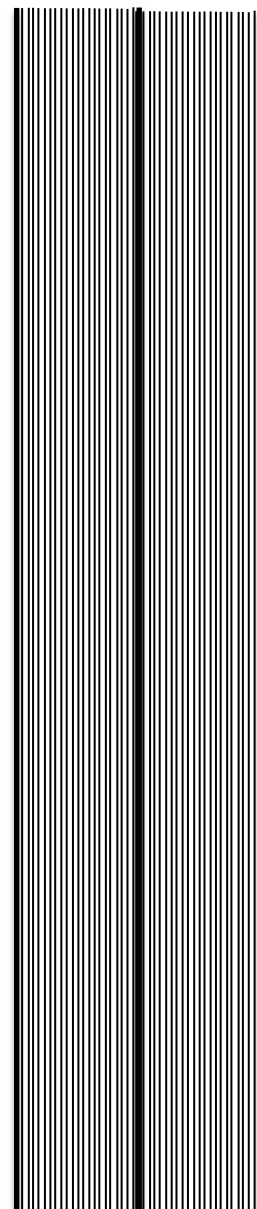
الدراسة على اقتصاد معين) أو مقارنة (دراسة مقارنة بين اقتصادين) أو مجموعة من الاقتصاديات (استعمال نماذج بانل *Panel*) جميعها يجب أن تكون ذا طابع مشابه للاقتصاد الجزائري، وهذا بهدف معرفة نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لكل اقتصاد لبلوغ الاستقرار.

رابعاً: آفاق الدراسة

بعد معالجة إشكالية هذه الدراسة والتي تركز على التعرف في مدى استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات الحاصلة في العرض النقدي في الجزائر، ومن خلال مناقشة أهم النتائج المتوصل إليها، فإن هذه النتائج ذاتها تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- محددات سرعة دوران النقود في الاقتصاد الجزائري.
- التنبؤ بمستويات مؤشر الاستقرار النقدي في ظل التمويل غير التقليدي في الجزائر.
- استقلالية البنك المركزي الجزائري بين المعايير التشريعية والفعالية.
- التمويل غير التقليدي في الجزائر وتحديات السياسة النقدية على مؤشرات الأداء الاقتصادي.

قائمة المراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

① الكتب

1. أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والأسواق المالية، مجموعة النيل طباعة نشر وتوزيع، القاهرة، 2001.
2. أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية (مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
3. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2002.
4. أحمد النيهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
5. أحمد رضوان نعمة الله – عفاف عبد العزيز – عايد إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
6. أحمد رمضان نعمة الله- محمد سيد عابد- إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
7. أحمد محمد مندور- إيمان محب زكي- إيمان عطية ناصف، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004.
8. أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
9. أسامة كامل – عبد الغني حامد، النقود والبنوك (ماهية النقود وخصائصها- المؤسسات النقدية والمالية- النقود والمتغيرات الاقتصادية)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2017.
10. أسامة محمد الفولى – زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، 2005.
11. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2016.
12. اسماعيل عبد الرحمان – حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 01، 1999.
13. أكرم حداد – مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 02، 2008.
14. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 01، 2003.
15. البكري أنس- صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
16. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
17. بن قدور علي- يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2018.
18. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2014.
19. حامد عبد المجيد دراز- المرسى السيد حجازي، المالية العامة، 2004.
20. حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 04، 2014.
21. حسين أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01، 2007.

22. حيدر نعمة بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية المتحدة، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
23. خالد الواصف الوزاني - أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 11، 2014.
24. خالد أمين عبد الله - اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 01، 2006.
25. خالد محمد السواعي، مبادئ الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي، 2018.
26. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، عالم المعرفة، 1998.
27. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية - الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال - اتفاقات التجارة العالمية)، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، 2005.
28. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
29. سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الجزء الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994.
30. السيد محمد أحمد السيريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
31. السيد محمد السيريتي - أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2017.
32. صبيح تادريس قريصة - مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.
33. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (المؤسسات النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.
34. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 03، 2005.
35. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 1999.
36. طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
37. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 02، 2015.
38. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 06، 2007.
39. عادل أحمد حشيش - مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
40. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2007.
41. عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، إصدار إلكتروني، 2018.
42. عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
43. عبد الرحمان يسري أحمد - محمدي فوزي أبو السعود - محمد جابر حسن السيد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

44. عبد الرحمن يسري- إيمان محب زكي- إيمان عطية ناصف- محمد جبر محسن، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
45. عبد القادر عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
46. عبد القادر محمد عبد القادر عطية – رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
47. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
48. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 01، 2013.
49. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
50. عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود التطبيقية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1976.
51. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972.
52. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2008.
53. عزت قناوي، أساسيات النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2005.
54. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2007.
55. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
56. عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 01، 2015.
57. عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 01، 2015.
58. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 06، 2008.
59. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
60. فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران، الجزائر، 2007.
61. فلاح حسين عداي الحسيبي – مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 03، 2006.
62. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
63. كاظم جاسم العيساوي- محمود الوادي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2000.
64. كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
65. كامل بكري- رمضان محمد مقلد- محمد سيد عابد – إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
66. لطفي علي، المالية العامة (دراسة تحليلية)، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1995.

67. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
68. مجدي محمد شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
69. مجيد علي حسين - عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2004.
70. مجيد علي حسين- عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2004.
71. محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2011.
72. محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، ط 05، 2013.
73. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
74. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01، 2006.
75. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي، بيروت، 2001.
76. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، ط 01، 2010.
77. محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2012.
78. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
79. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار الحامد، ط 01، 2011.
80. محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2009.
81. محمد طاقة-محمد الزبود- وليد أحمد صلفي- حسين عجلان، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، دار اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 02، 2009.
82. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
83. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
84. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، 2001.
85. محمدى فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.
86. محمود حسين الوادي- أحمد عارف العساف- وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 03، 2013.
87. محمود حسين الوادي -زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 01، 2007.
88. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 03، 2005.
89. محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
90. محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.

91. محمود يونس – أحمد محمد مندور- السيد محمد أحمد السريحي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة سامي لطباعة الأوفست والماستر، الإسكندرية، مصر، 2000.
92. محمود يونس – عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
93. مروان عطون، أسعار صرف العملات- أزمة العملات في العلاقات الدولية، دار الهدى للنشر، الجزائر، 1998.
94. مروان عطون، المؤسسات النقدية، المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1982.
95. مروان عطون، مقاييس اقتصادية (النظريات النقدية)، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989.
96. مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
97. مورد خاي كريانين تعريب محمد إبراهيم منصور – علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات)، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
98. ناصر دادي عدون- عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
99. ناظم محمد نوري الشمري- محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2010.
100. نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2017.
101. نزار سعد الدين العيسى – إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2006.
102. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المذهل للطباعة والنشر، لبنان، ط 01، 2000.

② المذكرات والأطروحات الجامعية

1. ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2008-2009.
2. إدريس عبدلي، فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر (دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1964-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس -بالمدينة، الجزائر، 2015-2016.
3. بن علي بلعوز، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.
4. بهاء الدين الطويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990 – 2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2015 – 2016.
5. جلال محرز، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

6. حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا (دراسة تحليلية قياسية لحالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
7. حسن المدهون، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016.
8. حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2006-2007.
9. خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
10. خليفة عزي، سعر الدينار الجزائري بين نظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (دراسة مقارنة 1985-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة- الجزائر، 2011-2012.
11. زين الدين بن قلبية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
12. سماح غانم عبد الكريم، التضخم الركود في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه (دراسة تحليلية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
13. سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990 - 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2015 - 2016.
14. صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، 2015 - 2016.
15. طارق خاطر، قوى التغيير الاستراتيجية في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2005-2006.
16. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1970-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص تسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

17. عابد شيكر، أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تحليلية وقياسية اقتصادية باستخدام بيانات البانل للفترة 1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016-2017.
18. عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998 _ 2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير _ بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
19. عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة (تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.
20. عبد الصمد سعودي، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015-2016.
21. عبد الكريم مقران، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011 - 2012.
22. علي صاري، أثر تغيرات العرض النقدي على الأداء الاقتصادي مع دراسة حالة الجزائر للفترة 1991-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيبي علي - البليدة 2، الجزائر، 2014-2015.
23. فايزة سي محمد، سعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2018-2019.
24. فطيمة ساسي، أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص (دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير-بسكرة، الجزائر، 2015.
25. فوزي محريق، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي (دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014.
26. كريم بودخد، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض (دراسة حالة الجزائر 2001-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015.
27. لخضر عقي، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر 1990 - 2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016 - 2017.

28. محمد زراقة، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية لحالية الجزائر 1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد قياسي- بنكي ومالي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2015 - 2016.
29. محمد لموتي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015 - 2016.
30. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.
31. مريم رحمون، أساليب تقدير النمو الكامن في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016-2017.
32. مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.
33. مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
34. نبيل بن عامر، تشخيص لمشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية لمختلف المؤشرات والمعطيات الإحصائية خلال الفترة 2000-2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
35. نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
36. نصر الدين بوعمامة، محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه (مع دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017.
37. نوة بن يوسف، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
38. وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (دراسة قياسية 1990-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2015-2016.

٣ الدوريات والمجلات

1. أحمد اسماعيل المشهداني – حيدر حسين آل طمعة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012.
2. أحمد عبد الزهرة حمدان، قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق للمدة (1990-2015) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 52، 2017.
3. أدريوشد دحماني ومنال عطوشي، أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة: أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2018.
4. امحمد بن البار – علي سنوسي، أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014): دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 16، 2016.
5. أمولاي علي هوارى- تسابت عبد الرحمان- عدوكة لخضر، دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على نمو الانتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن المهيدي – أم البواقي، الجزائر، المجلد 03، العدد 06، ديسمبر 2016.
6. أمينة بن عيسى وفتحي بن يشو، محددات التضخم في الجزائر والمغرب: دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس – مستغانم، الجزائر، المجلد 02، العدد 03، بدون سنة.
7. بلقاسم العباس، حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 98، ديسمبر 2010.
8. بوعلام مولاي، أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1970 – 2015)، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 21، ديسمبر 2016.
9. ماضر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة 1990 – 2013)، مجلة العلوم الاقتصادية (عمادة البحث العلمي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 02، العدد 16، 2015.
10. جليل شيعان ضمير – عقيل عبد محمد الحمري، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة دراسة)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 27، جوان 2011.
11. حدة طويل – فيروز سلطاني – إيمان رحال، تقييم فعالية سياسات التشغيل والبرامج الحكومية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المركز الجامعي – ميلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2018.
12. حيدر عباس دربي، أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 03، 2016.
13. حيدر عباس دربي، العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في العراق للفترة 1970 – 2013، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 04، 2016.
14. رابح بلعباس - طلال زغبة، أثر انهيار أسعار النفط على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك، مجلة المعارف، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 12، العدد 23، ديسمبر 2017.

15. زكريا مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري لكالدور (دراسة للفترة 2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 06، جوان 2017.
16. زهرة حسن عباس- خديجة عدنان حميد، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) العراق حالة تطبيقية (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 11، العدد 41، 2016.
17. سعاد جبار – لطيفة بن يوب، محددات التضخم في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2012)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 08، جوان 2015.
18. سمية بلقاسمي، أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 05، 2014.
19. طاهر جليط، دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 06، 2016.
20. الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 03، العدد 06، ديسمبر 2016.
21. عبد الحسين الجليل الغالي – سوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، بقية المعلومات غير متوفرة.
22. عبد الحسين جليل الغالي – سوسن كريم الجبوري، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد 10، العدد 01، 2008.
23. عبد الحق بوعتروس – محمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خيضر – بسكرة، الجزائر، المجلد 3، العدد 05، جوان 2009.
24. عبد السلام لفته سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 11، 2006.
25. عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجه الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR (1970-2012)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 14، 2014.
26. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 07، ديسمبر 2014.
27. عماري زهير- حافظ أمين بوزيدي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للفترة 1996-2014، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54، 2018.
28. عبي سعيد حمزة – بوهريه عباس، أثر التغير في المجمعات النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر 1990 – 2016)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2017.
29. فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف (دراسة لحالة الجزائر للفترتين 1992-2001 و 2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 14، العدد 14، 2014.

30. فوزي شوق، قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018.
31. قادري محمد – حدوش شروق، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات سعر النفط (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1985 – 2015 باستخدام نموذج SVAR)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2018.
32. كريمة بسدات، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس- مستغانم، الجزائر، المجلد 03، العدد 05، 2016.
33. ماجد حسني صبيح، تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 01، 2015.
34. محسن حمريط – عيسى حجاب، العلاقة بين النمو النقدي ونمو الناتج المحلي ومستويات التضخم في الجزائر من خلال مقارنة ARDL للفترة 1980-2016، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، العدد 23، جوان 2018.
35. محمد حقيقة، أثر الإصلاحات المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي (حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة 1990-2015)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 12، 2017.
36. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 10، 2012.
37. مراد صاوي - فارس عبد الرحمان، محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج أشعة الارتباط الذاتي VAR خلال الفترة 1970-2015، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2019.
38. منعم أحمد خضير- علي حسين طعان، قياس وتحليل علاقة المعروض النقدي مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2003-2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 04، العدد 44، الجزء الأول، 2018.
39. نبيل بوفليخ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، المجلد 06، العدد 12، ديسمبر 2012.
40. نبيل مهدي الجنابي – عادل فضاله مطير، العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1980 – 2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 03، 2015.
41. نورة بنت عبد الرحمان اليوسف، العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد 10، العدد 20، 2013.
42. وليد بشيشي، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، الجزائر، المجلد 11، العدد 23، الجزء الأول، أبريل 2018.
43. يوسف علي مجيد – نعيم صباح جراح، استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، المجلد 44، العدد (1-2)، 2016.

④ النصوص التشريعية والتنظيمية

1. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016.
2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.
3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016.
4. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013.
5. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
6. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.
7. بنك الجزائر، الجداول الإحصائية، التقرير السنوي: 2009، 2005، 2014، 2017.
8. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018.
9. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019.
10. بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر لسنة 2009، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.
11. بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013.
12. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.
13. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.
14. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.
15. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.
16. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأفاق على الأمد المتوسط والتوازنات الاقتصادية الكلية المالية لسنة 1993، السنة 30، العدد 26، 26-04-1993.
17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة 56، العدد 15، 11-03-2019.
18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 03-11 الصادر في 27-08-2003 يتعلق بالنقد والقرض، السنة 40، العدد 52، 27-08-2003.
19. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 08-02 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال تعاونيات الادخار والقرض والقانون رقم 08-03 يحدد شروط الترخيص بإقامة التعاونيات الادخار والقرض واعتمادها الصادران في 21-07-2008، السنة 46، العدد 15، 08-03-2009.
20. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 09-02 يتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها والقانون رقم 09-03 يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية الصادران في 26-05-2009، السنة 46، العدد 53، 13-09-2009.
21. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 09-04 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والقانون رقم 09-05 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها الصادران في 23-07-2009، السنة 46، العدد 76، 29-12-2009.
22. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من القانون 17-10 الصادر 11-10-2017 يتم القانون رقم 03-11 الصادر في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض، السنة 54، العدد 57، 12-10-2017.

23. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من قانون 03-02 الصادر في 14-11-2002، السنة 39، العدد 84، 18 - 2002-12.
24. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 والمادة 02 من القانون رقم 04-08 الصادر في 23-12-2008 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، السنة 45، العدد 72، 23-12-2008.
25. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 والمادة 02 من القانون 03-18 الصادر في 04-11-2018 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، السنة 55، العدد 73، 09-12-2018.
26. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 04 من القانون 01-16 الصادر في 16-03-2016 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-07 الصادر في 03-02-2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، السنة 53، العدد 17، 16-03-2016.
27. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 12 من القانون رقم 01-09 يتعلق بحسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية، المقيمين وغير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين الصادر في 17-02-2009، السنة 46، العدد 25، 29-04-2009.
28. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 15 من القانون 04-10 الصادر في 26-08-2010 لمعدل ويتمم القانون رقم 11-03 الصادر في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقروض، السنة 47، العدد 50، 01-09-2010.
29. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 17 من القانون رقم 01-08 المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها الصادر في 22-07-2008، السنة 45، العدد 33، 22-07-2008.
30. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 18 من القانون 01-13 الصادر في 08-04-2013 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالشرط البنكية المطبقة على العمليات البنكية، السنة 50، العدد 29، 02-07-2013.
31. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 23 من القانون 01-15 الصادر في 29-02-2015 يتعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة والتسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية، السنة 52، العدد 37، 08-07-2015.
32. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 40 من القانون 01-14 الصادر في 16-02-2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، السنة 50، العدد 56، 25-09-2014.
33. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد من 01 إلى 40 من القانون 01-07 الصادر في 10-07-2017 يتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبأدوات تغطية خطر الصرف، السنة 54، العدد 55، 26-09-2017.
34. بوابة الوزير الأول، البيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية ليوم الخميس 18-09-2014.
35. هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، 2012.

٥ المؤتمرات والملتقيات والندوات

1. زكريا مسعودي، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013.
2. عبد الله بلونس، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العلمي للفترة 1985-2004، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية: حول البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، جامعة سعد دحلب - البليدة، الجزائر، الفترة 26 إلى 28 أبريل 2006.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Books / Livres:

- 1-Paul Krugman- Robin Wells, **Macroeconomics**, Worth Publishers Amacmillan Education Imprint, 2015.
- 2-Frederic S.Mishkin, **The Economics of Money, Banking and Financial Marckets**, Seventh Edition .
- 3-Jaque Muller, **Economie Manuel d 'application**, édition Duond, Paris, 2002.
- 4-Maurice Bye, **Relation Economique Internationale**, Dalloz, Parise. 1971.
- 5-Christian Jiménez- Daniel Martina- Jacques Pavoine, **Economie Générale**, Nathan, Paris,1992, tome 2.
- 6-Gérard Azoulay, **Les théories du développement**, Didact économie presses universitaires de Rennes,2002.
- 7-Kuznets, s , **economic growth and change**, Heinemann educational books , Ltd , London.
- 8-Azza Souad, **Macroéconomie**, Université virtuelle de Tunis, 2006.
- 9-J. A trevithick, **Inflation A Guide to the Cnisis in Economics**, Cox & wyman LTd , London,1977.
- 10-Svensson lars E.O , **The first year of the Euro system : inflation targeting or not ?**, the American Economic Review,90,2000.
- 12-Sanjay Rode, **Advanced macroeconomics**, 2012.
- 13-John D. Leverdis, **Time Series Econometrics (Learning through Replication)** , Springer Nature Switzerland AG, Switzerland, 2018.
- 14-Gusti Ngurah Agung, **Time Series Data Analysis Using Eviews**, John Wiley & Son, Asia, 2009.
- 15-Régis Bourbonnais, **Économétrie(Cours et exercices corrigés)**, 9^{ème} édition , Dunod, Pari,s, 2015.

2. Article :

- 1-José Antonio Ocampo, **A Broad View of Macroeconomic Stability**, Economic & Social Affairrs, DESA Working Paper NO 1, 2005.
- 2-Özgür Bayram Soylu -İsmail Çakmak - Fatih Okur, **Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries**, Journal of International Studies, 11(1), 2018.
- 3-El- Seoud , Mohamed Sayed Abou, **Testing the Relation ship Between Money supply and GDP in Bahrain**, International Journal of Economics, Commerce and management, United Kingdom, Vol 11, Issue 5, 2014.
- 4-Samuelson. P. A, et Solow .R. M., «**Analytical aspects of anti-inflation policy**», American Economic Review, Mai, vol 50, n° 2.
- 5-Taylan Taner Dogan , **Macroeconomic Variables and Unemployment: The Case of Turkey**, nternational Journal of Economics and Financial Issues, No 1, Vol 2, 2012.
- 6-hukiat Chaiboonsri - Kanchana Chokethaworn- Monekeo- Khounkhalax Prasert Chaitip, **Money Supply Influencing on Economic Growth-wide Phenomena of AEC Open Region**, , Procedia Economics and Finance, Vol 24, 2015.
- 7-Gurmit Kaur & Nur Asyiqin Bt. Zaharudin, **Impact of Macroeconomic Policy Instruments and External Shock on Unemployment Rate in Malaysia**, 3rd International Conference on Business and Economics, 21 - 23 September, 2016.
- 8-Md Qaiser Alam -Md Shabbir Alam, **The Determinants of Inflation in India: The Bounds Test Analysis**, International Journal of Economics and Financial Issues, No 2, Vol 6, 2016.
- 9- Fatih Kaplan- Sule Gungor , **The Relationship Between Money Supply, Interest Rate and Inflation Rate: an Endogeneity-Exogeneity Approach**, European Scientific Journal January, No 1, Vol 13, 2017.
- 10-Sana Naseem, **Macroeconomics Determinants of Saudi Arabia's Inflation 2000-2016: Evidence and Analysis**, nternational Journal of Economics and Financial Issues, No 3, Vol 8, 2018.
- 11-Amassoma, **The Efficacy of Monetary Policy Variables in Reducing Unemployment Rate in Nigeria**, International Finance and Banking, No 2,Vol 2, 2015.
- 12-Suleiman F. Ogunyinka, Deborah G. Ojegwo, and Francisca Ogbuehi, **Monetary Policy and Unemployment in Nigeria: Is there a Dynamic Relationship?**, CBN Journal of Applied Statistics Vol. 7 No. 1(b) ,June, 2016.
- 13-A.L.Mohamed Aslam, **IMPACT OF MONEY SUPPLY ON SRI LANKAN ECONOMY: AN ECONOMETRIC ANALYSIS**, International Letters of Social and Humanistic Sciences, Vol. 67, 2016.

- 14-Mohammed Ershad Hussain- Mahfuzul Haque, **Empirical Analysis of the Relationship between Money Supply and Per Capita GDP Growth Rate in Bangladesh**, Journal of Advances in Economics and Finance, No 1, Vol 2, February 2017.
- 15-S. Dingela - H. Khobai, **DYNAMIC IMPACT OF MONEY SUPPLY ON ECONOMIC GROWTH IN SOUTH AFRICA: AN ARDL APPROACH**, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), No 82539, 10 November 2017.
- 16-Kufre J. Bassey, **MONEY SUPPLY GROWTH AND UNEMPLOYMENT RATE IN NIGERIA: INVESTIGATING A LONG-RUN RELATIONSHIP USING ASYMMETRIC ARDL APPROACH**, West African Journal of Monetary and Economic Integration, No 1, Vol 17, June 2017.
- 17-Nair Sultana, Rabiunnesa Koli, Mahamuda Firoj, **CAUSAL RELATIONSHIP OF MONEY SUPPLY AND INFLATION: A STUDY OF BANGLADESH**, Asian Economic and Financial Review, No 1, Vol 9, 2019.
- 18- BENALLAL Belkacem, **Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970/2010) : Etude économétrique avec la méthode de cointégration**, Actes de la jeune recherche en Economie, Société et Culture. Lauréats du concours FES Algérie 2012, Friedrich Ebert Stiftung, 2012.
- 19-David A. Dickey, Wayne A. Fuller, « **Distributions of the Estimators for Autoregressive Times Series with a Unit Root** », Journal of the American Statistical Association, Vol.74, N°366, 1979.
- 20-Peter C.B. Phillips, Pierre Perron, « **Testing for a Unit Root in Time Series Regression** », Biometrika, Vol.75, N°02, 1988.
- 21-Dickey, D.A. and W.A. Fuller , "**Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root**", Econometrica, 49, 1981 .
- 22-Rafael Ravnik, Ivan Zilic, "**The Use Of Svar Analysis In Determining The Effects Of Fiscal Shocks In Croatia**", 16 November 2010.
- 23-ADOFU Ilemona – SALAMI Abdulganiyu, "**Effects of Monetary Policy Shocks in Nigeria: Evidence from Structural VAR Modeling**", Lafia Journal of Economics and Management Sciences Vol.2 No.1, June 2017.
- 24-Thomas F. COOLEY and Stephen F. LeROY, **ATHEORETICAL MACROECONOMETRICS: A Critique**, Journal of Monetary Economics, Vol 16, 1985.
- 25-Jonas Kibala Kuma, **Le Modèle VAR Structurel : Eléments de théorie et pratiques sur logiciels**, Submitted on 19Apr 2018.
- 26-PESARAN M. HASHEM , SHIN , YONGCHEOL SHIN, RICHARD J , SMITH, "**BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS** ", JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 16, 2001.
- 27-Oteng-Abayie Eric Fosu- Frimpong Joseph Magnus, "**Bounds Testing Approach to Cointegration: An Examination of Foreign Direct Investment Trade and Growth Relationships**", American Journal of Applied Sciences, 3(11), 2006.
- 28-Bayo Fatukasi - Gabriel Kola Olorunleke- Gbenga F. Olajide- R. Santos Alimi, "**Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria** ", European Journal of Business and Management, Vol.7, No.8, 2015.
- 29-Kidanemariam Gidey Gebrehiwot, "**The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to CoIntegration**", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.13, 2015.
- 30-LANCE A. FISHER- HYEON-SEUNG HUH- AND ADRIAN R. PAGAN, **ECONOMETRIC METHODS FOR MODELLING SYSTEMS WITH A MIXTURE OF I(1) AND I(0) VARIABLES**, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 2015.
- 31-BREUSCH , T. S, **TESTING FOR AUTOCORRELATION IN DYNAMIC LINEAR MODELS**, Australian economic papers, Vol 17(issue 31), December 1978.
- 32- ENGLE , R. F, **Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation**, Econometrica, Vol 50(issue 4), July 1982.
- 33-BREUSCH , T. S., & PAGAN , A. R, **A SIMPLE TEST FOR HETEROSCEDASTICITY AND RANDOM COEFFICIENT VARIATION**. Econometrica, vol 47(issue 5), September 1979.
- 34-Jarque, C. M., & Bera, A. K, **EFFICIENT TESTS FOR NORMALITY, HOMOSCEDASTICITY AND SERIAL INDEPENDENCE OF REGRESSION RESIDUALS**, Economics Letters, issue 6, 27 october 1980.

3. Reports:

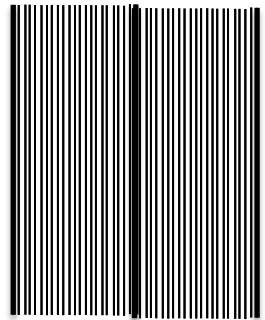
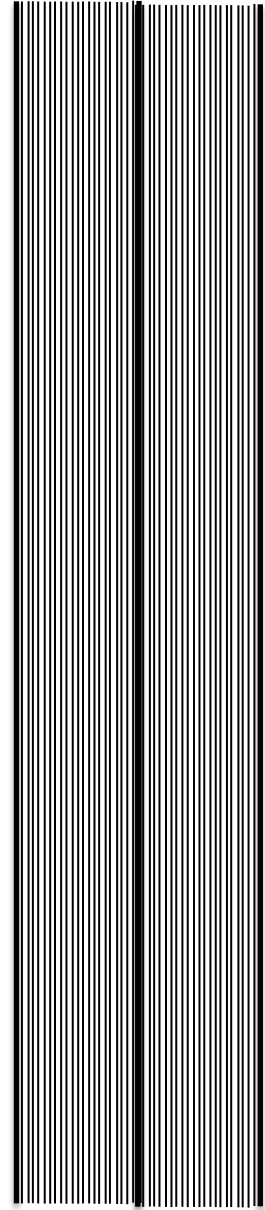
- 1-Media Bank, *le journal interne de la banque d'Algérie*, N67, Septembre 2003.
- 2-Banque d'Algérie: *Bulletin statistique de la Banque d'Algérie*, Juin 2012.
- 3-Banque d'algérie, *Evolution Economique et monétaire en Algérie*, rapport 2007, juillet 2008.
- 4-Banque d'algérie, *Evolution Economique et monétaire en Algérie*, rapport 2009.
- 5-Banque d'Algérie ,*Bulletin statistique, séries rétrospectives(1964- 2011) ,* Juin 2012.
- 6-Bank of Algeria, *EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*, RAPPORT 2008, Juin 2009.
- 7-Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2011, mai 2012.
- 8-Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2013.

4. Web Sites / Sites Web

- 1-Office National des Statistique, *La main d'œuvre (la population active du moment)*. 30/05/2018. <http://WWW.ONS.DZ> . Définition.
- 2-https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm.
- 3-<https://www.albankaldawli.org/> . قاعدة بيانات البنك الدولي .

المصادر:

- 1- TSP-EVIEWS 9.
- 2- Microsoft office Excel 2010.



الملاحق

الملحق رقم 01: تطور فجوة الطلب في الجزائر للفترة 1990-2018

وحدة القياس: ملياردج

السنوات	GDP.R	G	فائض الطلب	(فائض الطلب/DGP.R)*100
1990	2800.66	564.10	-2236.56	-79.86
1991	2767.05	797.90	-1969.15	-71.16
1992	2816.86	1033.00	-1783.86	-63.33
1993	2757.71	1181.80	-1575.91	-57.15
1994	2732.89	1544.05	-1188.84	-43.50
1995	2836.74	2046.37	-790.37	-27.86
1996	2953.04	2420.54	-532.51	-18.03
1997	2985.53	2514.17	-471.36	-15.79
1998	3137.79	2828.74	-309.05	-9.85
1999	3238.20	3064.27	-173.93	-5.37
2000	3361.89	3245.99	-115.90	-3.45
2001	3463.03	3606.90	143.87	4.15
2002	3657.28	4076.15	418.88	11.45
2003	3920.67	4497.41	576.74	14.71
2004	4089.32	5263.33	1174.01	28.71
2005	4330.91	5812.76	1481.85	34.22
2006	4403.86	6215.43	1811.57	41.14
2007	4552.40	7276.71	2724.31	59.84
2008	4659.84	8916.45	4256.60	91.35
2009	4735.90	10025.94	5290.04	111.70
2010	4908.01	11149.46	6241.45	127.17
2011	5049.95	13115.25	8065.30	159.71
2012	5220.37	14851.86	9631.49	184.50
2013	5364.85	16180.28	10815.43	201.60
2014	5568.13	17522.78	11954.65	214.70
2015	5777.69	18944.1	13166.41	227.88
2016	5968.35	20008.8	14040.45	235.25
2017	6069.81	20613.8	14543.99	239.61
2018	6251.9	21541.42	15289.52	244.56
المتوسط	4151.06	7960.68	3809.62	63.34

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

حيث: GDP.R الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. G إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية.

الملحق رقم 02: علاقة مكونات الطلب الكلي بالتضخم في الجزائر للفترة 1990-2018

وحدة القياس: ملياردج

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	التوسع النقدي M2		كتلة الأجور النقدية		الإنفاق الاستهلاكي النهائي	معدل التضخم (%)
		نسبة النمو (%)	القيمة	نسبة النمو (%)	القيمة		
1990	25.9	-	343.005	-	180.0	322.1058	16.65
1991	26.55	21.07	415.270	41.94	255.5	437.6802	25.89
1992	27.18	24.23	515.902	33.58	341.3	577.0145	31.67
1993	27.79	21.62	627.427	20.86	412.5	685.6549	20.54
1994	28.36	15.31	723.514	13.92	469.9	888.9388	29.05
1995	28.90	10.51	799.562	21.05	568.8	1193.6527	29.78
1996	29.41	14.44	915.058	17.30	667.2	1427.093	18.68
1997	29.89	18.19	1081.518	8.23	722.1	1542.4701	5.73
1998	30.34	47.24	1592.461	10.04	794.6	1674.237	4.95
1999	30.77	12.36	1789.350	6.67	847.6	1806.7054	2.65
2000	31.18	13.03	2022.534	4.375	884.6	1849.4937	0.34
2001	31.59	22.30	2473.500	9.72	970.6	2000.048	4.23
2002	31.99	17.30	2901.500	8.07	1048.9	2190.4119	1.42
2003	32.40	13.72	3299.500	8.49	1137.9	2351.5413	4.27
2004	32.83	10.45	3644.400	12.36	1278.5	2614.6555	3.96
2005	33.29	11.69	4070.400	6.68	1363.9	2787.0783	1.38
2006	33.78	18.60	4827.600	9.99	1500.1	2972.6063	2.31
2007	34.30	24.17	5994.600	14.79	1721.9	3254.2022	3.67
2008	34.86	16.04	6956.000	24.19	2138.4	3717.0015	4.86
2009	35.47	3.20	7178.700	10.39	2360.5	4191.7643	5.73
2010	36.12	13.71	8162.800	23.17	2907.5	4698.7324	3.91
2011	36.82	21.64	9929.200	32.86	3862.8	5481.6482	4.52
2012	37.57	10.94	11015.10	10.98	4287.1	5856.323	8.89
2013	38.34	8.41	11941.50	2.43	4391.2	6404.2952	3.25
2014	39.11	14.61	13686.80	6.43	4673.7	6892.8076	2.92
2015	39.87	0.13	13704.50	6.51	4977.8	7554.3526	4.78
2016	40.61	0.82	13816.30	5.97	5275.1	8045.1856	6.40
2017	41.32	8.38	14974.6	1.76	5367.8	8539.3484	5.59
2018	42.3	11.1	16636.7			9069.5076	7.40

المصدر: من اعداد الطلبة استناداً على:

- قاعدة بيانات البنك الدولي: (عدد السكان الإجمالي، التضخم).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، ص: 60.
- الديوان الوطني للإحصائيات: (كتلة الأجور النقدية، الإنفاق الاستهلاكي النهائي).
- النشرات الإحصائية لبنك الجزائر: (التوسع النقدي M2).

الملحق رقم 03: توليفة مكونات الميزانية العامة ومكونات الميزان التجاري للجزائر للفترة 1990-2018.
(وحدة القياس: مليار دج، مليار دولار أمريكي)

السنوات	الإيرادات	النفقات	عجز الميزانية	الصادرات	الواردات
1990	152.5	136.5	16	11.31	9.68
1991	248.9	212.1	36.8	12.1	7.68
1992	311.864	420.131	-108.267	11.51	8.3
1993	313.949	476.627	-162.678	10.41	7.99
1994	477.181	566.329	-89.148	8.89	9.15
1995	611.731	759.617	-147.886	10.26	10.1
1996	825.157	724.609	100.548	13.22	9.09
1997	926.668	845.196	81.472	13.82	8.13
1998	774.511	875.739	-101.228	10.14	8.63
1999	950.496	961.682	-11.186	12.32	8.96
2000	1578.161	1178.122	400.039	21.65	9.35
2001	1505.526	1321.028	184.498	19.09	9.48
2002	1603.188	1550.646	52.542	18.71	12.01
2003	1974.466	1639.265	335.201	24.46	13.32
2004	229.899	1888.93	-1659.031	32.22	17.95
2005	3082.828	2052.037	1030.791	46.33	19.86
2006	3639.925	2453.014	1186.911	54.74	20.68
2007	3687.9	3108.669	579.231	60.59	26.35
2008	2902.448	4191.053	-1288.605	78.59	37.99
2009	327.562	4246.334	-3918.772	45.19	37.4
2010	3074.644	4466.94	-1392.296	57.09	38.89
2011	3403.108	5731.407	-2328.299	72.89	44.94
2012	3804	7058.2	-3254.2	71.74	51.57
2013	3895.3	6024.1	-2128.8	64.38	55.06
2014	3927.8	6995.8	-3068	60.13	59.67
2015	4552.5	7656.3	-3103.8	34.57	52.65
2016	5011.6	7297.5	-2285.9	29.698	46.727
2017	6047.9	7282.6	-1234.7	34.57	48.98
2018	6619.5	7726.3	-1106.8	41.11	48.57
المتوسط	2291.76	3098.16	-806.39	33.85	25.49

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على:

- الديوان الوطني للإحصائيات: (الإيرادات العامة، النفقات العامة، عجز الميزانية).
- موقع اخباري على الرابط التالي فيما يخص إحصائية الإيرادات العامة، النفقات العامة، عجز الميزانية لسنة 2018.
- النشرات الإحصائية لبنك الجزائر: (الصادرات، الواردات).

الملحق رقم 04: تطور رصيد ميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 1990-2018.
وحدة القياس: مليار دولار أمريكي

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	الناتج المحلي الإجمالي	رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1990	-0.2	61.9	-0.32
1991	0.50	46.7	1.07
1992	0.23	49.2	0.47
1993	-0.01	51	-0.019
1994	-4.38	42.4	-10.33
1995	-6.32	42.1	-15.01
1996	-2.09	46.9	-4.46
1997	1.16	48.2	2.41
1998	-1.74	48.2	-3.61
1999	-2.38	48.8	-4.88
2000	7.57	54.7	13.84
2001	6.19	54.7	11.32
2002	3.65	56.8	6.43
2003	7.47	67.9	11.00
2004	9.25	85.3	10.84
2005	16.94	103.2	16.41
2006	17.73	117	15.15
2007	29.55	135	21.88
2008	36.99	171	21.63
2009	3.86	137.1	2.82
2010	15.33	161.2	9.51
2011	20.14	200.3	10.05
2012	12.06	209	5.77
2013	0.13	209.8	0.06
2014	-5.88	213.8	-2.75
2015	-27.54	166	-16.59
2016	-29.03	160.1	-18.13
2017	-21.76	167.6	-12.53
2018	-15.82	180.4	-8.76

المصدر: - فيما يخص بيانات ميزان المدفوعات:

- (1991-1990): معيزي فويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، مرجع سابق، ص: 353.

- (1992-2011): Banque d'Algérie : *Bulletin statistique de la Banque d'Algérie* Juin 2012, PP : 86-88.

- (2012-2018): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2015، 2016، 2018، ص: 15.

- أما فيما يخص بيانات الناتج المحلي الإجمالي: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي على الرابط التالي:

- <http://comstat.comesa.int/tbocwag/gdp-by-country-statistics-from-imf-1980-2024?country=Algeria>

الملحق رقم 05: تطور العرض النقدي وسعر الصرف للجزائر للفترة 1990-2018

وحدة القياس: M2M مليار دولار أمريكي، TC: دينار جزائري مقابل دولار أمريكي.

السنوات	NM2M	LN2M	سعر الصرف TC
1990	31.51947172	3.450605504696941	8.957508333
1991	102.988992	4.634622108731818	18.472875
1992	21.14052972	3.051192037838654	21.836075
1993	1.386677874	0.3269108677839399	23.34540667
1994	33.5496343	3.513025963209253	35.05850083
1995	31.82832289	3.46035655030485	47.66272667
1996	12.04456532	2.488613547412326	54.74893333
1997	9.475564615	2.248716339166693	57.70735
1998	40.32510186	3.696974149984524	58.73895833
1999	21.53616064	3.069733412572685	66.573875
2000	18.61368476	2.923897049980268	75.25979167
2001	18.53495979	2.919658667191117	77.21502083
2002	26.51959982	3.277884075460221	79.6819
2003	26.01324924	3.258605994380397	77.394975
2004	9.98935148	2.301519673636351	72.06065
2005	13.63891341	2.612926987218668	73.27630833
2006	19.10255409	2.949822048102125	72.64661667
2007	25.9093058	3.254602201470972	69.2924
2008	13.39790012	2.595097987214282	64.5828
2009	5.225115277	1.653476860191232	72.64741667
2010	14.0232074	2.64071362862302	74.38598333
2011	22.71098566	3.122848757201166	72.93788333
2012	5.825781508	1.762293154916037	77.54596600000001
2013	10.69174079	2.369471554623277	79.3684
2014	13.36977326	2.592996432106922	80.57901667
2015	6.768949222	1.912345863947144	100.6914333
2016	1.838342776	0.6088645005608821	109.4430667
2017	5.818302346	1.761008526065484	114.9327
2018	16.53602526	2.805541349954498	116.6169

المصدر:

(2011-1990)-Banque d'Algérie: *Bulletin statistique de la Banque d'Algérie*, Juin 2012, PP : 30, 47,48,61,62.

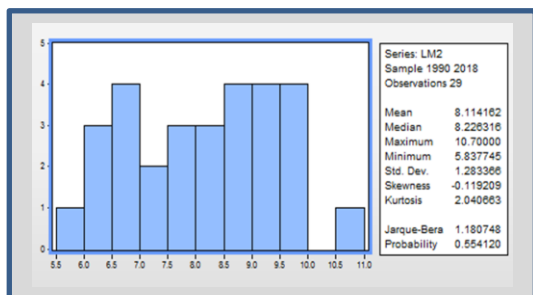
- (2016-2012): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص: 11.

- (2018-2017): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص: 11.

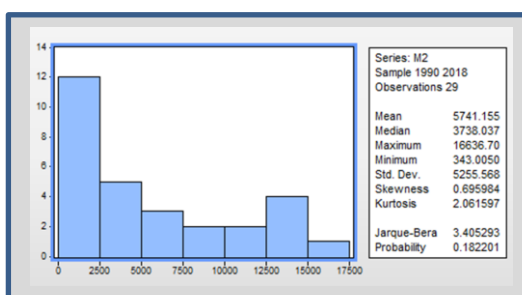
ملاحظة: معدل نمو العرض النقدي هنا بالمليار دولار، حيث تم تحويل قيم العرض النقدي من المليار دج إلى مليار دولار ثم احتساب معدل النمو.

الملحق رقم 06: الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الشكل رقم 02: الإحصائيات الوصفية لسلسلة LM2

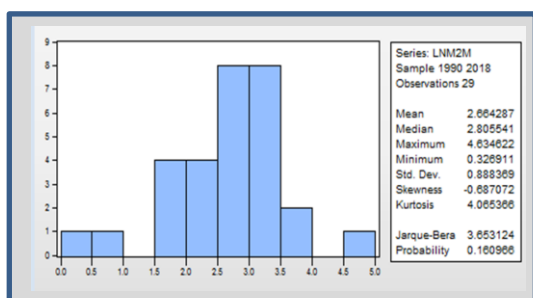


الشكل رقم 01: الإحصائيات الوصفية لسلسلة M2

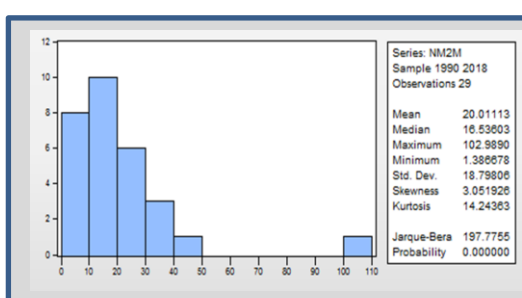


المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الشكل رقم 04: الإحصائيات الوصفية لسلسلة LNM2M

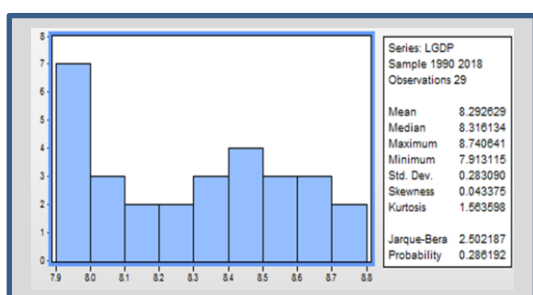


الشكل رقم 03: الإحصائيات الوصفية لسلسلة NM2M

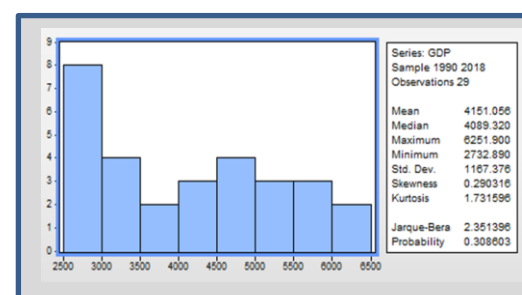


المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الشكل رقم 06: الإحصائيات الوصفية لسلسلة LGDP

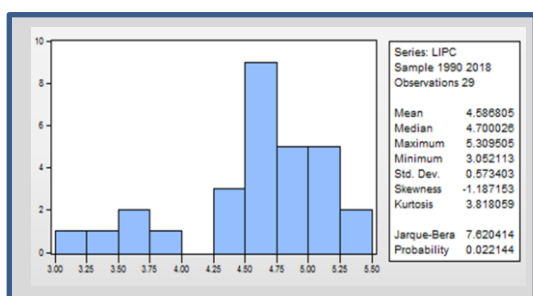


الشكل رقم 05: الإحصائيات الوصفية لسلسلة GDP

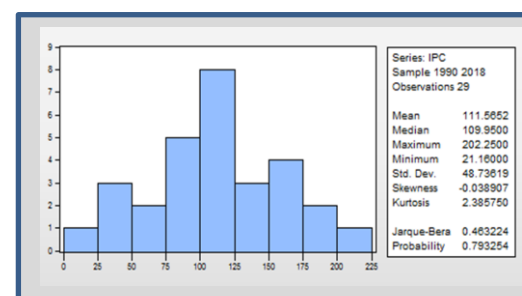


المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الشكل رقم 08: الإحصائيات الوصفية لسلسلة LIPC

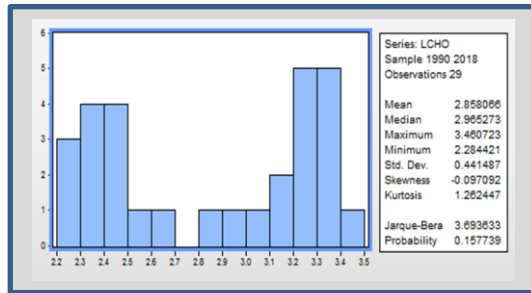


الشكل رقم 07: الإحصائيات الوصفية لسلسلة IPC

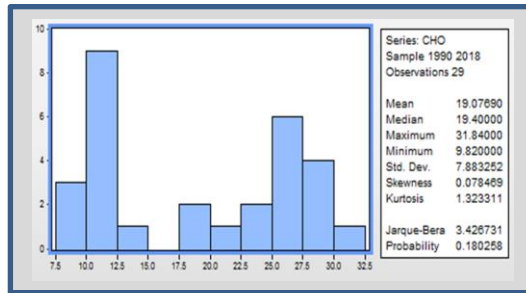


المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الشكل رقم 10: الإحصائيات الوصفية لسلسلة LCHO

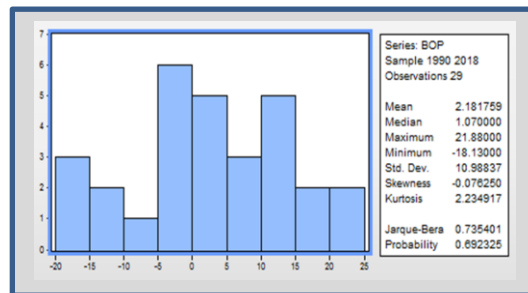


الشكل رقم 09: الإحصائيات الوصفية لسلسلة CHO



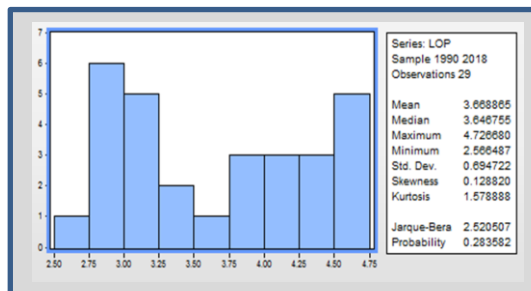
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الشكل رقم 11: الإحصائيات الوصفية لسلسلة BOPD

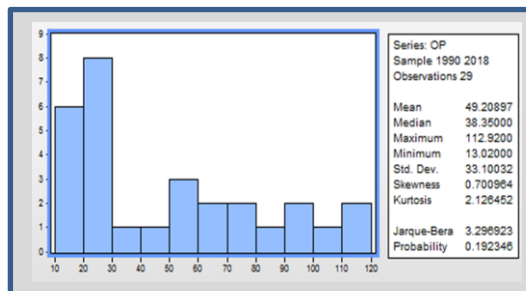


المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الشكل رقم 13: الإحصائيات الوصفية لسلسلة LOP

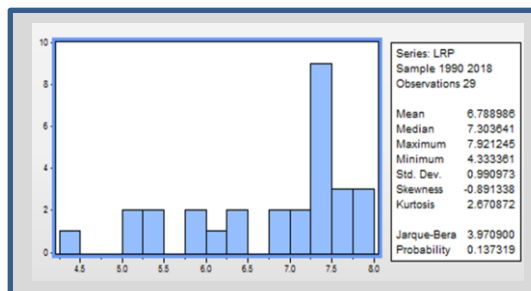


الشكل رقم 12: الإحصائيات الوصفية لسلسلة OP

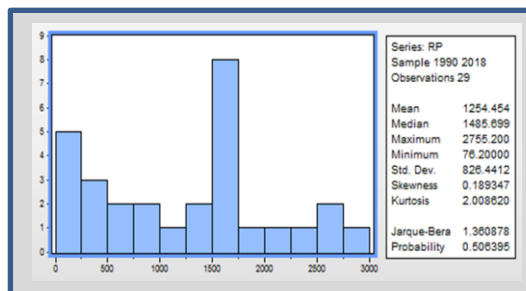


المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الشكل رقم 15: الإحصائيات الوصفية لسلسلة LRP

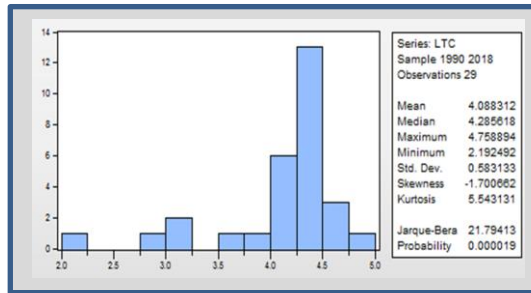


الشكل رقم 14: الإحصائيات الوصفية لسلسلة RP

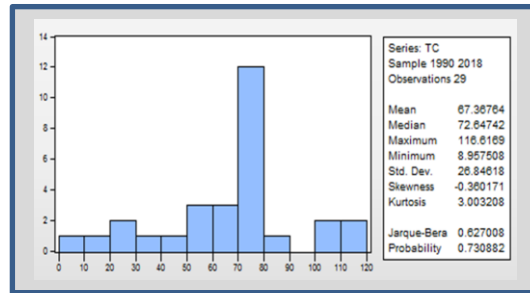


المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الشكل رقم 17: الإحصائيات الوصفية لسلسلة LTC

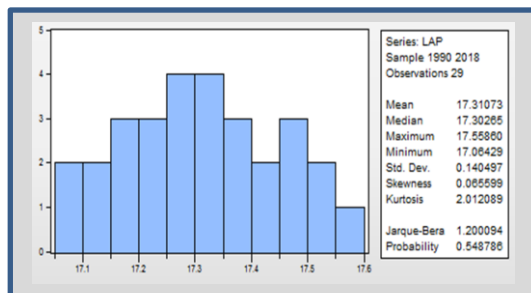


الشكل رقم 16: الإحصائيات الوصفية لسلسلة TC

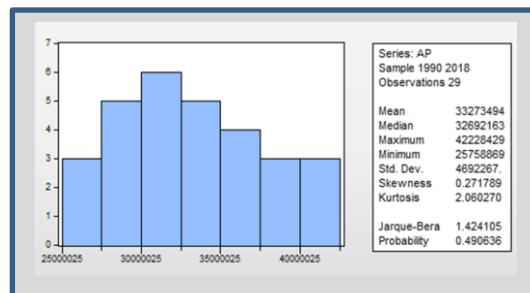


المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الشكل رقم 19: الإحصائيات الوصفية لسلسلة LAP

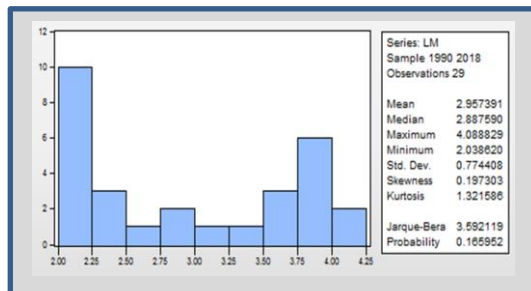


الشكل رقم 18: الإحصائيات الوصفية لسلسلة AP

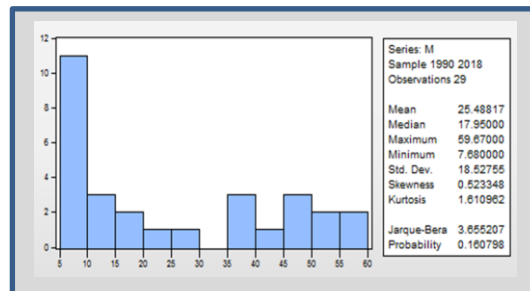


المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الشكل رقم 21: الإحصائيات الوصفية لسلسلة LM



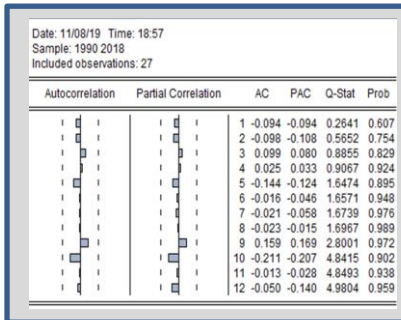
الشكل رقم 20: الإحصائيات الوصفية لسلسلة M



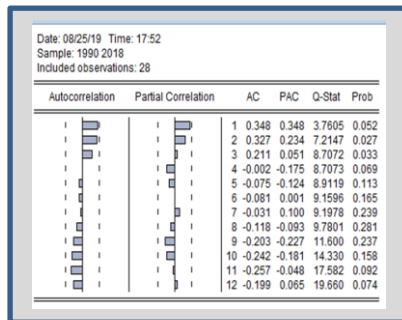
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الملحق رقم 07: نتائج دالة الارتباط الذاتي لقيم السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

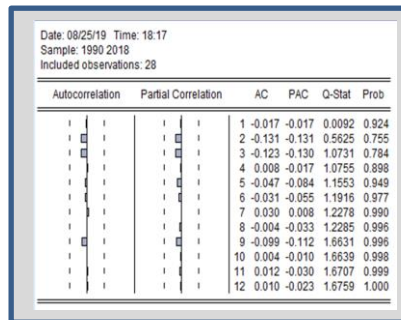
السلسلة DLIPC



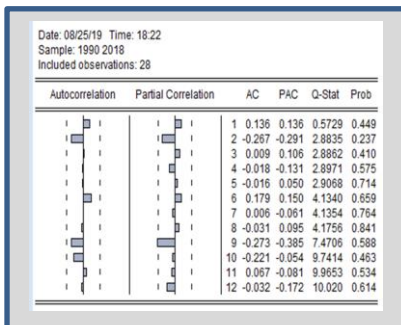
السلسلة DLGDP



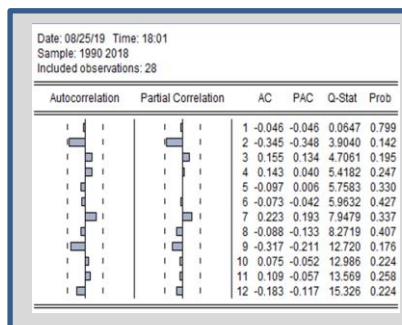
السلسلة DLM2



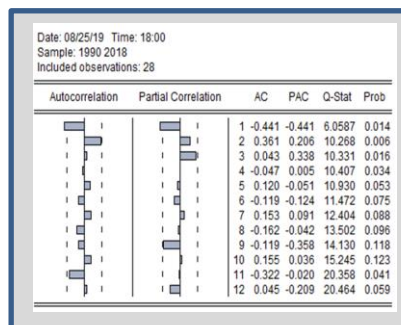
السلسلة DLOP



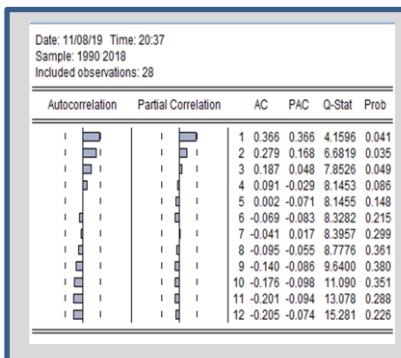
السلسلة DBOPD



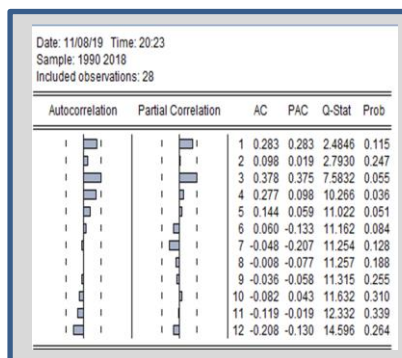
السلسلة DLCHO



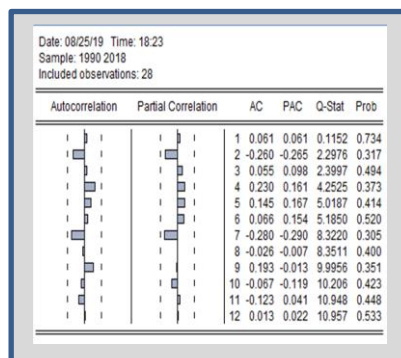
السلسلة DLAP



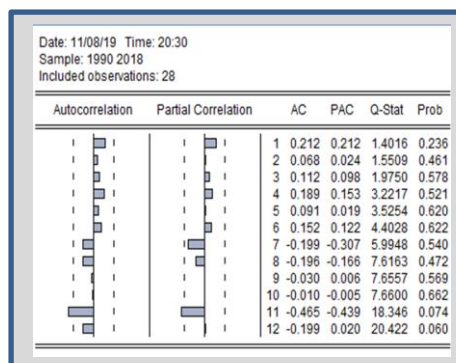
السلسلة DLTC



السلسلة DLRP



السلسلة DLM



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الملحق رقم 08: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور *ADF* لمتغيرات الدراسة عند المستوى

الشكل رقم 03: اختبار *ADF*

للسلسلة *LNM2M* وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: LNM2M has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
	t-Statistic	Prob. *		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.974127	0.0022		
Test critical values:	1% level	-4.323979		
	5% level	-3.580623		
	10% level	-3.225334		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LNM2M) Method: Least Squares Date: 11/08/19 Time: 21:37 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM2M(-1)	-1.013759	0.203808	-4.974127	0.0000
C	3.322742	0.787939	4.323979	0.0000
@TREND("1990")	-0.044822	0.022404	-2.006652	0.0564
R-squared	0.488709	Mean dependent var	-0.023038	
Adjusted R-squared	0.458703	S.D. dependent var	1.150063	
S.E. of regression	0.846134	Akaike info criterion	2.604680	
Sum squared resid	17.89859	Schwarz criterion	2.747416	
Log likelihood	-33.46552	Hannan-Quinn criter.	2.648316	
F-statistic	12.44012	Durbin-Watson stat	1.899047	
Prob(F-statistic)	0.000178			

الشكل رقم 02: اختبار *ADF*

للسلسلة *LM2* وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.251624	0.0274	
Test critical values:	1% level	-3.691194		
	5% level	-2.971853		
	10% level	-2.625121		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 08/26/19 Time: 22:13 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.032821	0.010094	-3.251624	0.0032
C	0.401812	0.081845	4.910623	0.0000
R-squared	0.290994	Mean dependent var	0.138629	
Adjusted R-squared	0.261752	S.D. dependent var	0.073543	
S.E. of regression	0.931189	Akaike info criterion	-2.06610	
Hannan-Quinn resid	10.103815	Schwarz criterion	-2.511453	
Log likelihood	38.63255	Hannan-Quinn criter.	-2.587520	
F-statistic	10.57205	Durbin-Watson stat	1.934668	
Prob(F-statistic)	0.003169			

الشكل رقم 01: اختبار *ADF*

للسلسلة *LM2* وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob. *	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.289632	0.9889	
Test critical values:	1% level	-4.323979		
	5% level	-3.580623		
	10% level	-3.225334		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 08/26/19 Time: 22:11 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.023482	0.081110	-0.289632	0.7748
C	0.347051	0.480439	0.722363	0.4768
@TREND("1990")	-0.001377	0.011880	-0.115951	0.9086
R-squared	0.289476	Mean dependent var	0.138629	
Adjusted R-squared	0.232634	S.D. dependent var	0.073543	
S.E. of regression	0.904424	Akaike info criterion	-2.545719	
Sum squared resid	10.103760	Schwarz criterion	-2.511453	
Log likelihood	38.64007	Hannan-Quinn criter.	-2.587520	
F-statistic	0.002658	Durbin-Watson stat	1.934668	
Prob(F-statistic)	0.013955			

الشكل رقم 06: اختبار *ADF*

للسلسلة *LGDP* وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: LGDP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.173752	0.9971	
Test critical values:	1% level	-3.691194		
	5% level	-2.971853		
	10% level	-2.625121		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LGDP) Method: Least Squares Date: 08/26/19 Time: 19:31 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.016341	0.013922	1.173752	0.2511
C	-0.105566	0.115286	-0.924360	0.3638
R-squared	0.050322	Mean dependent var	0.028880	
Adjusted R-squared	0.013786	S.D. dependent var	0.020003	
S.E. of regression	0.018985	Akaike info criterion	-4.930979	
Sum squared resid	0.010260	Schwarz criterion	-4.835621	
Log likelihood	71.03370	Hannan-Quinn criter.	-4.901888	
F-statistic	1.377693	Durbin-Watson stat	1.231345	
Prob(F-statistic)	0.251135			

الشكل رقم 05: اختبار *ADF*

للسلسلة *LGDP* وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: LGDP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob. *	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.415304	0.0096	
Test critical values:	1% level	-4.323979		
	5% level	-3.580623		
	10% level	-3.225334		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LGDP) Method: Least Squares Date: 08/26/19 Time: 19:23 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.276395	0.080928	-3.415304	0.0022
C	2.173154	0.631087	3.443619	0.0020
@TREND("1990")	0.009872	0.002702	3.654058	0.0012
R-squared	0.380948	Mean dependent var	0.028880	
Adjusted R-squared	0.331424	S.D. dependent var	0.020003	
S.E. of regression	0.016356	Akaike info criterion	-5.287485	
Burns' adjusted R-squared	0.005688	Schwarz criterion	-5.144748	
Log likelihood	77.02478	Hannan-Quinn criter.	-5.243849	
F-statistic	7.692176	Durbin-Watson stat	1.391225	
Prob(F-statistic)	0.002482			

الشكل رقم 04: اختبار *ADF*

للسلسلة *LNM2M* وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: LNM2M has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.326221	0.0021	
Test critical values:	1% level	-3.691194		
	5% level	-2.971853		
	10% level	-2.625121		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LNM2M) Method: Least Squares Date: 11/09/19 Time: 11:54 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM2M(-1)	-0.622831	0.180196	-4.326221	0.0002
C	2.165070	0.532320	4.060286	0.0004
R-squared	0.418555	Mean dependent var	-0.023038	
Adjusted R-squared	0.396192	S.D. dependent var	1.150063	
S.E. of regression	0.883658	Akaike info criterion	2.681762	
Sum squared resid	20.76423	Schwarz criterion	2.776919	
Log likelihood	51.54466	Hannan-Quinn criter.	2.681762	
F-statistic	18.71619	Durbin-Watson stat	1.847252	
Prob(F-statistic)	0.000199			

الشكل رقم 09: اختبار *ADF*

للسلسلة *LIPC* وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: LIPC has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob. *	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.339237	0.0000	
Test critical values:	1% level	-3.691194		
	5% level	-2.971853		
	10% level	-2.625121		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LIPC) Method: Least Squares Date: 11/08/19 Time: 21:59 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIPC(-1)	-0.120268	0.016387	-7.339237	0.0000
C	0.629162	0.075295	8.350888	0.0000
R-squared	0.674448	Mean dependent var		0.080621
Adjusted R-squared	0.661927	S.D. dependent var		0.082963
S.E. of regression	0.046238	Akaike info criterion		-1.165598
Sum squared resid	0.060489	Schwarz criterion		-3.051441
Log likelihood	46.15233	Hannan-Quinn criter.		-3.127508
F-statistic	53.86440	Durbin-Watson stat		0.65932
Prob(F-statistic)	0.000000			

الشكل رقم 08: اختبار *ADF*

للسلسلة *LIPC* وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: LIPC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob. *	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.714970	0.0004	
Test critical values:	1% level	-4.323979		
	5% level	-3.580623		
	10% level	-3.225334		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: DLIPC Method: Least Squares Date: 11/08/19 Time: 21:53 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIPC(-1)	-0.204919	0.035857	-5.714970	0.0000
C	0.922405	0.132037	6.985412	0.0000
@TREND("1990")	0.006404	0.002466	1.593184	0.1567
R-squared	0.743455	Mean dependent var	0.080621	
Adjusted R-squared	0.722511	S.D. dependent var	0.082963	
S.E. of regression	0.043669	Akaike info criterion	-3.323386	
Sum squared resid	0.047875	Schwarz criterion	-3.180950	
Log likelihood	49.52741	Hannan-Quinn criter.	-3.279751	
F-statistic	36.22436	Durbin-Watson stat	0.834178	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الشكل رقم 07: اختبار *ADF*

للسلسلة *LGDP* وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: LGDP has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
	t-Statistic	Prob. *		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	7.694478	1.0000		
Test critical values:	1% level	-2.501145		
	5% level	-1.953381		
	10% level	-1.509798		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LGDP)				
Method: Least Squares				
Date: 08/26/19 Time: 19:32				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.003479	0.000452	7.694478	0.0000
R-squared	0.019112	Mean dependent var	0.028880	
Adjusted R-squared	0.019112	S.D. dependent var	0.020003	
S.E. of regression	0.019811	Akaike info criterion	-4.970072	
Sum squared resid	0.010597	Schwarz criterion	-4.822484	
Log likelihood	70.58101	Hannan-Quinn criter.	-4.955227	
Durbin-Watson stat	1.177166			

الشكل رقم 12: اختبار *ADF*

للسلسلة *LAP* وفق النموذج السادس

		t-Statistic	Prob. *	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.740699	0.9596	
Test critical values:	1% level	-4.323979		
	5% level	-3.580623		
	10% level	-3.225334		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LAP)				
Method: Least Squares				
Date: 11/08/19 Time: 22:26				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAP(-1)	-0.052005	0.070211	-0.740699	0.4688
C	0.904870	1.188173	0.752285	0.4571
@TREND("1990")	0.000850	0.001149	0.748709	0.4611
R-squared	0.022204	Mean dependent var	0.017654	
Adjusted R-squared	-0.056019	S.D. dependent var	0.003433	
S.E. of regression	0.003528	Akaike info criterion	-8.351488	
Sum squared resid	0.000311	Schwarz criterion	-8.12142	
Lag length	116 971	Hannan-Quinn criter.	-8.3115	
t-Statistic	0.755269	Durbin-Watson stat	0.956770	
Prob(>t-statistic)	0.755269			

الشكل رقم 13: اختبار ADF

للسلسلة LAP وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: LAP has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.085262	0.9587	
Test critical values:		1% level	-3.689194	
		5% level	-2.971853	
		10% level	-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LAP)				
Method: Least Squares				
Date: 11/08/19 Time: 22:30				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAP(-1)	0.000426	0.005002	0.085262	0.9327
C	0.010275	0.086549	0.118717	0.9064
R-squared	0.000280	Mean dependent var	0.017654	
Adjusted R-squared	0.038171	S.D. dependent var	0.003433	
S.E. of regression	0.003498	Alaika info criterion	-8.404402	
Sum squared resid	0.000318	Schwarz criterion	-8.398244	
Log likelihood	119.6516	Hannan-Quinn criter.	-8.375311	
F-statistic	0.007270	Durbin-Watson stat	0.964880	
Prob(F-statistic)	0.932705			

الشكل رقم 14: اختبار ADF

للسلسلة LAP وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: LAP has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	27.20561	0.9999		
Test critical values:	1% level	-2.650145		
	5% level	-1.953361		
	10% level	-1.609798		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: DLAP Method: Least Squares Date: 11/08/19 Time: 22:33 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAP(-1)	0.001020	3.75E-05	27.20561	0.0000
R-squared	-0.000262	Mean dependent var	0.017654	
Adjusted R-squared	-0.000262	S.D. dependent var	0.003433	
S.E. of regression	0.003434	Akaike info criterion	-8.475288	
Sum squared resid	0.000318	Schwarz criterion	-8.427710	
Log likelihood	119.6540	Hannan-Quinn criter.	-8.460743	
Durbin-Watson stat	0.965284			

الشكل رقم 15: اختبار ADF

للسلسلة LM وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: LM has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.056398	0.0465	
Test critical values:		1% level	-4.323979	
		5% level	-3.580623	
		10% level	-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LM)				
Method: Least Squares				
Date: 11/08/19 Time: 22:38				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.187234	0.092912	-2.056398	0.0503
C	0.352049	0.155395	2.146668	0.0417
@TREND("1990")	0.019264	0.008949	2.162730	0.0412
R-squared	0.087605	Mean dependent var	0.067605	
Adjusted R-squared	0.089096	S.D. dependent var	0.132142	
S.E. of regression	1.281203	Alaika info criterion	-1.202203	
Burnt squared resid	0.397659	Schwarz criterion	-1.059467	
Log likelihood	19.20268	Hannan-Quinn criter.	-1.158597	
F-statistic	2.319784	Durbin-Watson stat	1.323292	
Prob(F-statistic)	0.119084			

الشكل رقم 16: اختبار ADF

للسلسلة $LCHO$ وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: LCHO has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.596057	0.2846	
Test critical values:	1% level	-4.323979		
	5% level	-3.580623		
	10% level	-3.225334		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCHO) Method: Least Squares Date: 08/27/19 Time: 12:40 Sample (adjusted): 1991-2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHO(-1)	-0.348149	0.134107	-2.596057	0.0156
C	1.237026	0.476540	2.596057	0.0156
@TREND("1990")	-0.017532	0.007238	-2.422108	0.0230
R-squared	0.218325	Mean dependent var	-0.016712	
Adjusted R-squared	0.155791	S.D. dependent var	0.188800	
S.E. of regression	0.174436	Akaike info criterion	-0.253564	
Sum squared resid	0.600685	Schwarz criterion	-0.410828	
Log likelihood	10.74990	Hannan-Quinn criter.	-0.509929	
F-statistic	3.491306	Durbin-Watson stat	2.553770	
Prob(F-statistic)	0.046007			

الشكل رقم 17: اختبار ADF

للسلسلة $LCHO$ وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: LCHO has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Test critical values:				
1% level	-3.589194		0.7499	
5% level	-2.971853			
10% level	-2.625121			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LCHO)				
Method: Least Squares				
Date: 08/27/19 Time: 12:44				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHO(-1)	-0.079873	0.082381	-0.969560	0.3412
C	0.212600	0.239223	0.888709	0.3823
R-squared	0.034894	Mean dependent var	-0.016712	
Adjusted R-squared	-0.002225	S.D. dependent var	0.188800	
S.E. of regression	0.190061	Alaika info criterion	-0.414194	
Sum squared resid	0.933503	Schwarz criterion	-0.319036	
Log likelihood	7.798714	Hannan-Quinn criter.	-0.385103	
F-statistic	0.840047	Durbin-Watson stat	2.747973	
Prob(F-statistic)	0.341189			

الشكل رقم 18: اختبار ADF

للسلسلة $LCHO$ وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: LCHO has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.607959	0.4449	
Test critical values:	1% level	-2.650145		
	5% level	-1.953381		
	10% level	-1.609798		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCHO) Method: Least Squares Date: 08/27/19 Time: 12:45 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHO(-1)	-0.007491	0.012321	-0.607959	0.5483
R-squared	0.005577	Mean dependent var	-0.016712	
Adjusted R-squared	0.005577	S.D. dependent var	0.188800	
S.E. of regression	0.189320	Alaika info criterion	-0.455698	
Sum squared resid	0.967733	Schwarz criterion	-0.408119	
Log likelihood	7.739757	Hannan-Quinn criter.	-0.441152	
Durbin-Watson stat	2.870118			

الشكل رقم 19: اختبار ADF

للسلسلة $BOPD$ وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: BOP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.657792	0.7430		
Test critical values:	1% level	-4.323979		
	5% level	-3.580623		
	10% level	-3.225334		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BOP) Method: Least Squares Date: 08/27/19 Time: 16:40 Sample (adjusted): 1991:1-2018:4 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BOP(-1)	-0.212189	0.127995	-1.657792	0.1099
C	1.778245	2.854616	0.622937	0.5390
@TREND("1990")	-0.105780	0.170862	-0.618869	0.5415
R-squared	0.111524	Mean dependent var	-0.301429	
Adjusted R-squared	0.040446	S.D. dependent var	7.456816	
S.E. of regression	7.304459	Akaike info criterion	6.915804	
Sum squared resid	1333.878	Schwarz criterion	7.058940	
Log likelihood	-93.82126	Hannan-Quinn criter.	6.959440	
F-statistic	1.569039	Durbin-Watson stat	1.895235	
Prob(F-statistic)	0.228071			

الشكل رقم 20: اختبار ADF

للسلسلة $BOPD$ وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: BOP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.679846	0.4301	
Test critical values:		1% level	-3.589194	
		5% level	-2.971853	
		10% level	-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BOP) Method: Least Squares Date: 08/27/19 Time: 16:54 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BOP(-1)	-0.212444	0.126467	-1.679846	0.1050
C	0.245092	1.402204	0.174781	0.8626
R-squared	0.097908	Mean dependent var	-0.301429	
Adjusted R-squared	0.053212	S.D. dependent var	7.456816	
S.E. of regression	7.217290	Alaika info criterion	6.959585	
Sum squared resid	1354.321	Schwarz criterion	6.954743	
Log likelihood	-94.93419	Hannan-Quinn criter.	6.888676	
F-statistic	2.21881	Durbin-Watson stat	1.865969	
Prob(F-statistic)	0.104956			

الشكل رقم 21: اختبار ADF

للسلسلة $BOPD$ وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: BOP has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.716376	0.0813	
Test critical values:		1% level	-2.650145	
		5% level	-1.953361	
		10% level	-1.609798	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BOP) Method: Least Squares Date: 08/27/19 Time: 16:56 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BOP(-1)	-0.207316	0.120787	-1.716376	0.0975
R-squared	0.096848	Mean dependent var	-0.301429	
Adjusted R-squared	0.096848	S.D. dependent var	7.456816	
S.E. of regression	7.086535	Alaika info criterion	6.789331	
Sum squared resid	1355.912	Schwarz criterion	6.836310	
Log likelihood	-94.05063	Hannan-Quinn criter.	6.803876	
Durbin-Watson stat	1.873170			

الشكل رقم 22: اختبار ADF

للسلسلة LOP وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: LOP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.924389	0.6153	
Test critical values:		1% level	-4.323979	
		5% level	-3.580623	
		10% level	-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LOP) Method: Least Squares Date: 08/27/19 Time: 17:09 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP(-1)	-0.243328	0.126444	-1.924389	0.0658
C	0.663858	0.346871	1.913874	0.0672
@TREND("1990")	0.018073	0.010725	1.685173	0.1044
R-squared	0.129800	Mean dependent var	0.038385	
Adjusted R-squared	0.060184	S.D. dependent var	0.264410	
S.E. of regression	0.256330	Akaike info criterion	0.216257	
Sum squared resid	1.642631	Schwarz criterion	0.358994	
Log likelihood	0.027600	Hannan-Quinn criter.	0.258993	
F-statistic	1.864518	Durbin-Watson stat	1.528242	
Prob(F-statistic)	0.175888			

الشكل رقم 23: اختبار ADF

للسلسلة LOP وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: LOP has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
		-0.911298	0.7695	
Test critical values:				
	1% level	-3.689194		
	5% level	-2.971853		
	10% level	-2.625121		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: DLOP7				
Method: Least squares				
Date: 08/27/19 Sample: 17:14				
Sample adjusted: 1991:20				
Induced observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP(-1)	-0.056673	0.071363	-0.911298	0.3705
C	0.281576	0.271529	1.037000	0.3093
R-squared	0.030952	Mean dependent var		0.038385
Adjusted R-squared	-0.006319	S.D. dependent var		0.264140
S.E. of estimation	0.054265	Akaike information criterion		0.054265
Numer. squared resid	1.829221	Schwarz criterion		0.347577
Log likelihood	-1.533880	Hannan-Quinn error		0.281576
F-statistic	0.030463	Durbin-Watson stat		1.625345
Prob>F-statistic	0.707611			

الشكل رقم 25: اختبار ADF للسلسلة LRP وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: LRP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.412239	0.3658	
Test critical values:		1% level	-4.323979	0.3598
		5% level	-3.889623	
		10% level	-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: DL(RP) Method: Least Squares Date: 08/27/19 Time: 17:37 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRP(-1)	-0.239843	0.099427	-2.412239	0.0235
C	1.538131	0.530588	2.898928	0.0077
@TREND("1990")	0.014386	0.011900	1.208958	0.2380
R-squared	0.263793	Mean dependent var	0.128139	
Adjusted R-squared	0.244897	S.D. dependent var	0.284167	
S.E. of regression	0.253388	Akaike info criterion	0.193167	
Sum squared resid	1.60137	Schwarz criterion	0.335803	
Log likelihood	0.295560	Hannan-Quinn criter.	0.238803	
F-statistic	4.478926	Durbin-Watson stat	1.763437	
Prob(>F-statistic)	0.021752			

الشكل رقم 26: اختبار ADF للسلسلة LRP وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: LRP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.713948	0.0843		
Test critical values:	1% level	-3.689184		
	5% level	-2.971853		
	10% level	-2.625121		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: DL(RP) Method: Least Squares Date: 08/27/19 Time: 17:44 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRP(-1)	-0.135617	0.049971	-2.713948	0.0116
C	1.043559	0.340671	3.062658	0.0051
R-squared	0.220752	Mean dependent var	0.128139	
Adjusted R-squared	0.190781	S.D. dependent var	0.284167	
S.E. of regression	0.255627	Akaike info criterion	0.178557	
Sum squared resid	1.588978	Schwarz criterion	0.273714	
Log likelihood	-0.498973	Hannan-Quinn criter.	0.207647	
F-statistic	7.356132	Durbin-Watson stat	1.855539	
Prob(>F-statistic)	0.011645			

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الملحق رقم 09: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لبعض متغيرات الدراسة عند الفرق الأولالشكل رقم 01: اختبار ADF للسلسلة $DLGDP$ وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.731233	0.0373	
Test critical values:	1% level	-4.330330		
	5% level	-3.587527		
	10% level	-3.229230		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: DL(GDP.2) Method: Least Squares Date: 08/28/19 Time: 20:00 Sample (adjusted): 1992 2018 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-0.678480	0.181838	-3.731233	0.0010
C	0.017789	0.008057	2.207887	0.0371
@TREND("1990")	0.000213	0.000467	0.455322	0.6530
R-squared	0.376858	Mean dependent var	0.001542	
Adjusted R-squared	0.354830	S.D. dependent var	0.021811	
S.E. of regression	0.017921	Akaike info criterion	-5.101290	
Sum squared resid	0.007708	Schwarz criterion	-4.957278	
Log likelihood	71.86701	Hannan-Quinn criter.	-0.558447	
F-statistic	27.22500	Durbin-Watson stat	2.128276	
Prob(>F-statistic)	0.003428			

الشكل رقم 02: اختبار ADF للسلسلة $DLGDP$ وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
		-3.843014	0.0071	
Test critical values:				
	1% level	-3.698971		
	5% level	-2.976263		
	10% level	-2.627420		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: DL(GDP.2) Method: Least Squares Date: 08/28/19 Time: 20:07 Sample (adjusted): 1992 2018 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-0.652182	0.169866	-3.843014	0.0007
C	0.020225	0.005928	3.411764	0.0022
R-squared	0.371475	Mean dependent var	0.001542	
Adjusted R-squared	0.348334	S.D. dependent var	0.021811	
S.E. of regression	0.017934	Akaike info criterion	-5.168733	
Sum squared resid	0.007774	Schwarz criterion	-5.079745	
Log likelihood	71.75590	Hannan-Quinn criter.	-5.138191	
F-statistic	14.77568	Durbin-Watson stat	2.175658	
Prob(>F-statistic)	0.000739			

الشكل رقم 03: اختبار ADF للسلسلة $DLCHO$ وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: DLCHO2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.982324	0.0000	
Test critical values:				
	1% level	-4.330330		
	5% level	-3.587527		
	10% level	-3.229230		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: DLCHO2 Method: Least Squares Date: 08/28/19 Time: 20:49 Sample (adjusted): 1992-2018 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCHO2(-1)	-1.455274	0.182062	-7.982324	0.0000
C	0.013196	0.074658	0.176751	0.8612
@TREND("1990")	-0.004436	0.003657	-0.5452	0.5842
R-squared	0.726528	Mean dependent var	-0.001732	
Adjusted R-squared	0.703738	S.D. dependent var	0.328069	
S.E. of regression	0.178568	Akaike info criterion	0.503259	
Sum squared resid	0.765274	Schwarz criterion	-0.359277	
Log likelihood	9.783990	Hannan-Quinn criter.	-4.480447	
F-statistic	11.88011	Durbin-Watson stat	1.784777	
Prob(>F-statistic)	0.000000			

الشكل رقم 04: اختبار ADF للسلسلة $DLCHO$ وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: DL(CHO) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.062547	0.0000	
Test critical values:				
	5% level	-3.587527		
	10% level	-2.627420		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: DL(CHO.2)				
Method: Least Squares				
Date: 08/28/19 Time: 20:53				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DL(CHO(-1))	-1.441807	0.178828	-8.062547	0.0000
C	-0.027426	0.034084	-0.804733	0.4286
R-squared	0.722237	Mean dependent var	-0.001732	
Adjusted R-squared	0.711126	S.D. dependent var	0.328069	
S.E. of regression	0.178227	Akaike info criterion	-0.561764	
Sum squared resid	0.777282	Schwarz criterion	-0.465778	
Log likelihood	9.583811	Hannan-Quinn criter.	-0.533222	
F-statistic	65.00407	Durbin-Watson stat	1.788986	
Prob(>F-statistic)	0.000000			

الشكل رقم 05: اختبار ADF للسلسلة $DLCHO$ وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: DLCHO has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.077376	0.0000		
Test critical values:	1% level	-2.653401		
	5% level	-1.953856		
	10% level	-1.608571		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: DLCHO.2 Method: Least Squares Date: 08/28/19 Time: 20:55 Sample (adjusted): 1992 2018 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCHO(-1)	-1.428351	0.176834	-8.077376	0.0000
R-squared	0.715041	Mean dependent var	-0.001732	
Adjusted R-squared	0.705041	S.D. dependent var	0.328069	
S.E. of regression	0.175128	Akaike info criterion	-0.510264	
Sum squared resid	0.757416	Schwarz criterion	-0.562270	
Log likelihood	9.285652	Hannan-Quinn criter.	-0.595993	
Durbin-Watson stat	1.774114			

الشكل رقم 06: اختبار ADF للسلسلة $DBOPD$ وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: DBOP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.169935	0.0015	
Test critical values:				
	1% level	-4.330330		
	5% level	-3.587527		
	10% level	-3.229230		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: DL(BOP.2) Method: Least Squares Date: 08/28/19 Time: 20:58 Sample (adjusted): 1992-2018 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBOP(-1)	-1.065776	0.206149	-5.169935	0.0000
C	1.351162	0.285241	0.402448	0.6909
@TREND("1990")	-0.114665	0.196227	-0.584351	0.5644
R-squared	0.527483	Mean dependent var	0.088148	
Adjusted R-squared	0.488118	S.D. dependent var	10.95432	
S.E. of regression	7.837374	Akaike info criterion	7.060124	
Burn squared resid	1474.186	Schwarz criterion	7.204106	
Log likelihood	-92.31167	Hannan-Quinn criter.	7.102937	
F-statistic	13.39646	Durbin-Watson stat	2.023566	
Prob(>F-statistic)	0.000124			

الشكل رقم 07: اختبار ADF للسلسلة $DBOPD$ وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: D(BOP) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.212204	0.0002	
Test critical values:				
	5% level	-2.976263		
	10% level	-2.627420		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BOP.2)				
Method: Least Squares				
Date: 08/28/19 Time: 21:08				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBOP(-1)	-1.048311	0.200743	-5.212204	0.0000
C	-0.385017	1.491071	-0.258215	0.7984
R-squared	0.520770	Mean dependent var	0.088148	
Adjusted R-squared	0.501601	S.D. dependent var	10.95432	
S.E. of regression	7.733462	Akaike info criterion	7.000177	
Sum squared resid	1495.161	Schwarz criterion	7.098165	
Log likelihood	-92.50249	Hannan-Quinn criter.	7.028720	
F-statistic	27.16707	Durbin-Watson stat	2.018956	
Prob(>F-statistic)	0.000022			

الشكل رقم 08: اختبار ADF للسلسلة $DBOPD$ وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: D(BOP) has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.302177	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953856	
	10% level	-1.608571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(BOP.2)			
Method: Least Squares			
Date: 08/28/19 Time: 21:09			
Sample (adjusted): 1992 2018			
Included observations: 27 after adjustments			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
D(BOP(-1))	-1.043155	0.196741	-5.302177
			0.0000
R-squared	0.519492	Mean dependent var	0.088148
Adjusted R-squared	0.519492	S.D. dependent var	10.95432
S.E. of regression	7.503389	Akaike info criterion	6.928767
Sum squared resid	1499.148	Schwarz criterion	6.976151
Log likelihood	-92.53835	Hannan-Quinn criter.	6.943038
Durbin-Watson stat	2.017744		

الشكل رقم 10: اختبار ADF

للسلسلة *DLOP* وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: D(LOP) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.310899		0.0023	
Test critical values:	1% level	-3.99971		
	5% level	-2.976263		
	10% level	-2.627420		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LOP.2)				
Method: Least Squares				
Date: 08/28/19 Time: 21:23				
Sample (adjusted): 1992-2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOP.1)	-0.859077	0.199284	-4.310899	0.0002
C	0.041032	0.052206	0.785968	0.4393
R-squared	0.426383	Mean dependent var	0.015607	
Adjusted R-squared	0.403438	S.D. dependent var	0.348995	
S.E. of regression	0.265531	Akaike info criterion	0.289924	
Sum squared resid	1.816180	Schwarz criterion	0.382912	
Log likelihood	1.873469	Hannan-Quinn criter.	0.315466	
F-statistic	18.58308	Durbin-Watson stat	1.906019	
Prob(F-statistic)	0.000222			

الشكل رقم 11: اختبار ADF

للسلسلة *DLOP* وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: D(LOP) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.289803	0.0001	
Test critical values	1% level	-2.653401		
	5% level	-1.953858		
	10% level	-1.609571		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LOP.2)				
Method: Least Squares				
Date: 08/28/19 Time: 21:25				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOP.1)	-0.841381	0.199548	-4.289803	0.0002
R-squared	0.412209	Mean dependent var	0.015607	
Adjusted R-squared	0.412209	S.D. dependent var	0.348995	
S.E. of regression	0.267543	Akaike info criterion	0.237259	
Sum squared resid	1.861057	Schwarz criterion	0.285253	
Log likelihood	-2.202997	Hannan-Quinn criter.	0.251530	
Durbin-Watson stat	1.884955			

الشكل رقم 12: اختبار ADF

للسلسلة *DLRP* وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: D(LRP) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-5.165698	0.0015
Test critical values:				
	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LRP.2)				
Method: Least Squares				
Date: 08/28/19 Time: 21:38				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRP.1)	-1.002465	0.194062	-5.165698	0.0000
C	1.201692	0.127230	1.58257	0.1250
@TREND("1990")	-0.006422	0.007051	-0.910694	0.3715
R-squared	0.535224	Mean dependent var	-0.018236	
Adjusted R-squared	0.495403	S.D. dependent var	0.376271	
S.E. of regression	0.269995	Akaike info criterion	0.301268	
Sum squared resid	1.710875	Schwarz criterion	0.446250	
Log likelihood	-1.067115	Hannan-Quinn criter.	0.344081	
F-statistic	13.91891	Durbin-Watson stat	1.966054	
Prob(F-statistic)	0.000102			

الشكل رقم 13: اختبار ADF

للسلسلة *DLRP* وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: D(LRP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.195449		0.0002	
Test critical values:	1% level	-3.99971		
	5% level	-2.976263		
	10% level	-2.627420		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LRP.2) Method: Least Squares Date: 08/28/19 Time: 21:40 Sample (adjusted): 1992 2018 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRP.1)	-0.940055	0.180938	-5.195449	0.0000
C	0.097673	0.056856	1.748647	0.0926
R-squared	0.519163	Mean dependent var	-0.018236	
Adjusted R-squared	0.489320	S.D. dependent var	0.376271	
S.E. of regression	0.265083	Akaike info criterion	0.261167	
Sum squared resid	1.769998	Schwarz criterion	0.357165	
Log likelihood	-1.525752	Hannan-Quinn criter.	0.298709	
F-statistic	26.90259	Durbin-Watson stat	1.976576	
Prob(F-statistic)	0.000022			

الشكل رقم 14: اختبار ADF

للسلسلة *DLAP* وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: D(DLAP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.15979		0.0009	
Test critical values:	1% level	-4.326068	0.0009	
	5% level	-3.585026		
	10% level	-3.233456		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLAP.2)				
Method: Least Squares				
Date: 11/09/19 Time: 13:45				
Sample (adjusted): 1993 2018				
Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLAP.1)	-1.502596	0.180690	-8.315870	0.0000
C	-0.002462	0.002043	-1.205249	0.2403
@TREND("1990")	0.000145	0.000118	1.233327	0.2336
R-squared	0.750439	Mean dependent var	2.78E-05	
Adjusted R-squared	0.728738	S.D. dependent var	0.008604	
S.E. of regression	0.004481	Akaike info criterion	-7.899717	
Sum squared resid	0.000492	Schwarz criterion	-7.724552	
Log likelihood	105.3063	Hannan-Quinn criter.	-7.827915	
F-statistic	34.58898	Durbin-Watson stat	2.334304	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الشكل رقم 15: اختبار ADF

للسلسلة *DLAP* وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: D(DLAP) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic		Prob.
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.142094		0.0000
Test critical values:	% level	-3.711457		
	5% level	-2.981038		
	10% level	-2.629906		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLAP.2)				
Method: Least Squares				
Date: 11/09/19 Time: 14:00				
Sample (adjusted): 1993 2018				
Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLAP.1)	-1.328223	0.177653	-7.448104	0.0000
C	-0.000149	0.002129	-0.005298	0.9556
R-squared	0.697902	Mean dependent var		0.914202
Adjusted R-squared	0.685315	S.D. dependent var		0.050991
S.E. of regression	0.004527	Akaike info criterion		0.787787
Sum squared resid	0.000492	Schwarz criterion		0.797902
Log likelihood	104.4868	Hannan-Quinn criter.		0.948919
F-statistic	66.29370	Durbin-Watson stat		2.239098
Prob(F-statistic)	0.000000			

الشكل رقم 16: اختبار ADF

للسلسلة *DLAP* وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: D(DLAP) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
		t-Statistic	Prob.	
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
		-8.297313	0.0000	
Test critical values:				
	1% level	-2.556915		
	5% level	-1.954414		
	10% level	-1.609329		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLAP.2)				
Method: Least Squares				
Date: 11/09/19 Time: 13:55				
Sample (adjusted): 1993 2018				
Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLAP.1)	-1.466362	0.176727	-8.297313	0.0000
R-squared	0.733602	Mean dependent var		2.78E-05
Adjusted R-squared	0.733602	S.D. dependent var		0.008604
S.E. of regression	0.004441	Akaike info criterion		-7.958275
Sum squared resid	0.000493	Schwarz criterion		-7.908886
Log likelihood	104.4576	Hannan-Quinn criter.		-7.944340
Durbin-Watson stat	2.236099			

الشكل رقم 17: اختبار ADF

للسلسلة *DLM* وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: D(DLM) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
	t-Statistic		Prob.	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.303940		0.0000	
Test critical values:	1% level		-4.350018	
	5% level		-3.585026	
	10% level		-3.233456	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLM.2)				
Method: Least Squares				
Date: 11/09/19 Time: 13:59				
Sample (adjusted): 1993:2018				
Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLM.1)	-1.332687	0.182461	-7.303940	0.0000
C	0.024389	0.066327	0.367705	0.7165
@TREND("1990")	0.001657	0.003849	0.405150	0.6991
R-squared	0.700043	Mean dependent var	-0.014022	
Adjusted R-squared	0.673960	S.D. dependent var	0.255090	
S.E. of regression	0.149256	Akaike info criterion	-9.909997	
Sum squared resid	0.487963	Schwarz criterion	-9.761802	
Log likelihood	14.79961	Hannan-Quinn criter.	-9.851516	
F-statistic	26.83361	Durbin-Watson stat	2.244674	
Prob(F-statistic)	0.000001			

الشكل رقم 18: اختبار ADF

للسلسلة *DLM* وفق النموذج الخامس

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:	1% level	5% level	10% level
	-2.556915	-1.954414	-1.609329

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DLM.2)
 Method: Least Squares
 Date: 11/09/19 Time: 14:05
 Sample (adjusted): 1993 2018
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLM.1)	-1.322759	0.173665	-7.516732	0.0000
R-squared	0.697902	Mean dependent var	-0.014022	
Adjusted R-squared	0.697902	S.D. dependent var	0.255090	
S.E. of regression	0.140206	Akaike info criterion	-1.053700	
Sum squared resid	0.491446	Schwarz criterion	-1.006312	
Log likelihood	14.69810	Hannan-Quinn criter.	-1.039766	
Durbin-Watson stat	2.239872			

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الملحق رقم 10: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية OP , M , $NM2M$.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
	At Level			
With Constant	t-Statistic	NM2M	M	OP
	Prob.	-2.0245	-6.1069	-1.2738
		0.2751	0.0001	0.6273
		n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7975	-6.0530	-1.9292
	Prob.	0.0339	0.0003	0.6128
		n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.1497	1.5169	-0.2432
	Prob.	0.0329	0.9647	0.5895
		**	n0	n0
At First Difference				
With Constant	t-Statistic	d(NM2M)	d(M)	d(OP)
	Prob.	-7.1369	-1.7039	-4.4999
		0.0000	0.4150	0.0014
		***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.1214	-3.6341	-4.4071
	Prob.	0.0000	0.0455	0.0086
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.8373	-2.0500	-4.5323
	Prob.	0.0000	0.0412	0.0001
		***	**	***

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الملحق رقم 11: نتائج تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR (استجابة التضخم لتغيرات العرض النقدي)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LIPC LM2 DLTC DLGDP						
Exogenous variables: C						
Date: 10/03/19 Time: 18:10						
Sample: 1990 2018						
Included observations: 26						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	78.14267	NA	3.92e-08	-5.703282	-5.509729	-5.647546
1	212.1601	216.4896*	4.56e-12*	-14.78154	-13.81378*	-14.50286*
2	229.2172	22.30546	4.65e-12	-14.86286*	-13.12088	-14.36123

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الملحق رقم 12: نتائج تقدير نموذج $VAR(1)$

الملحق رقم 13: نتائج تقدير نموذج $SVAR(1)$

(استجابة التضخم لتغيرات العرض النقدي)

(استجابة التضخم لتغيرات العرض النقدي)

Structural VAR Estimates				
Date: 10/08/19 Time: 15:50				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Estimation method: method of scoring (analytic derivatives)				
Maximum iterations reached at 500 iterations				
Structural VAR is over-identified (4 degrees of freedom)				
Model: $Ax = Bx$ where $E[u_t] = 0$				
Restriction Type: short-run pattern matrix				
A =				
1	0	0	0	
0	1	0	0	
0	0	1	0	
0	0	0	1	
B =				
1	C(2)	C(4)	C(5)	
0	1	0	C(6)	
0	0	1	0	
C(1)	C(3)	0	1	
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.833282	0.036490	22.83574	0.0000
C(2)	3.226383	0.377516	8.546355	0.0000
C(3)	2.715661	0.307271	8.838001	0.0000
C(4)	0.296367	0.007478	39.63275	0.0000
C(5)	1.148180	0.012299	93.35854	0.0000
C(6)	1.327614	0.325708	1.005853	0.3145
Log likelihood	-22.38505			
LR test for over-identification	454.4734			0.0000
Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	
Estimated B matrix:				
1.000000	3.226383	0.296367	1.148180	
0.000000	1.000000	0.000000	0.327614	
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	
0.833282	2.715661	0.000000	1.000000	

Vector Autoregression Estimates				
Date: 12/24/19 Time: 18:33				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
	LIPC	LM2	LTC	DLGDP
LIPC(-1)	0.861249 (0.04797) [17.9527]	0.080454 (0.08693) [0.92554]	0.025574 (0.11855) [0.21571]	0.050362 (0.02228) [2.26072]
LM2(-1)	0.028332 (0.01831) [1.54743]	0.932021 (0.03318) [28.0932]	-0.028423 (0.04525) [-0.62817]	-0.014856 (0.00850) [-1.74730]
LTC(-1)	0.124430 (0.05747) [2.16508]	-0.087222 (0.10414) [-0.83757]	0.048481 (0.14203) [0.34136]	0.028128 (0.02669) [1.05400]
DLGDP(-1)	-1.128837 (0.44399) [-2.54249]	-0.796172 (0.80450) [-0.98965]	-2.896795 (1.09720) [-2.64016]	0.148736 (0.20617) [0.72143]
C	0.506684 (0.10379) [4.88186]	0.347102 (0.18806) [1.84566]	0.258876 (0.25649) [1.00931]	-0.088872 (0.04820) [-1.84400]
R-squared	0.994104	0.997070	0.441995	0.320865
Adj. R-squared	0.993032	0.996538	0.340540	0.197386
Sum sq. resid	0.028602	0.093908	0.174673	0.006167
S.E. equation	0.036057	0.065334	0.089105	0.016743
F-statistic	927.2943	1871.786	4.356542	2.598541
Log likelihood	54.16518	38.11584	29.73776	74.87689
Akaike AIC	-3.641865	-2.453025	-1.832427	-5.176366
Schwarz SC	-3.401896	-2.213056	-1.592457	-4.936096
Mean dependent	4.691957	8.239385	0.068244	0.030189
S.D. dependent	0.431940	1.110323	0.109726	0.018689
Determinant resid covariance (dof adj.)	3.02E-12			
Determinant resid covariance	1.33E-12			
Log likelihood	215.9106			
Akaike information criterion	-14.51189			
Schwarz criterion	-13.55201			

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الملحق رقم 14: نتائج دوال الاستجابة الفورية لنموذج $SVAR(1)$ (نموذج استجابة التضخم للتغيرات في العرض النقدي)

Accumulated Response of DLGDP:				
Period	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	0.833282	2.715661	0.000000	1.000000
2	1.007583	3.267208	0.043054	1.201693
3	0.970992	3.130887	0.071097	1.150112
4	0.926483	2.972844	0.087447	1.090908
5	0.900598	2.879016	0.098405	1.055658
6	0.885067	2.821345	0.106422	1.033929
7	0.874348	2.781042	0.112362	1.018740
8	0.866549	2.751483	0.116731	1.007612
9	0.860902	2.729847	0.119931	0.999476
10	0.856873	2.714161	0.122272	0.993587

Accumulated Response of DLTC:				
Period	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000
2	-2.388274	-7.812626	1.056060	-2.876743
3	-2.994435	-9.768135	0.945571	-3.592493
4	-2.918979	-9.495812	0.868155	-3.487630
5	-2.788642	-9.053825	0.823580	-3.321267
6	-2.706799	-8.778543	0.794388	-3.217152
7	-2.654987	-8.606963	0.773216	-3.151822
8	-2.617158	-8.484731	0.757562	-3.105084
9	-2.587574	-8.392024	0.746072	-3.069530
10	-2.564074	-8.320949	0.737892	-3.042176

Accumulated Response of LM2:				
Period	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	0.000000	1.000000	0.000000	0.327614
2	-0.582982	0.029463	-0.063378	-0.070839
3	-1.063184	-0.653588	-0.131069	-0.362387
4	-1.475308	-1.159533	-0.184034	-0.587700
5	-1.874508	-1.665592	-0.223822	-0.812011
6	-2.271320	-2.202803	-0.254478	-1.046654
7	-2.662460	-2.757393	-0.278719	-1.286476
8	-3.044518	-3.315674	-0.298250	-1.526398
9	-3.415630	-3.869414	-0.314254	-1.763372
10	-3.774830	-4.413597	-0.327598	-1.995558

Accumulated Response of LPC:				
Period	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	1.000000	3.228383	0.296367	1.148180
2	0.920609	2.967895	0.676043	1.017493
3	0.841786	1.123042	0.959618	0.308018
4	-0.204450	-0.574627	1.156524	-0.342111
5	-0.626938	-1.838787	1.296519	-0.828538
6	-0.956678	-2.780968	1.390047	-1.193335
7	-1.224194	-3.508287	1.471936	-1.476681
8	-1.447128	-4.083557	1.525547	-1.702232
9	-1.636441	-4.562488	1.564285	-1.884907
10	-1.799946	-4.924470	1.592154	-2.035342

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الملحق رقم 15: نتائج خطأ التباين المتوقع وفقاً للتوزيع الهيكلي $SVAR(1)$ (نموذج استجابة التضخم للتغيرات في العرض النقدي)

Variance Decomposition of DLGDP:				
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3
1	3.011507	7.652256	81.31738	0.000000
2	3.073482	7.672216	81.29135	0.019823
3	3.077282	7.667421	81.28098	0.027079
4	3.082271	7.663471	81.26895	0.030603
5	3.084028	7.661785	81.26890	0.031830
6	3.085019	7.660609	81.26874	0.032856
7	3.085193	7.660380	81.26872	0.033053
8	3.085287	7.660252	81.26871	0.033158
9	3.085336	7.660179	81.26871	0.033215

Variance Decomposition of DLTC:				
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3
1	1.000000	0.000000	0.000000	100.0000
2	8.718932	7.503118	80.29112	1.316581
3	8.995306	7.519947	80.33760	1.257023
4	8.996983	7.517981	80.33309	1.263530
5	9.004142	7.516494	80.33425	1.262209
6	9.009370	7.516025	80.33441	1.261795
7	9.011414	7.515920	80.33422	1.261774
8	9.012457	7.515943	80.33402	1.261784
9	9.013060	7.516015	80.33386	1.261778
10	9.013416	7.516101	80.33372	1.261764

Variance Decomposition of LM2:				
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3
1	1.052288	0.000000	90.30723	0.000000
2	1.597474	13.31812	76.09721	0.157402
3	1.827199	17.08657	72.13978	0.257555
4	1.953895	19.38967	68.78633	0.298691
5	2.070123	20.99376	68.15163	0.303057
6	2.188027	22.08119	67.03284	0.290907
7	2.303503	22.80608	66.27702	0.273546
8	2.412823	23.29360	65.79103	0.255872
9	2.514454	23.62698	65.40231	0.239857
10	2.608012	23.85917	65.14790	0.225388

Variance Decomposition of LPC:				
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3
1	3.579902	7.802929	81.22498	0.685359
2	3.612486	7.711103	80.27835	1.777674
3	4.168014	7.721120	79.89625	1.798272
4	4.584129	7.802864	79.76465	1.671124
5	4.800733	7.889119	79.66329	1.608795
6	4.918014	7.968876	79.57931	1.575588
7	4.987300	8.034772	79.51031	1.554045
8	5.030660	8.093244	79.45324	1.538728
9	5.068887	8.143223	79.40559	1.527469
10	5.077946	8.185889	79.36544	1.519036

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الملحق رقم 16: نتائج تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR (استجابة النمو الاقتصادي لتغيرات العرض النقدي)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLGDP LM2 DLRP						
Exogenous variables: C						
Date: 09/27/19 Time: 18:05						
Sample: 1990 2018						
Included observations: 25						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	16.32091	NA	6.92e-05	-1.065673	-0.919408	-1.025105
1	112.3101	161.2618*	6.62e-08*	-8.024806*	-7.439746*	-7.862535*
2	119.5570	10.43564	7.91e-08	-7.884564	-6.860708	-7.600590
3	127.5707	9.616334	9.42e-08	-7.805653	-6.343002	-7.399976

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9.

الملحق رقم 18: نتائج تقدير نموذج $SVAR(1)$

(استجابة النمو الاقتصادي لتغيرات العرض النقدي)

Structural VAR Estimates				
Date: 09/28/19 Time: 10:16				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Estimation method: method of scoring (analytic derivatives)				
Maximum iterations reached at 500 iterations				
Structural VAR is over-identified (2 degrees of freedom)				
Model: $Ae = Bu$ where $E[uu'] = I$				
Restriction Type: short-run pattern matrix				
A =				
1	0	0		
0	1	0		
0	0	1		
B =				
1	C(2)	C(3)		
C(1)	1	C(4)		
0	0	1		
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	1.724075	0.009753	176.7778	0.0000
C(2)	0.617415	0.004913	125.6690	0.0000
C(3)	0.011946	0.226176	0.052818	0.9579
C(4)	-0.094656	0.383572	-0.246775	0.8051
Log likelihood -15.75071				
LR test for over-identification				
Chi-square(2)	251.1671		Probability	0.0000
Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	0.000000		
0.000000	1.000000	0.000000		
0.000000	0.000000	1.000000		
Estimated B matrix:				
1.000000	0.617415	0.011946		
1.724075	1.000000	-0.094656		
0.000000	0.000000	1.000000		

الملحق رقم 17: نتائج تقدير نموذج $VAR(1)$

(استجابة النمو الاقتصادي لتغيرات العرض النقدي)

Vector Autoregression Estimates			
Date: 09/27/19 Time: 17:32			
Sample (adjusted): 1992 2018			
Included observations: 27 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
	DLGDP	LM2	DLRP
DLGDP(-1)	0.749912 (0.05935) [12.6357]	-0.082339 (0.27410) [-0.30039]	-1.865483 (1.37690) [-1.35484]
LM2(-1)	0.063841 (0.01415) [4.51069]	0.989200 (0.06537) [15.1330]	0.405942 (0.32836) [1.23627]
DLRP(-1)	0.017900 (0.00842) [2.12618]	0.048171 (0.03888) [1.23889]	0.008984 (0.19532) [0.04600]
C	1.584306 (0.37864) [4.17430]	0.902355 (1.76290) [0.51478]	12.24555 (8.80537) [1.39069]
R-squared	0.997688	0.996979	0.085041
Adj. R-squared	0.997386	0.996584	-0.034302
Sum sq. resid	0.004540	0.096848	2.443834
S.E. equation	0.014050	0.064891	0.325966
F-statistic	3308.367	2529.724	0.712577
Log likelihood	79.01166	37.69971	-5.880714
Akaike AIC	-5.558419	-2.486275	0.731905
Schwarz SC	-5.364443	-2.304299	0.923881
Mean dependent	8.319374	8.239385	0.072262
S.D. dependent	0.274829	1.110323	0.320516
Determinant resid covariance (dof adj.)		5.88E-08	
Determinant resid covariance		3.63E-08	
Log likelihood		116.3267	
Akaike information criterion		-7.727906	
Schwarz criterion		-7.151978	

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الملحق رقم 19: نتائج دوال الاستجابة الفورية لنموذج $SVAR(1)$ (نموذج استجابة النمو الاقتصادي لتغيرات العرض النقدي)

Accumulated Response of DLRP:			
Period	Shock1	Shock2	Shock3
1	0.000000	0.000000	1.000000
2	-1.165608	-0.745835	0.948274
3	-2.121465	-1.354440	0.890124
4	-2.887264	-1.839178	0.847382
5	-3.505549	-2.227924	0.816851
6	-4.009620	-2.542483	0.795581
7	-4.425020	-2.799574	0.781306
8	-4.771343	-3.012017	0.772296
9	-5.063624	-3.189643	0.767232
10	-5.313415	-3.340001	0.765109
Factorization: Structural			

Accumulated Response of LM2:			
Period	Shock1	Shock2	Shock3
1	1.724075	1.000000	-0.094656
2	3.347191	1.938363	-0.141102
3	4.825818	2.787283	-0.191252
4	6.182517	3.561353	-0.244627
5	7.436379	4.272878	-0.299858
6	8.602445	4.931512	-0.355901
7	9.692609	5.544857	-0.411981
8	10.71633	6.118929	-0.467529
9	11.68121	6.658526	-0.522137
10	12.59340	7.167504	-0.575512

Accumulated Response of DLGDP:			
Period	Shock1	Shock2	Shock3
1	1.000000	0.617415	0.011946
2	1.859979	1.144263	0.032762
3	2.587646	1.585909	0.044480
4	3.210619	1.960407	0.049026
5	3.750700	2.281988	0.048262
6	4.224694	2.561612	0.043617
7	4.645569	2.807722	0.036174
8	5.023349	3.026838	0.026758
9	5.365808	3.224003	0.015989
10	5.678989	3.403128	0.004336

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الملحق رقم 20: نتائج خطأ التباين المتوقع وفقاً للتوزيع الهيكلي

(نموذج استجابة النمو الاقتصادي لتغيرات العرض النقدي)

Variance Decomposition of DLRP:				
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3
1	1.000000	0.000000	0.000000	100.0000
2	1.708095	46.56732	19.06608	34.36660
3	2.050617	54.03775	22.03718	23.92507
4	2.242382	56.85352	23.10216	20.04432
5	2.358518	58.26454	23.59979	18.13566
6	2.432303	59.07808	23.86221	17.05970
7	2.480918	59.58898	24.01005	16.40097
8	2.513982	59.92958	24.09674	15.97368
9	2.537146	60.16739	24.14888	15.68373
10	2.553844	60.33986	24.18076	15.47938
Factorization: Structural				

Variance Decomposition of LM2:				
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3
1	1.995343	74.65813	25.11683	0.225040
2	2.738354	74.77334	25.07841	0.148255
3	3.226159	74.87705	24.99198	0.130975
4	3.584797	74.96759	24.90416	0.128248
5	3.864227	75.04614	24.82306	0.130800
6	4.090098	75.11425	24.75023	0.135527
7	4.277464	75.17338	24.68551	0.141102
8	4.435916	75.22485	24.62827	0.146883
9	4.571925	75.26974	24.57772	0.152540
10	4.690040	75.30901	24.53309	0.157905

Variance Decomposition of DLGDP:				
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3
1	1.175306	72.39327	27.59640	0.010331
2	1.548842	72.51476	27.46123	0.024011
3	1.767370	72.64261	27.33455	0.022837
4	1.911011	72.75975	27.22015	0.020098
5	2.011732	72.86382	27.11803	0.018151
6	2.085653	72.95530	27.02731	0.017383
7	2.141893	73.03543	26.94688	0.017689
8	2.185984	73.10559	26.87557	0.018839
9	2.221440	73.16715	26.81226	0.020592
10	2.250577	73.22130	26.75596	0.022743

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الملحق رقم 21: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود
Bonds test (نموذج استجابة معدلات البطالة للتغيرات في العرض النقدي)

ARDL Bounds Test		
Date: 10/14/19 Time: 15:22		
Sample: 1992 2018		
Included observations: 27		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.574320	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.01	3.1
5%	2.45	3.63
2.5%	2.87	4.16
1%	3.42	4.84

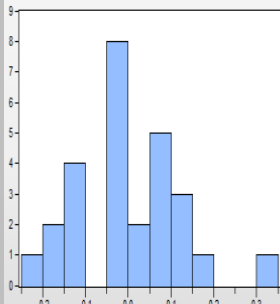
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الملحق رقم 22: تقدير نموذج استجابة معدلات البطالة للتغيرات في العرض النقدي في المدى القريب والبعيد
 باستخدام منهج *ARDL*

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LCHO				
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 0)				
Date: 10/14/19 Time: 16:22				
Sample: 1990 2018				
Included observations: 27				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHO(-1))	-0.343957	0.178896	-1.922671	0.0682
D(LM2)	-0.091649	0.037776	-2.426139	0.0244
D(LOP)	-0.054831	0.116793	-0.469474	0.6436
D(LAP)	0.204812	0.048544	4.219075	0.0004
CointEq(-1)	-0.598515	0.154166	-3.882279	0.0009
Cointeq = LCHO - (-0.1531*LM2 -0.5019*LOP + 0.3422*LAP)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	-0.153127	0.060671	-2.523874	0.0197
LOP	-0.501938	0.102031	-4.919481	0.0001
LAP	0.342200	0.015560	21.992142	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الملحق رقم 23: نتائج الاختبارات التشخيصية لصلاحية نموذج *ARDL*

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	اختبار ARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء																
 Series: Residuals Sample 1992 2018 Observations 27 Mean -1.09e-05 Median -0.014770 Maximum 0.307402 Minimum -0.224024 Std. Dev. 0.120838 Skewness 0.280472 Kurtosis 3.089554 Jarque-Bera 0.363014 Probability 0.834012	Heteroskedasticity Test: ARCH <table><tr><td>F-statistic</td><td>2.687044</td><td>Prob. F(3,20)</td><td>0.0740</td></tr><tr><td>Obs*R-squared</td><td>6.894489</td><td>Prob. Chi-Square(3)</td><td>0.0753</td></tr></table>	F-statistic	2.687044	Prob. F(3,20)	0.0740	Obs*R-squared	6.894489	Prob. Chi-Square(3)	0.0753	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test <table><tr><td>F-statistic</td><td>0.890676</td><td>Prob. F(2,19)</td><td>0.4268</td></tr><tr><td>Obs*R-squared</td><td>2.314407</td><td>Prob. Chi-Square(2)</td><td>0.3144</td></tr></table>	F-statistic	0.890676	Prob. F(2,19)	0.4268	Obs*R-squared	2.314407	Prob. Chi-Square(2)	0.3144
F-statistic	2.687044	Prob. F(3,20)	0.0740															
Obs*R-squared	6.894489	Prob. Chi-Square(3)	0.0753															
F-statistic	0.890676	Prob. F(2,19)	0.4268															
Obs*R-squared	2.314407	Prob. Chi-Square(2)	0.3144															

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الملحق رقم 26: نتائج دوال الاستجابة الفورية لنموذج $SVAR(1)$

(نموذج استجابة ميزان المدفوعات للتغيرات في العرض النقدي)

Accumulated Response of DLM:				
Period	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000
2	0.003745	0.010983	0.030450	1.191238
3	0.002960	0.019170	0.072127	1.134920
4	0.002349	0.019851	0.077441	1.130595
5	0.002425	0.019382	0.074733	1.141901
6	0.002486	0.019455	0.074823	1.143041
7	0.002472	0.019543	0.075309	1.141867
8	0.002464	0.019539	0.075318	1.141834
9	0.002466	0.019531	0.075267	1.141994
10	0.002467	0.019532	0.075271	1.141996

Accumulated Response of DLOP:				
Period	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000
2	-0.015086	0.033601	1.145354	-0.033922
3	-0.013137	0.024841	1.094923	0.240182
4	-0.011905	0.027467	1.101869	0.262216
5	-0.012271	0.029518	1.113174	0.237057
6	-0.012431	0.029413	1.113232	0.237442
7	-0.012386	0.029236	1.112171	0.241045
8	-0.012369	0.029273	1.112285	0.240992
9	-0.012376	0.029297	1.112430	0.240584
10	-0.012377	0.029293	1.112416	0.240614

Accumulated Response of LNM2M:				
Period	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000
2	0.000950	1.091554	0.720370	-1.085529
3	-0.014163	1.113249	0.863942	-1.437222
4	-0.013380	1.099820	0.794832	-1.210332
5	-0.011721	1.099608	0.786833	-1.166717
6	-0.011905	1.101601	0.797383	-1.193306
7	-0.012108	1.101643	0.798373	-1.196984
8	-0.012080	1.101419	0.797157	-1.193419
9	-0.012056	1.101428	0.797106	-1.193062
10	-0.012061	1.101456	0.797264	-1.193503

Accumulated Response of DBOPD:				
Period	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	1.000000	-0.784767	23.43865	-15.55455
2	0.306537	0.843744	32.08598	-39.81642
3	0.281541	0.285478	29.42274	-31.71603
4	0.358526	0.184926	28.70876	-28.91534
5	0.358087	0.267744	29.11565	-29.91126
6	0.348421	0.277584	29.20137	-30.19604
7	0.348786	0.267763	29.15155	-30.05778
8	0.349943	0.267103	29.14373	-30.02677
9	0.349851	0.268375	29.15033	-30.04457
10	0.349712	0.268419	29.15109	-30.04762

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

الملحق رقم 27: نتائج خطأ التباين المتوقع وفقاً للتوزيع الهيكلي $SVAR(1)$

(نموذج استجابة ميزان المدفوعات للتغيرات في العرض النقدي)

Variance Decomposition of DLM:					
Period	S.E	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000
2	1.018643	0.01352	0.11625	0.08355	99.89767
3	1.021083	0.01404	0.117998	0.255532	99.72506
4	1.021106	0.01440	0.118042	0.258229	99.72229
5	1.021173	0.01440	0.118061	0.258899	99.72160
6	1.021173	0.01441	0.118061	0.258890	99.72160
7	1.021174	0.01441	0.118062	0.258922	99.72158
8	1.021174	0.01441	0.118062	0.258922	99.72158
9	1.021174	0.01441	0.118062	0.258922	99.72158
10	1.021174	0.01441	0.118062	0.258922	99.72158

Variance Decomposition of DLOP:					
Period	S.E	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	1.000000	0.000000	0.000000	100.0000	0.000000
2	1.011748	0.022233	0.110295	99.75506	0.112411
3	1.049472	0.021009	0.109476	92.94342	6.926100
4	1.049730	0.021136	0.110048	92.90207	6.966750
5	1.050095	0.021133	0.110353	92.84820	7.019316
6	1.050095	0.021136	0.110354	92.84818	7.019328
7	1.050102	0.021136	0.110355	92.84809	7.020415
8	1.050102	0.021136	0.110355	92.84809	7.020416
9	1.050102	0.021136	0.110355	92.84808	7.020429
10	1.050102	0.021136	0.110355	92.84808	7.020429

Variance Decomposition of LNM2M:					
Period	S.E	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	1.000000	0.000000	100.0000	0.000000	0.000000
2	1.544898	3.34E-05	37.26895	19.17931	43.55171
3	1.688399	0.008044	35.38978	18.92985	45.67533
4	1.705029	0.007908	34.70896	18.72372	46.55941
5	1.705006	0.007998	34.68549	18.71320	46.59331
6	1.705847	0.007987	34.67585	18.71168	46.60448
7	1.705851	0.007988	34.67568	18.71162	46.60471
8	1.705855	0.007988	34.67551	18.71157	46.60482
9	1.705855	0.007988	34.67551	18.71157	46.60482
10	1.705855	0.007988	34.67551	18.71157	46.60482

Variance Decomposition of DBOPD:					
Period	S.E	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	28.15901	0.126115	0.077669	69.28357	30.51264
2	38.20311	0.101467	0.223909	42.76506	56.90956
3	39.14744	0.096672	0.235057	41.18959	58.47869
4	39.25415	0.096531	0.234202	40.99903	58.67023
5	39.26897	0.096459	0.234470	40.97882	58.69026
6	39.27010	0.096459	0.234463	40.97694	58.69214
7	39.27038	0.096458	0.234466	40.97652	58.69255
8	39.27039	0.096458	0.234465	40.97650	58.69258
9	39.27040	0.096458	0.234465	40.97649	58.69259
10	39.27040	0.096458	0.234465	40.97649	58.69259

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على مخرجات برنامج EViews9 .

This image shows a full page of white paper with horizontal dotted lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page, providing a guide for handwriting practice. There are no margins, text, or other markings on the page.